باسمه تعالی

فهرستبرگه منابع چاپ سنگی - اداره مخطوطات

شماره ثبت:	۹۴۱۵
رده‌بندی دیویی:	۴۹۲٫۷۵ م ۱۷۴ الف
سرشناسه:	ابن هشام، عبدالله بن یوسف، ۷۰۸ - ۷۶۱ ق.
عنوان قراردادی:	
عنوان:	مغنی اللبیب عن کتب الاعاریب
کاتب:	تاریخ کتابت:
محل نشر: [بی‌جا]	ناشر: [بی‌نا] تاریخ نشر: [بی‌تا]
صفحه شمار: [۳۲۰] ص.	مصور☐ درسی☐ گراور یا افست☐
زبان: عربی	ابعاد: ۲۱×۳۴ نوع خط: نسخ، نستعلیق (حاشیه)
روش تهیه:	وقفی☐ اهدایی☐ خریداری☐ ارسالی☐
توضیحات:	ناقص‌الاول تاریخ ثبت:
یادداشتها:	ناقص‌الآخر حاشیه شمنی و دمامینی در هامش نسخه چاپ شده.
موضوع(ها):	۱. زبان عربی - نحو.
شناسه(های) افزوده:	الف. ابن دمامینی، محمد بن ابی بکر، ۷۶۳ - ۸۲۷؟ ق.، محشی. ب. شمنی، احمد بن محمد، ۸۰۱ - ۸۷۲ ق.، محشی. ج. عنوان.
فهرستگار:	تاریخ فهرستگاری: آبان ۸۹

وقف مؤبد شرعی و حبس مخلد نمود جناب مستطاب [illegible]

آقا محمد علی توحیدی این یکجلد کتاب را بر طلاب

مدرسه ملا محمد باقر طاب ثراه طلاب معقول

از برای وقف نمایند تا [illegible] شهر رمضان

المبارک ۱۳۲۶

وضع عام موضوع له عام

وضع عام موضوع له خاص کالضمایر

وضع خاص موضوع له [illegible]

کلما یصدق علیه [illegible] فهو [illegible]

[illegible] یصدق علیه [illegible]

[illegible] یصدق علیه [illegible]

یا الله ترا قسم میدهم بمجموع ناظرین را

حسن و حسین انشاءالله این کتاب را اتمام کرده

و نفهم تکثیر در آخر نفقرا بدهم یا رب

بحق ... فاطمه حسین و حسن

هذا كتاب مغني اللبيب

بسم الله الرحمن الرحيم

اما بعد حمد الله على افضاله والصلوة والسلم على سيدنا محمد وعلى آله فان اولى ما تقترحه القرائح واعلى ما تجنح الى تحصيله الجوانح ما يتيسر به فهم كتاب الله المنزل ويتضح به معنى حديث نبيه المرسل فانهما الوسيلة الى السعادة الابدية والذريعة الى تحصيل المصالح الدينية والدنيوية واصل ذلك علم الاعراب الهادي الى صوب الصواب وقد كنت في عام تسعة واربعين وسبعماة انشأت بمكة زادها الله شرفا كتابا في ذلك منورا من ارجاء قواعده كل حالك ثم انني اصبت به وبغيره في منصرفي الى مصر ولما من الله تعالى علي في عام ستة وخمسين وسبعماة بمعاودة حرم الله والمجاورة في خير بلاد الله شمرت عن ساعد الاجتهاد ثانيا واستانفت العمل لا كسلا ولا متوانيا ووضعت هذا التصنيف على احسن احكام وترصيف وتتبعت فيه مقفلات مسائل الاعراب فافتتحتها ومعضلات يستشكلها الطلاب فاوضحتها ونقحتها واغلاطا وقعت لجماعة من المعربين وغيرهم فنبهت عليها واصلحتها فدونك كتابا تشد الرحال فيما دونه وتقف عنده فحول الرجال ولا يعدونه اذ كان الوضع في هذا الغرض لم تسمح قريحة بمثاله ولم ينسج ناسج على منواله ومما حثني على وضعه انني لما انشأت في معناه المقدمة الصغرى المسماة بالاعراب عن قواعد الاعراب حسن وقعها عند اولي الالباب وسار نفعها في جماعة الطلاب مع ان الذي اودعته فيها بالنسبة الى ما ادخرته عنها كشذرة من عقد نحر بل كقطرة من قطرات بحر وها انا بائح بما اسررته مفيد لما قررته وحررته مقرب فوائده للافهام واضع فرائده على طرف الثمام لينالها الطلاب بادنى المام سائل من حسن خيمه وسلم من داء الحسد اديمه اذا عثر على شيء طغى به القلم او زلت به القدم ان يغتفر ذلك في جنب ما قربت من البعيد ورددت عليه من الشريد وارحته من التعب وصيرت القاصي يناديه

من كثب وان يحضر قلبه ان الجواد قد يكبو وان الصارم قد ينبو وان النار قد تخبو وان الانسان محل النسيان وان الحسنات يذهبن السيئات ومن ذا الذي ترضى سجاياه كلها كفى المرء نبلا ان تعد معايبه وينحصر في ثمانية ابواب

الباب الاول في تفسير المفردات وذكر احكامها

الباب الثاني في تفسير الجمل وذكر احكامها

الباب الثالث في ذكر ما يتردد بين المفردات والجمل وهو الظرف والجار والمجرور وذكر احكامهما

الباب الرابع في ذكر احكام يكثر دورها ويقبح بالمعرب جهلها

الباب الخامس في ذكر الاوجه التي يدخل على المعرب الخلل من جهتها

الباب السادس في التحذير من امور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها

الباب السابع في كيفية الاعراب

الباب الثامن في ذكر امور كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية

واعلم انني تاملت كتب الاعاريب فاذا السبب الذي اقتضى طولها ثلاثة امور احدها كثرة التكرار فانها لم توضع لافادة القوانين الكلية بل للكلام على الصور الجزئية فتراهم يتكلمون على التركيب المعين بكلام ثم حيث جاءت نظائره اعادوا ذلك الكلام الا ترى انهم حيث مر بهم مثل الموصول في قوله تعالى هدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب ذكروا فيه ثلاثة اوجه وحيث جاءهم مثل الضمير المنفصل من قوله تعالى انك انت السميع العليم ذكروا فيه ايضا ثلاثة اوجه وحيث جاءهم مثل الضمير المنفصل من قوله تعالى كنت انت الرقيب عليهم ذكروا فيه وجهين ويكررون ذكر الخلاف فيه اذا اعرب فصلا هل له محل باعتبار ما قبله ام باعتبار ما بعده ام لا محل له والخلاف في كون المرفوع فاعلا او مبتدا اذا وقع بعد اذا في نحو اذا السماء انشقت او ان في نحو وان امرؤ خاف او الظرف في نحو افي الله شك او لو في نحو ولو انهم صبروا وفي نحو كون ان وان وصلتهما بعد حذف الجار في نحو شهد الله انه لا اله الا هو ونحو حصرت صدورهم ان يقاتلوكم في موضع خفض بالجار المحذوف على حد قوله اذا قيل اي الناس شر قبيلة اشارت كليب بالاكف الاصابع او نصب بالفعل المذكور على حد قوله لدن بهز الكف يعسل متنه فيه كما عسل الطريق الثعلب وكذلك يكررون الخلاف في جواز العطف على الضمير المجرور من غير اعادة الخافض وعلى الضمير المتصل المرفوع من غير وجود الفاصل وغير ذلك مما اذا استقصي امل القلم واعقب السأم فجمعت هذه المسائل ونحوها مقررة محررة في الباب الرابع من هذا الكتاب فعليك بمراجعته فانك تجني بركته واسعا تنفق منه ومنهلا سائغا ترده والامر الثاني ايراد ما لا يتعلق بالاعراب كالكلام في اشتقاق الاسم اهو من السمة كما يقول الكوفيون ام من السمو كما يقول البصريون والاحتجاج لكل من الفريقين وترجيح الراجح من القولين وكالكلام على الف لم حذفت من البسملة خطا

وعلى ياء الجر والهمزة لم كسرتا لفظاً وكالكلام على ألف ذا الإشارية أزائدة هي كما يقول الكوفيون أم منقلبة عن ياء هي عين الكلمة واللام ياء أخرى محذوفة كما يقول البصريون والعجب من مكي بن أبي طالب إذ أورد مثل هذا في كتابه الموضوع لبيان مشكل الإعراب مع أن هذا ليس من الإعراب في شيء وبعضهم إذا ذكر الكلمة ذكر تكسيرها وتصغيرها وتأنيثها وتذكيرها وما ورد فيها من اللغات وما روي من القراءات وإن لم يبتن على ذلك شيء من الإعراب والأمر الثالث إعراب الواضحات كالمبتدأ وخبره والفاعل ونائبه والجار والمجرور والعاطف والمعطوف وأكثر الناس استقصاء لذلك الحوفي وقد تجنبت هذين الأمرين وأتيت مكانهما بما يتبصر به الناظر ويتمرن به الخاطر من إيراد النظائر القرآنية والشواهد الشعرية وبعض ما اتفق في المجالس النحوية ولما تم هذا التصنيف على الوجه الذي قصدته وتيسر فيه من لطائف المعارف ما أردته واعتمدته سميته بمغني اللبيب عن كتب الأعاريب وخطابي به لمن ابتدأ في تعلم الإعراب ولمن استمسك منه بأوثق الأسباب ومن الله تعالى أستمد الصواب والتوفيق إلى ما يحظيني لديه بجزيل الثواب وإياه أسأل أن يعصم القلم من الخطاء والخطل والفهم من الزيغ والزلل إنه أكرم مسؤول وأعظم مأمول وهو حسبي ونعم الوكيل

الباب الأول

في تفسير المفردات وذكر أحكامها وأعني بالمفردات الحروف وما تضمن معناها من الأسماء والظروف فإنها المحتاجة إلى ذلك وقد رتبتها على حروف المعجم ليسهل تناولها وربما ذكرت أسماء غير تلك وأفعالاً لمسيس الحاجة إلى شرحها

حرف الألف

الألف المفردة تأتي على وجهين أحدهما أن تكون حرفاً ينادى به القريب كقوله: أفاطم مهلاً بعض هذا التدلل، ونقل ابن الخباز عن شيخه أنه للمتوسط وأن الذي للقريب يا وهذا خرق لإجماعهم

والثاني أن تكون للاستفهام وحقيقته طلب الفهم نحو أزيد قائم وقد أجيز الوجهان في قراءة الحرميين وحمزة أمن هو قانت آناء الليل وكون الهمزة فيه للنداء هو قول الفراء ويبعده أنه ليس في التنزيل نداء بغير يا ويقربه سلامته من دعوى المجاز إذ لا يكون الاستفهام منه تعالى على حقيقته ومن دعوى كثرة الحذف إذ التقدير عند من جعلها للاستفهام أمن هو قانت خير أم هذا الكافر أي المخاطب بقوله تعالى قل تمتع بكفرك قليلاً فحذف شيئان معادل الهمزة والخبر ونظيره في حذف المعادل قول أبي ذؤيب الهذلي:

دعاني إليها القلب إني لأمره ... سميع فما أدري أرشد طلابها

تقديره أم غي ونظيره في مجيء الخبر كلمة خير واقعة قبل أم أفمن يلقى في النار خير أم من يأتي آمناً يوم القيامة ولك أن تقول لا حاجة إلى تقدير معادل في البيت لصحة قولك ما أدري هل طلابها رشد وامتناع أن يؤتى لهل بمعادل وكذلك لا حاجة في الآية إلى تقدير معادل لصحة تقدير الخبر بقولك كمن ليس كذلك وقد قالوا في قوله تعالى

أفمن هو قائم على كل نفس بما كسبت إن التقدير كمن ليس كذلك أو لم يوحدوه ويكون وجعلوا لله شركاء معطوفاً على الخبر على التقدير الثاني وقالوا التقدير في قوله تعالى أفمن يتقي بوجهه سوء العذاب يوم القيامة أي كمن ينعم في الجنة وفي قوله تعالى أفمن زين له سوء عمله فرآه حسناً أي كمن هداه الله بدليل قوله تعالى فإن الله يضل من يشاء ويهدي من يشاء أو التقدير ذهبت نفسك عليهم حسرة بدليل فلا تذهب نفسك عليهم حسرات وجاء في التنزيل موضع صرح فيه بهذا الخبر وحذف المبتدأ على العكس مما نحن فيه وهو قوله تعالى كمن هو خالد في النار وسقوا ماء حميماً أي أفمن هو خالد في الجنة يسقى من هذه الأنهار كمن هو خالد في النار وجاءا مصرحاً بهما على الأصل في قوله تعالى أومن كان ميتاً فأحييناه وجعلنا له نوراً يمشي به في الناس كمن مثله في الظلمات أفمن كان على بينة من ربه كمن زين له سوء عمله والألف أصل أدوات الاستفهام ولهذا اختصت بأحكام **أحدها** جواز حذفها سواء تقدمت على أم كقول عمر بن أبي ربيعة:

بدا لي منها معصم حين جمرت ... وكف خضيب زينت ببنان

فوالله ما أدري وإن كنت دارياً ... بسبع رمين الجمر أم بثمان

أراد أبسبع أم لم تتقدمها كقول الكميت:

طربت وما شوقاً إلى البيض أطرب ... ولا لعباً مني وذو الشيب يلعب

أراد أوذو الشيب يلعب واختلف في قول عمر بن أبي ربيعة:

ثم قالوا تحبها قلت بهراً ... عدد الرمل والحصى والتراب

فقيل أراد أتحبها وقيل إنه خبر أي أنت تحبها ومعنى قلت بهراً أحبها حباً بهرني بهراً أي غلبني غلبة وقيل معناه عجباً وقال المتنبي:

أحيا وأيسر ما قاسيت ما قتلا ... والبين جار على ضعفي وما عدلا

أحيا فعل مضارع والأصل أأحيا فحذفت همزة الاستفهام والواو للحال والمعنى التعجب من حياته يقول كيف أحيا وأقل شيء قاسيته قد قتل غيري والأخفش يقيس ذلك في الاختيار عند أمن اللبس وحمل عليه قوله تعالى وتلك نعمة تمنها علي وقوله تعالى هذا ربي في المواضع الثلاثة والمحققون على أنه خبر وأن مثل ذلك يقوله من ينصف خصمه مع علمه أنه مبطل فيحكي كلامه ثم يكر عليه بالإبطال بالحجة وقرأ ابن محيصن سواء عليهم أنذرتهم وقال صلى الله عليه وآله لجبريل عليه السلام وإن زنى وإن سرق فقال وإن زنى وإن سرق

الثاني أنها ترد لطلب التصور نحو أزيد قائم أم عمرو ولطلب التصديق نحو أزيد قائم وهل مختصة بطلب التصديق نحو هل قام زيد وبقية الأدوات مختصة بطلب التصور نحو من جاءك وما صنعت وكم مالك وأين بيتك ومتى سفرك

الثالث أنها تدخل على الإثبات كما تقدم وعلى النفي نحو ألم نشرح أولما أصابتكم مصيبة وقوله:

ألا اصطبار لسلمى أم لها جلد ... إذا ألاقي الذي لاقاه أمثالي

ذكره بعضهم

وهو منتقض بام فانها تشاركها في ذلك تقول اقام زيد ام لم يقم **الرابع** تمام التصدير بدليلين
احدهما انها لا تذكر بعد ام التي للاضراب كما يذكر غيرها لا تقول قام زيد ام اقعد وتقول ام هل قعد
والثاني انها اذا كانت في جملة معطوفة بالواو او بالفاء او بثم قدمت على العاطف تنبيها على اصالتها
في التصدير نحو اولم ينظروا أفلم يسيروا اثم اذا ما وقع آمنتم به واخواتها تتاخر عن حروف العطف
كما هو قياس جميع اجزاء الجملة المعطوفة نحو وكيف تكفرون وانتم تتلى عليكم آيات الله فاين تذهبون
فانى يؤفكون فهل يهلك الا القوم الفاسقون فاي الفريقين فما لكم في المنافقين فئتين هذا
مذهب سيبويه والجمهور وخالفهم في ذلك جماعة اولهم الزمخشري فزعموا ان الهمزة في تلك المواضع
في محلها الاصلي وان العطف على جملة مقدرة بينها وبين العاطف فيقولون التقدير في أفلم يسيروا
أفنضرب عنكم الذكر صفحا افان مات او قتل انقلبتم افما نحن بميتين امكثوا فلم يسيروا اانهملكم
فنضرب عنكم الذكر صفحا اتؤمنون به في حياته فان مات او قتل انقلبتم انحن مخلدون فما نحن بميتين
ويضعف قولهم ما فيه من التكلف وانه غير مطرد اما الاول فلدعوى حذف الجملة فان قوبل بتقديم
بعض المعطوف فقد يقال انه اسهل منه لان التجوز فيه على قولهم اقل لفظا مع ان في هذا التجوز
تنبيها على اصالة شيء في شيء اي اصالة الهمزة في التصدير واما الثاني فلانه غير ممكن في نحو افمن هو قائم
على كل نفس بما كسبت وقد جزم الزمخشري في مواضع بما يقوله الجماعة منها قوله في أفأمن اهل القرى
انه عطف على فاخذناهم بغتة وقوله في أئنا لمبعوثون او آباؤنا فيمن قرأ بفتح الواو ان آباؤنا عطف
على الضمير في مبعوثون وانه اكتفى بالفصل بينهما بهمزة الاستفهام وجوز الوجهين في موضع فقال
في قوله تعالى أفغير دين الله يبغون دخلت همزة الانكار على الفاء العاطفة جملة على جملة ثم توسطت
الهمزة بينهما ويجوز ان يعطف على محذوف تقديره ايتولون فغير دين الله يبغون

فصل

قد تخرج الهمزة عن الاستفهام الحقيقي فترد لثمانية معان **احدها** التسوية وربما توهم
ان المراد بها الهمزة الواقعة بعد كلمة سواء بخصوصيتها وليس كذلك بل كما تقع بعدها تقع بعد ما
ابالي وما ادري وليت شعري ونحوهن والضابط انها الهمزة الداخلة على جملة يصح حلول
المصدر محلها نحو سواء عليهم أستغفرت لهم ام لم تستغفر لهم ونحو ما ابالي اقمت ام قعدت
الا ترى انه يصح سواء عليهم الاستغفار وعدمه وما ابالي بقيامك وقعودك **الثاني**
الانكار الابطالي وهذه تقتضي ان ما بعدها غير واقع وان مدعيه كاذب نحو أفأصفاكم ربكم
بالبنين واتخذ من الملائكة اناثا فاستفتهم ألربك البنات ولهم البنون أشهدوا

خلقهم أيحب احدكم ان يأكل لحم اخيه ميتا أفعيينا بالخلق الاول ومن جهة افادة هذه الهمزة نفي
ما بعدها لزم ثبوته ان كان منفيا لان نفي النفي اثبات ومنه أليس الله بكاف عبده اي الله كاف
عبده ولهذا عطف ووضعنا على ألم نشرح لك صدرك لما كان معناه شرحنا ومثله ألم يجدك
يتيما فآوى ووجدك ضالا فهدى ألم يجعل كيدهم في تضليل وارسل عليهم طيرا ابابيل ولهذا
ايضا كان قول جرير في مدح عبد الملك ألستم خير من ركب المطايا وأندى العالمين بطون راح
مدحا بل قيل انه امدح بيت قالته العرب ولو كان على الاستفهام الحقيقي لم يكن مدحا البتة
الثالث الانكار التوبيخي فيقتضي ان ما بعدها واقع وان فاعله ملوم نحو أتعبدون
ما تنحتون أغير الله تدعون أئفكا آلهة دون الله تريدون أتأتون الذكران أتأخذونه
بهتانا وقول العجاج أطربا وانت قنسري والدهر بالانسان دواري اي أتطرب وانت
شيخ كبير **الرابع** التقرير ومعناه حملك المخاطب على الاقرار والاعتراف بامر قد استقر
عنده ثبوته او نفيه ويجب ان يليها الشيء الذي تقرره به تقول في التقرير بالفعل أضربت زيدا
وبالفاعل أأنت ضربت زيدا وبالمفعول أزيدا ضربت كما يجب ذلك في المستفهم عنه وقوله
تعالى أأنت فعلت هذا محتمل لارادة الاستفهام الحقيقي بان يكونوا لم يعلموا انه الفاعل ولارادة
التقرير بان يكونوا قد علموا ولا يكون استفهاما عن الفعل ولا تقريرا به لان الهمزة لم تدخل
عليه ولانه عليه السلام اجابهم بالفاعل بقوله بل فعله كبيرهم هذا فان قلت ما وجه حمل الزمخشري الهمزة
في قوله تعالى ألم تعلم ان الله على كل شيء قدير على التقرير قلت قد اعتذر عنه بان مراده التقرير
بما بعد النفي لا التقرير بالنفي والاولى ان تحمل الآية على الانكار التوبيخي او الابطالي اي ألم تعلم
ايها المنكر للنسخ **الخامس** التهكم نحو أصلاتك تأمرك ان نترك ما يعبد آباؤنا
السادس الامر نحو أأسلمتم اي اسلموا **السابع** التعجب نحو ألم تر الى ربك
كيف مد الظل **الثامن** الاستبطاء نحو ألم يأن للذين آمنوا وذكر بعضهم معاني
اخر لا صحة لها **تنبيه** قد يقع الهمزة فعلا وذلك انهم يقولون وأى بمعنى وعد ومضارعه
يئي بحذف الواو لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة كما تقول وفى يفي وونى يني والامر منه
إه بحذف اللام للامر وبالهاء للسكت في الوقف وعلى هذا يتخرج اللغز المشهور وهو قوله إن هند
المليحة الحسناء وأي من اضمرت لخل وفاء فانه يقال كيف رفع اسم ان وصفته الاولى و
الجواب ان الهمزة فعل امر والنون للتوكيد والاصل إين بهمزة مكسورة وياء ساكنة للمخاطبة

ونون مشددة للتوكيد ثم حذفت الياء لالتقائها ساكنة مع النون المدغمة كما في قوله لتفزعن
على الشيء من ندم انا تذكرت يوما بعض اخلاقي وهند منادى مثل يوسف اعرض عن هذا
والمليم نعت لها على اللفظ كقوله يا حكم الوارث عن عبد الملك والحسناء اما نعت لها على المحل
كقول مادح عمر بن عبد العزيز يعود الفضل منك على قريش وتفرج عنهم الكرب الشدادا فما كعب
بن مامة وابن سعدى باجود منك يا عمر الجوادا واما بتقدير امدح واما نعت لمفعول به محذوف
اى عدى يا هند الخلة الحسناء وعلى الوجهين الاولين فيكون امرا امرها بايقاع الوعد الوفى من غير
ان يعين لها الموعود وقوله واى مصدر نوعى منصوب بفعل الامر والاصل وايا مثل واى من
ومثله فاخذناهم اخذ عزيز مقتدر وقوله اضربت بناء التانيث محمول على معنى من مثل من كانت
امك **ءا** بالمد لنداء البعيد لم يذكره سيبويه وذكره غيره **آيا** حرف كذلك وفي الصحاح انه لنداء
القريب والبعيد وليس كذلك قال ايا جبلى نعمان بالله خليا نسيم الصبا يخلص الى نسيمها وقد
تبدل همزتها هاء قال فاصاخ يرجو ان يكون حيا ويقول من فرح هيا ربا **اجل** بسكون اللام
حرف جواب مثل نعم فيكون تصديقا للمخبر واعلاما للمستخبر ووعدا للطالب فتقع بعد نحو
قام زيد ونحو اقام زيد ونحو اضرب زيدا وقيد المالقى الخبر بالمثبت والطلب بغير النهى وقيل لا
يجئ بعد الاستفهام وعن الاخفش هى بعد الخبر احسن من نعم ونعم بعد الاستفهام احسن منها
وقيل تختص بالخبر وهو قول الزمخشرى وابن مالك وجماعة وقال ابن خروف اكثر ما يكون بعده
اذن فيها مسائل **الاولى** في نوعها قال الجمهور هى حرف وقيل اسم والاصل في اذن اكرمك
اذا جئتنى اكرمك ثم حذفت الجملة وعوض التنوين عنها واضمرت ان وعلى الاول فالصحيح انها بسيطة
لا مركبة من اذ وان وعلى البساطة فالصحيح انها الناصبة لا ان مضمرة بعدها **المسئلة الثانية**
في معناها قال سيبويه معناها الجواب والجزاء وقال الشلوبين في كل موضع وقال الفارسى في الاكثر
وقد تتمحض للجواب بدليل انه يقال احبك فتقول اذن اظنك صادقا اذ لا مجازاة هنا والتحقيق
ان الاكثر ان تكون جوابا لان او لو ظاهرتين او مقدرتين فالاول كقوله لئن عاد لى عبد العزيز
بمثلها وامكننى منها اذن لا اقيلها وقول الحماسى لو كنت من مازن لم تستبح ابلى
بنو اللقيطة من ذهل بن شيبانا اذن لقام بنصرى معشر خشن عند الحفيظة ان
ذو لوثة لانا فقوله اذن لقام بدل من لم تستبح وبدل الجواب جواب والثانى نحو ان يقال
اتيك فتقول اذن اكرمك اى ان تاتنى اذن اكرمك وقال الله تعالى ما اتخذ الله من ولد

وما كان معه من اله اذن لذهب كل اله بما خلق ولعلا بعضهم على بعض قال الفراء حيث
جاءت بعدها اللام فقبلها لو مقدرة ان لم تكن ظاهرة **المسئلة الثالثة** في لفظها
عند الوقف عليها والصحيح ان نونها تبدل الفا تشبيها لها بتنوين المنصوب وقيل يوقف عليها
بالنون لانها كنون لن وان وروى عن المازنى والمبرد ويبتنى على الخلاف في الوقف عليها
خلاف في كتابتها فالجمهور يكتبونها بالالف وكذا رسمت في المصاحف والمازنى والمبرد با
لنون وعن الفراء ان عملت كتبت بالالف والا كتبت بالنون للفرق بينها وبين اذا وتبعه ابن
خروف **المسئلة الرابعة** في عملها وهو نصب المضارع بشرط تصديرها واستقباله و
اتصالهما وانفصالهما بالقسم او بلا النافية يقال اتيك فتقول اذن اكرمك ولو قلت انا اذن قلت
اكرمك بالرفع لفوات التصدر فاما قوله لا تتركنى فيهم شطيرا انى اذن اهلك او اطيرا فماول
على حذف خبر ان اى انى لا اقدر على ذلك ثم استانف ما بعده ولو قلت اذن يا عبد الله قلت
اكرمك بالرفع للفصل بغير ما ذكرنا واجاز ابن عصفور الفصل بالظرف وابن بابشاذ الفصل بالنداء
او بالدعاء والكسائى وهشام الفصل بمعمول الفعل والارجح عند الكسائى النصب وعند هشام الرفع
ولو قيل لك احبك فقلت اذن اظنك صادقا رفعت لانه حال **تنبيه** قال جماعة من النحويين
اذا وقعت اذن بعد الواو والفاء جاز فيها الوجهان نحو واذا لا يلبثون خلافك الا قليلا فاذن لا
يؤتون الناس نقيرا وقرئ شاذا بالنصب فيهما والتحقيق انه اذا قيل ان تزرنى ازرك واذن احسن
اليك فان قدرت العطف على الجواب جزمت وبطل عمل اذن لوقوعها حشوا او على الجملتين
جميعا جاز الرفع والنصب لتقدم العاطف وقيل يتعين النصب لان ما بعدها مستانف او
لان المعطوف على الاول اول ومثل ذلك زيد يقوم واذن احسن اليه ان عطفت على الفعلية
رفعت او على الاسمية فالمذهبان **ان** المكسورة الهمزة الخفيفة النون ترد على اربعة اوجه
احدها ان تكون شرطية نحو ان ينتهوا يغفر لهم وان تعودوا نعد وقد يقترن بلا النافية
فيظن من لا معرفة له انها الا الاستثنائية نحو الا تنصروه فقد نصره الله الا تنفروا يعذبكم و
الا تغفر لى وترحمنى اكن من الخاسرين والا تصرف عنى كيدهن اصب اليهن وقد بلغنى
ان بعض من يدعى الفضل سئل في الا تفعلوه فقال ما هذا الاستثناء امتصل ام منقطع
الثانى ان تكون نافية وتدخل على الجملة الاسمية نحو ان الكافرون الا في غرور وان
امهاتهم الا اللائى ولدنهم ومن ذلك وان من اهل الكتاب الا ليؤمنن به وما احد من

اهل الكتاب الا ليؤمنن به بحذف المبتدأ وبقيت صفته ومثله وان منكم الا واردها وعلى الجملة
الفعلية نحو ان اردنا الا الحسنى ان يدعون من دونه الا اناثا وتظنون ان لبثتم الا قليلا ان
يقولون الا كذبا وقول بعضهم لا تأتى ان النافية الا وبعدها الا كهذه الآيات او لما المشددة
التى بمعناها كقراءة بعض السبعة ان كل نفس لما عليها حافظ بتشديد الميم اى ما كل نفس الا
عليها حافظ مردود بقوله تعالى ان عندكم من سلطان بهذا قل ان ادرى اقريب ما توعدون
وان ادرى لعله فتنة لكم وخرج جماعة على ان النافية قوله تعالى ان كنا فاعلين
قل ان كان للرحمن ولد وعلى هذا فالوقف هنا وقوله تعالى ولقد مكناهم فيما ان مكناكم فيه اى فى الذى ما مكناكم
فيه وقيل زائدة ويؤيد الاول مكناهم فى الارض ما لم نمكن لكم وكأنه انما عدل عن ما لئلا يتكرر
فيثقل اللفظ وقيل فلهذا لما زادوا على ما الشرطية ما قلبوا الف الاولى هاء فقالوا مهما وقيل بل
هى فى الآية بمعنى قد وان من ذلك فذكر ان نفعت الذكرى وقيل فى هذه الآية التقدير وان لم
تنفع مثل سرابيل تقيكم الحر اى والبرد وقيل انما قيل ذلك بعد ان عمهم بالتذكير ولزمت
الحجة وقيل ظاهره الشرط ومعناه ذمهم واستبعاد لنفع التذكير فيهم كقولك عظ الظالمين
ان سمعوا منك تريد بذلك الاستبعاد لا الشرط وقد اجتمعت الشرطية والنافية فى قوله تعالى
ولئن زالتا ان امسكهما من احد من بعده الاولى شرطية والثانية نافية جواب للقسم الذى اذنت
به اللام الداخلة على الاولى وجواب الشرط محذوف وجوبا واذا دخلت على الجملة الاسمية لم تعمل
عند سيبويه والفراء واجاز الكسائى والمبرد اعمالها عمل ليس وقرأ سعيد بن جبير ان الذين
تدعون من دون الله عبادا امثالكم بنون خفيفة مكسورة لالتقاء الساكنين ونصب عبادا
وامثالكم وسمع من اهل العالية ان احد خيرا من احد الا بالعافية وان ذلك نافعك ولا
ضارك ومما يتخرج على الاهمال الذى هو لغة الاكثر قول بعضهم ان قائم اصله ان انا قائم
فحذفت همزة انا اعتباطا وادغمت نون ان فى نونها وحذفت الفها فى الوصل وسمع ان قائما
على الاعمال وقول بعضهم نقلت حركة الهمزة الى النون ثم اسقطت على القياس فى التخفيف با
لنقل ثم سكنت النون وادغمت مردود لان المحذوف لعلة كالثابت ولهذا تقول هذا
قاض بالكسر لا بالرفع لان حذف الياء لالتقاء الساكنين فهى مقدرة الثبوت وحينئذ فيمتنع الادغام
لان الهمزة فاصلة فى التقدير ومثل هذا البحث فى قوله تعالى لكنا هو الله ربى **الثالث** ان
تكون مخففة من الثقيلة فتدخل على الجملتين فان دخلت على الاسمية جاز اعمالها خلافا

للكوفيين لنا قراءة الحرميين وابى بكر وان كلا لما ليوفينهم وحكاية سيبويه ان عمرا لمنطلق ويكثر
اهمالها نحو وان كل ذلك لما متاع الحيوة الدنيا وان كل لما جميع لدينا محضرون وقراءة حفص
ان هذان لساحران وكذا قرأ ابن كثير الا انه شدد نون هذان ومن ذلك ان كل نفس لما
عليها حافظ فى قراءة من خفف لما وان دخلت على الفعلية وجب اهمالها والاكثر كون
الفعل ماضيا ناسخا نحو وان كانت لكبيرة وان كادوا ليفتنونك وان وجدنا اكثرهم
لفاسقين ودونه ان يكون مضارعا ناسخا نحو وان يكاد الذين كفروا ليزلقونك وان نظنك
لمن الكاذبين ويقاس على النوعين اتفاقا ودون هذا ان يكون ماضيا غير ناسخ نحو قوله
شلت يمينك ان قتلت لمسلما حلت عليك عقوبة المتعمد ولا يقاس عليه خلافا للاخفش
اجاز ان قام لانا وان قعدت لانت ودون هذا ان يكون مضارعا غير ناسخ كقول بعضهم ان
يزينك لنفسك وان يشينك لهيه ولا يقاس عليه اجماعا وحيث وجدت ان وبعدها اللام
المفتوحة كما فى هذه الامثلة فاحكم بان اصلها التشديد وفى هذه اللام خلاف يأتى فى باب
اللام ان شاء الله تعالى **والرابع** ان تكون زائدة كقوله ما ان اتيت بشئ انت تكرهه
واكثر ما زيدت بعد ما النافية اذا دخلت على جملة فعلية كما فى البيت او اسمية كما فى قوله
فما ان طبنا جبن ولكن منايانا ودولة آخرينا وفى هذه الحالة تكف عمل ما الحجازية كما فى البيت
واما قوله بنى غدانة ما ان انتم ذهبا ولا صريفا ولكن انتم الخزف فى رواية من نصب ذهبا
وصريفا فخرج على انها نافية مؤكدة لما وقد تزاد بعد ما الموصولة الاسمية كقوله يرجى المرء
ما ان لا يراه وتعرض دون ادناه الخطوب وبعد ما المصدرية كقوله ورج الفتى للخير
ما ان رأيته على السن خيرا لا يزال يزيد وبعد الا الاستفتاحية كقوله الا ان سرى
ليلى بت كئيبا احاذر ان تنأى النوى بغضوبا وقبل مدة الانكار سمع سيبويه رجلا
يقال له اتخرج ان اخصبت البادية فقال أأنا إنيه منكرا ان يكون رأيه على غير ذلك و
زعم ابن الحاجب انها تزاد بعد لما الايجابية وهو سهو وانما تلك ان المفتوحة وزيد على هذه
المعانى الاربعة معنيان آخران فزعم قطرب انها قد تكون بمعنى قد كما مر فى ان نفعت الذكرى
وزعم الكوفيون انها تكون بمعنى اذ وجعلوا منه واتقوا الله ان كنتم مؤمنين لتدخلن المسجد
الحرام ان شاء الله آمنين وقوله وانا ان شاء الله بكم لاحقون ونحو ذلك مما الفعل فيه محقق الوقوع
وقوله اتغضب ان اذنا قتيبة حزتا جهارا ولم تغضب لقتل ابن خازم قالوا وليست

شرطية لأن الشرط مستقبل وهذه القضية قد مضت واجاب الجمهور عن قوله تعالى إن كنتم
مؤمنين بأنه شرط جيء به للتهييج والإلهاب كما تقول لابنك إن كنت ابني فلا تفعل كذا
وعن آية المشيئة بأنه تعليم للعباد كيف يتكلمون اذا اخبروا عن المستقبل أو بأن أصل ذلك
الشرط ثم صار يذكر للتبرك أو أن المعنى لتدخلن جميعا إن شاء الله أن لا يموت منكم أحد قبل
الدخول وهذا الجواب لا يرفع السؤال أو أن ذلك من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم لأصحابه حين أخبرهم
بالمنام فحكى ذلك لنا أو من كلام الملك الذي أخبره في المنام وأما البيت فمحمول على وجهين أحدهما
أن يكون على إقامة السبب مقام المسبب والأصل أتغضب أن افتخر بسبب حز أذني
فيمتنع الافتخار بذلك مستتب عن الحز والثاني أن يكون على معنى التبيين أي أتغضب إن
تبين في المستقبل أن أذني قتيبة حزتا فيما مضى كما قال الآخر إذا ما انتسبنا لم تلدني لئيمة أي
تبين أني لم تلدني لئيمة وقال الخليل والمبرد الصواب أن أذنا بفتح الهمزة أي لأن أذنا ثم هي
عند الخليل أن الناصبة وعند المبرد أن المخففة من الثقيلة ويرد قول الخليل أن الناصبة لا
يليها الاسم على إضمار الفعل وإنما ذلك لأن المكسورة نحو وإن أحد من المشركين استجارك وعلى
الوجهين يتخرج قول الآخر إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن عارا عليك ورب قتل عار أي
إن يفتخروا بسبب قتلك أو إن يتبين أنهم قتلوك. أن المفتوحة الهمزة الساكنة النون على
وجهين اسم وحرف والاسم على وجهين ضمير للمتكلم في قول بعضهم أن فعلت بسكون النون و
الأكثرون على فتحها وصلا وعلى الإتيان بالألف وقفا وضمير للمخاطب في قولك أنت وأنت و
أنتما وأنتم وأنتن على قول الجمهور إن الضمير هو أن والتاء حرف خطاب والحرف على أربعة أوجه
أحدها أن تكون حرفا مصدريا ناصبا للمضارع وتقع في موضعين أحدهما في الابتداء فتكون
في موضع رفع نحو وأن تصوموا خير لكم وأن تصبروا خير لكم وأن يستعففن خير لهن وأن
تعفوا أقرب للتقوى وزعم الزجاج أن منه أن تبروا وتتقوا وتصلحوا بين الناس أي خير لكم
فحذف الخبر وقيل في فالله أحق أن تخشوه إن أحق خبر عما بعده والجملة خبر عن اسم الله تعالى
وفي والله ورسوله أحق أن يرضوه كذلك والظاهر فيهما أن الأصل أحق بكذا والثاني بعد لفظ
دال على معنى غير اليقين فيكون في موضع رفع نحو ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم وعسى
أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم ونصب نحو وما كان هذا القرآن أن يفترى يقولون نخشى
أن تصيبنا دائرة فأردت أن أعيبها وخفض نحو أوذينا من قبل أن تأتينا من قبل أن يأتي أحدكم

الموت ولا تركت لأن أكون ومحتملة لهما نحو والذي أطمع أن يغفر لي أصله في أن يغفر لي ومثل أن
تبخسوا اذا قدر في أن تبروا أو لئلا تبروا وهل المحل بعد حذف الجار جر أو نصب فيه خلاف سيأتي
وقيل التقدير مخافة أن تبروا واختلف في المحل من نحو عسى زيد أن يقوم فالمشهور أنه نصب على
الخبرية وقيل على المفعولية وإن معنى عسيت أن تفعل قاربت أن تفعل ونقل عن المبرد وقيل
نصب إما بإسقاط الجار أو بتضمين الفعل معنى قارب نقله ابن مالك عن سيبويه وإن المعنى
دنوت من أن تفعل أو قاربت أن تفعل والتقدير الأول بعيد إذ لم يذكر هذا الجار في وقت و
قيل نصب على البدل وسد مسد الجزئين كما سد في قراءة حمزة ولا تحسبن الذين كفروا إنما نملي لهم خير
مسد المفعولين وأن هذه موصول حرفي وتوصل بالفعل المتصرف مضارعا كان كما مر أو ماضيا
نحو لولا أن من الله علينا ولولا أن ثبتناك أو أمرا كحكاية سيبويه كتبت إليه بأن قم هذا هو
الصحيح وقد اختلف من ذلك في أمرين أحدهما كون الموصولة بالماضي والأمر هي الموصولة بالمضارع
والمخالف في ذلك ابن طاهر وزعم أنها غيرها بدليلين أحدهما أن الداخلة على المضارع تخلصه
للاستقبال فلا تدخل على غيره كالسين وسوف والثاني أنها لو كانت الناصبة لحكم على موضعهما
بالنصب كما حكم على موضع الماضي بالجزم بعد أن الشرطية ولا قائل به والجواب عن الأول أنه
منتقض بنون التوكيد فإنها تخلص المضارع للاستقبال وتدخل على الأمر باطراد وبأدوات الشرط
فإنها أيضا تخلصه للاستقبال مع دخولها على الماضي باتفاق وعن الثاني أنه إنما حكم على
موضع الماضي بالجزم بعد أن الشرطية لأنها أثرت القلب إلى الاستقبال في معناه فأثرت الجزم
في محله كما أنها لما أثرت التخلص إلى الاستقبال في معنى المضارع أثرت النصب في لفظه الأمر الثاني
كونها توصل بالأمر والمخالف في ذلك أبو حيان زعم أنها لا توصل به وأن كل شيء سمع من ذلك
فأن فيه تفسيرية واستدل بدليلين أحدهما أنهما إذا قدرا بالمصدر فات معنى الأمر الثاني
أنهما لم يقعا فاعلا ولا مفعولا لا يصح أعجبني أن قم ولا كرهت أن قم كما يصح ذلك مع الماضي ومع
المضارع والجواب عن الأول أن فوات معنى الأمرية في الموصولة بالأمر عند التقدير بالمصدر
كفوات معنى المضي والاستقبال في الموصولة بالماضي والموصولة بالمضارع عند التقدير المذكور
ثم إنه يسلم مصدرية أن المخففة من المشددة مع لزوم مثل ذلك فيها في نحو والخامسة أن
غضب الله عليها إذ لا يفهم الدعاء من المصدر إلا إذا كان مفعولا مطلقا نحو سقيا ورعيا
وعن الثاني أنه إنما امتنع ما ذكره لأنه لا معنى لتعليق الإعجاب والكراهية بالإنشاء لا لما

ذكر ثم ينبغي له ان الا بسلم مصدرية كي لغنا لا تقع فاعلا ولا مفعولا وانما تقع مخفوضة بلام التعليل
ثم مما يقطع به على قوله بالبطلان حكاية سيبويه كتبت اليه بان قم واجاب عنها بان الباء محتملة
للزيادة مثلها في قوله لا يقرأن بالسور وهذا وهم فاحش لان حروف الجر زائدة كانت او غير
زائدة لا تدخل الا على الاسم او ما في تأويله **تنبيه** ذكر بعض الكوفيين وابو عبيدة ان بعضهم
يجزم بان ونقله اللحياني عن بعض بني صباح من ضبة وانشدوا اذا ما غدونا قال ولدان اهلنا
تعالوا الى ان يأتنا الصيد نحطب وقوله احاذر ان تعلم بها فتردها فتتركها ثقلا علي كما هيا
وفي هذا نظر لان عطف المنصوب عليه يدل على انه مسكن للضرورة لا مجزوم وقد يرفع الفعل بعدها
كقراءة ابن محيصن لمن اراد ان يتم الرضاعة وقول الشاعر ان تقرآن على اسماء ويحكما مني السلام وان لا
تشعرا احدا وزعم الكوفيون ان ان هذه هي المخففة من الثقيلة شذ اتصالها بالفعل والصواب
قول البصريين انها ان الناصبة اهملت حملا على اختها ما المصدرية وليس من ذلك قوله ولا تدفنني
في الفلاة فانني اخاف اذا ما مت ان لا اذوقها كما زعم بعضهم لان الخوف هنا يقين فان مخففة
من الثقيلة **الوجه الثاني** ان تكون مخففة من الثقيلة فتقع بعد فعل اليقين وما نزل منزلته
نحو افلا يرون ان لا يرجع اليهم قولا علم ان سيكون وحسبوا ان لا تكون فتنة برفع تكون وقوله
زعم الفرزدق ان سيقتل مربعا ابشر بطول سلامة يا مربع فان هذه ثلاثية الوضع وهي مصدرية
ايضا وتنصب الاسم وترفع الخبر خلافا للكوفيين زعموا انها لا تعمل شيئا وشرط اسمها ان يكون ضميرا
محذوفا وربما ثبت كقوله فلو انك في يوم الرخاء سألتني طلاقك لم ابخل وانت صديق وهو مختص
بالضرورة على الاصح وشرط خبرها ان يكون جملة ولا يجوز افراده الا اذا ذكر الاسم فيجوز الامران وقد
اجتمعا في قوله بانك ربيع وغيث مريع وانك هناك تكون الثمالا **الوجه الثالث** ان تكون
مفسرة بمعنى اي نحو فاوحينا اليه ان اصنع الفلك ونودوا ان تلكم الجنة ويحتمل المصدرية بان
يقدر قبلها حرف الجر فتكون في الاولى ان الثنائية لدخولها على الامر وفي الثانية المخففة من الثقيلة
لدخولها على الاسمية وعن الكوفيين انكار ان التفسيرية البتة وهو عندي متجه لانه اذا قيل كتبت اليه
ان قم لم يكن قم نفس كتبت كما كان الذهب نفس العسجد في قولك هذا عسجد اي ذهب ولهذا
لو جئت باي في مكان ان في المثال لم تجده الطبع عربيا ولها عند مثبتيها شروط احدها ان
تسبق بجملة فلذلك غلط من جعل منها وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين والثاني ان
يتأخر عنها جملة فلا يجوز ذكرت عسجدا ان ذهبا بل يجب الاتيان باي او ترك حرف التفسير ولا

بين الجملة الفعلية كما مثلنا والاسمية نحو كتبت اليه ان ما انت وهذا والثالث ان يكون في الجملة
السابقة معنى القول كما مر ومنه وانطلق الملأ منهم ان امشوا اذ ليس المراد بالانطلاق المشي بل انطلاق
السنتهم بهذا الكلام كما انه ليس المراد بالمشي المتعارف بل الاستمرار على الشيء وزعم الزمخشري ان ان التي في قوله
ان اتخذي من الجبال بيوتا مفسرة ورده ابو عبد الله الرازي بان قبله واوحى ربك الى النحل والوحي
هنا الهام باتفاق وليس في الالهام معنى القول قال وانما هي مصدرية اي باتخاذ الجبال بيوتا والرابع
ان لا يكون في الجملة السابقة احرف القول فلا يقال قلت له ان افعل وفي شرح الجمل الصغير لابن عصفور
انها قد تكون مفسرة بعد صريح القول وذكر الزمخشري في قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان
اعبدوا الله انه يجوز ان تكون مفسرة للقول على تأويله بالامر اي ما امرتهم الا بما امرتني به ان اعبدوا
الله وهو حسن وعلى هذا فيقال في هذا الضابط ان لا يكون فيها حروف القول الا والقول مؤول
بغيره ولا يجوز في الاية ان تكون مفسرة لامرتني لانه لا يصلح ان يكون اعبدوا الله ربي وربكم
مقولا لله تعالى فلا يصح ان يكون تفسيرا لامره لان المفسر عين المفسر ولا ان تكون مصدرية
وهي وصلتها عطف بيان على الهاء في به ولا بدلا من ما اما الاول فلان عطف البيان
في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات فكما ان الضمير لا ينعت كذلك لا يعطف عليه عطف
بيان ووهم الزمخشري فاجاز ذلك ذهولا عن هذه النكتة وممن نص عليها من المتاخرين ابو
محمد بن السيد وابن مالك والقياس معهما في ذلك واما الثاني فلان العبادة لا يعمل فيها
فعل القول نعم ان اول القول بالامر كما فعل الزمخشري في وجه التفسيرية جاز ولكنه هذا الوجه
هنا فاطلق المنع فان قيل لعل امتناعه من اجازته لان امر لا يتعدى بنفسه الى الشيء المامور به الا قليلا
فكذا ما اول به قلنا هذا لازم له على توجيهه التفسيرية ويصح ان يقدر بدلا من الهاء في به ووهم الزمخشري
فمنع ذلك ظنا منه ان المبدل منه في قوة الساقط فتبقى الصلة بلا عائد والعائد موجود حسا فلا
مانع والخامس ان لا يدخل عليها جار فلو قلت كتبت بان افعل كانت مصدرية **مسئلة**
اذا ولي ان الصالحة للتفسير مضارع معه لا نحو اشرت اليه ان لا يفعل جاز رفعه على تقديرها مفسرة
وجزمه على تقديرها ناهية وعليهما فان مفسرة ونصبه على تقدير لا نافية وان مصدرية فان
فقدت لا امتنع الجزم وجاز الرفع والنصب **والوجه الرابع** ان تكون زائدة ولها اربعة
مواضع **احدها** وهو الاكثر ان تقع بعد لما التوقيتية نحو ولما ان جاءت رسلنا
لوطا سيء بهم **والثاني** ان تقع بين لو وفعل القسم مذكورا كقوله واقسم ان لو التقينا

وَاَنتمُ لَكانَ لكم يومٌ من الشر مظلمُ اومتروكا كقوله اَمَا وَاللهِ اَن لو كنتَ حُرًّا وما بالحُرِّ
اَنتَ ولا العتيقِ هذا قول سيبويه وغيره وفي مقرب ابن عصفور انها في ذلك حرف جيء به
لربط الجواب بالقسم ويبعده ان الاكثر تركها والحروف الرابطة ليست كذلك **والثالث**
ان تقع بين الكاف ومخفوضها كقوله ويومًا توافينا بوجه مقسّم كانْ ظبيةٍ
تعطو الى وارق السَّلَم في رواية من جر الظبية **والرابع** بعد اذا كقوله فامهله حتى
اذا انْ كانّه معاطي يدٍ في لجّة الماء غامرُ وزعم الاخفش انها تزاد في غير ذلك وانها
تنصب المضارع كما تجر من والباء الزائدتان الاسم وجعل منه وما لنا ان لا نتوكل على الله
وما لنا ان لا نقاتل في سبيل الله وقال غيره هي في ذلك مصدرية ثم قيل ضمن ما لنا معنى
ما منعنا وفيه نظر لانه لم يثبت اعمال الظرف والجار والمجرور في المفعول به ولان الاصل ان
لا تكون زائدة والصواب قول بعضهم ان الاصل وما لنا في ان لا نفعل كذا وانما لم يجز للزائدة
ان تعمل لعدم اختصاصها بالافعال بدليل دخولها على الحرف وهو لو وكأن في البيتين وعلى
الاسم وهو ظبية في البيت السابق بخلاف حرف الجر الزائدة فانه كالحرف المعدّي في الاختصاص
بالاسم فلذلك عمل فيه **مسئلة** ولا معنى لان الزائدة غير التوكيد كسائر الزوائد قال ابو حيان
وزعم الزمخشري انه ينجر مع التوكيد معنى اخر فقال في قوله تعالى ولمّا ان جاءت رسلنا لوطا
سيء بهم دخلت ان في هذه القصة ولم تدخل في قصة ابرهيم في قوله تعالى ولمّا جاءت رسلنا
ابرهيم بالبشرى قالوا سلاما تنبيها وتوكيدا في ان الاساءة كانت تعقب المجيء فهي مؤكدة
للاتصال واللزوم ولا كذلك في قصة ابرهيم اذ ليس الجواب فيه كالاول وقال الشلوبين لما
كانت ان للسبب في جئت ان تعطي اي للاعطاء افادت هنا ان الاساءة كانت لاجل المجيء
وتعقبه وكذلك في قولهم اما والله ان لو فعلت لفعلت اكدت ان بعد لو وهو السبب في
الجواب وهذا الذي ذكراه لا يعرفه كبراء النحويين انتهى والذي رايته في كلام الزمخشري في
تفسير سورة العنكبوت ما نصه ان صلة اكدت وجود الفعلين مرتبا احدهما على الآخر
في وقتين متجاورين لا فاصل بينهما كانهما وجدا في جزء واحد من الزمان كانه قيل لما احس
بمجيئهم فاجأته المساءة من غير ريث انتهى والريث البطء وليس في كلامه تعرض للفرق بين
القصتين كما نقل عنه ولا كلامه مخالف لكلام النحويين لاطباقهم على ان الزائد يؤكد معنى ما جيء
به لتأكيده ولمّا تفيد وقوع الفعل الثاني عقيب الاول وترتبه عليه فالحرف الزائد يؤكد ذلك

ثم ان قصة الخليل التي فيها قالوا سلامًا ليست في السورة التي فيها سيء بهم بل في سورة هود وليس
فيها لما ثم كيف يتخيل ان التحية تقع بعد المجيء ببطء وانما يحسن اعتقاد تأخر الجواب في سورة
العنكبوت اذ الجواب فيها قالوا انّا مهلكوا اهل هذه القرية ثم التعبير بالاساءة لحن لان الفعل ثلاثي
كما نطق به التنزيل والصواب المساءة وهو عبارة الزمخشري واما ما نقله عن الشلوبين فمعترض
من وجهين احدهما ان المفيد للتعليل في مثاله انما هو لام العلة المقدرة لا ان والثاني ان ان
في المثال مصدرية والبحث في الزائدة **تنبيه** وقد ذكر لان معان اربعة اخر احدها الشرط
كان المكسورة واليه ذهب الكوفيون ويرجحه عندي ثلاثة امور احدها توارد المفتوحة والمكسورة
على المحل الواحد والاصل التوافق فقرئ بالوجهين في قوله تعالى ان تضل احديهما ولا يجرمنكم
شنآن قوم ان صدوكم افنضرب عنكم الذكر صفحا ان كنتم قوما مسرفين وقد مضى انه روى
بالوجهين قوله اتغضب ان اذنا قتيبة حزتا الثاني مجيء الفاء بعدها كثيرا كقوله ابا خراشة
اما انت ذا نفر فان قومي لم تأكلهم الضبع الثالث عطفها على ان المكسورة في قوله
اما اقمت واما انت مرتحلا فالله يكلأ ما تأتي وما تذر الرواية بكسر ان الاولى وفتح الثانية
فلو كانت المفتوحة مصدرية لزم عطف المفرد على الجملة وتعسف ابن الحاجب في توجيه
ذلك فقال لما كان معنى قولك ان جئتني اكرمك وقولك اكرمك لاتيانك اياي واحدا
صح عطف التعليل على الشرط في البيت وكذلك تقول ان جئتني واحسنت الي اكرمك ثم
تقول ان جئتني ولاحسانك الي اكرمتك فتجعل الجواب لهما انتهى وما اظن ان العرب فاهت
بذلك يوما المعنى الثاني النفي كان المكسورة ايضا قاله بعضهم في ان يؤتى احد مثل
ما اوتيتم وقيل انما المعنى ولا تؤمنوا بان يؤتى احد مثل ما اوتيتم من الكتاب الا لمن تبع
دينكم وجملة القول اعتراض الثالث معنى اذ كما تقدم عن بعضهم في ان المكسورة وهذا قاله
بعضهم في بل عجبوا ان جاءهم منذر منهم يخرجون الرسول واياكم ان تؤمنوا وقوله
اتغضب ان اذنا قتيبة حزتا والصواب انها في ذلك كله مصدرية وقبلها لام العلة مقدرة
الرابع ان تكون بمعنى لئلا قيل به في يبين الله لكم ان تضلوا وقوله نزلتم منزل الاضياف
منا فعجّلنا القرى ان تشتمونا والصواب انها مصدرية والاصل كراهة ان تضلوا
ومخافة ان تشتمونا وهو قول البصريين وقيل هو على اضمار لام العلة قبل ان ولا بعدها
وفيه تعسف **إنّ** المكسورة المشددة على وجهين **احدهما** ان يكون حرف

تأكيد تنصب الاسم وترفع الخبر قيل وقد تنصبهما في لغة كقوله اذا اسود جنح الليل فلتأت ولتكن خطاك خفافًا ان حراسنا اسدا وفي الحديث ان قعر جهنم سبعين خريفًا وخرج البيت على الحالية وان الخبر محذوف اى تلقاهم اسدا والحديث على ان القعر مصدر قعرت البئر اذا بلغت قعرها وسبعين ظرف اى ان بلوغ قعرها يكون في سبعين عامًا وقد يرتفع بعدها المبتدأ فيكون اسمها ضمير شان محذوف كقوله عليه الصلوة والسلام ان من اشد الناس عذابًا يوم القيمة المصورون والاصل انه اى الشان كما قال ان من يدخل الكنيسة يومًا يلق فيها جاذرًا وظباء وانما لم يجعل من اسمها لانها شرطية بدليل جزمها الفعلين والشرط له الصدر فلا يعمل فيه ما قبله وتخريج الكسائي الحديث على زيادة من في اسم ان يأباه غير الاخفش من البصريين لان الكلام ايجاب والمجرور معرفة على الاصح والمعنى ايضًا يأباه لانهم ليسوا اشد عذابًا من سائر الناس وتخفف فتعمل قليلًا وتهمل كثيرًا وعن الكوفيين انها لا تخفف وانه اذا قيل ان زيد لمنطلق فان نافية واللام بمعنى الا ويرده ان منهم من يعملها مع التخفيف حكى سيبويه ان عمرًا لمنطلق وقرأ الحرميان وابو بكر وان كلا لما ليوفينهم

الثاني ان تكون حرف جواب بمعنى نعم خلافًا لابي عبيدة استدل المثبتون بقوله ويقلن شيب قد علاك وقد كبرت فقلت انه ورد بانا لا نسلم ان الهاء للسكت بل هي ضمير منصوب بها والخبر محذوف اى انه كذلك والجيد الاستدلال بقول ابن الزبير لمن قال له لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها اى نعم ولعن راكبها اذ لا يجوز حذف الاسم والخبر جميعًا وعن المبرد انه حمل على ذلك قراءة من قرأ ان هذان لساحران واعترض بامرين احدهما ان مجيء ان بمعنى نعم شاذ حتى قيل انه لم يثبت فكيف يصح حمل التنزيل عليه والثاني ان اللام لا تدخل على خبر المبتدأ واجيب عن هذا بانها لام زائدة وليست للابتداء او بانها داخلة على مبتدأ محذوف اى لهما ساحران او بانها دخلت بعد ان هذه لشبهها بان المؤكدة لفظًا كما قال ورج الفتى للخير ما ان رأيته على السن خيرًا لا يزال يزيد فزاد ان بعد ما المصدرية لشبهها في اللفظ بما النافية ويضعف الاول ان زيادة اللام في الخبر مختصة بالشعر والثاني ان الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدأ كالجمع بين متنافيين وقيل اسم ان ضمير الشان وهذا ايضًا ضعيف لان الموضوع لتقوية الكلام لا يناسبه الحذف والمسموع من حذفه شاذ الا في باب ان المفتوحة اذا

خففت فاستسهلوه لوروده في كلام بني على التخفيف فحذف تبعًا لحذف النون ولانه لو ذكر لوجب التشديد اذ الضمائر ترد الاشياء الى اصولها الا ترى ان من يقول لد ولم يك ووالله يقول لدنك ولم يكنه وبك لافعلن ثم يرد اشكال دخول اللام وقيل هذان اسمها ثم اختلف فقيل جاءت على لغة بلحارث ابن كعب في اجراء المثنى بالالف دائمًا كقوله ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها واختار هذا الوجه ابن مالك وقيل هذان مبني لدلالته على معنى الاشارة وان قول الاكثرين هذين جرًا ونصبًا ليس اعرابًا ايضًا واختاره ابن الحاجب قلت وعلى هذا فقراءة هذان اقيس اذ الاصل في المبني ان لا تختلف صيغته مع ان فيها مناسبة لالف ساحران وعكسه الياء في احدى ابنتي هاتين فهي هنا ارجح لمناسبة ياء ابنتي وقيل لما اجتمعت الف هذا والف التثنية في التقدير قدر بعضهم سقوط الف التثنية فلم يقبل الف هذا التغيير

تنبيه تأتي ان فعلًا ماضيًا مسندًا لجماعة المؤنث من الاين وهو التعب تقول النساء انّ اى تعبن او من ان بمعنى قرب او مسندًا لغيرهن على انه من الانين وانه يكون مبنيًا للمفعول على لغة من قال في ردّ وحبّ ردّ وحبّ بالكسر تشبيهًا له بقيل وبيع والاصل مثلًا ان زيد يوم الخميس ثم قيل انّ يوم الخميس او فعل امر للواحد من الانين او لجماعة الاناث من الاين او من ان بمعنى قرب او للواحدة مؤكدًا بالنون من وأى بمعنى وعد كقوله ان هند المليحة الحسناء وأي من اضمرت لخل وفاء وقد مر كثير من ان الناقصة وانا كقول بعضهم ان قائم والاصل ان انا قائم ففعل فيه ما مضى شرحه فالاقسام اذا عشرة هذه الثمانية والمؤكدة والجواب

تنبيه في الصحاح الاين الاعياء قال ابو زيد لا يبنى منه فعل وقد خولف فيه انتهى فعلى قول ابي زيد يسقط بعض الاقسام

أنّ المفتوحة المشددة على وجهين **احدهما** ان تكون حرف توكيد تنصب الاسم وترفع الخبر والاصح انها فرع عن ان المكسورة ومن هنا صح للزمخشري ان يدعي ان انما بالفتح تفيد الحصر كانما بالكسر وقد اجتمعا في قوله تعالى قل انما يوحى الي انما الهكم اله واحد فالاولى لقصر الصفة على الموصوف والثانية بالعكس وقول ابي حيان هذا شيء انفرد به ولا يعرف القول بذلك الا في انما بالكسر مردود بما ذكرناه وقوله ان دعوى الحصر هنا باطلة لاقتضائها انه لم يوح اليه غير التوحيد مردود ايضًا بانه حصر مقيد اذ الخطاب مع المشركين فالمعنى ما اوحي الي في امر الربوبية الا التوحيد لا الاشراك ويسمى ذلك قصر قلب لقلب اعتقاد المخاطب والا فما الذي يقول هو في نحو وما محمد الا رسول فان ما للنفي والا

للحصر قطعا وليست صفته صلى الله عليه وآله منحصرة في الرسالة ولكن لما استعظموا موته
جعلوا كأنهم اثبتوا له البقاء الدائم فجاء الحصر باعتبار ذلك ويسمى قصر افراد والاصح
ايضا انها موصول حرفي مؤول مع معموليه بالمصدر فان كان الخبر مشتقا فالمصدر
المؤول به من لفظه فتقدير بلغني انك تنطلق او انك منطلق بلغني انطلاقك ومنه
بلغني انك في الدار التقدير استقرارك في الدار لان الخبر في الحقيقة هو المحذوف من
استقر او مستقر وان كان جامدا قدر بالكون نحو بلغني ان هذا زيد تقديره بلغني كونه
زيدا لان كل خبر جامد يصح نسبته الى المخبر عنه بلفظ الكون تقول هذا زيد وان شئت
هذا كائن زيدا ومعناهما واحد وزعم السهيلي ان الذي يؤول بالمصدر انما هو ان الناصبة
للفعل لانها ابدا مع الفعل المتصرف وان المشددة انما تؤول بالحديث قال وهو قول
سيبويه ويؤيده ان خبرها قد يكون اسما محضا نحو علمت ان الليث الاسد وهذا لا يشعر
بالمصدر انتهى وقد مضى ان هذا يقدر بالكون وتخفف ان بالاتفاق فيبقى عملها على
الوجه الذي تقدم شرحه في ان الخفيفة **الثاني** ان تكون لغة في لعل كقول بعضهم
ائت السوق انك تشتري لنا شيئا وقراءة من قرأ وما يشعركم انها اذا جاءت لا يؤمنون
وفيه بحث سيأتي ان شاء الله تعالى في باب اللام **أم** على اربعة اوجه **احدها**
ان تكون متصلة وهي منحصرة في نوعين وذلك لانها اما ان تتقدم عليها همزة التسوية
نحو سواء عليهم استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم سواء علينا اجزعنا ام صبرنا وليس منه
قول زهير وما ادري وسوف اخال ادري اقوم آل حصن ام نساء لما سيأتي
او تتقدم عليها همزة يطلب بها وبام التعيين نحو ازيد في الدار ام عمرو وانما سميت في
النوعين متصلة لان ما قبلها وما بعدها لا يستغني باحدهما عن الآخر وتسمى ايضا معادلة
لمعادلتها للهمزة في افادة التسوية في النوع الاول والاستفهام في النوع الثاني ويفترق
النوعان من اربعة اوجه اولها وثانيها ان الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جوابا
لان المعنى معها ليس على الاستفهام وان الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب لانه
خبر وليست تلك كذلك لان الاستفهام معها على حقيقته والثالث والرابع ان الواقعة
بعد همزة التسوية لا تقع الا بين جملتين ولا تكون الجملتان معها في تأويل المفردين
وتكونا فعليتين كما تقدم واسميتين كقوله ولست ابالي بعد فقدي مالكا

امو تي

اموتي ناء ام هو الآن واقع ومختلفتين نحو سواء عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون وام
الاخرى تقع بين المفردين وذلك هو الغالب فيها نحو أانتم اشد خلقا ام السماء بناها و
بين جملتين ليستا في تأويل المفردين وتكونان ايضا فعليتين كقوله فقمت للطيف مرتاعا
فأرقني فقلت أهي سرت ام عادني حلم وذلك على الارجح في هي من انها فاعل بمحذوف
يفسره سرت واسميتين كقوله لعمرك ما ادري وان كنت داريا شعيث ابن سهم
ام شعيث ابن منقر والاصل أشعيث بالهمزة في اوله والتنوين في آخره فحذفهما للضرورة
والمعنى ما ادري اي النسبين هو الصحيح ومثله بيت زهير السابق والذي غلط ابن الشجري
حتى جعله من النوع الاول توهمه ان معنى الاستفهام فيه غير مقصود البتة لمنافاته لفعل
الدراية وجوابه ان معنى قولك علمت ازيد قائم علمت جواب ازيد قائم وكذلك ما علمت
وبين المختلفتين نحو أانتم تخلقونه ام نحن الخالقون وذلك ايضا على الارجح من كون
انتم فاعلا **مسئلة** ام المتصلة التي تستحق الجواب انما تجاب بالتعيين لانها سؤال
عنه فاذا قيل ازيد عندك ام عمرو قيل في الجواب زيد او قيل عمرو ولا يقال لا ولا نعم فان قلت
فقد قال ذو الرمة تقول عجوز مدرجي متروحا على بابها من عند اهلي وغاديا
اذو زوجة بالمصر ام ذو خصومة اراك لها بالبصرة العام ثاويا فقلت لها لا ان
اهلي جيرة لاكثبة الدهنا جميعا وماليا وما كنت مذ ابصرتني في خصومة اراجع
فيها يا ابنة القوم قاضيا قلت ليس قوله لا جوابا لسؤالها بل رد لما توهمته من وقوع احد
الامرين كونه ذا زوجة وكونه ذا خصومة ولهذا لم يكتف بقوله لا اذ كان رد ما لم يلفظ به انما
يكون بالكلام التام فلهذا قال ان اهلي جيرة البيت وما كنت مذ ابصرتني البيت
مسئلة اذا عطفت بعد الهمزة باو فان كانت همزة التسوية لم يجز قياسا وقد اولع
الفقهاء وغيرهم بان يقولوا سواء كان كذا او كذا وهو نظير قولهم يجب اقل الامرين من كذا او
كذا والصواب العطف في الاول بام وفي الثاني بالواو وفي الصحاح تقول سواء علي قمت او
قعدت انتهى ولم يذكر غير ذلك وهو سهو وفي كامل الهذلي ان ابن محيصن قرأ من طريق
الزعفراني سواء عليهم أانذرتهم او لم تنذرهم وهذا من الشذوذ بمكان وان كانت
همزة الاستفهام جاز قياسا وكان الجواب بنعم او بلا وذلك انه اذا قيل ازيد عندك او
عمرو فالمعنى احدهما عندك ام لا فان اجيب بالتعيين صح لانه جواب وزيادة ويقال الحسن عليه

او الحسين عليه السلام افضل ام ابن الحنفية فعطف الاول باو والثاني بام ويجاب عندنا بقولك احدهما وعند الكيسانية بابن الحنفية ولا يجوز ان تجيب بقولك الحسن عليه السلام او بقولك الحسين عليه السلام لانه لم يسئل عن الافضل من الحسن والحسين وابن الحنفية وانما جعل واحدا لا بعينه قرينا لابن الحنفية فكانه قال احدهما افضل ام ابن الحنفية

مسئلة سمع حذف ام المتصلة ومعطوفها كقول الهذلي

دعاني اليها القلب اني لامره ... سميع فما ادري ارشد طلابها

تقديره ام غي كذا قالوا وفيه بحث كما مر واجاز بعضهم حذف معطوفها بدونها فقال في قوله تعالى افلا تبصرون ام ان الوقف هنا وان التقدير ام تبصرون ثم يبتدى انا خير وهذا باطل اذ لم يسمع حذف معطوف بدون عاطفه وانما المعطوف جملة انا خير ووجه المعادلة بينها وبين الجملة التي قبلها ان الاصل ام تبصرون ثم اقيمت الاسمية مقام الفعلية والسبب مقام المسبب لانهم اذا قالوا له انت خير كانوا عنده بصراء وهذا معنى كلام سيبويه فان قلت يقولون اتفعل هذا ام لا والاصل ام لا تفعل قلت انما وقع الحذف بعد لا ولم يقع بعد العاطف واحرف الجواب تحذف الجمل بعدها كثيرا وتقوم في اللفظ مقام تلك الجمل فكان الجملة هنا مذكورة لوجود ما يغني عنها واجاز الزمخشري حذف ما عطفت عليه ام فقال في ام كنتم شهداء يجوز كون ام متصلة على ان الخطاب لليهود وحذف معادلها اي اتدعون على الانبياء اليهودية ام كنتم شهداء وجوز ذلك الواحدي ايضا وقدر ابلغكم ما تنسبون الى يعقوب ثم من ايصائه بنيه باليهودية ام كنتم شهداء انتهى

الوجه الثاني ان تكون منقطعة وهي ثلثة انواع مسبوقة بالخبر المحض نحو تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين ام يقولون افتريه ومسبوقة بهمزة لغير الاستفهام نحو الهم ارجل يمشون بها ام لهم ايد يبطشون بها اذ الهمزة في ذلك للانكار فهي بمنزلة النفي والمتصلة لا تقع بعده ومسبوقة باستفهام بغير الهمزة نحو هل يستوي الاعمى والبصير ام هل تستوي الظلمات والنور ومعنى ام المنقطعة الذي لا يفارقها الاضراب ثم تارة تكون له مجردا وتارة تضمن مع ذلك استفهاما انكاريا او استفهاما طلبيا فمن الاول هل يستوي الاعمى والبصير ام هل تستوي الظلمات والنور ام جعلوا لله شركاء اما الاولى فلانه لا يدخل الاستفهام على الاستفهام واما الثانية فلان المعنى على الاخبار عنهم باعتقاد الشركاء قال الفراء يقولون هل لك قبلنا حق ام انت رجل ظالم يريدون بل انت ومن الثاني

ام له البنات ولكم البنون تقديره بل اله البنات ولكم البنون اذ لو قدرت للاضراب المحض لزم المحال ومن الثالث قولهم انها لابل ام شاء التقدير بل اهي شاء وزعم ابو عبيدة انها قد تاتي بمعنى الاستفهام المجرد فقال في قول الاخطل

كذبتك عينك ام رايت بواسط ... غلس الظلام من الرباب خيالا

ان المعنى هل رايت ونقل ابن الشجري عن جميع البصريين انها ابدا بمعنى بل والهمزة جميعا وان الكوفيين خالفوهم في ذلك والذي يظهر قولهم ان المعنى في نحو ام جعلوا لله شركاء ليس على الاستفهام ولانه يلزم البصريين دعوى التوكيد في نحو ام هل تستوي الظلمات والنور ونحو اماذا كنتم تعملون امن هذا الذي هو جند لكم وقوله

انى جزوا عامرا سوءا بفعلهم ... ام كيف يجزونني السوءى من الحسن

ام كيف ينفع ما تعطي العلوق به ... رئمان انف اذا ما ضن باللبن

العلوق بفتح العين المهملة الناقة التي علق قلبها بولدها وذلك انه ينحر ثم يحشى جلده تبنا ويجعل بين يديها لتشمه فتدر عليه فهي تسكن اليه مرة وتنفر عنه اخرى وهذا البيت ينشد لمن يعد بالجميل ولا يفعله لانطواء قلبه على ضده وقد انشد الكسائي في مجلس الرشيد بحضرة الاصمعي فرفع رئمان فرده عليه الاصمعي وقال انه بالنصب فقال له الكسائي اسكت ما انت وهذا يجوز الرفع والنصب والجر فسكت ووجهه ان الرفع على الابدال من ما والنصب بتعطي والخفض بدل من الهاء وصوب ابن الشجري انكار الاصمعي قال لان رئمانها للبو بانفها هو عطيتها اياه لا عطية لها غيره فاذا رفع لم يبق لها عطية في البيت لان في رفعه اخلاء تعطي من مفعول لفظا وتقديرا والجر اقرب الى الصواب قليلا وانما حق الاعراب والمعنى النصب وعلى الرفع فيحتاج الى تقدير ضمير راجع الى المبدل منه اي رئمان انف له والضمير في بفعلهم لعامر لان المراد به القبيلة ومن مجيء البدل مثلها في ارضيتم بالحيوة الدنيا من الاخرة وانكر بعضهم ذلك وزعم ان من متعلقة بكلمة البدل محذوفة ونظير هذه الحكاية ان ثعلبا كان ياتي الرياشي ليسمع منه الشعر فقال له الرياشي يوما كيف تروي بازل من قوله

ما تنقم الحرب العوان مني ... بازل عامين حديث سني ... لمثل هذا ولدتني امي

فقال ثعلب المثلي تقول هذا انما اصير اليك لمثل هذه المقطعات والخرافات يروى البيت بالرفع على الاستيناف وبالخفض على الاتباع وبالنصب على الحال ولا تدخل ام المنقطعة على مفرد ولهذا قدروا المبتدا في انها لابل ام شاء وخرق ابن مالك في بعض كتبه اجماع النحويين فقال لا حاجة لتقدير مبتدا وزعم انها تعطف المفردات كبل وقدرها هنا ببل دون الهمزة واستدل بقول

بعضهم

بعضهم ان هنالك الابل ام شاء بالنصب فان صحت روايته فالاولى ان يقدر لشاء ناصب اى ام ارى شاء **تنبيه** قد ترد ام محتملة للاتصال والانقطاع فمن ذلك قوله تعالى قل اتخذتم عند الله عهدا فلن يخلف الله عهده ام تقولون على الله ما لا تعلمون قال الزمخشرى يجوز فى ام ان تكون معادلة بمعنى اى الامرين كائن على سبيل التقرير لحصول العلم بكون احدهما ويجوز ان تكون منقطعة انتهى ومن ذلك قول المتنبى احاد ام سداس فى احاد لييلتنا المنوطة بالتناد فان قدرتها متصلة فالمعنى انه استطال الليلة فشك اواحدة هى ام ست اجتمعت فى واحدة فطلب التعيين وهذا من تجاهل العارف كقوله ايا شجر الخابور مالك مورقا كانك لم تجزع على ابن طريف وعلى هذا فيكون قد حذف الهمزة قبل احاد ويكون تقديم الخبر وهو احاد على المبتدإ وهو لييلتنا تقديما واجبا لكونه المقصود بالاستفهام مع سداس اذ شرط الهمزة المعادلة لام ان يليها احد الامرين المطلوب تعيين احدهما ويلى ام المعادل الاخر ليفهم السامع من اول الامر الشئ المطلوب تعيينه تقول اذا استفهمت عن تعيين المبتدإ ازيد قائم ام عمرو وان شئت ازيد ام عمرو قائم واذا استفهمت عن تعيين الخبر اقائم زيد ام قاعد وان شئت اقائم ام قاعد زيد وان قدرتها منقطعة فالمعنى انه اخبر عن ليلته بانها ليلة واحدة ثم نظر الى طولها فشك فجزم بانها ست فى ليلة فاضرب او شك هل هى ست فى ليلة ام لا فاضرب واستفهم وعلى هذا فلا همزة مقدرة ويكون تقديم احاد ليس على الوجوب اذ الكلام خبر واظهر الوجهين الاتصال لسلامته من الاحتياج الى تقدير مبتدإ يكون سداس خبرا عنه فى وجه الانقطاع كما لزم عند الجمهور فى انها لابل ام شاء ومن الاعتراض بجملة ام هى سداس بين الخبر وهى احاد والمبتدإ وهو لييلتنا ومن الاخبار عن الليلة الواحدة بانها ليلة فان ذلك معلوم لا فائدة فيه ولك ان تعارض الاول بانه يلزم فى الاتصال حذف همزة الاستفهام وهو قليل بخلاف حذف المبتدإ واعلم ان هذا البيت مشتمل على لحنات استعمال احاد وسداس بمعنى واحدة وست وانما هما بمعنى واحدة واحدة وست ست واستعمال سداس واكثرهم يأباها ويخص المعدول بما دون الخمسة وتصغير ليلة على لييلة وانما صغرتها العرب على لييلية بزيادة الياء على غير قياس حتى قيل انها مبنية على ليلاة فى نحو قول الشاعر فى كل ما يوم وكل ليلاة ومما قد يستشكل فيه انه جمع بين متنافيين استطالة الليلة وتصغيرها وبعضهم يثبت مجئ التصغير للتعظيم كقوله دويهية تصفر منها الانامل

الوجه الثالث

ان تقع زائدة ذكره ابو زيد وقال فى قوله تعالى افلا تبصرون ام انا خير ان التقدير افلا تبصرون انا خير والزيادة ظاهرة فى قول ساعدة بن جؤية يا ليت شعرى ولا منجى من الهرم ام هل على العيش بعد الشيب من ندم

الوجه الرابع

ان يكون للتعريف نقلت عن طىء وعن حمير وانشدوا ذاك خليلى وذو يواصلنى يرمى ورائى بامسهم وامسلمة وفى الحديث ليس من امبر امصيام فى امسفر كذا رواه النمر بن تولب عنه عليه الصلاة والسلام وقيل ان هذه اللغة مختصة بالاسماء التى لا تدغم لام التعريف فى اولها نحو غلام وكتاب بخلاف رجل وناس ولباس وحكى لنا بعض طلبة اليمن انه سمع فى بلادهم من يقول خذ الرمح واركب امفرس ولعل ذلك لغة لبعضهم لا لجميعهم الا ترى الى البيت السابق وانها فى الحديث دخلت على النوعين

ال

على ثلثة اوجه **احدها** ان يكون اسما موصولا بمعنى الذى وفروعه وهى الداخلة على اسماء الفاعلين والمفعولين قيل والصفات المشبهة وليس بشئ لان الصفة المشبهة للثبوت فلا تؤول بالفعل ولهذا كانت الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة باتفاق وقيل هى فى الجميع حرف تعريف ولو صح ذلك لمنعت من اعمال اسمى الفاعل والمفعول كما منع منه التصغير والوصف وقيل هى فى الجميع موصول حرفى وليس بشئ لانها لا تؤول بالمصدر وربما وصلت بظرف او بجملة اسمية او فعلية فعلها مضارع وذلك دليل على انها ليست حرف تعريف فالاول كقوله من لا يزال شاكرا على المعه فهو حر بعيشة ذات سعه والثانى كقوله من القوم الرسول الله منهم لهم دانت رقاب بنى معد والثالث كقوله يقول الخنا وابغض العجم ناطقا الى ربنا صوت الحمار اليجدع والجميع خاص بالشعر خلافا للاخفش وابن مالك فى الاخير

والثانى ان تكون حرف تعريف وهى نوعان عهدية وجنسية وكل منهما ثلثة اقسام فالعهدية اما ان يكون مصحوبها معهودا ذكريا نحو كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول ونحو فيها مصباح المصباح فى زجاجة الزجاجة كانها كوكب درى ونحو اشتريت فرسا ثم بعت الفرس وعبرة هذه ان يسد الضمير مسدها مع مصحوبها او معهودا ذهنيا نحو اذ هما فى الغار ونحو اذ يبايعونك تحت الشجرة او معهودا حضوريا قال ابن عصفور ولا تقع هذه الا بعد اسماء الاشارة نحو جاءنى هذا الرجل او اى فى النداء نحو يا ايها الرجل واذا الفجائية نحو خرجت فاذا الاسد او فى اسم الزمان الحاضر نحو الان انتهى وفيه نظر لانك تقول لشاتم رجل بحضرتك لا تشتم الرجل فهذه للحضور فى غير ما ذكر ولان التى بعد اذا ليست لتعريف

شيء حاضر حالة التكلم فلا يشير به الكلام نعم والأصح في الداخلة على الآن أنها زائدة لأنها لازمة
ولا يعرف أن التي للتعريف وقعت لازمة بخلاف الزائدة والمثال الجيد للمسألة قوله تعالى اليوم
أكملت لكم دينكم والجنسية إما لاستغراق الأفراد وهي التي تخلفها كل حقيقة نحو وخلق الإنسان
ضعيفا ونحو إن الإنسان لفي خسر إلا الذين آمنوا أو لاستغراق خصائص الأفراد وهي التي تخلفها
كل مجازا نحو زيد الرجل علما أي الكامل في هذه الصفة ومنه ذلك الكتاب أو لتعريف الماهية وهي
التي لا تخلفها كل لا حقيقة ولا مجازا نحو وجعلنا من الماء كل شيء حي وقولك والله لا أتزوج النساء
ولا ألبس الثياب ولهذا يقع الحنث بالواحد منهما وبعضهم يقول في هذه إنها لتعريف العهد
فإن الأجناس أمور معهودة في الأذهان متميز بعضها عن بعض ويقسم المعهود إلى شخص و
جنس والفرق بين المعرف بأل هذه وبين اسم الجنس النكرة هو الفرق بين المقيد والمطلق
وذلك أن ذا الألف واللام يدل على الحقيقة بقيد حضورها في الذهن واسم الجنس النكرة
يدل على مطلق الحقيقة لا باعتبار قيد **تنبيه** قال ابن عصفور أجازوا في نحو مررت بهذا
الرجل كون الرجل نعتا وكونه بيانا مع اشتراطهم في البيان أن يكون أعرف من المبين وفي
النعت أن لا يكون أعرف من المنعوت فكيف يكون الشيء أعرف وغير أعرف وأجاب بأنه إذا
قدر بيانا قدرت أل فيه لتعريف الحضور فهو يفيد الجنس في حالة الحضور بدخول أل والإشارة
إنما تدل على الحضور دون الجنس وإذا قدر نعتا قدرت أل فيه للعهد فالمعنى مررت بهذا وهو
الرجل المعهود بيننا فلا دلالة له فيه على الحضور والإشارة تدل عليه فكانت أعرف قال وهذا
معنى كلام سيبويه **الوجه الثالث** أن تكون زائدة وهي نوعان لازمة وغير لازمة
فالأولى كالتي في الأسماء الموصولة على القول بأن تعرفها بالصلة وكالواقعة في الأعلام بشرط
مقارنتها لنقلها كالنضر والنعمان واللات والعزى أو لارتجالها كالسموأل أو لغلبتها على بعض
من هي له في الأصل كالبيت للكعبة والمدينة لطيبة والنجم للثريا وهذه في الأصل لتعريف العهد
والثانية نوعان كثيرة واقعة في الفصيح وغيرها فالأولى الداخلة على علم منقول من مجرد
صالح لها ملموح أصله كحارث وعباس وضحاك فتقول فيها الحارث والعباس والضحاك
ويتوقف هذا النوع على السماع ألا ترى أنه لا يقال مثل ذلك في نحو محمد ومعروف وأحمد
والثانية نوعان واقعة في الشعر وواقعة في شذوذ من النثر فالأولى كالداخلة على يزيد وعمرو
في قوله باعد أم العمرو من أسيرها حراس أبواب على قصورها وقوله رأيت الوليد

بن اليزيد مباركا شديدا بأعباء الخلافة كاهله فأما الداخلة على وليد في البيت فللمح الأصل و
قيل أل في اليزيد والعمرو للتعريف وإنهما نكرا ثم أدخلت عليهما أل كما ينكر العلم إذا أضيف كقوله
علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم بأبيض ماضي الشفرتين يمان واختلف في الداخلة على بنات
أوبر في قوله ولقد جنيتك أكمؤا وعساقلا ولقد نهيتك عن بنات الأوبر فقيل زائدة للضرورة
لأن ابن أوبر علم على نوع من الكمأة ثم جمع على بنات أوبر كما في جمع ابن عرس على بنات عرس ولا
يقال بنو عرس لأنه لما لا يعقل ورده السخاوي بأنها لو كانت زائدة لكان وجودها كالعدم
فكان يخفض بالفتحة لأن فيه العلمية والوزن وهذا سهو منه لأن أل تقتضي أن يجر الاسم
بالكسرة ولو كانت زائدة لأنها قائمة مقام التنوين وقيل أل فيه للمح الأصل لأن أوبر صفة كحسن و
حسين وأحمر وقيل للتعريف وأن ابن أوبر نكرة كابن لبون قال فيه مثلها في قوله وابن اللبون
إذا ما لز في قرن لم يستطع صولة البزل القناعيس قاله المبرد ويرده أنه لم يسمع ابن أوبر إلا
ممنوع الصرف والثانية كالواقعة في قولهم ادخلوا الأول فالأول وجاؤوا الجماء الغفير وقراءة بعضهم
ليخرجن الأعز منها الأذل بفتح الياء لأن الحال واجبة التنكير فإن قدرت الأذل مفعولا مطلقا على
حذف مضاف أي خروج الأذل كما قدره الزمخشري لم يحتج إلى دعوى زيادة أل **تنبيه**
كتب الرشيد ليلة إلى القاضي أبي يوسف يسأله عن قول القائل فإن ترفقي يا هند فالرفق
أيمن وإن تخرقي يا هند فالخرق أشأم فأنت طلاق والطلاق عزيمة ثلاث ومن يخرق أعق وأظلم
فقال ماذا يلزمه إذا رفع الثلاث وإذا نصبها قال أبو يوسف فقلت هذه مسألة نحوية فقهية
ولا آمن الخطأ إن قلت فيها برأيي فأتيت الكسائي وهو في فراشه فسألته فقال إن رفع ثلاثا طلقت
واحدة لأنه قال أنت طلاق ثم أخبر أن الطلاق التام ثلاث وإن نصبها طلقت ثلاثا لأن
معناها أنت طالق ثلاثا وما بينهما جملة معترضة فكتبت بذلك إلى الرشيد فأرسل إلي بجوائز
فوجهت بها إلى الكسائي انتهى ملخصا وأقول إن الصواب أن كلا من الرفع والنصب محتمل
لوقوع الثلاث ولوقوع الواحدة أما الرفع فلأن أل في الطلاق إما لمجاز الجنس كما تقول زيد
الرجل أي هو الرجل المعتد به وإما للعهد الذكري مثلها في فعصى فرعون الرسول أي و
هذا الطلاق المذكور عزيمة ثلاث ولا تكون للجنس الحقيقي لئلا يلزم الإخبار عن العام بالخاص
كما تقول الحيوان إنسان وذلك باطل إذ ليس كل حيوان إنسانا ولا كل طلاق عزيمة وثلاثا فعلى
العهدية يقع الثلاث وعلى الجنسية يقع واحدة كما قال الكسائي وأما النصب فلأنه محتمل لأن يكون

على المفعول المطلق وح يقتضي وقوع الثلث اذ المعنى فانت طالق ثلثا ثم اعترض بينهما بقوله والطلاق عزيمة ولان يكون حالا من الضمير المستتر في عزيمة وح لا يلزم وقوع الثلث لان المعنى والطلاق عزيمة اذا كان ثلثا فانما يقع ما نواه هذا ما يقتضيه معنى هذا اللفظ مع قطع النظر عن شيء اخر واما الذي اراده هذا الشاعر المعين فهو الثلث لقوله بعد هذا البيت فبيني بها ان كنت غير رفيقة وما لامرئ بعد الثلث مقدم **مسئلة** اجاز الكوفيون وبعض البصريين وكثير من المتاخرين نيابة ال عن الضمير المضاف اليه وخرجوا على ذلك فان الجنة هي الماوى ومررت برجل حسن الوجه وضرب زيد الظهر والبطن اذا رفع الوجه والظهر والبطن والمانعون يقدرون هي الماوى له وفي الاية ومنه في الامثلة وقيد ابن مالك الجواز بغير الصلة وقال الزمخشري في وعلم ادم الاسماء كلها ان الاصل اسماء المسميات وقال ابو شامة في قوله بدأت بسم الله في النظم اولا ان الاصل في نظمي نجوز انيابتها عن الظاهر وعن الضمير الحاضر والمعروف من كلامهم انما هو التمثيل بضمير الغايب **مسئلة** من الغريب ان ال تاتي للاستفهام وذلك في حكاية قطرب ال فعلت بمعنى هل فعلت وهو من ابدال الخفيف ثقيلا كما في ال عند سيبويه لكن ذلك سهل لانه جعل وسيلة الى الالف التي هي اخف الحروف **أَمَا** بالفتح والتخفيف على وجهين **احدهما** ان تكون حرف استفتاح بمنزلة الا وتكثر قبل القسم كقوله اما والذي ابكى واضحك والذي امات واحيى والذي امره الامر وقد تبدل همزتها هاء او عينا قبل القسم وكلاهما مع ثبوت الالف وحذفها او تحذف الالف مع ترك الابدال واذا وقعت ان بعد اما هذه كسرت كما تكسر بعد الا الاستفتاحية **والثاني** ان تكون بمعنى حقا او احقا على خلاف في ذلك سيأتي وهذه تفتح بعدها ان كما تفتح بعد حقا وهي حرف عند ابن خروف وجعلها مع ان ومعموليها كلاما تركب من اسم وحرف كما قال الفارسي في يا زيد وقال بعضهم اسم بمعنى حقا وقال اخرون هي كلمتان الهمزة للاستفهام وما اسم بمعنى شيء وذلك الشيء حق فالمعنى احقا وهذا هو الصواب وموضع ما النصب على الظرفية كما انتصب حقا على ذلك في نحو قوله احقا ان جيرتنا استقلوا وهو قول سيبويه وهو الصحيح بدليل قوله افي الحق اني مغرم بك هائم فادخل عليها في وان وصلتها مبتدا والظرف خبره وقال المبرد حقا مصدر لحق محذوفا وان وصلتها فاعل وزاد المالقي لاما معنى ثالثا وهو ان تكون حرف عرض بمنزلة لولا فتختص بالفعل نحو اما تقوم اما تقعد وقد يدعي في ذلك ان الهمزة للاستفهام التقريري مثلها في الم والا وان ما نافية وقد تحذف هذه الهمزة كقوله ما ترى الدهر قد

اباد معدا واباد السراة من عدنان **أَمَّا** بالفتح والتشديد وقد يبدل ميمها الاولى ياء استثقالا للتضعيف كقول عمر بن ابي ربيعة رأت رجلا ايما اذا الشمس عارضت فيضحى وايما بالعشي فيخصر وهي حرف شرط وتفصيل وتوكيد اما انها حرف شرط فبدليل لزوم الفاء بعدها نحو فاما الذين امنوا فيعلمون انه الحق من ربهم واما الذين كفروا فيقولون الاية ولو كانت الفاء للعطف لم تدخل على الخبر اذ لا يعطف الخبر على مبتدئه ولو كانت زائدة لصح الاستغناء عنها ولما لم يصح ذلك وقد امتنع كونها للعطف تعين انها فاء الجزاء فان قلت قد استغني عنها في قوله فاما القتال لا قتال لديكم قلت هو ضرورة كقول عبد الرحمن بن حسان من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان فان قلت فقد حذفت في التنزيل نحو فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم قلت الاصل فيقال لهم اكفرتم فحذف القول استغناء عنه بالمقول فتبعته الفاء في الحذف ورب شيء يصح تبعا ولا يصح استقلالا كالحاج عن غيره يصلي عنه ركعتي الطواف ولو صلى احد عن غيره ابتداء لم يصح على الصحيح هذا هو قول الجمهور وزعم بعض المتاخرين ان فاء جواب اما لا تحذف في غير الضرورة اصلا وان الجواب في الاية فذوقوا العذاب والاصل فيقال لهم ذوقوا فحذف القول وانتقلت الفاء للمقول وان ما بينهما اعتراض وكذا قال في اية الجاثية واما الذين كفروا افلم تكن اياتي الاية قال اصله فيقال لهم الم تكن اياتي ثم حذف القول وتاخرت الفاء عن الهمزة واما التفصيل فهو غالب احوالها كما تقدم في اية البقرة ومن ذلك اما السفينة فكانت لمساكين واما الغلام واما الجدار الايات وقد يترك تكرارها استغناء بذكر احد القسمين عن الاخر او بكلام يذكر بعدها في موضع ذلك القسم فالاول نحو يا ايها الناس قد جاءكم برهان من ربكم وانزلنا اليكم نورا مبينا فاما الذين امنوا بالله واعتصموا به فسيدخلهم في رحمة منه وفضل اي واما الذين كفروا بالله فلهم كذا وكذا والثاني نحو هو الذي انزل عليك الكتاب منه ايات محكمات هن ام الكتاب واخر متشابهات فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تاويله اي واما غيرهم فيؤمنون به ويكلون معناه الى ربهم ويدل على ذلك والراسخون في العلم يقولون امنا به كل من عند ربنا اي كل من المتشابه والمحكم من عند الله والايمان بهما واجب وكانه قيل واما الراسخون في العلم فيقولون وهذه الاية في اما المفتوحة نظير قولك في اما المكسورة اما ان تنطق بخير والا فاسكت وسياتي ذلك كذا ظهر لي وعلى هذا فالوقف على الا الله وهذا المعنى هو المشار اليه في اية البقرة السابقة فتاملها وقد ياتي لغير

تفصيل اصلا نحو اما زيد فمنطلق واما التوكيد فقل من ذكره ولم ار من احكم شرحه غير الزمخشري

فانه قال فائدة اما في الكلام ان تعطيه فضل توكيد تقول زيد ذاهب فاذا قصدت توكيد ذلك و

انه لا محالة ذاهب وانه بصدد الذهاب وانه منه على عزيمة قلت اما زيد فذاهب ولذلك قال سيبويه

في تفسيره مهما يكن من شيء فزيد ذاهب فهذا التفسير مدل بفائدتين بيان كونه تاكيدا وانه في

معنى الشرط انتهى ويفصل بين اما وبين الفاء بواحد من امور ستة احدها المبتدأ كالآيات السابقة

والثاني الخبر نحو اما في الدار فزيد وزعم الصفار ان الفصل به قليل والثالث جملة شرطية نحو فاما

ان كان من المقربين فروح والرابع اسم منصوب لفظا او محلا بالجواب نحو فاما اليتيم فلا تقهر

الآيات والخامس اسم كذلك معمول لمحذوف يفسره ما بعد الفاء نحو اما زيدا فاضربه وقراءة

بعضهم واما ثمود فهديناهم بالنصب ويجب تقدير العامل بعد الفاء وقبل ما دخلت عليه لان

اما نائبة عن الفعل فكانها فعل والفعل لا يلي الفعل واما نحو اما زيد كان يفعل ففي كان ضمير فاصل في التقدير

واما نحو ليس خلق الله مثله ففي ليس ايضا ضمير لكنه ضمير الشان والحديث واذا قيل بان ليس حرف

فلا اشكال وكذا اذا قيل فعل يشبه الحرف ولهذا اهملها بنو تميم اذ قالوا ليس الطيب الا المسك

بالرفع والسادس ظرف معمول لاما لما فيها من معنى الفعل الذي نابت عنه او للفعل المحذوف

نحو اما اليوم فاني ذاهب واما في الدار فان زيدا جالس ولا يكون العامل ما بعد ان لان خبر

ان لا يتقدم عليها فكذلك معموله هذا قول سيبويه والمازني والجمهور وخالفهم المبرد وابن

درستويه والفراء فجعلوا العامل نفس الخبر وتوسع الفراء فجوزه في بقية اخوات ان فان قلت

اما اليوم فانا جالس احتمل كون العامل اما او كونه الخبر لعدم المانع وان قلت اما زيدا فاني

ضارب لم يجز ان يكون العامل واحدا منهما وامتنعت المسئلة عند الجمهور لان اما لا تنصب المفعول

ومعمول خبر ان لا يتقدم عليها واجاز ذلك المبرد ومن وافقه على تقدير اعمال الخبر

تنبيهان الاول انه سمع اما العبيد فذو عبيد بالنصب واما قريشا فانا افضلها وفيه

عندي دليل على امور احدها انه لا يلزم ان يقدر مهما يكن من شيء بل يجوز ان يقدر

غيره مما يليق بالمحل اذ التقدير هنا مهما ذكرت وعلى ذلك يتخرج قولهم اما العلم فعالم

واما علما فعالم فهو احسن مما قيل انه مفعول مطلق معمول لما بعد الفاء او مفعول لاجله

ان كان معرفا او حال ان كان منكرا والثاني ان اما ليست العاملة اذ لا يعمل الحرف في المفعول

به والثالث انه يجوز اما زيدا فاني اكرم على تقدير العمل للمحذوف التنبيه الثاني انه ليس من

اقسام اما التي في قوله تعالى اماذا كنتم تعملون ولا التي في قول الشاعر ابا خراشة اما انت

ذا نفر فان قومي لم تاكلهم الضبع بل هي فيهما كلمتان فالتي في الآية هي ام المنقطعة وما الاستفهامية

وادغمت الميم في الميم للتماثل والتي في البيت هي ان المصدرية وما المزيدة والاصل لان كنت

فحذف الجار وكان للاختصار فانفصل الضمير لعدم ما يتصل به وجيء بما عوضا من كان و

ادغمت النون في الميم للتقارب **اما** المكسورة المشددة قد تفتح همزتها وقد تبدل ميمها

الاولى ياء وهي مركبة عند سيبويه من ان وما وقد تحذف ما كقوله سقته الرواعد

من صيف وان من خريف فلن يعدما اي اما من صيف واما من خريف وقال المبرد و

الاصمعي ان ان في هذا البيت شرطية والفاء فاء الجواب والمعنى وان سقته من خريف فلن

يعدم الري وليس بشيء لان المراد وصف هذا الوعل بالري على كل حال ومع الشرط لا يلزم ذلك

وقال ابو عبيدة ان ان في البيت زائدة واما عاطفة عند اكثرهم اعني اما الثانية في نحو قولك

جاء اما زيد واما عمرو وزعم يونس والفارسي وابن كيسان انها غير عاطفة كالاولى ووافقهم ابن مالك

لملازمتها غالبا الواو العاطفة ومن غير الغالب قوله يا ليتما امنا شالت نعامتها ايما الى

جنة ايما الى نار وفيه شاهد ثان وهو فتح الهمزة وثالث وهو الابدال ونقل ابن عصفور

الاجماع على ان اما الثانية غير عاطفة كالاولى قال وانما ذكروها في باب العطف لمصاحبتها

لحرفه وزعم بعضهم ان اما عطفت الاسم على الاسم والواو عطفت اما على اما وعطف الحرف على

الحرف غريب ولا خلاف في ان اما الاولى غير عاطفة لاعتراضها بين العامل والمعمول في

نحو قام اما زيد واما عمرو وبين احد معمولي العامل ومعموله الاخر في نحو رايت اما زيدا واما

عمرا وبين المبدل منه وبدله نحو قوله تعالى حتى اذا راوا ما يوعدون اما العذاب واما الساعة

فان ما بعد الاولى بدل مما قبلها ولاما خمسة معان احدها الشك نحو جاءني اما زيد

واما عمرو اذا لم يعلم الجائي منهما والثاني الابهام نحو واخرون مرجون لامر الله اما

يعذبهم واما يتوب عليهم والثالث التخيير نحو اما ان تعذب واما ان تتخذ فيهم

حسنا اما ان تلقي واما ان نكون اول من القى ووهم ابن الشجري فجعل من ذلك اما

يعذبهم واما يتوب عليهم والرابع الاباحة نحو تعلم اما فقها واما نحوا وجالس اما الحسن واما

ابن سيرين ونازع في ثبوت هذا المعنى لاما جماعة مع اثباتهم اياه لاو والخامس التفصيل

نحو اما شاكرا واما كفورا وانتصابهما على هذا على الحال المقدرة واجاز الكوفيون كون

اما هذه فهي ان الشرطية وما الزائدة قال مكي ولا يجيز البصريون ان يلي الاسم اداة الشرط حتى يكون بعده فعل يفسره مثل وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ ورد عليه ابن الشجري بان المضمر هنا كان فهو بمنزلة قوله قد قيل ذلك إن حقاً وإن كذباً وهذه المعاني لأو كما سيأتي الا ان اما يبنى الكلام معها من اول الامر على ما جيء بها لاجله من شك وغيره ولذلك وجب تكرارها في غير ندور وأو يفتتح الكلام معها على الجزم ثم يطرأ الشك او غيره ولهذا لم تتكرر وقد يستغنى عن اما الثانية بذكر ما يغني عنها نحو اما ان تتكلم بخير والا فاسكت وقول المثقب العبدي فَإِمَّا أَنْ تَكُونَ أَخِي بِصِدْقٍ فَأَعْرِفَ مِنْكَ غَثِّي مِنْ سَمِينِي وَإِلَّا فَاطَّرِحْنِي وَاتَّخِذْنِي عَدُوًّا أَتَّقِيكَ وَتَتَّقِينِي وقد يستغنى عن الاولى لفظا كقوله سقته الرواعد من صيف البيت وقد تقدم وقوله تُلِمُّ بِدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا وَإِمَّا بِأَمْوَاتٍ أَلَمَّ خَيَالُهَا اى اما بدار والفراء يقيسه فيجيز زيد يقوم واما يقعد كما يجوز او يقعد تنبيه ليس من اقسام اما التي في قوله فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا بل هذه ان الشرطية وما الزائدة

أَوْ حرف عطف ذكر له المتأخرون معاني انتهت الى اثني عشر الاول الشك نحو لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ الثاني الابهام نحو وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ الشاهد في الاولى وقول الشاعر نَحْنُ أَوْ أَنْتُمُ الْأُلَى أَلِفُوا الْحَقَّ فَبُعْدًا لِلْمُبْطِلِينَ وَسُحْقَا الثالث التخيير وهي الواقعة بعد الطلب وقبل ما يمتنع فيه الجمع نحو تزوج هندا او اختها وخذ من مالي درهما او دينارا فان قلت فقد مثل العلماء بآية الكفارة والفدية للتخيير مع امكان الجمع قلت يمتنع الجمع بين الاطعام والكسوة والتحرير اللاتي كل منهن كفارة وبين الصيام والصدقة والنسك اللاتي كل منهن فدية بل تقع واحدة منهن كفارة او فدية والباقي قربة مستقلة خارجة عن ذلك الرابع الاباحة وهي الواقعة بعد الطلب وقبل ما يجوز فيه الجمع نحو جالس العلماء او الزهاد وتعلم الفقه او النحو واذا دخلت لا الناهية امتنع فعل الجميع نحو وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا اذ المعنى لا تفعل احدهما فايهما فعله كان احدهما وتلخيصه انها تدخل للنهي عما كان مباحا وكذا حكم النهي الداخل على التخيير وفاقا للسيرافي وذكر ابن مالك ان اكثر ورود أو للاباحة في التشبيه نحو فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً والتقدير نحو فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى فلم يخصها بالمسبوقة بالطلب الخامس الجمع المطلق كالواو قاله الكوفيون والاخفش والجرمي واحتجوا بقول توبة وَقَدْ زَعَمَتْ لَيْلَى بِأَنِّيَ فَاجِرٌ لِنَفْسِي تُقَاهَا أَوْ عَلَيْهَا فُجُورُهَا وقيل أو فيه للابهام وقول جرير جَاءَ الْخِلَافَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدَرًا كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرِ والذي رأيته

في ديوان جرير اذ كانت وقوله وَكَانَ سِيَّانِ أَنْ لَا يَسْرَحُوا نَعَمًا أَوْ يَسْرَحُوهُ بِهَا وَاغْبَرَّتِ السُّوحُ اى وكان الشأنان ان لا يرعوا الابل وان يرعوها سيان لوجود القحط وانما قدرنا كان شأنية لئلا يلزم الاخبار عن النكرة بالمعرفة وقول الراجز إِنَّ بِهَا أَكْتَلَ أَوْ رِزَامَا خُوَيْرِبَيْنِ يَنْقُفَانِ الْهَامَا اذ لم يقل خويربا كما تقول زيد او عمرو لص ولا تقول لصان واجاب الخليل عن هذا بان خويربين بتقدير اشتم لا نعت تابع وقول النابغة قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفُهُ فَقَدِ فَحَسَّبُوهُ فَأَلْفَوْهُ كَمَا ذَكَرَتْ تِسْعًا وَتِسْعِينَ لَمْ تَنْقُصْ وَلَمْ تَزِدِ ويقويه انه يروى ونصفه وقوله قَوْمٌ إِذَا سَمِعُوا الصَّرِيخَ رَأَيْتَهُمْ مِنْ بَيْنِ مُلْجِمِ مُهْرِهِ أَوْ سَافِعِ ومن الغريب ان جماعة منهم ابن مالك ذكروا مجيء أو بمعنى الواو ثم ذكروا انها تجيء بمعنى ولا نحو وَلَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ وهذه هي تلك بعينها وانما جاءت لا توكيدا للنفي السابق ومانعة من توهم تعليق النفي بالمجموع لا بكل واحد وذلك مستفاد من دليل خارج عن اللفظ وهو الاجماع ونظيره قولك لا يحل الزنا والسرقة ولو تركت لا في التقدير لم يضر ذلك وزعم ابن مالك ايضا ان أو التي للاباحة حالة في محل الواو وهذا ايضا مردود لانه لو قيل جالس الحسن وابن سيرين كان المأمور به مجالستهما ولم يخرج المأمور عن العهدة بمجالسة احدهما هذا هو المعروف من كلام النحويين ولكن ذكر الزمخشري عند الكلام على قوله تعالى تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ان الواو تاتي للاباحة نحو جالس الحسن وابن سيرين وانه انما جيء بالفذلكة دفعا لتوهم ارادة الاباحة في فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ وقلده في ذلك صاحب الايضاح البياني ولا تعرف هذه المقالة لنحوي السادس الاضراب كبل فعن سيبويه اجازة ذلك بشرطين تقدم نفي او نهي واعادة العامل نحو ما قام زيد او ما قام عمرو ولا يقم زيد او لا يقم عمرو ونقله عنه ابن عصفور ويؤيده انه قال في وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا ولو قلت او لا تطع كفورا انقلب المعنى يعني انه يصير اضرابا عن النهي الاول ونهيا عن الثاني فقط وقال الكوفيون وابو علي وابو الفتح وابن برهان تاتي للاضراب مطلقا احتجاجا بقول جرير مَاذَا تَرَى فِي عِيَالٍ قَدْ بَرِمْتُ بِهِمْ لَمْ أُحْصِ عِدَّتَهُمْ إِلَّا بِعَدَّادِ كَانُوا ثَمَانِينَ أَوْ زَادُوا ثَمَانِيَةً لَوْلَا رَجَاؤُكَ قَدْ قَتَّلْتُ أَوْلَادِي وقراءة ابي السمال أَوْ كُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِنْهُمْ بسكون الواو واختلف في وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ فقال الفراء بل يزيدون هكذا جاء في التفسير مع صحته في العربية وقال بعض الكوفيين بمعنى الواو وللبصريين فيها اقوال قيل للابهام وقيل للتخيير اى اذا رآهم الرائي تخير بين ان يقول هم مائة الف او يقول

هم اكثر نقله ابن الشجري عن سيبويه وفي ثبوته عنه نظر اذ لا يصح التخيير بين شيئين الواقع احدهما وقيل هي للشك مصروفا الى الرائي ذكره ابن جني وهذه الاقوال غير القول بانها بمعنى الواو مقولة في وما امر الساعة الا كلمح البصر او هو اقرب فهي كالحجارة او اشد قسوة والسابع التقسيم نحو الكلمة اسم او فعل او حرف ذكره ابن مالك في منظومته وفي شرح الكافية ثم عدل عن ذلك في التسهيل وشرحه فقال تاتي للتفريق المجرد من الشك والابهام والتخيير واما هذه الثلثة فان مع كل منها تفريقا مصحوبا بغيره ومثل بنحو ان يكن غنيا او فقيرا وقالوا كونوا هودا او نصارى قال وهذا اولى من التعبير بالتقسيم لان استعمال الواو في التقسيم اجود نحو الكلمة اسم وفعل وحرف وقوله كما الناس مجروم عليه وجارم ومن مجيئها بالواو قوله فقالوا لنا ثنتان لا بد منهما صدور رماح اشرعت او سلاسل انتهى وكون الواو في التقسيم اكثر لا يقتضي ان او لا تاتي له بل اثباتها الاكثرية للواو يقتضي الثبوت لاو بقلة وقد صرح بثبوته في البيت اليس فيه دليل الاحتمال ان يكون المعنى لا بد من احدهما فحذف المضاف كما قيل في يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان وغيره عدل عن العبارتين فعبر بالتفصيل ومثل بقوله تعالى وقالوا كونوا هودا او نصارى وقالوا ساحر او مجنون اذ المعنى وقالت اليهود كونوا هودا وقالت النصارى كونوا نصارى وقال بعضهم ساحر وقال بعضهم مجنون فاو فيهما لتفصيل الاجمال في قالوا وتعسف ابن الشجري فقال في الآية الاولى انما حذف منها مضاف وواو وجملتان فعليتان وتقديره وقال بعضهم يعني اليهود كونوا هودا وقال بعضهم يعني النصارى كونوا نصارى قال فقام او مقام ذلك كله دليل على شرف هذا الحرف انتهى والثامن ان تكون بمعنى الا في الاستثناء وهذه ينتصب المضارع بعدها باضمار ان كقولهم لاقتلنه او يسلم وقوله وكنت اذا غمزت قناة قوم كسرت كعوبها او تستقيما وحمل عليه بعض المحققين قوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن او تفرضوا لهن فريضة فقدر تفرضوا منصوبا بان مضمرة لا مجزوما بالعطف على تمسوهن لئلا يصير المعنى لا جناح عليكم فيما يتعلق بمهور النساء ان طلقتموهن في مدة انتفاء احد هذين الامرين مع انه اذا انتفى الفرض دون المسيس لزم مهر المثل واذا انتفى المسيس دون الفرض لزم نصف المسمى فكيف يصح نفي الجناح عند انتفاء احد الامرين ولان المطلقات المفروض لهن قد ذكرن ثانيا بقوله تعالى وان طلقتموهن الآية وترك ذكر الممسوسات لما تقدم من المفهوم ولو كان تفرضوا مجزوما لكانت الممسوسات والمفروض لهن مستويات

في الذكر واذا قدرت او بمعنى الا خرجت المفروض لهن عن مشاركة الممسوسات في الذكر واجاب ابن الحاجب عن الاول بمنع كون المعنى مدة انتفاء احدهما بل مدة لم يكن واحد منهما وذلك بنفيهما جميعا لانه نكرة في سياق النفي الصريح بخلاف الاول فانه لا ينفي الا احدهما واجاب بعضهم عن الثاني بان ذكر المفروض لهن انما كان لتعيين النصف لهن لا لبيان ان لهن شيئا في الجملة وقيل او بمعنى الواو ويؤيده قول المفسرين انما نزلت في رجل انصاري طلق امراته قبل المسيس وقبل الفرض ومنها قول آخر سياتي والتاسع ان تكون بمعنى الى وهذه كالتي قبلها في انتصاب المضارع بعدها بان مضمرة نحو لالزمنك او تقضيني حقي وقوله لاستسهلن الصعب او ادرك المنى فما انقادت الآمال الا لصابر ومن قال في او تفرضوا انه منصوب جوز هذا المعنى فيه ويكون غاية لنفي الجناح لا لنفي المسيس وقيل الى بمعنى الواو والعاشر التقريب نحو ما ادري اسلم او ودع قاله الحريري وغيره الحادي عشر الشرطية نحو لاضربنه عاش او مات يعني ان عاش بعد الضرب وان مات ومثله لآتينك اعطيتني او حرمتني قاله ابن الشجري والثاني عشر التبعيض نحو وقالوا كونوا هودا او نصارى نقله ابن الشجري عن بعض الكوفيين والذي يظهر لي انه انما اراد معنى التفصيل فان كل واحد مما قبل او التفصيلية وما بعدها بعض لما تقدم عليهما من المجمل ولم يرد انها ذكرت لتفيد مجرد معنى التبعيض تنبيه التحقيقوان او موضوعة لاحد الشيئين او الاشياء وهو الذي يقوله المتقدمون وقد تخرج الى معنى بل والى معنى الواو واما بقية المعاني فمستفادة من غيرها ومن العجب انهم ذكروا ان من معاني صيغة افعل التخيير والاباحة ومثلوه بنحو خذ من مالي درهما او دينارا وجالس الحسن او ابن سيرين ثم ذكروا ان او تفيدهما ومثلوا بالمثالين المذكورين لذلك ومن البين الفساد المعنى العاشر واو فيه انما هي للشك على زعمهم وانما استفيد التقريب من اثبات اشتباه السلام بالتوديع اذ حصول ذلك مع تباعد ما بين الوقتين ممتنع او مستبعد وينبغي لمن قال انها تاتي للشرطية ان يقول وللعطف لانه قدر مكانها وان والحق ان الفعل الذي قبلها دال على معنى حرف الشرط كما قدره هذا القائل وان او على بابها ولكنها لما عطفت على ما فيه معنى الشرط دخل المعطوف في معنى الشرط

الا

بفتح الهمزة والتخفيف على خمسة اوجه

احدها ان تكون للتنبيه فتدل على تحقق ما بعدها وتدخل على الجملتين نحو الا انهم هم السفهاء الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم ويقول المعربون فيها حرف استفتاح فيبينون

مكانهما ويعملون معناهما واذا ادنهما التحقيق من جهة تركبهما من الهمزة ولا وهمزة الاستفهام اذا دخلت
على النفي افادت التحقيق نحو أليس ذلك بقادر على ان يحيي الموتى قال الزمخشري ولكونهما بهذا
المنصب من التحقيق لا تكاد تقع الجملة بعدهما الا مصدرة بنحو ما يتلقى به القسم نحو ألا إن أولياء الله
وأختها أمَا من مقدمات اليمين وطلائعه كقوله أما والذي لا يعلم الغيب غيره ويحيي
العظام البيض وهي رميم وقوله أما والذي أبكى وأضحك والذي أمات وأحيا والذي أمره الأمر
الثاني التوبيخ والانكار كقوله ألا طعان ألا فرسان عادية إلا تجشؤكم حول التنانير وقوله
ألا ارعواء لمن ولت شبيبته وآذنت بمشيب بعده هرم **الثالث** التمني كقوله ألا عمر
ولى مستطاع رجوعه فيرأب ما أثأت يد الغفلات ولهذا نصب يرأب لأنه جواب تمن
مقرون بالفاء **الرابع** الاستفهام عن النفي كقوله ألا اصطبار لسلمى أم لها جلد إذا ألاقي
الذي لاقاه أمثالي وفي هذا البيت رد على من انكر وجود هذا القسم وهو الشلوبين وهذه الاقسام
الثلاثة مختصة بالدخول على الجمل الاسمية وتعمل عمل لا التبرئة ولكن تختص التي للتمني بانها لا خبر لها
لفظا ولا تقديرا وبانها لا يجوز مراعاة محلها مع اسمها وانها لا يجوز الغاؤها ولو تكررت اما الاول
فلانها بمعنى أتمنى وأتمنى لا خبر له واما الاخران فلانهما بمنزلة ليت وهذا كله قول سيبويه ومن
وافقه وعلى هذا فيكون قوله في البيت مستطاع رجوعه مبتدأ وخبرا على التقديم والتاخير و
الجملة صفة على اللفظ ولا يكون مستطاع خبرا او نعتا على المحل ورجوعه مرفوع به عليهما لما بينا
الخامس العرض والتحضيض ومعناهما طلب الشيء ولكن العرض طلب بلين والتحضيض طلب بحث
وتختص ألا هذه بالفعلية نحو ألا تحبون أن يغفر الله لكم ألا تقاتلون قوما نكثوا أيمانهم ومنه
عند الخليل قوله ألا رجلا جزاه الله خيرا يدل على محصلة تبيت والتقدير عنده ألا تروني رجلا
هذه صفته فحذف الفعل مدلولا عليه بالمعنى وزعم بعضهم انه محذوف على شريطة التفسير اي ألا
جزى الله رجلا جزاه خيرا والا على هذا للتنبيه وقال يونس ألا للتمني ونون الاسم للضرورة وقول الخليل
اولى لانه لا ضرورة في اضمار الفعل بخلاف التنوين واضمار الخليل اولى من اضمار غيره لانه لم يرد ان
يدعو لرجل على هذه الصفة وانما قصد طلبه واما قول ابن الحاجب في تضعيف هذا القول
ان يدل صفة لرجل فيلزم الفصل بينهما بالجملة المفسرة وهي اجنبية فمردود بقوله تعالى ان امرؤ
هلك ليس له ولد ثم الفصل بالجملة لازم وان لم تقدر مفسرة اذ لا تكون صفة لانها انشائية
إلّا بالكسر والتشديد على اربعة اوجه **أحدها** ان تكون للاستثناء نحو فشربوا منه إلا

قليلا وانتصاب ما بعدها في هذه الآية ونحوها بها على الاصح وقيل انتصابه بالفعل السابق بواسطتها
صحة قولك القوم اخوتك الا زيدا ونحو ما فعلوه الا قليل منهم وارتفاع ما بعدها في هذه الآية و
نحوها على انه بدل بعض من كل عند البصريين ويبعده انه لا ضمير معه في نحو ما جاءني احد الا زيد
كما في أكلت الرغيف ثلثه وانه مخالف للمبدل منه في النفي والايجاب وعلى انه معطوف على المستثنى
منه والا حرف عطف عند الكوفيين وهي عندهم بمنزلة لا العاطفة في ان ما بعدها مخالف لما
قبلها لكن ذاك منفي بعد ايجاب وهذا موجب بعد نفي ورد بقولهم ما قام الا زيد وليس شيء
من احرف العطف يلي العوامل وقد يجاب بانه ليس تاليها في التقدير اذ الاصل ما قام احد الا
زيد **الثاني** ان تكون صفة بمنزلة غير فيوصف بها وبتاليها جمع منكر او شبهه فمثال
الجمع المنكر لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فلا يجوز ان تكون الا في هذه الآية للاستثناء من
جهة المعنى اذ التقدير حينئذ لو كان فيهما آلهة ليس فيهم الله لفسدتا وذلك يقتضي بمفهومه انه لو كان
فيهما آلهة فيهم الله لم تفسدا وليس ذلك المراد ولا من جهة اللفظ لان آلهة جمع منكر في الاثبات
فلا عموم له فلا يصح الاستثناء منه ولو قلت قام رجال الا زيدا لم يصح اتفاقا وزعم المبرد ان الا في
هذه الآية للاستثناء وان ما بعدها بدل محتجا بان لو تدل على الامتناع وامتناع الشيء انتفاؤه
وزعم ان التفريغ بعدها جائز وان نحو لو كان معنا الا زيد اجود كلام ويرده انهم لا يقولون لو جاءني
ديار اكرمته ولا لو جاءني من احد اكرمته ولو كانت بمنزلة النافي لجاز ذلك كما يجوز ما فيها ديار و
ما جاءني من احد ولما لم يجز ذلك دل على ان الصواب قول سيبويه ان الا وما بعدها صفة قال
الشلوبين وابن الضائع ولا يصح المعنى حتى تكون الا بمعنى غير التي يراد بها البدل والعوض قال وهذا
هو المعنى في المثال الذي ذكره سيبويه توطئة للمسألة وهو لو كان معنا رجل الا زيد لغلبنا اي
رجل مكان زيد او عوضا عن زيد انتهى قلت وليس كما قالاه بل الوصف في المثال وفي الآية مختلف
فهو في المثال مخصص مثله في قولك رجل موصوف بانه غير زيد وفي الآية مؤكد مثله في قولك
متعدد موصوف بانه غير الواحد وهكذا الحكم ابدا ان طابق ما بعد الا موصوفها فالوصف
مخصص وان خالفه بافراد او غيره فالوصف مؤكد ولم ار من افصح عن هذا لكن النحويين قالوا
اذا قيل له عندي عشرة الا درهما فقد اقر له بتسعة فان قال الا درهم فقد اقر له بعشرة وسره ان المعنى
حينئذ عشرة موصوفة بانها غير درهم وكل عشرة فهي موصوفة بذلك فالصفة هنا مؤكدة صالحة
للاسقاط مثلها في نفخة واحدة وتتخرج الآية على ذلك اذ المعنى لو كان فيهما آلهة لفسدتا اي ان

الفساد يترتب على تقدير بعد الا الهة وهذا هو المعنى المراد ومثال المعرف الشبيه بالمنكر قوله

أُنيخت فألقت بلدةً فوق بلدةٍ قليلٍ بها الاصواتُ الا بغامُها فان تعريف الاصوات تعريف الجنس

ومثال شبه الجمع قوله لو كان غيري سليمى الدهرَ غيّره وقعُ الحوادثِ الا الصارمُ الذكرُ فالا

الصارم صفة لغيري ومقتضى كلام سيبويه انه لا يشترط كون الموصوف جمعا او شبهه لتمثيله بلو كان

معنا رجل الا زيد لغلبنا وهو لا يجري لو مجرى النفي كما يقول المبرد وتفارق الا هذه غيرا من وجهين

احدهما انه لا يجوز حذف موصوفها لا يقال جائني الا زيد ويقال جائني غير زيد ونظيرها في ذلك الجمل و

الظروف فانها تقع صفات ولا يجوز ان تنوب عن موصوفاتها والثاني انها لا توصف بها الا حيث يصح

الاستثناء فيجوز عندي درهم الا دانق لانه يجوز الا دانقا ويمتنع الا جيد لانه يمتنع الا جيدا ويجوز درهم

غير جيد قاله جماعات وقد يقال انه مخالف لقولهم في لو كان فيهما آلهة الا الله ولمثال سيبويه لو كان معنا

رجل الا زيد لغلبنا وشرط ابن الحاجب في وقوع الا صفة تعذر الاستثناء وجعل من الشاذ قوله

وكلُّ اخٍ مفارقُه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدانِ والوصف هنا مخصص لا موكد لما بينته من القاعدة

والثالث ان تكون عاطفة بمنزلة الواو في التشريك في اللفظ والمعنى ذكره الاخفش والفراء و

ابو عبيدة وجعلوا منه لئلا يكون للناس عليكم حجة الا الذين ظلموا منهم لا يخاف لدي المرسلون

الا من ظلم ثم بدل حسنا بعد سوء اي ولا الذين ظلموا ولا من ظلم وتاولهما الجمهور على الاستثناء

المنقطع **والرابع** ان تكون زائدة قاله الاصمعي وابن جني وحملا عليه قوله حراجيج ما تنفك الا

مناخةً على الخسف او نرمي بها بلدا قفرا وابن مالك وحمل عليه قوله ارى الدهر الا منجنونا باهله

وانما المحفوظ وما الدهر ثم ان ثبتت روايته فتتخرج على ان اري جواب لقسم مقدر وحذفت لا

كحذفها في تالله تفتؤ ودل على ذلك الاستثناء المفرغ واما بيت ذي الرمة فقيل غلط منه وقيل من

الرواة وان الرواية آلا بالتنوين اي شخصا وقيل تنفك تامة بمعنى ما تنفصل عن التعب او ما تخلص

منه فنفيها نفي ومناخة حال وقال جماعة كثيرة هي ناقصة والخبر على الخسف ومناخة حال وهذا

فاسد لبقاء الاشكال اذ لا يقال جاء زيد الا راكبا **تنبيه** ليس من اقسام الا التي في نحو الا تنصروه

فقد نصره الله وانما هذه كلمتان ان الشرطية ولا النافية ومن العجب ان ابن مالك على

امامته ذكرها في شرح التسهيل من اقسام الا **ألا** بالفتح والتشديد حرف تحضيض مختص

بالجمل الفعلية الخبرية كسائر ادوات التحضيض فاما قوله ونُبّئتُ ليلى ارسلتْ بشفاعة

اليّ فهلا نفسُ ليلى شفيعُها فالتقدير فهلا كان هو اي الشان وقيل التقدير فهلا شفعت

نفس ليلى لان الاضمار من جنس المذكور انسب وشفيعها على هذا خبر لمحذوف اي هي شفيعها

تنبيه ليس من اقسام الا التي في قوله تعالى وانه بسم الله الرحمن الرحيم الا تعلوا علي بل هذه

كلمتان ان الناصبة ولا النافية او ان المفسرة ولا الناهية ولا موضع لها على هذا وعلى الاول

فهي بدل من كتاب على انه بمعنى مكتوب وعلى ان الخبر بمعنى الطلب بقرينة وأتوني مسلمين

الا يسجدوا لله في قراءة التشديد بل لكن ان فيها الناصبة لا غير ولا فيها محتملة للنفي فتكون الا

بدلا من اعمالهم او خبر المحذوف اي اعمالهم الا يسجدوا وللزيادة فتكون الا مخفوضة بدلا

من السبيل ومخالف فيها المخفوضة هي ام منصوبة وذلك على ان الاصل لئلا واللام متعلقة

بيهتدون **الى** حرف جر له ثمانية معان **احدها** انتهاء الغاية الزمانية نحو ثم اتموا

الصيام الى الليل والمكانية نحو من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى واذا دلت قرينة على دخول

ما بعدها نحو قرأت القرآن من اوله الى اخره او على خروجه نحو اتموا الصيام الى الليل ونحو فنظرة

الى ميسرة عمل بها والا فقيل يدخل ان كان من الجنس وقيل يدخل مطلقا وقيل لا يدخل مطلقا

وهو الصحيح لان الاكثر مع القرينة عدم الدخول فيجب الحمل عليه عند التردد **والثاني**

المعية وذلك اذا ضممت شيئا الى اخر به قال الكوفيون وجماعة من البصريين في من

انصاري الى الله وقولهم الذود الى الذود ابل والذود من الثلاثة الى العشرة والمعنى اذا جمع

القليل الى مثله صار كثيرا ولا يجوز الى زيد مال تريد مع زيد مال **والثالث**

التبيين وهي المبينة لفاعلية مجرورها بعد ما يفيد حبا او بغضا من فعل تعجب او اسم

تفضيل نحو رب السجن احب الي **والرابع** مرادفة اللام نحو والامر اليك وقيل

لانتهاء الغاية اي منتهٍ اليك ويقولون احمد اليك الله اي انهي حمده اليك **والخامس**

موافقة في ذكره جماعة في قوله فلا تتركني بالوعيد كانني الى الناس مطليٌّ به القار اجرب

قال ابن مالك ويمكن ان يكون منه ليجمعنكم الى يوم القيمة وتاول بعضهم البيت على تعلق

الى بمحذوف اي مطلي بالقار مضافا الى الناس فحذف وقلب الكلام وقال ابن عصفور

هو على تضمين مطلي معنى مبغض قال ولو صح مجيء الى بمعنى في لجاز زيد الى الكوفة

والسادس الابتداء كقوله تقول وقد عاليت بالكور فوقها ايسقى فلا يروى الي

ابن احمرا اي مني **والسابع** موافقة عند كقوله ام لا سبيل الى الشباب وذكره

اشهى الي من الرحيق السلسل **والثامن** التوكيد وهي الزائدة اثبت ذلك الفراء

الفساد يترتب على تقدير بعد الّا الهة وهذا هو المعنى المراد ومثال المعرف الشبيه بالمنكر قوله

أُنِيخَتْ فَأَلْقَتْ بَلْدَةً فَوْقَ بَلْدَةٍ ۝ قَلِيلٍ بِهَا الأَصْوَاتُ إِلَّا بُغَامُهَا فان تعريف الاصوات تعريف الجنس

ومثال شبه الجمع قوله لَوْ كَانَ غَيْرِي سُلَيْمَى الدَّهْرَ غَيَّرَهُ ۝ وَقْعُ الحَوَادِثِ إِلَّا الصَّارِمُ الذَّكَرُ فالّا

الصارم صفة لغيري ومقتضى كلام سيبويه انه لا يشترط كون الموصوف جمعا او شبهه لتمثيله بلو كان

معنا رجل الّا زيد لغلبنا وهو الجري لو مجرى النفي كما يقول المبرد وتفارق الّا هذه غيرا من وجهين

احدهما انه لا يجوز حذف موصوفها لا يقال جاءني الّا زيد ويقال جاءني غير زيد ونظيرها في ذلك الجمل و

الظروف فانها تقع صفات ولا يجوز ان تنوب عن موصوفها والثاني انه لا يوصف بها الّا حيث يصح

الاستثناء فيجوز عندي درهم الّا دانق لانه يجوز الّا دانقا ويمتنع الّا جيد لانه يمتنع الّا جيدا ويجوز درهم

غير جيد قاله جماعات وقد يقع انه مخالف لقولهم في لو كان فيهما آلهة الّا الله ولمثال سيبويه لو كان معنا

رجل الّا زيد لغلبنا وشرط ابن الحاجب في وقوع الّا صفة تعذر الاستثناء وجعل من الشاذ قوله

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ ۝ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الفَرْقَدَانِ والوصف هنا مخصص لا مؤكد لما بينته من القاعدة

والثالث ان تكون عاطفة بمنزلة الواو في التشريك في اللفظ والمعنى ذكره الاخفش والفراء و

ابو عبيدة وجعلوا منه لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ لَا يَخَافُ لَدَيَّ المُرْسَلُونَ

إِلَّا مَنْ ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًا بَعْدَ سُوءٍ اي ولا الذين ظلموا ولا من ظلم وتأولهما الجمهور على الاستثناء

المنقطع **والرابع** ان تكون زائدة قاله الاصمعي وابن جني وحملا عليه قوله حَرَاجِيجُ مَا تَنْفَكُّ إِلَّا

مُنَاخَةً عَلَى الخَسْفِ أَوْ نَرْمِي بِهَا بَلَدًا قَفْرًا وابن مالك وحمل عليه قوله أَرَى الدَّهْرَ إِلَّا مَنْجَنُونًا بِأَهْلِهِ

وَمَا صَاحِبُ الحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذَّبًا وانما المحفوظ وما الدهر ثم ان ثبتت روايته فتخرج على ان ارى جواب لقسم مقدر وحذفت لا

كحذفها في تَاللهِ تَفْتَؤُ ودل على ذلك الاستثناء المفرغ واما بيت ذي الرمة فقيل غلط منه وقيل من

الرواة وان الرواية الّا بالتنوين اي شخصا وقيل تنفك تامة بمعنى ما تنفصل عن التعب وما تخلص

منه فنفيها نفي ومناخة حال وقال جماعة كثيرة هي ناقصة والخبر على الخسف ومناخة حال وهذا

فاسد لبقاء الاشكال اذ لا يقال جاء زيد الّا راكبا **تنبيه** ليس من اقسام الّا التي في نحو إِلَّا تَنْصُرُوهُ

فَقَدْ نَصَرَهُ اللهُ وانما هذه كلمتان ان الشرطية ولا النافية ومن العجب ان ابن مالك على

امامته ذكرها في شرح التسهيل من اقسام الّا **أَلَا** بالفتح والتشديد حرف تحضيض مختص

بالجمل الفعلية الخبرية كسائر ادوات التحضيض فاما قوله وَنُبِّئْتُ لَيْلَى أَرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ

إِلَيَّ فَهَلَّا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا فالتقدير فهلّا كان هو اي الشأن وقيل التقدير فهلّا شفعت

نفس ليلى لان الاضمار من جنس المذكور انيس وشفيعها على هذا خبر لمحذوف اي هي شفيعها

تنبيه ليس من اقسام الّا التي في قوله تعالى وَإِنَّهُ بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ أَلَّا تَعْلُوا عَلَيَّ بل هذه

كلمتان ان الناصبة ولا النافية او ان المفسرة ولا الناهية ولا موضع لها على هذا وعلى الاول

هي بدل من كتاب على انه بمعنى مكتوب وعلى ان الخبر بمعنى الطلب بقرينة وَأْتُونِي مُسْلِمِينَ ومثلم

أَلَّا يَسْجُدُوا لِلهِ في قراءة التشديد لكن ان فيها الناصبة لا غير ولا فيها محتملة للنفي فتكون الّا

بدلا من اعمالهم او خبر المحذوف اي اعمالهم الّا يسجدوا وللزيادة فتكون الّا مخفوضة بدلا

من السبيل او مخالف فيها المخفوضة هي ام منصوبة وذلك على ان الاصل لئلا واللام متعلقة

بيهتدون **إِلَى** حرف جر له ثمانية معان **احدها** انتهاء الغاية الزمانية نحو ثُمَّ أَتِمُّوا

الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ والمكانية نحو مِنَ المَسْجِدِ الحَرَامِ إِلَى المَسْجِدِ الأَقْصَى واذا دلت قرينة على دخول

ما بعدها نحو قرأت القرآن من اوله الى آخره او على خروجه نحو أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ونحو فَنَظِرَةٌ

إِلَى مَيْسَرَةٍ عمل بها والّا فقيل يدخل ان كان من الجنس وقيل مطلقا وقيل لا يدخل مطلقا

وهو الصحيح لان الاكثر مع القرينة عدم الدخول فيجب الحمل عليه عند التردد **والثاني**

المعية وذلك اذا ضممت شيئا الى آخر وبه قال الكوفيون وجماعة من البصريين في مَنْ

أَنْصَارِي إِلَى اللهِ وقولهم الذَّوْدُ إِلَى الذَّوْدِ إِبِلٌ والذود من الثلاثة الى العشرة والمعنى اذا جمع

القليل الى مثله صار كثيرا ولا يجوز الى زيد مال تريد مع زيد مال **والثالث**

التبيين وهي المبينة لفاعلية مجرورها بعد ما يفيد حبا او بغضا من فعل تعجب او اسم

تفضيل نحو رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ **والرابع** مرادفة اللام نحو وَالأَمْرُ إِلَيْكِ وقيل

لانتهاء الغاية اي منته اليك ويقولون احمد اليك الله اي انهي حمده اليك **والخامس**

موافقة في ذكره جماعة في قوله فَلَا تَتْرُكَنِّي بِالوَعِيدِ كَأَنَّنِي ۝ إِلَى النَّاسِ مَطْلِيٌّ بِهِ القَارُ أَجْرَبُ

قال ابن مالك ويمكن ان يكون منه لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ وتأول بعضهم البيت على تعلق

الى بمحذوف اي مطلي بالقار مضافا الى الناس فحذف وقلب الكلام وقال ابن عصفور

هو على تضمين مطلي معنى مبغض قال ولو صح مجيء الى بمعنى في لجاز زيد الى الكوفة

والسادس الابتداء كقوله تَقُولُ وَقَدْ عَالَيْتُ بِالكُورِ فَوْقَهَا ۝ أَيُسْقَى فَلَا يُرْوَى إِلَيَّ

ابْنُ أَحْمَرَا اي مني **والسابع** موافقة عند كقوله أَمْ لَا سَبِيلَ إِلَى الشَّبَابِ وَذِكْرُهُ

أَشْهَى إِلَيَّ مِنَ الرَّحِيقِ السَّلْسَلِ **والثامن** التوكيد وهي الزائدة اثبت ذلك الفراء

مسند الا بقراءة بعضهم أفئدة من الناس تهوى إليهم بفتح الواو وخرجت على تضمين تهوى معنى تميل وعلى أن الأصل تهوي بالكسر فقلبت الكسرة فتحة والياء ألفا كما يقال في رضي رضى وفي ناصية ناصاة قاله ابن مالك وفيه نظر لأن شرط هذه اللغة تحرك الياء في الأصل

إِيْ بالكسر والسكون حرف جواب بمعنى نعم فيكون لتصديق المخبر ولإعلام المستخبر ولوعد الطالب فتقع بعد قام زيد وهل قام زيد واضرب زيدا ونحوهن كما تقع نعم بعدهن وزعم ابن الحاجب أنها إنما تقع بعد الاستفهام نحو ويستنبئونك أحق هو قل إي وربي إنه لحق ولا تقع عند الجميع إلا قبل القسم وإذا قيل إي والله ثم أسقطت الواو جاز إسكان الياء وفتحها وحذفها وعلى الأول فيلتقي ساكنان على غير حدهما

أَيْ بالفتح والسكون على وجهين حرف لنداء البعيد أو القريب أو المتوسط على خلاف في ذلك قال ألم تسمعي أي عبد في رونق الضحى بكاء حمامات لهن هدير وفي الحديث أي رب وقد تمد ألفها وحرف تفسير تقول عندي عسجد أي ذهب وغضنفر أي أسد وما بعدها عطف بيان على ما قبلها أو بدل لا عطف نسق خلافا للكوفيين وصاحبي المستوفى والمفتاح لأنا لم نر عاطفا يصلح للسقوط دائما ولا عاطفا ملازما لعطف الشيء على مرادفه وتقع تفسيرا للجمل أيضا كقوله وترمينني بالطرف أي أنت مذنب وتقلينني لكن إياك لا أقلي وإذا وقعت بعد تقول وقبل فعل مسند للضمير حكي الضمير نحو تقول استكتمته الحديث أي سألته كتمانه يقال ذلك بضم التاء ولو جئت بإذا مكان أي فتحت فقلت إذا سألته لأن إذا ظرف لتقول وقد نظم ذلك بعضهم فقال إذا كنيت بأي فعلا تفسره فضم تاءك فيه ضم معترف وإن تكن بإذا يوما تفسره ففتحة التاء أمر غير مختلف

أَيٌّ بفتح الهمزة وتشديد الياء اسم يأتي على خمسة أوجه شرطا نحو أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى أيما الأجلين قضيت فلا عدوان علي واستفهاما نحو أيكم زادته هذه إيمانا فبأي حديث بعده يؤمنون وقد تخفف كقوله تنظرت نصرا والسماكين أيهما علي من الغيث استهلت مواطره وموصولا نحو لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن التقدير لننزعن الذي هو أشد قاله سيبويه وخالفه الكوفيون وجماعة من البصريين لأنهم يرون أن أيا الموصولة معربة دائما كالشرطية والاستفهامية قال الزجاج ما تبين لي أن سيبويه غلط إلا في موضعين هذا أحدهما فإنه يسلم أنها تعرب إذا أفردت فكيف يقول ببنائها إذا أضيفت وقال الجرمي خرجت من البصرة فلم أسمع منذ فارقت الخندق إلى مكة أحدا يقول لأضربن

أيهم قائم بالضم انتهى وزعم هؤلاء أنها في الآية استفهامية وأنها مبتدأ وأشد خبره ثم اختلفوا في مفعول ننزع فقال الخليل محذوف والتقدير لننزعن الذين يقال فيهم أيهم أشد وقال يونس الجملة وعلقت ننزع عن العمل كما في لنعلم أي الحزبين أحصى وقال الكسائي والأخفش كل شيعة ومن زائدة وجملة الاستفهام مستأنفة وذلك على قولهما في جواز زيادة من في الإيجاب ويرد أقوالهم أن التعليق مختص بأفعال القلوب وأنه لا يجوز لأضربن الفاسق بالرفع بتقدير الذي يقال فيه هو الفاسق وأنه لم يثبت زيادة من في الإيجاب وقول الشاعر إذا ما لقيت بني مالك فسلم على أيهم أفضل يروى بضم أي وحرف الجر لا يعلق ولا يجوز حذف المجرور ودخول الجار على معمول صلته ولا يستأنف ما بعد الجار وجوز الزمخشري وجماعة كونها موصولة مع أن الضمة إعراب فقدروا متعلق النزع من كل شيعة وكأنه قيل لننزعن بعض كل شيعة ثم قدر أنه سئل من هذا البعض فقيل هو الذي هو أشد ثم حذف المبتدآن المكتنفان للموصول وفيه تعسف ظاهر ولا أعلمهم استعملوا أيا الموصولة مبتدأ وسيأتي ذلك عن ثعلب وزعم ابن الطراوة أن أيا مقطوعة عن الإضافة فلذلك بنيت وأن هم أشد مبتدأ وخبر وهذا باطل برسم الضمير متصلا بأي وبالإجماع على أنها إذا لم تضف كانت معربة وزعم ثعلب أن أيا لا تكون موصولة أصلا وقال لم يسمع أيهم هو فاضل جاءني بتقدير الذي هو فاضل جاءني **والرابع** أن تكون دالة على معنى الكمال فتكون صفة للنكرة نحو زيد رجل أي رجل أي كامل في صفات الرجال وحالا للمعرفة كمررت بعبد الله أي رجل **والخامس** أن تكون وصلة إلى نداء ما فيه أل نحو يا أيها الرجل وزعم الأخفش أن أيا لا تكون وصلة وأن هذه هي الموصولة حذف صدر صلتها وهو العائد والمعنى يا من هو الرجل ورد بأنه ليس لنا عائد يجب حذفه ولا موصول التزم كون صلته جملة اسمية وله أن يجيب عنهما بأن ما في قولهم لا سيما زيد بالرفع كذلك وزاد قسما وهو أن تكون نكرة موصوفة نحو مررت بأي معجب لك كما يقال بمن معجب لك وهذا غير مسموع ولا تكون أي غير مذكور معها مضاف إليه البتة إلا في النداء والحكاية يقال جاءني رجل فتقول أي يا هذا وجاءني رجلان فتقول أيان ورجال فتقول أيون **تنبيه** قول أبي الطيب أي يوم سررتني بوصال لم ترعني ثلاثة بصدود ليست فيه أي موصولة لأن الموصولة لا تضاف إلا إلى المعرفة قال أبو علي في التذكرة في قوله أرأيت أي سوالف وخدود برزت لنا بين اللوى فزرود لا تكون أي موصولة لإضافتها إلى نكرة انتهى ولا شرطية لأن المعنى إن سررتني

يومًا بوصالك امتنى بثلثة ايام من صدودك وهذا عكس المعنى المراد وانما هي للاستفهام الذي
جاء بمعنى النفي كقولك لمن ادعى انه اكرمك اى يوم اكرمتني والمعنى ما سررتني يومًا بوصالك الا
روعتني بثلثة بصدودك والجملة الاولى مستانفة قدم ظرفها لان له الصدر والثانية اما في موضع
جر صفة لوصال على حذف العائد اى لم ترعني بعده كما حذف في قوله تعالى يومًا لا تجزي نفس الاية
او نصب حالا من فاعل سررتني او مفعوله والمعنى اى يوم سررتني غير رائع لي او غير مروع منك
وهي حال مقدرة مثلها في طبتم فادخلوها خالدين او لا محل لها على ان تكون معطوفة على
الاولى بفاء محذوفة كما قيل في واذ قال موسى لقومه ان الله يامركم ان تذبحوا بقرة قالوا
اتتخذنا هزوا قال اعوذ بالله وكذا في بقية الاية وفيه بعد والمحققون في الاية على ان الجمل مستانفة
بتقدير فما قالوا له فما قال لهم ومن روى ثلثة بالرفع لم يجز عنده كون الحال من فاعل سررتني لخلو
ترعني من ضمير ذي الحال **اذ** على اربعة اوجه **احدها** ان تكون اسما للزمن الماضي و
لها اربعة استعمالات احدها ان تكون ظرفا وهو الغالب نحو فقد نصره الله اذ اخرجه الذين
كفروا والثاني ان تكون مفعولا به نحو واذكروا اذ كنتم قليلا فكثركم والغالب على المذكورة في
اوائل القصص في التنزيل ان تكون مفعولا به بتقدير اذكر نحو واذ قال ربك للملائكة واذ قلنا
للملائكة واذ فرقنا بكم البحر وبعض المعربين يقول في ذلك انه ظرف لاذكر محذوفا وهذا وهم
فاحش لاقتضائه حينئذ الامر بالذكر في ذلك الوقت مع ان الامر للاستقبال وذلك الوقت قد مضى
قبل تعلق الخطاب بالمكلفين منا وانما المراد ذكر الوقت نفسه لا الذكر فيه والثالث ان تكون
بدلا من المفعول نحو واذكر في الكتاب مريم اذ انتبذت من اهلها فاذ بدل اشتمال من مريم على
حد البدل في يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه وقوله تعالى اذكروا نعمة الله عليكم اذ جعل
فيكم انبياء يحتمل ان يكون اذ فيه ظرفا للنعمة وكونها بدلا منها والرابع ان تكون مضافا اليها
اسم زمان صالح للاستغناء عنه نحو يومئذ وحينئذ او غير صالح له نحو قوله تعالى بعد اذ هديتنا
وزعم الجمهور ان اذ لا تقع الا ظرفا او مضافا اليها وانها في نحو واذكروا اذ كنتم قليلا فكثركم
ظرف لمفعول محذوف اى واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم قليلا وفي نحو اذ انتبذت
ظرف لمضاف الى المفعول محذوف اى واذكر قصة مريم ويؤيد هذا القول التصريح بالمفعول
في واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم اعداء ومن الغريب ان الزمخشري قال في قراءة بعضهم لمن
من الله على المؤمنين انه يجوز ان يكون التقدير منه اذ بعث وان تكون اذ في محل رفع كاذا

في قولك اخطب ما يكون الامير اذا كان قائما اى لمن من الله على المؤمنين وقت بعثه انتهى فمقتضى
ذلك الوجهان ان اذ مبتدأ ولا نعلم بذلك قائلا ثم تنظيره بالمثال غير مناسب لان الكلام في اذ
لا في اذا وكان حقه ان يقول اذ كان لانهم يقدرون في هذا المثال ونحوه اذ تارة واذا اخرى بحسب
المعنى المراد ثم ظاهره ان المثال يتكلم به كذا والمشهور ان حذف الخبر في ذلك واجب وكذلك
المشهور ان اذا المقدرة في المثال في موضع نصب ولكن جوز عبد القاهر كونها في موضع رفع تمسكا
بقول بعضهم اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة بالرفع فقاس الزمخشري اذ على اذا والمبتدأ على الخبر
والوجه الثاني ان تكون اسما للزمن المستقبل نحو يومئذ تحدث اخبارها والجمهور
لا يثبتون هذا القسم ويجعلون الاية من باب ونفخ في الصور اعني من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع
منزلة ما قد وقع وقد يحتج لغيرهم بقوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم فان يعلمون
مستقبل لفظا ومعنى لدخول حرف التنفيس عليه وقد عمل في اذ فيلزم ان يكون بمنزلة اذا **والوجه
الثالث** ان يكون للتعليل نحو ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم انكم في العذاب مشتركون اى ولن
ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب لاجل ظلمكم في الدنيا وهل هذه حرف بمنزلة لام العلة او ظرف
والتعليل مستفاد من قوة الكلام لا من اللفظ فانه اذا قيل ضربته اذ اساء واريد بالوقت اقتضى ظاهر
الحال ان الاساءة سبب الضرب قولان وانما يرتفع السؤال على القول الاول فانه لو قيل لن ينفعكم
اليوم وقت ظلمكم الاشتراك في العذاب لم يكن التعليل مستفادا لاختلاف زمني الفعلين ويبقى اشكال
الاية وهو ان اذ لا تبدل من اليوم لاختلاف الزمانين ولا تكون ظرفا لينفع لانه لا يعمل في ظرفين ولا لمشتركون
لان معمول خبر الاحرف الخمسة لا يتقدم عليها ولان معمول الصلة لا يتقدم على الموصول ولان اشتراكهم
في الاخرة لا في زمن ظلمهم ومما حملوه على التعليل واذ لم يهتدوا به فسيقولون هذا افك قديم واذ
اعتزلتموهم وما يعبدون الا الله فأووا الى الكهف وقوله فاصبحوا قد اعاد الله نعمتهم اذ هم قريش
واذ ما مثلهم بشر وقول الاعشى ان محلا وان مرتحلا وان في السفر اذ مضوا مهلا اى ان لنا
حلولا في الدنيا وان لنا ارتحالا عنها الى الاخرة وان في الجماعة الذين ماتوا قبلنا امهالا لنا لانهم مضوا
قبلنا وبقينا بعدهم وانما يصح ذلك كله على القول بان اذ التعليلية حرف كما قدمنا والجمهور لا يثبتون
هذا القسم وقال ابو الفتح راجعت ابا علي مرارا في قوله تعالى ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم الاية مستشكلا
ابدال اذ من اليوم فاخر ما تحصل منه ان قال ان الدنيا والاخرة متصلتان وانهما في حكم الله تعالى سواء
فكان اليوم ماض او كان اذ مستقبلة انتهى وقيل المعنى اذ ثبت ظلمكم وقيل التقدير بعد اذ ظلمتم

وعليهما ايضا فاذ بدل من اليوم وليس هذا التقدير مخالفا لما قدمناه في بعد اذ هديتنا الان المدعي

هناك انما لا يستغني عن معناها كما يجوز الاستغناء عن يوم في يومئذ لا انها لا تحذف لدليل ولذا

لم تقدر اذ تعليلية فيجوز ان تكون ان وصلتها تعليلا والفاعل مستتر راجع الى قولهم يا ليت بيني

وبينك بعد المشرقين او الى القرين ويشهد لهما قراءة بعضهم انكم بالكسر على الاستئناف ف

الرابع ان تكون للمفاجاة نص على ذلك سيبويه وهي الواقعة بعد بينا او بينما كقوله استقدر

الله خيرا وارضين به فبينما العسر اذ دارت مياسير وبينما المرء في الاحياء مغتبط اذا هو الرمس

تعفوه الاعاصير وهل هي ظرف مكان او زمان او حرف بمعنى المفاجاة او حرف مؤكد اي زائد

اقوال وعلى القول بالظرفية فقال ابن جني عاملها الفعل الذي بعدها لانها غير مضافة اليه و

عامل بينا وبينما محذوف يفسره الفعل المذكور وقال الشلوبين اذ مضافة الى الجملة فلا يعمل فيها

الفعل ولا في بينا وبينما لان المضاف اليه لا يعمل في المضاف ولا فيما قبله وانما عاملهما محذوف يدل

عليه الكلام واذ بدل منهما وقيل العامل ما يلي بين بناء على انها مكفوفة عن الاضافة اليه كما يعمل تالي

اسم الشرط فيه وقيل بين خبر لمحذوف وتقدير قولك بينما انا قائم اذ جاء عمرو بين اوقات قيامي مجي

عمرو ثم حذف المبتدا مدلولا عليه بجاء عمرو وقيل بين مبتدا واذ خبره والمعنى حين انا قائم حين

جاء عمرو وذكر لاذ معنيان اخران احدهما التوكيد وذلك بان تحمل على الزيادة قاله ابو عبيدة

وتبعه ابن قتيبة وحملا عليه ايات منها واذ قال ربك للملائكة والثاني التحقيق كقد وحملت

عليه الاية وليس القولان بشي واختار ابن الشجري انها تقع زائدة بعد بينا وبينما خاصة

قال لانك اذا قلت بينما انا جالس اذ جاء زيد فقدرتها غير زائدة اعملت فيها الخبر وهي مضا

الى جملة جاء زيد وهذا الفعل هو الناصب لبين فيعمل المضاف اليه فيما قبل المضاف انتهى

وقد مضى كلام النحويين في توجيه ذلك وعلى القول بالتحقيق في الاية فالجملة معترضة بين الفعل

والفاعل **مسئلة** تلزم اذ الاضافة الى جملة اما اسمية نحو واذكروا اذ انتم قليل او فعلية

فعلها ماض لفظا ومعنى نحو واذ قال ربك للملائكة واذ ابتلى ابرهيم ربه بكلمات واذ غدوت

من اهلك او فعلية فعلها ماض معنى لا لفظا نحو واذ يرفع ابرهيم القواعد واذ يمكر بك

الذين كفروا واذ تقول للذي انعم الله عليه وقد اجتمعت الثلثة في قوله تعالى الا تنصروه فقد

نصره الله اذ اخرجه الذين كفروا ثاني اثنين اذ هما في الغار اذ يقول لصاحبه لا تحزن ان

الله معنا فالاولى ظرف لنصره والثانية بدل منها والثالثة قيل بدل ثان وقيل ظرف لثاني

اثنين وفيهما ثوالي ابدال الثانية نظرا لان الزمن الثاني والثالث غير الاول فكيف يبدلان منه ثم

لا يعرف ان البدل يتكرر الا في بدل الاضراب وهو ضعيف لا يحمل عليه التنزيل ومعنى ثاني

اثنين واحد من اثنين فكيف يعمل في الظرف وليس فيه معنى فعل وقد يجاب بان تقاربت الازمنة

ينزلها منزلة المتحدة اشار الى ذلك ابو الفتح في المحتسب والظرف يتعلق بوهم الفعل والبيت دايما

وقد يحذف احد شطري الجملة فيظن من لا خبرة له انها اضيفت الى المفرد كقوله هل ترجعن ليال

قد مضين لنا والعيش منقلب اذ ذاك افنانا والتقدير اذ ذاك كذلك وقال الاخطل كانت منازل

الاف عهدتهم اذ نحن اذ ذاك دون الناس اخوانا الاف بضم الهمزة جمع الف بالمثل كافر و

كفار ونحن وذلك مبتدا ان حذف خبراهما فالتقدير عهدتهم اخوانا اذ نحن متالفون اذ ذاك

كائن ولا تكون اذ الثانية خبرا عن نحن لانه زمان ونحن اسم عين بل هي ظرف للخبر المقدر واذ

الاولى ظرف لعهدتهم ودون اما ظرف له او للخبر المقدر او لحال من اخوانا محذوفة اي متصافين دون

الناس ولا يمنع ذلك تنكير صاحب الحال لتاخره فهو كقوله لمية موحشا طلل ولا كونه اسم عين لان

دون ظرف مكان لا زمان والمشار اليه بذلك التجاور المفهوم من الكلام وقالت الخنساء كانوا

لم يكونوا حمى يتقى اذ الناس اذ ذاك من عز بزا اذ الاولى ظرف ليتقى او لحمى او ليكونوا ان قلنا ان

لكان الناقصة مصدرا والثانية ظرف لبز ومن مبتدا موصول لا شرط لان بز عامل في اذ الثانية و

لا يعمل ما في حيز الشرط فيما قبله عند البصريين وبز خبر من والجملة خبر الناس والعائد اليه محذوف

اي من عز منهم كقولهم السمن منوان بدرهم ولا يكون اذ الاولى ظرفا لبز لانه جزء الجملة التي

اضيفت اذ الاولى اليها ولا يعمل شي من المضاف اليه في المضاف ولا ان الثانية بدلا من الاولى لان

الاولى انما تكمل بما اضيفت اليه ولا يبدل من اسم حتى يكمل ولا الاخبار عن الناس لانها زمان والناس اسم

عين وذلك مبتدا محذوف الخبر اي كائن وعلى ذلك فقس وقد تحذف الجملة كلها للعلم بها و

يعوض عنها التنوين ويكسر الذال لالتقاء الساكنين نحو ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله و

زعم الاخفش ان اذ في ذلك معربة لزوال افتقارها الى الجملة وان الكسرة اعراب لان اليوم

مضاف اليها ورد بان بناءها لوضعها على حرفين وبان الافتقار باق في المعنى كالموصول الذي

تحذف صلته لدليل قال نحن الالى فاجمع جموعك ثم وجههم الينا اي نحن الالى عرفوا

بان العوض ينزل منزلة المعوض عنه فكان المضاف اليه مذكور وبقوله نهيتك عن طلابك

ام عمرو بعافية وانت اذ صحيح فاجاب عن هذا بان الاصل حينئذ ثم حذف المضاف

ونفى الجر كقراءة بعضهم والله يريد الآخرة اي ثواب الآخرة **تنبيه** اضيفت اذ الى الجملة الاسمية
فاحتملت الظرفية والتعليلية في قول المتنبي امن ازديارك في الدجى الرقباء اذ حيث كنت من
الظلام ضياء وشرحه ان امن فعل ماض فهو مفتوح الآخر لا مكسوره على انه حرف جر كما توهمه بعض
ادعياء الادب في زماننا واصر على ذلك والازديار ابلغ من الزيارة كما ان الاكتساب ابلغ من الكسب
لان الافتعال للتصرف والدال بدل عن التاء وفي متعلقة به لا بامن لان المعنى انهم امنون دائما ان
تزوري في الدجى واذ اما تعليل او ظرف مبدل من محل في الدجى وضياء مبتدا خبره حيث وابتدئ
بالنكرة لتقدم خبرها عليها ظرفا ولانها موصوفة في المعنى لان من الظلام صفة لها في الاصل فلما
قدمت عليها صارت حالا عنها ومن للبدل وهي متعلقة بمحذوف وهو با متروهي فاعلها
خفض باضافة حيث اليها والمعنى اذ الضياء حاصل في كل موضع حللت فيه بدلا من الظلام **اذما**
اداة شرط تجزم فعلين وهي حرف عند سيبويه بمنزلة ان الشرطية وظرف عند المبرد وابن السراج
والفارسي وعملها الجزم قليل لا ضرورة خلافا لبعضهم **اذا** على وجهين احدهما ان تكون
للمفاجاة فتختص بالجمل الاسمية ولا تحتاج لجواب ولا تقع في الابتداء ومعناها الحال لا الاستقبال
نحو خرجت فاذا الاسد بالباب ومنه فاذا هي حية تسعى اذا لهم مكر وهي حرف عند الاخفش ويرجحه
قولهم خرجت فاذا ان زيدا بالباب بكسر ان لان ان لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وظرف مكان عند
المبرد وظرف زمان عند الزجاج واختار الاول ابن مالك والثاني ابن عصفور والثالث الزمخشري
وزعم ان عاملها فعل مشتق من لفظ المفاجاة قال في قوله ثم اذا دعاكم دعوة الاية ان التقدير ثم اذا
دعاكم فاجاتم الخروج في ذلك الوقت ولا يعرف هذا لغيره وانما ناصبها عندهم الخبر المذكور في نحو
خرجت فاذا زيد جالس او المقدر في نحو فاذا الاسد بالباب اي حاضر وان قدرت انها الخبر فعاملها
مستقر او استقر ولم يقع الخبر معها في التنزيل الا مصرحا به نحو فاذا هي حية تسعى فاذا هم خامدون
فاذا هي بيضاء فاذا هم بالساهرة واذا قيل خرجت فاذا الاسد صح كونها عند المبرد خبرا اي فبا
لحضرة الاسد ولم يصح عند الزجاج لان الزمان لا يخبر به عن الجثة ولا عند الاخفش لان الحرف لا يخبر
به ولا عنه فان قلت فاذا القتال صحت خبريتها عند غير الاخفش وتقول خرجت فاذا زيد جالس او
جالسا فالرفع على الخبرية واذا نصب به والنصب على الحالية والخبر اذا ان قيل بانها مكان والا فهو
محذوف نعم يجوز ان تقدرها خبرا عن الجثة مع قولنا انها زمان اذا قدرت حذف مضاف
كان تقدر في نحو خرجت فاذا الاسد فاذا حضور الاسد **مسئلة** قالت العرب قد كنت

اظن ان العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا هو هي وقالوا ايضا فاذا هو اياها وهذا هو الوجه الذي
انكره سيبويه لما سأله الكسائي وكان من خبرهما ان سيبويه قدم على البرامكة فعزم يحيى بن خالد
على الجمع بينهما فجعل لذلك يوما فلما حضر سيبويه تقدم اليه الفراء وخلف فسأله خلف عن
مسئلة فاجاب فيها فقال له اخطات ثم سأله ثانية وثالثة وهو يجيبه ويقول له اخطات
فقال هذا سوء ادب فاقبل عليه الفراء فقال ان في هذا الرجل حدة وعجلة ولكن ما تقول فيمن قال
هؤلاء ابون ومررت بابين كيف تقول على مثال ذلك من وأيت او أويت فاجابه فقال اعد النظر
فقال لست اكلمكما حتى يحضر صاحبكما فحضر الكسائي فقال له تسألني او اسألك فقال له سيبويه
سل انت فسأله عن هذا المثال فقال له سيبويه فاذا هو هي ولا يجوز النصب فسأله عن امثال ذلك
نحو خرجت فاذا عبد الله القائم او القائم فقال كل ذلك بالرفع فقال له الكسائي هذه العرب ببابك
وقد سمع منهم اهل البلدين فيحضرون ويسألون فقال يحيى وجعفر انصفت فاحضروا فوافقوا
الكسائي فاستكان سيبويه فامر له يحيى بعشرة آلاف درهم فخرج الى فارس فاقام بها حتى مات ولم يعد
الى البصرة فيقال ان العرب ارشوا على ذلك او انهم علموا منزلة الكسائي عند الرشيد ويقال انهم
انما قالوا القول قول الكسائي ولم ينطقوا بالنصب وان سيبويه قال ليحيى مرهم ان ينطقوا بذلك
فان السنتهم لا تطوع به ولقد احسن الامام الاديب ابو الحسن حازم بن محمد الانصاري المغربي اذ قال
في منظومته في النحو حاكيا هذه الواقعة والمسئلة والعرب قد تحذف الاخبار بعد اذا اذا عنت
فجاة الامر الذي دهما وربما نصبوا بالحال بعد اذا وربما رفعوا من بعدها ربما فان توالى
ضميران اكتسى بهما وجه الحقيقة من اشكاله غمما لذاك اعيت على الافهام مسئلة اهدت الى
سيبويه الحتف والغمما قد كانت العقرب العوجاء احسبها قدما اشد من الزنبور وقع حما
وفي الجواب عليها هل اذا هو هي او هل اذا هو اياها قد اختصما وخطا ابن زياد وابن حمزة في
ما قال فيها ابا بشر وقد ظلما وغاظ عمرا علي في حكومته يا ليته لم يكن في امره حكما كغيظ عمرو عليا في
حكومته يا ليته لم يكن في امره حكما وفجع ابن زياد كل منتخب من اهله اذ غدا منه يفيض دما
كفجعة ابن زياد كل منتخب من اهله اذ غدا منه يفيض دما واصبحت بعده الانفاس باكية
في كل طرس كدمع سح وانسجما وليس يخلو امرؤ من حاسد اضم لولا التنافس في الدنيا لما اضما
والغبن في العلم اشجى محنة علمت وابرح الناس شجوا عالم هضما قوله وربما نصبوا البيت
اي وربما نصبوا على الحال بعد ان رفعوا ما بعد اذا على الابتداء فيقولون فاذا زيد جالسا و

قوله ربما في اخر البيت بالتخفيف توكيد لو تماني اوله بالتشديد وغمها في اخر البيت الثاني بفتح الغين كناية عن الأشكال والخفاء وغمها في اخر الرابع بضمها جمع غمة وابن زياد هو الفراء واسمه يحيى وابن حمزة الكسائي واسمه علي وابو بشر سيبويه واسمه عمرو والف ظلما للتثنية ان بنيته للفاعل وللاطلاق ان بنيته للمفعول وهم وعلى الأوزان سيبويه والكسائي والاخوان ابن العاص وابن ابي طالب عليه الصلوة والسلام وحكم الأول اسم والثاني فعل او بالعكس دفعا للايطاء وزياد الأول والد الفراء والثاني زياد بن ابيه وابنه المشار اليه هو ابن مرجانة المرسل في قتل الحسين عليه الصلوة والسلم واضم كغضب وزنا ومعنى واعجام ضاده والوصف منه اضم كفرح وهضم مبني للمفعول اى لم يوف حقه واما سؤال الفراء فجوابه ان ابون جمع اب واب نقا بفتحتين واصله ابو فاذا بنيتا مثله من اوى او من وأى قلنا اوى كهوى او وأى كهوى ايضا ثم نجمعه بالواو والنون فتحذف الالف كما تحذف الف مصطفى وتبقى الفتحة دليلا عليها فتقول اوون او وأون رفعا واوين او وأين جرا او نصبا كما تقول في جمع عصا وقفا اسم رجل عصون وقفون وعصين وقفين وليس هذا مما يخفى على سيبويه ولا على اصاغر الطلبة ولكنه كما قال ابو عثمان المازني دخلت بغداد فالقيت على مسائل فكنت اجيب فيها على مذهبي ويخطؤني على مذاهبهم انتهى وهكذا اتفق لسيبويه واما سؤال الكسائي فجوابه ما قال سيبويه فاذا هو هي هذا هو وجه الكلام مثل فاذا هي بيضاء فاذا هي حية تسعى فاذا هي تلقف ما يافكون واما فاذا هو اياها ان ثبت فخارج عن القياس واستعمال الفصحاء كالجزم بلن والنصب بلم والجر بلعل وسيبويه واصحابه لا يلتفتون لمثل ذلك وان تكلم به بعض العرب وقد ذكر في توجيهه امور احدها لابي بكر بن الخياط وهو ان اذا ظرف فيه معنى وجدت ورأيت فجاز له ان ينصب المفعول وهو مع ذلك ظرف مخبر به عن الاسم بعده انتهى وهذا خطاء لان المعاني لا تنصب المفاعيل الصحيحة وانما تعمل في الظروف والاحوال ولانها تحتاج على زعمه الى فاعل والى مفعول آخر فكان حقها ان تنصب ما يليها والثاني ان ضمير النصب استعير في مكان ضمير الرفع قاله ابن مالك ويشهد له قراءة الحسن اياك يعبد ببناء الفعل للمفعول لكنه لا يتأتى فيما اجازوه من قولك فاذا زيد القائم بالنصب فينبغي ان يوجه هذا على انه نعت مقطوع او حال على زيادة ال وليس ذلك مما ينقاس ومن جوز تعريف الحال او زعم ان اذا تعمل عمل وجدت وانها رفعت عبد الله بناء على ان الظرف يعمل وان لم يعتمد

فقد اخطاء لان وجدت ينصب الاسمين ولان مجئ الحال بلفظ المعرفة قليل وهو قابل للتأويل والثالث انه مفعول به والاصل فاذا هو يساويها او فاذا هو يشبهها ثم حذف الفعل فانفصل الضمير وهذا الوجه لابن مالك ايضا ونظيره قراءة علي عليه الصلوة والسلم لئن اكله الذئب ونحن عصبة بالنصب اى نوجد عصبة او نرى عصبة واما قوله تعالى والذين اتخذوا من دونه اولياء ما نعبدهم الا ليقربونا اذا قيل ان التقدير يقولون ما نعبدهم فانما حسن اضمار القول مستسهل عندهم والرابع انه مفعول مطلق والاصل فاذا هو يلسع لسعتها ثم حذف الفعل كما تقول ما زيد الا شرب الابل اى الا يشرب شرب الابل ثم حذف المضاف نقله الشلوبين في حواشي المفصل عن الاعلم وقال هو اشبه ما وجه به النصب والخامس انه منصوب على الحال من الضمير في الخبر المحذوف والاصل فاذا هو ثابت مثلها ثم حذف المضاف فانفصل الضمير وانتصب في اللفظ على الحال على سبيل النيابة كما قالوا قضية ولا ابا حسن لها على اضمار مثل قاله ابن الحاجب في اماليه وهو وجه غريب اعني انتصاب الضمير على الحال وهو مبني على اجازة الخليل له صوت صوت الحمار بالرفع صفة لصوت بتقدير مثل واما سيبويه فقال هذا قبيح ضعيف وممن قال بالجواز ابن مالك قال اذا كان المضاف الى معرفة كلمة مثل جاز ان تخلفها المعرفة في التنكير فتقول مررت برجل زهير بالخفض صفة للنكرة وهذا زيد زهيرا بالنصب على الحال ومنه قولهم تفرقوا ايادي سبا وايدي سبا وانما اسكنت الياء ان مع انهما منصوبان لثقلهما بالتركيب والاعلال كما في معدي كرب وقالي قلا

والثاني من وجهي اذا ان تكون لغير مفاجاة فالغالب ان يكون ظرفا للمستقبل متضمنة معنى الشرط وتختص بالدخول على الجملة الفعلية عكس الفجائية وقد اجتمعا في قوله تعالى ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون وقوله تعالى فاذا اصاب به من يشاء من عباده اذا هم يستبشرون ويكون الفعل بعدها ماضيا كثيرا او مضارعا دون ذلك وقد اجتمعا في قول ابي ذويب والنفس راغبة اذا رغبتها واذا ترد الى قليل تقنع وانما دخلت الشرطية على الاسم في نحو اذا السماء انشقت لانه فاعل لفعل محذوف على شريطة التفسير لا مبتداء خلافا للاخفش واما قوله اذا باهلي تحته حنظلية له ولد منها فذاك المذرع فالتقدير اذا كان باهلي وقيل حنظلية فاعل باستقر محذوفا وباهلي فاعل بمحذوف يفسره العامل في حنظلية ويرده ان فيه حذف المفسر ومفسره جميعا ويسهله ان الظرف يدل على المفسر فكانه لم يحذف ولا تعمل اذا

الجزم الا في الضرورة كقوله استغن ما اغناك ربك بالغنى • واذا تصبك خصاصة فتجمّل وقد
تخرج عن كل من الظرفية والاستقبال ومعنى الشرط وفي كل من هذه المواضع فصل

الفصل الأول

في خروجها عن الظرفية في قوله حتى اذا جاؤها ان اذا جر بحتى وزعم ابو الفتح في اذا وقعت الواقعة الآية
فيمن نصب خافضة رافعة ان اذا الاولى مبتدأ والثانية خبر والمنصوبين حالان وكذا جملة ليس
ومعموليها والمعنى وقت وقوع الواقعة خافضة لقوم رافعة لآخرين هو وقت رج الارض وقال قوم في
اخطب ما يكون الامير قائما ان الاصل اخطب اوقات اكوان الامير اذا كان قائما اي وقت قيامه ثم
حذفت الاوقات ونابت ما المصدرية عنها ثم حذف الخبر المرفوع وهو اذا وتبعها كان التامة
وفاعلها في الحذف ثم نابت الحال عن الخبر وهو اذا ولو كانت اذا على هذا التقدير في موضع نصب لاستحال
المعنى كما يستحيل اذا قلت اخطب اوقات اكوان الامير يوم الجمعة اذا نصبت اليوم لان الزمان لا يكون
محلا للزمان وقالوا في قول الحماسي وبعد غد يا لهف نفسي من غد • اذا راح اصحابي ولست برائح
ان اذا في موضع جر بدلا من غد وزعم ابن مالك انها وقعت مفعولا في قوله صلعم لعائشة اني لاعلم
اذا كنت عني راضية واذا كنت علي غضبى والجمهور على ان اذا لا تخرج عن الظرفية وان حتى في نحو
حتى اذا جاؤها حرف ابتداء داخل على الجملة باسرها ولا عمل له واما اذا وقعت فاذا الثانية بدل من
الاولى والاولى ظرف وجوابها محذوف لفهم المعنى وحسنه طول الكلام وتقديره بعد اذا الثانية انقسمتم
اقساما وكنتم ازواجا ثلثة واما اذا في البيت فظرف للهف واما التي في المثال ففي موضع نصب لانا
نقدر زمانا مضافا الى ما يكون اذ لا موجب لهذا التقدير واما الحديث فاذا ظرف لمحذوف هو مفعول
اعلم وتقديره شانك ونحوه كما تعلقت اذ بالحديث في هل اتيك حديث ضيف ابرهيم المكرمين
اذ دخلوا عليه

الفصل الثاني

في خروجها عن الاستقبال وذلك على وجهين احدهما
ان تجيء للماضي كما جاءت اذ للمستقبل في قول بعضهم وذلك كقوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوك
لتحملهم قلت لا اجد ما احملكم عليه تولوا واذا رأوا تجارة او لهوا انفضوا اليها وقوله • وندمان
يزيد الكاس طيبا سقيت اذا تغورت النجوم والثاني ان تجيء للحال وذلك بعد القسم نحو
والليل اذا يغشى والنجم اذا هوى قيل لانها لو كانت للاستقبال لم تكن ظرفا لفعل القسم لانه انشاء
لا اخبار عن قسم ياتي لان قسم الله سبحانه قديم ولا لكون محذوف هو حال من الليل والنجم لان
الاستقبال والحال متنافيان واذا بطل هذان الوجهان تعين انه ظرف لاحدهما على ان المراد به الحال
انتهى والصحيح انه لا يصح التعليق باقسم الانشائي لان القديم لا زمان له لا حال ولا غيره بل هو سابق على

الزمان

الزمان وانه لا يمتنع التعليق بكائنا مع بقائه اذا على الاستقبال بدليل صحة مجيء الحال المقدرة باتفاق
كمررت برجل معه صقر صائدا به غدا اي مقدرا الصيد به غدا كذا يقدرون واوضح منه ان يقال مريدا
به الصيد غدا كما فسر قمتم في اذا قمتم الى الصلوة باردتم • **مسئلة** في ناصب اذا مذهبان احدهما انه
شرطها وهو قول المحققين فيكون بمنزلة متى وحيثما وايان وقول ابي البقاء انه مردود بان المضاف اليه
لا يعمل في المضاف غير وارد لان اذا عند هؤلاء غير مضافة كما يقوله الجميع اذا جزمت كقوله واذا
تصبك خصاصة فتجمل والثاني انه ما في جوابها من فعل او شبهه وهو قول الاكثرين ويرد عليهم امور
احدها ان الشرط والجزاء عبارة عن جملتين يربط بينهما الاداة وعلى قولهم تصير الجملتان واحدة
لان الظرف عندهم من جملة الجواب والمعمول داخل في جملة عامله والثاني انه ممتنع في قول
زهير بدا لي اني لست مدرك ما مضى • ولا سابقا شيئا اذا كان جائيا لان الجواب
محذوف وتقديره اذا كان جائيا فلا اسبقه ولا يصح ان يقال لا اسبق شيئا وقت مجيئه
لان الشيء انما يسبق قبل مجيئه وهذا لازم لهم ايضا ان اجابوا بانها غير شرطية وانها معمولة
لما قبلها وهو سابق واما على القول الاول فهي شرطية محذوفة الجواب وعاملها اما خبر
كان او نفس كان ان قلنا بدلالتها على الحدث والثالث انه يلزمهم في نحو اذا جئتني اليوم
اكرمتك غدا ان يعمل اكرمتك في ظرفين متضادين وذلك باطل عقلا اذ الحدث الواحد
المعين لا يقع بتمامه في زمنين وقصدا اذ المراد وقوع الاكرام في الغد لا في اليوم فان قلت فما
ناصب اليوم على القول الاول وكيف يعمل العامل الواحد في ظرفي زمان قلت لم يتضادا كما
في الوجه السابق وعمل العامل في ظرفي زمان يجوز اذا كان احدهما اعم من الآخر نحو اتيك يوم الجمعة
سحرا وليس بدلا لجواز سير عليه يوم الجمعة سحرٌ برفع الاول ونصب الثاني نص عليه سيبويه
وانشد للفرزدق متى تردن يوما سفار تجد بها • اديهم يرمي المستجيز المعورا فيوما
يمتنع ان يكون بدلا من متى لعدم اقترانه بحرف الشرط ولهذا يمتنع في اليوم في المثال ان يكون
بدلا من اذا ويمتنع ان يكون ظرفا لتجد لئلا ينفصل ترد من معموله وهو سفار بالاجنبي فتعين
انه ظرف ثان لترد والرابع ان الجواب ورد مقرونا باذا الفجائية نحو ثم اذا دعاكم دعوة
من الارض اذا انتم تخرجون وبالحرف الناسخ نحو اذا جئتني اليوم فاني اكرمك وكل منهما لا يعمل
ما بعده فيما قبله وورد ايضا والصالح فيه للعمل صفة كقوله تعالى فاذا نقر في الناقور فذلك
يومئذ يوم عسير ولا تعمل الصفة فيما قبل الموصوف وتخريج بعضهم هذه الآية على ان اذا مبتدأ

وما بعد الفاء خبر لا يتمّ الاصل قول ابي الحسن ومن تابعه في جواز تصرف اذا وجواز زيادة الفاء في خبر المبتدأ لان عسر اليوم ليس مسببا عن النقر والجيد ان يخرّج على حذف الجواب مدلولا عليه بعسير اي عسر الامر واما قول ابي البقاء انه يكون مدلولا عليه بذلك لانه اشارة الى النقر فمردود لادائه الى اتحاد السبب والمسبب وذلك ممتنع واما نحو فمن كانت هجرته الى الله ورسوله فهجرته الى الله ورسوله فمؤول على اقامة السبب مقام المسبب لاشتهار المسبب اي فقد استحق الثواب العظيم المستقر للمهاجرين قال ابو حيان وورد مقرونا بما النافية نحو واذا تتلى عليهم آياتنا بينات ما كان حجتهم الآية وما النافية لها الصدر انتهى وليس هذا بجواب والا لاقترن بالفاء مثل وان يستعتبوا فما هم من المعتبين وانما الجواب محذوف اي عمدوا الى الحجج الباطلة وقول بعضهم انه جواب على اضمار الفاء مثل ان ترك خيرا الوصية للوالدين مردود بان الفاء لا تحذف الا ضرورة كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها والوصية في الآية نائب عن فاعل كتب وللوالدين متعلق بها لا خبر والجواب محذوف اي فليوص وقول ابن الحاجب ان اذا هذه غير شرطية فلا تحتاج الى جواب وان عاملها ما بعد ما النافية كما عمل ما بعد لا في يوم من قوله تعالى يوم يرون الملائكة لا بشرى يومئذ للمجرمين وان ذلك من التوسع في الظروف مردود بثلاثة امور احدها ان مثل هذا التوسع خاص بالشعر كقوله ونحن عن فضلك ما استغنينا والثاني ان ما لا يتقدم عليها ما في حيزها لان ما لها الصدر مطلقا باجماع البصريين واختلفوا في لا فقيل لها الصدر مطلقا وقيل ليس لها الصدر مطلقا لتوسطها بين العامل والمعمول في نحو ان كنتم اذا لا تذكرون وجاء بلا زاد وقوله آلان قرطا على التي الانتي كيده لا اكيده وقيل ان وقعت لا في صدر جواب القسم فلها الصدر لحلولها محل ادوات الصدر والا فلا وهذا هو الصحيح وعليه اعتمد سيبويه اذ جعل انتصاب حب العراق في قوله آليت حب العراق الدهر اطعمه على التوسع واسقاط الخافض وهو على ولم يجعله من باب زيدا ضربته لان التقدير لا اطعمه ولا هذه لها الصدر فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر في هذا الباب عاملا والثالث ان لا في الآية حرف ناسخ مثله في لا رجل والحرف الناسخ لا يتقدمه معمول ما بعده ولو لم يكن نافيا لا يجوز زيدا ان اضرب فكيف وهو حرف نفي بل ابلغ من هذا ان العامل الذي بعده مصدر وهم يطلقون القول بان المصدر لا يعمل فيما قبله وانما العامل محذوف اي اذكر يوم او يعذبون يوم ونظير ما اورده ابو حيان على الاكثرين ان يورد عليهم قوله تعالى وقال الذين كفروا هل ندلكم على رجل ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق جديد فيقال لا يصح لجديد ان يعمل

في اذا لان ان ولام الابتداء يمنعان من ذلك لان لهما الصدر وايضا فالصفة لا تعمل فيما قبل الموصوف والجواب ايضا ان الجواب محذوف مدلول عليه بجديد اي اذا مزقتم تجددون لان الحرف الناسخ لا يكون في اول الجواب الا وهو مقرون بالفاء نحو وما تفعلوا من خير فان الله به عليم واما وان اطعتموهم انكم لمشركون فالجملة جواب لقسم محذوف مقدر قبل الشرط بدليل وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن الآية ولا يسوغ ان يقال قدرها خالية من معنى الشرط فتستغني عن جواب فتكون معمولة لما قبلها وهو قال او نذكم او ينبئكم لان هذه الافعال لم تقع في ذلك الوقت

الفصل الثالث

في خروج اذا عن الشرطية ومثاله قوله تعالى واذا ما غضبوا هم يغفرون والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون فاذا فيهما ظرف لخبر المبتدأ بعدها ولو كانت شرطية والجملة الاسمية جوابا لاقترنت بالفاء مثل وان يمسسك بخير فهو على كل شيء قدير وقول بعضهم انه على اضمار الفاء تقدم رده وقول آخر ان الضمير توكيد لا مبتدأ وان ما بعده الجواب ظاهر التعسف وقول آخر ان جوابها محذوف مدلول عليه بالجملة بعدها تكلف من غير ضرورة ومن ذلك اذا التي بعد القسم نحو والليل اذا يغشى والنجم اذا هوى اذ لو كانت شرطية كان ما قبلها جوابا في المعنى كما في قولك آتيك اذا اتيتني فيكون التقدير اذا يغشى الليل واذا هوى النجم اقسمت وهذا ممتنع لوجهين احدهما ان القسم الانشائي لا يقبل التعليق لان الانشاء ايقاع والمعلق يحتمل الوقوع وعدمه فاما ان جاءني فوالله لاكرمنه فالجواب في المعنى فعل الاكرام لانه المسبب عن الشرط وانما دخل القسم بينهما لمجرد التوكيد ولا يمكن ادعاء مثل ذلك هنا لان جواب والليل ثابت دائما وجواب والنجم ماض مستمر الانتفاء فلا يمكن لتسببهما عن امر مستقبل وهو فعل الشرط والثاني ان الجواب خبري فلا يدل عليه الانشاء لتباين حقيقتيهما

ايمن المختص بالقسم اسم لا حرف خلافا للزجاج والرماني مفرد مشتق من اليمن وهمزته وصل لا جمع يمين وهمزته قطع خلافا للكوفيين ويرده جواز كسر همزته وفتح ميمه ولا يجوز مثل ذلك في الجمع من نحو افلس واكلب وقول نصيب فقال فريق القوم لما نشدتهم نعم وفريق ليمن الله ما ندري كحذف الفه في الدرج ويلزمه الرفع بالابتداء وحذف الخبر واضافته الى اسم الله سبحانه خلافا لابن درستويه في اجازة جره بحرف القسم ولابن مالك في اجازة اضافته الى الكعبة وكاف الضمير وجوز ابن عصفور كونه خبرا والمحذوف مبتدأ اي قسمي ايمن الله

حرف الباء

الباء المفردة حرف جر لاربعة عشر معنى اولها الالصاق قيل وهو معنى لا يفارقها فلهذا اقتصر عليه سيبويه ثم الالصاق حقيقي كامسكت بزيد اذا قبضت على شيء من جسمه او على ما يحبسه من يد

او نوب ونحوه ولو قلت امسكته احتمل ذلك وان يكون منعه من التصرف ومجازي نحو مررت بزيد اي الصقت مروري بمكان يقرب من زيد وعن الاخفش ان المعنى مررت على زيد بدليل وانكم لتمرون عليهم مصبحين واقول ان كلا من الالصاق والاستعلاء انما يكون حقيقيا اذا كان مفضيا الى نفس المجرور كامسكت بزيد وصعدت على السطح فان افضى الى ما يقرب منه فمجاز كمررت بزيد في تاويل الجماعة وكقوله وبات على النار الندى والمحلق فاذا استوى التقديران في المجازية فالاكثر استعمالا اولى بالتخريج عليه ومررت عليه وان كان قد جاء كما في لتمرون عليهم تمرون عليها ولقد امر على اللئيم يسبني الا ان مررت به اكثر فكان اولى بتقديره اصلا ويتخرج على هذا الخلاف خلاف في المقدر في قوله تمرون الديار ولم تعوجوا اهو الباء ام على

الثاني التعدية وتسمى باء النقل ايضا وهي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولا واكثر ما تعدي الفعل القاصر تقول في ذهب زيد ذهبت بزيد واذهبته ومنه ذهب الله بنورهم وقرئ اذهب الله نورهم وقول المبرد والسهيلي ان بين التعديتين فرقا وانك اذا قلت ذهبت بزيد كنت مصاحبا له في الذهاب مردود بالآية واما قوله تعالى ولو شاء الله لذهب بسمعهم فيحتمل ان الفاعل ضمير البرق ولان الهمزة والباء متعاقبتان لم يجز اقمت بزيد واما تنبت بالدهن فيمن ضم اوله وكسر ثالثه فخرج على زيادة الباء او على انها للمصاحبة فالظرف حال للفاعل اي مصاحبة للدهن او المفعول اي تنبت الثمر مصاحبا للدهن او ان انبت يأتي بمعنى نبت كقول زهير رأيت ذوي الحاجات حول بيوتهم قطينا لهم حتى اذا انبت البقل ومن ورودها مع المتعدي دفع الله بعض الناس ببعض وصككت الحجر بالحجر والاصل دفع بعض الناس بعضا وصك الحجر الحجر

الثالث الاستعانة وهي الداخلة على آلة الفعل نحو كتبت بالقلم ونجرت بالقدوم قيل ومنه باء البسملة لان الفعل لا يتأتى على الوجه الاكمل الا بها

الرابع السببية نحو انكم ظلمتم انفسكم باتخاذكم العجل فكلا اخذنا بذنبه ومنه لقيت بزيد الاسد اي بسبب لقائي اياه وقوله قد سقيت آبالهم بالنار اي انها بسبب ما وسمت به من اسماء اصحابها يخلى بينها وبين الماء

الخامس المصاحبة نحو اهبط بسلام اي معه وقد دخلوا بالكفر وقد اختلف في الباء من قوله تعالى فسبح بحمد ربك فقيل للمصاحبة والحمد مضاف الى المفعول اي سبحه حامدا له اي نزهه عما لا يليق به واثبت له ما يليق وقيل للاستعانة والحمد مضاف الى الفاعل اي سبحه بما حمد به نفسه اذ ليس كل تنزيه بمحمود الا ترى ان تسبيح المعتزلة اقتضى تعطيل كثير من الصفات واختلف في سبحانك اللهم وبحمدك

فقيل جملة واحدة على ان الواو زائدة وقيل جملتان على انها عاطفة ومتعلق الباء محذوف اي وبحمدك سبحتك وقال الخطابي المعنى وبمعونتك التي هي نعمة توجب علي حمدك سبحتك لا بحولي وقوتي يريد انه مما اقيم فيه المسبب مقام السبب وقال ابن الشجري في نحن نسبح بحمدك هو كقولك اجبته بالتلبية اي اجبته بالتلبية فالحمد الثناء او الباء متعلقة بحال محذوفة اي متلبسين بحمدك والوجهان في فسبح بحمد ربك

والسادس الظرفية نحو ولقد نصركم الله ببدر نجيناهم بسحر

والسابع البدل كقول الحماسي فليت لي بهم قوما اذا ركبوا شنوا الاغارة فرسانا وركبانا وانتصاب الاغارة على المفعول لاجله

والثامن المقابلة وهي الداخلة على الاعواض كاشتريته بالف وكافأت احسانه بضعف وقولهم هذا بذاك ومنه ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون وانما لم نقدرها باء السببية كما قالت المعتزلة وكما قال الجميع في لن يدخل احدكم الجنة بعمله لان المعطي بعوض قد يعطي مجانا واما المسبب فلا يوجد بدون السبب وقد تبين انه لا تعارض بين الحديث والآية لاختلاف محملي الباءين جمعا بين الادلة

والتاسع المجاوزة كعن فقيل تختص بالسؤال نحو فاسأل به خبيرا بدليل يسألون عن انبائكم وقيل لا تختص به بدليل قوله تعالى يسعى نورهم بين ايديهم وبايمانهم ويوم تشقق السماء بالغمام وجعل الزمخشري هذه الباء بمنزلتها في شققت السنام بالشفرة على ان الغمام جعل كالآلة التي يشق بها قال ونظيره السماء منفطر به وتأول البصريون فاسأل به خبيرا على ان الباء للسببية وزعموا انها لا تكون بمعنى عن اصلا وفيه بعد لانه لا يقتضي قولك سألت بسببه ان المسؤول عنه

والعاشر الاستعلاء نحو من ان تأمنه بقنطار الآية بدليل هل آمنكم عليه الا كما امنتكم على اخيه من قبل ونحو واذا مروا بهم يتغامزون بدليل وانكم لتمرون عليهم وقد مضى البحث فيه وقوله أرب يبول الثعلبان برأسه بدليل تمامه لقد ذل من بالت عليه الثعالب

والحادي عشر التبعيض اثبت ذلك الاصمعي والفارسي والقتبي وابن مالك قيل والكوفيون وجعلوا منه عينا يشرب بها عباد الله وقوله شربن بماء البحر ثم ترفعت وقوله شرب النزيف ببرد ماء الحشرج قيل ومنه وامسحوا برؤوسكم والظاهر ان الباء فيهن للالصاق وقيل هي في آية الوضوء للاستعانة وان في الكلام حذفا وقلبا فان مسح يتعدى الى المزال عنه بنفسه والى المزيل بالباء فالاصل امسحوا رؤوسكم بالماء ونظيره بيت الكتاب كنواح ريش حمامة نجدية ومسحت باللثتين عصف الاثمد يقول ان لثاتك تضرب الى السمرة فكانك مسحتها بمسحوق الاثمد فقلب معمولي مسح وقيل في شربن انه

ضمن معنى رَوين ويصح ذلك في يشرب بها ونحوه وقال الزمخشري في يشرب بها المعنى يشرب بها الخمر كما تقول شربت الماء بالعسل **والثاني عشر** القسم وهي اصل احرفه ولذلك خصت بجواز ذكر الفعل معها نحو اقسم بالله لافعلن كذا ودخولها على الضمير نحو بك لافعلن واستعمالها في القسم الاستعطافي نحو بالله هل قام زيد اي اسألك بالله مستحلفا **والثالث عشر** الغاية نحو وقد احسن بي اي الي وقيل ضمن احسن معنى لطف **والرابع عشر** التوكيد وهي الزائدة وزيادتها في ستة مواضع **احدها** الفاعل وزيادتها فيه واجبة وغالبة وضرورة فالواجبة في نحو احسن بزيد في قول الجمهور ان الاصل احسن زيد بمعنى صار ذا حسن ثم غيرت صيغة الخبر الى الطلب وزيدت الباء اصلاحا للفظ واما اذا قيل بانه امر لفظا ومعنى وان فيه ضمير المخاطب مستترا فالباء معدية مثلها في امرر بزيد والغالبة في فاعل كفى نحو كفى بالله شهيدا وقال الزجاج دخلت لتضمن كفى معنى اكتف وهو من الحسن بمكان ويصححه قولهم اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه اي ليتق وليفعل بدليل جزم يثب ويوجبه قولهم كفى بهند بترك التاء فان احتج بالفاصل فهو مجوز لا موجب بدليل وما تسقط من ورقة وما تخرج من ثمرة فان عورض بقولك احسن بهند فالتاء لا تلحق صيغ الامر وان كان معناها الخبر وقال ابن السراج الفاعل ضمير الاكتفاء وصحة قوله موقوفة على جواز تعلق الجار بضمير المصدر وهو قول الفارسي والرماني اجازا مروري بزيد حسن وهو بعمرو قبيح واجاز الكوفيون اعماله في الظرف وغيره ومنع جمهور البصريين اعماله مطلقا والواو من مجيء فاعل كفى هذه مجردا عن الباء قول سحيم. كفى الشيب والاسلام للمرء ناهيا ووجه ذلك على ما اخترناه انه لم يستعمل كفى هنا بمعنى اكتف ولا تزاد الباء في فاعل كفى التي بمعنى اجزأ واغنى ولا التي بمعنى وقى والاولى متعدية لواحد كقوله. قليل منك يكفيني ولكن قليلك لا يقال له قليل والثانية متعدية لاثنين كقوله تعالى وكفى الله المؤمنين القتال فسيكفيكهم الله ووقع في شعر المتنبي زيادة الباء في فاعل كفى المتعدية لواحد قال. كفى ثعلا فخرا بانك منهم ودهر لان امسيت من اهله اهل ولم ار من انتقد عليه ذلك فهذا اما لسهو عن شرط الزيادة او لجعلهم هذه الزيادة من قبيل الضرورة كما سياتي او لتقدير الفاعل غير مجرور بالباء وثعل رهط الممدوح وهم بطن من طي وصرفه للضرورة اذ فيه العدل والعلمية كعمر ودهر مرفوع عند ابن جني بتقدير وليفخر دهر واهل صفة له بمعنى مستحق واللام متعلقة باهل وجوز ابن الشجري في دهر ثلاثة اوجه احدها ان يكون مبتدأ حذف خبره اي يفتخر بك وصح

الابتداء بالمنكر لانه قد وصف باهل والثاني كونه معطوفا على فاعل كفى اي انهم فخروا بكونه منهم و فخروا بزمانه لنضارة ايامه وهذا وجه لا حذف فيه والثالث ان يجره بعد ان ترفع فخرا على تقدير كونه فاعل كفى والباء متعلقة بفخرا لا زائدة وجر الدهر بالعطف ويقدر اهل خبرا لهو محذوفا وزعم المعري ان الصواب نصب دهر بالعطف على ثعلا اي وكفى دهرا هو اهل لان امسيت من اهله انه اهل لكونك من اهله ولا يخفى ما فيه من التعسف وشرحه انه عطف على المفعول المتقدم وهو ثعلا والفاعل المتاخر وهو انك منهم منصوبا ومرفوعا وهما دهر وان ومعمولاها وما تعلق بخبرها ثم حذف المرفوع المعطوف اكتفاء بدلالة المعنى وزعم الربعي ان النصب بالعطف على اسم ان وان اهل عطف على خبرها ولا معنى للبيت على تقديره والضرورة كقوله. الم ياتيك والانباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد وقوله. مهما لي الليلة مهما ليه اودى بنعلي وسرباليه وقال ابن الضائع في الاول ان الباء متعلقة بتنمي وان فاعل ياتي مضمر والمسألة من باب الاعمال وان ياتي يقتضي الفاعل وتنمي فيه ضمير عائد على الانباء ويقتضي المفعول فتنازعا ما فاضمر الفاعل في الاول واعمل الثاني وقال ابن الحاجب في الثاني الباء معدية كما تقول ذهب بنعلي ولم يتعرض لشرح الفاعل وعلى هذا فيكون الفاعل مضمرا في اودى ويصح ان يكون التقدير اودى هو اي هوى ذاهب كما جاء في الحديث لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن اي ولا يشرب هو اي الشارب اذ ليس المراد ولا يشرب الزاني **والثاني** مما تزاد فيه الباء المفعول نحو ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة وهزي اليك بجذع النخلة فليمدد بسبب الى السماء ومن يرد فيه بالحاد فطفق مسحا بالسوق اي مسح السوق مسحا ويجوز ان يكون صفة اي مسحا واقعا بالسوق وقوله. نضرب بالسيف ونرجو بالفرج الشاهد في الثانية فاما الاولى فللاستعانة وقوله. سود المحاجر لا يقرأن بالسور وقيل ضمن تلقوا معنى تفضوا ويرد معنى يهم ونرجو معنى نطمع ويقرأن معنى يرقين ويتبركن و انه يقال قرأت بالسورة على هذا المعنى ولا يقال قرأت بكتابك لفوات معنى التبرك فيه قاله السهيلي وقيل المراد لا تلقوا انفسكم الى التهلكة بايديكم فحذف المفعول به والباء للآلة كما في كتبت بالقلم او المراد بسبب ايديكم كما يقال لا تفسد امرك برأيك وكثرت زيادتها في مفعول عرفت ونحوه وقلت في مفعول ما يتعدى لاثنين كقوله. تبلت فؤادك في المنام خريدة تسقي الضجيع ببارد بسام وقد زيدت في مفعول كفى المتعدية لواحد ومنه الحديث كفى بالمرء كذبا ان يحدث بكل ما سمع وقوله. وكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا

وقيل انما هي في البيت زائدة في الفاعل وحب بدل اشتمال على المحل وقال المتنبي كفى بجسمي نحولاً انني رجل لولا مخاطبتي اياك لم ترني **والثالث** المبتدأ وذلك في قولهم بحسبك درهم وخرجت فاذا بزيد وكيف بك اذا كان كذا ومنه عند سيبويه بأيكم المفتون وقال ابو الحسن بأيكم متعلق باستقرار محذوف مخبر به عن المفتون ثم اختلف فقيل المفتون مصدر بمعنى الفتنة وقيل الباء ظرفية اي في اي طائفة منكم المفتون **تنبيه** من الغريب انها زيدت في ما اصله المبتدأ وهو اسم ليس بشرط ان يتأخر الى موضع الخبر كقراءة بعضهم ليس البر بأن تولوا بنصب البر وقوله أليس عجيباً بأن الفتى يصاب ببعض الذي في يديه **والرابع** الخبر وهو ضربان غير موجب فينقاس نحو ليس زيد بقائم وما الله بغافل وقولهم لا خير بخير بعده النار اذا لم تحمل على الظرفية وموجب فيتوقف على السماع وهو قول الاخفش ومن تابعه وجعلوا منه جزاء سيئة بمثلها وقول الحماسي ومنعكها بشيء يستطاع والاولى تعليق بمثلها باستقرار محذوف هو الخبر وبشيء بمنعكها والمعنى ومنعكها بشيء ما يستطاع وقال ابن مالك في بحسبك زيد ان زيداً مبتدأ مؤخر لانه معرفة وحسبك نكرة **والخامس** الحال المنفي عاملها كقوله فما رجعت بخائبة ركاب حكيم بن المسيب منتهاها وقوله كائن دعيت الى بأساء داهمة فما انبعثت بمزؤود ولا وكل ذكر ذلك ابن مالك وخالفه ابو حيان وخرج البيتين على ان التقدير بحاجة خائبة وبشخص مزؤود اي مذعور ويريد بالمزؤود نفسه على حد قولهم رأيت منه اسداً وهذا التخريج ظاهر في البيت الاول دون الثاني لان صفات الذم اذا نفيت على سبيل المبالغة لم ينتف اصلها ولهذا قيل في وما ربك بظلام ان فعالاً هنا ليس للمبالغة بل هو للنسب كقوله وليس بذي سيف وليس بنبال اي وما ربك بذي ظلم لان الله تعالى لا يظلم الناس شيئاً ولا يقال لقيت منه اسداً او بحراً او نحو ذلك الا عند قصد المبالغة في الوصف بالاقدام والكرم **والسادس** التوكيد بالنفس والعين وجعل منه بعضهم يتربصن بأنفسهن وفيه نظر اذ حق الضمير المرفوع المتصل المؤكد بالنفس او العين ان يؤكد اولاً بالمنفصل كقمتم انتم انفسكم ولان التوكيد هنا ضائع اذ المأمورات بالتربص لا يذهب الوهم الى ان المأمور غيرهن بخلاف قولك زارني الخليفة نفسه وانما ذكر الانفس هنا لزيادة البعث على التربص لاشعاره بما يستنكفن منه من طموح انفسهن الى الرجال **تنبيه** مذهب البصريين ان احرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس كما ان احرف الجزم واحرف النصب كذلك وما اوهم ذلك فهو عندهم

اما مؤول تأويلاً يقبله اللفظ كما قيل في ولأصلبنكم في جذوع النخل ان في ليست بمعنى على ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال في الشيء واما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف كما ضمن بعضهم شربن في قوله شربن بماء البحر معنى روين واحسن في وقد احسن بي معنى لطف واما على شذوذ انابة كلمة عن اخرى وهذا الاخير هو محمل الباب كله عند اكثر الكوفيين وبعض المتأخرين ولا يجعلون ذلك شاذاً ومذهبهم اقل تعسفاً **بجل** على وجهين حرف بمعنى نعم واسم وهو على وجهين اسم فعل بمعنى يكفي واسم مرادف لحسب ويقال على الاول بجلني وهو نادر وعلى الثاني بجلي قال الا بجلي من الشراب الا بجل **بل** حرف اضراب فان تلاها جملة كان معنى الاضراب اما الابطال نحو وقالوا اتخذ الرحمن ولداً سبحانه بل عباد مكرمون اي بل هم عباد ونحو ام يقولون به جنة بل جاءهم بالحق واما الانتقال من غرض الى آخر ووهم ابن مالك اذ زعم في شرح كافيته انها لا تقع في التنزيل الا على هذا الوجه ومثاله قد افلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلى بل تؤثرون الحيوة الدنيا ونحو ولدينا كتاب ينطق بالحق وهم لا يظلمون بل قلوبهم في غمرة وهي في ذلك كله حرف ابتداء لا عاطفة على الصحيح ومن دخولها على الجملة قوله بل بلد ملء الفجاج قتمه اذ التقدير بل رب بلد موصوف بهذا الوصف قطعته ووهم بعضهم فزعم انها تستعمل جارة وان تلاها مفرد فهي عاطفة ثم ان تقدمها امر او ايجاب كاضرب زيداً بل عمراً او قام زيد بل عمرو فهي تجعل ما قبلها كالمسكوت عنه فلا يحكم عليه بشيء واثبات الحكم لما بعدها وان تقدمها نفي او نهي فهي لتقرير ما قبلها على حالته وجعل ضده لما بعدها نحو ما قام زيد بل عمرو ولا يقم زيد بل عمرو واجاز المبرد وعبد الوارث ان تكون ناقلة معنى النفي والنهي الى ما بعدها وعلى قولهما فيصح ما زيد قائماً بل قاعداً وبل قاعد ويختلف المعنى ومنع الكوفيون ان يعطف بها بعد غير النفي وشبهه وقال هشام محال ضربت زيداً بل اياك انتهى ومنعهم ذلك مع سعة روايتهم دليل على قلته وتزاد قبلها لا لتوكيد الاضراب بعد الايجاب كقوله وجهك البدر لا بل الشمس لو لم يقض للشمس كسفة او افول ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي ومنع ابن درستويه زيادتها بعد النفي وليس بشيء كقوله وما هجرتك لا بل زادني شغفاً هجر وبعد تراخى لا الى اجل **بلى** حرف جواب اصلي الالف وقال جماعة الاصل بل والالف زائدة وبعض هؤلاء يقول انها للتأنيث بدليل امالتها وتختص بالنفي وتفيد ابطاله سواء كان مجرداً نحو زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا قل بلى وربي ام مقروناً بالاستفهام حقيقياً كان نحو أليس زيد بقائم

فتقول بلى او توبيخا نحو أم يحسبون أنا لا نسمع سرهم ونجواهم بلى أيحسب الإنسان أن لن نجمع عظامه بلى او تقريرا نحو ألم يأتكم نذير قالوا بلى ألست بربكم قالوا بلى أجري النفي مع التقرير مجرى النفي المجرد في رده ببلى ولذلك قال ابن عباس وغيره لو قالوا نعم كفروا ووجهه أن نعم تصديق للمخبر بنفي او ايجاب ولذلك قال جماعة من الفقهاء لو قال أليس لي عليك ألف فقال بلى لزمته ولو قال نعم لم تلزمه وقال آخرون تلزمه فيهما وجروا في ذلك على مقتضى العرف لا اللغة ونازع السهيلي وجماعة في المحكي عن ابن عباس وغيره في الآية متمسكين بأن الاستفهام التقريري خبر موجب ولذلك امتنع سيبويه من جعل أم متصلة في قوله تعالى أفلا تبصرون أم أنا خير لانها لا تقع بعد الايجاب واذا ثبت انه ايجاب فنعم بعد الايجاب تصديق له انتهى ويشكل عليهم ان بلى لا يجاب بها الايجاب وذلك متفق عليه ولكن وقع في كتب الحديث ما يقتضي انها يجاب بها الاستفهام المجرد ففي صحيح البخاري في كتاب الايمان انه صلى الله عليه وسلم قال لاصحابه أترضون أن تكونوا ربع أهل الجنة قالوا بلى وفي صحيح مسلم في كتاب الهبة أيسرك أن يكونوا لك في البر سواء قال بلى قال فلا إذن وفيه أيضا انه قال أنت الذي لقيتني بمكة فقال له المجيب بلى وليس لهؤلاء ان يحتجوا بذلك لانه قليل فلا يتخرج عليه التنزيل واعلم ان تسمية الاستفهام في الآية تقريرا عبارة جماعة ومرادهم انه تقرير بما بعد النفي كما مر في صدر الكتاب وفي الموضع بحث اوسع من هذا في باب النون **بيد** ويقال ميد بالميم وهو اسم ملازم للاضافة الى أن وصلتها وله معنيان أحدهما غير الا انه لا يقع مرفوعا ولا مجرورا بل منصوبا ولا يقع صفة ولا استثناء متصلا وانما يستثنى به في الانقطاع خاصة ومنه الحديث نحن الآخرون السابقون بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا وفي مسند الشافعي بايد أنهم وفي الصحاح بيد بمعنى غير يقال انه كثير المال بيد أنه بخيل انتهى وفي المحكم ان هذا المثال حكاه ابن السكيت وان بعضهم فسرها بمعنى على وان تفسيرها بغير أعلى والثاني ان تكون بمعنى من أجل ومنه الحديث أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أني من قريش واسترضعت في بني سعد بن بكر وقال ابن مالك وغيره انها هنا بمعنى غير على حد قوله

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم ... بهن فلول من قراع الكتائب

وأنشد أبو عبيدة على مجيئها بمعنى من أجل قوله

عمدا فعلت ذاك بيد أني ... أخاف إن هلكت أن ترني

قوله ترني من الرنين وهو الصوت **بله** على ثلاثة أوجه اسم لدع ومصدر بمعنى الترك واسم مرادف لكيف وما بعدها منصوب على الأول ومخفوض على الثاني ومرفوع على الثالث

وفتحها بناء على الأول والثالث واعراب على الثاني وقد روي بالأوجه الثلاثة قوله يصف السيوف

تذر الجماجم ضاحيا هاماتها ... بله الأكف كأنها لم تخلق

وانكار أبي علي أن يرتفع ما بعدها مردود بحكاية أبي الحسن وقطرب له واذا قيل بله الزيدين او المسلمين او أحمد او الهندات احتملت المصدرية واسم الفعل ومن الغريب ان في البخاري في تفسير الم السجدة يقول الله أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا اذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ذخرا من بله ما أطلعتم عليه فاستعملت معربة مجرورة بمن وخارجة عن المعاني الثلاثة وفسرها بعضهم بغير وهو ظاهر وبهذا يتقوى من يعدها في ألفاظ الاستثناء

حرف التاء المفردة

محركة في أوائل الأسماء ومحركة في أواخرها ومحركة في أواخر الأفعال ومسكنة في أواخرها فالمحركة في أوائل الأسماء حرف جر معناه القسم وتختص بالتعجب وباسم الله تعالى وربما قالوا تربي وترب الكعبة وتالرحمن قال الزمخشري في وتالله لأكيدن أصنامكم الباء أصل أحرف القسم والواو بدل منها والتاء بدل من الواو وفيها زيادة معنى التعجب كأنه تعجب من تسهل الكيد على يده وتأتيه مع عتو نمرود وقهره انتهى والمحركة في أواخرها حرف خطاب نحو أنت وأنت والمحركة في أواخر الأفعال ضمير نحو قمت وقمت وقمت ووهم ابن خروف فقال في قولهم في النسب كنتي ان التاء هنا علامة كالواو في أكلوني البراغيث ولم يثبت في كلامهم ان هذه التاء علامة تكون ومن غريب أمر التاء الاسمية انها جردت عن الخطاب والتزم فيها لفظ التذكير والافراد في أرأيتكما وأرأيتكم وأرأيتك وأرأيتكن اذ لو قالوا أرأيتما كانا جمعوا بين خطابين واذا امتنعوا من اجتماعهما في يا غلامكم فلم يقولوه كما قالوا يا غلامنا ويا غلامهم مع ان الغلام طارئ عليه الخطاب بسبب النداء وانه خطاب لاثنين لا لواحد فهذا أجدر وانما جازوا يا غلامكم لان المندوب ليس بمخاطب في الحقيقة ويأتي تمام القول في أرأيتك في حرف الكاف ان شاء الله تعالى والتاء الساكنة في أواخر الأفعال حرف وضع علامة للتأنيث كقامت وزعم الجلولي انها اسم وهو خرق لاجماعهم وعليه فيأتي في الظاهر بعدها ان يكون بدلا او مبتدأ والجملة قبله خبر ويرده ان البدل صالح للاستغناء به عن المبدل منه وان عود الضمير على ما هو بدل منه نحو اللهم صل عليه الرؤوف الرحيم قليل وان تقدم الخبر الواقع جملة قليل أيضا كقوله

الى ملك ما أمه من محارب ... أبوه ولا كانت كليب تصاهره

وربما وصلت هذه التاء بثم ورب والأكثر تحريكها معهما بالفتح

حرف التاء ثم

ويقال فيها فم كقولهم في جدث جدف حرف عطف يقتضي ثلاثة

امور التشريك في الحكم والترتيب والمهلة وفي كل منها خلاف فاما التشريك فزعم الاخفش والكوفيون انه قد يتخلف وذلك بان تقع زائدة فلا تكون عاطفة البتة وحملوا على ذلك قوله تعالى حتى اذا ضاقت عليهم الارض بما رحبت وضاقت عليهم انفسهم وظنوا ان لا ملجأ من الله الا اليه ثم تاب عليهم وقول زهير اراني اذا اصبحت اصبحت ذا هوى فثم اذا امسيت امسيت غاديا وخرجت الآية على تقدير الجواب والبيت على زيادة الفاء واما الترتيب فخالف قوم في اقتضائها اياه تمسكا بقوله تعالى هو الذي خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها وبدأ خلق الانسان من طين ثم جعل نسله من سلالة من ماء مهين ثم سواه ونفخ فيه من روحه ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون ثم آتينا موسى الكتاب وقول الشاعر ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده والجواب عن الآية الاولى من خمسة اوجه احدها ان العطف على محذوف اي من نفس واحدة انشأها ثم جعل منها زوجها الثاني ان العطف على واحدة على تأويلها بالفعل اي من نفس توحدت اي انفردت ثم جعل منها زوجها الثالث ان الذرية اخرجت من ظهر آدم ثم كالذر ثم خلقت حواء من قصيراه الرابع ان خلق حواء من آدم لما لم تجر عادة بمثله جيء بثم ايذانا بترتبه وتراخيه في الاعجاب وظهور القدرة لا لترتيب الزمان وتراخيه الخامس ان ثم لترتيب الاخبار لا لترتيب الحكم وانه يقال بلغني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت امس اعجب اي ثم اخبرك ان الذي صنعته امس اعجب والاجوبة السابقة انفع من هذا الجواب لانها تصحح الترتيب والمهلة وهذا يصحح الترتيب فقط اذ لا تراخي بين الاخبارين ولكن الجواب الاخير اعم لانه يصح ان يجاب به عن الآية الاخرة والبيت وقد اجيب عن الآية الثانية ايضا بان سواه عطف على الجملة الاولى لا الثانية واجاب ابن عصفور عن البيت بان المراد ان الجد اتاه السودد من قبل الاب والاب من قبل الابن كما قال ابن الرومي

قالوا ابو الصقر من شيبان قلت لهم كلا لعمري ولكن منه شيبان
وكم اب قد علا بابن ذرى حسب كما علا برسول الله عدنان

واما المهلة فزعم الفراء انها قد تتخلف بدليل قولك اعجبني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت امس اعجب لان ثم في ذلك لترتيب الاخبار ولا تراخي بين الاخبارين وجعل منه ابن مالك ثم آتينا موسى الكتاب الآية وقد مر البحث في ذلك والظاهر انها واقعة موقع الفاء في قوله

كهز الرديني تحت العجاج جرى في الانابيب ثم اضطرب

اذ الهز متى جرى في انابيب الرمح تعقبه الاضطراب ولم يتراخ عنه

مسئلة اجرى الكوفيون ثم مجرى الفاء والواو في جواز نصب المضارع المقرون بها بعد فعل الشرط واستدل لهم بقراءة الحسن ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع اجره على الله بنصب يدركه واجراها ابن مالك مجراهما بعد الطلب واجاز في قوله صلعم لا يبولن احدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل منه ثلثة اوجه الرفع بتقدير ثم هو يغتسل وبه جاءت الرواية والجزم بالعطف على موضع فعل النهي والنصب قال باعطاء ثم حكم واو الجمع فتوهم تلميذه الامام ابو زكريا النووي ان المراد اعطاؤها حكمها في افادة معنى الجمع فقال لا يجوز النصب لانه يقتضي ان المنهي عنه الجمع بينهما دون افراد احدهما وهذا لم يقله احد بل البول منهي عنه سواء اراد الاغتسال فيه ومنه ام لا انتهى وانما اراد ابن مالك اعطاءها حكمها في النصب لا في المعية ايضا ثم ما اورده انما جاء من قبل المفهوم لا المنطوق وقد قام دليل آخر على عدم ارادته ونظيره اجازة الزجاج والزمخشري في ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق كون تكتموا مجزوما وكونه منصوبا مع ان النصب معناه النهي عن الجمع

تنبيه قال الطبري في قوله تعالى اثم اذا ما وقع آمنتم به معناه اهنالك وليست ثم التي تأتي للعطف انتهى وهذا وهم اشتبه عليه ثم المضمومة الثاء بالمفتوحتها **ثم** بالفتح اسم يشار به الى المكان البعيد نحو وازلفنا ثم الآخرين وهو ظرف لا يتصرف فلذلك غلط من اعربه مفعولا لرأيت في قوله تعالى واذا رأيت ثم رأيت ولا يتقدمه حرف التنبيه ولا يتأخر عنه كاف الخطاب

حرف الجيم

جير بالكسر على اصل التقاء الساكنين كأمس وبالفتح للتخفيف كأين وكيف حرف جواب بمعنى نعم لا اسم بمعنى حقا فيكون مصدرا ولا بمعنى ابدا فيكون ظرفا والا لاعربت ودخلت عليها ال ولم يؤكد اجل بجير في قوله وقلن على البردي اول مشرب اجل جير ان كانت رواء اسافله ولا قوبل بها لا في قوله اذا تقول لا ابنة العجير تصدق لا اذا تقول جير واما قوله وقائلة اسيت فقلت جير اسي انني من ذاك انه فتخرج على وجهين احدهما ان الاصل جير ان بتأكيد جير بان التي بمعنى نعم ثم حذفت همزة ان وخففت فالصواب ان يكتب جيرن الثاني ان يكون شبه آخر النصف باخر البيت فنونه تنوين الترنم وهو غير مختص بالاسم ووصل بنية الوقف

جلل حرف بمعنى نعم حكاه الزجاج في كتاب الشجرة واسم بمعنى عظيم او يسير او اجل فمن الاول قوله

قومي هم قتلوا اميم اخي فاذا رميت يصيبني سهمي
فلئن عفوت لاعفون جللا ولئن سطوت لاوهنن عظمي

ومن الثاني قول امرئ القيس وقد قتل ابوه الا كل شيء سواه جلل ومن الثالث قولهم فعلت ذلك من جللك وقال جميل رسم دار وقفت في طلله كدت اقضي الغداة من جلله اي من اجله وقيل اراد من عظمه في عيني

حرف الحاء

حاشا على ثلثة اوجه احدها

ان تكون فعلا متعديا متصرفا تقول حاشيته بمعنى استثنيته ومنه الحديث انه صلى الله عليه وسلم قال اسامة
احب الناس الى ما حاشا فاطمة ما نافية والمعنى انه صلى الله عليه وسلم لم يستثن فاطمة عليها السلام وتوهم ابن
مالك انها ما المصدرية وحاشا الاستثنائية بناء على انه من كلامه صلى الله عليه وسلم فاستدل به على انه قد يقال
قام القوم ما حاشا زيدا كما قال رأيت الناس ما حاشا قريشا فانا نحن افضلهم فعالا ويرده ان
في معجم الطبراني ما حاشا فاطمة ولا غيرها ودليل تصرفه قوله ولا ارى فاعلا في الناس يشبهه ولا
احاشي من الاقوام من احد وتوهم المبرد ان هذه مضارع حاشا التي يستثنى بها وانما تلك
حرف او فعل جامد لتضمنه معنى الحرف **الثاني** ان تكون تنزيهية نحو حاش لله وهي عند
المبرد وابن جني والكوفيين فعل قالوا لتصرفهم فيها بالحذف ولادخالهم اياها على الحرف وهذان
الدليلان ينفيان الحرفية ولا يثبتان الفعلية قالوا والمعنى في الآية جانب يوسف المعصية لاجل
الله ثم ولا يتاتى مثل هذا التاويل في حاش لله ما هذا بشرا والصحيح انها اسم مرادف للتنزيه بدليل
قراءة بعضهم حاشا لله بالتنوين كما يقال براءة لله من كذا وعلى هذا فقراءة ابن مسعود حاشى الله
كمعاذ الله وليس جارا ومجرورا كما توهم ابن عطية لانها انما تجر في الاستثناء ولتنوينها في القراءة
الاخرى ولدخولها على اللام في قراءة السبعة والجار لا يدخل على الجار وانما ترك التنوين في قراءتهم لبناء
حاشا لشبهها بحاشا الحرفية وزعم بعضهم انها اسم فعل معناها اتبرأ او تبرأت وحامله على ذلك
بناؤها ويرده اعرابها في بعض اللغات **الثالث** ان تكون للاستثناء فذهب سيبويه واكثر
البصريين الى انها حرف دائما بمنزلة الا لكنها تجر المستثنى وذهب الجرمي والمازني والمبرد و
الزجاج والاخفش وابو زيد والفراء وابو عمرو الشيباني الى انها تستعمل كثيرا حرفا جارا وقليلا فعلا
متعديا جامدا لتضمنه معنى الا وسمع اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطان وابا الاصبغ
وقال حاشا ابا ثوبان ان به ضنا على الملحاة والشتم ويروى ايضا حاشا ابي بالياء ويحتمل ان تكون
رواية الالف على لغة من قال ان اباها وابا اباها وفاعل حاشا ضمير مستتر عائد الى مصدر
الفعل المتقدم عليها او اسم فاعله او البعض المفهوم من الاسم العام فاذا قيل قام القوم حاشا زيدا فالمعنى
جانب هو اي قيامهم او القائم منهم او بعضهم زيدا **حتى** حرف ياتي لاحد ثلاثة معان انتهاء الغاية
هو الغالب والتعليل وبمعنى الا في الاستثناء وهذا اقلها وقل من يذكره وتستعمل على ثلاثة اوجه
احدها ان تكون حرفا جارا بمنزلة الى في المعنى والعمل ولكنها تخالفها في ثلاثة امور احدها ان لمخفوضها
شرطين احدهما عام وهو ان يكون ظاهرا لا مضمرا خلافا للكوفيين والمبرد فاما قوله اتت حتاك

تقصد كل فج ترجي منك انها لا تخيب فضرورة واختلف في علة المنع فقيل هي ان مجرورها لا يكون الا
بعضا لما قبلها او كبعض منه فلم يمكن عود ضمير البعض على الكل ويرده انه قد يكون ضميرا حاضرا كما
في البيت فلا يعود على ما تقدم وانه قد يكون ضميرا غائبا عائدا على ما تقدم غير الكل كقولك زيد
ضربت القوم حتاه وقيل العلة خشية التباسها بالعاطفة ويرده انها لو دخلت عليه لقيل في العاطفة
قاموا حتى انت واكرمتهم حتى اياك بالفصل لان الضمير لا يتصل الا بعامله وفي الخافضة حتاك
بالوصل كما في البيت وحينئذ فلا التباس ونظيره انهم يقولون في توكيد الضمير المنصوب رأيتك انت وفي
البدل منه رأيتك اياك فلا يلتبس وقيل لو دخلت عليه قلبت الفها ياء كما في الى وهي فرع عن
الى فلا يحتمل ذلك والشرط الثاني خاص بالمسبوق بذي اجزاء وهو ان يكون المجرور آخرا نحو اكلت
السمكة حتى راسها او ملاقيا لآخر جزء نحو سلام هي حتى مطلع الفجر ولا يجوز سرت البارحة حتى
ثلثها او نصفها كذا قال المغاربة وغيرهم وتوهم ابن مالك ان ذلك لم يقل به الا الزمخشري واعترض
عليه بقوله عينت ليلة فما زلت حتى نصفها راجيا فعدت يؤوسا وهذا ليس محل الاشتراط
اذ لم يقل فما زلت في تلك الليلة حتى نصفها وان كان المعنى عليه ولكنه لم يصرح به الثاني انها
اذا لم تكن معها قرينة تقتضي دخول ما بعدها كما في قوله القى الصحيفة كي يخفف رحله
والزاد حتى نعله القاها او عدم دخوله كما في قوله سقى الحيا الارض حتى امكن عزيت لهم
فلا زال عنها الخير مجدودا حمل على الدخول ويحكم في مثل ذلك لما بعد الى بعدم الدخول حملا على
الغالب في البابين هذا هو الصحيح في البابين وزعم الشيخ شهاب الدين القرافي انه لا خلاف في
وجوب دخول ما بعد حتى وليس كما ذكر بل الخلاف فيها مشهور وانما الاتفاق في حتى العاطفة
لا الخافضة والفرق ان العاطفة بمنزلة الواو والثالث ان كلا منهما قد ينفرد بمحل لا يصلح للآخر
فما انفردت به الى انه يجوز كتبت الى زيد وانا الى عمرو اي هو غايتي كما جاء في الحديث انا بك واليك
وسرت من البصرة الى الكوفة ولا يجوز حتى زيد وحتى عمرو وحتى الكوفة اما الاولان فلان حتى
موضوعة لافادة تقضي الفعل قبلها شيئا فشيئا الى الغاية والى ليست كذلك واما الثالث
فلضعف حتى في الغاية فلم يقابلوا بها ابتداء الغاية ومما انفردت به حتى انه يجوز وقوع المضارع
المنصوب بعدها نحو سرت حتى ادخلها وذلك بتقدير حتى ان ادخلها وان المضمرة و
الفعل في تاويل مصدر مخفوض بحتى ولا يجوز سرت الى ادخلها وانما قلنا ان النصب بعد حتى
بان مضمرة لا بنفس حتى كما يقول الكوفيون لان حتى قد ثبت انها تخفض الاسماء وما يعمل في

الأسماء لا يعمل في الأفعال وكذا العكس وحتى الداخلة على المضارع المنصوب ثلاثة معان مرادفة إلى
نحو حتى يرجع إلينا موسى ومرادفة كي التعليلية نحو ولا يزالون يقاتلونكم حتى يردوكم هم الذين
يقولون لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا وقولك أسلم حتى تدخل الجنة ويحتملهما
فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله ومرادفة إلا في الاستثناء وهذا المعنى ظاهر من قول سيبويه
في تفسير قولهم والله لا أفعل إلا أن تفعل المعنى حتى أن تفعل وصرح ابن هشام الخضراوي و
ابن مالك ونقله أبو البقاء عن بعضهم في وما يعلمان من أحد حتى يقولا والظاهر في هذه الآية
خلافه وأن المراد معنى الغاية نعم هو ظاهر فيما أنشده ابن مالك من قوله ليس العطاء من الفضول
سماحة حتى تجود وما لديك قليل وفي قوله والله لا يذهب شيخي باطلا حتى أبير مالكا
وكاهلا لأن ما بعدهما ليس غاية لما قبلهما ولا مسببا عنه وجعل ابن هشام من ذلك الحديث
كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه وينصرانه إذ زمن الميلاد لا
يتطاول فتكون حتى فيه للغاية ولا كونه يولد على الفطرة علة لليهودية والنصرانية فتكون فيه للتعليل
ولك أن تخرجه على أن فيه حذفا أي يولد على الفطرة ويستمر على ذلك حتى يكون ولا ينتصب الفعل
بعد حتى إلا إذا كان مستقبلا ثم إن كان استقباله بالنظر إلى زمن التكلم فالنصب واجب نحو
لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى وإن كان بالنسبة إلى ما قبلها خاصة فالوجهان
نحو وزلزلوا حتى يقول الرسول الآية فإن قولهم إنما هو مستقبل بالنظر إلى الزلزال لا بالنظر إلى
زمن قص ذلك علينا وكذلك لا يرتفع الفعل بعد حتى إلا إذا كان حالا ثم إن كانت حاليته
بالنسبة إلى زمن التكلم فالرفع واجب كقولك سرت حتى أدخلها إذا قلت ذلك وأنت في حالة
الدخول وإن كانت حاليته ليست حقيقية بل كانت محكية رفع وجاز نصبه إذا لم تقدر الحكاية نحو
وزلزلوا حتى يقول الرسول في قراءة نافع بالرفع بتقدير حتى حالتهم حينئذ أن الرسول والذين آمنوا
معه يقولون كذا وكذا واعلم أنه لا يرتفع الفعل بعد حتى إلا بثلاثة شروط أحدها أن يكون حالا
أو مؤولا بالحال كما مثلنا والثاني أن يكون مسببا عما قبلها فلا يجوز سرت حتى تطلع الشمس ولا ما
سرت حتى أدخلها وهل سرت حتى تدخلها أما الأول فلأن طلوع الشمس لا يتسبب عن السير وأما
الثاني فلأن الدخول لا يتسبب عن عدم السير وأما الثالث فلأن السبب لم يتحقق وجوده ويجوز
أيهم سار حتى يدخلها ومتى سرت حتى تدخلها لأن السير محقق وإنما الشك في عين الفاعل وفي عين
الزمان وأجاز الأخفش الرفع بعد النفي على أن يكون أصل الكلام إيجابا ثم أدخلت أداة النفي على

الكلام بأسره لا على ما قبل حتى خاصة ولو عرضت هذه المسألة بهذا المعنى على سيبويه لم يمنع الرفع بها وإنما منعه
إذا كان النفي مسلطا على السبب خاصة وكل أحد يمنع ذلك والثالث أن يكون فضلة فلا يصح في نحو سيري حتى أدخلها
لئلا يبقى المبتدأ بلا خبر ولا في نحو كان سيري حتى أدخلها إن قدرت كان ناقصة فإن قدرتها تامة أو قلت سيري أمس حتى
أدخلها جاز الرفع إلا إن علقت أمس بنفس السير لا باستقرار محذوف الثاني من أوجه حتى أن تكون عاطفة بمنزلة
الواو إلا أن بينهما فرقا من ثلاثة أوجه أحدها أن لمعطوف حتى ثلاثة شروط أحدها أن يكون ظاهرا لا مضمرا
كما أن ذلك شرط مجرورها ذكره ابن هشام الخضراوي ولم أقف عليه لغيره الثاني أن يكون إما بعضا من جمع
قبلها كقدم الحاج حتى المشاة أو جزءا من كل نحو أكلت السمكة حتى رأسها أو كجزء نحو أعجبتني الجارية
حتى حديثها ويمتنع أن يقول حتى ولدها والذي يضبط لك ذلك أنها تدخل حيث يصح دخول الاستثناء
ويمتنع حيث يمتنع ولهذا لا يجوز ضربت الرجلين حتى أفضلهما وإنما جاز حتى نعله ألقاها لأن ألقى الصحيفة
والزاد في معنى ألقى ما يثقله والثالث أن يكون غاية لما قبلها إما في زيادة أو نقص فالأول نحو مات
الناس حتى الأنبياء والثاني نحو زارك الناس حتى الحجامون وقد اجتمعا في قوله قهرناكم حتى الكماة
فإنكم لتخشوننا حتى بنينا الأصاغرا الفرق الثاني أنها لا تعطف الجمل وذلك لأن شرط معطوفها أن
يكون جزءا مما قبلها أو كجزء منه كما قدمناه ولا يتأتى ذلك إلا في المفردات هذا هو الصحيح وزعم ابن
السيد في قول امرئ القيس سريت بهم حتى تكل مطيهم فيمن رفع تكل أن جملة تكل مطيهم معطوفة
على سريت بهم الثالث أنها إذا عطفت على مجرور أعيد الخافض فرقا بينها وبين الجارة فيقول
مررت بالقوم حتى بزيد ذكر ذلك ابن الخباز وأطلقه وقيده ابن مالك بأن لا يتعين كونها للعطف
نحو عجبت من القوم حتى بنيهم وقوله جود يمناك فاض في الخلق حتى بائس دان بالإساءة دينا وهو
حسن ورده أبو حيان وقال في المثال هي جارة إذ لا يشترط في الجارة أن يكون بعضا أو كبعض
بخلاف العاطفة ولهذا منعوا أعجبتني الجارية حتى ولدها وقال وهي في البيت محتملة انتهى وأقول
إن شرط الجارة التالية ما يفهم الجمع أن يكون مجرورها بعضا أو كبعض وقد ذكر ابن مالك ذلك
في باب حروف الجر وأقره أبو حيان عليه ولا يلزم من امتناع أعجبتني الجارية حتى ابنها امتناع عجبت
من القوم حتى بنيهم لأن اسم القوم يشمل أبناءهم واسم الجارية لا يشمل ابنها ويظهر لي أن الذي
لحظه ابن مالك أن الموضع الذي يصح أن تحل فيه إلى محل حتى العاطفة فهي فيه محتملة للجارة

للجارة فيحتاج ح الى اعادة الجار عند قصد العطف نحو اعتكفت في الشهر حتى في آخره بخلاف المثال والبيت
السابقين وزعم ابن عصفور ان اعادة الجار مع حتى احسن ولم يجعلها واجبة تنبيه العطف بحتى قليل
واهل الكوفة ينكرونه البتة ويحملون نحو جاء القوم حتى ابوك ورايتهم حتى اباك ومررت بهم حتى ابيك
على ان حتى فيه ابتدائية وان ما بعدها على اضمار عامل الثالث من اوجه حتى ان تكون حرفا مبتدأ اي
حرفا يبتدأ بعده الجمل اي تستأنف فتدخل على الجملة الاسمية كقول جرير فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة
حتى ماء دجلة اشكل وقول الفرزدق فوا عجبا حتى كليب تسبني كان اباها نهشل او مجاشع ولا بد من
تقدير محذوف قبل حتى في هذا البيت يكون ما بعد حتى غاية له اي فوا عجبا يسبني الناس حتى كليب
تسبني وعلى الفعلية التي فعلها مضارع كقراءة نافع حتى يقولُ الرسولُ وكقول حسان يغشون حتى
ما تهر كلابهم لا يسألون عن السواد المقبل وعلى الفعلية التي فعلها ماض نحو حتى عفوا وقالوا
وزعم ابن مالك ان حتى هذه جارة وان بعدها ان مضمرة ولا اعرف في ذلك سلفا وفيه تكلف اضمار من
غير ضرورة وكذا قال في الداخلة على اذا في نحو حتى اذا فشلتم وتنازعتم انها الجارة وان اذا في موضع جر
بها وهذه المقالة سبقه اليها الاخفش وغيره والجمهور على خلافها وانها حرف ابتداء وان اذا في موضع
نصب بشرطها او جوابها والجواب في الاية محذوف اي امتحنتم او انقسمتم قسمين بدليل منكم من
يريد الدنيا ومنكم من يريد الآخرة ونظيره حذف جواب لما في قوله تعالى فلما نجاهم الى البر فمنهم
مقتصد اي انقسموا قسمين فمنهم مقتصد ومنهم غير ذلك واما قول ابن مالك ان فمنهم مقتصد هو
الجواب فمبني على صحة مجيء جواب لما مقرونا بالفاء ولم يثبت وزعم بعضهم ان الجواب في الاية الاولى مذكور وهو
عصيتم او صرفكم وهذا مبني على زيادة الواو وثم ولم يثبت ذلك وقد دخلت حتى الابتدائية على
الجملتين الاسمية والفعلية في قوله سريت بهم حتى تكل مطيهم وحتى الجياد ما يقدن بارسان
ويروى برفع تكل والمعنى حتى كلت ولكنه جاء على حكاية الحال الماضية كقولك رأيت زيدا
امس وهو راكب واما من نصب فهي حتى الجارة كما قدمنا ولا بد على النصب من تقدير زمن مضاف
اي الى زمان كلال مطيهم وقد يكون الموضع صالحا للاقسام الثلثة كقولك اكلت السمكة
حتى رأسها فلك ان تخفض على معنى الى وان تنصب على معنى الواو وان ترفع على الابتداء وقد روي
بالاوجه الثلثة قوله عممتهم بالندى حتى غواتهم فكنت مالك ذي غي وذي رشد وقوله

حتى نعله

حرف الحاء

حتى نعله ألقاها الا ان بينهما فرقا من وجهين احدهما ان الرفع في البيت الاول شاذ لكون الخبر
غير مذكور ففي الرفع تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه هذا قول البصريين واوجبوا اذا قلت حتى
رأسها بالرفع ان تقول مأكول والثاني ان النصب في البيت الثاني من وجهين احدهما العطف
والثاني اضمار العامل على شريطة التفسير وفي البيت الاول من وجه واحد واذا قلت قام القوم
حتى زيد قام جاز الرفع والخفض دون النصب وكان لك في الرفع اوجه احدها الابتداء والثاني
العطف والثالث اضمار الفعل والجملة التي بعده خبر على الاول ومؤكدة على الثاني كما انها كذلك مع
الخفض واما على الثالث فتكون الجملة مفسرة وزعم بعض المغاربة انه لا يجوز ضربت القوم حتى زيد
ضربته بالخفض ولا بالعطف بل بالرفع او بالنصب باضمار فعل لانه يمتنع جعل ضربته توكيدا لضربت
القوم قال وانما جاز الخفض في حتى نعله لان ضمير القاها للصحيفة ولا يجوز على هذا الوجه ان يقدر
انه للنعل والمحل للجملة الواقعة بعد حتى الابتدائية خلافا للزجاج وابن درستويه زعما انها في محل
جر بحتى ويرده ان حروف الجر لا تعلق عن العمل وانما تدخل على المفردات او ما في تأويل المفردات و
انهم اذا اوقعوا بعدها ان كسروها فقالوا مرض زيد حتى انهم لا يرجونه والقاعدة ان حرف الجر اذا
دخل على ان فتحت همزتها نحو ذلك بان الله هو الحق

حيث

وطيء تقول حوث وفي الثاء
الضم تشبيها بالغايات لان الاضافة الى الجملة كلا اضافة لان اثرها وهو الجر لا يظهر والكسر
على اصل التقاء الساكنين والفتح للتخفيف ومن العرب من يعرب حيث وقراءة من قرأ من
حيث لا يعلمون بالكسر تحتملها وتحتمل لغة البناء على الكسر وهي للمكان اتفاقا قال الاخفش وقد ترد
للزمان والغالب كونها في محل نصب على الظرفية او خفض بمن وقد تخفض بغيرها كقوله لدى
حيث الفت رحلها ام قشعم وقد تقع مفعولا به وفاقا للفارسي وحمل عليه الله اعلم حيث يجعل
رسالته اذ المعنى انه سبحانه يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فيه لا شيئا في المكان و
ناصبها يعلم محذوفا مدلولا عليه باعلم لا باعلم نفسه لان افعل التفضيل لا ينصب المفعول به
فان اولته بعالم جاز ان ينصبه في راي بعضهم ولم يقع اسما لان خلافا لابن مالك ولا دليل له
في قوله ان حيث استقر من انت راعيه حمى فيه عزة وامان لجواز تقدير حيث خبرا
وحمى اسما فان قيل يؤدي الى جعل المكان حالا في المكان قلنا هو نظير قولك ان في مكة دار زيد
ونظيره في الزمان ان في يوم الجمعة ساعة الاجابة ويلزم حيث الاضافة الى جملة اسمية كانت
او فعلية واضافتها الى الفعلية اكثر ومن ثم ترجح النصب في نحو جلست حيث زيدا اراه وندرت

اضافتها الى المفرد كقوله ونطعنهم تحت الحبا بعد ضربهم ببيض المواضي حيث لي العمائم
والكسائي يقيسه وابدر من ذلك اضافتها الى جملة محذوفة كقوله ازاردة من حيث ما
نفحت له اتاه برياها خليل مواصل اى ازاردة نفحت له من حيث هبت وذلك لان
زيدة فاعل بفعل محذوف يفسره نفحت فلو كانت نفحت مضافا اليه حيث لزم بطلان التفسير
اذ المضاف اليه لا يعمل فيما قبل المضاف فلا يفسر عاملا فيه قال ابو الفتح في كتاب التمام ومن
اضاف حيث الى المفرد اعربها انتهى ورايت بخط الضابطين اما ترى حيث سهيل طالعا
بخفض سهيل وحيث بالضم وسهيل بالرفع اى موجود فحذف الخبر واذا اتصلت بها ما
الكافة ضمنت معنى الشرط وجزمت الفعلين كقوله وحيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا
في غابر الازمان وهذا البيت دليل عندي على مجيئها للزمان

حرف الخاء المعجمة

خلا على وجهين احدهما ان تكون حرفا جارا للمستثنى ثم قيل موضعها نصب عن
تمام الكلام وقيل تتعلق بما قبلها من فعل او شبهه على قاعدة احرف الجر والصواب عندي
الاول لانها لا تعدي الافعال الى الاسماء اى لا توصل معناها اليها بل تزيل معناها عنها
فاشبهت في عدم التعدية الحروف الزائدة ولانها بمنزلة الا وهي غير متعلقة

الثاني

ان تكون فعلا متعديا ناصبا له وفاعلها على الحد المذكور في فاعل حاشى والجملة مستانفة او
حالية على خلاف في ذلك كقولك قاموا خلا زيدا وان شئت خفضت الا في نحو قول لبيد
الا كل شيء ما خلا الله باطل وكل نعيم لا محالة زائل وذلك لان ما هذه مصدرية تدخولها
بين الفعلية وموضع ما خلا نصب فقال السيرافي على الحال كما يقع المصدر الصريح في نحو
ارسلها العراك وقيل على الظرف على نيابتها وصلتها عن الوقت ومعنى قاموا ما خلا زيدا
على الاول قاموا خالين عن زيد وعلى الثاني قاموا وقت خلوهم عن زيد وهذا الخلاف
المذكور في محلها خافضة والخلاف ثابت في حاشا وعدا وقال ابن خروف على الاستثناء
كانتصاب غير في قاموا غير زيد وزعم الجرمي والربعي والكسائي والفارسي وابن جني
انه قد يجوز الجر على تقدير ما زائدة فان قالوا ذلك بالقياس ففاسد لان ما لا تزاد قبل
الجار والمجرور بل بعده نحو عما قليل فبما رحمة وان قالوه بالسماع فهو من الشذوذ بحيث
لا يقاس عليه

حرف الراء

رب حرف جر خلافا للكوفيين في دعوى اسميته
وقولهم انه اخبر عنه في قوله ان يقتلوك فان قتلك لم يكن عارا عليك ورب قتل

عار ممنوع بل عار خبر لمحذوف والجملة صفة للمجرور او خبر للمجرور اذ هو في موضع مبتدا
كما سياتي وليس معناه التقليل دائما خلافا للاكثرين ولا التكثير دائما خلافا
لابن درستويه وجماعة بل ترد للتكثير كثيرا وللتقليل قليلا فمن الاول ربما يود الذين
كفروا لو كانوا مسلمين وفي الحديث يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيمة وسمع اعرابي
يقول بعد انقضاء رمضان يا رب صائمه لن يصومه ويا رب قائمه لن يقومه وهو مما تمسك
به الكسائي على اعمال اسم الفاعل المجرد بمعنى الماضي وقال الشاعر فيا رب يوم قد لهوت وليلة
بآنسة كانها خط تمثال وقال الآخر ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات ووجه الدليل
ان الآية والحديث والمثال مسوقة للتخويف والبيتان مسوقان للافتخار ولا يناسب واحدا
منها التقليل ومن الثاني قول ابي طالب عليه السلام وابيض يستسقى الغمام بوجهه ثمال اليتامى
عصمة للارامل يريد النبي صلى الله عليه وآله وقول الآخر الا رب مولود وليس له اب وذي
ولد لم يلده ابوان وذي شامة غراء في حر وجهه مجللة لا تنقضي لاوان ويكمل في تسع و
خمس شبابه ويهرم في سبع معا وثمان اراد عيسى وآدم عليهما السلام والقمر ونظير رب
في افادة التكثير كم الخبرية وفي افادته تارة وافادة التقليل اخرى قد على ما سياتي انشاء الله تعالى في حرف القاف
وصيغ التصغير تقول جبير ورجيل فيكون للتقليل وقال فويق جبيل شامخ لن تناله بقنته
حتى تكل وتعملا وقال لبيد وكل اناس سوف تدخل بينهم دويهية تصفر منها الانامل الا
ان الغالب في قد والتصغير افادتهما التقليل ورب بالعكس وتنفرد رب بوجوب تصديرها
ووجوب تنكير مجرورها ونعته ان كان ظاهرا وافراده وتذكيره وتمييزه بما يطابق المعنى ان كان ضميرا
وغلبة حذف معداها ومضيه واعمالها محذوفة بعد الفاء كثيرا وبعد الواو اكثر وبعد بل
قليلا وبدونهن اقل كقوله فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع وقوله وابيض يستسقى الغمام
بوجهه وقوله بل بلد ذي صعد وآكام وقوله رسم دار وقفت في طلله وبانها زائدة في
الاعراب دون المعنى فمحل مجرورها في نحو رب رجل صالح عندي رفع على الابتدائية وفي نحو رب
رجل صالح لقيت نصب على المفعولية وفي نحو رب رجل صالح لقيته رفع او نصب كما في قولك
هذا لقيته ويجوز مراعاة محله كثيرا وان لم يجز نحو مررت بزيد وعمرا الا قليلا قال وسن
كسنيق سناء وسنما ذعرت بمدلاج الهجير نهوض وسنيق جبل بعينه وسناء او نفاعا
فعطف سنما على محل سن والمعنى ذعرت بهذا الفرس ثورا وبقرة عظيمة وزعم الزجاج و

موافقة ان مجرورها لا يكون الا في محل نصب والصواب ما قدمناه واذا زيدت ما بعدها فالغالب ان تكفها عن العمل وان تهيئها للدخول على الجملة الفعلية وان يكون الفعل ماضيا لفظا ومعنى كقوله ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات ومن اعمالها قوله ربما ضربة بسيف صقيل بين بصرى وطعنة نجلاء ومن دخولها على الاسمية قول ابي دؤاد ربما الجامل المؤبل فيهم وقيل لا تدخل المكفوفة على الاسمية اصلا وان ما في البيت نكرة موصوفة والجامل خبر لهو محذوفا والجملة صفة لما ومن دخولها على الفعل المستقبل ربما يود الذين كفروا وقيل هو مؤول بالماضي على حد قوله تعالى ونفخ في الصور وفيه تكلف لاقتضائه ان الفعل المستقبل عبر به عن ماض متجوز به عن المستقبل والدليل على صحة استقبال ما بعدها قوله فان اهلك فرب فتى سيبكي على مهذب رخص البنان وقوله يا رب قائلة غدا يا لهف ام معوية وفي رب ست عشرة لغة ضم الراء وفتحها وكلاهما مع التشديد والتخفيف والاوجه الاربعة مع تاء التانيث ساكنة ومحركة ومع التجرد منها فهذه اثنتا عشرة لغة والضم والفتح مع اسكان الباء وضم الحرفين مع التشديد ومع التخفيف

حرف السين المهملة

السين المفردة حرف يختص بالمضارع ويخلصه للاستقبال وينزل منه منزلة الجزء ولهذا لم يعمل فيه مع اختصاصه به وليس مقتطعا من سوف خلافا للكوفيين ولا مدة الاستقبال معها اضيق منها مع سوف خلافا للبصريين ومعنى قول المعربين فيها حرف تنفيس حرف توسيع وذلك انها تقلب المضارع من الزمن الضيق وهو الحال الى الزمن الواسع وهو الاستقبال واوضح من عبارتهم قول الزمخشري وغيره حرف استقبال وزعم بعضهم انها قد تاتي للاستمرار لا للاستقبال ذكر ذلك في قوله تعالى ستجدون آخرين الآية واستدل عليه بقوله تعالى سيقول السفهاء من الناس ما ولاهم عن قبلتهم مدعيا ان ذلك انما نزل بعد قولهم ما ولاهم قال فجاءت السين اعلاما بالاستمرار لا بالاستقبال انتهى وهذا الذي قاله لا يعرفه النحويون وما استند اليه من انها نزلت بعد قولهم غير موافق عليه قال الزمخشري فان قلت اي فائدة في الاخبار بقولهم قبل وقوعه قلت فائدته ان المفاجاة للمكروه اشد والعلم به قبل وقوعه ابعد من الاضطراب اذا وقع انتهى ثم لو سلم فالاستمرار انما استفيد من المضارع كما تقول فلان يقري الضيف ويصنع الجميل تريد ان ذلك دابه والسين مفيدة للاستقبال اذ الاستمرار انما يكون في المستقبل وزعم الزمخشري انها اذا دخلت على فعل محبوب او مكروه افادت انه واقع لا محالة ولم ار من فهم وجه ذلك

ووجهه انها تفيد الوعد بحصول الفعل فدخولها على ما يفيد الوعد او الوعيد مقتض لتوكيده وتثبيت معناه وقد اومأ الى ذلك في سورة البقرة فقال في فسيكفيكهم الله معنى السين ان ذلك كائن لا محالة وان تاخر الى حين وصرح به في سورة براءة فقال في اولئك سيرحمهم الله السين مفيدة وجود الرحمة لا محالة وهي تؤكد الوعد كما تؤكد الوعيد اذا قلت سانتقم منك

سوف

مرادفة للسين او اوسع منها على الخلاف وكان القائل بذلك نظر الى ان كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى وليس بمطرد ويقال فيها سف بحذف الوسط وسو بحذف الاخير وسي بحذفه وقلب الوسط ياء مبالغة في التخفيف حكاها صاحب المحكم وتنفرد عن السين بدخول اللام عليها نحو ولسوف يعطيك ربك فترضى وبانها قد تفصل بالفعل الملغى كقوله وما ادري وسوف اخال ادري اقوم آل حصن ام نساء

سي

من لا سيما اسم بمنزلة مثل وزنا ومعنى وعينه في الاصل واو وتثنيته سيان وتستغني عن الاضافة كما استغنت عنها مثل في قوله والشر بالشر عند الله مثلان واستغنوا بتثنيته عن تثنية سواء فلم يقولوا سواءان الا شاذا كقوله فيا رب ان لم تقسم الحب بيننا سواءين فاجعلني على حبها جلدا وتشديد يائه ودخول لا عليه ودخول الواو على لا واجب قال ثعلب من استعمله على خلاف ما جاء في قوله ولا سيما يوم بدارة جلجل فهو مخطئ انتهى وذكر غيره انه قد يخفف وقد تحذف الواو كقوله فه بالعقود وبالايمان لا سيما عقد وفاء به من اعظم القرب وهو عند الفارسي نصب على الحال فاذا قيل قاموا لا سيما زيد فالناصب قام ولو كان كما ذكر لامتنع دخول الواو ولوجب تكرار لا كما تقول رايت زيدا لا مثل عمرو ولا مثل خالد وعند غيره هو اسم للا التبرئة ويجوز في الاسم الذي بعدها الجر والرفع مطلقا والنصب ايضا اذا كان نكرة وقد روي بهن ولا سيما يوم والجر ارجحها وهو على الاضافة وما زائدة بينهما مثلها في ايما الاجلين والرفع على انه خبر لمضمر محذوف وما موصولة او نكرة موصوفة بالجملة والتقدير ولا مثل الذي هو يوم او ولا مثل شيء هو يوم ويضعفه في نحو ولا سيما زيد حذف العائد المرفوع مع عدم الطول واطلاق ما على من يعقل وعلى الوجهين ففتحة سي اعراب لانه مضاف والنصب على التمييز كما يقع التمييز بعد مثل في نحو ولو جئنا بمثله مددا وما كافة عن الاضافة والفتحة بناء مثلها في نحو لا رجل واما انتصاب المعرفة نحو ولا سيما زيدا فمنعه الجمهور وقال ابن الدهان لا اعرف له وجها ووجهه بعضهم بان ما كافة وان لا سيما نزلت منزلة الا في الاستثناء ورد بان المستثنى مخرج وما بعدها داخل

من باب الأولى وأجيب بأنه مخرج مما أفهمه الكلام السابق من مساواته لما قبلها وعلى هذا فيكون
استثناء منقطعاً **سواء** يكون بمعنى مستوٍ ويوصف به المكان بمعنى أنه نصف بين مكانين
والأفصح فيه حينئذ أن يقصر مع الكسر نحو مكاناً سوى وهو أحد الصفات التي جاءت على فِعَل كقولهم
ماء رِوًى وقوم عِدًى وقد يمد مع الفتح أو يكسر أو يضم وكلاهما مع القصر وقرئ بهما ويوصف به
غير المكان فيجب أن يمد مع الفتح نحو مررت برجل سواء هو والعدم وبمعنى الوسط وبمعنى التام
فتمد فيهما مع الفتح نحو قوله في سواء الجحيم وقولك هذا درهم سواء وبمعنى القصد فيقصر مع الكسر
وهو أغرب معانيها كقوله فلأصرفن سوى حذيفة مدحتي لفتى العشي وفارس الأحزاب ذكره
ابن الشجري وبمعنى مكان أو غير على خلاف في ذلك فتمد مع الفتح وتقصر مع الضم ويجوز الوجهان
مع الكسر وتقع هذه صفة واستثناء كما تقع غير وهو عند الزجاج وابن مالك كغير في المعنى و
التصرف فتقول جاءني سواك بالرفع على الفاعلية ورأيت سواك بالنصب على المفعولية وما
جاءني أحد سواك بالنصب والرفع وهو الأرجح وعند سيبويه والجمهور أنها ظرف مكان
ملازم للنصب لا يخرج عن ذلك إلا في الضرورة وعند الكوفيين وجماعة أنها ترد للوجهين ورد
على من نفى ظرفيتها بوقوعها صلة قالوا جاء الذي سواك وأجيب بتقدير سواء خبراً لهو محذوفاً
أو حالاً للثبت مضمراً كما قالوا لا أفعله ما أن حراء مكانه ولا يمنع الخبر بقولهم سواءك بالمد و
الفتح لجواز أن يقال إنها بنيت لإضافتها إلى المبني كما في غير **تنبيه** يخبر بسوى التي بمعنى مستوٍ
عن الواحد فما فوقه نحو ليسوا سواء لأنها في الأصل مصدر بمعنى الاستواء وقد أجيز في قوله
سواء عليهم أأنذرتهم كونها خبراً عما قبلها أو عما بعدها أو مبتدأ وما بعدها فاعل على الأول
ومبتدأ على الثاني وخبر على الثالث وأبطل ابن عمرون الأول بأن الاستفهام لا يعمل فيه ما
قبله والثاني بأن المبتدأ المشتمل على الاستفهام واجب التقديم فيقال له وكذا الخبر فإن أجاب
بأنه مثل زيد أين هو منعناه وقلنا بل مثل كيف زيد لأن أأنذرتهم إن لم يقدر بالمفرد لم يكن
خبراً لعدم تحمله ضمير سواء وأما شبهته فجوابها أن الاستفهام هنا ليس على حقيقته فإن
أجاب بأنه كذلك في نحو علمت أزيد قائم وقد أبقي عليه استحقاق الصدرية بدليل التعليق
قلنا بل الاستفهام مراد هنا إذ المعنى علمت ما يجاب به قول المستفهم أزيد قائم وأما
في الآية ونحوها فلا استفهام البتة لا من قبل المتكلم ولا غيره

حرف العين المهملة

عدا مثل خلا فيما ذكرناه من القسمين وفي حكمها مع ما والخلاف في ذلك ولم يحفظ سيبويه

فيها إلا الفعلية **على** على وجهين **أحدهما** أن تكون حرفاً وخالف في ذلك جماعة زعموا
أنها لا تكون إلا اسماً ونسبوه لسيبويه ولنا أمران أحدهما قوله تحن فتبدي ما بها من صبابة
وأخفي الذي لولا الأسى لقضاني أي لقضى علي فحذفت وجعل مجرورها مفعولاً وقد حمل الأخفش
على ذلك ولكن لا تواعدوهن سراً أي على سر أي نكاح وكذلك لأقعدن لهم صراطك أي
على صراطك والثاني أنهم يقولون نزلت على الذي نزلت أي عليه كما جاء ويشرب مما تشربون
أي منه ولها تسعة معان أحدها الاستعلاء إما على المجرور وهو الغالب نحو وعليها وعلى الفلك
تحملون أو على ما يقرب منه نحو أو أجد على النار هدى وقوله وبات على النار الندى والمحلق
وقد يكون الاستعلاء معنوياً نحو ولهم علي ذنب ونحو فضلنا بعضهم على بعض الثاني
المصاحبة كمع نحو وآتى المال على حبه وإن ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم الثالث المجاوزة
كعن كقوله إذا رضيت علي بنو قشير لعمر الله أعجبني رضاها أي عني ويحتمل أن رضي ضمن
معنى عطف وقال الكسائي حمل على نقيضه وهو سخط وقال في ليلة لا نرى بها أحداً
يحكي علينا إلا كواكبها أي عنا وقد يقال ضمن يحكي معنى ينم الرابع التعليل كاللام نحو و
لتكبروا الله على ما هداكم أي لهدايته إياكم وقوله علام تقول الرمح يثقل عاتقي إذا أنا لم
أطعن إذا الخيل كرت الخامس الظرفية كفي نحو ودخل المدينة على حين غفلة ونحو واتبعوا ما تتلوا
الشياطين على ملك سليمان أي في زمن ملكه ويحتمل أن تتلوا ضمن معنى تتقول فيكون بمنزلة
ولو تقول علينا السادس موافقة من نحو إذا اكتالوا على الناس يستوفون السابع موافقة
الباء نحو حقيق على أن لا أقول وقد قرأ أبي بالباء وقالوا اركب على اسم الله الثامن أن
تكون زائدة للتعويض أو لغيره فالأول كقوله إن الكريم وأبيك يعتمل إن لم يجد يوماً على
من يتكل أي من يتكل عليه فحذف عليه وزاد على قبل الموصول تعويضاً له قاله ابن جني وقيل
المراد إن لم يجد يوماً شيئاً ثم ابتدأ مستفهماً فقال على من يتكل وكذا قيل في قوله ولا يؤاتيك فيما
ناب من حدث إلا أخو ثقة فانظر بمن تثق إن الأصل فانظر لنفسك ثم ابتدأ الاستفهام
وابن جني يقول في ذلك أيضاً إن الأصل فانظر من تثق به فحذف الباء ومجرورها وزاد الباء
عوضاً وقيل بل تم الكلام عند قوله فانظر ثم ابتدأ بمن تثق مستفهماً والثاني كقول حميد بن ثور
أبى الله إلا أن سرحة مالك على كل أفنان العضاه تروق قاله ابن مالك وفيه نظر لأن
الشيء معنى أعجبه ولا معنى له هنا وإنما المراد تعلو وترتفع التاسع أن تكون للاستدراك و

من باب الأولى واجيب بانه مخرج مما افهمه الكلام السابق من مساواته لما قبلها او على هذا فيكون استثناء منقطعا **سواء** يكون بمعنى مستو ويوصف بها المكان بمعنى انه نصف بين مكانين والأفصح فيه ان يقصر مع الكسر نحو مكانا سوى وهو احد الصفات التي جاءت على فعل كقولهم ماء روى وقوم عدى وقد يمد مع الفتح او بكسر او بضم وكلاهما مع القصر وقرئ بهما ويوصف به غير المكان فيجاب ان يمد مع الفتح نحو مررت برجل سواء هو والعدم وبمعنى الوسط وبمعنى التام فتمد فيهما مع الفتح نحو قوله تعالى في سواء الجحيم وقولك هذا درهم سواء وبمعنى القصد فيقصر مع الكسر وهو اغرب معانيها كقوله فلأصرفن سوى حذيفة مدحتي لفتى العشي وفارس الاحزاب ذكره ابن الشجري وبمعنى مكان او غير على خلاف في ذلك فتمد مع الفتح وتقصر مع الضم ويجوز الوجهان مع الكسر ويقع هذه صفة واستثناء كما تقع غير وهو عند الزجاج وابن مالك كغير في المعنى والتصرف فتقول جاءني سواؤك بالرفع على الفاعلية ورأيت سواءك بالنصب على المفعولية وما جاءني احد سواؤك بالنصب والرفع وهو الارجح وعند سيبويه والجمهور انها ظرف مكان ملازم للنصب لا يخرج عن ذلك الا في الضرورة وعند الكوفيين وجماعة انها ترد لوجهين وترد على من نقض فيهما بوقوعها صلة في الواجب الذي سواك واجيب بتقدير سواك خبرا لهو محذوفا او حال الليث مضمرا كما قالوا لا افعله ما ان حراء مكانه والاقيع الخبر فيه قولهم سواءك بالمد والفتح لجواز ان يقال انما بنيت لاضافتها الى المبني كما في غير **تنبيه** يخبر بسوى التي بمعنى مستو عن الواحد فما فوقه نحو ليسوا سواء لانها في الاصل مصدر بمعنى الاستواء وقد اجيز في قوله تعالى سواء عليهم أأنذرتهم كونها خبرا عما قبلها او عما بعدها او مبتدأ وما بعدها فاعل على الاول ومبتدأ على الثاني وخبر على الثالث وابطل ابن عمرون الاول بان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله والثاني بان المبتدأ المشتمل على الاستفهام واجب التقديم فيقال له وكذا الخبر فان اجاب بانه مثل زيد اين هو منعناه وقلنا بل مثل كيف زيد لان أأنذرتهم ان لم يقدر بالمفرد لم يكن خبر العدم تحمله ضمير سواء واما شبهته فجوابها ان الاستفهام هنا ليس على حقيقته فان اجاب بانه كذلك في نحو علمت أزيد قائم وقد ابقي عليه استحقاق الصدرية بدليل التعليق قلنا بل الاستفهام مراد هنا اذ المعنى علمت ما يجاب به قول المستفهم أزيد قائم واما في الآية ونحوها فلا استفهام البتة لا من قبل المتكلم ولا غيره **حرف العين عدا** مثل خلا فيما ذكرنا من القسمين وفي حكمها مع ما والخلاف في ذلك ولم يحفظ سيبويه

فيها الا الفعلية **على** على وجهين احدهما ان تكون حرفا وخالف في ذلك جماعة زعموا انها لا تكون الا اسما ونسبوه لسيبويه ولنا امران احدهما قوله تحن فتبدي ما بها من صبابة واخفي الذي لولا الاسى لقضاني اي لقضى علي فحذفت وجعل مجرورها مفعولا وقد حمل الاخفش على ذلك ولكن لا تواعدوهن سرا اي على سر اي نكاح وكذلك لاقعدن لهم صراطك اي على صراطك والثاني انهم يقولون نزلت على الذي نزلت اي عليه كما جاء ويشرب مما تشربون اي منه ولها تسعة معان احدها الاستعلاء اما على المجرور وهو الغالب نحو وعليها وعلى الفلك تحملون او على ما يقرب منه نحو او اجد على النار هدى وقوله وبات على النار الندى والمحلق وقد يكون الاستعلاء معنويا نحو ولهم علي ذنب ونحو فضلنا بعضهم على بعض الثاني المصاحبة كمع نحو وآتى المال على حبه وان ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم الثالث المجاوزة كعن كقوله اذا رضيت علي بنو قشير لعمر الله اعجبني رضاها اي عني ويحتمل ان رضي ضمن معنى عطف وقال الكسائي حمل على نقيضه وهو سخط وقال في ليلة لا نرى بها احدا يحكي علينا الا كواكبها اي عنا وقد يقال ضمن يحكي معنى ينم الرابع التعليل كاللام نحو ولتكبروا الله على ما هداكم اي لهدايته اياكم وقوله علام تقول الرمح يثقل عاتقي اذا انا لم اطعن اذا الخيل كرت الخامس الظرفية كفي نحو ودخل المدينة على حين غفلة ونحو واتبعوا ما تتلوا الشياطين على ملك سليمان اي في زمن ملكه ويحتمل ان تتلو ضمن معنى تتقول فيكون بمنزلة ولو تقول علينا السادس موافقة من نحو اذا اكتالوا على الناس يستوفون السابع موافقة الباء نحو حقيق على ان لا اقول وقد قرأ ابي بالباء وقالوا اركب على اسم الله الثامن ان تكون زائدة للتعويض او لغيره فالاول كقوله ان الكريم وابيك يعتمل ان لم يجد يوما على من يتكل اي من يتكل عليه فحذف عليه وزاد على قبل الموصول تعويضا له قاله ابن جني وقيل المراد ان لم يجد يوما شيئا ثم ابتدأ مستفهما فقال على من يتكل وكذا قيل في قوله ولا يؤاتيك فيما ناب من حدث الا اخو ثقة فانظر بمن تثق ان الاصل فانظر لنفسك ثم ابتدأ الاستفهام وابن جني يقول في ذلك ايضا ان الاصل فانظر من تثق به فحذف الباء ومجرورها وزاد الباء عوضا وقيل بل تم الكلام عند قوله فانظر ثم ابتدأ بمن تثق مستفهما والثاني كقول حميد بن ثور أبى الله الا ان سرحة مالك على كل افنان العضاه تروق قاله ابن مالك وفيه نظر لان راق الشيء بمعنى اعجبه ولا معنى له هنا وانما المراد تعلو وترتفع التاسع ان تكون للاستدراك والاضراب

الاضراب كقولك فلان لا يدخل الجنة لسوء صنيعه على انه لا يياس من رحمة الله وقوله فوالله لا
انسى قتيلا رزئته بجانب قوسى ما بقيت على الارض على انها تعفو الكلوم وانما نوكل بالادنى
وان جل ما يمضى اى على ان العادة نسيان المصائب البعيدة العهد وقوله بكل تداوينا فلم يشف
ما بنا على ان قرب الدار خير من البعد ثم قال على ان قرب الدار ليس بنافع اذا كان من تهواه
ليس بذى ود ابطل بعلى الاولى عموم قوله لم يشف ما بنا فقال بلى ان فيه شفاء ما ثم ابطل بالثانية
قوله على ان قرب الدار خير من البعد وتعلق على هذه بما قبلها عند من قال به كتعلق حاشى بما
قبلها عند من قال به لانها اوصلت معناه الى ما بعدها على وجه الاضراب والاخراج او هى خبر
لمبتدا محذوف اى والتحقيق على كذا وهذا الوجه اختاره ابن الحاجب قال ودل على ذلك ان الجملة
الاولى وقعت على غير التحقيق ثم جىء بما هو التحقيق فيها **الثانى** من وجهى على ان تكون اسما بمعنى
فوق وذلك اذا دخلت عليها من كقوله غدت من عليه بعدما تم ظمؤها وزاد الاخفش موضعا
اخر وهو ان يكون مجرورها وفاعل متعلقها ضميرين لمسمى واحد نحو قوله تعالى امسك عليك زوجك
وقول الشاعر وهون عليك فان الامور بكف الاله مقاديرها لانه لا يتعدى فعل المضمر المتصل الى
ضميره المتصل فى غير باب ظن وفقد وعدم لا يقال ضربتنى ولا فرحت بى وفيه نظر لانها لو كانت اسما
فى هذه المواضع لصح حلول فوق محلها ولانها لو لزمت اسميتها لما ذكر لزم الحكم باسمية الى فى نحو
فصرهن اليك واضمم اليك وهزى اليك وهذا كله يتخرج اما على التعلق بمحذوف كما قيل فى
اللام فى سقيا لك واما على حذف مضاف اى هون على نفسك واضمم الى نفسك وقد خرج
ابن مالك على هذا قوله وما اصاحب من قوم فاذكرهم الا يزيدهم حبا الى هم فادعى ان
الاصل يزيدون انفسهم ثم صار يزيدونهم ثم فصل ضمير الفاعل للضرورة واخر عن ضمير المفعول
وحامله على ذلك ظنه ان الضميرين لمسمى واحد وليس كذلك فان مراده انه ما يصاحب قوما
فيذكر قومه لهم الا يزيد هؤلاء القوم قومه حبا اليه لما يسمعونه من ثنائهم عليهم والقصيدة
فى حماسة ابى تمام ولا يحسن تخريج ذلك على ظاهره كما قيل فى قوله قد بت احرسنى وحدى ويمنعنى
صوت السباع به يضبحن والهام لان ذلك شعر فيستسهل فيه مثل هذا ولا على قول ابن
الانبارى ان الى قد ترد اسما فيقال انصرفت من اليك كما يقال غدوت من عليك لانه ان
كان ثابتا ففى غاية الشذوذ ولا على قول ابن عصفور ان اليك فى واضمم اليك اغراء والمعنى خذ
جناحك اى عصاك لان الى لا تكون بمعنى خذ عند البصريين ولان الجناح ليس بمعنى العصا

الا عند الفراء وشذوذ من المفسرين **عن** على ثلثة اوجه **احدها** ان تكون حرفا جارا وجميع
ما ذكر لها عشرة معان احدها المجاوزة ولم يذكر البصريون سواه نحو سافرت عن البلد ورغبت عن كذا
ورميت عن القوس وذكر لها فى هذا المثال معنى غير هذا وسيأتى الثانى البدل نحو واتقوا يوما
لا تجزى نفس عن نفس شيئا وفى الحديث صومى عن امك الثالث الاستعلاء نحو فانما يبخل عن
نفسه وقول ذى الاصبع لاه ابن عمك لا افضلت فى حسب عنى ولا انت ديانى فتخزونى اى لله
در ابن عمك لا افضلت فى حسب على ولا انت مالكى فتسوسنى وذلك لان المعروف ان يقال افضلت
عليه قيل ومنه انى احببت حب الخير عن ذكر ربى اى قدمته عليه وقيل هى على بابها وتعلقها
بحال محذوفة اى منصرفا عن ذكر ربى وحكى الرمانى عن ابى عبيدة ان احببت من احب البعير
احبابا اذا برك فلم يثر فعن متعلقة به باعتبار معناه التضمنى وهى على حقيقتها اى انى
تثبطت عن ذكر ربى وعلى هذا فحب الخير مفعول لاجله **الرابع** التعليل نحو وما
كان استغفار ابرهيم لابيه الا عن موعدة وعدها اياه ونحو وما نحن بتاركى الهتنا
عن قولك ويجوز ان يكون حالا من ضمير تاركى اى ما نتركها صادرين عن قولك وهو
راى الزمخشرى وقال فى فازلهما الشيطان عنها ان كان الضمير للشجرة فالمعنى حملهما على الزلة
بسببها وحقيقته اصدر الزلة عنها
عنها ان كان الضمير ومثله وما فعلته عن امرى وان كان للجنة فالمعنى نحاهما عنها **الخامس**
مرادفة بعد نحو عما قليل ليصبحن نادمين يحرفون الكلم عن مواضعه بدليل ان
فى مكان اخر من بعد مواضعه ونحو لتركبن طبقا عن طبق اى حالة بعد حالة قال ومنهل
وردته عن منهل **السادس** الظرفية كقوله واس سراة الحى حيث لقيتهم ولا تك عن حمل
الرباعة وانيا الرباعة نجوم الحمالة قيل بدليل ولا تنيا فى ذكرى والظاهر ان معنى ونى
عن كذا جاوزه ولم يدخل فيه وونى فيه دخل فيه وفتر **السابع** مرادفة من نحو وهو الذى
يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات فالشاهد فى الاولى اولئك الذين نتقبل عنهم
احسن ما عملوا بدليل فتقبل من احدهما ولم يتقبل من الاخر ربنا تقبل منا **الثامن** مرادفة
الباء نحو وما ينطق عن الهوى والظاهر انها على حقيقتها وان المعنى وما يصدر قوله عن هوى
التاسع الاستعانة قاله ابن مالك ومثله برميت عن القوس لانهم يقولون ايضا رميت بالقوس
حكاها الفراء وفيه رد على الحريرى فى انكاره ان يقال ذلك الا اذا كانت القوس هى المرمية وحكى

ايضا ومبنى على القوس لعاشر ان تكون زائدة للتعويض من اخرى محذوفة كقوله اتجزع ان نفس اتاها
حمامها فهلا التي عن بين جنبيك تدفع قال ابن جني اراد فهلا تدفع عن التي بين جنبيك فحذفت عن
من اول الموصول وزيدت بعده الوجه الثاني ان تكون حرفا مصدريا وذلك ان بني تميم يقولون في نحو
اعجبني ان تفعل عن تفعل قال ذو الرمة اعن ترسمت من خرقاء منزلة ماء الصبابة من عينيك مسجوم
يقال ترسمت الدار تاملتها وانسجم الدمع سال وسجمته العين وكذلك يفعلون في ان المشددة فيقولون
اشهد عن محمدا رسول الله وتسمى عنعنة تميم الثالث ان تكون اسما بمعنى جانب وذلك متعين في ثلثة
مواضع احدها ان تدخل عليها من وهو كثير كقوله ولقد اراني للرماح دريئة من عن يميني مرة وامامي
ويحتمله عندي ثم لآتينهم من بين ايديهم ومن خلفهم وعن ايمانهم وعن شمائلهم فتقدر معطوفة
على مجرور من لا على من ومجرورها ومن الداخلة على عن زائدة عند ابن مالك ولابتداء الغاية عند غيره
قالوا فاذا قيل قعدت عن يمينه فالمعنى في جانب يمينه وذلك محتمل للالتصاق وللتجافي فان جئت بمن
تعين كون القعود ملاصقا لاول الناحية الثاني ان يدخل عليها على وذلك نادر والمحفوظ منه بيت
واحد وهو قوله على عن يميني مرت الطير سنحا والثالث ان يكون مجرورها وفاعل متعلقها ضميرين
لمسمى واحد قاله الاخفش وذلك كقول امرئ القيس دع عنك نهبا صيح في حجراته وقول ابي نواس دع عنك
لومي فان اللوم اغراء وذلك لئلا يؤدي الى تعدي فعل المضمر المتصل الى ضميره المتصل وقد تقدم
الجواب عن هذا ومما يدل على انها ليست هنا اسما انها لا يصح حلول الجانب محلها **عوض** ظرف لاستغراق المستقبل
مثل ابدا الا انه مختص بالنفي وهو معرب ان اضيف كقولهم لا افعله عوض العائضين مبني ان لم يضف وبناؤه اما
على الضم كقبل او على الكسر كامس او على الفتح كاين وسمي الزمان عوضا لانه كلما مضى منه جزء عوضه جزء اخر وقالوا لا
الدهر في زعمهم يسلب ويعوض واختلف في قول الاعشى رضيعي لبان ثدي ام تحالفا باسحم داج عوض لا
نتفرق فقيل ظرف لنتفرق وقال ابن الكلبي قسم وهو اسم صنم كان لبكر بن وائل بدليل قوله حلفت بمائرات حول
عوض وانصاب تركن لدى السعير والسعير اسم صنم كان لعنزة انتهى ولو كان كما زعم لم يتجه بناؤه في البيت **عسى**
فعل مطلقا لا حرف مطلقا خلافا لابن السراج وثعلب ولا حين يتصل بالضمير المنصوب كقوله يا ابتا علك او عساكا
خلافا لسيبويه حكاه عنه السيرافي ومعناه الترجي في المحبوب والاشفاق في المكروه وقد اجتمعا في قوله تعالى
وعسى ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى ان تحبوا شيئا وهو شر لكم وتستعمل على اوجه احدها ان يقال عسى زيد
ان يقوم واختلف في اعرابه على اقوال احدها وهو قول الجمهور مثل كان زيد يقوم واستشكل

انه مثل كان زيد يقوم واستشكل بان الخبر في تأويل المصدر والمخبر عنه ذات ولا يكون الحدث عين
الذات واجيب بامور احدها انه على تقدير مضاف اما قبل الاسم اي عسى امر زيد القيام او قبل الخبر
اي عسى زيد صاحب القيام ومثله ولكن البر من آمن بالله اي ولكن صاحب البر من آمن بالله
او ولكن البر بر من آمن بالله والثاني انه من باب زيد عدل وصوم ومثله وما كان هذا القرآن
ان يفترى والثالث ان ان زائدة لا مصدرية وليس بشيء لانها قد نصبت ولانها لا تسقط الا
قليلا والقول الثاني انها فعل متعد بمنزلة قارب معنى وعملا او قاصر بمنزلة قرب من ان يفعل
وحذف الجار توسعا وهذا مذهب سيبويه والمبرد والثالث انها فعل قاصر بمنزلة قرب وان
والفعل بدل اشتمال من فاعلها وهو مذهب الكوفيين ويرده انه يكون بدلا لازما يتوقف عليه
فائدة الكلام وليس هذا شان البدل والرابع انها فعل ناقص كما يقول الجمهور وان والفعل بدل
اشتمال كما يقول الكوفيون وان هذا البدل سد مسد الجزئين كما سد مسد المفعولين في قراءة حمزة
ولا تحسبن الذين كفروا انما نملي لهم خير بالخطاب واختاره ابن مالك **الاستعمال الثاني**
ان يسند الى ان والفعل فيكون فعلا تاما هذا هو المفهوم من كلامهم وقال ابن مالك عندي انها
ناقصة ابدا ولكن سدت ان وصلتها في هذه الحالة مسد الجزئين كما في احسب الناس ان يتركوا
اذ لم يقل احد ان حسب خرجت في ذلك عن اصلها **والثالث** والرابع والخامس ان يأتي
بعدها المضارع المجرد او المقرون بالسين او الاسم المفرد نحو عسى زيد يقوم وعسى زيد سيقوم و
عسى زيد قائما والاول قليل كقوله عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب و
الثالث اقل كقوله اكثرت في العذل ملحا دائما لا تكثرن اني عسيت صائما وقولهم في المثل
عسى الغوير ابؤسا كذا قالوا والصواب انهما مما حذف فيه الخبر اي يكون ابؤسا واكون صائما لان
في ذلك ابقاء لها على الاستعمال الاصلي ولان المرجو كونه صائما لا نفس الصائم والثاني نادر جدا
كقوله عسى طيء من طيء بعد هذه ستطفئ غلات الكلى والجوانح وعسى فيهن فعل ناقص بلا
اشكال **والسادس** ان يقال عساي وعساك وعساه وهو قليل وفيه ثلثة مذاهب احدها
انها اجريت مجرى لعل في نصب الاسم ورفع الخبر كما اجريت لعل مجراها في اقتران خبرها بان قاله
سيبويه والثاني انها باقية على عملها عمل كان ولكن استعير ضمير النصب مكان ضمير الرفع
قاله الاخفش ويرده امران احدهما ان انابة ضمير عن ضمير انما ثبت في المنفصل نحو ما انا كانت
ولا انت كانا واما قوله يا ابن الزبير طالما عصيكا فالكاف بدل من التاء بدلا تصريفيا

لا من انابة ضمير عن ضمير كما ظن ابن مالك والثاني ان الخبر قد ظهر مرفوعا في قوله فقلت عساها
نار كاس وعلها تشكى فآتي نحوها فاعودها والثالث انها باقية على اعمالها عمل كان ولكن قلب
الكلام فجعل المخبر عنه خبرا وبالعكس قاله المبرد والفارسي ورد باستلزامه في نحو قوله يا ابتا
علك او عساكا الاقتصار على فعل ومنصوبه وبانه [illegible] المنصوب هنا مرفوع في المعنى
اذ مدعاهما ان الاعراب قلب والمعنى بحاله **والسابع** عسى زيد قائم حكاه ثعلب ويتخرج
هذا على انها ناقصة وان اسمها ضمير الشان والجملة الاسمية الخبر **تنبيه** اذا قيل زيد عسى
ان يقوم احتمل نقصان عسى على تقدير تحملها الضمير وتمامها على تقدير خلوها منه واذا قلت
عسى ان يقوم زيد احتمل الوجهين ايضا لكن يكون الاضمار في يقوم لا في عسى اللهم الا ان تقدر
العاملين تنازعا زيدا فيحتمل الاضمار في عسى على اعمال الثاني واذا قلت عسى ان يضرب زيد عمرا فلا
يجوز كون زيد اسم عسى لئلا يلزم الفصل بين صلة ان ومعمولها وهو عمرا بالاجنبي وهو زيد و
نظير هذا المثال قوله تعالى عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا **عل** بلام خفيفة اسم بمعنى فوق
والتزموا فيه امرين احدهما استعماله مجرورا بمن والثاني استعماله غير مضاف فلا يقال اخذته
من عل السطح كما يقال من علوه ومن فوقه وقد وهم في هذا جماعة منهم الجوهري وابن مالك و
اما قوله يا رب يوم لي لا اظلله ارمض من تحت واضحى من عله فالهاء للسكت بدليل انه
مبني والوجه لبنائه انه لو كان مضافا ومتى اريد به المعرفة كان مبنيا على الضم تشبيها بالغايات
كما في هذا البيت اذ المراد فوقيته نفسه لا فوقية مطلقة والمعنى انه تصيبه الرمضاء من تحته وحر
الشمس من فوقه ومثله قول الاخر يصف فرسا اقب من تحت عريض من عل ومتى اريد به النكرة
كان معربا كقوله كجلمود صخر حطه السيل من عل اذ المراد تشبيه الفرس في سرعته بجلمود انحط
من مكان ما عال لا من علو مخصوص **عل** بلام مشددة مفتوحة او مكسورة لغة في لعل وهي
اصلها عند من زعم زيادة اللام قال لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه
وهما بمنزلة عسى في المعنى وبمنزلة ان المشددة في العمل وعقيل تخفض بهما وتجيز في لامهما الفتح
تخفيفا والكسر على اصل التقاء الساكنين ويقع النصب في جوابهما عند الكوفيين تمسكا بقراءة
حفص لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب وقوله عل صروف الدهر
او دولاتها يدلننا اللمة من لماتها فتستريح النفس من زفراتها وسياتي البحث في ذلك
وذكر ابن مالك في شرح العمدة ان الفعل قد يجزم بعد لعل عند سقوط الفاء و

انشد لعل التفاتا منك نحو مقدر يمل بك من بعد القساوة للرحم وهو غريب **عند** اسم
للحضور الحسي نحو فلما رآه مستقرا عنده والمعنوي نحو قال الذي عنده علم من الكتاب وللقرب
كذلك نحو عند سدرة المنتهى عندها جنة المأوى ونحو وانهم عندنا لمن المصطفين الاخيار
وكسر فائها اكثر من ضمها وفتحها ولا يقع الا ظرفا او مجرورة بمن وقول العامة ذهبت الى عنده
لحن وقول بعض المولدين كل عند لك عندي لا يساوي نصف عندي قال الحريري لحن وليس
كذلك بل كل كلمة ذكرت مرادا بها لفظها فسائغ ان تتصرف تصرف الاسماء وان تعرب و
يحكى اصلها **تنبيهان الاول** قولنا عند اسم للحضور موافق لعبارة ابن مالك
والصواب اسم لمكان الحضور فانها ظرف لا مصدر وتاتي ايضا للزمان نحو الصبر عند الصدمة
الاولى وجئتك عند طلوع الشمس **الثاني** تعاقب عند كلمتان لدى مطلقا نحو لدى
الحناجر لدى الباب وما كنت لديهم اذ يلقون اقلامهم ايهم يكفل مريم وما كنت لديهم اذ
يختصمون ولدن اذا كان المحل محل ابتداء غاية نحو جئت من لدنه وقد اجتمعتا في قوله تعالى آتيناه
رحمة من عندنا وعلمناه من لدنا علما ولو جيء بعند فيهما او بلدن فيهما لصح ولكن ترك دفعا
للتكرار وانما حسن تكرار لدى في وما كنت لديهم لتباعد ما بينهما ولا يصلح لدن هنا لانه ليس
محل ابتداء ويفترقن من وجه ثالث وهو ان لدن لا تكون الا فضلة بخلافهما بدليل ولدينا
كتاب ينطق بالحق وعندنا كتاب حفيظ ورابع وهو ان جرها بمن اكثر من نصبها حتى انها
لم تجئ في التنزيل منصوبة وجر عند كثير وجر لدى ممتنع ورابع وهو انهما معربان وهي مبنية في لغة الاكثر
وخامس وهو انها قد تضاف الى الجملة كقوله لدن شب حتى شاب سود الذوائب وسادس
وهو انها قد لا تضاف وذلك انهم حكوا في غدوة الواقعة بعدها الجر بالاضافة والنصب على التمييز
والرفع باضمار كان تامة ثم اعلم ان عند امكن من لدى من وجهين احدهما انه تكون ظرفا للاعيان
والمعاني تقول هذا القول عندي صواب وعند فلان علم ويمتنع ذلك في لدى ذكره ابن الشجري في
اماليه ومبرمان في حواشيه والثاني انك تقول عندي مال وان كان غائبا ولا تقول لدي مال
الا اذا كان حاضرا قاله الحريري وابو هلال العسكري وابن الشجري وزعم المعري انه لا فرق بين لدى
وعند وقول غيره اولى وقد اغنانا هذا البحث عن عقد فصل للدى ولدن في باب اللام

حرف الغين المعجمة

غير اسم ملازم للاضافة في المعنى ويجوز ان يقطع عنها
لفظا ان فهم معناه وتقدمت عليها كلمة ليس وقولهم لا غير لحن ويقال قبضت عشرة ليس غيرها

برفع غير على حذف الخبر اى مقبوضا وبنصبها على اضمار الاسم اى ليس المقبوض غيرها وليس غيرَ بالفتح من غير تنوين على اضمار الاسم ايضا وحذف المضاف اليه لفظا ونية ثبوته كقراءة بعضهم لله الامر من قبلِ ومن بعدِ بالكسر من غير تنوين اى من قبل الغلبة ومن بعده وليس غيرُ بالضم من غير تنوين فقال المبرد والمتأخرون انها ضمة بناء لا اعراب وان غير اشبهت بالغايات كقبل وبعد فعلى هذا يحتمل ان تكون اسما وان تكون خبرا وقال الاخفش ضمة اعراب لا بناء لانه ليس باسم زمان كقبل وبعد ولا مكان كفوق وتحت وانما هو بمنزلة كل وبعض وعلى هذا فهو الاسم وحذف الخبر وقال ابن خروف يحتمل الوجهين وليس غيراً بالفتح والتنوين وليس غيرٌ بالضم والتنوين وعليهما فالحركة اعرابية لان التنوين اما للتمكين فلا يلحق الا المعربات واما للتعويض فكان المضاف اليه مذكور ولا تتعرف غير بالاضافة لشدة ابهامها وتستعمل غير المضافة لفظا على وجهين احدهما وهو الاصل ان تكون صفة للنكرة نحو نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل او لمعرفة قريبة منها نحو صراط الذين انعمت عليهم الآية لان المعرف الجنسي قريب من النكرة ولان غيرا اذا وقعت بين ضدين ضعف ابهامها حتى زعم ابن السراج انها حينئذ تتعرف ويرده الآية الاولى و

الثاني ان تكون استثناء فتعرب باعراب الاسم التالي الا في ذلك الكلام فتقول جاء القوم غيرَ زيد بالنصب وما جاءني احد غيرُ زيد بالنصب والرفع وقال الله تعالى لا يستوي القاعدون من المؤمنين غيرُ اولي الضرر يقرأ برفع غير اما على انه صفة للقاعدون لانهم جنس واما على انه استثناء وابدل على حد ما فعلوه الا قليل منهم ويؤيده قراءة النصب وان حسن الوصف في غير المغضوب عليهم انما كان لاجتماع الامرين الجنسية والوقوع بين الضدين والثاني مفقود هنا ولهذا لم يقرأ بالخفض صفة للمؤمنين الا خارج السبع لانه لا وجه لها الا الوصف وقرئ ما لكم من اله غيرُه بالجر صفة على اللفظ وبالرفع على الموضع وبالنصب على الاستثناء وهي شاذة وتحتمل قراءة الرفع الاستثناء على انه ابدال على المحل مثل لا اله الا الله وانتصاب غير في الاستثناء عن تمام الكلام عند المغاربة كانتصاب الاسم بعد الا عندهم واختاره ابن عصفور وعلى الحالية عند الفارسي واختاره ابن مالك وعلى التشبيه بظرف المكان عند جماعة واختاره ابن الباذش ويجوز بناؤها على الفتح اذا اضيفت لمبني كقوله لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت حمامة في غصون ذات اوقال وقوله لذ بقيس حين يأبى غيره تلفه بحرا مفيضا خيره وذلك في البيت الاول اقوى لانه انضم فيه الى الابهام والاضافة لمبني تضمن غير معنى الا

تنبيهان الاول من مشكل التراكيب التي وقعت فيها كلمة غير

قول الحكمي غيرُ مأسوفٍ على زمنٍ ينقضي بالهمّ والحزنِ وفيه ثلاثة اعاريب احدها ان غيرا مبتدأ لا خبر له بل لما اضيف اليه مرفوع يغني عن الخبر وذلك لانه في معنى النفي والوصف بعده مخفوض لفظا وهو في قوة المرفوع بالابتداء فكانه قيل ما مأسوفٌ على زمن ينقضي مصاحبا للهم والحزن فهو نظير ما مضروبٌ الزيدان والنائب عن الفاعل الظرف قاله ابن الشجري وتبعه ابن مالك والثاني ان غيرا خبر مقدم والاصل زمن ينقضي بالهم والحزن غير مأسوف عليه ثم قدمت غير وما بعدها ثم حذف زمن دون صفته فعاد الضمير المجرور بعلى على غير مذكور فاتى بالاسم الظاهر مكانه قاله ابن جني وتبعه ابن الحاجب فان قيل فيه حذف الموصوف مع ان الصفة غير مفردة وهو في مثل هذا ممتنع قلنا في النثر وهذا شعر فيجوز فيه كقوله انا ابنُ جلا اي انا ابن رجل جلا الامور وقوله ترمي بكفي كان من ارمى البشر اي بكفي رجل كان والثالث انه خبر لمحذوف ومأسوف مصدر جاء على مفعول كالمعسور والميسور والمراد به اسم الفاعل والمعنى انا غير آسف على زمن هذه صفته قاله ابن الخشاب وهو ظاهر التعسف

التنبيه الثاني من ابيات المعاني قول حسان اتانا فلم نعدل سواه بغيره نبيٌ بدا في ظلمة الليل هاديا فيقال سواه هو غيره فكانه قال فلم نعدل غيره بغيره والجواب ان الهاء في بغيره للسوى فكانه قال لم نعدل سواه بغير السوى وغير سواه هو نفسه صلى الله عليه وآله فالمعنى فلم نعدل سواه به

حرف الفاء

الفاء المفردة حرف مهمل خلافا لبعض الكوفيين في قولهم انها ناصبة في نحو ما تأتينا فتحدثنا وللمبرد في قوله انها خافضة في نحو فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع فيمن جر مثلا والمعطوف والصحيح ان النصب بان مضمرة كما سيأتي وان الجر برب مضمرة كما مر وترد على ثلاثة اوجه

احدها ان تكون عاطفة وتفيد ثلاثة امور احدها الترتيب وهو نوعان معنوي كما في قام زيد فعمرو وذكري وهو عطف مفصل على مجمل نحو فازلهما الشيطان عنها فاخرجهما مما كانا فيه ونحو فقد سألوا موسى اكبر من ذلك فقالوا ارنا الله جهرة ونحو ونادى نوح ربه فقال رب ان ابني من اهلي الآية ونحو توضأ فغسل وجهه ويديه ومسح رأسه ورجليه وقال الفراء لا تفيد الترتيب مطلقا وهذا مع قوله ان الواو تفيد الترتيب غريب واحتج بقوله تعالى اهلكناها فجاءها بأسنا بياتا او هم قائلون واجيب بان المعنى اردنا اهلاكها او بانها للترتيب الذكري وقال الجرمي لا تفيد الفاء الترتيب في البقاع ولا في الامطار بدليل قوله بين الدخول فحومل وقولهم مطرنا مكان كذا فمكان كذا وان كان وقوع المطر فيهما في وقت واحد الامر الثاني التعقيب وهو في كل شيء بحسبه الا ترى انه يقال تزوج فلان فولد له اذا لم يكن بينهما الا

مدة الحمل وان كانت مدة متطاولة ودخلت البصرة فبغداد اذا لم يقم في البصرة ولا بين البلدين

وقال الله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة وقيل الفاء في هذه الاية للسببية وفاء السببية لا تستلزم التعقيب بدليل صحة قولك ان يسلم فهو يدخل الجنة ومعلوم ما بينهما من المهلة وقيل تقع الفاء تارة بمعنى ثم ومنه الاية وقوله تعالى ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما فالفاءات في فخلقنا العلقة وفي فخلقنا المضغة وفي فكسونا بمعنى ثم لتراخي معطوفاتها وتارة بمعنى الواو كقوله بين الدخول فحومل وزعم الاصمعي ان الصواب روايته بالواو لانه لا يجوز جلست بين زيد فعمرو واجيب بان التقدير بين مواضع الدخول فمواضع حومل كما يجوز جلست بين العلماء فالزهاد وقال بعض البغداديين الاصل ما بين فحذف ما دون بين كما عكس ذلك من قال يا احسن الناس ما قرنا الى قدم اصله ما بين قرن فحذف بينا واقام قرنا مقامها ومثله ما بعوضة فما فوقها قال والفاء نائبة عن الى ويحتاج على هذا القول الى ان يقال وصحت اضافة بين الى الدخول لاشتماله على مواضع او لان التقدير بين مواضع الدخول وكون الفاء للغاية بمنزلة الى غريب وقد يستانس له عندي بمجيء عكسه في قوله وانت التي حببت شغبا الى بدا الي واوطاني بلاد سواهما اذ المعنى شغبا فبدا وهما موضعان ويدل على ارادة الترتيب قوله بعده حللت بهذا حلة ثم حلة بهذا فطاب الواديان كلاهما وهذا معنى غريب لم ار من ذكره والامر الثالث السببية وذلك غالب في العاطفة جملة او صفة فالاول نحو فوكزه موسى فقضى عليه ونحو فتلقى ادم من ربه كلمات فتاب عليه والثاني نحو لآكلون من شجر من زقوم فمالئون منها البطون فشاربون عليه من الحميم وقد يجيء في ذلك لمجرد الترتيب نحو فراغ الى اهله فجاء بعجل سمين فقربه اليهم ونحو لقد كنت في غفلة من هذا فكشفنا عنك غطاءك ونحو فاقبلت امرأته في صرة فصكت وجهها ونحو فالزاجرات زجرا فالتاليات ذكرا وقال الزمخشري للفاء مع الصفات ثلاثة احوال احدها ان تدل على ترتيب معانيها في الوجود كقوله يا لهف زيابة للحارث الصابح فالغانم فالآيب اي الذي صبح فغنم فآب والثاني ان تدل على ترتيبها في التفاوت من بعض الوجوه نحو قولك خذ الاكمل فالافضل واعمل الاحسن فالاجمل والثالث ان تدل على ترتيب موصوفاتها في ذلك نحو رحم الله المحلقين فالمقصرين انتهى والبيت لابن زيابة يقول يا لهف ابي على الحارث اذ صبح قومي بالغارة فغنم فآب سالما ان لا اكون لقيته فقتلته وذلك لانه يريد يا لهف نفسي **والثاني**

من اوجه الفاء ان تكون رابطة للجواب وذلك حيث لا يصلح لان يكون شرطا وهو منحصر في ست مسائل احدها ان يكون الجواب جملة اسمية نحو وان يمسسك بخير فهو على كل شيء قدير ونحو ان تعذبهم فانهم عبادك وان تغفر لهم فانك انت العزيز الحكيم الثانية ان تكون فعلية كالاسمية وهي التي فعلها جامد نحو ان ترن انا اقل منك مالا وولدا فعسى ربي ان يؤتين ان تبدوا الصدقات فنعما هي ومن يكن الشيطان له قرينا فساء قرينا ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء الثالثة ان يكون فعلها انشائيا نحو ان كنتم تحبون الله فاتبعوني ونحو فان شهدوا فلا تشهد معهم ونحو قل ارايتم ان اصبح ماؤكم غورا فمن ياتيكم بماء معين فيه امران الاسمية والانشائية ونحو ان قام زيد فوالله لا اقومن ونحو ان لم يتب زيد فيا خسره رجلا الرابعة ان يكون فعلها ماضيا لفظا ومعنى اما حقيقة نحو ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل ونحو ان كان قميصه قد من قبل فصدقت وهو من الكاذبين وان كان قميصه قد من دبر فكذبت وقد هنا مقدرة واما مجازا نحو ومن جاء بالسيئة فكبت وجوههم في النار نزل هذا الفعل لتحقق وقوعه منزلة ما قد وقع الخامسة ان تقترن بحرف استقبال نحو من يرتد منكم عن دينه فسوف ياتي الله بقوم ونحو وما تفعلوا من خير فلن تكفروه السادسة ان تقترن بحرف له الصدر كقوله فان اهلك فذي حنق لظاه علي تكاد تلتهب التهابا لما عرفت من ان رب مقدرة وانما لها الصدر وانما دخلت في نحو ومن عاد فينتقم الله منه لتقدير الفعل خبر المحذوف فالجملة اسمية وقد تقرر ان الفجائية قد تنوب عن الفاء نحو وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون وان الفاء قد تحذف في الضرورة كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها وعن المبرد انه منع ذلك حتى في الشعر وزعم ان الرواية من يفعل الخير فالرحمن يشكره وعن الاخفش ان ذلك واقع في النثر الفصيح وان منه قوله تعالى ان ترك خيرا الوصية للوالدين وتقدم تاويله وقال ابن مالك يجوز في النثر نادرا ومنه حديث اللقطة فان جاء صاحبها والا استمتع بها **تنبيه** كما تربط الفاء الجواب بشرطه كذلك تربط شبه الجواب بشبه الشرط وذلك في نحو الذي ياتيني فله درهم وبدخولها فهم ما اراده المتكلم من ترتب لزوم اعطاء الدرهم على الاتيان ولو لم تدخل احتمل ذلك وغيره وهذه الفاء بمنزلة لام التوطئة في نحو لئن اخرجوا لا يخرجون معهم في ايذانها بما اراده المتكلم من معنى القسم وقد قرئ بالاثبات والحذف قوله تعالى وما اصابكم من مصيبة فبما كسبت ايديكم **الثالث** ان تكون زائدة دخولها في الكلام كخروجها وهذا لا يثبته سيبويه واجاز الاخفش زيادتها في الخبر مطلقا وحكى

اخولان فوجد وقيل للفراء والاعلم وجماعة الجواز بكون الخبر امرا ونهيا فالامر كقوله وقائلة خولان فانكح فتاتهم وقوله انت فانظر اى ذلك نصير وحمل عليه الزجاج هذا فليذوقوه والنهى نحو زيد فلا تضربه وقال ابن برهان تزاد الفاء عند اصحابنا جميعا كقوله واذا هلكت فعند ذلك فاجزعى انتهى وتاول المانعون قوله خولان فانكح على ان التقدير هذه خولان وقوله انت فانظر على ان التقدير انظر فانظر ثم حذف انظر الاول وحده فبرز ضميره فقيل انت فانظر والبيت الثالث ضرورة واما الآية فالخبر حميم وما بينهما معترض او هذا منصوب بمحذوف يفسره فليذوقوه مثل وإياى فارهبون و على هذا فحميم بتقدير هو حميم ومن زيادتها قوله لما اتقى بيد عظيم جرمها فتركت ضاحى جلدها يتذبذب لان الفاء لا تدخل فى جواب لما خلافا لابن مالك واما قوله تعالى فلما نجاهم الى البر فمنهم مقتصد فالجواب محذوف اى انقسموا قسمين فمنهم مقتصد ومنهم غير ذلك واما قوله تعالى ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدق لما معهم وكانوا من قبل يستفتحون على الذين كفروا فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به فقيل جواب لما الاولى لما الثانية وجوابها وهذا مردود لاقترانه بالفاء وقيل كفروا به جواب لهما لان الثانية تكرير للاولى وقيل جواب الاولى محذوف اى انكروه **مسئلة** الفاء فى نحو بل الله فاعبد جواب لاما مقدرة عند بعضهم وقيل فيه اجحاف وزائدة عند الفارسى وفيه نظر وعاطفة عند غيره والاصل تنبه فاعبد الله ثم حذف تنبه وقدم المنصوب على الفاء اصلاحا للفظ لئلا يقع الفاء صدرا كما قال الجميع فى الفاء فى نحو اما زيدا فاضرب ان الاصل مهما يكن من شئ فاضرب زيدا وقد مضى شرحه فى حرف الهمزة **مسئلة** الفاء فى نحو خرجت فاذا الاسد زائدة لازمة عند الفارسى والمازنى وجماعة وعاطفة عند مبرمان وابى الفتح وللسببية المحضة كفاء الجواب عند ابى اسحق ويجب عندى ان يحمل على ذلك مثل انا اعطيناك الكوثر فصل لربك ونحو ائتنى فانى اكرمك اذ لا يعطف الانشاء على الخبر ولا العكس ولا يحسن اسقاطها ليسهل دعوى زيادتها **مسئلة** ايحب احدكم ان ياكل لحم اخيه ميتا فكرهتموه تقديره عندهم فاذا بعد الاستفهام لا فقيل لهم نعم قالوا بعد الاستفهام لا فقيل لهم فهذا كرهتموه يعنى والغيبة مثله فاكرهوها ثم حذف المبتدأ وهو هذا وقال الفارسى التقدير فكما كرهتموه فاكرهوا الغيبة وضعفه ابن الشجرى بان فيه حذف الموصول وهو ما المصدرية دون صلتها وذلك ردى وجملة واتقوا الله عطف على ولا يغتب بعضكم بعضا على التقدير الاول وعلى فاكرهوا الغيبة على تقدير الفارسى وبعد فعندى ان ابن الشجرى لم يتامل كلام الفارسى فانه قال كانهم قالوا فى الجواب لا فقيل لهم فكرهتموه

فاكرهوا الغيبة واتقوا الله فاتقوا عطف على فاكرهوا وان لم يذكر كما فى اضرب بعصاك الحجر فانفجرت والمعنى فكما كرهتموه فاكرهوا الغيبة وان لم تكن كما مذكورة كما ان ما تاتينا فتحدثنا معناه فكيف تحدثنا وان لم تكن كيف مذكورة انتهى وهذا يقتضى ان كما ليست محذوفة بل ان المعنى يعطيها فهو تفسير معنى لا تفسير اعراب **تنبيه** قيل تكون الفاء للاستئناف كقوله الم تسئل الربع القواء فينطق اى فهو ينطق لانها لو كانت للعطف لجزم ما بعدها ولو كانت للسببية لنصب ومثله فانما يقول له كن فيكون بالرفع اى فهو يكون حينئذ وقوله الشعر صعب وطويل سلمه اذا ارتقى فيه الذى لا يعلمه زلت به الى الحضيض قدمه يريد ان يعربه فيعجمه اى فهو يعجمه ولا يجوز نصبه بالعطف لانه لا يريد ان يعجمه والتحقيق ان الفاء فى ذلك كله للعطف وان المعتمد بالعطف الجملة لا الفعل والمعطوف عليه فى هذا الشعر قوله يريد وانما يقدر النحويون كلمة هو ليبينوا ان الفعل ليس المعتمد بالعطف **فى** حرف جر له عشرة معان احدها الظرفية وهى اما مكانية او زمانية وقد اجتمعتا فى قوله تعالى الم غلبت الروم فى ادنى الارض وهم من بعد غلبهم سيغلبون فى بضع سنين او مجازية نحو ولكم فى القصاص حيوة ومن المكانية ادخلت الخاتم فى اصبعى والقلنسوة فى راسى الا ان فيهما قلبا الثانى المصاحبة نحو ادخلوا فى امم اى معهم وقيل التقدير ادخلوا فى جملة امم فحذف المضاف فخرج على قومه فى زينته والثالث التعليل نحو فذلكن الذى لمتننى فيه لمسكم فيما افضتم وفى الحديث ان امرأة دخلت النار فى هرة حبستها والرابع الاستعلاء نحو لاصلبنكم فى جذوع النخل وقال هم صلبوا العبدى فى جذع نخلة وقال آخر بطل كان ثيابه فى سرحة والخامس مرادفة الباء كقوله ويركب يوم الروع منا فوارس بصيرون فى طعن الاباهر والكلى وليس منه قوله تعالى يذرؤكم فيه خلافا لزاعم ذلك بل هى للتعليل اى يكثركم بسبب هذا الجعل والاظهر قول الزمخشرى انها للظرفية المجازية قال جعل هذا التدبير كالمنبع والمعدن للبث والتكثير مثل ولكم فى القصاص حيوة والسادس مرادفة الى نحو فردوا ايديهم فى افواههم والسابع مرادفة من كقوله الا عم صباحا ايها الطلل البالى وهل يعمن من كان فى العصر الخالى وهل يعمن من كان احدث عهده ثلثين شهرا فى ثلثة احوال وقال ابن جنى التقدير من بعد ثلثة احوال والدليل على هذا المضاف وهذا نظير اجازته جلست زيدا بتقدير جلوس زيد مع احتماله لان يكون اصله الى زيد وقيل الاحوال جمع حال الحول اى فى ثلث حالات نزول المطر وتعاقب الرياح و مرور الدهور وقيل يريد ان احدث عهده خمس سنين ونصف ففى بمعنى مع والثامن

المقابسة وهي الداخلة بين مفضول سابق وفاضل لاحق نحو فما متاع الحيوة الدنيا في الآخرة الا قليل والتاسع التعويض وهي الزائدة عوضا من اخرى محذوفة كقولك ضربت فيمن رغبت اصله ضربت من رغبت فيه اجازه ابن مالك وحده بالقياس على نحو قوله فانظر بمن تثق على حمله على ظاهره وفيه نظر والعاشر التوكيد وهي الزائدة لغير تعويض اجازه الفارسي في الضرورة وانشد انا ابو سعد اذا الليل دجى تخال في سواده يرندجا واجازه بعضهم في قوله تعم وقال اركبوا فيها

حرف القاف

قد على وجهين حرفية وستاتي واسمية وهي على وجهين اسم فعل وسياتي واسم مرادف لحسب وهذه تستعمل على وجهين مبنية وهو الغالب لشبهها بقد الحرفية في لفظها ولكثير من الحروف الموضوعة على حرفين وهو الغالب لشبهها بقد حرفا على بقاء السكون لانه الاصل فيما يبنون وهو قليل يقال قد زيد درهم بالرفع كما يقال حسب زيد درهم بالرفع وقدي بغير نون كما يقال حسبي والمستعملة اسم فعل مرادفة ليكفي يقال قد زيدا درهم وقدني درهم كما يقال يكفي زيدا درهم ويكفيني درهم وقوله قدني من نصر الخبيبين قدي يحتمل قد الاولى ان تكون مرادفة لحسب على لغة البناء وان يكون اسم فعل واما الثانية فتحتمل الاول وهو واضح والثاني على ان النون حذفت للضرورة كقوله اذ ذهب القوم الكرام ليسي ويحتمل انه اسم فعل لم يذكر مفعوله فالياء للاطلاق والكسرة للساكنين واما الحرفية فمختصة بالفعل المتصرف الخبري المثبت المجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس وهي معه كالجزء فلا تفصل منه بشيء اللهم الا بالقسم كقوله اخالد قد والله اوطات عشوة وما قائل المعروف فينا يعنف وقول اخر فقد والله بين لي عنائي بوشك فراقهم صرد يصيح وسمع قد لعمري بت ساهرا وقد والله احسنت وقد يحذف بعدها الدليل كقول النابغة افد الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد اي وكان قد زالت ولها خمسة معان احدها التوقع وذلك مع المضارع واضح كقولك قد يقدم الغائب اليوم اذا كنت تتوقع قدومه واما مع الماضي فاثبته الاكثرون قال الخليل يقال قد فعل لقوم ينتظرون الخبر ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة لان الجماعة منتظرون لذلك وقال بعضهم تقول قد ركب الامير لمن ينتظر ركوبه وفي التنزيل قد سمع الله قول التي تجادلك لانها كانت تتوقع اجابة الله سبحانه لدعائها وانكر بعضهم كونها للتوقع مع الماضي وقال التوقع انتظار الوقوع والماضي قد وقع وقد تبين بما ذكرنا ان مراد المثبتين لذلك انها تدل على ان الفعل الماضي كان قبل الاخبار متوقعا لا انه الان متوقع والذي يظهر لي قول ثالث وهو انها لا تفيد التوقع اصلا اما في

المضارع فلان قولك يقدم الغائب يفيد التوقع بدون قد اذ الظاهر من حال المخبر عن مستقبل انه متوقع له واما في الماضي فلانه لو صح اثبات التوقع لها بمعنى انها تدخل على ما هو متوقع لصح ان يقال في لا رجل بالفتح ان لا للاستفهام لانها لا تدخل الا جوابا لمن قال هل من رجل ونحوه فالذي بعد لا مستفهم عنه من جهة شخص اخر كما ان الماضي بعد قد متوقع كذلك وعبارة ابن مالك في ذلك حسنة فانه قال انها تدخل على ماض متوقع ولم يقل انها تفيد التوقع ولم يتعرض للتوقع في الداخلة على المضارع البتة وهذا هو الحق الثاني تقريب الماضي من الحال تقول قام زيد فيحتمل الماضي القريب والماضي البعيد فان قلت قد قام اختص بالقريب وانبنى على افادتها ذلك احكام احدها انها لا تدخل على ليس وعسى ونعم وبئس لانهن للحال فلا معنى لذكر ما يقرب ما هو حاصل ولذلك علة اخرى وهي ان صيغهن لا يفدن الزمان ولا يتصرفن فاشبهن الاسم واما قول عدي لولا الحيا وان راسي قد عسى فيه المشيب لزرت ام القاسم فعسى فيه بمعنى اشتد وليست عسى الجامدة الثاني وجوب دخولها عند البصريين الا الاخفش على الماضي الواقع حالا اما ظاهرة نحو وما لنا ان لا نقاتل في سبيل الله وقد اخرجنا من ديارنا وابنائنا او مقدرة نحو هذه بضاعتنا ردت الينا ونحو او جاؤكم حصرت صدورهم وخالفهم الكوفيون والاخفش فقالوا لا يحتاج لذلك لكثرة وقوعها حالا بدون قد والاصل عدم التقدير لا سيما فيما كثر استعماله الثالث ذكره ابن عصفور وهو ان القسم اذا اجيب بماض متصرف مثبت فان كان قريبا من الحال جيء باللام وقد نحو تالله لقد اثرك الله علينا وان كان بعيدا جيء باللام وحدها كقوله حلفت لها بالله حلفة فاجر لناموا فما ان من حديث ولا صال انتهى والظاهر في الاية والبيت عكس ما قال اذ المراد في الاية لقد فضلك الله علينا بالصبر وسيرة المحسنين وذلك محكوم له في الازل وهو متصف به مذ عقل والمراد في البيت انهم ناموا قبل مجيئه ومقتضى كلام الزمخشري انها في نحو والله لقد كان كذا للتوقع لا للتقريب فانه قال في تفسير قوله تعالى لقد ارسلنا نوحا في سورة الاعراف فان قلت فما لهم لا يكادون ينطقون بهذه اللام الا مع قد وقل عنهم نحو قوله حلفت لها بالله البيت قلت لان الجملة القسمية لا تساق الا تاكيدا للجملة المقسم عليها التي هي جوابها فكانت مظنة لمعنى التوقع الذي هو معنى قد عند استماع المخاطب كلمة القسم انتهى ومقتضى كلام ابن مالك انها مع الماضي انما تفيد التقريب كما ذكره ابن عصفور وان من شرط دخولها كون الفعل متوقعا كما قدمنا فانه قال في التسهيل وتدخل على

فعل ماض متوقع لا يشبه الحرف لتقريبه من الحال انتهى الرابع دخول لام الابتداء في نحو ان زيدا لقد قام و
ذلك لان الاصل دخولها على الاسم نحو ان زيدا لقائم وانما دخلت على المضارع لشبهه بالاسم نحو
ان ربك ليحكم بينهم فاذا قرب الماضي من الحال اشبه المضارع الذي هو شبيه بالاسم فجاز دخولها
عليه **المعنى الثالث** التقليل وهو ضربان تقليل وقوع الفعل نحو قد يصدق الكذوب و
قد يجود البخيل وتقليل متعلقه نحو قد يعلم ما انتم عليه اي ان ما هم عليه هو اقل معلوماته سبحانه
وزعم بعضهم انها في هذه الامثلة ونحوها للتحقيق وان التقليل في المثالين الاولين لم يستفد من قد
بل من قولك البخيل يجود والكذوب يصدق فانه ان لم يحمل على ان صدور ذلك منهما قليل كان
فاسدا اذ آخر الكلام يناقض اوله **الرابع** التكثير قاله سيبويه في قول الهذلي قد اترك القرن
مصفرا انامله وقاله الزمخشري في قد نرى تقلب وجهك قال اي ربما نرى ومعناه تكثير
الرؤية ثم استشهد بالبيت واستشهد جماعة على ذلك ببيت العروض قد اشهد الغارة
الشعواء تحملني جرداء معروقة اللحيين سرحوب **الخامس** التحقيق نحو قد افلح من زكيها و
قد مضى ان بعضهم حمل عليه قد يعلم ما انتم عليه قال الزمخشري دخلت قد لتوكيد العلم ويرجع
ذلك الى توكيد الوعيد وقال غيره في ولقد علمتم الذين اعتدوا قد في الجملة المجاب بها القسم
مثل ان واللام في الاسمية المجاب بها في افادة التوكيد وقد مضى نقل القول بالتقليل في الاولى و
التقريب والتوقع في مثل الثانية ولكن القول بالتحقيق فيهما اظهر **والسادس** النفي حكى
ابن سيده قد كنت في خير فتعرفه بنصب تعرفه وهذا غريب واليه اشار في التسهيل بقوله وربما نفي
بقد فنصب الجواب بعدها انتهى ومحمله عندي على خلاف ما ذكر وهو ان يكون كقولك للكذوب
هو رجل صادق ثم جاء النصب بعده نظرا الى المعنى وان كان انما حكم بالنفي لثبوت النصب فغير
مستقيم لمجيء قوله والحق بالحجاز فاستريحا وقراءة بعضهم بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه
بالنصب **مسئلة** قيل يجوز النصب على الاشتغال في نحو خرجت فاذا زيدا يضربه عمرو مطلقا
وقيل يمتنع مطلقا وهو الظاهر لان اذا الفجائية لا يليها الا الجمل الاسمية وقال ابو الحسن وتبعه
ابن عصفور يجوز في نحو فاذا زيد قد ضربه عمرو ويمتنع بدون قد ووجهه عندي ان التزام الاسمية
مع اذا هذه انما كان للفرق بينها وبين الشرطية المختصة بالفعلية فاذا اقترنت بقد حصل الفرق
بذلك اذ لا تقترن الشرطية بها **قط** على ثلثة اوجه **احدها** ان تكون ظرف زمان
لاستغراق ما مضى وهذه بفتح القاف وتشديد الطاء مضمومة في افصح اللغات وتختص

بالنفي يقال ما فعلته قط والعامة تقول لا افعله قط وهو لحن واشتقاقه من قططته اي قطعته
فمعنى ما فعلته قط ما فعلته فيما انقطع من عمري لان الماضي منقطع عن الحال والاستقبال وبنيت
لتضمنها معنى مذ والى اذ المعنى مذ ان خلقت الى الآن وعلى حركة لئلا يلتقي ساكنان وكانت الضمة
تشبيها بالغايات وقد تكسر على اصل التقاء الساكنين وقد يتبع قافه طاءه في الضم وقد تخفف
طاؤه مع ضمها او اسكانها **الثاني** ان تكون بمعنى حسب وهذه مفتوحة القاف ساكنة
الطاء يقال قطي وقطك وقط زيد درهم كما يقال حسبي وحسبك وحسب زيد درهم الا انها مبنية
لانها موضوعة على حرفين وحسب معربة **والثالث** ان تكون اسم فعل بمعنى يكفي فيقال
قطني بنون الوقاية كما يقال يكفيني ويجوز نون الوقاية على الوجه الثاني حفظا للبناء على السكون
كما يجوز في لدن ومن وعن لذلك

حرف الكاف

الكاف المفردة جارة وغيرها
والجارة حرف واسم والحرف له خمسة معان **احدها** التشبيه نحو زيد كالاسد **والثاني**
التعليل اثبت ذلك قوم ونفاه الاكثرون وقيد بعضهم جوازه بان تكون الكاف مكفوفة بما
كحكاية سيبويه كما انه لا يعلم فتجاوز الله عنه والحق جوازه في المجردة من ما نحو ويكأنه لا يفلح
الكافرون اي اعجب لعدم فلاحهم وفي المقرونة بما الكافة كما في المثال وبما المصدرية نحو كما ارسلنا
فيكم رسولا الآية قال الاخفش اي لاجل ارسالي فيكم رسولا منكم فاذكروني وهو ظاهر في قوله تعالى
واذكروه كما هديكم واجاب بعضهم بانه من وضع الخاص موضع العام اذ الذكر والهداية يشتركان
في امر وهو الاحسان فهذا في الاصل بمنزلة واحسن كما احسن الله اليك والكاف للتشبيه ثم عدل
عن ذلك للاعلام بخصوصية المطلوب وما ذكرناه في الآيتين من ان ما مصدرية قاله جماعة
وهو الظاهر وزعم الزمخشري وابن عطية وغيرهما انها كافة وفيه اخراج الكاف عما ثبت لها
من عمل الجر لغير مقتض واختلف في نحو قوله وطرفك اما جئتنا فاحبسنه كما يحسبوا ان الهوى
حيث تنظر فقال الفارسي الاصل كيما فحذف الياء وقال ابن مالك هذا تكلف بل هي كاف
التعليل وما الكافة ونصب الفعل بها لشبهها بكي في المعنى وزعم ابو محمد الاسود في كتابه المسمى
بنزهة الاديب ان ابا علي حرف هذا البيت وان الصواب فيه اذا جئت فامنح طرف عينيك
غيرنا لكي يحسبوا البيت **والثالث** الاستعلاء ذكره الاخفش والكوفيون وان
بعضهم قيل له كيف اصبحت فقال كخير اي على خير وقيل المعنى بخير ولم يثبت مجيء الكاف
بمعنى الباء وقيل هي للتشبيه على حذف مضاف اي كصاحب خير وقيل في كن كما انت ان

المعنى على ما انت عليه وللنحويين في هذا المثال اعاريب احدها هذا وهو ان ما موصولة وانت مبتداء حذف خبره والثاني انها موصولة وانت خبر حذف مبتداؤه اي كالذي هو انت وقد قيل بذلك في قوله تعالى اجعل لنا الها كما لهم آلهة اي كالذي هو لهم آلهة والثالث ان ما زائدة ملغاة والكاف ايضا جارة كما في قوله وننصر مولانا ونعلم انه كما الناس مجروم عليه وجارم وانت ضمير مرفوع انيب عن المجرور كما في قولهم ما انا كانت والمعنى كن فيما يستقبل مماثلا لنفسك فيما مضى والرابع ان ما كافة وانت مبتداء حذف خبره اي عليه او كائن وقد قيل في كما لهم آلهة ان ما كافة وزعم صاحب المستوفى ان الكاف لا تكف بما ورد عليه بقوله واعلم انني وابا حميد كما النشوان والرجل الحليم وقوله اخ ماجد لم يخزني يوم مشهد كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه وانما يصح الاستدلال بهما اذا لم يثبت ان ما المصدرية توصل بالجمل الاسمية والخامس ان ما كافة ايضا وانت فاعل والاصل كما كنت ثم حذفت كان فانفصل الضمير وهذا بعيد بل الظاهر ان ما على هذا التقدير مصدرية وتقع كما بعد الجمل كثيرا صفة في المعنى فتكون نعتا لمصدر او حالا ويحتملهما قوله تعالى كما بدأنا اول خلق نعيده فان قدرته نعتا لمصدر فهو اما معمول لنعيده اي نعيد اول خلق اعادة مثل ما بدأناه او لنطوي اي نفعل هذا الفعل العظيم كفعلنا هذا الفعل وان قدرته حالا فذو الحال مفعول نعيده اي نعيده مماثلا للذي بدأناه وتقع كلمة كذلك ايضا كذلك فان قلت فكيف اجتمعت مع مثل في قوله تعالى وقال الذين لا يعلمون لولا يكلمنا الله او تأتينا آية كذلك قال الذين من قبلهم مثل قولهم ومثل في المعنى نعت لمصدر قال المحذوف كما ان كذلك نعت له ولا يتعدى عامل واحد لمتعلقين بمعنى واحد لا تقول ضربت زيدا عمرا ولا يكون مثل توكيدا لكذلك لانه ابين منه كما لا يكون زيد من قولك هذا زيد يفعل كذا توكيدا لذلك ولا خبرا لمحذوف بتقدير الامر كذلك لما يؤدي اليه من عدم ارتباط ما بعده بما قبله قلت مثل بدل من كذلك او بيان او نصب بيعلمون اي لا يعلمون اعتقاد اليهود والنصارى فمثل بمنزلتها في مثلك لا يفعل كذا او نصب بقال والكاف مبتداء والعائد محذوف اي قاله ورد ابن الشجري ذلك على مكي بان قال قد استوفى مفعوله وهو مثل وليس بشيء لان مثل حينئذ مفعول مطلق او مفعول به ليعلمون والضمير المقدر مفعول به لقال

والمعنى الرابع المبادرة وذلك اذا اتصلت بما في نحو سلم كما تدخل وصل كما يدخل الوقت ذكره ابن الخباز في النهاية وابو سعيد السيرافي وغيرهما وهو غريب جدا

والخامس التوكيد وهي الزائدة نحو ليس كمثله شيء قال الاكثرون التقدير ليس مثله شيء اذ لو لم تقدر زائدة صار المعنى ليس شيء مثل مثله فيلزم المحال وهو اثبات المثل وانما زيدت لتوكيد نفي المثل لان زيادة الحرف بمنزلة اعادة الجملة ثانيا قاله ابن جني ولانهم اذا بالغوا في نفي الفعل عن احد قالوا مثلك لا يفعل كذا ومرادهم انما هو النفي عن ذاته ولكنهم اذا نفوه عمن هو على اخص اوصافه فقد نفوه عنه وقيل الكاف في الآية غير زائدة ثم اختلف فقيل الزائد مثل كما زيدت في فان آمنوا بمثل ما آمنتم به قالوا وانما زيدت هنا لتفصل الكاف عن الضمير انتهى والقول بزيادة الحرف اولى من القول بزيادة الاسم بل زيادة الاسم لم تثبت واما بمثل ما آمنتم به فقد تشهد للقائل بزيادة المثل فيها قراءة ابن عباس بما آمنتم به وقد تؤولت قراءة الجماعة على زيادة الباء في المفعول المطلق اي ايمانا مثل ايمانكم به اي بالله سبحانه او بمحمد صلى الله عليه والمراد بما للقرآن وما للتوراة اي فان آمنوا بكتابكم كما آمنتم بكتابهم وفي الآية الاولى قول ثالث وهو ان الكاف ومثل لا زائد منهما ثم اختلف فقيل مثل بمعنى الذات وقيل بمعنى الصفة وقيل الكاف اسم مؤكد بمثل كما عكس ذلك من قال فصيروا مثل كعصف مأكول

واما الكاف الاسمية الجارة فمرادفة لمثل ولا تقع كذلك عند سيبويه والمحققين الا في الضرورة كقوله يضحكن عن كالبرد المنهم وقال كثير منهم الاخفش والفارسي يجوز في الاختيار فجوزوا في نحو زيد كالاسد ان تكون الكاف في موضع رفع والاسد مخفوضا بالاضافة ويقع مثل هذا في كتب المعربين كثيرا قال الزمخشري في فانفخ فيه ان الضمير راجع للكاف من كهيئة الطير اي فانفخ في ذلك الشيء المماثل فيصير كسائر الطيور انتهى ووقع مثل ذلك في كلام غيره ولو كان كما زعموا لسمع في الكلام مثل مررت بكالاسد وتتعين الحرفية في موضعين احدهما ان تكون زائدة خلافا لمن اجاز زيادة الاسماء والثاني ان تقع هي ومخفوضها صلة كقوله ما يرتجى وما يخاف جمعا فهو الذي كالليث والغيث معا خلافا لابن مالك في اجازته ان يكونا مضافا ومضافا اليه على اضمار مبتداء كما في قراءة بعضهم تماما على الذي احسن وهذا تخريج للفصيح على الشاذ واما قوله وصاليات ككما يؤثفين فيحتمل ان الكافين حرفان اكد اولهما بثانيهما كما قال ولا للما بهم ابدا دواء وان يكونا اسمين اكد اولهما بثانيهما وان تكون الاولى حرفا والثانية اسما

واما الكاف غير الجارة فنوعان مضمر منصوب او مجرور نحو ما ودعك ربك وحرف معنى لا محل له ومعناه الخطاب وهي اللاحقة لاسم الاشارة نحو ذلك وتلك وللضمير المنفصل المنصوب في قولك اياك واياكما ونحوهما هذا

هو الصحيح وبعض اسماء الافعال نحو حيهلك ورويدك والنجاءك وارايتك بمعنى اخبرني نحو ارايتك
هذا الذي كرمت علي فالتاء فاعل والكاف حرف خطاب هذا هو الصحيح وهو قول سيبويه وعكس
ذلك الفراء فقال التاء حرف خطاب والكاف فاعل لكونها المطابقة للمسند اليه ويرده صحة الا
ستغناء عن الكاف وانها لم تقع قط مرفوعة وقال الكسائي التاء فاعل والكاف مفعول ويلزمه ان
يصح الاقتصار على المنصوب في نحو ارايتك زيدا ما صنع لانه المفعول الثاني ولكن الفائدة لا تتم عنده
فلا يجوز الاقتصار عليه واما ارايتك هذا الذي كرمت علي فالمفعول الثاني محذوف اي لم كرمته
علي وانا خير منه وقد تلحق الفاظا اخر شذوذا وحمل على ذلك الفارسي قوله لسان السوء تهديها
الينا وحنت وما حسبتك ان تحينا لئلا يلزم الاخبار عن اسم العين بالمصدر وقيل يحتمل كون
ان وصلتهما بدلا من الكاف سادا مسد المفعولين كقراءة حمزة ولا تحسبن الذين كفروا انما
نملي لهم بالخطاب

كي

على ثلاثة اوجه احدها ان تكون اسما مختصرا من كيف كقوله
كي تجنحون الى سلم وما ثئرت قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم اراد كيف فحذف الفاء كما قال
بعضهم سو افعل يريد سوف

الثاني ان تكون بمنزلة لام التعليل معنى وعملا وهي الداخلة
على ما الاستفهامية كقولهم في السؤال عن العلة كيمه بمعنى لمه وعلى ما المصدرية في قوله اذا
انت لم تنفع فضر فانما يرجى الفتى كيما يضر وينفع وقيل ما كافة وعلى ان المصدرية مضمرة
نحو جئت كي تكرمني اذا قدرت النصب بان

الثالث ان تكون بمنزلة ان المصدرية
معنى وعملا وذلك في نحو لكيلا تأسوا ويؤيده صحة حلول ان محلها ولانها لو كانت حرف تعليل لم
يدخل عليها حرف تعليل ومن ذلك قولك جئتك كي تكرمني وقوله تعالى كي لا يكون دولة
اذا قدرت اللام قبلها فان لم تقدر فهي تعليلية جارة ويجب حينئذ اضمار ان بعدها ومثله في
الاحتمالين قوله اردت لكيما ان تطير بقربتي فكي اما تعليلية مؤكدة للام او مصدرية مؤكدة
بان ولا تظهر ان بعد كي الا في الضرورة كقوله فقالت اكل الناس اصبحت مانحا لسانك
كيما ان تغر وتخدعا وعن الاخفش ان كي جارة دائما وان النصب بعدها بان ظاهرة او مضمرة
ويرده نحو لكيلا تأسوا فان زعم ان كي تاكيد للام كقوله ولا للما بهم ابدا دواء رد بان الفصيح
المقيس لا يخرج على الشاذ وعن الكوفيين انها ناصبة دائما ويرده قولهم كيمه كما يقولون لمه
وقول حاتم واوقدت ناري كي ليبصر ضوءها واخرجت كلبي وهو في البيت داخله لان
لام الجر لا تفصل بين الفعل وناصبه واجابوا عن الاول بان الاصل كي تفعل ماذا ويلزمهم

كثرة الحذف واخراج ما الاستفهامية عن الصدر وحذف الفها في غير الجر وحذف الفعل المنصوب
مع بقاء عامل النصب وكل ذلك لم يثبت نعم وقع في صحيح البخاري في تفسير وجوه يومئذ ناضرة
فيذهب كيما فيعود ظهره طبقا واحدا اي كيما يسجد وهو غريب جدا لا يحتمل القياس عليه

تنبيه اذا قيل جئت لتكرمني بالنصب فالنصب بان مضمرة وجوز ابو سعيد كون المضمر كي
والاول اولى لان ان امكن في عمل النصب من غيرها فهي اقوى على التجوز فيها بان تعمل مضمرة

كم

على وجهين خبرية بمعنى كثير واستفهامية بمعنى اي عدد ويشتركان في خمسة امور
الاسمية والابهام والافتقار الى التمييز والبناء ولزوم التصدير واما قول بعضهم في الم يروا
كم اهلكنا قبلهم من القرون انهم اليهم لا يرجعون ابدل ان وصلتها من كم فمردود
لان عامل البدل هو عامل المبدل منه فان قدر عامل المبدل منه يروا فكم لها الصدر فلا
يعمل فيها ما قبلها وان قدر اهلكنا فلا تسلط له في المعنى على البدل والصواب ان كم
مفعول لاهلكنا والجملة اما معمولة ليروا على انه علق عن العمل في اللفظ وان وصلتها
مفعول لاجله واما معترضة بين يروا وما سد مسد مفعوليه وهو ان وصلتها وكذلك
قول ابن عصفور في اولم يهد لهم كم اهلكنا ان كم فاعل مردود بان لها الصدر وقوله ان
ذلك جاء على لغة رديئة حكاها الاخفش عن بعضهم انه يقول ملكت كم عبيد فيخرجها عن الصدرية
خطأ عظيم اذ خرج كلام الله سبحانه على هذه اللغة وانما الفاعل ضمير اسم الله سبحانه او ضمير
العلم او الهدى المدلول عليه بالفعل او جملة كم اهلكنا على القول بان الفاعل يكون جملة اما
مطلقا او بشرط كونها مقترنة بما يعلق عن العمل والفعل قلبي نحو ظهر لي اقام زيد وجوز ابو البقاء
كونه ضمير الاهلاك المفهوم من الجملة وليس هذا من المواضع التي يعود فيها الضمير على
المتأخر ويفترقان في خمسة امور احدها ان الكلام مع الخبرية محتمل للتصديق والتكذيب
بخلافه مع الاستفهامية الثاني ان المتكلم بالخبرية لا يستدعي من مخاطبه جوابا لانه مخبر و
المتكلم بالاستفهامية يستدعيه لانه مستخبر الثالث ان الاسم المبدل من الخبرية لا يقترن
بالهمزة بخلاف المبدل من الاستفهامية يقال في الخبرية كم عبيد لي خمسون بل ستون و
في الاستفهامية كم مالك اعشرون ام ثلاثون الرابع ان تمييز الخبرية مفرد او مجموع تقول
كم عبد ملكت وكم عبيد ملكت قال كم ملوك باد ملكهم ونعيم سوقة بادوا
وقال الفرزدق كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت علي عشاري ولا يكون

تمييز الاستفهامية مفردا خلافا للكوفيين والخامس ان تمييز الخبرية واجب الخفض وتمييز الاستفهامية منصوب ولا يجوز جره مطلقا خلافا للفراء والزجاج وابن السراج واخرين بل يشترط ان يجر كم بحرف جر فح يجوز في التمييز وجهان النصب وهو الكثير والجر خلافا لبعضهم وهو بمن مضمرة وجوبا لا بالاضافة خلافا للزجاج ويلخص ان في جر تمييزها اقوالا الجواز والمنع والتفصيل فان جرت هي بحرف جر نحو بكم درهم اشتريت جاز والا فلا وزعم قوم ان لغة تميم جواز نصب تمييز كم الخبرية اذا كان مفردا وروى قول الفرزدق كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت على عشاري بالخفض على قياس كم الخبرية وبالنصب على اللغة التميمية او على تقديرها استفهامية تهكما اي اخبرني بعدد عماتك وخالاتك اللاتي كن يخدمنني فقد نسيته وعليهما فكم مبتدأ خبره قد حلبت وافراد الضمير حملا على لفظ كم و ما موقع على انه مبتدأ وان كان نكرة لكونه قد وصف بلك وبفدعاء محذوفة مدلول عليها بالمذكورة اذ ليس المراد تخصيص الخالة بوصفها بالفدع كما حذفت لك من صفة خالة استدلالا عليها بلك الاولى والخبر قد حلبت ولا بد من تقدير قد حلبت اخرى لان المخبر عنه في هذا الوجه متعدد لفظا او معنا ونظيره زينب وهند قامت وكم على هذا الوجه ظرف او مصدر والتمييز محذوف اي كم وقت او حلبة **كاين** اسم مركب من كاف التشبيه واي المنونة ولهذا جاز الوقف عليها بالنون لان التنوين لما دخل في التركيب اشبه النون الاصلية ولهذا رسم في المصحف نونا ومن وقف عليها بحذفها اعتبر حكمه في الاصل وهو الحذف في الوقف وتوافق كاين كم في خمسة امور الابهام والافتقار الى التمييز والبناء ولزوم التصدير وافادة التكثير تارة وهو الغالب نحو وكاين من نبي قاتل معه ربيون كثير والاستفهام اخرى وهو نادر ولم يثبته الا ابن قتيبة وابن عصفور وابن مالك واستدل عليه بقول ابي بن كعب لابن مسعود كاين تقرء سورة الاحزاب اية فقال ثلاثا وسبعين وتخالفها في خمسة امور احدها انها مركبة وكم بسيطة على الصحيح خلافا لمن زعم انها مركبة من الكاف وما الاستفهامية ثم حذفت الفها لدخول الجار وسكنت ميمها للتخفيف لثقل الكلمة بالتركيب والثاني ان مميزها مجرور بمن غالبا حتى زعم ابن عصفور لزوم ذلك ويرده قول سيبويه و كاين رجلا رايت زعم ذلك يونس وكاين قد اتاني رجلا الا ان اكثر العرب لا يتكلمون به الا مع من انتهى ومن الغالب قوله تعالى وكاين من نبي وكاين من اية وكاين من دابة ومن النصب قوله

اطرد الياس بالرجا فكاين المأ حم يسره بعد عسر وقوله وكاين لنا فضلا عليكم ومنة قديما ولا تدرون ما من منعم والثالث انها لا تقع استفهامية عند الجمهور وقد مضى والرابع انها لا تقع مجرورة خلافا لابن قتيبة وابن عصفور اجازا بكاين تبيع هذا الثوب والخامس ان خبرها لا يقع مفردا **كذا** ترد على ثلثة اوجه **احدها** ان تكون كلمتين باقيتين على اصلهما وهما كاف التشبيه وذا الاشارة كقولك رايت زيدا فاضلا ورايت عمرا كذا وقوله واسلمني الزمان كذا فلا طرب ولا انس ويدخل عليها ها التنبيه كقوله تعالى اهكذا عرشك **والثاني** ان تكون كلمة واحدة مركبة من كلمتين مكنيا بها عن غير عدد كقول ائمة اللغة قيل لبعضهم اما بمكان كذا وكذا وجذ فقال بلى وجاذا فنصب باضمار اعرف وكما جاء في الحديث انه يقال للعبد يوم القيمة اتذكر يوم كذا وكذا فعلت كذا وكذا **والثالث** ان تكون كلمة واحدة مركبة مكنيا بها عن العدد فتوافق كاين في اربعة امور التركيب والبناء والافتقار والابهام الى التمييز و تخالفها في ثلثة امور احدها انها ليس لها الصدر تقول قبضت كذا وكذا درهما والثاني ان تمييزها واجب النصب فلا يجوز جره بمن اتفاقا ولا بالاضافة خلافا للكوفيين اجازوا في غير تكرار ولا عطف ان يقال كذا ثوب وكذا اثواب قياسا على العدد الصريح ولهذا قال فقهاؤهم انه يلزم بقول القائل له عندي كذا درهم ماة وبقوله كذا دراهم ثلثة وبقوله كذا كذا درهما احد عشر وبقوله كذا درهما عشرون وبقوله كذا وكذا درهما احد وعشرون حملا على المحقق من نظائرهن من العدد الصريح ووافقهم على هذه التفاصيل غير مسئلتي الاضافة المبرد والاخفش وابن كيسان والسيرافي وابن عصفور ووهم ابن السيد فنقل اتفاق النحويين على اجازة ما اجازه المبرد ومن ذكر معه والثالث انها لا تستعمل غالبا الا معطوفا عليها كقوله عد النفس نعمى بعد بوساك ذاكرا كذا وكذا لطفا به نسي الجهد وزعم ابن خروف انهم لم يقولوا كذا درهما ولا كذا كذا درهما وذكر ابن مالك انه مسموع ولكنه قليل **كلا** مركبة عند ثعلب من كاف التشبيه ولا النافية قال وانما شددت لامها لتقوية المعنى ولدفع توهم بقاء معنى الكلمتين وعند غيره هي بسيطة وهي عند سيبويه والخليل والمبرد والزجاج واكثر البصريين حرف معناه الردع والزجر لا معنى لها عندهم الا ذلك حتى انهم يجيزون ابدا الوقف عليها والابتداء بما بعدها وحتى قال جماعة منهم متى سمعت كلا في سورة فاحكم بانها مكية لان فيها معنى التهديد والوعيد واكثر ما نزل ذلك بمكة لان

الكثير نحو كان بمعنى ... فيه نظر لأن لزوم المكية إنما يكون عن اختصاص العتو بها لا عن غلبته ثم لا يمتنع الإشارة الى عتو سابق ثم لا يظهر معنى الزجر في كلا المسبوقة بنحو ﴿فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ﴾ ﴿يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾ وقولهم المعنى انته عن ترك الايمان بالتصوير في اي صورة ما شاء الله وبالبعث وعن العجلة بالقرآن تعسف اذ لم يتقدم في الاوليين حكاية نفي ذلك عن احد ولطول الفصل في الثالثة بين كلا وذكر العجلة وايضا فان اول ما نزل خمس آيات من اول سورة العلق ثم نزل ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَيَطْغَى﴾ فجاءت في افتتاح الكلام والوارد منها في التنزيل ثلثة وثلثون موضعا كلها في النصف الاخير ورأى الكسائي وابو حاتم ومن وافقهما ان معنى الردع والزجر ليس مستمرا فيها فزادوا فيها معنى ثانيا يصح عليه ان يوقف دونها ويبتدأ بها ثم اختلفوا في تعيين ذلك المعنى على ثلثة اقوال احدها للكسائي ومتابعيه قالوا تكون بمعنى حقا والثاني لابي حاتم ومتابعيه قالوا تكون بمعنى ألا الاستفتاحية والثالث للنضر بن شميل والفراء ومن وافقهما قالوا تكون حرف جواب بمنزلة اي ونعم وحملوا عليه ﴿كَلَّا وَالْقَمَرِ﴾ فقالوا معناه اي والقمر وقول ابي حاتم عندي اولى من قولهما لانه اكثر اطرادا فان قول النضر لا يتأتى في آيتي المؤمنين والشعراء على ما سيأتي وقول الكسائي لا يتأتى في نحو ﴿كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ﴾ ﴿كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْفُجَّارِ﴾ ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ﴾ لان ان تكسر بعد ألا الاستفتاحية ولا تكسر بعد حقا ولا بعد ما كان بمعناها ولان تفسير حرف بحرف اولى من تفسير حرف باسم واما قول مكي ان كلا على رأي الكسائي اسم اذا كانت بمعنى حقا فبعيد لان اشتراك اللفظ بين الاسمية والحرفية قليل ومخالف للاصل ومحوج لتكلف دعوى علة لبنائها والا فلم لا نونت واذا صلح الموضع للردع ولغيره جاز الوقف عليها والابتداء بها على اختلاف التقديرين والارجح حملها على الردع لانه الغالب فيها وذلك نحو ﴿أَطَّلَعَ الْغَيْبَ أَمِ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا كَلَّا سَنَكْتُبُ مَا يَقُولُ﴾ ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ آلِهَةً لِيَكُونُوا لَهُمْ عِزًّا كَلَّا سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ﴾ وقد تتعين للردع او الاستفتاح نحو ﴿رَبِّ ارْجِعُونِ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ﴾ لانها لو كانت بمعنى حقا لما كسرت همزة ان ولو كانت بمعنى نعم لكانت للوعد بالرجوع لانها بعد الطلب كما يقال اكرم فلانا فتقول نعم ونحو ﴿قَالَ أَصْحَابُ مُوسَى إِنَّا لَمُدْرَكُونَ قَالَ كَلَّا إِنَّ مَعِيَ رَبِّي﴾ وذلك لكسر ان ولان نعم بعد الخبر للتصديق وقد يمتنع كونها للزجر نحو ﴿وَمَا هِيَ إِلَّا ذِكْرَى لِلْبَشَرِ كَلَّا وَالْقَمَرِ﴾ اذ ليس قبلها

ما يصح رده وقول الطبري وجماعة انه لما نزل في عدد خزنة جهنم ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾ قال بعضهم اكفوني اثنين وانا اكفيكم سبعة عشر فنزلت كلا زجرا له قول متعسف لان الآية لم تتضمن ذلك. تنبيه قرئ ﴿كَلًّا سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ﴾ بالتنوين اما على انه مصدر كلّ اذا اعيا اي كلوا في دعواهم وانقطعوا او من الكلّ وهو الثقل اي حملوا كلا وجوز الزمخشري كونه حرف الردع ونون كما في سلاسلا ورده ابو حيان بان ذلك انما صح في سلاسلا لانه اسم اصله التنوين فرجع به الى اصله للتناسب او على لغة من يصرف ما لا ينصرف مطلقا او بشرط كونه مفاعل او مفاعيل انتهى وليس التوجيه منحصرا عند الزمخشري في ذلك بل جوز كون التنوين بدلا من حرف الاطلاق المزيد في رأس الآية ثم انه وصل بنية الوقف وجزم بهذا التوجيه في قواريرا وفي قراءة بعضهم ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾ بالتنوين وهذه القراءة مصححة لتأويله في كلا اذ الفعل ليس اصله التنوين

كأنّ حرف مركب عند اكثرهم حتى ادعى ابن هشام وابن الخباز الاجماع عليه وليس كذلك قالوا والاصل في كأن زيدا اسد ان زيدا كالاسد ثم قدم حرف التشبيه اهتماما به ففتحت همزة ان لدخول الجار ثم قال الزجاج وابن جني ما بعد الكاف جر بها قال ابن جني وهي حرف لا تتعلق بشيء لمفارقته الموضع الذي يتعلق فيه بالاستقرار ولا يقدر له عامل غيره لتمام الكلام بدونه ولا هو زائد لافادته التشبيه وليس قوله بابعد من قول ابي الحسن ان كاف التشبيه لا تتعلق دائما بشيء فلما رأى الزجاج ان الجار غير الزائد حقه التعلق قدر الكاف هنا اسما بمنزلة مثل فلزمه ان يقدر له موضعا فقدره مبتدأ فاضطر الى ان قدر له خبرا لم ينطق به قط ولا المعنى مفتقر اليه فقال المعنى كأن زيدا اخوك مثل اخوة زيد اياك وقال الاكثرون لا موضع لأنّ وما بعدها لان الكاف وأنّ صارا بالتركيب كلمة واحدة وفيه نظر لان ذلك في التركيب الوضعي لا في التركيب الطارئ في حال التركيب الاسنادي والمخلص عندي من الاشكال ان يدعى انها بسيطة وهو قول بعضهم وفي شرح الايضاح لابن الخباز ذهب جماعة الى ان فتح همزتها لطول الحرف بالتركيب لا لانها معمولة للكاف كما قال ابو الفتح والا لكان الكلام غير تام والاجماع على انه تام انتهى وقد مضى ان الزجاج يراه ناقصا وذكروا لكأنّ اربعة معان **احدها** وهو الغالب عليها او المتفق عليه التشبيه وهذا المعنى اطلقه الجمهور لكأنّ وزعم جماعة منهم ابن السيد انه لا يكون الا اذا كان خبرها اسما جامدا نحو كأن زيدا اسد بخلاف كأن زيدا قائم او في الدار او عندك او يقوم فانها في ذلك كله للظن **والثاني** الشك والظن وذلك فيما ذكرنا

وحمل ابن الانباري عليه كانك بالشتاء مقبل اي اظنه مقبلا **والثالث** التحقيق ذكره الكوفيون والزجاجي وانشدوا عليه فاصبح بطن مكة مقشعرا كان الارض ليس بها هشام اي لان الارض اذ لا يكون تشبيها لانه ليس في الارض حقيقة فان قيل فاذا كانت للتحقيق فمن اين جاء معنى التعليل قلت من جهة ان الكلام معها في المعنى جواب عن سؤال عن العلة مقدر ومثله اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شيء عظيم واجيب بامور احدها ان المراد بالظرفية الكون في بطنها لا الكون على ظهرها فالمعنى انه كان ينبغي ان لا يقشعر بطن مكة مع دفن هشام فيه لانه لها كالغيث الثاني انه يحتمل ان هشاما قد خلف من يسد مسده فكانه لم يمت الثالث ان الكاف للتعليل وان للتوكيد فهما كلمتان لا كلمة ونظيره وي كانه لا يفلح الكافرون اي اعجب لعدم فلاح الكافرين **الرابع** التقريب قاله الكوفيون وحملوا عليه كانك بالشتاء مقبل وكانك بالفرج آت وكانك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل وقول الحريري كاني بك تنحط وقد اختلف في اعراب ذلك فقال الفارسي الكاف حرف خطاب والباء زائدة في اسم كان وقال بعضهم الكاف اسم كان وفي المثال الاول حذف مضاف اي كان زمانك مقبل بالشتاء ولا حذف في كانك بالدنيا لم تكن بل الجملة الفعلية خبر والباء بمعنى في وهي متعلقة بتكن وفاعل تكن ضمير المخاطب وقال ابن عصفور الكاف والباء في كانك وكاني كافتان لكان عن العمل كما يكفها ما والباء زائدة في المبتدأ وقال ابن عمرون المتصل بكان اسمها والظرف خبرها والجملة بعدها حال بدليل قولهم كانك بالشمس وقد طلعت بالواو ورواية بعضهم ولم تكن ولم تزل بالواو وهذه الحال متممة لمعنى الكلام كالحال في قوله تعالى فما لهم عن التذكرة معرضين وكحتى وما بعدها في قولك ما زلت بزيد حتى فعل وقال المطرزي الاصل كاني ابصرك تنحط وكاني ابصر الدنيا لم تكن ثم حذف الفعل وزيدت الباء. **مسئلة** زعم قوم ان كان قد تنصب الجزئين وانشدوا كان اذنيه اذا تشوفا قادمة او قلما محرفا فقيل الخبر محذوف اي يحكيان وقيل انما الرواية تخال اذنيه وقيل الرواية قادمتا او قلما محرفا بالالف من غير تنوين على ان الاسماء مثناة وحذفت النون للضرورة وقيل اخطأ قائله وهو ابو نخيلة وقد انشده بحضرة الرشيد فلحنه ابو عمرو والاصمعي وهذا وهم فان ابا عمرو توفي قبل الرشيد

كل اسم موضوع لاستغراق افراد المنكر نحو كل نفس ذائقة الموت والمعرف المجموع نحو وكلهم آتيه واجزاء المفرد المعرف نحو كل زيد حسن فاذا قلت اكلت كل رغيف لزيد كانت لعموم الافراد فان اضفت الرغيف الى زيد صارت لعموم اجزاء فرد واحد ومن هنا وجب في قراءة غير ابي عمرو

وابن ذكوان كذلك يطبع الله على كل قلب متكبر جبار بترك تنوين قلب تقدير كل بعد قلب ليعم افراد القلوب كما عم كل اجزاء القلب وترد كل باعتبار كل واحد مما قبلها وما بعدها على ثلثة اوجه فاما اوجهها باعتبار ما قبلها فاحدها ان تكون نعتا لنكرة او معرفة فتدل على كماله ويجب اضافتها الى اسم ظاهر يماثله لفظا ومعنى نحو اطعمنا شاة كل شاة وقوله وان الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا ام خالد والثاني ان يكون توكيدا لمعرفة قال الاخفش والكوفيون او لنكرة محدودة وعليهما فائدتها العموم ويجب اضافتها الى اسم مضمر راجع الى المؤكد نحو فسجد الملئكة كلهم قال ابن مالك وقد يخلفه الظاهر كقوله كم قد ذكرتك لو اجزى بذكركم يا اشبه الناس كل الناس بالقمر وخالفه ابو حيان وزعم ان كلا في البيت نعت مثلها في اطعمنا شاة كل شاة وليست توكيدا وليس قوله بشيء لان التي ينعت بها دالة على الكمال لا على عموم الافراد ومن توكيد النكرة بها قوله نلبث حولا كاملا كله لا نلتقي الا على منهج واجاز الفراء والزمخشري ان يقطع كل المؤكد بها عن الاضافة لفظا تمسكا بقراءة بعضهم انا كلا فيها وخرجها ابن مالك على ان كلا حال من ضمير الظرف وفيه ضعف من وجهين تقديم الحال على عامل الظرف وقطع كل عن الاضافة لفظا وتقديرا لتصير نكرة فيصح كونه حالا والاجود ان يقدر كلا بدلا من اسم ان وانما جاز ابدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل لانه مفيد للاحاطة مثل قمتم ثلثتكم والثالث ان لا يكون تابعا بل تاليا للعوامل فيقع مضافا الى الظاهر نحو كل نفس بما كسبت رهينة وغير مضاف نحو وكلا ضربنا له الامثال واما اوجهها الثلثة التي باعتبار ما بعدها فقد مضت الاشارة اليها والاول ان تضاف الى الظاهر وحكمها ان يعمل فيها جميع العوامل نحو اكرمت كل بني تميم الثاني ان تضاف الى ضمير محذوف ومقتضى كلام النحويين ان حكمها كالتي قبلها ووجههما انهما سيان في امتناع التاكيد بهما وفي تذكرة ابي الفتح ان تقديم كل في قوله تعالى كلا هدينا احسن من تاخيره لان التقدير كلهم فلو اخرت لباشرت العامل مع انها في المعنى منزلة منزلة ما لا يباشره فلما قدمت اشبهت المرتفعة بالابتداء في ان كلا منهما لم يسبقها عامل في اللفظ الثالث ان تضاف الى ضمير ملفوظ به وحكمها ان لا يعمل فيها غالبا الا الابتداء نحو ان الامر كله لله فيمن رفع كلا ونحو كلهم آتيه لان الابتداء عامل معنوي ومن القليل قوله فيصدر عنه كلها وهو ناهل ولا يجب ان يكون منه قوله عليه الصلوة والسلام فلما تبينا

الهدى كان كلنا على طاعة الرحمن والحق والتقى بل الاولى تقدير كان شانية

فصل واعلم ان لفظ كل على الافراد والتذكير وان معناها بحسب ما يضاف اليه فان كانت مضافة الى منكر وجب مراعاة معناها فلذلك جاء الضمير مفردا مذكرا في نحو وكل شئ فعلوه في الزبر وكل انسان الزمناه طائره وقول ابي بكر وكعب ولبيد كل امرئ مصبح في اهله والموت ادنى من شراك نعله كل ابن انثى وان طالت سلامته يوما على آلة حدباء محمول الا كل شئ ما خلا الله باطل وكل نعيم لا محالة زائل وقول السموأل اذا المرء لم يدنس من اللؤم عرضه فكل رداء يرتديه جميل ومفردا مونثا في قوله تعالى كل نفس بما كسبت رهينة كل نفس ذائقة الموت ومثنى في قول الفرزدق وكل رفيقي كل رحل وان هما تعاطى القنا قوما هما اخوان وهذا البيت من المشكلات لفظا واعرابا ومعنى فلنشرحه قوله كل رحل كل هذه زائدة وعكسه حذفها في على كل قلب متكبر جبار فيمن اضاف ورحل بالحاء المهملة وتعاطى اصله تعاطيا فحذفت لام للضرورة وعكسه اثبات اللام للضرورة فيمن قال لها متنتان خظاتا كما اكب على ساعديه النمر اذا قيل ان خظاتا فعل وفاعل والالف لام الفعل ووحد الضمير لان الرفيقين ليسا باثنين معينين بل هما كثير كقوله تعالى وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا ثم حمل على اللفظ اذ قال هما اخوان كما قيل فاصلحوا بينهما وجملة هما اخوان خبر كل وقوله قوما اما بدل من القنا لان قومهما من سببهما اذ معناه تقاومهما فحذف الزوائد فهو بدل اشتمال او مفعول لاجله اي تعاطى القنا لمقاومة كل منهما الآخر او مفعول مطلق من باب صنع الله لان تعاطى القنا يدل على تقاومهما ومعنى البيت ان كل الرفقاء في السفر اذا استقروا رفيقين فهما كالاخوين لاجتماعهما في السفر والصحبة وان تعاطى كل منهما مغالبة الآخر ومجموعا مذكرا في قوله تعالى كل حزب بما لديهم فرحون وقول لبيد وكل اناس سوف تدخل بينهم دويهية تصفر منها الانامل ومونثا في قول الآخر وكل مصيبات الزمان وجدتها سوى فرقة الاحباب هينة الخطب ويروى وكل مصيبات تصيب فانها وعلى هذه الرواية فالبيت مما نحن فيه وهذا الذي ذكرنا من وجوب مراعاة المعنى مع النكرة نص عليه ابن مالك ورده ابو حيان بقول عنترة جادت عليه كل عين ثرة فتركن كل حديقة كالدرهم فقال تركن ولم يقل تركت فدل على جواز كل رجل قائم وقائمون والذي يظهر خلاف قولهما وان المضافة الى المفرد ان اريد نسبة الحكم الى كل واحد وجب الافراد نحو كل رجل يشبعه رغيف او الى المجموع وجب الجمع كبيت عنترة فان المراد ان كل فرد من الاعين جاد وان مجموع الاعين تركن و

على هذا فتقول جاد على كل محسن فاغناني او فاغنوني بحسب المعنى الذي تريده وربما جمع الضمير مع ارادة الحكم على كل واحد كقوله من كل كوماء كثيرات الوبر وعليه اجاز ابن عصفور في قوله وما كل ذي لب بموتيك نصحه وما كل موت نصحه بلبيب ان يكون موتيك جمعا حذفت نونه للاضافة ويحتمل ذلك قول فاطمة الخزاعية تبكي اخويها اخوي لا تبعدوا ابدا وبلى والله قد بعدوا كل ما حي وان امروا وارد الحوض الذي وردوا وذلك في قولها امروا فاما قولها وردوا فالضمير لاخويها هذا ان حملت الحي على نقيض الميت وهو الظاهر وان حملته على مرادف القبيلة فالجمع في امروا واجب مثله في كل حزب بما لديهم فرحون وليس من ذلك وهمت كل امة برسولهم ليأخذوه لان القرآن لا يخرج على الشاذ وانما الجمع باعتبار معنى الامة ونظيره الجمع في قوله تعالى امة قائمة يتلون آيات الله ومثله قوله تعالى وعلى كل ضامر يأتين فليس الضامر مفردا في المعنى لانه قسيم الجمع وهو رجالا وهو اسم جمع كالجامل والباقر او صفة لجمع محذوف اي كل نوع ضامر ونظيره ولا تكونوا اول كافر به فان كافرا نعت لمحذوف مفرد لفظا مجموع معنى اي اول فريق كافر ولولا ذلك لم يقل كافر بالافراد واشكل من الآيتين قوله تعالى وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون ولو ظفر بها ابو حيان لم يعدل الى الاعتراض ببيت عنترة والجواب عنها ان جملة لا يسمعون مستأنفة اخبر بها عن حال المسترقين لا صفة لكل شيطان ولا حال منه اذ لا معنى للحفظ من كل شيطان لا يسمع وح فلا يلزم عود الضمير الى كل ولا الى ما اضيفت اليه وانما هو عائد الى الجمع المستفاد من الكلام وان كانت كل مضافة الى معرفة فقالوا يجوز مراعاة لفظها ومراعاة معناها نحو كلهم قائم او قائمون وقد اجتمعا في قوله تعالى ان كل من في السموات والارض الا آتي الرحمن عبدا لقد احصاهم وعدهم عدا وكلهم آتيه يوم القيامة فردا والصواب ان الضمير لا يعود اليها من خبرها الا مفردا مذكرا على لفظها نحو وكلهم آتيه وقوله تعالى فيما يحكيه عنه نبيه صلى الله عليه وآله يا عبادي كلكم جائع الا من اطعمته الحديث وقوله صم كل الناس يغدو فبايع نفسه فمعتقها او موبقها كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته وكلنا لك عبد ومن ذلك ان السمع والبصر والفؤاد كل اولئك كان عنه مسؤولا وفي الآية حذف مضاف واضمار لما دل عليه المعنى لا اللفظ اي ان كل افعال هذه الجوارح كان المكلف مسؤولا عنه وانما قدرنا المضاف لان السؤال عن افعال الحواس لا عن انفسها وانما لم يقدر ضمير كان راجعا للكل لئلا يخلو مسؤولا عن ضمير فيكون ح مسندا الى عنه كما توهم بعضهم ويرده ان الفاعل ونائبه لا يتقدمان على عاملهما

واما لقد احصيهم بجملة اجيب بها القسم وليست خبرا عن كل وضميرها راجع لمعنى كل ومن
معناها الجمع وان قطعت عن الاضافة لفظا فقال ابو حيان يجوز مراعاة اللفظ نحو قل كل يعمل على
شاكلته فكلا اخذنا بذنبه ومراعاة المعنى نحو وكل كانوا ظالمين والصواب ان المقدر يكون مفردا
نكرة فيجب الافراد كما لو صرح بالمفرد ويكون جمعا معرفا فيجب الجمع وان كانت المعرفة لو ذكرت
لوجب الافراد ولكن فعل ذلك تنبيها على حال المحذوف فيهما فالاول نحو كل يعمل على شاكلته كل
آمن بالله كل قد علم صلوته وتسبيحه اذ التقدير كل احد والثاني نحو كل له قانتون كل في فلك
يسبحون وكل اتوه داخرين وكل كانوا ظالمين اى كلهم

مسئلتان الاولى

قال البيانيون اذا وقعت كل في حيز النفي كان النفي موجها الى الشمول خاصة وافاد بمفهومه ثبوت
الفعل لبعض الافراد كقولك ما جاء كل القوم ولم آخذ كل الدراهم وكل الدراهم لم آخذ وقوله ما كل
رأي الفتى يدعو الى رشد وقوله ما كل ما يتمنى المرء يدركه وان وقع النفي في حيزها اقتضى السلب
عن كل فرد كقوله صلى الله عليه وسلم لما قال له ذو اليدين أنسيت ام قصرت الصلاة كل ذلك لم يكن وقول ابي
النجم قد اصبحت ام الخيار تدعي على ذنبا كله لم اصنع وقد يشكل على قولهم في القسم الاول قوله تعالى
والله لا يحب كل مختال فخور وقد صرح الشلوبين وابن مالك في بيت ابي النجم بانه لا فرق في المعنى
بين رفع كل ونصبه ورد الشلوبين على ابن ابي العافية اذ زعم ان بينهما فرقا والحق ما قال البيانيون
والجواب عن الآية ان دلالة المفهوم انما يعول عليها عند عدم المعارض وهو هنا موجود اذ دل الدليل
على تحريم الاختيال والفخر مطلقا

الثانية

كل في نحو كلما رزقوا منها من ثمرة رزقا قالوا
منصوبة على الظرفية من جهة ما فانها محتملة لوجهين باتفاق وناصبها الفعل الذي هو جواب في المعنى
مثل قالوا في الآية وجاءتها الظرفية من جهة ما فانها محتملة لوجهين احدهما ان تكون حرفا مصدريا
والجملة بعده صلة له فلا محل لها والاصل كل وقت رزق ثم عبر عن معنى المصدر بما والفعل ثم انيبا
عن الزمان اى كل وقت رزق كما انيب عنه المصدر الصريح في جئتك خفوق الثريا والثاني ان
تكون اسما نكرة بمعنى وقت فلا يحتاج على هذا الى تقدير وقت والجملة بعده في موضع خفض على
الصفة فتحتاج الى تقدير عائد منها اى كل وقت رزقوا فيه ولهذا الوجه مبعد وهو ادعاء حذف
عائد الصفة وجوبا حيث لم يرد مصرحا به في شيء من امثلة هذا التركيب ومن هنا ضعف
قول ابي الحسن في نحو اعجبني ما قمت ان ما اسم والاصل ما قمته اى القيام الذي قمته وقوله في نحو
يا ايها الرجل ان ايا موصول والمعنى يا من هو الرجل فان هذين العائدين لم يلفظ بهما قط

ممتنع عندي ايضا لقول سيبويه في نحو سير عليه طويلا وضربت زيدا كثيرا ان طويلا وكثيرا
حالان من ضمير المصدر محذوفا اى سيره وضربه اى السير والضرب فان قلت فقد قالوا
ولاسيما زيد بالرفع ولم يقولوا قط ولاسيما هو زيد قلت هي كلمة واحدة شذوا فيها بالتزام
الحذف ويؤنسك بذلك ان فيها شذوذين آخرين اطلاق ما على الواحد ممن يعقل وحذف
العائد المرفوع بالابتداء مع قصر الصلة وللوجه الاول مقربات كثرة مجيء الماضي بعدها نحو
كلما نضجت جلودهم بدلناهم جلودا غيرها كلما اضاء لهم مشوا فيه وكلما مر عليه ملأ من
قومه سخروا منه واني كلما دعوتهم لتغفر لهم جعلوا وان ما المصدرية التوقيتية شرط من
حيث المعنى فمن هنا احتيج الى جملتين احداهما مرتبة على الاخرى ولا يجوز ان تكون شرطية
مثلها في ما تفعل افعل لامرين ان تلك عامة فلا تدخل عليها اداة العموم وانها لا ترد بمعنى الزمان
على الاصح واذا قلت كلما استدعيتك فان زرتني فعبدي حر فكل منصوبة ايضا على الظرفية
ولكن ناصبها محذوف مدلول عليه بحر المذكور في الجواب وليس العامل المذكور لوقوعه بعد الفاء
وان ولما اشكل ذلك على ابن عصفور قال وتبعه الابذي ان كلا في ذلك مرفوعة بالابتداء
وان جملتي الشرط والجواب خبرها وان الفاء دخلت في الخبر كما دخلت في نحو كل رجل ياتيني
فله درهم وقدرا في الكلام حذف ضميرين اى كلما استدعيتك فيه فان زرتني فعبدي حر
بعده لترتبط الصفة بموصوفها والخبر بمبتدئه قال ابو حيان وقولهما مدفوع بانه لم يسمع
كل في ذلك الا منصوبة ثم تلا الآيات المذكورة وانشد قوله وقولي كلما جشأت وجاشت
مكانك تحمدي او تستريحي وليس هذا مما البحث فيه لانه ليس فيه فاء تمنع من العمل

كلا وكلتا

مفردان لفظا مثنيان معنى مضافان ابدا لفظا ومعنى الى كلمة واحدة
معرفة دالة على اثنين اما بالحقيقة والتنصيص نحو كلتا الجنتين ونحو احدهما او كلاهما او
بالحقيقة والاشتراك نحو كلانا فان نا مشتركة بين الاثنين والجماعة او بالمجاز كقوله ان
للخير وللشر مدى وكلا ذلك وجه وقبل فان ذلك حقيقة في الواحد واشير
بها الى المثنى على معنى وكلا ما ذكر على حد ها في قوله تعالى لا فارض ولا بكر عوان بين
ذلك وقولنا كلمة واحدة احتراز عن قوله كلا اخي وخليلي واجدي عضدا فانه
ضرورة نادرة واجاز ابن الانباري اضافتها الى المفرد بشرط تكريرها نحو كلاي وكلاك
محسنان واجاز الكوفيون اضافتها الى النكرة المختصة نحو كلا رجلين عندك محسنان

فان رجلين قد تخصص بوصفه بالظرف وحكوا كلتا جاريتين عندك مقطوعة يداها اى تاركة
للغزل ويجوز مراعاة لفظ كلا وكلتا فى الافراد نحو كلتا الجنتين آتت اكلها ومراعاة معناهما و
هو قليل وقد اجتمعا فى قوله كلاهما حين جد الجرى بينهما قد اقلعا وكلا انفيهما رابى ومثل
ابو حيان لذلك بقول الاسود بن يعفر ان المنية والحتوف كلاهما يوفى المخارم يرقبان سوادى
وليس متعينا لجواز كون يرقبان خبرا عن المنية والحتوف ويكون ما بينهما اما خبرا اولا او
اعتراضا ثم الصواب فى انشاده كلاهما توفى المخارم اذ لا يقال ان المنية توفى نفسها وقد
سئلت قديما عن قول القائل زيد وعمرو كلاهما قائم او كلاهما قائمان ايهما الصواب فكتبت
ان قدر كلاهما توكيدا قيل قائمان لانه خبر عن زيد وعمرو وان قدر مبتدأ فالوجهان والمختار
الافراد وعلى هذا فاذا قيل ان زيدا وعمرا فان قيل كليهما قيل قائمان او كلاهما فالوجهان ويتعين
مراعاة اللفظ فى نحو كلاهما محب لصاحبه لان معناه كل منهما وقوله كلانا غنى عن اخيه حياته
ونحن اذا متنا اشد تغانيا

كيف ويقال فيها كى كما يقال فى سوف سو قال كى تجنحون
الى سلم وما ثئرت قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم وهو اسم لدخول الجار عليه بلا تأويل
فى قولهم على كيف تبيع الاحمرين ولابدال الاسم الصريح منه نحو كيف انت أصحيح ام سقيم
وللاخبار به مع مباشرة الفعل فى نحو كيف كنت فبالاخبار به انتفت الحرفية وبمباشرته للفعل
انتفت الفعلية وتستعمل على وجهين **احدهما** ان يكون شرطا فيقتضى فعلين متفقى
اللفظ والمعنى غير مجزومين نحو كيف تصنع اصنع ولا يجوز كيف تجلس اذهب باتفاق ولا
كيف تجلس اجلس بالجزم عند البصريين الا قطربا لمخالفتها لادوات الشرط بوجوب موافقة
جوابها لشرطها كما مر وقيل يجوز مطلقا واليه ذهب قطرب والكوفيون وقيل يجوز بشرط
اقترانها بما قالوا ومن ورودها شرطا ينفق كيف يشاء يصوركم فى الارحام كيف يشاء
فيبسطه فى السماء كيف يشاء وجوابها فى ذلك كله محذوف لدلالة ما قبلها وهذا يشكل
على اطلاقهم ان جوابها يجب مماثلته لشرطها **والثانى** وهو الغالب فيها ان يكون
استفهاما اما حقيقيا نحو كيف زيد او غيره نحو كيف تكفرون بالله الآية فانه اخرج مخرج التعجب
ويقع خبرا قبل ما لا يستغنى عنه نحو كيف انت وكيف كنت ومنه كيف ظننت زيدا وكيف
اعلمته فرسك لان ثانى مفعولى ظن وثالث مفعولات اعلم خبران فى الاصل وحالا قبل ما
يستغنى عنه نحو كيف جاء زيد اى على اى حالة جاء زيد وعندى انها تأتى فى هذا النوع مفعولا مطلقا

ايضا وان منه كيف فعل ربك اذ المعنى اى فعل فعل ربك ولا يتجه فيه ان يكون حالا من الفاعل
ومثله فكيف اذا جئنا من كل امة بشهيد اى فكيف اذا جئنا من كل امة بشهيد تصنعون
ثم حذف عاملها مؤخرا عنها وعن اذا كذا قيل والظاهر ان يقدر بين كيف واذا وتقدر اذا
خالية عن معنى الشرط واما كيف وان يظهروا فالمعنى كيف يكون لهم عهد وحالهم كذا وكذا فكيف
حال من عهد اما على ان يكون تامة او ناقصة وقلنا بدلالتها على الحدث وجملة الشرط حال
من ضمير الجمع وعن سيبويه ان كيف ظرف وعن السيرافى والاخفش انها اسم غير ظرف ورتبوا
على هذا الخلاف امورا احدها ان موضعها عند سيبويه نصب دائما وعندهما رفع مع
المبتدأ ونصب مع غيره الثانى ان تقديرها عند سيبويه فى اى حال او على اى حال وعندهما
تقديرها فى نحو كيف زيد أصحيح زيد وفى نحو كيف جاء زيد أراكبا جاء زيد ونحوه الثالث
ان الجواب المطابق عند سيبويه ان يقال على خير ونحوه ولهذا قال رؤبة وقد قيل له كيف
اصبحت خير عافاك الله اى على خير فحذف الجار وبقى عمله فان اجيب على المعنى دون
اللفظ قيل صحيح او سقيم وعندهما على العكس وقال ابن مالك ما معناه لم يقل احد ان كيف
ظرف اذ ليست زمانا ولا مكانا ولكنها لما كانت تفسر بقولك على اى حال لكونها سؤالا
عن الاحوال العامة سميت ظرفا لانها فى تأويل الجار والمجرور واسم الظرف يطلق عليهما مجازا انتهى
وهو حسن ويؤيده الاجماع على انه يقال فى البدل كيف انت أصحيح ام سقيم بالرفع ولا يبدل
المرفوع من المنصوب **تنبيه** قوله تعالى أفلا ينظرون الى الابل كيف خلقت لا يكون كيف
بدلا من الابل لان دخول الجار على كيف شاذ على انه لم يسمع فى الى بل فى على ولان الى متعلقة
بما قبلها فيلزم ان يعمل فى الاستفهام فعل متقدم عليه ولان الجملة التى بعدها تصير حينئذ غير
مرتبطة وانما هى منصوبة بما بعدها على الحال وفعل النظر معلق وهى وما بعدها بدل من
الابل بدل اشتمال والمعنى الى الابل كيفية خلقها ومثله ألم تر الى ربك كيف مد الظل و
مثلهما فى ابدال الجملة فيها كيف من اسم مفرد قوله الى الله اشكو بالمدينة حاجة وبالشام
اخرى كيف يلتقيان اى اشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما **مسئلة** زعم قوم
ان كيف تأتى عاطفة وممن زعم ذلك عيسى بن موهب ذكره فى كتاب العلل وانشد عليه
اذا قل مال المرء لانت قناته وهان على الادنى فكيف الاباعد وهذا خطأ لاقترانها
بالفاء وانما هى هنا اسم مرفوع المحل على الخبرية ثم يحتمل ان الاباعد مجرور باضافة مبتدأ

محذوف اي فكيف حال الاباعد على حذفه انه ابن جماز والله يريد الآخرة او بتقدير فكيف الهوان
على الاباعد فحذف المبتدأ والجار او بالعطف بالفاء ثم اقحمت كيف بين العاطف والمعطوف
لافادة الاولوية بالحكم

حرف اللام

اللام المفردة ثلاثة اقسام عاملة للجر وعاملة للجزم
وغير عاملة وليس في القسمة ان تكون عاملة للنصب خلافا للكوفيين وسيأتي فالعاملة
للجر مكسورة مع كل ظاهر نحو لزيد ولعمرو الا مع المستغاث المباشر ليا فمفتوحة نحو يا لله واما
قراءة بعضهم الحمدُ لُله بضمها فهو عارض للاتباع ومفتوحة مع كل مضمر نحو لنا ولكم ولهم الا
مع ياء المتكلم فمكسورة واذا قيل يا لك او يا لي احتمل كل منهما ان يكون مستغاثا به وان يكون
مستغاثا من اجله وقد اجازهما ابن جني في قوله فيا شوق ما ابقى ويا لي من النوى واوجب
ابن عصفور في يا لي ان يكون مستغاثا من اجله لانه لو كان مستغاثا لكان التقدير يا ادعو لي
وذلك غير جائز في غير باب ظننت وفقدت وعدمت وهذا الالزام لم ادر الا ابن جني لما ذكره
بعد ومن العرب من يفتح اللام الداخلة على الفعل ويقرأ وما كان الله ليعذبهم وللام الجارة
اثنان وعشرون معنى احدها الاستحقاق وهي الواقعة بين معنى وذات نحو الحمد لله والعزة لله
والملك لله والامر لله ونحو ويل للمطففين ولهم في الدنيا خزي ومنه للكافرين النار اي
عذابها والثاني الاختصاص نحو الجنة للمؤمنين وهذا الحصير للمسجد والمنبر للخطيب والسرج
للدابة والقميص للعبد ونحو ان له ابا فان كان له اخوة وقولك هذا الشعر لحبيب وقولك ادوم
لك ما تدوم لي والثالث الملك نحو له ما في السموات وما في الارض وبعضهم يستغني بذكر الا
ختصاص عن ذكر المعنيين الآخرين ويمثل له بالامثلة المذكورة ونحوها ويرجحه بان فيه تقليلا
للاشتراك وانه اذا قيل هذا المال لزيد والمسجد لزم القول بانها للاختصاص مع كون زيد قابلا
للملك لئلا يلزم استعمال المشترك في معنييه دفعة واكثرهم يمنعه والرابع التمليك نحو وهبت
لزيد دينارا والخامس شبه التمليك نحو جعل لكم من انفسكم ازواجا والسادس التعليل كقوله
ويوم عقرت للعذارى مطيتي وقوله تعالى لايلاف قريش وتعلقها بفليعبدوا وقيل بما قبله
اي فجعلهم كعصف مأكول لايلاف قريش ورجح بانهما في مصحف ابي سورة واحدة وضعف بان
جعلهم كعصف انما كان لكفرهم وجراءتهم على البيت وقيل متعلقة بمحذوف تقديره اعجبوا
قوله تعم وانه لحب الخير لشديد اي وانه من اجل حب المال لبخيل وقراءة حمزة واذ اخذ الله
ميثاق النبيين لما آتيتكم من كتاب وحكمة الآية اي لاجل ايتائي اياكم بعض الكتاب والحكمة

ثم لمجيء محمد صلى الله عليه وآله مصدق لما معكم لتؤمنن به فما مصدرية فيهما واللام تعليلية و
تعلقت بالجواب المؤخر على الاتساع في الظرف كما قال الاعشى عوض لا نتفرق ويجوز كون ما موصولة
اسميا فان قلت فاين العائد في ثم جاءكم رسول قلت الجواب ان ما معكم هو نفس ما آتيتكم فكأنه
قيل مصدق له وقد يضعف هذا لقلته نحو قوله وانت الذي في رحمة الله اطمع وقد يجاب بان
الثواني يتسامح فيها كثيرا واما قراءة الباقين بالفتح فاللام لام التوطئة وما شرطية واللام للابتداء
وما موصولة اي للذي آتيتكموه وهي مفعولة على الاول ومبتدأ على الثاني ومن ذلك قراءة حمزة
والكسائي وجعلناهم ائمة يهدون بامرنا لما صبروا بكسر اللام ومنها اللام الثانية في نحو يا لزيد
لعمرو وتعلقها بمحذوف وهو فعل من جملة مستقلة اي ادعوك لعمرو او اسم هو حال من المنادى
اي مدعوا لعمرو قولان ولم يطلع ابن عصفور على الثاني فنقل الاجماع على الاول ومنها اللام
الداخلة لفظا على المضارع في نحو وانزلنا اليك الذكر لتبين للناس وانتصاب الفعل بعدها
بان مضمرة بعينها وفاقا للجمهور لا بان مضمرة او بكي مصدرية مضمرة خلافا للسيرافي و
ابن كيسان ولا باللام بطريق الاصالة خلافا لاكثر الكوفيين ولا بها لنيابتها عن ان خلافا
لثعلب ولك اظهار ان فتقول جئتك لان تكرمني بل قد يجب وذلك اذا قرن الفعل
بلا نحو لئلا يكون للناس عليكم حجة لئلا يحصل الثقل بالتقاء المثلين **فرع** اجاز ابو الحسن
ان يتلقى القسم بلام كي وجعل منه يحلفون بالله لكم ليرضوكم فقال المعنى ليرضنكم قال ابو علي
وهذا عندي اولى من ان يكون متعلقا بيحلفون والمقسم عليه محذوف وانشد ابو الحسن
اذا قلت قدني قال بالله حلفة لتغني عني ذا انائك اجمعا والجماعة يأبون هذا لان
القسم انما يجاب بالجملة ويروون البيت لتغنن بفتح اللام وبنون التاكيد وذلك على
لغة فزارة في حذف آخر الفعل لاجل النون اذا كان ياء تلي كسرة كقوله وابكن عيشا تقضى
بعد جدته طابت اصائله في ذلك البلد وقدروا الجواب محذوفا واللام متعلقة به
اي ليكونن كذا ليرضوكم ولتشربن لتغني عني السابع توكيد النفي وهي الداخلة في اللفظ على
الفعل مسبوقة بما كان او بلم يكن ناقصتين مسندتين لما اسند اليه الفعل المقرون باللام
نحو وما كان الله ليطلعكم على الغيب لم يكن الله ليغفر لهم ويسميها اكثرهم لام الجحود لملازمتها
للجحد اي النفي قال النحاس والصواب تسميتها لام النفي لان الجحد في اللغة انكار ما تعرفه لا مطلق
الانكار انتهى ووجه التوكيد فيها عند الكوفيين ان اصل ما كان ليفعل ما كان يفعل ثم ادخلت

اللام زيادة لتقوية النفي كما دخلت الباء في ما زيد بقائم لذلك فعندهم انها حرف زائد مؤكد غير جار ولكنه ناصب ولو كان جارا لم يتعلق عندهم بشيء لزيادته فكيف وهو غير جار ووجهه عند البصريين ان الاصل ما كان قاصدا للفعل ونفي قصد الفعل ابلغ من نفيه ولهذا كان قوله

يا عاذلاتي لا تردن ملامتي ان العواذل لسن لي بامير ابلغ من لا تلمنني لانه نهى عن السبب وعلى هذا فهي عندهم حرف جر معد متعلق بخبر كان المحذوف والنصب بان مضمرة وجوبا وزعم كثير من الناس في قوله تعالى وان كان مكرهم لتزول منه الجبال في قراءة غير الكسائي بكسر اللام الاولى وفتح الثانية انها لام الجحود وفيه نظر لان النافي على هذا غير ما ولم والاختلاف فاعلي كان وتزول والذي يظهر لي انها لام كي وان ان شرطية اي وعند الله جزاء مكرهم وهو مكر اعظم منه وان كان مكرهم لشدته معدا لاجل زوال الامور العظام المشبهة في عظمها الجبال كما تقول انا اشجع من فلان وان كان معدا للنوازل وقد يحذف كان قبل لام الجحود كقوله فما جمع ليغلب جمع قومي مقاومة ولا فرد لفرد اي ما كان جمع وقوله في الدرداء رضي الله عنه في الركعتين بعد العصر ما انا لادعهما الثامن موافقة الى نحو بان ربك اوحى لها كل يجري لاجل مسمى ولو ردوا لعادوا لما نهوا عنه التاسع موافقة على في الاستعلاء الحقيقي نحو ويخرون للاذقان دعا لجنبه وتله للجبين وقوله فخر صريعا لليدين وللفم والمجازي نحو وان اسأتم فلها ونحو قوله صلى الله عليه وسلم لعائشة اشترطي لهم الولاء وقال النحاس المعنى من اجلهم وقال ولا يعرف في العربية لهم بمعنى عليهم العاشر موافقة في نحو ونضع الموازين القسط ليوم القيامة لا يجليها لوقتها الا هو وقولهم مضى لسبيله قيل ومنه يا ليتني قدمت لحياتي اي في حياتي وقيل للتعليل اي لاجل حياتي في الاخرة الحادي عشر ان تكون بمعنى عند كقولهم كتبته لخمس خلون وجعل منه ابن جني قراءة الجحدري بل كذبوا بالحق لما جاءهم بكسر اللام وتخفيف الميم الثاني عشر موافقة بعد نحو اقم الصلوة لدلوك الشمس وفي الحديث صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته وقال فلما تفرقنا كاني ومالكا لطول اجتماع لم نبت ليلة معا الثالث عشر موافقة مع قاله بعضهم وانشد عليه هذا البيت الرابع عشر موافقة من نحو سمعت له صراخا وقول جرير لنا الفضل في الدنيا وانفك راغم ونحن لكم يوم القيامة افضل الخامس عشر التبليغ وهي الجارة لاسم السامع لقول او ما في معناه نحو قلت له واذنت له وفسرت له السادس عشر موافقة عن نحو وقال الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه قاله ابن الحاجب وقال ابن مالك وغيره هي لام التعليل

وقيل لام التبليغ والتفت عن الخطاب الى الغيبة او يكون اسم المقول لهم محذوفا اي قالوا لطائفة من المؤمنين لما سمعوا باسلام طائفة اخرى وحيث دخلت اللام على غير المقول له فالتاويل على بعض ما ذكرناه نحو قالت اخراهم لاولاهم ربنا هؤلاء اضلونا ولا اقول للذين تزدري اعينكم لن يؤتيهم الله خيرا وقوله كضرائر الحسناء قلن لوجهها حسدا وبغيا انه لدميم السابع عشر الصيرورة وتسمى لام العاقبة ولام المال نحو فالتقطه ال فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا وقوله فللموت تغذو الوالدات سخالها كما لخراب الدور تبنى المساكن وقوله فان يكن الموت افناهم فللموت ما تلد الوالده ويحتمل ربنا انك اتيت فرعون وملاه زينة واموالا في الحيوة الدنيا ربنا ليضلوا عن سبيلك ويحتمل انها لام الدعاء فيكون الفعل مجزوما لا منصوبا ومثله في الدعاء ولا تزد الظالمين الا ضلالا ويؤيده ان في اخر الاية ربنا اطمس على اموالهم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا وانكر البصريون ومن تبعهم لام العاقبة قال الزمخشري والتحقيق انها لام العلة وان التعليل فيها وارد على سبيل المجاز دون الحقيقة وبيانه انه لم يكن داعيهم الى الالتقاط ان يكون لهم عدوا وحزنا بل المحبة والتبني غير ان ذلك لما كان نتيجة التقاطهم له وثمرته شبه بالداعي الذي يفعل الفعل لاجله فاللام مستعارة لما يشبه التعليل كما استعير الاسد لمن يشبه الاسد الثامن عشر القسم والتعجب معا ويختص باسم الله تعالى كقوله لله يبقى على الايام ذو حيد التاسع عشر التعجب المجرد عن القسم ويستعمل في النداء كقولهم يا للماء وياللعشب اذا تعجبوا من كثرتهما وقوله فيا لك من ليل كان نجومه بكل مغار الفتل شدت بيذبل وقولهم يا لك رجلا عالما وفي غيره كقولهم لله دره فارسا ولله انت وقوله شباب وشيب وافتقار وثروة فلله هذا الدهر كيف ترددا المتمم عشرين التعدية ذكره ابن مالك في الكافية ومثل له في شرحها بقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا وفي الخلاصة ومثل لها بنحو ما اضرب زيدا لعمرو وقولك قلت له افعل كذا ولم يذكره في التسهيل ولا في شرحه بل ذكر في شرحه ان اللام في الاية لشبه التمليك وانه في المثال للتبليغ والاولى عندي ان يمثل للتعدية بنحو ما اضرب زيدا لعمرو وما احبه لبكر الحادي والعشرون التوكيد وهي اللام الزائدة وهي انواع منها اللام المعترضة بين الفعل المتعدي ومفعوله كقوله ومن يك ذا عظم صليب رجا به ليكسر عود الدهر فالدهر كاسره وقوله وملكت ما بين العراق ويثرب ملكا اجار لمسلم ومعاهد وليس منه ردف لكم

خلافا للمبرد ومن وافقه بل ضمن ردف معنى اقترب فهو مثل اقترب للناس حسابهم واختلف

في اللام من نحو يريد الله ليبين لكم وأمرنا لنسلم لرب العالمين وقول الشاعر اريد لانسى ذكرها

فكانما تمثل لي ليلى بكل سبيل فقيل زائدة وقيل للتعليل ثم اختلف هؤلاء فقيل المفعول محذوف

اي يريد الله التبيين ليبين لكم ويهديكم اي ليجمع لكم بين الامرين وأمرنا بما أمرنا به لنسلم واريد

السلو لانسى وقال الخليل وسيبويه ومن تابعهما الفعل في ذلك مقدر بمصدر مرفوع بالابتداء و

اللام وما بعدها خبر اي ارادة الله للتبيين وأمرنا للاسلام وعلى هذا فلا مفعول للفعل ومنها

اللام المسماة بالمقحمة وهي المعترضة بين المتضايفين وذلك في قولهم يا بؤس للحرب والأصل

يا بؤس الحرب فاقحمت تقوية للاختصاص قال يا بؤس للحرب التي وضعت اراهط فاستراحوا

وهل انجرار ما بعدها بها او بالمضاف قولان ارجحهما الاول لان اللام اقرب ولان الجار لا

يعلق ومن ذلك قولهم لا ابا لزيد ولا اخا له ولا غلامي له على قول سيبويه ان اسم لا مضاف لما

بعد اللام واما على قول من جعل اللام وما بعدها صفة وجعل الاسم شبيها بالمضاف لان

الصفة من تمام الموصوف وعلى قول من جعلها خبرا وجعل ابا واخا على لغة من قال ان اباها وابا

اباها وقولهم مكره اخاك لا بطل وجعل حذف النون على وجه الشذوذ كقوله بيضك ثنتا

وبيض مائتا فاللام للاختصاص وهي متعلقة باستقرار محذوف ومنها اللام المسماة لام التقوية

وهي المزيدة لتقوية عامل ضعيف اما بتأخره نحو هدى ورحمة للذين هم لربهم يرهبون و

نحو ان كنتم للرؤيا تعبرون او بكونه فرعا في العمل نحو مصدقا لما معهم فعال لما يريد نزاعة

للشوى ونحو ضربي لزيد حسن وانا ضارب لعمرو وقيل ومنه ان هذا عدو لك ولزوجك

وقوله اذا ما صنعت الزاد فالتمسي له اكيلا فاني لست آكله وحدي وفيه نظر لان

عدوا واكيلا وان كانا بمعنى معاد ومؤاكل لا ينصبان المفعول لانهما موضوعان للثبوت و

ليسا مجاريين للفعل في التحرك والسكون ولا محولان عما هو مجار له لان التحويل انما هو ثابت

في الصيغ التي يراد بها المبالغة وانما اللام في البيت للتعليل وهي متعلقة بالتمسي وفي الاية متعلقة

بمستقر محذوف صفة لعدو وهي للاختصاص وقد اجتمع التأخر والفرعية في وكنا لحكمهم شاهدين

واما قوله نذيرا للبشر فان كان النذير بمعنى المنذر فهو مثل فعال لما يريد وان كان بمعنى

الانذار فاللام مثلها في سقيا لزيد وسيأتي قال ابن مالك ولا تزاد لام المفتوحة التقوية مع

عامل يتعدى لاثنين لانها ان زيدت في مفعوليه فلا يتعدى فعل الى اثنين بحرف واحد وان زيدت

فى احدهما لزم ترجيح من غير مرجح وهذا الاخير ممنوع لانه اذا تقدم احدهما دون الاخر وزيدت اللام
فى المتقدم لم يلزم ذلك وقد قال الفارسى فى قراءة من قرء وَلِكُلِّ وِجْهَةٍ هُوَ مُوَلِّيهَا باضافة كل انه
من هذا وان المعنى الله مولى كل ذى وجهة وجهته والضمير على هذا للتولية وانما لم يجعل كلا و
الضمير مفعولين ويستغنى عن حذف ذى ووجهته لئلا يتعدى العامل الى الضمير وظاهره معًا و
لهذا قالوا فى الهاء من قوله هذا سراقة للقرآن يدرسه ان الهاء مفعول مطلق لا ضمير القرآن و
قد دخلت اللام على احد المفعولين مع تاخرهما فى قول ليلى أَحَجَّاجُ لا تُعْطِ العُصَاةَ مُنَاهُم وَلا
اللهُ يُعْطِي لِلْعُصَاةِ مُنَاهَا وهو شاذ لقوة العامل ومنها لام المستغاث عند المبرد واختاره
ابن خروف بدليل صحة اسقاطها وقال جماعة غير زائدة ثم اختلفوا فقال ابن جنى متعلقة بحرف
النداء لما فيه من معنى الفعل ورد بان معنى الحرف لا يعمل فى المجرور وفيه نظر لانه قد عمل فى الحال فى نحو
قوله كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابِسًا لَدَى وَكْرِهَا العُنَّابُ وَالحَشَفُ البَالِي وقال الاكثرون متعلقة
بفعل النداء المحذوف واختاره ابن الضايع وابن عصفور ونسباه لسيبويه واعترض بانه متعد بنفسه
فاجاب ابن ابى الربيع بانه ضمن معنى الالتجاء فى نحو يا لزيد والتعجب فى نحو يا للدواهى واجاب ابن عصفور
وجماعة بانه ضعف بالتزام الحذف فقوى تعديه باللام وانتصر ابو حيان على ايراد هذا الجواب
وفيه نظر لان اللام المقوية زائدة كما تقدم وهؤلاء لا يقولون بالزيادة فان قلت وايضا فان اللام
لا تدخل فى نحو زيدا ضربته مع ان الناصب ملتزم الحذف قلت لما ذكر فى اللفظ ما هو عوض منه
كان بمنزلة ما لم يحذف فان قلت وكذلك حرف النداء عوض عن فعل النداء قلت انما هو كا
لعوض ولو كان عوضا البتة لم يجز حذفه ثم انه ليس بلفظ المحذوف فلم يتنزل منزلته من كل وجه
وزعم الكوفيون ان اللام فى المستغاث بقية اسم وهو آل والاصل يا آل زيد ثم حذفت همزة آل
للتخفيف واحدى الالفين لالتقاء الساكنين واستدلوا بقوله فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ إِذَا الدَّاعِي
المُثَوِّبُ قَالَ يَالَا فان الجار لا يقتصر عليه واجيب بان الاصل يا قوم لا فرار او لا نفر فحذف ما
بعد لا النافية او الاصل يا فلان ثم حذف ما بعد الحرف كما يقال ألا تا فيقال ألا فا يريدون ألا
تفعلون وألا فافعلوا **تنبيه** اذا قيل يا لزيد بفتح اللام فهو مستغاث فان كسرت فهو مستغاث
لاجله والمستغاث محذوف فان قيل يا لك احتمل الوجهين فان قيل يا لى فكذلك عند ابن جنى اجازهما
فى قوله فَيَا شَوْقُ مَا أَبْقَى وَيَا لِي مِنَ النَّوَى وَيَا دَمْعُ مَا أَجْرَى وَيَا قَلْبُ مَا أَصْبَى وقال ابن عصفور
الصواب انه مستغاث لاجله لان لام المستغاث متعلقة بادعو فيلزم تعدى فعل المضمر المتصل

الى ضميره المنتصل وهذا الزم ابن جني القدري تعلق اللام بما كما تقدم وبانه تحمل ضميرا كالا تحملها اذا عملت في الحال في نحو وهذا بعلي شيخا نعم هو لازم لابن عصفور لقوله في يا لزيد لعمرو ان لام لعمرو متعلقة بفعل محذوف تقديره ادعوك لعمرو وينبغي له ايضا ان يرجع الى قول ابن الباذش وان تعلقها باسم محذوف تقديره مدعو لعمرو وانما ادعيا وجوب التقدير لان العامل الواحد لا يصل بحرف واحد مرتين واجاب ابن الضايع بانهما مختلفان معنى نحو وهبت لك دينارا للترضي

تنبيه زادوا اللام في بعض المفاعيل المستغنية عنها كما تقدم وعكسوا ذلك فحذفوها من بعض المفاعيل المفتقرة اليها كقوله تعالى يبغونها عوجا والقمر قدرناه منازل واذا كالوهم او وزنوهم يخسرون وقالوا وهبتك دينارا وصدتك ظبيا وجنيتك ثمرة قال ولقد جنيتك اكموءا وعساقلا وقال فتولى غلامهم ثم نادى اظليما اصيدكم ام حمارا وقوله اذا قالت حذام فانصتوها في رواية جماعة والمشهور فصدقوها الثاني والعشرون التبيين ولم يوفوها حقها من الشرح واقول هي ثلاثة اقسام احدها ما يبين المفعول من الفاعل وهذه تتعلق بمذكور وضابطها ان تقع بعد فعل تعجب او اسم تفضيل مفهمين حبا او بغضا تقول ما احبني وما ابغضني فان قلت لفلان فانت فاعل الحب والبغض وهو مفعولهما وان قلت الى فلان فالامر بالعكس هذا شرح ما قاله ابن مالك ويلزمه ان يذكر هذا المعنى في معاني الى ايضا لما بينا وقد مضى في موضعه الثاني والثالث ما يبين فاعلية غير ملتبسة بمفعولية وما يبين مفعولية غير ملتبسة بفاعلية ومصحوب كل منهما اما غير معلوم مما قبلها او معلوم ولكن استونف بيانه تقوية للبيان وتوكيدا له واللام في ذلك كله متعلقة بمحذوف مثال المبينة للمفعولية سقيا لزيد وجدعا له فهذه اللام ليست متعلقة بالمصدرين ولا بفعليهما المقدرين لانهما متعديان ولا هي مقوية للعامل لضعفه بالفرعية ان قدر انه المصدر او بالتزام الحذف ان قدر انه الفعل لان لام التقوية صالحة للسقوط وهذه لا تسقط لا يقال سقيا زيدا ولا جدعا اياه خلافا لابن الحاجب ذكره في شرح المفصل ولا هي ومخفوضها صفة للمصدر فتتعلق بالاستقرار لان الفعل لا يوصف فكذا ما اقيم مقامه وانما هي لام مبينة للمدعو له او عليه ان لم يكن معلوما من سياق او غيره او مؤكدة للبيان ان كان معلوما وليس تقدير المحذوف اعني كما زعم ابن عصفور انه يتعدى بنفسه من التقدير ارادت لزيد ويبنى على ان هذه اللام ليست متعلقة بالمصدر انه لا يجوز في زيد سقيا له ان تنصب زيدا بعامل محذوف على شريطة التفسير ولو قلنا ان المصدر

الحال محل الفعل دون حرف مصدري يجوز تقديم معموله عليه فتقول زيدا ضربا الا ان الضمير في المثال ليس معمولا له وانما هو من جملة واما تجويز بعضهم في قوله تعالى والذين كفروا فتعسا لهم كون الذين في موضع نصب على الاشتغال فوهم وقال ابن مالك في شرح باب النعت من كتاب التسهيل اللام في سقيا لك متعلقة بالمصدر وهي للتبيين وفي هذا مناقضة لانهم اذا اطلقوا القول بان اللام للتبيين فانما يريدون بها انها متعلقة بمحذوف استونف للتبيين ومثال المبينة للفاعلية تبا لزيد وويحا له فانهما في معنى خسر وهلك فان رفعتهما بالابتداء فاللام ومجرورها خبر ومحلهما الرفع ولا تبيين لعدم تمام الكلام فان قلت تبا له وويح فنصبت الاول ورفعت الثاني لم يجز لتخالف الدليل والمدلول عليه لان اللام في الاولى للتبيين واللام المحذوفة لغيره واختلف في قوله تعالى ايعدكم انكم اذا متم وكنتم ترابا وعظاما انكم مخرجون هيهات هيهات لما توعدون فقيل اللام زائدة وما فاعل وقيل الفاعل ضمير مستتر راجع الى البعث او الاخراج فاللام للتبيين وقيل هيهات مبتدا بمعنى البعد والجار والمجرور خبر واما قوله تعالى وقالت هيت لك فيمن قرا بهاء مفتوحة وياء ساكنة وتاء اما مفتوحة او مكسورة او مضمومة فهيت اسم فعل ثم قيل مسماه فعل ماض اي تهيات فاللام متعلقة به كما تتعلق بمسماه لو صرح به وقيل مسماه فعل امر بمعنى اقبل او تعال فاللام للتبيين اي ارادتي لك او اقول لك واما من قرا هئت مثل جئت فهو فعل بمعنى تهيات واللام متعلقة به واما من قرا كذلك ولكن جعل التاء ضمير المخاطب فاللام للتبيين مثلها مع اسم الفعل ومعنى تهيئه تيسر انفراده بها لا انه قصدها بدليل وراودته فلا وجه لانكار الفارسي هذه القراءة مع ثبوتها واتجاهها ويحتمل انها اصل قراءة هشام هئت بكسر الهاء وبالياء وبفتح التاء ويكون على ابدال الهمزة

تنبيه الظاهر ان لها من قول المتنبي لولا مفارقة الاحباب ما وجدت لها المنايا الى ارواحنا سبلا جار ومجرور متعلق بوجدت لكن فيه تعدي فعل الظاهر الى ضميره المتصل كقولك ضربه زيد وذلك ممتنع فينبغي ان يقدر صفة في الاصل لسبلا فلما قدم عليه صار حالا منه كما ان قوله الى ارواحنا كذلك اذ المعنى سبلا مسلوكة الى ارواحنا ولك في لها وجه غريب وهو ان تقدره جمعا للهاة كحصاة وحصا وتكون المنايا مضافا اليها وتكون اثبات اللهوات للمنايا استعارة شبهت بشيء يبتلع الناس ويكون اقام اللها مقام الافواه لمجاورة اللهوات للفم

واما اللام العاملة للجزم فهي اللام الموضوعة للطلب وحركتها الكسر وسليم تفتحها واسكانها بعد الواو والفاء اكثر من تحريكها نحو

فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي وقد تسكن بعد ثم نحو ثم ليقضوا في قراءة الكوفيين وقالون والبزي
وفي ذلك رد على من قال انه خاص بالشعر ولا فرق في اقتضاء اللام الطلبية الجزم بين كون الطلب
امرا نحو لينفق ذو سعة من سعته او دعاء نحو ليقض علينا ربك او التماسا كقولك لمن يساويه
ليفعل فلان كذا اذا لم ترد الاستعلاء عليه وكذا لو اخرجت عن الطلب الى غيره كالتي يراد بها
وبمصحوبها الخبر نحو من كان في الضلالة فليمدد له الرحمن مدا اتبعوا سبيلنا ولنحمل خطاياكم
اي فيمد ونحمل او التهديد نحو ومن شاء فليكفر وهذا هو معنى الامر في اعملوا ما شئتم واما ليكفروا
بما آتيناهم وليتمتعوا فيحتمل اللامان منه التعليل فيكون ما بعدهما منصوبا والتهديد فيكون
مجزوما ويتعين الثاني في اللام الثانية في قراءة من سكنها فيترجح بذلك ان يكون اللام الاولى كذلك
ويؤيده ان ما بعدهما فسوف يعلمون واما وليحكم اهل الانجيل فمن قرأ بسكون اللام فهي لام
الطلب لانه يقرأ بسكون الميم ومن كسر اللام وهو حمزة فهي لام التعليل لانه يفتح الميم وبهذا التعليل
اما هو معطوف على تعليل آخر متصيد من المعنى لان قوله تعالى وآتيناه الانجيل فيه هدى ونور
معناه آتيناه الانجيل للهدى والنور ومثله انا زينا السماء الدنيا بزينة الكواكب وحفظا لان
المعنى انا خلقنا الكواكب في السماء الدنيا زينة وحفظا واما متعلق بفعل مقدر مؤخر اي وليحكم اهل
الانجيل بما انزل الله انزله ومثله وخلق الله السموات والارض بالحق ولتجزى كل نفس اي ولتجزى
خلقهما وقوله سبحانه وتعالى وكذلك نري ابرهيم ملكوت السموات والارض وليكون من الموقنين
اي اريناه ذلك وقوله تعالى هو علي هين ولنجعله آية للناس اي خلقناه من غير اب واذا كان
مرفوع فعل الطلب فاعلا مخاطبا استغني عن اللام بصيغة افعل غالبا نحو قم واقعد وتجب اللام
ان انتفت الفاعلية نحو لتعن بحاجتي او الخطاب نحو ليقم زيد او كلاهما نحو ليعن زيد بحاجتي و
دخول اللام على فعل المتكلم قليل سواء كان المتكلم مفردا نحو قوله عليه السلام قوموا فلأصل بكم
او معه غيره كقوله تعالى وقال الذين كفروا للذين آمنوا اتبعوا سبيلنا ولنحمل خطاياكم واقل منه
دخولها في فعل الفاعل المخاطب كقراءة جماعة فبذلك فلتفرحوا وفي الحديث لتأخذوا مصافكم
وقد تحذف اللام في الشعر ويبقى عملها كقوله فلا تستطل مني بقائي ومدتي ولكن يكن
للخير منك نصيب وقوله محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من شيء تبالا اي ليكن
ولتفد والتبال الوبال ابدلت الواو المفتوحة تاء مثل تقوى ومنع المبرد حذف اللام وابقاء
عملها حتى في الشعر وقال في البيت الثاني انه لا يعرف قائله مع احتماله لان يكون دعاء بلفظ الخبر مثل

يغفر الله لك ويرحمك الله وحذفت الياء تخفيفا واجتزاء عنها بالكسرة كقوله دوامي الايد
يخبطن السريحا قال واما قوله على مثل اصحاب البعوضة فاخمشي لك الويل حر الوجه او يبك
من بكى فهو على تجرجائز لانه عطف على المعنى اذ اخمشي وليخمشي بمعنى واحد وهذا الذي منعه
المبرد في الشعر اجازه الكسائي في الكلام لكن بشرط تقدم قل وجعل منه قل لعبادي الذين آمنوا
يقيموا الصلوة اي ليقيموها ووافقه ابن مالك في شرح الكافية وزاد عليه ان ذلك يقع في
النثر قليلا بعد القول الخبري كقوله قلت لبواب لديه دارها تيذن فاني حموها وجارها
اي لتأذن فحذف اللام وكسر حرف المضارعة قال وليس الحذف بضرورة لتمكنه من ان يقول
ايذن انتهى قيل وهذا تخلص من ضرورة بضرورة وهي اثبات همزة الوصل في الوصل وليس كذلك
لانهما بيتان لا بيت واحد مصرع فالهمزة في اول البيت لا في حشوه بخلافها في نحو قوله لا نسب اليوم
ولا خلة اتسع الخرق على الراقع والجمهور على ان الجزم في الآية مثله في قولك ائتني اكرمك وقد
اختلف في ذلك على ثلاثة اقوال احدها للخليل وسيبويه انه بنفس الطلب لما تضمنه من معنى ان
الشرطية كما ان اسماء الشرط انما جزمت لذلك والثاني للسيرافي والفارسي انه بالطلب لنيابته
مناب الجازم الذي هو الشرط المقدر كما ان النصب بضربا في قولك ضربا زيدا لنيابته عن
اضرب لا لتضمنه معناه والثالث للجمهور انه بشرط مقدر بعد الطلب وهذا ارجح من الاول
لان الحذف والتضمين وان اشتركا في انهما خلاف الاصل لكن في التضمين تغيير معنى الاصل
ولا كذلك الحذف وايضا فان تضمين الفعل معنى الحرف اما غير واقع او غير كثير ومن الثاني
لان نائب الشيء يؤدي معناه والطلب لا يؤدي معنى الشرط وابطل ابن مالك بالآية ان يكون
الجزم في جواب شرط مقدر لان تقديره يستلزم ان لا يتخلف احد من المقول له ذلك عن
الامتثال ولكن التخلف واقع واجيب بان الحكم مسند اليهم على سبيل الاجمال لا الى كل فرد
وبانه يحتمل ان الاصل يقم اكثرهم ثم حذف المضاف واناب عنه المضاف اليه فارتفع
واتصل بالفعل وباحتمال انه ليس المراد بالعباد الموصوفين بالايمان مطلقا بل المخلصين
منهم وكل مؤمن مخلص قال له الرسول صلى الله عليه وآله وسلم اقم الصلوة اقامها وقال
المبرد التقدير قل لهم اقيموا يقيموا والجزم في جواب اقيموا المقدر لا في جواب قل ورده ان
الجواب لا بد ان يخالف المجاب اما في الفعل والفاعل نحو ائتني اكرمك او في الفعل نحو
اسلم تدخل الجنة او في الفاعل نحو قم اقم ولا يجوز ان يتوافقا فيهما وايضا فان الامر للمواجهة

ويقيموا اللغة وقيل يقيموا مبني لحلوله محل اقيموا وهو مبني وليس ليبني وزعم الكوفيون وابو الحسن ان لام الطلب حذفت حذفا مستمرا في نحو قم واقعد وان الاصل لتقم ولتقعد فحذفت اللام للتخفيف وتبعها حرف المضارعة وبقولهم اقول لان الامر معنى حقه ان يؤدى بالحرف ولانه اخو النهي ولم يدل عليه الا بالحرف ولان الفعل انما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل وكونه امرا او خبرا خارج عن مقصوده ولانهم قد نطقوا بذلك الاصل كقوله لتقم انت يا بن خير قريش كي لتقضي حوائج المسلمينا وكقراءة جماعة فبذلك فلتفرحوا وفي الحديث لتأخذوا مصافكم ولانك تقول اغز واخش وارم واضربا واضربوا واضربي كما تقول في الجزم ولان البناء لم يعهد كونه بالحذف ولان المحققين على ان افعال الانشاء مجردة عن الزمان كبعت واقسمت وقبلت واجابوا عن كونها مع ذلك افعالا بان تجردها عن الزمان عارض لها عند نقلها عن الخبر ولا يمكنهم ادعاء ذلك في نحو قم لانه ليس له حالة غير هذه وح فيشكل فعليته فاذا ادعي ان اصله لتقم كان الدال على الانشاء اللام لا الفعل **واما اللام الغير العاملة فسبع احداها لام الابتداء** وفائدتها امران توكيد مضمون الجملة ولهذا زحلقوها في باب ان عن صدر الجملة كراهية ابتداء الكلام بمؤكدين وتخليص المضارع للحال كذا قال الاكثرون واعترض ابن مالك على الثاني بقوله تعالى وان ربك ليحكم بينهم يوم القيمة انى ليحزنني ان تذهبوا به فان الذهاب كان مستقبلا فلو كان يحزن حالا لزم تقدم الفعل في الوجود على فاعله مع اثره والجواب ان الحكم في ذلك اليوم واقع لا محالة فنزل منزلة الحاضر المشاهد وان التقدير قصدان تذهبوا والقصد حال وتقدير ابي حيان قصدكم ان تذهبوا مردود بانه يقتضي حذف الفاعل لان ان تذهبوا على تقديره منصوب وتدخل باتفاق في موضعين احدهما المبتدأ نحو لانتم اشد رهبة والثاني بعد ان وتدخل في هذا الباب على ثلثة باتفاق الاسم نحو ان ربي لسميع الدعاء والمضارع لشبهه به نحو ان ربك ليحكم بينهم والظرف نحو وانك لعلى خلق عظيم وعلى ثلثة باختلاف احدها الماضي الجامد نحو ان زيدا لعسى ان يقوم او لنعم الرجل قاله ابو الحسن ووجهه ان الجامد يشبه الاسم وخالفه الجمهور والثاني الماضي المقرون بقد قاله الجمهور ووجهه ان قد تقرب الماضي من الحال فيشبه المضارع المشبه للاسم وخالفه في ذلك خطاب ومحمد بن مسعود الغزني وقالا اذا قيل ان زيدا لقد قام فهو جواب لقسم مقدر والثالث الماضي المتصرف المجرد من قد اجازه الكسائي وهشام

على اضمار قد ومنعه الجمهور وقالوا ان هذه لام القسم فمتى تقدم فعل القلب فتحت همزة ان كعلمت ان زيدا لقائم والصواب عندهما الكسر واختلف في دخولها في غير باب ان على شيئين احدهما خبر المبتدأ المقدم نحو لقائم زيد فمقتضى كلام جماعة الجواز وفي امالي ابن الحاجب لام الابتداء يجب معها المبتدأ الثاني الفعل نحو ليقوم زيد فاجاز ذلك ابن مالك والمالقي وغيرهما وزاد المالقي الماضي الجامد نحو لبئس ما كانوا يعملون وبعضهم المتصرف المقرون بقد نحو ولقد كانوا عاهدوا الله من قبل لقد كان في يوسف واخوته آيات والمشهور ان هذه لام القسم وقال ابو حيان في ولقد علمتم هي لام الابتداء مفيدة لمعنى التوكيد ويجوز ان يكون قبلها قسم مقدر وان لا يكون انتهى ونص جماعة على منع ذلك كله قال ابن الخباز في شرح الايضاح لا تدخل لام الابتداء على الجملة الفعلية الا في باب ان انتهى وهو مقتضى ما قدمناه عن ابن الحاجب وهو ايضا قول الزمخشري قال في تفسير ولسوف يعطيك ربك لام الابتداء لا تدخل الا على المبتدأ والخبر وقال في لا اقسم هي لام الابتداء دخلت على مبتدأ محذوف ولم يقدرها لام القسم لامتناعها من النون وكذا زعم في ولسوف يعطيك ان المبتدأ مقدر اي ولانت سوف يعطيك وقال ابن الحاجب اللام في ذلك لام التوكيد واما قول بعضهم انها لام الابتداء وان المبتدأ مقدر بعدها ففاسد من جهات احدها ان اللام مع الابتداء كقد مع الفعل وان مع الاسم فكما لا يحذف الفعل والاسم ويبقيان بعد حذفهما كذلك اللام بعد حذف الاسم والثانية انه اذا قدر المبتدأ في نحو لسوف يقوم زيد يصير التقدير لزيد سوف يقوم ولا يخفى ما فيه من الضعف والثالثة انه يلزم اضمار لا يحتاج اليه الكلام انتهى وفي الوجهين الاخيرين نظر لان تكرار الظاهر انما يقبح اذا صرح بهما ولان النحويين قدروا المبتدأ بعد الواو في نحو قمت واصك عينه وبعد الفاء في نحو ومن عاد فينتقم الله منه وبعد اللام في نحو لا اقسم بيوم القيمة كل ذلك تقدير لاجل الصناعة دون المعنى فكذلك هيهنا واما الاول فقد قال جماعة فان هذان لساحران ان التقدير لهما ساحران فحذف المبتدأ وبقيت اللام وانه يجوز على الصحيح نحو لقائم زيد وانما يضعف قول الزمخشري ان فيه تكلفين لغير ضرورة وهما تقدير محذوف وخلع اللام عن معنى الحال لئلا يجتمع دليل الحال والاستقبال وقد صرح بذلك في تفسير ولسوف اخرج حيا ونظيره خلع اللام عن التعريف واخلاصها للتعويض في يا الله وقوله ان لام القسم مع المضارع لا يفارق النون ممنوع بل تارة تجب اللام وتمتنع النون وذلك مع التنفيس كالاية ومع تقدم

المعمول بين اللام والفعل نحو ولئن متم أو قتلتم لإلى الله تحشرون ومع كون الفعل للحال نحو لأقسم وإنما قدر البصريون هنا مبتدأ لأنهم لا يجيزون لمن قصد الحال أن يقسم إلا على الجملة الاسمية وتارة يمتنعان وذلك مع الفعل المنفي نحو تالله تفتؤ وتارة يجبان وذلك فيما بقي نحو وتالله لأكيدن أصنامكم

مسألة للام الابتداء الصدرية ولهذا علقت العامل في نحو علمت لزيد منطلق ومنعت من النصب على الاشتغال في نحو زيد لأنا أكرمه ومن أن يتقدم عليها الخبر في نحو لزيد قائم والمبتدأ في نحو لقائم زيد فأما قوله أم الحليس لعجوز شهربه فقيل اللام زائدة وقيل للابتداء والتقدير لهي عجوز وليس لها الصدرية في باب إن لأنها فيه مؤخرة من تقديم ولهذا تسمى المزحلقة والمزحلفة أيضا وذلك لأن أصل إن زيدا لقائم لأن زيدا قائم فكرهوا افتتاح الكلام بتوكيدين فأخروا اللام دون إن لئلا يتقدم معمول الحرف عليه وإنما لم ندع أن الأصل إن لزيدا قائم لئلا يحول ماله الصدر بين العامل والمعمول ولأنهم قد نطقوا باللام مقدمة على إن في نحو قوله لهنك من برق علي كريم ولاعتبارهم حكم صدريتها فيما قبل إن دون ما بعدها دليل الأول أنها تمنع من تسلط فعل القلب على إن ومعمولها ولذلك كسرت في نحو والله يعلم إنك لرسوله بل قد أثرت هذا المنع مع حذفها في قول الهذلي فغبرت بعدهم بعيش ناصب وإخال إني لاحق مستتبع الأصل إني للاحق فحذفت اللام بعد ما علقت إخال وبقي الكسر بعد حذفها كما كان مع وجودها فهذا مما نسخ لفظه وبقي حكمه ودليل الثاني أن عمل إن يتخطاها تقول إن في الدار لزيدا وإن زيدا لقائم وكذلك يتخطاها عمل العامل بعدها نحو إن زيدا طعامك لآكل ووهم بدر الدين بن مالك فمنع من ذلك والوارد منه في التنزيل كثير نحو إن ربهم بهم يومئذ لخبير

تنبيه إن زيدا لقام أو ليقومن اللام جواب لقسم مقدر لا لام الابتداء فإذا دخلت عليها علمت مثلا فتحت همزتها فإن قلت لقد قام زيد فقالوا هي لام الابتداء وحينئذ يجب كسر الهمزة وعندي أن الأمرين محتملان

فصل وإذا خففت إن نحو وإن كانت لكبيرة إن كل نفس لما عليها حافظ فاللام عند سيبويه والأكثرين لام الابتداء أفادت مع إفادتها التوكيد النسبة وتخليص المضارع للحال الفرق بين إن المخففة من الثقيلة وإن النافية ولهذا صارت لازمة بعد أن كانت جائزة اللهم إلا أن يدل دليل على قصد الإثبات كقراءة أبي رجاء وإن كل ذلك لما متاع الحياة الدنيا بكسر اللام أي للذي وكقوله إن كنت قاضي نحبي يوم بينكم لو لم تمنوا بوعد غير توديع ووجب تركها مع نفي الخبر كقوله إن الحق لا يخفى على ذي بصيرة وإن هو

لم يعدم خلاف معاند وزعم أبو علي وأبو الفتح وجماعة أنها لام غير لام الابتداء اجتلبت للفرق قال أبو الفتح قال لي أبو علي ظننت أن فلانا نحوي محسن حتى سمعته يقول إن اللام التي تصحب الخفيفة هي لام الابتداء فقلت له أكثر نحويي بغداد على هذا انتهى وحجة أبي علي دخولها على الماضي المتصرف نحو إن زيد لقام وعلى منصوب الفعل المؤخر عن ناصبه في نحو وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين وكلاهما لا يجوز مع المشددة وزعم الكوفيون أن اللام في ذلك كله بمعنى إلا وأن إن قبلها نافية واستدلوا على مجيء اللام للاستثناء بقوله أمسى أبان ذليلا بعد عزته وما أبان لمن أعلاج سودان وعلى قولهم يقال قد علمنا إن كنت لمؤمنا بكسر الهمزة لأن النافية مكسورة دائما وكذا على قول سيبويه أن لام الابتداء تدخل إذا أهملت وأما على قول أبي علي وأبي الفتح فتفتح

القسم الثاني اللام الزائدة وهي الداخلة في خبر المبتدأ في نحو قوله أم الحليس لعجوز شهربه وقيل الأصل لهي عجوز وفي خبر أن المفتوحة كقراءة سعيد بن جبير إلا أنهم ليأكلون الطعام بفتح الهمزة وفي خبر لكن في قوله ولكنني من حبها لعميد وليس دخول اللام عقبها بعد أن المفتوحة خلافا للمبرد ولا بعد لكن خلافا للكوفيين ولا اللام بعدهما لام الابتداء خلافا لهم وقيل اللام للابتداء على أن الأصل ولكن إنني فحذفت همزة إن للتخفيف ونون لكن كذلك لثقل اجتماع الأمثال وعلى أن ما في قوله وما أبان لمن أعلاج سودان استفهام وتم الكلام عند قوله أبان ثم ابتدأ لمن أعلاج بتقدير لهو من أعلاج وقيل هي لام زيدت في خبر ما النافية وهذا المعنى عكس المعنى على القولين السابقين ومما زيدت فيه أيضا خبر زال في قوله وما زلت من ليلى لدن أن عرفتها لكالهائم المقصى بكل مراد وفي المفعول الثاني لأرى في قول بعضهم أراك لشاتمي ونحو ذلك قيل وفي معمول يدعو من قوله تعالى يدعو لمن ضره أقرب من نفعه وهذا مردود لأن زيادة هذه اللام في غاية الشذوذ فلا يجوز تخريج التنزيل عليه ومجموع ما قيل في اللام في هذه الآية قولان أحدهما هذا وهو أنها زائدة وقد بينا فساده والثاني أنها لام الابتداء وهو الصحيح ثم اختلف هؤلاء فقيل إنها مقدمة من تأخير والأصل يدعو من لضره أقرب من نفعه فمن مفعول وضره أقرب مبتدأ وخبر والجملة صلة لمن وهذا بعيد لأن لام الابتداء لم يعهد فيها التقدم عن موضعها وقيل إنها في موضعها وإن من مبتدأ ولبئس المولى خبره لأن التقدير لبئس المولى هو وهو الصحيح ثم اختلف هؤلاء في مطلوب يدعو على أقوال أحدها أنه لا مطلوب لها وأن

الوقف عليها وانما انما جاءت توكيدا ليدعو في قوله تعالى يدعو من دون الله ما لا يضره وما لا
ينفعه وفي هذا القول دعوى خلاف الاصل مرتين اذ الاصل عدم التوكيد والاصل ان لا يفصل
المؤكد من توكيده ولا سيما في التوكيد اللفظي والثاني ان مطلوبه مقدم عليه وهو ذلك هو
الضلال على ان ذلك موصول وما بعده صلته وعائد والتقدير يدعو الذي هو الضلال البعيد
وهذا الاعراب لا يستقيم عند البصريين لان ذا لا تكون عندهم موصولة الا اذا وقعت بعد ما او
من الاستفهاميتين والثالث ان مطلوبه محذوف والاصل يدعوه والجملة حال والمعنى ذلك
هو الضلال البعيد مدعوا والرابع ان مطلوبه الجملة بعده ثم اختلف هؤلاء على قولين احدهما
ان يدعو بمعنى يقول والقول يقع على الجمل والثاني ان يدعو ملموح فيه معنى فعل من افعال القلوب
واختلف هؤلاء على قولين احدهما ان معناه يظن لان اصل معناه يسمى فكانه قيل يسمى من ضره
اقرب من نفعه الها ولا يصدر ذلك عن اعتقاد يقين فكانه قيل يظن وعلى هذا القول فالمفعول
الثاني محذوف كما قدرناه والثاني ان معناه يزعم لان الزعم قول مع اعتقاد ومن امثلة اللام
الزائدة قولك لئن قام زيد اقم او فانا اقوم او انت ظالم لئن فعلت وكل ذلك خاص بالشعر وسيأتي
توجيهه والاستشهاد عليه **الثالث** لام الجواب وهي ثلاثة اقسام لام جواب لو نحو لو تزيلوا
لعذبنا لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا ولام جواب لولا نحو ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض
لفسدت الارض ولام جواب القسم نحو تالله لقد آثرك الله علينا وتالله لاكيدن اصنامكم
وزعم ابو الفتح ان اللام بعد لو ولولا ولوما جواب قسم مقدر وفيه تعسف نعم الاولى في ولو انهم
آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير ان تكون اللام لام جواب القسم بدليل كون الجملة اسمية
واما القول بانها لام جواب لو وان الاسمية استعيرت مكان الفعلية كما في قوله وقد جعلت
قلوص بني سهيل من الاكوار مرتعها قريب ففيه تعسف وهذا الموضع مما يدلك على ضعف
قول ابي الفتح اذ لو كانت اللام بعد لو ابدا في جواب قسم مقدر لكثر مجيء نحو لو جاءني لانا اكرمه كما يكثر
ذلك في باب القسم **الرابع** اللام الداخلة على اداة شرط للايذان بان الجواب بعدها مبني
على قسم قبلها لا على الشرط ومن ثم تسمى اللام المؤذنة وتسمى الموطئة ايضا لانها وطأت الجواب للقسم
اي مهدته له نحو لئن اخرجوا لا يخرجون معهم ولئن قوتلوا لا ينصرونهم ولئن نصروهم ليولن
الادبار واكثر ما تدخل على ان وقد تدخل على غيرها كقوله لمتى صلحت ليقضين لك صالح
ولتجزين اذا جزيت جميلا وعلى هذا فالاحسن في قوله تعالى لما آتيتكم من كتاب وحكمة ان

لا تكون موطئة وما شرطية بل للابتداء وما موصولة لانه حمل على الاكثر واغرب ما دخلت عليه اذ
وذلك لشبهها بان انشد ابو الفتح غضبت علي لان شربت بجزة فلاذ غضبت لاشربن
بخروف وهو نظير دخول الفاء في فاذ لم يأتوا بالشهداء فاولئك عند الله هم الكاذبون
شبهت اذ بان فدخلت الفاء بعدها كما تدخل في جواب الشرط وقد تحذف مع كون القسم
مقدرا قبل الشرط على اضمار الفاء كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها مردود لان ذلك
خاص بالشعر وكقوله تعالى وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن فهذا لا يكون الا جوابا للقسم و
ليست موطئة في قوله ~~لئن كان ما حدثته اليوم صادقا~~ لئن كانت الدنيا علي كما ارى
تباريح من ليلى فللموت اروح وقوله لئن كان ما حدثته اليوم صادقا اصم في نهار القيظ
للشمس باديا وقوله الم تر يب ان البين تدانيا فقل للنوى لئن كان الرحيل غدا بل
هي في ذلك كله زائدة كما تقدمت الاشارة اليه اما الاولان فلان الشرط قد اجيب بالجملة
المقرونة بالفاء في البيت الاول وبالفعل المجزوم في البيت الثاني فلو كانت اللام للتوطئة لم يجب
الا القسم هذا هو الصحيح وخالف في ذلك الفراء فزعم ان الشرط قد يجاب مع تقدم القسم عليه واما
الثالث فلان الجواب قد حذف مدلولا عليه بما قبل ان فلو كان ثم قسم مقدر لزم الاجحاف
بحذف جوابين **الخامس** لام ال كالرجل والحارث وقد مضى شرحها **السادس** اللام
اللاحقة لاسماء الاشارة للدلالة على البعد او على توكيده على خلاف في ذلك واصلها
السكون كما في تلك وانما كسرت في ذلك لالتقاء الساكنين **السابع** لام التعجب غير
الجارة نحو لظرف زيد ولكرم عمرو بمعنى ما اظرفه وما اكرمه ذكرها ابن خالويه في كتاب المبتدي
بالجمل وعندي انها اما لام الابتداء دخلت على الماضي لشبهه بجموده بالاسم واما لام جواب
قسم مقدر **لا** على ثلاثة اوجه **احدها** ان تكون نافية وهذه على خمسة اوجه احدها
ان تكون عاملة عمل ان وذلك اذا اريد بها نفي الجنس على سبيل التنصيص وتسمى حينئذ
تبرئة وانما يظهر نصب اسمها اذا كان خافضا نحو لا صاحب جود ممقوت وقول ابي
الطيب فلا ثوب مجد غير ثوب ابن احمد على احد الا بلؤم مرقع او رافعا نحو لا
حسنا فعله مذموم او ناصبا نحو لا طالعا جبلا حاضر ومنه لا خيرا من زيد عندنا وقول
ابي الطيب قفا قليلا بها علي فلا اقل من نظرة ازودها ويجوز رفع اقل على ان تكون
عاملة عمل ليس وتخالف لا هذه ان من سبعة اوجه احدها انها لا تعمل الا في النكرات

الثاني ان اسمها اذا لم يكن عاملا فانه يبنى قيل لتضمنه معنى من الاستغراقية وقيل لتركيبه مع لا تركيب خمسة عشر وبناؤه على ما ينصب به لو كان معربا فيبنى على الفتح في نحو لا رجل ولا رجال ومنه لا تثريب عليكم قالوا لا ضير يا اهل يثرب لا مقام لكم وعلى الياء في نحو لا رجلين ولا قائمين وعن المبرد ان هذا معرب لبعده بالتثنية والجمع عن مشابهة الحرف ولو صح هذا للزم الاعراب في نحو يا زيدان ويا زيدون ولا قائل به وعلى الكسرة في نحو لا مسلمات وكان القياس وجوبه ولكنه جاء بالفتح وهو الارجح لانها الحركة التي استحقها المركب وفيه رد على السيرافي والزجاج اذ زعما ان اسم لا غير العامل معرب وان ترك تنوينه للتخفيف ومثل لا رجل عند الفراء لا جرم في نحو لا جرم ان لهم النار والمعنى عنده لا بد من كذا او لا محالة في كذا فحذفت من او في وقال قطرب لا رد اي ليس الامر كما وصفوا ثم ابتدء ما بعده وجرم فعل لا اسم ومعناه وجب وما بعده فاعل وقال قوم لا زائدة وجرم وما بعده فعل وفاعل كما قال قطرب ورده الفراء بان لا لا تزاد في اول الكلام وسيأتي البحث في ذلك الثالث ان ارتفاع خبرها عند افراد اسمها نحو لا رجل قائم بما كان مرفوعا به قبل دخولها لا بها وهذا قول سيبويه وخالفه الاخفش والاكثرون ولا خلاف بين البصريين في ان ارتفاعه بها اذا كان اسمها عاملا الرابع ان خبرها لا يتقدم على اسمها ولو كان ظرفا او مجرورا الخامس انه يجوز مراعاة محلها مع اسمها قبل مضي الخبر وبعده فيجوز رفع النعت والمعطوف من نحو لا رجل ظريف فيها ولا رجل ولا امرأة فيها السادس انه يجوز الغاؤها اذا تكررت نحو لا حول ولا قوة الا بالله فلك فتح الاسمين ورفعهما والمغايرة بينهما بخلاف نحو قوله ان محلا وان مرتحلا وان في السفر اذ مضوا مهلا فلا محيد عن النصب السابع انه يكثر حذف خبرها اذا علم نحو قالوا لا ضير فلا فوت وتميم لا تذكره حينئذ الثانية ان تكون عاملة عمل ليس كقوله من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح وانما لم يقدروها مهملة والرفع بالابتداء لانها حينئذ واجبة التكرار وفيه نظر لجواز تركه في الشعر ولا هذه تخالف ليس من ثلاث جهات احداها ان عملها قليل حتى ادعي انه ليس بموجود الثانية ان ذكر خبرها قليل حتى ان الزجاج لم يظفر به فادعى انها انما تعمل في الاسم خاصة وان خبرها مرفوع ويرده قوله تعز فلا شيء على الارض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا واما قوله نصرتك اذ لا صاحب غير خاذل فبوئت حصنا بالكماة حصينا

فلا دليل فيه كما توهم بعضهم لاحتمال ان يكون الخبر محذوفا وغير استثناء الثالث انها لا تعمل الا في النكرات خلافا لابن جني وابن الشجري وعلى ظاهر قولهما قول النابغة وحلت سواد القلب لا انا باغيا سواها ولا في حبها متراخيا وعليه بنى المتنبي قوله اذا الجود لم يرزق خلاصا من الاذى فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا **تنبيه** اذا قيل لا رجل في الدار بالفتح تعين كونها نافية للجنس ويقال في توكيده بل امرأة وان قيل بالرفع تعين كونها عاملة عمل ليس وامتنع ان تكون مهملة والا لتكررت كما سيأتي واحتمل ان تكون لنفي الجنس وان تكون لنفي الوحدة ويقال في توكيده على الاول بل امرأة وعلى الثاني بل رجلان او رجال وغلط كثير من الناس فزعموا ان العاملة عمل ليس لا تكون الا نافية للوحدة لا غير ويرد عليهم نحو قوله تعز فلا شيء على الارض باقيا البيت واذا قيل لا رجل ولا امرأة في الدار برفعهما احتمل كون لا الاولى عاملة في الاصل عمل ان ثم الغيت لتكرارها فيكون ما بعدها مرفوعا بالابتداء وعلى الوجهين فالظرف خبر عن الاسمين ان قدرت لا الثانية تكرارا للاولى وما بعدها معطوفا فان قدرت الاولى مهملة والثانية عاملة عمل ليس او بالعكس فالظرف خبر عن احدهما وخبر الاخر محذوف كما في قولك زيد وعمرو قائم ولا يكون خبرا عنهما لئلا يلزم محذوران كون الخبر الواحد مرفوعا ومنصوبا وتوارد عاملين على معمول واحد واذا قيل ما فيها من زيت ولا مصابيح بالفتح احتمل كون الفتحة بناء مثلها في لا رجال وكونها علامة للخفض بالعطف ولا مهملة فان قلته بالرفع احتمل كون لا عاملة عمل ليس وكونها مهملة والرفع بالعطف على المحل واما قوله تعالى وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة في الارض ولا في السماء ولا اصغر من ذلك ولا اكبر فظاهر الامر جواز كون اصغر واكبر معطوفين على لفظ مثقال او على محله وجواز كون لا مع الفتح تبرئة ومع الرفع مهملة او عاملة عمل ليس ويقوي العطف انه لم يقرأ في سورة سبأ في قوله تعالى عالم الغيب لا يعزب عنه مثقال ذرة الا بالرفع لما لم يوجد الخفض في لفظ مثقال ولكن يشكل عليه انه يفيد ثبوت العزوب عند ثبوت الكتاب كما انك اذا قلت ما مررت برجل الا في الدار كان اخبارا بثبوت مرورك برجل في الدار واذا امتنع هذا تعين ان الوقف على في السماء وان ما بعدها مستأنف واذا ثبت ذلك في سورة يونس قلنا به في سورة سبأ وان الوقف على الارض وانه انما لم يجئ فيه الفتح اتباعا للنقل وجوز بعضهم العطف

فيهما على ان يكون معنى يذهب يختفي بل يخرج الى الوجود الوجه الثالث ان تكون عاطفة ولها

بلتنز شروط احدها ان يتقدمها اثبات كجاء زيد لا عمرو او امر كاضرب زيدا لا عمرا قال

سيبويه او نداء نحو يا ابن اخي لا ابن عمي وزعم ابن سعدان ان هذا ليس من كلامهم و

الثاني ان لا تقترن بعاطف فاذا قيل جاءني زيد لا بل عمرو فالعاطف بل ولا رد لما قبلها

وليست عاطفة واذا قلت ما جاءني زيد ولا عمرو فالعاطف الواو ولا توكيد للنفي وفي

هذا المثال مانع اخر من العطف بلا وهو تقدم النفي وقد اجتمعا ايضا في ولا الضالين

الثالث ان يتعاند متعاطفاها فلا يجوز جاءني رجل لا زيد لانه يصدق على زيد اسم

الرجل بخلاف جاءني رجل لا امرأة ولا يمتنع العطف بها على معمول الفعل الماضي خلافا

للزجاج اجاز يقوم زيد لا عمرو ومنع قام زيد لا عمرو وما منعه مسموع فهو مدفوع

قال امرؤ القيس كأن دثارا حلقت بلبونه عقاب تنوفى لا عقاب القواعل دثار اسم

راع وحلقت ذهبت واللبون نوق ذات لبن وتنوفى جبل عال والقواعل جبال صغار

وقوله ان العامل مقدر بعد العاطف ولا يقال لا قام عمرو الا على الدعاء مردود بانه

لو توقفت صحة العطف على صحة تقدير العامل بعد العاطف لامتنع ليس زيد قائما

ولا قاعدا الوجه الرابع ان تكون جوابا مناقضا لنعم وهذه تحذف الجمل بعدها كثيرا

يقال اجاءك زيد فتقول لا والاصل لا لم يجئ والخامس ان تكون على غير ذلك فان كان ما

بعدها جملة اسمية صدرها معرفة او نكرة ولم تعمل فيها او فعلا ماضيا لفظا او تقديرا

وجب تكرارها مثال المعرفة لا الشمس ينبغي لها ان تدرك القمر ولا الليل سابق النهار و

انما لم يتكرر في لا نولك ان تفعل لانه بمعنى لا ينبغي لك ان تفعل فحملوه على ما هو بمعناه كما فتحوا يذر

حملا على يدع لانهما بمعنى ولولا ان الاصل في يذر الكسر لما حذفت الواو كما لم تحذف في يوجل

ومثال النكرة التي لم تعمل فيها لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون فالتكرار هنا واجب بخلاف

لا لغو فيها ولا تأثيم ومثال الفعل الماضي فلا صدق ولا صلى وفي الحديث فان

المنبت لا ارضا قطع ولا ظهرا ابقى وقول الهذلي كيف اغرم من لا شرب ولا اكل

ولا نطق ولا استهل وانما ترك التكرار في لا شلت يداك ولا فض الله فاك وقوله ولا

زال منهلا بجرعائك القطر وقوله لا بارك الله في الغواني هل يصبحن الا لهن

مطلب لان المراد الدعاء فالفعل مستقبل في المعنى ومثله في عدم وجوب التكرار لعدم

قصد المضي الا انه ليس دعاء قولك والله لا فعلت كذا وقول الشاعر حسب المحبين في الدنيا عذابهم

تالله لا عذبتهم بعدها سقر وشذ ترك التكرار في قوله لاهم ان الحارث بن جبلة زنا على

ابيه ثم قتله وكان في جاراته لا عهد له وأي امر سيئ لا فعله زنا بتخفيف النون كذا رواه

يعقوب واصله زنأ بالهمزة بمعنى ضيق وروي بتشديدها والاصل زنى بامه اي بامرأة ابيه فحذف

المضاف واناب على عن الباء وقال ابو خراش وهو يطوف بالبيت ان تغفر اللهم تغفر جما

واي عبد لك لا الما واما قوله تعالى فلا اقتحم العقبة فان لا فيه مكررة في المعنى لان المعنى فلا

فك رقبة ولا اطعم مسكينا لان ذلك تفسير للعقبة قاله الزمخشري وقال الزجاج انما جاز لان

ثم كان من الذين امنوا معطوف عليه وداخل في النفي فكانه قيل فلا اقتحم ولا امن انتهى ولو

صح لجاز لا اكل زيد وشرب وقال بعضهم لا دعائية دعى عليه ان لا يفعل خيرا وقال اخر

تحضيض والاصل فالا اقتحم ثم حذفت الهمزة وهو ضعيف وكذلك يجب تكرارها اذا دخلت

على مفرد خبر او صفة او حال نحو زيد لا شاعر ولا كاتب وجاء زيد لا ضاحكا ولا باكيا ونحو

انها بقرة لا فارض ولا بكر وظل من يحموم لا بارد ولا كريم وفاكهة كثيرة لا مقطوعة ولا

ممنوعة من شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية وان كان ما دخلت عليه فعلا

مضارعا لم يجب تكرارها نحو لا يحب الله الجهر بالسوء وقل لا اسئلكم عليه اجرا واذا لم يجب

ان تتكرر في لا نولك لكون الاسم المعرفة في تأويل المضارع فان لا يجب في المضارع احق

وتخلص المضارع بها للاستقبال عند الاكثرين وخالفهم ابن مالك لصحة قولك جاء

زيد لا يتكلم بالاتفاق مع الاتفاق على ان الجملة الحالية لا تصدر بدليل استقبال **تنبيه**

من اقسام لا النافية المعترضة بين الخافض والمخفوض نحو جئت بلا زاد وغضبت من لا

شيء وعن الكوفيين انها اسم وان الجار دخل عليها نفسها وان ما بعدها خفض بالاضافة

وغيرهم يراها حرفا ويسميها زائدة كما يسمون كان في نحو زيد كان فاضل زائدة

وان كانت مفيدة لمعنى وهو المضي والانقطاع فعلم انهم قد يريدون بالزائد المعترض

بين شيئين متطالبين وان لم يصح اصل المعنى باسقاطه كما في مسئلة لا في نحو غضبت

من لا شيء وكذلك اذا كان يفوت بفواته معنى كما في مسئلة كان وكذلك لا المقترنة

بالعاطف في نحو ما جاءني زيد ولا عمرو ويسمونها زائدة وليست بزائدة البتة الا ترى

انه اذا قيل ما جاءني زيد وعمرو احتمل ان المراد نفي مجيء كل منهما على كل حال وان يراد نفي

اجتماعهما فی وقت المجیء فافاجئی بالصار الکلام نصا فی المعنی الاول نعم هی فی قوله تعم وما یستوی
الاحیاء ولا الاموات لمجرد التوکید وکذا اذا قیل لا یستوی زید ولا عمرو **تنبیه** اعتراض لابن الحاجب
والمجرور فی نحو غضبت من لا شیء وبین الناصب والمنصوب فی نحو لئلا یکون للناس وبین الجازم
والمجزوم فی نحو ان لا تفعلوه وتقدیم معمول ما بعدها علیها فی نحو یوم یاتی بعض آیات ربک
لا ینفع نفسا ایمانها الآیة دلیل علی انها لیس لها الصدر بخلاف ما اللهم الا ان تقع فی جواب
القسم فان الحروف التی یتلقی بها القسم کلها لها الصدر ولهذا قال سیبویه فی قوله آلیت
حب العراق الدهر اطعمه ان التقدیر علی حب العراق فحذف الخافض ونصب ما بعده
بوصول الفعل الیه ولم یجعله من باب زیدا ضربته لان التقدیر لا اطعمه وهذه الجملة جواب لا
لیت لان معناه حلفت وقیل لها الصدر مطلقا وقیل لا مطلقا والصواب الاول **الثانی**
من اوجه لا ان تکون موضوعة لطلب الترک وتختص بالدخول علی المضارع وتقتضی جزمه واستقباله
سواء کان المطلوب منه مخاطبا نحو لا تتخذوا عدوی وعدوکم اولیاء او غائبا نحو لا یتخذ
المؤمنون الکافرین اولیاء او متکلما نحو لا ارینک ههنا وقوله لا اعرفن ربربا حورا مدامعها
وهذا النوع مما اقیم فیه المسبب مقام السبب والاصل لا تکن ههنا فاراک ومثله فی الامر ولیجدوا
فیکم غلظة ای واغلظوا علیهم لیجدوا ذلک وانما عدل الی الامر بالوجدان تنبیها علی انه المقصود
لذاته واما الاغلاظ فلم یقصد لذاته بل لیجدوه وعکسه لا یفتننکم الشیطان ای لا تفتتنوا بفتنة
الشیطان واختلف فی لا من قوله تعالی واتقوا فتنة لا تصیبن الذین ظلموا منکم خاصة علی اقوال
احدها انها ناهیة فتکون من هذا والاصل لا تتعرضوا للفتنة فتصیبکم ثم عدل عن النهی عن
التعرض الی النهی عن الاصابة لان الاصابة مسببة عن التعرض واسند هذا المسبب الی فاعله
وعلی هذا فالاصابة خاصة بالمتعرضین وتوکید الفعل بالنون واضح لاقترانه بحرف الطلب مثل
ولا تحسبن الله غافلا ولکن وقوع الطلب صفة للنکرة ممتنع فوجب اضمار القول ای واتقوا فتنة
مقولا فیها ذلک کما قیل فی قوله جاؤا بمذق هل رأیت الذئب قط الثانی انها نافیة واختلف
القائلون بذلک علی قولین احدهما ان الجملة صفة لفتنة ولا حاجة الی اضمار قول لان الجملة خبریة
وعلی هذا الوجه یکون دخول النون شاذا مثله فی قوله فلا الجارة الدنیا بها تلحینها بل هو فی
الآیة اسهل لعدم الفصل وهو فیهما سماعی والذی جوزه تشبیه لا النافیة بلا الناهیة وعلی هذا الوجه
تکون الاصابة عامة للظالم وغیره لا خاصة بالظالمین کما ذکره الزمخشری لانها قد وصفت

بانها لا تصیب الظالمین خاصة فکیف تکون مع هذا خاصة بهم والثانی ان الفعل جواب للامر
وعلی هذا یکون التوکید ایضا خارجا عن القیاس وممن ذکر هذا الوجه الزمخشری وهو فاسد لان
المعنی حینئذ انکم ان تتقوها لا تصیب الظالم خاصة وقوله ان التقدیر ان اصابتکم لا تصیب الظالم
خاصة مردود لان الشرط انما یقدر من جنس الامر لا من جنس الجواب الا تری انک تقدر فی
ائتنی اکرمک ان تأتنی اکرمک نعم یصح الجواب فی قوله تعالی ادخلوا مساکنکم الآیة اذ یصح ان
تدخلوا لا یحطمنکم ویصح ایضا النهی علی حد لا ارینک ههنا واما الوصف فیأتی مکانه
هنا ان یکون الجملة حالا ای ادخلوا غیر محطومین والتوکید بالنون علی هذا وعلی الوجه الاول
سماعی وعلی النهی قیاسی ولا فرق فی اقتضاء لا الطلبیة للجزم بین کونها مفیدة للنهی سواء
کان للتحریم کما تقدم ام للتنزیه نحو ولا تنسوا الفضل بینکم وکونها للدعاء کقوله تعالی ربنا لا
تؤاخذنا وقول الشاعر یقولون لا تبعد وهم یدفنوننی واین مکان البعد الا مکانیا وقول
الآخر فلا تشلل ید فتکت بعمرو فانک لن تذل ولن تضاما ویحتمل النهی والدعاء قول الفرزدق
اذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد بها ابدا ما دام فیها الجراضم ای العظیم البطن وکونها للالتماس
کقولک لنظیرک غیر مستعل علیه لا تفعل کذا وکذا الحکم اذا خرجت عن الطلب الی غیره کا
لتهدید فی قولک لولدک او عبدک لا تطعنی ولیس اصل لا التی یجزم الفعل بعدها لام الامر
فزیدت علیها الف خلافا لبعضهم ولا هی لا النافیة والجزم بلام امر مقدرة خلافا للسهیلی
والثالث لا الزائدة الداخلة فی الکلام لمجرد تقویته وتوکیده نحو ما منعک اذ رأیتهم
ضلوا ان لا تتبعنی ما منعک ان لا تسجد ویوضحه الآیة الاخری ما منعک ان تسجد ومنه
لئلا یعلم اهل الکتاب ای لیعلموا وقوله وتلحیننی فی اللهو ان لا احبه وللهو داع دائب غیر غافل
وقوله ابی جوده لا البخل واستعجلت به نعم من فتی لا یمنع الجود قاتله وذلک فی روایة من
نصب البخل فتکون لا زائدة للتوکید واما من خفضه فلا حینئذ اسم مضاف لانه ارید به اللفظ وشرح هذا المعنی
ان کلمة لا تکون للبخل وتکون للکرم وذلک انها اذا وقعت بعد قول القائل اعطنی او هل تعطینی
کانت للبخل وان وقعت بعد قوله اتمنعنی عطاءک او اتحرمنی نوالک کانت للکرم وقیل هی
غیر زائدة ایضا فی روایة النصب وذلک علی ان یجعل اسما مفعولا والبخل بدلا منها قال الزجاج
وقال آخرون مفعول به والبخل مفعول لاجله ای کراهیة البخل مثل یبین الله لکم ان تضلوا ای
کراهیة ان تضلوا وقال ابو علی فی الحجة قال ابو الحسن فسرته العرب ابی جوده البخل وجعلوا لا

اجتماعهما في نعت المجيء فاذا جيء بالصار الكلام نصا في المعنى الاول نعم هي في قوله نقم وما يستوي الاحياء ولا الاموات لمجرد التوكيد وكذا اذا قيل لا يستوي زيد ولا عمرو **تنبيه** اعترض ابن الحاجب والمجرور في نحو غضب من لا شيء وبين الناصب والمنصوب في نحو لئلا يكون للناس وبين الجازم والمجزوم في نحو ان لا تفعلوه وتقديم معمول ما بعدها عليها في نحو يوم يأتي بعض آيات ربك لا ينفع نفسا ايمانها الآية دليل على انها ليس لها الصدر بخلاف ما اللهم الا ان تقع في جواب القسم فان الحروف التي يتلقى بها القسم كلها لها الصدر ولهذا قال سيبويه في قوله آليت حب العراق الدهر اطعمه ان التقدير على حب العراق فحذف الخافض ونصب ما بعده بوصول الفعل اليه ولم يجعله من باب زيدا ضربته لان التقدير لا اطعمه وهذه الجملة جواب لا لبت لان معناه حلفت وقيل لها الصدر مطلقا وقيل لا مطلقا والصواب الاول **الثاني** من اوجه لا ان تكون موضوعة لطلب الترك وتختص بالدخول على المضارع وتقتضي جزمه واستقباله سواء كان المطلوب منه مخاطبا نحو لا تتخذوا عدوي وعدوكم اولياء او غائبا نحو لا يتخذ المؤمنون الكافرين اولياء او متكلما نحو لا ارينك ههنا وقوله لا اعرفن ربربا حورا مدامعها وهذا النوع مما اقيم فيه المسبب مقام السبب والاصل لا تكن ههنا فاراك ومثله في الامر وليجدوا فيكم غلظة اي واغلظوا عليهم ليجدوا ذلك وانما عدل الى الامر بالوجدان تنبيها على انه المقصود لذاته واما الاغلاظ فلم يقصد لذاته بل ليجدوه وعكسه لا يفتننكم الشيطان اي لا تفتتنوا بفتنة الشيطان واختلف في لا من قوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة على قولين احدهما انها ناهية فتكون من هذا والاصل لا تتعرضوا للفتنة فتصيبكم ثم عدل عن النهي عن التعرض الى النهي عن الاصابة لان الاصابة مسببة عن التعرض واسند هذا المسبب الى فاعله وعلى هذا فالاصابة خاصة بالمتعرضين وتوكيد الفعل بالنون واضح لاقترانه بحرف الطلب مثل ولا تحسبن الله غافلا ولكن وقوع الطلب صفة للنكرة ممتنع فوجب اضمار القول اي واتقوا فتنة مقولا فيها ذلك كما قيل في قوله جاؤوا بمذق هل رأيت الذئب قط والثاني انها نافية واختلف القائلون بذلك على قولين احدهما ان الجملة صفة لفتنة ولا حاجة الى اضمار قول لان الجملة خبرية وعلى هذا الوجه فيكون دخول النون شاذا مثله في قوله فلا الجارة الدنيا بها تلحينها بل هو في الآية اسهل لعدم الفصل وهو فيهما سماعي والذي جوزه تشبيه لا النافية بلا الناهية وعلى هذا الوجه تكون الاصابة عامة للظالم وغيره لا خاصة بالظالمين كما ذكره الزمخشري لانها قد وصف

بانها لا تصيب الظالمين خاصة فكيف تكون مع هذا خاصة بهم والثاني ان الفعل جواب للامر وعلى هذا يكون التوكيد ايضا خارجا عن القياس وممن ذكر هذا الوجه الزمخشري وهو فاسد لان المعنى حينئذ فانكم ان تتقوها لا تصيب الظالم خاصة وقوله ان التقدير ان اصابتكم لا تصيب الظالم خاصة مردود لان الشرط انما يقدر من جنس الامر لا من جنس الجواب الا ترى انك تقدر في ائتني اكرمك ان تأتني اكرمك نعم يصح الجواب في قوله تعالى ادخلوا مساكنكم لا يحطمنكم ويصح ايضا النهي على حد لا ارينك ههنا واما الوصف فيأتي مكانه هنا ان يكون الجملة حالا اي ادخلوا غير محطومين والتوكيد بالنون على هذا وعلى الوجه الاول سماعي وعلى النهي قياسي ولا فرق في اقتضاء لا الطلبية للجزم بين كونها مفيدة للنهي سواء كان للتحريم كما تقدم ام للتنزيه نحو ولا تنسوا الفضل بينكم وكونها للدعاء كقوله تعالى ربنا لا تؤاخذنا وقول الشاعر يقولون لا تبعد وهم يدفنونني وأين مكان البعد الا مكانيا وقول الآخر فلا تشلل يد فتكت بعمرو فانك لن تذل ولن تضاما ويحتمل النهي والدعاء قول الفرزدق اذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد بها ابدا ما دام فيها الجراضم اي العظيم البطن وكونها للالتماس كقولك لنظيرك غير مستعل عليه لا تفعل كذا وكذا الحكم اذا خرجت عن الطلب الى غيره كالتهديد في قولك لولدك او عبدك لا تطعني وليس اصل لا التي يجزم الفعل بعدها لام الامر فزيدت عليها الف خلافا لبعضهم ولا هي لا النافية والجزم بلام امر مقدرة خلافا للسهيلي **والثالث** لا الزائدة الداخلة في الكلام لمجرد تقويته وتوكيده نحو ما منعك اذ رأيتهم ضلوا ان لا تتبعن ما منعك ان لا تسجد وتوضحه الآية الاخرى ما منعك ان تسجد ومنه لئلا يعلم اهل الكتاب اي ليعلموا وقوله ويلحينني في اللهو ان لا احبه وللهو داع دائب غير غافل وقول ابي جودة ابى جوده لا البخل واستعجلت به نعم من فتى لا يمنع الجود قاتله وذلك في رواية من نصب البخل وتكون لا حينئذ اسما مضافا لانه اريد به اللفظ وشرح هذا المعنى ان كلمة لا تكون للبخل وتكون للكرم وذلك انها اذا وقعت بعد قول القائل اعطني او هل تعطيني كانت للبخل وان وقعت بعد قوله اتمنعني عطاءك او اتحرمني نوالك كانت للكرم وقيل هي غير زائدة ايضا في رواية النصب وذلك على ان تجعل اسما مفعولا والبخل بدلا منها قاله الزجاج وقال آخر مفعول به والبخل مفعول لاجله اي كراهية البخل مثل يبين الله لكم ان تضلوا اي كراهية ان تضلوا وقال ابو علي في الحجة قال ابو الحسن فسرته العرب ابى جوده البخل وجعلوا لا

حشوا انتهى وكما اختلف في لا في هذا البيت اهي نافية ام زائدة كذلك اختلف فيها في مواضع من التنزيل
احدها قوله تعالى لا اقسم بيوم القيمة فقيل هي نافية واختلف هؤلاء في منفيها على قولين احدهما انه
شيء تقدم وهو ما حكى عنهم كثيرا من انكار البعث فقيل لهم ليس الامر كذلك ثم استؤنف القسم قالوا
وانما صح ذلك لان القران كله كالسورة الواحدة ولهذا يذكر الشيء في سورة وجوابه في اخرى نحو وقالوا
قالوا يا ايها الذي نزل عليه الذكر انك لمجنون جوابه ما انت بنعمة ربك بمجنون والثاني ان
منفيها اقسم وذلك على ان يكون اخبارا لا انشاء واختاره الزمخشري قال والمعنى في ذلك انه لا يقسم
بالشيء الا اعظاما له بدليل فلا اقسم بمواقع النجوم وانه لقسم لو تعلمون عظيم فكانه قيل ان اعظامه
لا قسام به كلا اعظام اي انه يستحق اعظاما فوق ذلك وقيل هي زائدة واختلف هؤلاء في فائدتها على
قولين احدهما انها زيدت توطئة وتمهيدا لنفي الجواب والتقدير لا اقسم بيوم القيمة لا يتركون سدى
ومثله فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك وقوله فلا وابيك ابنة العامري لا يدعي القوم اني افر
ورد بقوله تعالى لا اقسم بهذا البلد الايات فان جوابه مثبت وهو لقد خلقنا الانسان في
كبد ومثله فلا اقسم بمواقع النجوم الاية والثاني انها زيدت لمجرد التوكيد وتقوية الكلام كما في
لئلا يعلم اهل الكتاب ورد بانها لا تزاد لذلك صدرا بل حشوا كما ان زيادة ما وكان كذلك نحو
فبما رحمة من الله اينما تكونوا يدرككم الموت ونحو زيد كان فاضل وذلك لان زيادة الشيء
تفيد اطراحه وكونه اول الكلام يفيد الاعتناء به قالوا ولهذا نقول بزيادتها في نحو فلا اقسم برب
المشارق والمغارب فلا اقسم بمواقع النجوم لوقوعها بين الفاء ومعطوفها بخلاف هذه و
اجاب ابو علي بما تقدم من ان القران كالسورة الواحدة الموضع الثاني قوله تعالى قل تعالوا
اتل ما حرم ربكم عليكم ان لا تشركوا به شيئا فقيل ان لا نافية وقيل ناهية وقيل زائدة والجميع
محتمل وحاصل القول في الاية ان ما خبرية بمعنى الذي منصوبة باتل وحرم ربكم صلته وعليكم
متعلق بحرم هذا هو الظاهر واجاز الزجاج كون ما استفهامية منصوبة بحرم والجملة محكية باتل
لانه بمعنى القول ويجوز ان يتعلق عليكم باتل ومن رجح اعمال الاول من المتنازعين وهم الكوفيون رجحه
على تعلقه بحرم وفي ان وما بعدها اوجه احدها ان يكونا في موضع نصب بدلا من ما وذلك
على انها موصولة لا استفهامية اذ لم يقترن البدل بهمزة الاستفهام الثاني ان يكونا في موضع رفع
خبرا لهو محذوفا اجازهما بعض المعربين وعليهما فلا زائدة قاله ابن الشجري والصواب انها نافية
على الاول وزائدة على الثاني والثالث ان يكون الاصل ابين لكم ذلك لئلا تشركوا وذلك لانهم

اذا حرم عليهم رؤساؤهم ما احله الله تعالى فاطاعوهم اشركوا لانهم جعلوا غير الله بمنزلته والرابع ان
الاصل اوصيكم بان لا تشركوا بدليل ان وبالوالدين احسانا معناه واوصيكم بالوالدين وان في اخر
الاية ذلكم وصيكم به وعلى هذين الوجهين فحذفت الجملة وحرف الجر والخامس ان التقدير اتل
عليكم ان لا تشركوا فحذف مدلولا عليه بما تقدم اجاز هذه الاوجه الثلثة الزجاج السادس
ان الكلام تم عند حرم ربكم ثم ابتدئ عليكم ان لا تشركوا به وان تحسنوا بالوالدين احسانا وان لا
تقتلوا ولا تقربوا فعليكم على هذا اسم فعل بمعنى الزموا وان في الاوجه الستة مصدرية ولا في الاوجه
الاربعة الاخيرة نافية السابع ان ان مفسرة بمعنى اي ولا ناهية والفعل مجزوم لا منصوب و
كانه قيل اقول لكم لا تشركوا به شيئا واحسنوا بالوالدين احسانا وهذان الوجهان الاخيران
اجازهما ابن الشجري الموضع الثالث قوله تعالى وما يشعركم انها اذا جاءت لا يؤمنون فيمن
فتح الهمزة فقال قوم منهم الخليل والفارسي لا زائدة والا لكان عذرا للكفار ورده الزجاج
بانها نافية في قراءة الكسر فيجب ذلك في قراءة الفتح وقيل نافية واختلف القائلون بذلك فقال
النحاس حذف المعطوف اي او انهم يؤمنون وقال الخليل في قول له اخر ان بمعنى لعل مثل ائت
السوق انك تشتري لنا شيئا ورجحه الزجاج وقال انهم اجمعوا عليه ورده الفارسي فقال
التوقع الذي في لعل ينافيه الحكم بعدم ايمانهم يعني في قراءة الكسر وهذا نظير ما رجح به الزجاج
كون لا غير زائدة وقد انتصر للقول الخليل بان قالوا ايده ان يشعركم ويدريكم بمعنى واحد
وكثيرا ما تاتي لعل بعد فعل الدراية نحو وما يدريك لعله يزكى وان في مصحف ابي وما ادريكم
لعلها وقال قوم ان مؤكدة والكلام فيمن حكم بكفرهم ويئس من ايمانهم والسياق يأباه ولا بد
عذر للمؤمنين اي انكم معذورون لانكم لا تعلمون ما سبق لهم به القضاء من انهم لا يؤمنون
ح ونظيره ان الذين حقت عليهم كلمة ربك لا يؤمنون ولو جاءتهم كل اية وقيل التقدير لانهم
واللام متعلقة بمحذوف اي لانهم لا يؤمنون امتنعنا من الاتيان بها ونظيره وما منعنا
ان نرسل بالايات الا ان كذب بها الاولون واختاره الفارسي واعلم ان مفعول يشعركم
الثاني على هذا القول وعلى القول بانها بمعنى لعل محذوف اي ايمانهم وعلى بقية الاقوال
ان وصلتها الموضع الرابع وحرام على قرية اهلكناها انهم لا يرجعون فقيل لا زائدة و
المعنى ممتنع على اهل قرية قدرنا اهلاكهم لكفرهم انهم يرجعون عن الكفر الى قيام الساعة
وعلى هذا فحرام خبر مقدم وجوبا لان المخبر عنه ان وصلتها ومثله وآية لهم انا حملنا

لا مبتدا، وان وصلتها فاعل اغنى عن الخبر كما جوزا بو البقاء لانه ليس بوصف صريح ولانه لم يعتمد على نفى ولا استفهام وقيل نافية والاعراب اما على ما تقدم والمعنى ممتنع عليهم انهم لا يرجعون الى الاخرة واما على ان حرام مبتدا، حذف خبره اى قبول اعمالهم وابتدء بالنكرة لتقييدها بالمعمول واما على انه خبر لمبتدا محذوف اى والعمل الصالح حرام عليهم وعلى الوجهين فانهم لا يرجعون تعليل على اضمار اللام والمعنى انهم لا يرجعون عما هم فيه ودليل المحذوف ما تقدم من قوله تعالى فَمَن يَعمَل مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤمِنٌ فَلَا كُفرَانَ لِسَعيِهِ ويؤيدهما تمام الكلام قبل مجى ان فى قراءة بعضهم بالكسر الموضع الخامس مَا كَانَ لِبَشَرٍ اَن يُؤتِيَهُ اللّٰهُ الكِتَابَ وَالحُكمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِن دُونِ اللّٰهِ وَلٰكِن كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنتُم تُعَلِّمُونَ الكِتَابَ وَبِمَا كُنتُم تَدرُسُونَ وَلَا يَامُرَكُم اَن تَتَّخِذُوا المَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ اَربَابًا قرء فى السبع برفع يامركم ونصبه فمن رفعه قطعه مما قبله وفاعله ضميره تعالى او ضمير الرسول ويؤيد الاستيناف قراءة بعضهم ولن يامركم ولا على هذه القراءة نافية لا غير ومن نصبه فهو عطف على يؤتيه كان يقول كذلك ولا على هذا زائدة مؤكدة لمعنى النفى السابق وقيل على يقول ولم يذكر الزمخشرى غيره ثم جوز فى لا وجهين احدهما الزيادة فالمعنى ما كان لبشر ان ينصبه الله للدعاء الى عبادته وترك الانداد ثم يامر الناس بان يكونوا عبادا له ويامركم ان تتخذوا الملائكة والنبيين اربابا والثانى ان تكون غير زائدة ووجهه بانه عليه السلم كان ينهى القريش عن عبادة الملائكة واهل الكتاب عن عبادة عزير وعيسى فلما قالوا له اتريد ان نتخذك ربا قيل لهم ما كان لبشر ان يستنبئه الله ثم يامر الناس بعبادته وينهاكم عن عبادة الملائكة والانبياء هذا ملخص كلامه وانما فسر لا يامر بينهى لانه حال النزول ثم جب ولا فانتفاء الامر اعم من النهى والسكوت والمراد الاول وهى الحالة التى يكون بها البشر متناقضا لانه نهى عن عبادتهم لكونهم مخلوقين فلا يستحقون ان يعبدوا وهو شريكهم فى كونه مخلوقا فكيف يامرهم بعبادته والخطاب فى ولا يامركم على القراءتين التفات **تنبيه** قرء جماعة واتقوا فتنة لتصيبن الذين ظلموا وخرجها ابو الفتح على حذف الف لا تخفيفا كما قالوا ام والله ولم يجمع بين القراءتين بان يقدر لا فى قراءة الجماعة زائدة لان التوكيد بالنون ياب ذلك

لات

اختلف فيها فى امرين احدهما فى حقيقتها وفى ذلك ثلثة مذاهب احدها انها كلمة واحدة فعل ماض ثم اختلف هؤلاء على قولين احدهما انها فى الاصل بمعنى نقص من

قوله تعالى لَا يَلِتكُم مِن اَعمَالِكُم شَيئًا فانه يقال لات يليت كما يقال الات يالت وقد قرء بهما ثم استعملت للنفى كما ان قل كذلك قاله ابو ذر الخشنى والثانى ان اصلها ليس بكسر اليا، فقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وابدلت السين تاء والمذهب الثانى انها كلمتان لا النافية والتاء لتانيث اللفظة كما فى ثمت وربت وانما وجب تحريكها لالتقاء الساكنين قاله الجمهور والثالث انها كلمة وبعض كلمة وذلك انها لا النافية والتاء زائدة فى اول الحين قاله ابو عبيدة وابن الطراوة واستدل ابو عبيدة بانه وجدها فى الامام وهو مصحف عثمان مختلطة بحين فى الخط ولا دليل فيه فكم فى خط المصحف من اشياء خارجة عن القياس ويشهد للجمهور انه يوقف عليها بالتاء والهاء وانها رسمت منفصلة عن الحين وان التاء قد تكسر على اصل حركة التقاء الساكنين وهو معنى قول الزمخشرى وقرء بالكسر على البناء كجير انتهى ولو كانت فعلا ماضيا لم يكن للكسر وجه الثانى فى عملها وفى ذلك ايضا ثلثة مذاهب احدها انها لا تعمل شيئا فان وليها مرفوع فمبتدا محذوف خبره او منصوب فمعمول لفعل محذوف وهذا قول الاخفش والتقدير عنده فى الاية ولا ارى حين مناص وعلى قراءة الرفع ولا حين مناص كائن لهم الثانى انها تعمل عمل ان فتنصب الاسم وترفع الخبر وهذا قول اخر للاخفش الثالث انها تعمل عمل ليس وهو قول الجمهور وعلى كل قول فلا يذكر بعدها الا احد المعمولين والغالب ان يكون المحذوف هو المرفوع واختلف فى معمولها فنص الفراء على انها لا تعمل الا فى لفظة الحين وهو ظاهر قول سيبويه وذهب الفارسى وجماعة الى انها تعمل فى الحين وفيما رادفه قال الزمخشرى زيدت التاء على لا وخصت بنفى الاحيان **تنبيه** قرء ولات حين مناص بخفض الحين فزعم الفراء ان لات تستعمل حرفا جارا لاسماء الزمان خاصة كما ان مذ ومنذ كذلك وانشد طلبوا صلحنا ولات اوان فاجبنا ان ليس حين بقاء واجيب عن البيت بجوابين احدهما انه على اضمار من الاستغراقية ونظيره فى بقاء عمل الجار مع حذفه وزيادته قوله الا رجل جزاه الله خيرا فيمن رواه بجر رجل والثانى ان الاصل ولات اوان صلح ثم بنى المضاف لقطعه عن الاضافة وكان بناؤه على الكسر لشبهه بنزال وزنا او لانه قدر بناؤه على السكون ثم كسر على اصل التقاء الساكنين كامس وجير ونون للضرورة وقال الزمخشرى للتعويض كيومئذ ولو كان كما زعم لاعرب لان العوض ينزل منزلة المعوض عنه وعن القراءة بالجواب الاول وهو واضح وبالثانى وتوجيهه ان الاصل حين مناصهم ثم نزل قطع المضاف اليه من مناص منزلة قطعه من حين لاتحاد المضاف والمضاف اليه قاله الزمخشرى وجعل التنوين عوضا عن المضاف اليه ثم بنى

الحين لاضافته الى غير متمكن انتهى والاولى ان يقال ان التنزيل المذكور اقتضى بناء الحين ابتداء وان المناص معرب وان كان قد قطع عن الاضافة بالحقيقة لكنه ليس زمانا فهو ككل وبعض

لو على خمسة اوجه احدها

لو المستعملة في نحو لو جاءني اكرمته وهذه تفيد ثلثة امور احدها الشرطية اعني عقد السببية والمسببية بين الجملتين بعدها والثاني تقييد الشرطية بالزمن الماضي وبهذا الوجه وما يذكر بعده فارقت ان فان تلك لعقد السببية والمسببية في المستقبل ولهذا قالوا الشرط بان سابق على الشرط بلو وذلك لان الزمن المستقبل سابق على الزمن الماضي عكس ما يتوهم المبتدئون الا ترى انك تقول ان جئتني غدا اكرمتك فاذا انقضى الغد ولم يجئ قلت لو جئتني امس اكرمتك الثالث الامتناع وقد اختلف النحاة في افادتها له وكيفية افادتها اياه على ثلثة اقوال احدها انها لا تفيده بوجه وهو قول الشلوبين زعم انها لا تدل على امتناع الشرط ولا على امتناع الجواب بل على التعليق في الماضي كما دلت ان على التعليق في المستقبل ولم تدل ان بالاجماع على امتناع ولا ثبوت وتبعه على هذا القول ابن هشام الخضراوي وهذا الذي قاله كانكار الضروريات اذ فهم الامتناع منها كالبديهي فان كل من سمع لو فعل فهم عدم وقوع الفعل من غير تردد ولهذا يصح في كل موضع استعملت فيه ان تعقبه بحرف الاستدراك داخلا على فعل الشرط منفيا لفظا او معنى تقول لو جاءني اكرمته لكنه لم يجئ ومنه قوله ولو انما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي وقوله ولو كان حمد يخلد الناس لم تمت ولكن حمد الناس ليس بمخلد ومنه قوله تعالى ولو شئنا لآتينا كل نفس هداها ولكن حق القول مني لاملأن جهنم اى ولكن لم اشأ ذلك فحق القول مني وقوله تعالى ولو اراكهم كثيرا لفشلتم ولتنازعتم في الامر ولكن الله سلم اى فلم يركهم كذلك وقول الحماسي لو كنت من مازن لم تستبح ابلي بنو اللقيطة من ذهل بن شيبانا ثم قال لكن قومي وان كانوا ذوي عدد ليسوا من الشر في شيء وان هانا اذ المعنى لكنني لست من مازن بل من قوم ليسوا في شيء من الشر وان هان وان كانوا ذوي عدد فهذه المواضع ونحوها بمنزلة قوله تعالى وما كفر سليمان ولكن الشياطين كفروا فلم تقتلوهم ولكن الله قتلهم وما رميت اذ رميت ولكن الله رمى الثاني انها تفيد امتناع الشرط وامتناع الجواب جميعا وهذا هو القول الجاري على السنة المعربين ونص عليه جماعة من النحويين وهو باطل بمواضع كثيرة منها قوله تعالى ولو اننا نزلنا اليهم الملائكة وكلمهم الموتى وحشرنا عليهم كل شيء قبلا ما كانوا

ما كانوا ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام والبحر يمده من بعده سبعة ابحر ما نفدت كلمات الله وقول عمر نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه وبيانه ان كل شيء امتنع ثبت نقيضه فاذا امتنع ما قام ثبت قام وبالعكس وعلى هذا فيلزم على هذا القول في الآية الاولى ثبوت ايمانهم مع عدم نزول الملائكة وتكليم الموتى وحشر كل شيء عليهم وفي الثانية نفاد الكلمات مع عدم كون كل ما في الارض من شجرة اقلاما تكتب الكلمات وكون البحر الاعظم بمنزلة الدواة وكون سبعة الابحر مملوءة مدادا وهي تمد ذلك البحر ويلزم في الاثر ثبوت المعصية مع ثبوت الخوف وكل ذلك عكس المراد الثالث انها تفيد امتناع الشرط خاصة ولا دلالة لها على امتناع الجواب ولا على ثبوته ولكنه ان كان مساويا للشرط في العموم كما في قولك لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا لزم انتفاؤه لانه يلزم من انتفاء السبب المساوي انتفاء مسببه وان كان اعم كما في قولك لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجودا فلا يلزم انتفاؤه وانما يلزم انتفاء القدر المساوي منه للشرط وهذا قول المحققين ويتلخص على هذا ان يقال ان لو تدل على ثلثة امور عقد السببية والمسببية وكونهما في الماضي وامتناع السبب ثم تارة يعقل بين الجزئين ارتباط مناسب وتارة لا يعقل فالنوع الاول على ثلثة اقسام ما يوجب فيه الشرع او العقل انحصار مسببية الثاني في سببية الاول نحو ولو شئنا لرفعناه بها ونحو لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا فهذا يلزم فيه من امتناع الاول امتناع الثاني قطعا وما يوجب احدهما فيه عدم الانحصار المذكور نحو لو نام لانتقض وضوءه ونحو لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجودا وهذا لا يلزم فيه من امتناع الاول امتناع الثاني كما قدمناه وما يجوز فيه العقل ذلك نحو لو جاءني اكرمته فان العقل يجوز انحصار سبب الاكرام في المجيء ويرجح ان ذلك هو الظاهر من ترتب الثاني على الاول وانه المتبادر الى الذهن واستصحاب الاصل وهذا النوع يدل فيه العقل على انتفاء المسبب المساوي لانتفاء السبب لا على الانتفاء مطلقا ويدل الاستعمال والعرف على الانتفاء المطلق والنوع الثاني قسمان احدهما ما يراد فيه تقرير الجواب وجد الشرط او فقد ولكنه مع فقده اولى وذلك كالاثر عن عمر فانه يدل على تقرير عدم العصيان على كل حال وعلى ان انتفاء المعصية مع ثبوت الخوف اولى وانما لم تدل على انتفاء الجواب لامرين احدهما ان دلالتها على ذلك انما هو من باب مفهوم المخالفة وفي هذا الاثر دل مفهوم الموافقة على عدم المعصية لانه اذا انتفت المعصية عند عدم الخوف فعند الخوف اولى واذا

تعارض هذان المفهومان قدم مفهوم الموافقة والثاني انه لما فقدت المناسبة انتفت العلية فلم يجعل عدم الخوف علة عدم المعصية نعلمنا ان عدم المعصية معلل بامر اخر وهو الحياء والمهابة والاجلال وذلك مستمر مع الخوف فيكون عدم المعصية عند عدم الخوف مستندا الى ذلك السبب وحده وعند الخوف مستندا اليه فقط او اليه والى الخوف معا وعلى ذلك تتخرج اية لقمان لان العقل يجزم بان الكلمات اذا لم تنفد مع كثرة هذه الامور فلان لا تنفد مع قلتها وعدم بعضها اولى وكذا ولو سمعوا ما استجابوا لكم لان عدم الاستجابة عند عدم السماع اولى وكذا ولو اسمعهم لتولوا فان التولي عند عدم الاسماع اولى وكذا لو انتم تملكون خزائن رحمة ربي اذن لامسكتم فان الامساك عند عدم ذلك اولى والثاني ان يكون الجواب مقررا على كل حال من غير تعرض لاولوية نحو ولو ردوا لعادوا لما نهوا عنه فهذا وامثاله يعرف ثبوته بعلة اخرى مستمرة على التقديرين والمقصود في هذا القسم تحقيق ثبوت الثاني واما الامتناع في الاول فانه وان كان حاصلا لكنه ليس المقصود وقد اتضح ان افسد تفسير للو قول من قال انه حرف امتناع لامتناع وان العبارة الجيدة قول سيبويه حرف لما كان سيقع لوقوع غيره وقول ابن مالك حرف تدل على انتفاء تال يلزم لثبوته ثبوت تاليه ولكن قد يقال ان في عبارة سيبويه اشكالا ونقصا فاما الاشكال فان اللام من قوله لوقوع غيره في الظاهر لام التعليل وذلك فاسد فان عدم نفاد الكلمات ليس معللا بان ما في الارض من شجرة اقلام وما بعده بل بان صفاته سبحانه لا نهاية لها والامساك خشية الانفاق ليس معللا بملك الخزائن رحمة الله بل بما طبعوا عليه من الشح وكذا التولي وعدم الاستجابة ليسا معللين بالسماع بل بما هم عليه من العتو والضلال وعدم معصية صهيب ليست معللة بعدم الخوف بل بالمهابة والجواب ان تقدر اللام للتوقيت مثلها في لا يجليها لوقتها الا هو اي ان الثاني ثبت عند ثبوت الاول واما النقص فانها لا تدل على انها دالة على امتناع شرطها والجواب انه مفهوم من قوله كان سيقع فانه دليل على انه لم يقع ثم في عبارة ابن مالك نقص فانها لا تفيد ان اقتضاءها للامتناع في الماضي فاذا قيل لو حرف يقتضي في الماضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه كان ذلك اجود العبارات **تنبيهان الاول** اشتهر بين الناس السؤال عن معنى الاثر المروي عن عمر وقد وقع مثله في حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وفي كلام الصديق وقل من يتنبه لهما فالاول قوله صلى الله عليه وآله في بنت ابي سلمة انها لو لم تكن ربيبتي في حجري ما حلت لي انها لابنة اخي من الرضاعة فان حلها له منتف من وجهين كونها ربيبته في حجره

وكونها ابنة اخيه من الرضاعة كما ان معصية صهيب منتفية من جهتي المخافة والاجلال الثاني قوله لما طولوا في صلوة الصبح وقيل له كادت الشمس تطلع لو طلعت ما وجدتنا غافلين لان الواقع عدم غفلتهم وعدم طلوعها وكل منهما يقتضي انهم لم يجدهم غافلين اما الاول فواضح واما الثاني فلانها اذا لم تطلع لم يجدهم الشمس غافلين ولا ذاكرين **الثاني** **مما يجب** الطلبة بالسؤال عن قوله تعالى ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم ولو اسمعهم لتولوا وتوجيهه ان الجملتين يتركب منهما قياس وحينئذ ينتج لو علم الله فيهم خيرا لتولوا وهذا مستحيل والجواب من ثلثة اوجه اثنان يرجعان الى نفي كونه قياسا وذلك باثبات اختلاف الوسط احدهما ان التقدير لاسمعهم اسماعا نافعا ولو اسمعهم اسماعا غير نافع لتولوا الثاني ان يقدر ولو اسمعهم على تقدير عدم علم الخير فيهم والثالث بتقدير كونه قياسا متحد الوسط صحيح الانتاج والتقدير ولو علم الله فيهم خيرا وقتاما لتولوا بعد ذلك **الثاني من اقسام لو** ان تكون حرف شرط في المستقبل الا انها لا تجزم كقوله ولو تلتقي اصداؤنا بعد موتنا ومن دون رمسينا من الارض سبسب لظل صدى صوتي وان كنت رمة لصوت صدى ليلى يهش ويطرب وقول توبة ولو ان ليلى الاخيلية سلمت علي ودوني جندل وصفائح لسلمت تسليم البشاشة او زقا اليها صدى من جانب القبر صائح وقوله لا يلفك الراجيك الا مظهرا خلق الكرام ولو تكون عديما وقوله تعالى وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا خافوا عليهم اي وليخش الذين ان شارفوا وان يتركوا وانما اولنا الترك بمشارفة الترك لان الخطاب للاوصياء وانما يتوجه اليهم قبل الترك لانهم بعده اموات ومثله لا يؤمنون به حتى يروا العذاب الاليم فيأتيهم بغتة وهم لا يشعرون اي حتى يشارفوا رؤيته ويقاربوها لان بعده فيأتيهم بغتة وهم لا يشعرون واذا رأوه ثم جاءهم لم يكن مجيئه لهم بغتة وهم لا يشعرون ويحتمل ان تحمل الرؤية على حقيقتها وذلك على ان يكونوا يرونه فلا يظنونه عذابا مثل وان يروا كسفا من السماء ساقطا يقولوا سحاب مركوم او يعتقدونه عذابا ولا يظنونه واقعا بهم وعليهما فيكون اخذه لهم بغتة بعد رؤيته ومن ذلك كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت اي اذا قارب حضوره واذا طلقتم النساء فبلغن اجلهن فامسكوهن لان بلوغ الاجل انقضاء العدة وانما الامساك قبله وانكر ابن الحاجب في نقده على المقرب مجئ لو للتعليق في المستقبل قال ولهذا لا تقول لو يقوم زيد فعمرو منطلق كما تقول ذلك مع ان وكذا انكره بدر الدين بن مالك وزعم ان انكار ذلك قول اكثر المحققين قال وغاية

ما في ادلته من اثبت ذلك ان ما جعل شرطا للو مستقبل في نفسه او مقيد بمستقبل وذلك لا ينافي امتناعه فيما مضى لامتناع غيره ولا يحوج الى اخراج لو عما عهد فيها من المضي انتهى وفي كلامه نظر في مواضع احدها ما نقله عن اكثر المحققين فانا لا نعرف من كلامهم انكار ذلك بل كثير منهم ساكت عنه وجماعة منهم اثبتوه والثاني ان قوله وذلك لا ينافي الى اخره مقتضاه ان الشرط ممتنع لامتناع الجواب والذي قرره هو وغيره من مثبتي الامتناع فيهما ان الجواب هو الممتنع لامتناع الشرط ولم نر احدا صرح بخلاف ذلك الا ابن الحاجب وابن الخباز فاما ابن الحاجب فانه قال في امالي ظاهر كلامهم ان الجواب امتنع لامتناع الشرط الا انهم يذكرونها مع لولا فيقولون لولا حرف امتناع لوجود والممتنع مع لولا هو الثاني قطعا فكذا يكون قولهم في لو وغيره هذا القول اولى لان انتفاء السبب لا يدل على انتفاء مسببه لجواز ان يكون ثمة اسباب اخر ويدل على هذا لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا فانها مسوقة لنفي التعدد في الالهة بامتناع الفساد لا ان امتناع الفساد بامتناع الالهة لانه خلاف المفهوم من سياق امثال هذه الاية ولانه لا يلزم من انتفاء الالهة انتفاء الفساد لجواز وقوع ذلك وان لم يكن تعدد في الالهة لان المراد بالفساد فساد نظام العالم عن حالته وذلك جائز ان يفعله الاله الواحد انتهى وهذا الذي قاله خلاف المتبادر في لو جئتني اكرمتك وخلاف ما فسروا به عباراتهم الا بدر الدين بن مالك فان المعنى انقلب عليه لتصريحه اولا بخلافه والا ابن الخباز فانه ممن ابن الحاجب اخذ وعلى كلامه اعتمد وسياتي البحث معه وقوله المقصود نفي التعدد لا نفي الفساد مسلم ولكن ذلك اعتراض على من قال ان لو حرف امتناع لامتناع وقد بينا فساده فان قال على تفسيره لا اعتراض عليهم قلنا فما تصنع بلو جئتني لاكرمتك ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم فان المراد نفي الاكرام والاسماع لانتفاء المجيء وعلم الخير فيهم لا العكس واما ابن الخباز فانه قال في شرح الدرة وقد تلا قوله تعالى ولو شئنا لرفعناه بها يقول النحويون ان التقدير لم نشأ فلم نرفعه والصواب لم نرفعه فلم نشأ لان نفي اللازم يوجب نفي الملزوم ووجود الملزوم يوجب وجود اللازم فيلزم من وجود المشيئة وجود الرفع ومن نفي الرفع نفي المشيئة انتهى والجواب ان الملزوم هنا مشيئة الرفع لا مطلق المشيئة وهي مساوية للرفع اي متى وجدت وجد ومتى انتفت انتفى واذا كان اللازم والملزوم بهذه الحيثية لزم من نفي كل منهما انتفاء الاخر الاعتراض الثالث على كلام بدر الدين ان ما قاله من التاويل ممكن في بعض المواضع دون بعض فمما امكن فيه قوله تعالى وليخش الذين

الاية فلا يستقيم ان يقال لو شارفت فيما مضى انك تخلف ذرية ضعافا لخفت عليهم لكنك لم تشارف ذلك فيما مضى ومما لا يمكن ذلك فيه قوله تعالى وما انت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين ونحو ذلك وكون لو بمعنى ان قاله كثير من النحويين في نحو وما انت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون قل لا يستوي الخبيث والطيب ولو اعجبك كثرة الخبيث ولو اعجبتكم ولو اعجبكم ولو اعجبك حسنهن ونحو اعطوا السائل ولو جاء على فرس وقوله

قوم اذا حاربوا شدوا مازرهم دون النساء ولو باتت باطهار

واما نحو ولو ترى اذ وقفوا على النار ان لو نشاء اصبناهم وقول كعب

اري واسمع ما لو يسمع الفيل

فمن القسم الاول لا من هذا القسم لان المضارع في ذلك مراد به المضي وتحرير ذلك ان تعلم ان خاصية لو فرض ما ليس بواقع واقعا ومن ثم انتفى شرطها في الماضي والحال لما ثبت من كون متعلقها غير واقع وخاصية ان تعليق امر باخر مستقبل محتمل ولا دلالة لها على حكم شرطها في الماضي والحال فعلى هذا قوله ولو باتت باطهار متعين فيه معنى ان لانه خبر عن امر مستقبل محتمل اما استقباله فلان جوابه محذوف دل عليه شدوا وشدوا مستقبل لانه جواب اذا واما احتماله فظاهر ولا يمكن جعلها امتناعية للاستقبال والاحتمال ولان المقصود تحقق ثبوت الطهر لا امتناعه واما قوله ولو تلتقي البيت وقوله ولو ان ليلى البيت فيحتمل ان لو فيهما بمعنى ان على ان المراد مجرد الاخبار بوجود ذلك عند وجود هذه الامور في المستقبل ويحتمل انها على بابها وان المقصود فرض هذه الامور واقعة والحكم عليها مع العلم بعدم وقوعها والحاصل ان الشرط متى كان مستقبلا محتملا وليس المقصود فرضه الان او فيما مضى فهي بمعنى ان ومتى كان ماضيا او حالا او مستقبلا ولكن قصد فرضه الان او فيما مضى فهي الامتناعية **والثالث** ان تكون حرفا مصدريا بمنزلة ان الا انها لا تنصب واكثر وقوع هذه بعد ود او يود نحو ودوا لو تدهن يودوا احدهم لو يعمر ومن وقوعها بدونهما قول قتيلة

ما كان ضرك لو مننت وربما من الفتى وهو المغيظ المحنق

وقول الاعشى

وربما فات قوما جل امرهم من التاني وكان الحزم لو عجلوا

وقول امرئ القيس

تجاوزت احراسا اليها ومعشرا علي حراصا لو يسرون مقتلي

واكثرهم لم يثبت ورود لو مصدرية والذي اثبته الفراء وابو علي وابو البقاء والتبريزي وابن مالك ويقول المانعون في نحو يود احدهم لو يعمر انها شرطية وان مفعول يود وجواب لو محذوفان والتقدير يود احدهم التعمير لو يعمر الف سنة لسره ذلك ولا خفاء بما في ذلك من التكلف

ويشهد للمثبتين تواتر بعضهم ودّوا لو تدهن فيدهنوا بحذف النون نعطف يدهنوا بالنصب على تدهن لما كان معناه ان تدهن ويشكل عليهم دخولها على ان في نحو وما عملت من سوء تودّ لو ان بينها وبينه امداً بعيداً وجوابه ان لو انما دخلت على فعل محذوف مقدر بعد لو تقديره تود لو ثبت ان بينها وبينه وا ورد ابن مالك السوال في فلو ان لنا كرة واجاب بما ذكرناه وبان هذا من باب توكيد اللفظ بمرادفه نحو فجاجاً سبلاً والسوال في الاية مدفوع من اصله لان لو فيها ليست مصدرية وفي الجواب الثاني نظر لان توكيد الموصول قبل مجيء صلته شاذ كقراءة زيد بن علي والذين من قبلكم بفتح الميم **والرابع** ان تكون للتمني نحو لو تاتيني فتحدثني قيل ومنه فلو ان لنا كرة اي فليت لنا كرة ولهذا نصب فنكون في جوابها كما انتصب فافوز في جواب ليت في يا ليتني كنت معهم فافوز ولا دليل في هذا الجواز ان يكون النصب في فلو مثله في الا وحياً او من وراء حجاب او يرسل رسولاً وقول ميسون ولبس عباءة وتقر عيني احب الي من لبس الشفوف واختلف في لو هذه فقال ابن الضائع وابن هشام هي قسم برأسها لا تحتاج الى جواب كجواب الشرط ولكن قد يوتى لها بجواب منصوب كجواب ليت وقال بعضهم هي لو الشرطية اشربت معنى التمني بدليل انهم جمعوا لها بين جوابين جواب منصوب بعد الفاء وجواب باللام كقوله فلو نبش المقابر عن كليب فيخبر بالذنائب اي زير بيوم الشعثمين لقر عيناً وكيف لقاء من تحت القبور وقال ابن مالك هي لو المصدرية اغنت عن فعل التمني وذلك انه اورد قول الزمخشري وقد تجيء لو في معنى التمني نحو لو تاتيني فتحدثني فقال ان اراد ان الاصل وددت لو تاتيني فحذف فعل التمني لدلالة لو عليه فاشبهت ليت في الاشعار بمعنى التمني فكان لها جواب كجوابها فصحيح او انها حرف وضع للتمني كليت فممنوع لاستلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التمني كما لا يجمع بينه وبين ليت انتهى **والخامس** ان تكون للعرض نحو لو تنزل عندنا فتصيب خيراً ذكره في التسهيل وذكر ابن هشام اللخمي وغيره لها معنى آخر وهو التقليل نحو تصدقوا ولو بظلف محرق وقوله تعالى ولو على انفسكم وفيه نظر وهنا مسائل احديها ان لو خاصة بالفعل وقد يليها اسم مرفوع معمول لمحذوف يفسره ما بعده او اسم منصوب كذلك او خبر لكان محذوفة او اسم هو في الظاهر مبتدأ ما بعده خبره فالاول كقولهم لو ذات سوار لطمتني وقول عمر لو غيرك قالها يا ابا عبيدة وقوله لو غيركم علق الزبير بحبله ادى الجوار الى بني العوام والثاني نحو لو زيداً رايته اكرمته والثالث نحو التمس ولو خاتماً من حديد واضرب ولو زيداً والماء ولو بارداً وقوله

لا يامن الدهر ذو بغي ولو ملكا جنوده ضاق عنها السهل والجبل واختلف في قل لو انتم تملكون فقيل من الاول والاصل لو تملكون تملكون فحذف الاول فانفصل الضمير وقيل من الثالث اي لو كنتم تملكون فزيادة المعهود بعد لو حذف كان ومرفوعها معاً فقيل الاصل لو كنتم انتم تملكون فحذفا وفيه نظر للجمع بين الحذف والتوكيد والرابع نحو قوله لو بغير الماء حلقي شرق كنت كالغصان بالماء اعتصاري وقوله لو في طهية احلام لما عرضوا دون الذي انا ارميه ويرميني واختلف فيه فقيل محمول على ظاهره وان الجملة الاسمية وليتها شذوذاً كما قيل في قوله فهلا نفس ليلى شفيعها وقال الفارسي هو من النوع الاول والاصل لو شرق حلقي هو شرق فحذف الفعل اولاً والمبتدأ اخراً وقال المتنبي ولو قلم القيت في شق راسه من السقم ما غيرت من خط كاتب فقيل لحن لانه لا يمكن ان يقدر ولو القي قلم وانه روى بنصب قلم ورفعه وهما صحيحان والنصب اوجه بتقدير ولو القيت قلما كما يقدر في نحو زيداً حبست عليه والرفع بتقدير فعل دل عليه المعنى اي ولو حصل قلم او ولو لوبس قلم كما قالوا في قوله اذا ابن ابي موسى بلال بلغته فيمن رفع ابنا ان التقدير اذا بلغ وعلى الرفع فتكون القيت صفة للقلم ومن الاولى تعليلية على كل حال متعلقة بالقيت لا بغيرت لوقوعه في حيز ما النافية وقد تعلق بغيرت لان مثل ذلك يجوز في الشعر كقوله ونحن عن فضلك ما استغنينا المسئلة الثانية تقع ان بعدها كثيراً نحو ولو انهم آمنوا ولو انهم صبروا ولو انا كتبنا عليهم ولو انهم فعلوا ما يوعظون به ولو انما اسعى لادنى معيشة وموضعها عند الجميع رفع فقال سيبويه بالابتداء ولا يحتاج الى خبر لاشتمال صلتها على المسند والمسند اليه واختصت من بين سائر ما يؤول بالاسم بالوقوع بعد لو كما اختصت غدوة بالنصب بعد لدن والحين بالنصب بعد لات وقيل على الابتداء والخبر محذوف ثم قيل يقدر مقدماً اي ولو ثابت ايمانهم على حد وآية لهم انا حملنا وقال ابن عصفور بل يقدر ههنا مؤخراً ويشهد له انه ياتي مؤخراً بعد اما كقوله عندي اصطبار واما انني جزع يوم النوى فلوجد كاد يبريني وذلك لان لعل لا تقع هنا فلا يشتبه ان المؤكدة اذا قدمت بالتي بمعنى لعل فالاولى ان يقدر مؤخراً على الاصل اي ولو ايمانهم ثابت وذهب المبرد والزجاج والكوفيون الى انه على الفاعلية والفعل مقدر بعدها اي ولو ثبت انهم آمنوا ورجح بان فيه ابقاء لو على الاختصاص بالفعل قال الزمخشري ويجب كون خبر ان فعلاً ليكون عوضاً من الفعل المحذوف ورده ابن الحاجب وغيره بقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام وقالوا انما ذلك في الخبر المشتق لا الجامد كالذي في الاية وقوله ما اطيب العيش لو ان الفتى حجر تنبو الحوادث عنه وهو ملموم وقوله ولو انها عصفورة لحسبتها

مسومة تدعو عبيداً وأزنما. ورد ابن مالك قول هؤلاء بأنه قد جاء اسماً مشتقاً كقوله: ولو أن حياً مدرك الفلاح أدركه ملاعب الرماح. وقد وجدت آية في التنزيل وقع فيها الخبر اسماً مشتقاً ولم يتنبه لها الزمخشري كما لم يتنبه لآية لقمان ولا ابن الحاجب وإلا لما منع من ذلك ولا ابن مالك وإلا لما استدل بالشعر وهي قوله تعالى يودوا لو أنهم بادون في الأعراب ووجدت آية الخبر فيها ظرف وهي لو أن عندنا ذكراً من الأولين وجاراً ومجروراً نحو فلو أن لنا كرة.

المسألة الثالثة: الغالب دخول لو على الماضي لم يجزم ولو أريد بها معنى إن الشرطية وزعم بعضهم أن الجزم بها مطرد على لغة وأجازه جماعة في الشعر منهم ابن الشجري كقوله: لو يشأ طار بها ذو ميعة لاحق الآطال نهد ذو خصل. وقوله: تامت فؤادك لو يحزنك ما صنعت إحدى نساء بني ذهل بن شيبانا. وتخرج هذا على أن ضمة الإعراب سلبت تخفيفاً كقراءة أبي عمرو وينصركم ويشعركم ويأمركم والأول على لغة من يقول شا يشا بالألف ثم أبدلت همزة ساكنة كما قيل العألم والخأتم وهو توجيه قراءة ابن ذكوان منسأته بهمزة ساكنة فإن الأصل منسأته بهمزة مفتوحة مفعلة من نسأه إذا أخره ثم أبدلت الهمزة ألفاً ثم الألف همزة ساكنة.

المسألة الرابعة: جواب لو إما مضارع منفي بلم نحو لو لم يخف الله لم يعصه أو ماض مثبت أو منفي بما والغالب على المثبت دخول اللام عليه نحو لو نشاء لجعلناه حطاماً ومن تجرده منها لو نشاء جعلناه أجاجاً والغالب على المنفي تجرده منها نحو ولو شاء ربك ما فعلوه ومن اقترانها بها قوله: ولو نعطى الخيار لما افترقنا ولكن لا خيار مع الليالي. ونظيره في الشذوذ اقتران جواب القسم المنفي بها كقوله: أما والذي لو شاء لم يخلق النوى لئن غبت عن عيني لما غبت عن قلبي. وقد يرد جواب لو الماضي مقروناً بقد وهو غريب كقول جرير: لو شئت قد نقع الفؤاد بشربة تدع الحوائم لا يجدن غليلا. ونظيره في الشذوذ اقتران جواب لولا بها كقول جرير أيضاً: لولا رجاؤك قد قتلت أولادي. وقد يكون جواب لو جملة اسمية مقرونة باللام أو بالفاء كقوله تعالى ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير وقيل هي جواب لقسم مقدر وقول الشاعر: قالت سلامة لم يكن لك عادة أن تترك الأعداء حتى تعذرا لو كان قتل يا سلام فراحة لكن فررت مخافة أن أوسرا

لولا على أربعة أوجه أحدها

أن تدخل على جملة اسمية ففعلية لربط امتناع الثانية بوجود الأولى نحو لولا زيد لأكرمتك أي لولا زيد موجود فأما قوله ﷺ لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة فالتقدير لولا مخافة أن أشق لأمرتهم أمر إيجاب وإلا لانعكس معناه إذ الممتنع المشقة والموجود الأمر. وليس المرفوع بعد لولا فاعلاً بفعل محذوف ولا بلولا لنيابتها عنه ولا بها أصالة خلافاً لزاعمي ذلك بل رفعه بالابتداء ثم قال أكثرهم يجب كون

الخبر كوناً مطلقاً محذوفاً فإذا أريد الكون المقيد لم يجز أن تقول لولا زيد قائم ولا أن تحذفه بل تجعل مصدره هو المبتدأ فتقول لولا قيام زيد لأتيتك أو تدخل أن على المبتدأ فتقول لولا أن زيداً قائم وتصير أن وصلتها مبتدأ محذوف الخبر وجوباً أو مبتدأ لا خبر له أو فاعلاً لثبت محذوفاً على الخلاف السابق في فصل لو. وذهب الرماني وابن الشجري والشلوبين وابن مالك إلى أنه يكون كوناً مطلقاً كالوجود والحصول فيجب حذفه وكوناً مقيداً كالقيام والقعود فيجب ذكره إن لم يعلم نحو لولا قومك حديثو عهد بالإسلام لهدمت الكعبة ويجوز الأمران إن علم وزعم ابن الشجري أن من ذكره ولولا فضل الله عليكم وهذا غير متعين لجواز تعلق الظرف بالفضل. ولحن جماعة ممن أطلق وجوب حذف الخبر المعري في قوله في صفة سيف: يذيب الرعب منه كل عضب فلولا الغمد يمسكه لسالا. وليس بجيد لاحتمال تقدير يمسكه بدل اشتمال على أن الأصل أن يمسكه ثم حذفت أن وارتفع الفعل أو تقدير يمسكه جملة معترضة وقيل يحتمل أنه حال من الخبر المحذوف وهذا مردود بنقل الأخفش أنهم لا يذكرون الحال بعدها لأنه خبر في المعنى وعلى الإبدال والاعتراض والحال عند من قال به يتخرج أيضاً قول تلك المرأة: فوالله لولا الله تخشى عواقبه لزعزع من هذا السرير جوانبه. وزعم ابن الطراوة أن جواب لولا أبداً هو خبر المبتدأ ويرده أنه لا رابط بينهما. وإذا ولي لولا مضمر فحقه أن يكون ضمير رفع نحو لولا أنتم لكنا مؤمنين. وسمع قليلاً لولاي ولولاك ولولاه خلافاً للمبرد ثم قال سيبويه والجمهور هي جارة للضمير مختصة به كما اختصت حتى والكاف بالظاهر ولا يتعلق لولا بشيء وموضع المجرور بها رفع على الابتداء والخبر محذوف وقال الأخفش الضمير مبتدأ ولولا غير جارة ولكنهم أنابوا الضمير المخفوض عن المرفوع كما عكسوا إذ قالوا ما أنا كأنت ولا أنت كأنا. وقد أسلفنا أن النيابة إنما وقعت في الضمائر المنفصلة لشبهها بالأسماء الظاهرة في الاستقلال فإذا عطف عليه اسم ظاهر نحو لولاك وزيد تعين رفعه لأنه لا يخفض الظاهر.

الثاني أن تكون للتحضيض والعرض فتختص بالمضارع أو ما في تأويله نحو لولا تستغفرون الله ولولا أخرتني إلى أجل قريب. والفرق بينهما أن التحضيض طلب بحث وإزعاج والعرض طلب بلين وتأدب.

والثالث أن تكون للتوبيخ والتنديم فتختص بالماضي نحو لولا جاؤوا عليه بأربعة شهداء فلولا نصرهم الذين اتخذوا من دون الله قرباناً آلهة ومنه لولا إذ سمعتموه قلتم إلا أن الفعل أخر وقوله: تعدون عقر النيب أفضل مجدكم بني ضوطرى لولا الكمي المقنعا إلا أن الفعل أضمر أي لولا عددتم وقول النحويين لولا تعدون مردود إذ لم يرد أن يحضهم على أن يعدوا في المستقبل بل المراد توبيخهم على ترك عده في الماضي وإنما قال تعدون على حكاية الحال فإن كان مراد النحويين مثل ذلك فحسن

وقد فصلت من الفعل باذ وباذا معمولين له وبجملة شرطية معترضة فالاول نحو ولولا اذ سمعتموه قلتم فلولا اذ جاءهم باسنا تضرعوا والثاني والثالث نحو فلولا اذا بلغت الحلقوم وانتم حينئذ تنظرون ونحن اقرب اليه منكم ولكن لا تبصرون فلولا ان كنتم غير مدينين ترجعونها المعنى فهلا ترجعون الروح اذا بلغت الحلقوم ان كنتم غير مربوبين وحالتكم انكم تشاهدون ذلك ونحن اقرب الى المحتضر منكم بعلمنا او بالملائكة ولكنكم لا تشاهدون ذلك ولولا الثانية تكرار للاولى

والرابع الاستفهام نحو لولا اخرتني الى اجل قريب لولا انزل اليه ملك قاله الهروي واكثرهم لا يذكره والظاهر ان الاولى للعرض وان الثانية مثل لولا جاؤا عليه باربعة شهداء وذكر الهروي انها تكون نافية بمنزلة لم وجعل منه فلولا كانت قرية آمنت فنفعها ايمانها الا قوم يونس والظاهر ان المعنى على التوبيخ اي فهلا كانت قرية واحدة من القرى المهلكة تابت عن الكفر قبل مجئ العذاب فنفعها ذلك وهو تفسير الاخفش والكسائي والفراء وعلي بن عيسى والنحاس ويؤيده قراءة ابي وعبد الله فهلا ويلزم من هذا المعنى النفي لان التوبيخ يقتضي عدم الوقوع وقد يتوهم ان الزمخشري قائل بانها للنفي لقوله والاستثناء منقطع بمعنى لكن ويجوز كونه متصلا والجملة في معنى النفي كانه قيل ما آمنت ولعله انما اراد ما ذكرناه ولهذا قال والجملة في معنى النفي ولم يقل ولولا للنفي وكذا قال في قوله تعالى فلولا اذ جاءهم باسنا تضرعوا معناه نفي التضرع ولكنه جئ بلولا ليفاد انهم لم يكن لهم عذر في ترك التضرع الا عنادهم وقسوة قلوبهم واعجابهم باعمالهم التي زينها الشيطان لهم انتهى فان احتج محتج للهروي بانه قرئ بنصب قوم على اصل الاستثناء ورفعه على الابدال فالجواب ان الابدال يقع بعد ما فيه رائحة النفي كقوله عاف تغير الا النؤي والوتد فرفع لما كان تغير بمعنى لم يبق على حاله وادق من هذا قراءة بعضهم فشربوا منه الا قليل منهم لما كان شربوا منه في معنى فلم يكونوا منه بدليل فمن شرب منه فليس مني ويوضح لك ذلك ان البدل في غير الموجب ارجح من النصب وقد اجمعت السبعة على النصب في الا قوم يونس فدل على ان الكلام موجب ولكن فيه رائحة غير الايجاب كما في قوله تغير الا النوى والوتد

تنبيه ليس من اقسام لولا الواقعة في نحو قوله الا زعمت اسماء ان لا احبها فقلت بلى لولا ينازعني شغلي لان هذه كلمتان بمنزلة قولك لو لم والجواب محذوف اي لولا ينازعني شغلي لزرتك وقيل بل هي الامتناعية والفعل بعدها على اضمار ان على حد قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه

لوما بمنزلة لولا تقول لوما زيد لاكرمتك وفي التنزيل لوما تاتينا

بالملائكة

بالملائكة وزعم المالقي انها لا تاتي الا للتحضيض ويرده قول الشاعر لوما الاصاخة للوشاة لكان لي

لم حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضيا نحو لم يلد ولم يولد الآية وقد يرتفع الفعل بعدها كقوله لولا فوارس من نعم واسرتهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجار فقيل ضرورة وقال ابن مالك لغة وزعم اللحياني ان بعض العرب ينصب بها كقراءة بعضهم الم نشرح وقوله في اي يومي من الموت افر ايوم لم يقدر ام يوم قدر وخرجا على ان الاصل نشرحن ويقدرن ثم حذفت نون التاكيد الخفيفة وبقيت الفتحة دليلا عليها وفي هذا شذوذان توكيد المنفي بلم وحذف النون لغير وقف ولا ساكنين وقال ابو الفتح الاصل يقدر بالسكون ثم لما تجاورت الهمزة المفتوحة والراء الساكنة وقد اجرت العرب الساكن المجاور للمتحرك مجرى المتحرك والمتحرك مجرى الساكن اعطاء للجار حكم مجاوره ابدلوا الهمزة المحركة الفا كما تبدل الهمزة الساكنة بعد الفتحة يعني و لزم حينئذ فتح ما قبلها اذ لا تقع الالف الا بعد فتحة قال وعلى ذلك قولهم المراة والكماة بالالف وعليه خرج ابو علي قول عبد يغوث كان لم ترى قبلي اسيرا يمانيا فقال الاصل ترأ بهمزة بعدها الف كما قال سراقة البارقي اري عيني ما لم تراياه ثم حذفت الالف للجازم ثم ابدلت الهمزة الفا كما ذكرناه وابين من تخريجهما ان يقال في قوله ايوم لم يقدر ام يوم قدر نقلت حركة همزة ام الى راء يقدر ثم ابدلت الهمزة الساكنة الفا كما قيل المراة والكماة ثم الالف همزة متحركة لالتقاء الساكنين وكانت الحركة فتحة اتباعا لفتحة الراء كما في ولا الضالين فيمن همزه وكذلك القول في المراة والكماة وقوله كان لم ترا ولكن لم تحرك الالف فيهن لعدم التقاء الساكنين وقد تفصل من مجزومها في الضرورة بالظرف كقوله فذاك ولم اذا نحن امترينا تكن في الناس يدركك المراء وقوله فاضحت مغانيها قفارا رسومها كان لم سوى اهل من الوحش تؤهل وقد يليها الاسم معمولا لفعل محذوف يفسره ما بعده كقوله ظننت فقيرا ذا غنى ثم نلته فلم ذا رجاء القه غير واهب

لما على ثلاثة اوجه احدها ان تختص بالمضارع فتجزمه وتنفيه وتقلبه ماضيا كلم الا انها تفارقها في خمسة امور احدها انها لا تقترن باداة شرط لا يقال ان لما تقم وفي التنزيل وان لم تفعل وان لم ينتهوا الثاني ان منفيها مستمر النفي الى الحال كقوله فان كنت ماكولا فكن خير آكل والا فادركني ولما امزق ومنفي لم يحتمل الاتصال نحو ولم اكن بدعائك رب شقيا والانقطاع مثل لم يكن شيئا مذكورا ولهذا جاز لم يكن ثم كان ولم يجز لما يكن ثم كان بل يقال لما يكن وقد يكون ومثل ابن مالك للنفي المنقطع بقوله وكنت اذ كنت الهي وحدكا لم يك شئ يا الهي قبلكا وتبعه ابنه فيما كتب على التسهيل وذلك وهم فاحش لان امتداد النفي

بعد

بعد لما لم يجز اقترانها بحرف التعقيب بخلاف لم تقول قمت فلم تقم لان معناه وما قمت عقيب قيامي ولا يجوز قمت فلما تقم لان معناه وما قمت الى الان الثالث ان منفي لما لا يكون الا قريبا من الحال ولا يشترط ذلك في منفي لم تقول لم يكن زيد في العام الماضي مقيما ولا يجوز لما يكن وقال ابن مالك لا يشترط كون منفي لما قريبا من الحال مثل عصى ابليس ربه ولما يندم بل ذلك غالب لا لازم الرابع ان منفي لما متوقع ثبوته بخلاف منفي لم الا ترى ان معنى بل لما يذوقوا عذاب انهم لم يذوقوه الى الان وان ذوقهم له متوقع قال الزمخشري في ولما يدخل الايمان في قلوبكم ما في لما من معنى التوقع دال على ان هؤلاء قد امنوا فيما بعد انتهى ولهذا اجازوا لم يقض ما لا يكون ومنعوه في لما وهذا الفرق بالنسبة الى المستقبل فاما بالنسبة الى الماضي فهما سيان في نفي المتوقع وغيره مثال المتوقع ان تقول مالي قمت فلم تقم او ولما تقم ومثال غير المتوقع ان تقول ابتداء لم تقم او لما تقم الخامس ان منفي لما جائز الحذف لدليل كقوله فجئت قبورهم بدءا ولما فناديت القبور فلم يجبنه اي ولما اكن بدءا قبل ذلك اي سيدا ولا يجوز وصلت الى بغداد ولم تريد ولم ادخلها فاما قوله احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الاعارب ان وصلت وان لم فضرورة وعلة هذه الاحكام كلها ان لم لنفي فعل ولما لنفي قد فعل **الثاني** عن اوجه لما ان تختص بالماضي فتقتضي جملتين وجدت ثانيتهما عند وجود اولهما نحو لما جاءني اكرمته ويقال فيها حرف وجود لوجود وبعضهم يقول وجوب لوجوب وزعم ابن السراج وتبعه الفارسي وتبعهما ابن جني وتبعهم جماعة انها ظرف بمعنى حين وقال ابن مالك بمعنى اذ وهو حسن لانها مختصة بالماضي وبالاضافة الى الجملة ورد ابن خروف على مدعي الاسمية بجواز لما اكرمتني امس اكرمتك اليوم لانها اذا قدرت ظرفا كان عاملها الجواب والواقع في اليوم لا يكون في امس والجواب ان هذا مثل ان كنت قلته فقد علمته والشرط لا يكون الا مستقبلا ولكن المعنى ان ثبت اني كنت قلته وكذا هنا المعنى لما ثبت اليوم اكرامك لي امس اكرمتك ويكون جوابها فعلا ماضيا اتفاقا وجملة اسمية مقرونة باذا الفجائية او بالفاء عند ابن مالك وفعلا مضارعا عند ابن عصفور دليل الاول فلما نجاكم الى البر اعرضتم والثاني فلما نجاهم الى البر اذا هم يشركون والثالث فلما نجاهم الى البر فمنهم مقتصد والرابع فلما ذهب عن ابراهيم الروع وجاءته البشرى يجادلنا وهو مؤول بجادلنا وقيل في اية الفاء ان الجواب محذوف اي انقسموا قسمين فمنهم مقتصد وفي اية المضارع ان الجواب جاءته البشرى على زيادة الواو او محذوف اي اقبل يجادلنا ومن مشكل لما هذه قول الشاعر اقول لعبد الله لما

سقاننا

سقاؤنا ونحن بوادي عبد شمس وهاشم فيقال ابن فلاح الجواب ان سقاؤنا فاعل بفعل محذوف يفسره وهي بمعنى سقط والجواب محذوف تقديره قلت بدليل قوله اقول وقوله شم امر من قولك شمت البرق اذا نظرت اليه والمعنى لما سقط سقاؤنا قلت لعبد الله شمه **والثالث** ان تكون حرف استثناء فتدخل على الجملة الاسمية نحو ان كل نفس لما عليها حافظ فيمن شدد الميم وعلى الماضي لفظا لا معنى نحو انشدك الله لما فعلت اي ما اسألك الا فعلك قال قالت له بالله يا ذا البردين لما غنثت نفسا او اثنين وفيه رد لقول الجوهري ان لما بمعنى الا غير معروف في اللغة وتاتي لما مركبة من كلمات ومن كلمتين فاما المركبة من كلمات فكما تقدم في وان كلا لما ليوفينهم في قراءة ابن عامر وحمزة وحفص بتشديد نون ان وميم لما فيمن قال الاصل لمن ما فابدلت النون ميما وادغمت فلما كثرت الميمات حذفت الاولى وهذا القول ضعيف لان حذف مثل هذه الميم استثقالا لم يثبت واضعف منه قول اخر ان الاصل لما بالتنوين بمعنى جمعا ثم حذف التنوين اجراء للوصل مجرى الوقف لان استعمال لما في هذا المعنى بعيد وحذف التنوين من المنصرف في الوصل ابعد واضعف من هذا قول اخر انه فعلى من اللم وهو بمعناه ولكنه منع الصرف لالف التانيث ولم يثبت استعمال هذه اللفظة واذا كان فعلى فهلا كتب بالياء وهلا اماله من قاعدته الامالة واختار ابن الحاجب انها لما الجازمة حذفت فعلها والتقدير لما يهملوا او لما يتركوا لدلالة ما تقدم من قوله فمنهم شقي وسعيد ثم ذكر الاشقياء والسعداء ومجازاتهم قال ولا اعرف وجها اشبه من هذا وان كانت النفوس تستبعده من جهة ان مثله لم يقع في التنزيل والحق ان لا يستبعد لذلك انتهى وفي تقديره نظر والاولى عندي ان يقدر لما يوفوا اعمالهم اي انهم الى الان لم يوفوها وسيوفونها ووجه رجحانه امران احدهما ان بعده ليوفينهم وهو دليل على ان التوفية لم تقع بعد وانها ستقع والثاني ان منفي لما متوقع الثبوت كما قدمنا والاهمال غير متوقع الثبوت واما قراءة ابي بكر بتخفيف ان وتشديد لما فتحتمل وجهين احدهما ان تكون مخففة من الثقيلة ويأتي في لما تلك الاوجه الثلثة والثاني ان تكون ان نافية وكلا مفعول باضمار ارى ولما بمعنى الا واما قراءة النحويين بتشديد النون وتخفيف الميم وقراءة الحرميين بتخفيفهما فان في الاولى على اصلها من التشديد ووجوب الاعمال وفي الثانية مخففة من الثقيلة واعملت على احد الوجهين واللام من لما فيهما لام الابتداء فيل وهي في قراءة التخفيف الفارقة بين ان النافية والمخففة من الثقيلة وليس كذلك لان تلك انما تكون عند تخفيف ان واهمالها وما زائدة للفصل بين اللامين كما زيدت الالف للفصل بين

الهمزتين في نحو أأنذرتهم وبين النونات في نحو اضربنانّ يا نسوة قيل وليست موصولة بجملة القسم
لانها انشائية وليس كذلك لان الصلة في المعنى جملة الجواب وانما اُتي بجملة القسم مسوقة لمجرد التاكيد ويشهد
لذلك قوله تعم وانّ منكم لمن ليبطئنّ لا يقال لعلّ من نكرة اي لفريق ليبطئنّ الاصلاح تكون موصوفة
وجملة الصفة كجملة الصلة في اشتراط الخبرية واما المركبة من كلمتين فكقوله لمّا رأيت أبا يزيد مقاتلا
أدع القتال وأشهد الهيجاء وهو لغز يقال فيه اين جواب لمّا وبم انتصب أدع وجواب الاول ان
الاصل لن ما ثم ادغمت النون في الميم للتقارب ووصلا خطا للالغاز وانما حقهما ان يكتبا
منفصلين ونظيره في الالغاز قوله عافت الماء في الشتاء فقلنا برديه تصادفيه سخينا فيقال
كيف يكون التبريد سببا لمصادفته سخينا وجوابه ان الاصل بل رديه ثم كتب على لفظه للالغاز و
عن الثاني ان انتصابه بلن وما الظرفية وصلتها ظرف له فاصل بينه وبين لن للضرورة فيسأل
كيف يجتمع قوله لن ادع القتال مع قوله لن اشهد الهيجاء فيجاب بان اشهد ليس معطوفا على ادع بل نصبه
بان مضمرة وان والفعل عطف على القتال اي لن ادع القتال وشهود الهيجاء على حد قول ميسون ولبس
عباءة وتقرّ عيني **لن** حرف نصب ونفي واستقبال وليس اصلها لا فابدلت الالف نونا في لن وميما
في لم خلافا للفراء لان المعروف انما هو ابدال النون الفا لا العكس نحو لنسفعا وليكونا ولا اصلها لا ان
فحذفت الهمزة تخفيفا والالف لالتقاء الساكنين خلافا للخليل والكسائي بدليل جواز تقديم
معمول معمولها عليها نحو زيدا لن اضرب خلافا للاخفش الصغير وامتناع نحو زيدا يعجبني ان
تضرب خلافا للفراء ولان الموصول وصلته مفرد ولن افعل كلام تام وقول المبرد انه مبتدأ
حذف خبره اي لا الفعل واقع مردود بانه لم ينطق به مع انه لم يسد شيء مسده بخلاف نحو لولا زيد
لاكرمتك وبان الكلام تام بدون المقدر وبان لا الداخلة على الجملة الاسمية واجبة التكرار اذا
لم تعمل وانا التقات لم في دعوى عدم وجوب ذلك فان الاستقراء يشهد بذلك ولا تفيد لن توكيد
النفي خلافا للزمخشري في كشافه ولا تابيده خلافا له في انموذجه وكلاهما دعوى بلا دليل قيل ولو
كانت للتابيد لم يقيد منفيها باليوم في فلن اكلم اليوم انسيا ولكان ذكر الابد في ولن يتمنوه
ابدا تكرارا والاصل عدمه وتاتي للدعاء كما اتت لا لذلك وفاقا لجماعة منهم ابن عصفور والحجة
في قوله لن تزالوا كذلكم ثم لا زلت لكم خالدا خلود الجبال واما قوله تعالى قال رب بما انعمت
علي فلن اكون ظهيرا للمجرمين فقيل ليس منه لان فعل الدعاء لا يسند الى ضمير المتكلم بل الى
المخاطب او الغائب نحو يا رب لا عذبت فلانا ونحو لا عذب الله عمرا انتهى ويرده قوله ثم

لا زلت

لا زلت لكم خالدا ويلتقي القسم بها وبلم نادرا جدا كقول ابي طالب والله لن يصلوا اليك بجمعهم
حتى أوسد في التراب دفينا وقيل لبعضهم ألك بنون فقال نعم وخالقهم لم تقم عن مثلهم
منجبة ويحتمل هذا ان يكون على حذف الجواب اي ان لي لبنين ثم استانف جملة النفي وزعم بعضهم
انها قد تجزم كقوله فلن يحل للعينين بعدك منظر وقوله لن يخب الان من رجائك من حرك
من دون بابك الحلقة والاول محتمل للاجتزاء بالفتحة عن الالف للضرورة **ليت** حرف تمن
يتعلق بالمستحيل غالبا كقوله فيا ليت الشباب يعود يوما فاخبره بما فعل المشيب
وبالممكن قليلا وحكمها ان تنصب الاسم وترفع الخبر وقال الفراء وبعض اصحابه وقد تنصبهما
كقوله يا ليت ايام الصبا رواجعا وبنى على ذلك ابن المعتز قوله مرت بنا سحرا طير فقلت لها
طوباك يا ليتني اياك طوباك والاول عندنا محمول على حذف الخبر وتقديره اقبلت لا اكون
خلافا للكسائي لعدم تقدم ان ولو الشرطيتين ويصح بيت ابن المعتز على انابة ضمير النصب عن
ضمير الرفع وتقترن بها ما الحرفية فلا تزيلها عن الاختصاص بالاسماء لا يقال ليتما قام زيد خلافا
لابن ابي الربيع وطاهر القزويني ويجوز حينئذ اعمالها لبقاء الاختصاص بالاسماء واهمالها حملا على اخواتها
ورووا بالوجهين قول النابغة قالت الا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا او نصفه فقد ويحتمل ان
الرفع على ان ما موصولة وان الاشارة خبر لهو محذوفا اي ليت الذي هو هذا الحمام لنا فلا يكون دليلا على
الاهمال ولكنه احتمال مرجوح لان حذف العائد المرفوع بالابتداء في صلة غير اي مع عدم طول الصلة
قليل ويجوز ليتما زيدا القاه على الاعمال ويمتنع على اضمار فعل على شريطة التفسير **لعل** حرف
ينصب الاسم ويرفع الخبر قال بعض اصحاب الفراء وقد ينصبهما وزعم يونس ان ذلك لغة لبعض العرب
وحكى لعل اباك منطلقا وتاويله عندنا على اضمار يوجد وعند الكسائي على اضمار يكون وقد
مر ان عقيلا يخفضون بها المبتدأ كقوله لعل ابي المغوار منك قريب وزعم الفارسي انه لا دليل
في ذلك لانه يحتمل ان الاصل لعله لابي المغوار جواب قريب فحذف موصوف قريب وضمير الشان
ولام لعل الثانية تخفيفا وادغم الاولى في لام الجر ومن ثم كانت مكسورة ومن فتح فهو على لغة
من يقول المال لزيد بالفتح وهذا تكلف كثير ولم يثبت تخفيف لعل ثم هو محجوج بنقل الائمة ان
الجر بلعل لغة قوم باعيانهم واعلم ان مجرور لعل في موضع رفع بالابتداء لتنزل لعل منزلة
الجار الزائد نحو بحسبك درهم بجامع ما بينهما من عدم التعلق بعامل وقوله قريب هو خبر
ذلك المبتدأ ومثله لولاي لكان كذا على قول سيبويه ان لولا جارة وقولك رب رجل يقول ذلك

الباب الأول

وبحوه وقوله وجيران لنا كانوا كرام على قول سيبويه ان كان زايده وقول الجمهور ان الزايدة لا تعمل شيئا فقيل الاصل هم لنا ثم وصل الضمير بكان الزايده اصلاحا للفظ لئلا يقع الضمير المرفوع المنفصل الى جانب الفعل وقيل بل الضمير توكيد للمستتر في لنا على ان لنا صفة جيران ثم وصل لما ذكر وقيل بل هو معمول لكان بالحقيقة فقيل على انها ناقصة ولنا الخبر وقيل بل على انها زايدة وانما تعمل في الفاعل كما يعمل فيه العامل الملغي نحو زيد ظننت عالم وتتصل بلعل ما الحرفية فتكفها عن العمل لزوال اختصاصها بدليل قوله لعلما اضاءت لك النار الحمار المقيدا وجوز قوم اعمالها حينئذ حملا على ليت لا شتراكهما في انهما يغيران معنى الابتداء وكذا قالوا في كان وبعضهم خص لعل بذلك لاشدية التشابه لانها وليت للانشاء واما كان فللخبر قيل واول من سمع بالبصرة لعل لها عذر وانت تلوم وهذا محتمل لتقدير ضمير الشان كما تقدم في ان من اشد الناس عذابا يوم القيمة المصورون وفيها عشر لغات مشهورة ولها معان احدها التوقع وهو ترجي المحبوب والاشفاق من المكروه نحو لعل الحبيب مواصل ولعل الرقيب حاصل وتختص بالممكن وقول فرعون لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات انما قاله جهلا او مخرقة وافكا والثاني التعليل اثبته جماعة منهم الاخفش والكسائي و حملوا عليه فقولا له قولا لينا لعله يتذكر او يخشى ومن لم يثبت ذلك يحمله على الرجاء ويصرفه للمخاطبين اي اذهبا على رجائكما والثالث الاستفهام اثبته الكوفيون ولهذا علق بها الفعل في نحو لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك امرا ونحو وما يدريك لعله يزكى قال الزمخشري وقد اشربها معنى ليت من قرء فاطلع بالنصب انتهى وفي الاية بحث سيجيء ويقترن خبرها بان كثيرا حملا على عسى كقوله لعلك يوما ان تلم ملمة وبحرف التنفيس قليلا كقوله فقولا لهم قولا رفيقا لعلها ستدحضني من زفرة وعويل وخرج بعضهم نصب فاطلع على تقدير ان مع ابلغ كما خفض المعطوف في بيت زهير بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا على تقدير الباء مع مدرك ولا يمتنع كون خبرها فعلا ماضيا خلافا للحريري وفي الحديث وما يدريك لعل الله اطلع على اهل بدر فقال اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم وقال الشاعر و بدلت قرحا داميا بعد صحة لعل منايانا تحولن ابؤسا وانشد سيبويه اعد نظرا يا عبد قيس لعلما اضاءت لك النار الحمار المقيدا فان اعترض بان لعل هنا مكفوفة بما فالجواب ان شبهة المانع ان لعل للاستقبال فلا تدخل على الماضي ولا فرق على هذا بين كون الماضي معمولا لها او معمولا لما في حيزها ومما يوضح بطلان قوله ثبوت ذلك في خبر ليت وهي كلعل

بمعوله لعل نحو يا ليتني مت قبل هذا وكنت نسيا منسيا يا ليتني كنت ترابا يا ليتني قدمت لحيوتي يا ليتني كنت معهم **تنبيه** من مشكل باب ليت وغيره قول يزيد بن الحكم فليت كفافا كان خيرك كله وشرك عني ما ارتوى الماء مرتوي واشكاله من اوجه احدها عدم ارتباط خبر ليت اذ الظاهر ان كفافا اسم ليت وان كان تامة وانها وفاعلها الخبر ولا ضمير في هذه الجملة والثاني تعلقه عن بمرتو والثالث ايقاعه الماء فاعلا بارتوى وانما يقال ارتوى الشارب و الجواب عن الاول ان كفافا انما هو خبر لكان مقدم عليها وهو بمعنى كافا واسم ليت محذوف للضرورة اي فليتك او فليته اي فليت الشان ومثله قوله فليت دفعت الهم عني ساعة وخبرك اسم كان و كله توكيد له والجملة خبر ليت واما وشرك فيروى بالرفع عطفا على خيرك فخبره اما محذوف وتقديره كفافا فمرتو فاعل بارتوى واما مرتو على انه سكن للضرورة كقوله ولو ان واش باليمامة داره وداري باعلى حضرموت اهتدى ليا ويروى بالنصب اما على انه اسم لليت محذوفة وسهل حذفها تقدم ذكرها كما سهل ذلك حذف كل وبقاء الخفض في قوله اكل امرء تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا واما على العطف على اسم ليت المذكورة ان قدر ضمير المخاطب فاما ضمير الشان فلا يعطف عليه لو ذكر فكيف وهو محذوف ومرتو على الوجهين مرفوع اما لانه خبر ليت المحذوفة او لانه عطف على خبر ليت المذكورة وعن الثاني انه ضمن مرتو معنى كاف لان المرتوي يكف عن الشرب كما جاء فليحذر الذين يخالفون عن امره لان في يخالفون معنى يعدلون ويخرجون وان علقته بكفافا محذوفا على وجه مر ذكره فلا اشكال وعن الثالث انه اما على حذف مضاف اي شارب الماء واما على جعل الماء مرتويا مجازا كما جعل صاديا في قوله وجبت هجيرا يترك الماء صاديا ويروى الماء بالنصب على تقدير من كما في واختار موسى قومه سبعين ففاعل ارتوى على هذا مرتو كما تقول ما شرب الماء شارب **لكن** مشددة النون حرف تنصب الاسم وترفع الخبر وفي معناها ثلثة اقوال **احدها** وهو المشهور انه واحد وهو الاستدراك وفسر بان ينسب لما بعدها حكما مخالفا لحكم ما قبلها ولذلك لا بد ان يتقدمها كلام مناقض لما بعدها نحو ما هذا ساكنا لكنه متحرك او ضد له نحو ما هذا ابيض لكنه اسود قيل او خلاف نحو ما زيد قائما لكنه شارب وقيل لا يجوز ذلك **والثاني** انها ترد تارة للاستدراك وتارة للتوكيد قاله جماعة منهم صاحب البسيط وفسروا الاستدراك برفع ما توهم ثبوته نحو ما زيد شجاعا لكنه كريم لان الشجاعة والكرم لا يكادان يفترقان فنفي احدهما يوهم انتفاء الاخر وما قام زيد لكن عمرا قام وذلك اذا كان بين الرجلين تلابس او تماثل في الطريقة ومثلوا للتوكيد بنحو لو جاءني اكرمته

لكنه لم يجئ فاكذب ما افاد تبرلو من الامتناع **والثالث** انها للتوكيد دائما مثل ان ويصحب التوكيد
معنى الاستدراك وهو قول ابن عصفور قال في المقرب ان وان ولكن معناها التوكيد ولم يزد على ذلك
وقال في الشرح معنى لكن التوكيد وتعطي مع ذلك الاستدراك انتهى والبصريون على انها بسيطة وقال الفراء
اصلها لكن ان فطرحت الهمزة للتخفيف ونون لكن للساكنين كقوله ولاك اسقني ان كان مائك ذا
فضل وقال باقي الكوفيين مركبة من لا وان والكاف الزائدة لا التشبيهية وحذفت الهمزة تخفيفا وقد
يحذف اسمها كقوله فلو كنت ضبيا عرفت قرابتي ولكن زنجي عظيم المشافر اى ولكنك وعليه بيت
المتنبي وما كنت ممن يدخل العشق قلبه ولكن من يبصر جفونك يعشق وبيت الكتاب ولكن من
يلق امرا ينوبه بعدته ينزل به وهو اعزل ولا يكون الاسم فيهما من لان الشرط لا يعمل فيه ما قبله ولا يدخل اللام
في خبرها خلافا للكوفيين احتجوا بقوله ولكنني من حبها لعميد ولا يعرف له قائل ولا تتمة ولا نظير ثم هو
محمول على زيادة اللام او على ان الاصل لكن انني ثم حذفت الهمزة تخفيفا ونون لكن للساكنين **لكن**
ساكنة النون ضربان مخففة من الثقيلة وهي حرف ابتداء لا تعمل خلافا للاخفش ويونس لدخولها بعد
التخفيف على الجملتين وخفيفة باصل الوضع فان وليها كلام فهي حرف ابتداء لمجرد افادة الاستدراك
وليست عاطفة ويجوز ان تستعمل بالواو نحو ولكن كانوا هم الظالمين وبدونها نحو قول زهير ان
ابن ورقاء لا تخشى بوادره لكن وقائعه في الحرب تنتظر وزعم ابن ابي الربيع انها حين اقترانها بالواو
عاطفة جملة على جملة وانه ظاهر قول سيبويه وان وليها مفرد فهي عاطفة بشرطين احدهما ان يتقدمها
نفي او نهي نحو ما قام زيد لكن عمرو ولا يقم زيد لكن عمرو فان قلت قام زيد ثم جئت بلكن جعلتها حرف
ابتداء فجئت بالجملة فقلت لكن عمرو لم يقم واجاز الكوفيون لكن عمرو على العطف وليس بمسموع الشرط
الثاني ان لا تقترن بالواو قاله الفارسي واكثر النحويين وقال قوم لا تستعمل مع المفرد الا بالواو واختلف
في نحو ما قام زيد ولكن عمرو على اربعة اقوال احدها ليونس ان لكن غير عاطفة والواو عاطفة مفردا على
مفرد الثاني لابن مالك ان لكن غير عاطفة والواو عاطفة جملة حذف بعضها على جملة صرح بجميعها
قال فالتقدير في ما قام زيد ولكن عمرو ولكن قام عمرو وفي ولكن رسول الله ولكن كان رسول الله وعلة
ذلك ان الواو لا تعطف مفردا على مفرد مخالف له في الايجاب والسلب بخلاف الجملتين المتعاطفتين
فيجوز تخالفهما فيه نحو قام زيد ولم يقم عمرو الثالث لابن عصفور ان لكن عاطفة والواو زائدة لازمة
الرابع لابن كيسان ان لكن عاطفة والواو زائدة غير لازمة وسمع ما مررت برجل صالح لكن طالح
بالخفض فقيل على العطف وقيل بجار مقدر اى لكن مررت بطالح وجاز ابقاء عمل الجار بعد حذفه

لقوة الدلالة عليه بتقدم ذكره **ليس** كلمة دالة على نفي الحال وتنفي غيره بالقرينة نحو ليس خلق الله مثله
وقول الاعشى له نافلات ما يغب نوالها وليس عطاء اليوم مانعه غدا وهي فعل لا يتصرف وزنه
فعل بالكسر ثم التزم تخفيفه ولم نقدره فعل بالفتح لانه لا يخفف ولا فعل بالضم لانه لم يوجد في يائي العين الا
هيؤ وسمع لست بضم اللام فيكون على هذه اللغة كهيؤ وزعم ابن السراج انه حرف بمنزلة ما وتابعه
الفارسي في الحلبيات وابن شقير وجماعة والصواب الاول بدليل لست ولستما وليسا وليسوا ولست
ويلزمه رفع الاسم ونصب الخبر وقيل قد تخرج عن ذلك في مواضع **احدها** ان تكون حرفا ناصبا
للمستثنى بمنزلة الا نحو اتوني ليس زيدا والصحيح انها الناسخة وان اسمها ضمير راجع للبعض المفهوم مما
تقدم واستتاره واجب فلا يليها في اللفظ الا المنصوب وهذه المسئلة كانت سبب قراءة سيبويه النحو
وذلك انه جاء الى حماد بن سلمة لكتابة الحديث فاستملى منه قوله صلى الله عليه وسلم ليس من اصحابي احد الا ولو شئت
لاخذت عليه ليس ابا الدرداء فقال سيبويه ليس ابو الدرداء فصاح به حماد لحنت يا سيبويه
انما هذا استثناء فقال والله لاطلبن علما لا يلحنني معه احد ثم مضى ولزم الاخفش وغيره **والثاني**
ان يقترن الخبر بعدها بالا نحو ليس الطيب الا المسك فان بني تميم يرفعونه حملا لها على ما في
الاهمال عند انتقاض النفي كما حمل اهل الحجاز ما على ليس في الاعمال عند استيفاء شروطها حكى ذلك
عنهم ابو عمرو بن العلاء فبلغ ذلك عيسى بن عمر الثقفي فجاءه فقال يا ابا عمرو ما شيء بلغني عنك ثم ذكر
ذلك له فقال له ابو عمرو نمت وادلج الناس ليس في الارض تميمي الا وهو يرفع ولا حجازي الا وهو
ينصب ثم قال لليزيدي ولخلف الاحمر اذهبا الى ابي مهدي فلقناه الرفع فانه لا يرفع والى المنتجع التيمي
فلقناه النصب فانه لا ينصب فاتياهما وجهدا بكل منهما ان يرجع عن لغته فلم يفعل فاخبرا ابا عمرو
وعنده عيسى فقال له عيسى بهذا فقت الناس وخرج الفارسي ذلك على اوجه احدها ان في
ليس ضمير الشان ولو كان كما زعم لدخلت الا على اول الجملة الاسمية الواقعة خبرا فقيل ليس الا الطيب
المسك كما قال الا ليس الا ما قضى الله كائن وما يستطيع المرء نفعا ولا ضرا واجاب بان الا
قد توضع في غير موضعها مثل ان نظن الا ظنا وقوله وما اغتره الشيب الا اغترارا اي ان نحن
الا نظن ظنا وما اغتره اغترارا الا الشيب لان الاستثناء المفرغ لا يكون في المفعول المطلق
التوكيدي لعدم الفائدة ورد واجيب بان المصدر في الاية والبيت نوعي على حذف الصفة اي الا
ظنا ضعيفا والا اغترارا عظيما الثاني ان الطيب اسمها وان خبرها محذوف اي في الوجود وان
المسك بدل من اسمها الثالث انه كذلك ولكن الا المسك نعت للاسم لان تعريفه تعريف

الجنس اى ليس طيب عنبر المسك طيبا ولابى نزار الملقب بملك النحاة توجيه آخر وهو ان الطيب اسمها

والمسك مبتدأ حذف خبره والجملة خبر ليس والتقدير الا المسك افخره وما تقدم من نقل ابن عمرو

ان ذلك لغة تميم يرد هذه التأويلات وزعم بعضهم ان قائل ذلك تدبرها حرفا وان من ذلك

قولهم ليس خلق الله مثله وقوله هي الشفاء لدائي لو ظفرت بها وليس منها شفاء النفس مبذول

ولا دليل فيهما لجواز كون ليس فيهما شانية **الموضع الثالث** ان تدخل على الجملة الفعلية

او على المبتدأ والخبر مرفوعين كما مثلنا وقد اجبنا عن ذلك **الرابع** ان تكون حرفا عاطفا اثبت

ذلك الكوفيون او البغداديون على خلاف بين النقلة واستدلوا بنحو قوله اين المفر والاله الطالب

والاشرم المغلوب ليس الغالب وخرج على ان الغالب اسمها والخبر محذوف قال ابن

مالك وهو في الاصل ضمير متصل عائد على الاشرم اى ليسه الغالب كما تقول الصديق كانه زيد ثم

حذف لاتصاله ومقتضى كلامه انه لولا تقديره متصلا لم يجز حذفه وفيه نظر **حرف الميم**

ما تأتي على وجهين اسمية وحرفية وكل منهما ثلاثة اقسام فاما اوجه الاسمية فاحدها ان

تكون معرفة وهي نوعان ناقصة وهي الموصولة نحو ما عندكم ينفد وما عند الله باق وتامة وهي

نوعان عامة اى مقدرة بقولك الشيء وهي التي لم يتقدمها اسم تكون هي وعاملها صفة له في المعنى

نحو ان تبدوا الصدقات فنعما هي اى فنعم الشيء هي والاصل فنعم الشيء ابداؤها لان الكلام في الابداء

لا في الصدقات ثم حذف المضاف واناب عنه المضاف اليه فانفصل وارتفع وخاصة وهي التي

تقدمها ذلك ويقدر من لفظ ذلك الاسم نحو غسلته غسلا نعما ودققته دقا نعما اى نعم

الغسل ونعم الدق واكثرهم لا يثبت مجيء ما معرفة تامة واثبته جماعة منهم ابن خروف ونقله

عن سيبويه والثاني ان تكون نكرة مجردة عن معنى الحرف وهي ايضا نوعان ناقصة وتامة

فالناقصة هي الموصوفة وتقدر بقولك شيء كقولهم مررت بما معجب لك اى بشيء معجب لك

وقوله لما نافع يسعى اللبيب فلا تكن لشيء بعيد نفعه الدهر ساعيا وقول الآخر ربما تكره

النفوس من الامر له فرجة كحل العقال اى رب شيء تكرهه النفوس فحذف العائد من الصفة

الى الموصوف ويجوز ان تكون ما كافة والمفعول المحذوف اسما ظاهرا اى قد تكره النفوس من

الامر شيئا اى وصفا فيه او الاصل من الامور امرا وفي هذا انابة المفرد عن الجمع وفيه وفي الاول

انابة الصفة غير المفردة عن الموصوف اذ الجملة بعده صفة له وقد قيل في ان الله نعما يعظكم

به ان المعنى نعم هو شيئا يعظكم به فما نكرة تامة تمييز والجملة صفة والفاعل مستتر وقيل ما

معرفة موصولة فاعل والجملة صلة وقيل غير ذلك وقال سيبويه في هذا ما لدي عتيد المراد شيء

لدي عتيد اى معد اى لجهنم باغوائي اياه او حاضر والتفسير الاول راي الزمخشري وغيره ان

ما نكرة موصوفة بالظرف وعتيد صفة ثانية وان قدرت ما موصولة فعتيد بدل منها او خبر ثان او خبر لمحذوف

والتامة تقع في ثلاثة ابواب احدها التعجب نحو ما احسن زيدا المعنى شيء حسن زيدا جزم بذلك

جميع البصريين الا الاخفش فجوزه وجوز ان تكون معرفة موصولة والجملة بعدها صلة لا محل

لها وان تكون نكرة موصوفة والجملة بعدها في موضع رفع نعتا لها وعليهما فخبر المبتدأ محذوف

وجوبا تقديره شيء عظيم ونحوه الثاني باب نعم وبئس نحو غسلته غسلا نعما ودققته دقا نعما

اى نعم شيئا فما نصب على التمييز عند كثير من المتأخرين منهم الزمخشري وظاهر كلام سيبويه

انها معرفة تامة كما مر الثالث قولهم اذا ارادوا المبالغة في الاخبار عن احد بالاكثار من فعل كالكتابة

ان زيدا مما ان يكتب اى انه من امر كتابة اى انه مخلوق من امر ذلك الامر هو الكتابة فما بمعنى

شيء وان وصلتها في موضع خفض بدلا منها والمعنى بمنزلته في خلق الانسان من عجل جعل لكثرة

عجلته كانه خلق منها وزعم السيرافي وابن خروف وتبعهما ابن مالك ونقله عن سيبويه انها معرفة

تامة بمعنى الشيء او الامر وان وصلتها مبتدأ والظرف خبره والجملة خبر لان ولا يتحصل للكلام معنى

طائل على هذا التقدير والثالث ان تكون نكرة متضمنة معنى الحرف وهي نوعان احدهما الا

ستفهامية ومعناها اى شيء نحو ما هي ما لونها وما تلك بيمينك قال موسى ما جئتم به السحر وذلك

على قراءة ابي عمرو آلسحر بمد الالف فما مبتدأ والجملة بعدها خبر والسحر اما بدل من ما ولهذا

قرن بالاستفهام وكانه قيل آلسحر جئتم به واما بتقدير اهو السحر او السحر هو واما من قرأ السحر على

الخبر فما موصولة والسحر خبرها ويقويه قراءة عبد الله ما جئتم به سحر ويجب حذف الف ما

الاستفهامية اذا جرت وابقاء الفتحة دليلا عليها نحو فيم والام وعلام وقال فتلك ولاة السوء

قد طال مكثهم فحتام حتام العناء المطول وربما تبعت الفتحة الالف في الحذف وهو مخصوص

بالشعر كقوله يا ابا الاسود لم خلفتني لهموم طارقات وذكر وعلة حذف الالف الفرق بين

الاستفهام والخبر ولهذا حذفت في نحو فيم انت من ذكراها فناظرة بم يرجع المرسلون لم

تقولون ما لا تفعلون ولمسكم فيما افضتم فيه عذاب عظيم يؤمنون بما انزل اليك

وما منعك ان تسجد لما خلقت بيدي وكما لا تحذف الالف في الخبر لا تثبت في الاستفهام

واما قراءة عكرمة وعيسى عما يتساءلون فنادر واما قول حسان على ما قام يشتمني لئيم

لِخِنْزِيرٍ تَمَرَّغَ في دَمانِ فضرورة والدمان كالرماد وزنا ومعنى ويروى في رماد فلذلك رجح على تفسير ابن الشجري له بالسرجين ومثله قول الآخر إنا قتلنا بقتلانا سراتكم أهل اللواء ففيما يكثر القتل ولا يجوز حمل القراءة المتواترة على ذلك لضعفه ولهذا رد الكسائي قول المفسرين في بما غفر لي ربي إنها استفهامية وإنما هي مصدرية والعجب من الزمخشري إذ جوز كونها استفهامية مع رده على من قال في بما أغويتني إن المعنى بأي شيء أغويتني بأن إثبات الألف قليل شاذ وأجاز هو وغيره أن تكون بمعنى الذي وهو بعيد لأن الذي غفر له هو الذنوب ويبعد إرادة الاطلاع عليها وإن غفرت وقال جماعة منهم الإمام فخر الدين في فبما رحمة من الله إنها للاستفهام التعجبي أي فبأي رحمة ويرده ثبوت الألف وأن خفض رحمة حينئذ لا يتجه لأنها لا تكون بدلا من ما إذ المبدل من اسم الاستفهام يجب أن يقترن بهمزة الاستفهام نحو ما صنعت أخيرا أم شرا ولأن ما النكرة الواقعة في غير الاستفهام والشرط لا تستغني عن الوصف إلا في بابي التعجب ونعم وبئس وفي نحو قولهم إني مما أن أفعل على خلاف فيهن وتقدم ولا عطف بيان لهذا ولأن ما الاستفهامية لا توصف وما لا يوصف كالضمير لا يعطف عليه عطف البيان ولا مضافا إليه لأن أسماء الاستفهام وأسماء الشرط والموصولات لا يضاف منها غير أي باتفاق وكم في الاستفهام عند الزجاج في نحو بكم درهم اشتريت والصحيح أن جره بمن محذوفة وإذا ركبت ما الاستفهامية مع ذا لم يحذف ألفها نحو لماذا جئت لأن ألفها قد صارت حشوا وهذا فصل عقدته لماذا اعلم أنها تأتي في العربية على أوجه أحدها أن تكون ما استفهاما وذا إشارة نحو ماذا التواني ماذا الوقوف الثاني أن تكون ما استفهاما وذا موصولة كقول لبيد

ألا تسألان المرء ماذا يحاول أنحب فيقضى أم ضلال وباطل

فما مبتدأ بدليل إبدال المرفوع منها وذا موصول بدليل افتقاره للجملة بعده وهو الأرجح في الوجهين في ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو فيمن رفع العفو أي الذي ينفقونه العفو إذ الأصل أن تجاب الاسمية بالاسمية والفعلية بالفعلية الثالث أن يكون ماذا كله استفهاما على التركيب كقولك لماذا جئت وقوله يا خزر تغلب ماذا بال نسوتكم وهو الأرجح في الوجهين في الآية في قراءة غير أبي عمرو قل العفو بالنصب أي ينفقون العفو الرابع أن يكون ماذا كله اسم جنس بمعنى شيء أو موصولا بمعنى الذي على خلاف في تخريج قول الشاعر

دعي ماذا علمت سأتقيه ولكن بالمغيب نبئيني

فالجمهور على أن ماذا كله مفعول دعي ثم اختلف فقال السيرافي وابن خروف موصول بمعنى الذي وقال الفارسي نكرة بمعنى شيء قال لأن التركيب ثبت في الأجناس دون الموصولات وقال ابن عصفور لا تكون ماذا

مفعولا لدعي لأن الاستفهام له الصدر ولا لعلمت لأنه لم يرد أن يستفهم عن معلومها ما هو ولا لمحذوف يفسره سأتقيه لأن علمت حينئذ لا محل لها بل ما استفهام مبتدأ وذا موصول خبر وعلمت صلة وعلق دعي عن العمل بالاستفهام انتهى ونقول إذا قدرت ماذا بمعنى الذي أو بمعنى شيء لم يمتنع كونها مفعول دعي وقوله لم يرد أن يستفهم عن معلومها لازم له إذا جعل ماذا مبتدأ وخبرا ودعواه تعليق دعي مردودة بأنها ليست من أفعال القلوب فإن قال إنما أردت أنه قدر الوقف على دعي فاستأنف ما بعده رده قول الشاعر ولكن فإنها لا بد أن يخالف ما بعدها ما قبلها والمخالف هنا دعي فالمعنى دعي كذا ولكن افعلي كذا وعلى هذا فلا يصح استئناف ما بعد دعي لأنه لا يقال من في الدار فإني أكرمه ولكن أخبرني عن كذا الخامس أن تكون ما زائدة وذا للإشارة كقوله أنورا سرع ماذا يا فروق أنورا بالنون أي أنفارا وسرع أصله بضم الراء فخفف يقال سرع ذا خروجا أي سرع هذا في الخروج قال الفارسي يجوز كون ذا فاعل سرع وما زائدة ويجوز كون ماذا كله اسما كما في قوله دعي ماذا علمت السادس أن تكون ما استفهاما وذا زائدة أجازه جماعة منهم ابن مالك في نحو ماذا صنعت وعلى هذا التقدير ينبغي وجوب حذف الألف في نحو لم ذا جئت والتحقيق أن الأسماء لا تزاد النوع الثاني الشرطية وهي نوعان غير زمانية نحو وما تفعلوا من خير يعلمه الله ما ننسخ من آية وقد جوزت في وما بكم من نعمة فمن الله على أن الأصل وما يكن ثم حذف فعل الشرط كقوله

إن العقل في أموالنا لا نضق بها ذراعا وإن صبرا فنصبر للصبر

أي إن يكن العقل وإن نحبس حبسا والأرجح في الآية أنها موصولة وأن الفاء داخلة على الخبر لا شرطية والفاء داخلة على الجواب وزمانية أثبت ذلك الفارسي وأبو البقاء وأبو شامة وابن بري وابن مالك وهو ظاهر في قوله تعالى فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم أي استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم ومحتمل في فما استمتعتم به منهن فآتوهن أجورهن إلا أن ما هذه مبتدأ والظرف والهاء من به راجعة إليها ويجوز فيها الموصولة وفآتوهن الخبر والعائد محذوف أي أجلهن وقال

فما تك يا ابن عبد الله فينا فلا ظلما نخاف ولا افتقارا

استدل بها ابن مالك على مجيئها للزمان وليس بقاطع لاحتماله للمصدر أي المفعول المطلق والمعنى أي كون تكون فينا طويلا أو قصيرا وأما أوجه الحرفية فأحدها أن تكون نافية فإن دخلت على الجملة الاسمية أعملها الحجازيون والتهاميون والنجديون عمل ليس بشروط معروفة نحو ما هذا بشرا ما هن أمهاتهم وعن عاصم أنه رفع أمهاتهم على التميمية وندر تركيبها مع النكرة تشبيها لها بلا

كقوله وما بأس لو ردت علينا تحية قليل على من يعرف الحق عابها وان دخلت على الفعلية لم تعمل نحو وما تنفقون الا ابتغاء وجه الله وانما وما تنفقوا من خير فلانفسكم وما تنفقوا من خير يوف اليكم فانهما شرطيتان بدليل الفاء في الاولى والجزم في الثاني واذا نفت المضارع تخلص عند الجمهور للحال ورد عليهم ابن مالك بنحو قل ما يكون لي ان ابدله واجيب بان شرط كونه للحال انتفاء قرينة خلافه

والثاني ان تكون مصدرية وهي نوعان زمانية وغيرها فغير الزمانية نحو عزيز عليه ما عنتم ودوا ما عنتم وضاقت عليهم الارض بما رحبت فذوقوا بما نسيتم لقاء يومكم لهم عذاب شديد بما نسوا يوم الحساب ليجزيك اجر ما سقيت لنا وليست هذه بمعنى الذي لان الذي سقاه لهم الغنم وانما الاجر على السقي الذي هو فعله لا على الغنم فان ذهبت تقدر اجر سقي الذي سقيته لنا فذلك تكلف المحوج اليه ومنه بما كانوا يكذبون آمنوا كما آمن الناس وكذا حيث اقترنت بكاف التشبيه بين فعلين متماثلين وفي هذه الآيات رد لقول السهيلي ان الفعل بعد ما هذه لا يكون خاصا فلا تقول اعجبني ما تفعل ولا يجوز اعجبني ما تخرج والزمانية نحو ما دمت حيا اصله مدة دوامي حيا فحذف الظرف وخلفته ما وصلتها كما جاء في المصدر الصريح نحو جئتك صلوة العصر وآتيك قدوم الحاج ومنه ان اريد الا الاصلاح ما استطعت فاتقوا الله ما استطعتم وقوله

أجارتنا ان الخطوب تنوب وإني مقيم ما أقام عسيب

ولو كان معنى كونها زمانية انها تدل على الزمان بذاتها لا بالنيابة لكانت اسما ولم تكن مصدرية كما قال ابن السكيت وتبعه ابن الشجري في قوله

منا الذي هو ما ان طر شاربه والعانسون ومنا المرد والشيب

معناه حين طر شاربه وزيدت ان بعدها لشبهها في اللفظ بما النافية كقوله

ورج الفتى للخير ما ان رأيته على السن خيرا لا يزال يزيد

وبعد فالاولى في البيت تقدير ما نافية لان زيادة ان ح قياسية ولان فيه سلامة من الاخبار بالزمان عن الجثة ومن اثبات معنى واستعمال لما لم يثبتا لها وهما كونها للزمان مجردة وكونها مضافة وكان الذي صرفهما عن هذا الوجه مع ظهوره ان ذكر المرد بعد ذلك لا يحسن اذ الذي لم ينبت شاربه امرد والبيت عندي فاسد التقسيم بغير هذا الاعتراض الا ترى ان العانسين وهم الذين لم يتزوجوا لا يناسبون بقية الاقسام وانما العرب يتحامون عن الخطاء في الالفاظ دون المعاني وفي البيت مع هذا العيب شذوذان اطلاق العانس على المذكر وانما الاشهر استعماله في المؤنث وجمع الصفة بالواو والنون مع كونها غير قابلة للتاء ولا دالة على المفاضلة وانما عدلت عن قولهم ظرفية الى قولي زمانية

ليشمل نحو كلما اضاء لهم مشوا فيه فان الزمان المقدر هنا مخفوض اي كل وقت اضاءة والمخفوض لا يسمى ظرفا ولا تشاركها ما في النيابة عن الزمان ان خلافا لابن جني وحمل عليه قوله وتالله ما ان شهلة ام واحد بأوجد مني ان يهان صغيرها وتبعه الزمخشري وحمل عليه قوله ان آتاه الله الملك الا ان يصدقوا اتقتلون رجلا ان يقول ربي الله ومعنى التعليل في البيت والآيات ممكن وهو متفق عليه فلا معدل عنه وزعم ابن خروف ان ما المصدرية حرف باتفاق ورد على من نقل فيها خلافا والصواب مع ناقل الخلاف فقد صرح الاخفش وابو بكر باسميتها وتوهما ان فيه تخلصا من دعوى اشتراك لا داعي اليه فان ما الموصولة الاسمية ثابتة باتفاق وهي موضوعة لما لا يعقل والاحداث من جملة ما لا يعقل فاذا قيل اعجبني ما قمت قلنا التقدير اعجبني الذي قمته وهو يعطي معنى قولهم اعجبني قيامك ويرد ذلك ان نحو جلست ما جلس زيد تريد به المكان ممتنع مع انه مما لا يعقل وانه يستلزم ان يسمع كثيرا اعجبني ما قمته لانه عندهما الاصل وذلك غير مسموع قيل ولا ممكن لان قام غير متعد وهذا خطأ بين لان الهاء المقدرة مفعول مطلق لا مفعول به وقال ابن الشجري افسد النحويون تقدير الاخفش بقوله تعالى ولهم عذاب اليم بما كانوا يكذبون فقالوا ان كان الضمير المحذوف للنبي صلى الله عليه وسلم او للقرآن صح المعنى وخلت الصلة عن عائد او للتكذيب فسد المعنى لانهم ما كذبوا التكذيب بالقرآن والنبي صلى الله عليه وسلم كانوا مؤمنين انتهى وهذا سهو منه ومنهم لان كذبوا ليس واقعا على التكذيب بل مؤكد به لانه مفعول مطلق لا مفعول به والمفعول به محذوف ايضا اي بما كانوا يكذبون النبي او القرآن تكذيبا ونظيره وكذبوا بآياتنا كذابا ولابي البقاء في هذه الآية اوهام متعددة فانه قال ما مصدرية صلتها يكذبون ويكذبون خبر كان ولا عائد على ما ولو قيل باسميتها فتضمنت مقالته الفصل بين ما الحرفية وصلتها وكون يكذبون في موضع نصب لانه قدره خبر كان وكونه لا موضع له لانه قدره صلة ما واستغناء الموصول الاسمي عن عائد وللزمخشري غلطة عكس هذه الاخيرة فانه جوز مصدرية ما في واتبع الذين ظلموا ما اترفوا فيه مع انها قد عاد عليها الضمير وتقدر وصلها بالفعل الجامد في قوله اليس اميري في الامور بانتما بما لستما اهل الخيانة والغدر وبهذا البيت يترجح القول بحرفيتها اذ لا يتأتى هنا تقدير الضمير

الوجه الثالث ان تكون زايدة وهي كافة وغير كافة والكافة ثلثة انواع احدها الكافة عن عمل الرفع ولا تتصل الا بثلثة افعال قل وكثر وطال وعلة ذلك شبههن برب ولا يدخلن ح الا على جملة

فعلية صرح بفعليتها كقوله فلما يبرح اللبيب إلى ما يورث المجد داعيا أو مجيبا فأما قول
المرار صددت فأطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم فقال سيبويه
ضرورة فقيل وجه الضرورة أن حقها أن يليها الفعل صريحا والشاعر أولاها فعلا مقدرا لا
صريحا وأن وصال مرتفع بيدوم محذوفا مفسرا بالمذكور وقيل وجهها أنه قدم الفاعل ورده
ابن السيد بأن البصريين لا يجيزون تقديم الفاعل في شعر ولا نثر وقيل وجهها أنه أناب الجملة
الاسمية عن الفعلية كقوله فهلا نفس ليلى شفيعها وزعم المبرد أن ما زائدة ووصال
فاعل لا مبتدأ، وزعم بعضهم أن ما مع هذه الأفعال مصدرية الثالثة الكافة عن عمل
النصب والرفع وهي المتصلة بإن وأخواتها نحو إنما الله إله واحد كأنما يساقون إلى الموت و
تسمى المتلوة بفعل مهيئة وزعم ابن درستويه وبعض الكوفيين أن ما مع هذه الحروف اسم مبهم
بمنزلة ضمير الشأن في التفخيم والإبهام وفي أن الجملة بعده مفسرة له ومخبر بها عنه ويرده أنها لا
تصلح للابتداء بها ولا لدخول ناسخ غير إن وأخواتها ورده ابن الخباز في شرح الإيضاح بامتناع
إنما أين زيد مع صحة تفسير ضمير الشأن بجملة الاستفهام وهذا سهو منه إذ لا يفسر ضمير الشأن
بالجمل غير الخبرية اللهم إلا مع أن المخففة من الثقيلة فإنها قد تفسر بالدعاء نحو أما أن جزاك الله
خيرا وقراءة بعض السبعة والخامسة أن غضب الله عليها على أنا لا نسلم أن اسم أن المخففة يتعين
كونه ضمير شأن إذ يجوز هنا أن يقدر ضمير المخاطب في الأول والغائب في الثاني وقد قال سيبويه
في أن يا إبراهيم قد صدقت إن التقدير أنك قد صدقت وأما إن ما توعدون لآت وأن
ما يدعون من دونه الباطل إنما عند الله هو خير لكم أيحسبون أنما نمدهم به من مال وبنين
نسارع لهم في الخيرات واعلموا أنما غنمتم من شيء فأن لله خمسه فما في ذلك كله اسم باتفاق
والحرف عامل وأما إنما حرم عليكم الميتة فيمن نصب الميتة فما كافة ومن رفعها وهو أبو جعفر
العطاردي فما اسم موصول والعائد محذوف وكذلك إنما صنعوا كيد ساحر من رفع
كيد فإن عاملة وما موصول لكنه محتمل للاسمي والحرفي أي أن الذي صنعوه أو أن صنعهم
ومن نصب وهو ابن مسعود والربيع بن خثيم فما كافة وجزم النحويون بأن ما كافة في إنما
يخشى الله من عباده العلماء ولا يمتنع أن تكون بمعنى الذي والعلماء خبر والعائد مستتر
في يخشى وأطلقت ما على جماعة العقلاء كما في قوله تعالى أو ما ملكت أيمانكم فانكحوا ما طاب
لكم من النساء وأما قول النابغة قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا فيمن نصب الحمام وهو الأرجح

عند النحويين في نحو ليتما زيدا قائم فما زائدة غير كافة وهذا اسمها ولنا الخبر قال سيبويه وقد كان
رؤبة بن العجاج ينشده رفعا انتهى فعلى هذا يحتمل أن تكون ما كافة وهذا مبتدأ، ويحتمل أن تكون
موصولة وهذا خبر لمحذوف أي ليت الذي هو هذا الحمام لنا وهو ضعيف لحذف الضمير المرفوع
في صلة غير أي مع عدم طول الصلة وسهل ذلك تضمنه إبقاء الإعمال وزعم جماعة من الأصوليين
والبيانيين أن ما الكافة مع إن نافية وأن ذلك سبب إفادتها للحصر قالوا لأن إن للإثبات
وما للنفي فلا يجوز أن يتوجها معا إلى شيء واحد لأنه تناقض ولا أن يحكم بتوجه النفي للمذكور بعدها
لأنه خلاف الواقع باتفاق فتعين صرفه لغير المذكور وصرف الإثبات للمذكور فجاء الحصر وهذا
البحث مبني على مقدمتين باطلتين بإجماع النحويين إذ ليست إن للإثبات وإنما هي لتوكيد
الكلام إثباتا كان مثل إن زيدا قائم أو نفيا مثل إن زيدا ليس بقائم ومنه إن الله لا يظلم الناس
شيئا وليست ما للنفي بل هي بمنزلتها في أخواتها ليتما ولعلما ولكنما وكأنما وبعضهم ينسب
القول بأنها نافية للفارسي في كتاب الشيرازيات ولم يقل ذلك الفارسي في الشيرازيات ولا في
غيرها ولا قاله نحوي غيره وإنما قال الفارسي في الشيرازيات إن العرب عاملوا إنما معاملة
النفي وإلا في فصل الضمير كقول الفرزدق وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي فهذا كقول
الآخر قد علمت سلمى وجاراتها ما قطر الفارس إلا أنا وقول أبي حيان لا يجوز فصل الضمير
المحصور بإنما وإن الفصل في البيت الأول ضرورة واستدل له بقوله تعالى قل إنما أعظكم بواحدة إنما
أشكو بثي وحزني إلى الله وإنما توفون أجوركم يوم القيامة وهم لأن الحصر فيهن في جانب الظرف لا
الفاعل ألا ترى أن المعنى ما أعظكم إلا بواحدة وكذا الباقي والثالث الكافة عن عمل الجر وتتصل
بأحرف وظروف فالأحرف أحدها رب وأكثر ما تدخل على الماضي كقوله ربما أوفيت في علم
ترفعن ثوبي شمالات لأن التكثير والتقليل إنما يكونان فيما عرف حده والمستقبل مجهول ومن ثم
قال الرماني في ربما يود إنما جاز لأن المستقبل معلوم عند الله تعالى كالماضي وقيل هو على حكاية حال
ماضية مجازا مثل ونفخ في الصور وقيل التقدير ربما كان يود وتكون كان هذه شأنية وليس حذف
كان بدون إن ولو الشرطيتين سهلا ثم الخبر وهو يود مخرج على حكاية الحال الماضية فلا حاجة
إلى تقدير كان ولا يمتنع دخولها على الجملة الاسمية خلافا للفارسي ولهذا قال في قول أبي دؤاد ربما
الجامل المؤبل فيهم ما نكرة موصوفة بجملة حذف مبتدؤها أي رب شيء هو الجامل المؤبل الثاني
الكاف نحو كن كما أنت وقوله كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه قيل ومنه اجعل لنا إلها كما لهم

الهمّ وقيل ما موصولة والتقدير كالذي هو الهمّ لهم وقيل لا تكفّ الكاف بما وان ما في ذلك مصدرية

موصولة بالجملة الاسمية والثالث الباء كقوله فلئن صرت لا تحير جوابا لبما قد ترى وانت

خطيب ذكره ابن مالك وان ما الكافة احدثت مع الباء معنى التقليل كما احدثت في الكاف

معنى التعليل في نحو واذكروه كما هداكم والظاهر ان الباء والكاف للتعليل وان ما معهما مصدرية

وقد سلم ان كلا من الكاف والباء ياتي للتعليل مع عدم ما كقوله تعالى فبظلم من الذين هادوا

حرّمنا عليهم طيبات ويكأنه لا يفلح الكافرون وان التقدير اعجب لعدم فلاح الكافرين ثم المناسب

في البيت معنى التكثير لا التقليل الرابع من كقول ابي حية وانا لمما نضرب الكبش ضربة قاله

ابن الشجري والظاهر ان ما مصدرية وان المعنى مثله في خلق الانسان من عجل وقوله وضنت

علينا والضنين من البخل فجعل الانسان والبخيل مخلوقين من عجل والبخل مبالغة واما الظرف

فاحدها بعد كقوله اعلاقة ام الوليد بعدما افنان راسك كالثغام المخلس المخلس بكسر

اللام المختلط رطبه بيابسه وقيل ما مصدرية وهو الحق لان فيه ابقاء بعد على اصلها من الاضافة

ولانها لو لم تكن مضافة لنونت والثاني بين كقوله بينما نحن بالاراك معا اذ اتى راكب على

جمله وقيل ما زائدة وبين مضافة الى الجملة وقيل ما زائدة وبين مضافة الى زمن محذوف مضاف

الى الجملة اي بين اوقات نحن بالاراك والاقوال الثلثة في بين مع الالف في نحو قوله فبينا نسوس

الناس والامر امرنا اذا نحن فيهم سوقة ليس ننصف والرابع والخامس حيث واذ ويضمّنان

ح معنى ان الشرطية فيجزمان فعلين وغير الكافة نوعان عوض وغير عوض فالعوض في موضعين

احدهما في نحو قولهم اما انت منطلقا انطلقت والاصل انطلقت لان كنت منطلقا فقدم

المفعول له للاختصاص وحذف الجار وكان للاختصار وجيء بما للتعويض وادغمت النون للتقارب

والعمل عند الفارسي وابن جني لما لا لكان والثاني في نحو قولهم افعل هذا اما لا واصله ان كنت لا

تفعل غيره وغير العوض يقع بعد الرافع كقولك شتان ما زيد وعمرو وقول مهلهل لو بابانين

جاء يخطبها رمل ما انف خاطب بدم وقد مضى البحث في قوله انورا سرع ماذا يا فروق و

ان التقدير انفارا سرع هذا وبعد الناصب والرافع نحو ليتما زيدا قائم وبعد الجازم نحو واما

ينزغنك ايا ما تدعوا اينما تكونوا وقول الاعشى متى ما تناخي عند باب ابن هاشم تراحي وتلقى

من فواضله ندا وبعد الخافض حرفا كان نحو فبما رحمة عما قليل مما خطيئاتهم وقوله ربما ضربة بسيف

صقيل بين بصرى وطعنة نجلاء وقوله وننصر مولانا ونعلم انه كما الناس مجروم عليه وجارم

او اسما كقوله تعالى ايما الاجلين وقول الشاعر نام الخلي فما احس رقادي والهم محتضر لدي

وسادي من غير ما سقم ولكن شفني هم اراه قد اصاب فؤادي وقوله ولا سيما يوم بدارة

جلجل اي ولا مثل يوم وقوله بدارة صفة ليوم وخبر لا محذوف ومن رفع يوم فالتقدير ولا مثل

الذي هو يوم وحسن حذف العائد طول الصلة بصفة يوم ثم المشهور ان ما مخفوضة وخبر لا

محذوف وقال الاخفش ما خبر لا ويلزمه قطع سي عن الاضافة من غير عوض قيل وكون خبر لا

معرفة وجوابه انه قد تقدر ما نكرة موصوفة او يكون قد رجع الى قول سيبويه في لا رجل قائم ان ارتفاع

الخبر بما كان مرتفعا به لا بلا النافية وفي الهيتيات للفارسي اذا قيل قاموا لا سيما زيد فلا مهملة و

سي حال اي قاموا غير مماثلين لزيد في القيام ويرده صحة دخول الواو وهي لا تدخل على الحال المفردة

وعدم تكرار لا وذلك واجب مع الحال المفردة واما من نصب فهو تمييز ثم قيل ما نكرة تامة مخفوضة

بالاضافة وكانه قيل ولا مثل شيء ثم جيء بالتمييز وقال الفارسي ما حرف كاف لسي عن الاضافة

فاشبهت الاضافة في على التمرة مثلها زبدا واذا قلت لا سيما زيد جاز جر زيد ورفعه وامتنع

نصبه وزيدت قبل الخافض كما في قول بعضهم ما خلا زيد وما عدا عمرو بالخفض وهو نادر وزاد

بعد اداة الشرط جازمة كانت نحو واما تخافن اينما تكونوا يدرككم الموت او غير جازمة نحو حتى

اذا ما جاؤها شهد عليهم سمعهم وبين المتبوع وتابعه نحو مثلا ما بعوضة قال الزجاج ما حرف

زائد للتوكيد عند جميع البصريين انتهى ويؤيده سقوطها في قراءة ابن مسعود وبعوضة بدل

وقيل ما اسم نكرة صفة لمثلا او بدل منه وبعوضة عطف بيان على ما وقرأ رؤبة برفع بعوضة

فالاكثرون على ان ما موصولة اي الذي هو بعوضة وذلك عند البصريين والكوفيين على حذف

العائد مع عدم طول الصلة وهو شاذ عند البصريين قياس عند الكوفيين واختار الزمخشري

كون ما استفهامية مبتدا وبعوضة خبرها والمعنى اي شيء البعوضة فما فوقها في الحقارة

وزادها الاعشى مرتين في قوله اما ترينا حفاة لا نعال لنا انا كذلك ما نحفى وننتعل

وامية بن ابي الصلت ثلاث مرات في قوله سلع ما ومثله عشر ما عائل ما وعالت البيقورا

وهذا البيت قال عيسى بن عمر لا ادري ما معناه ولا رايت احدا يعرفه وقال غيره كانوا اذا ارادوا

الاستسقاء في سنة الجدب عقدوا في اذناب البقر وبين عراقيبها السلع بفتحتين والعشر

بضمة ففتحة وهما ضربان من الشجر ثم اوقدوا فيها النار وصعدوا بها في الجبال ورفعوا

اصواتهم بالدعاء قال اجاعل انت بيقورا مسلعة ذريعة لك بين الله والمطر ومعنى

غالت لبيقور ان الستر اثقلت البقر بما حملتها من السلع والعنبر وهذا فصل عقد تر
للتدريب في ما قوله تعالى ما اغنى عنه ماله وما كسب تحتمل ما الاولى النافية اى لم يغن و
الاستفهامية فتكون مفعولا مطلقا والتقدير اى اغناء اغنى عنه ماله ويضعف كونه مبتداء
لحذف المفعول المضمر اذ تقديره اى اغناء اغناه عنه ماله وهو نظير زيد ضربت الا ان
الهاء المحذوفة في الآية مفعول مطلق وفي المثال مفعول به واما ما الثانية فموصول اسمي
او حرفي اى والذي كسبه او وكسبه ويضعف الاسمي بانه لا تقدم والذي كسبه لزم التكرار
لتقدم ذكر المال ويجاب بانه يجوز ان يراد به الولد ففي الحديث احق ما اكل الرجل من كسبه
وان ولده من كسبه والآية نظير لن تغني عنهم اموالهم ولا اولادهم واما وما يغني عنه
ماله اذا تردى ما اغنى عني ماليه فما فيهما محتملة للاستفهام وللنافية ويرجحها تعينها
في فما اغنى عنهم سمعهم ولا ابصارهم ولا الارجح في وما انزل على الملكين انها موصولة عطف
على السحر وقيل نافية فالعطف على السحر والارجح في لتنذر قوما ما انذر اباؤهم النافية
بدليل وما ارسلنا اليهم قبلك من نذير وتحتمل الموصولة والاظهر في فاصدع بما تؤمر المصدرية
وقيل الموصولة قال ابن الشجري في هذا خمسة حذوف والاصل بما تؤمر بالصدع به فحذفت الباء
فصار بالصدعه فحذفت ال لامتناع اجتماعها مع الاضافة فصار بصدعه ثم حذف المضاف
كما في واسئل القرية فصار به ثم حذف الجار كما قال عمرو بن معديكرب امرتك الخير فافعل ما
امرت به فصار تؤمره ثم حذفت الهاء كما حذفت في اهذا الذي بعث الله رسولا وهذا تقرير
ابن جني واما ما ننسخ من آية فما شرطية ولهذا جزمت ومحلها النصب بننسخ وانتصابها
اما على انها مفعول به مثل ايا ما تدعوا فالتقدير اى شيء ننسخ لا اى آية ننسخ لان ذلك لا يجمع
مع من آية واما على انها مفعول مطلق فالتقدير اى نسخ ننسخ فآية مفعول ننسخ ومن زائدة ورد
هذا ابو البقاء بان ما المصدرية لا تعمل وهذا سهو منه فانه نفسه نقل عن صاحب هذا الوجه
ان ما مصدرية بمعنى انها مفعول مطلق ولم ينقل عنه انها مصدرية واما قوله تعالى مكناهم
في الارض ما لم نمكن لكم فما محتملة للموصوفة اى شيئا لم نمكنه لكم فحذف العائد وللمصدرية
الظرفية اى مدة تمكنهم اطول وانتصابها في الاول على المصدرية وقيل على المفعول به على
تضمين مكنا معنى اعطينا وفيه تكلف واما قوله تعالى فقليلا ما يؤمنون فما محتملة
لثلاثة اوجه احدها الزيادة فتكون اما لمجرد تقوية الكلام مثلها في فبما رحمة فتكون حرفا

باتفاق وقليلا في معنى النفي مثله في قوله قليل بها الاصوات الا بغامها واما لافادة التقليل
مثلها في اكلت اكلا ما وعلى هذا فيكون تقليلا بعد تقليل ويكون التقليل على معناه ويزعم
قوم ان ما هذه اسم كما قدمناه في مثلا ما بعوضة والوجه الثاني النفي وقليلا نعت لمصدر
محذوف او لظرف محذوف اى ايمانا قليلا او زمانا قليلا اجاز ذلك بعضهم ويرده امران
احدهما ان ما النافية لها الصدر فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها ويسهل ذلك شيئا ما على تقدير
قليلا نعتا للظرف لانهم يتسعون في الظروف وقد قال ونحن عن فضلك ما استغنينا الثاني
انهم لا يجمعون بين مجازين ولهذا لا يجوز دخلت الامر لئلا يجمعوا بين حذف في وتعليق الدخول
باسم المعنى بخلاف دخلت في الامر ودخلت الدار واستقبحوا سير عليه طويلا وسير عليه سير
طويل او زمن طويل والثالث ان تكون مصدرية وهي وصلتها فاعل بقليلا وقليلا حال معمول
لمحذوف دل عليه المعنى اى لعنهم الله فاخروا قليلا ايمانهم اجازه ابن الحاجب ورجح معناه على
غيره وقوله تعالى ومن قبل ما فرطتم ما اما زائدة فمن متعلقة بفرطتم واما مصدرية فقيل موضعها
هي وصلتها رفع بالابتداء وخبره من قبل ورد بان الغايات لا تقع اخبارا ولا صلات ولا صفات
ولا احوالا نص على ذلك سيبويه وجماعة من المحققين ويشكل عليهم كيف كان عاقبة الذين من قبل
وقيل نصب عطفا على ان وصلتها اى الم تعلموا اخذ ابيكم الموثق وتفريطكم ويلزم على هذا الاعراب
ما قاله بعضهم من الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف فان قيل فقد جاء وجعلنا من بين
ايديهم سدا ومن خلفهم سدا ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة قلنا ليس هذا من ذلك
كما توهم ابن مالك بل المعطوف شيئان على شيئين وقوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما
لم تمسوهن ما ظرفية وقيل بدل من النساء وهو بعيد وتقول اصنع ما صنعت فما موصولة او
شرطية وعلى هذا تحتاج لتقدير جواب فان قلت اصنع ما تصنع امتنعت الشرطية لان شرط حذف
الجواب مضي فعل الشرط وتقول ما احسن ما كان زيد فما الثانية مصدرية وكان زيد صلتها
والجملة مفعول ويجوز عند من جوز اطلاق ما على آحاد من يعلم ان يقدرها بمعنى الذي ويقدر
كان ناقصة رافعة لضميرها وينصب زيدا على الخبرية ويجوز على قوله ايضا ان تكون بمعنى الذي
مع رفع زيد على ان يكون الخبر ضميرا ما ثم حذف والمعنى ما احسن الذي كانه زيد الا ان
حذف خبر كان ضعيف ومما يسئل عنه قول الشاعر في صفة فرس صافن اى قائم على ثلاث قوائم
احدى قوائمه الف الصفون فلم يزل كأنه مما يقوم على الثلاث كسيرا فيقال كان الظاهر

رفع كسيرا خبر الكان والجواب انه خبر ليزال والجواب انه خبر ليزال ومعناه كما سرى نان كرجيم وقد يرا مكسور بمعنى ضد الصحيح كجريح وقتيل وما مصدرية وهي وصلتها خبر كان اى الف القيام على الثلث فلا يزال ثابتا احد قوائمه حتى كانه مخلوق من قيامه على الثلث وقيل ما بمعنى الذي وضمير يقوم عائد اليها وكسيرا حال من الضمير وهو بمعنى مكسور وكان ومعمولاها خبر يزال اى كانه من الجنس الذي يقوم على الثلث والمعنى الاول اولى

من تاتي على خمسة عشر وجها

احدها ابتداء الغاية وهو الغالب عليها حتى ادعى جماعة ان سائر معانيها راجعة اليه وتاتي لهذا المعنى في غير الزمان نحو من المسجد الحرام انه من سليمان قال الكوفيون والاخفش والمبرد وابن درستويه وفي الزمان ايضا بدليل من اول يوم وفي الحديث فمطرنا من الجمعة الى الجمعة وقال النابغة تخيرن من ازمان يوم حليمة الى اليوم قد جربن كل التجارب وقيل التقدير من مضي ازمان ومن تاسيس اول يوم ورده السهيلي بانه لو قيل هكذا لاحتيج الى تقدير الزمان الثاني التبعيض نحو منهم من كلم الله وعلامتها امكان سد بعض مسدها كقراءة ابن مسعود حتى تنفقوا بعض ما تحبون الثالث بيان الجنس وكثيرا ما يقع بعد ما ومهما وهما بها اولى لافراط ابهامهما نحو ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها ما ننسخ من آية مهما تاتنا به من آية وهي ومخفوضها في موضع نصب على الحال ومن وقوعها بعد غيرهما يحلون فيها من اساور من ذهب ويلبسون ثيابا خضرا من سندس واستبرق الشاهد في غير الاولى فان تلك للابتداء وقيل زائدة ونحو فاجتنبوا الرجس من الاوثان وانكر مجيء من لبيان الجنس قوم وقالوا هي في من ذهب ومن سندس للتبعيض وفي من الاوثان للابتداء والمعنى فاجتنبوا من الاوثان الرجس وهو عبادتها وهذا تكلف وفي كتاب المصاحف لابن الانباري ان بعض الزنادقة تمسك بقوله تعالى وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات منهم مغفرة في الطعن على بعض الصحابة والحق ان من فيها للتبيين لا للتبعيض اى الذين هم هؤلاء ومثله الذين استجابوا لله والرسول من بعد ما اصابهم القرح للذين احسنوا منهم واتقوا اجر عظيم وكلهم محسن ومتق وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن الذين كفروا منهم عذاب اليم فالمقول فيهم ذلك كلهم كفار الرابع التعليل نحو مما خطيئاتهم اغرقوا وقوله وذلك من نباء جاءني وقول الفرزدق يغضي حياء ويغضى من مهابته الخامس البدل نحو ارضيتم بالحيوة الدنيا من الآخرة لجعلنا منكم ملائكة في الارض يخلفون لان الملائكة لا تكون من الانس لن تغني عنهم اموالهم ولا اولادهم من الله شيئا اى بدل طاعة الله او بدل رحمة الله

ولا ينفع ذا الجد منك الجد اى لا ينفع ذا الحظ حظه من الدنيا بدلك اى بدل طاعتك او بدل حظك اى بدل حظه منك وقيل ضمن ينفع معنى يمنع ومتى علقت من بالجد انعكس المعنى واما فليس من الله في شيء فليس من هذا خلافا لبعضهم بل من للبيان او للابتداء والمعنى فليس في شيء من ولاية الله وقال ابن مالك في قول ابي نخيلة ولم تذق من البقول الفستقا ان المراد بدل البقول وقال غيره توهم الشاعر ان الفستق من البقول وقال الجوهري الرواية النقول بالنون ومن عليهما للتبعيض والمعنى على قول الجوهري انها تاكل النقول الا الفستق وانما المراد انها لا تاكل الا البقول لانها بدوية وقال الآخر يصف عاملي الزكوة بالجور اخذوا المخاض من الفصيل غلبة ظلما ويكتب للامير افيلا اى بدل الفصيل والافيل الصغير لانه يافل بين الابل اى يغيب وانتصاب افيلا على الحكاية لانهم يكتبون ادى فلان افيلا وانكر قوم مجيء من للبدل فقالوا التقدير ارضيتم بالحيوة الدنيا بدلا من الآخرة فالمفيد للبدلية متعلقها المحذوف واما هي فللابتداء وكذا الباقي السادس مرادفة عن نحو فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله يا ويلنا قد كنا في غفلة من هذا وقيل هي في هذه للابتداء لتفيدان ما بعد ذلك من العذاب اشد وكان هذا القائل يعلق معناها بويل مثل فويل للذين كفروا من النار ولا يصح كونها تعلقا صناعيا للفصل بالخبر وقيل هي فيهما للابتداء او هي في الاولى للتعليل اى من اجل ذكر الله لانه اذا ذكر الله قست قلوبهم وزعم ابن مالك ان من في نحو زيد افضل من عمرو للمجاوزة وكانه قيل جاوز زيد عمرا في الفضل قال وهو اولى من قول سيبويه وغيره انها لابتداء الارتفاع في نحو افضل منه وابتداء الانحطاط في نحو شر منه اذ لا يقع بعدها الى انتهى وقد يقال ولو كانت للمجاوزة لصح في موضعها عن السابع مرادفة الباء نحو ينظرون من طرف خفي قاله يونس والظاهر انها للابتداء الثامن مرادفة في نحو اروني ماذا خلقوا من الارض اذا نودي للصلوة من يوم الجمعة والظاهر في الاولى انها لبيان الجنس مثلها في ما ننسخ من آية التاسع موافقة عند نحو لن تغني عنهم اموالهم ولا اولادهم من الله شيئا قاله ابو عبيدة وقد مضي القول بانها في ذلك للبدل العاشر مرادفة ربما وذلك اذا اتصلت بما كقوله وانا لمما نضرب الكبش ضربة على راسه تلقي اللسان من الفم قاله السيرافي وابن خروف وابن طاهر والاعلم وخرجوا عليه قول سيبويه واعلم انهم مما يحذفون كذا والظاهر ان من فيهما ابتدائية وما مصدرية وانهم جعلوا كانهم خلقوا من الضرب والحذف مثل خلق الانسان من عجل الحادي عشر مرادفة على نحو ونصرناه من القوم وقيل على التضمين

اى معناه منهم بالنص الثانى عشر الفصل وهى الداخلة على ثانى المتضادين نحو وَاللهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ حَتّٰى يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ قاله ابن مالك وفيه نظر لان الفصل مستفاد من العامل فان ماز وميز بمعنى فصل والعلم صفة توجب التمييز والظاهر ان من فى الآيتين للابتداء او بمعنى عن الثالث عشر الغاية قال سيبويه وتقول رأيته من ذلك الموضع فجعلته غاية لرؤيتك اى محلا للابتداء والانتهاء قال وكذا اخذته من زيد وزعم ابن مالك انها فى هذه للمجاوزة والظاهر عندى انها للابتداء لان الاخذ ابتدأ من عنده وانتهى اليك الرابع عشر التنصيص على العموم وهى الزائدة فى نحو ما جاءنى من رجل فانه قبل دخولها يحتمل نفى الجنس ونفى الوحدة ولهذا يصح ان تقول بل رجلان ويمتنع ذلك بعد دخول من الخامس عشر توكيد العموم وهى الزائدة فى نحو ما جاءنى من احد او من ديار فان احدا وديارا صيغتا عموم وشرط زيادتها فى النوعين ثلثة امور احدها تقدم نفى او نهى او استفهام بهل نحو وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ اِلَّا يَعْلَمُهَا مَا تَرٰى فِى خَلْقِ الرَّحْمٰنِ مِنْ تَفَاوُتٍ فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرٰى مِنْ فُطُورٍ وتقول لا يقم من احد وزاد الفارسى الشرط كقوله ومهما تكن عند امرئ من خليقة وان خالها تخفى على الناس تعلم وسيأتى تفصيل فيهما الثانى تنكير مجرورها والثالث كونه فاعلا او مفعولا به او مبتدأ

تنبيهات احدها قد اجتمعت زيادتها فى المنصوب والمرفوع فى قوله تعالى مَا اتَّخَذَ اللهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ اِلٰهٍ ولك تقدير كان تامة لان مرفوعها فاعل وناقصة لان مرفوعها شبيه بالفاعل واصله المبتدأ الثانى تقييد المفعول بقولنا به هى عبارة ابن مالك فيخرج بقية المفاعيل وكأن وجه منع زيادتها فى المفعول معه والمفعول لاجله والمفعول فيه انهن فى المعنى بمنزلة المجرور بمع وباللام وبفى ولا تجامعهن من ولكن لا يظهر للمنع فى المفعول المطلق وجه وقد خرج عليه ابو البقاء مَا فَرَّطْنَا فِى الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ فقال من زائدة وشيء فى موضع المصدر اى تفريطا مثل لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا والمعنى تفريطا وضرا قال ولا يكون مفعولا به لان فرط انما يتعدى اليه بفى وقد عدى بها الى الكتاب قال وعلى هذا فلا حجة فى الآية لمن ظن ان الكتاب يحتوى على ذكر كل شيء صريحا قلت وكذا لا حجة فيها لو كان شيء مفعولا به لان المراد بالكتاب اللوح المحفوظ كما فى قوله تعالى وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ اِلَّا فِى كِتَابٍ مُبِينٍ وهو رأى الزمخشرى والسياق يقتضيه الثالث انه القياس انها لا تزاد فى ثانى مفعولى ظن ولا فى ثالث مفعولات اعلم لانهما فى الاصل خبر وشذت قراءة بعضهم مَا كَانَ يَنْبَغِى لَنَا اَنْ نُتَّخَذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ اَوْلِيَاءَ ببناء نتخذ للمفعول وحملها ابن مالك على شذوذ زيادة من فى الحال ويظهر لى فساده فى المعنى لانك اذا قلت ما كان

ينبغى لك ان تتخذ زيدا فى حالة كونه خاذلا لك فانت مثبت لخذلانه ناه عن اتخاذه وعلى هذا فيلزم ان الملائكة اثبتوا لانفسهم الولاية الرابع اكثرهم اهمل الشرط الثالث فيلزمهم زيادتها فى الخبر فى نحو ما زيد قائما والتمييز فى نحو ما طاب زيد نفسا والحال فى نحو ما جاء احد راكبا وهم لا يجيزون ذلك واما قول ابى البقاء فى مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ انه يجوز كون آية حالا ومن زائدة كما جاءت آية حالا فى هٰذِهِ نَاقَةُ اللهِ لَكُمْ آيَةً والمعنى اى شيء ننسخ قليلا او كثيرا ففيه تخريج التنزيل على شيء ان ثبت فهو شاذ اعنى زيادة من فى الحال وتقدير ما ليس بمشتق ولا منتقل ولا يظهر فيه معنى الحال حالا والتنظير بما لا يناسب فان آية فى هذه ناقة الله لكم آية بمعنى علامة لا واحدة الآى وتفسير اللفظ بما لا يحتمله وهو قوله قليلا او كثيرا وانما ذلك مستفاد من اسم الشرط لعمومه لا من آية ولم يشترط الاخفش واحدا من الشرطين الاولين واستدل بنحو وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَاِ الْمُرْسَلِينَ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ اَسَاوِرَ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ ولم يشترط الكوفيون الاول واستدلوا بقولهم قد كان من مطر وبقول عمر بن ابى ربيعة ويَنمى لها حبها عندنا فما قال من كاشح لم يضر وخرج الكسائى على زيادتها اِنَّ مِنْ اَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيٰمَةِ الْمُصَوِّرُونَ وابن جنى قراءة بعضهم لَمَّا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ بتشديد لما وقال اصله لمن ما ثم ادغم ثم حذفت ميم من وجوز الزمخشرى فى وَمَا اَنْزَلْنَا عَلٰى قَوْمِهِ من بعده من جند من السماء كون المعنى ومن الذى كنا منزلين فجوز زيادتها مع المعرفة وقال الفارسى فى وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ يجوز كون من ومن الاخيرتين زائدتين فجوز الزيادة فى الايجاب وقال بعضهم فى ولقد جاءك من نبإ المرسلين وقال المخالفون التقدير قد كان هو اى كائن من جنس المطر فما قال هو اى قائل من جنس الكاشح وانه من اشد الناس اى انه الشأن ولقد جاءك هو اى جاء من الخبر كائنا من نبإ المرسلين او ولقد جاءك نبأ من نبإ المرسلين ثم حذف الموصوف وهذا ضعيف فى العربية لان الصفة غير مفردة فلا يحسن تخريج التنزيل عليه واختلف فى من الداخلة على قبل وبعد فقال الجمهور لابتداء الغاية ورد بانها لا تدخل عندهم على الزمان كما مر واجيب بانهما غير متأصلين فى الظرفية وانما هما فى الاصل صفتان للزمان اذ معنى جئت قبلك جئت زمنا قبل زمن مجيئك فلهذا سهل ذلك فيهما وزعم ابن مالك انها زائدة وذلك مبنى على قول الاخفش فى عدم الاشتراط لزيادتها

مسئلة كُلَّمَا اَرَادُوا اَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا مِنْ غَمٍّ من الاولى للابتداء والثانية للتعليل وتعلقها باردوا او بيخرجوا او للابتداء فالغم بدل اشتمال واعيد الخافض وحذف الضمير اى من غم فيها

مسئلة مِمَّا تُنْبِتُ الْاَرْضُ مِنْ

بقبلها من الاولى للابتداء والثانية اما كذلك فالمجرور بدل بعض واعيد الجار واما لبيان الجنس فالظرف حال والمثبت محذوف اى شيئا نبتت كائنا من هذا الجنس **مسئلة** ومن اظلم ممن كتم شهادة عنده من الله من الاولى مثلها في زيد افضل من عمرو ومن الثانية للابتداء على انها متعلقة باستقرار مقدر او بالاستقرار الذى تعلقت به عند اى شهادة حاصلة عنده مما اخبره الله به قبل او بمعنى عن على انها متعلقة بكتم على جعل كتمانه عن الاداء الذى اوجبه الله كتمانا عن الله نحو ان كتم لا يتعدى بمن **مسئلة** أئنكم لتأتون الرجال شهوة من دون النساء من للابتداء والظرف صفة لشهوة اى شهوة مبتدئة من دونهن قيل او للمقابلة كخذ هذا من دون هذا اى اجعله عوضا منه وهذا يرجع الى معنى البدل الذى تقدم ويرده انه لا يصح التصريح به ولا بالعوض **مسئلة** ما يود الذين كفروا من اهل الكتاب الآية فيها من ثلاث مرات الاولى للبيان لان الكافرين نوعان كتابيون ومشركون والثانية زائدة والثالثة لابتداء الغاية **مسئلة** لآكلون من شجر من زقوم ويوم نحشر من كل امة فوجا ممن يكذب بآياتنا الاولى منهما للابتداء ومجرور الثانية بدل من مجرور الاولى بدل اشتمال لان الشجرة كانت نابتة بالشاطئ **من** على خمسة اوجه شرطية نحو من يعمل سوءا يجز به واستفهامية نحو من بعثنا من مرقدنا فمن ربكما يا موسى واذا قيل من يفعل هذا الا زيد فهى من الاستفهامية اشربت معنى النفى ومنه ومن يغفر الذنوب الا الله ولا يتقيد جواز ذلك بان يتقدمها الواو خلافا لابن مالك بدليل من ذا الذى يشفع عنده الا باذنه واذا قيل من ذا لقيت فمن مبتدأ وذا خبر موصول والعائد محذوف ويجوز على قول الكوفيين في زيادة الاسماء كون ذا زائدة ومن مفعولا وظاهر كلام جماعة انه يجوز في من ذا لقيت ان يكون من وذا مركبتين كما في قولك ماذا صنعت ومنع ذلك ابو البقاء في مواضع من اعرابه ونقله في اماليه وغيرها وخصوا جواز ذلك بماذا لان ما اكثر ابهاما فحسن ان تجعل مع غيرها كشىء واحد ليكون ذلك اظهر لمعناها ولان التركيب خلاف الاصل وانما دل عليه الدليل مع ما وهو قولهم لماذا جئت باثبات الالف وموصولة نحو ألم تر ان الله يسجد له من في السموات ومن في الارض ونكرة موصوفة ولهذا دخلت عليها رب في نحو قوله رب من انضجت غيظا قلبه قد تمنى لى موتا لم يطع ووصفت بالنكرة في قولهم مررت بمن معجب لك وقول حسان فكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبى محمد ايانا ويروى برفع غير فيحتمل ان من على حالها ويحتمل الموصولة وعليهما فالتقدير من هو غيرنا والجملة صفة او صلة وقال الفرزدق انى واياك اذ حلت بارحلنا كمن بواديه بعد

المحل ممطور اى كشخص ممطور بواديه وزعم الكسائى انها لا تكون نكرة الا في موضع يختص بالنكرات ورد بهذين البيتين فخرجهما على الزيادة وذلك شىء لم يثبت كما سيأتى وقال تعالى ومن الناس من يقول آمنا فجزم جماعة بانها موصوفة وهو بعيد لقلة استعمالها واخرون بانها موصولة وقال الزمخشرى ان قدرت ال في الناس للعهد فموصولة مثل ومنهم الذين يؤذون النبى او للجنس فموصوفة مثل من المؤمنين رجال ويحتاج الى تأمل **تنبيهان الاول** تقول من يكرمنى اكرمه فيحتمل من الاوجه الاربعة فان قدرتها شرطية جزمت الفعلين او موصولة او موصوفة رفعتهما او استفهامية رفعت الاول وجزمت الثانى لانه جواب بغير الفاء ومن فيهن مبتدأ وخبر الاستفهامية الجملة الاولى والموصولة والموصوفة الجملة الثانية والشرطية الاولى او الثانية على خلاف في ذلك وتقول من زارنى زرته فلا تحسن الاستفهامية وتحسن ما عداها **الثانى** زيد في اقسامها قسمان آخران احدهما ان تأتى نكرة تامة وذلك عند ابى على قاله في قوله ونعم من هو في سر واعلان فزعم ان الفاعل مستتر ومن تمييز وقوله هو مخصوص بالمدح فهو مبتدأ خبره ما قبله او خبر مبتدأ محذوف وقال غيره من موصول فاعل وقوله هو مبتدأ خبره هو آخر محذوف على حد قوله وشعرى شعرى والظرف متعلق بالمحذوف لان فيه معنى الفعل اى ونعم من هو الثابت في حالتى السر والعلانية قلت ويحتاج الى تقدير هو ثالث يكون مخصوصا بالمدح الثانى التوكيد وذلك بما زعم الكسائى انها ترد زائدة كما وذلك سهل على قاعدة الكوفيين في ان الاسماء تزاد وانشد عليه فكفى بنا فضلا على من غيرنا فيمن خفض غيرا وقوله يا شاة من قنص لمن حلت له فيمن رواه بمن دون ما وهو خلاف المشهور وقوله آل الزبير سنام المجد قد علمت ذاك القبائل والاثرون من عددا ولنا انها في الاولين نكرة موصوفة اى على قوم غيرنا ويا شاة انسان قنص وهذا من الوصف بالمصدر للمبالغة وعددا اما صفة لمن على انه اسم وضع موضع المصدر وهو العد والاثرون قوما ذوى عدد اى قوما معدودين واما معمول ليعد محذوفا صلة او صفة لمن ومن بدل من الاثرون **مهما** اسم لعود الضمير اليها في مهما تأتنا به من آية لتسحرنا بها وقال الزمخشرى وغيره عاد عليها ضمير به وضمير بها حملا على اللفظ وعلى المعنى انتهى والاولى ان يعود ضمير بها على الآية وزعم السهيلى انها تأتى حرفا بدليل قول زهير ومهما تكن عند امرئ من خليقة وان خالها تخفى على الناس تعلم قال فهى هنا حرف بمنزلة ان بدليل انها لا محل لها ولا يعود

ابن يسعون واستدل بقوله تذاوبُ كلَّ ماءٍ فهي ضاويةٌ مهما تُصِبْ أفقاً من بارقٍ تَشِمِ قال إذ لا تكون مبتدأ لعدم رابط من الخبر وهو فعل الشرط ولا مفعولاً لاستيفاء فعل الشرط مفعوله ولا سبيل إلى غيرهما فتعين أنها لا موضع لها والجواب أنها في الأول إما خبر تكن وخليقة اسمها ومن زائدة لأن الشرط غير موجب عند أبي علي وإما مبتدأ واسم تكن ضمير راجع إليها والظرف خبر وأنث ضميرها لأنها الخليقة في المعنى ومثله ما جاءت حاجتك فيمن نصب حاجتك ومن خليقة تفسير للضمير كقوله لما نسجتها من جنوبٍ وشمألِ وفي الثاني مفعول تصب وأفقاً ظرف ومن بارق تفسير لمهما أو متعلق بتصب فمعناها التبعيض والمعنى أي شيء تصب في أفق من البوارق تشم وقال بعضهم مهما ظرف زمان والمعنى أي وقت تصب بارقاً من أفق فقلب الكلام أو في أفق بارقاً فزاد من واستعمل أفقاً ظرفاً انتهى وسيأتي أن مهما لا تستعمل ظرفاً وهي بسيطة لا مركبة من مه وما الشرطية ولا من ما الشرطية وما الزائدة ثم أبدلت الهاء من الألف الأولى دفعاً للتكرار خلافاً لزاعمي ذلك ولها ثلاثة معان أحدها ما لا يعقل غير الزمان مع تضمن معنى الشرط ومنه الآية ولهذا فسرت بقوله من آية وهي فيها إما مبتدأ أو منصوبة على الاشتغال فيقدر لها عامل متأخر كما في زيداً مررت به الثاني الزمان والشرط فيكون ظرفاً لفعل الشرط ذكره ابن مالك وزعم أن النحويين أهملوه وأنشد لحاتم وإنك مهما تُعطِ بطنك سُؤلَه وفرجك نالا منتهى الذم أجمعا وأبياتاً أخر ولا دليل في ذلك لجواز كونها للمصدر بمعنى أي إعطاء كثيراً أو قليلاً وهذه المقالة سبق إليها ابن مالك غيره وشدد الزمخشري الإنكار على من قال بها فقال هذه الكلمة في عداد الكلمات التي يحرفها من لا يد له في علم العربية فيضعها غير موضعها ويظنها بمعنى متى ويقول مهما جئتني أعطيتك وهذا من وضعه وليس من كلام واضع العربية ثم يذهب فيفسر بها الآية فيلحد في آيات الله انتهى والقول بذلك في الآية ممتنع ولو صح ثبوته في غيرها لتفسيرها بمن آية الثالث الاستفهام ذكره جماعة منهم ابن مالك واستدلوا عليه بقوله مهما لي الليلة مهما ليه أودى بنعليّ وسرباليه فزعموا أن مهما مبتدأ ولي الخبر وأعيدت الجملة توكيداً وأودى بمعنى هلك ونعليّ فاعل والباء زائدة مثلها في كفى بالله شهيداً ولا دليل في البيت لاحتمال أن التقدير مه اسم فعل بمعنى اكفف ثم استأنف استفهاماً بما وحدها

تنبيه من المشكل قول الشاطبي ومهما تصلها أو بدأت براءة ونقول فيه لا يجوز في مهما أن تكون مفعولاً به لتصل لاستيفائه مفعوله ولا مبتدأ لعدم الرابط فإن قيل قدر

مهما واقعة على براءة لتكون ضمير تصلها راجعاً إلى براءة وصح مهما مبتدأ أو مفعول لمحذوف يفسره تصل قلنا اسم الشرط عام وبراءة اسم خاص فضميرها كذلك فلا يرجع إلى العام وبالوجه الذي بطل به ابتدائية مهما يبطل كونها مشتغلاً عنها العامل بالضمير وهذه بخلافها في قوله ومهما تصلها مع أواخر سورة فإنها هنالك واقعة على البسملة التي في أول كل سورة فهي عامة فيصح فيها الابتداء والنصب بفعل يفسره تصل أي وأي بسملة تصل تصلها والظرفية بمعنى وأي وقت تصل البسملة على القول بجواز ظرفيتها وأما هنا فيتعين كونها ظرفاً لتصل بتقدير وأي وقت تصل براءة ومفعوله محذوف عاملاً أي ومهما تفعل ويكون تصل وبدأت بدل تفصيل من ذلك الفعل وأما ضمير تصلها فلك أن تعيده على اسم مظهر قبله محذوف أي ومهما تفعل في براءة تصلها أو بدأت بها وحذف بها لما خفي المعنى بحذف مرجع الضمير وذكر براءة بياناً له إما على أنه بدل منه أو على إضمار أعني ولك أن تعيده إلى ما بعده وهو براءة إما على أنه بدل منه مثل رأيته زيداً فمفعول بدأت محذوف أو على أن الفعلين تنازعاها فأعمل الثاني متسعاً فيه بإسقاط الباء وأضمر الفضلة في الأول على حد قوله إذا كنتَ تُرضيه ويُرضيك صاحبٌ جهاراً فكن في الغيب أحفظ للودِّ

مع اسم بدليل التنوين في قولهم معاً ودخول الجار في حكاية سيبويه ذهبت من معه وقراءة بعضهم هذا ذكرُ مَن معي وتسكين عينه لغة غنم وربيعة لا ضرورة خلافاً لسيبويه واسميتها حينئذ باقية وقول النحاس إنها حينئذ حرف بالإجماع مردود وتستعمل مضافة فتكون ظرفاً ولها حينئذ ثلاثة معان أحدها موضع الاجتماع ولهذا يخبر بها عن الذوات نحو والله معكم والثاني زمانه نحو جئتك مع العصر والثالث مرادفة عند وعليه القراءة وحكاية سيبويه السابقتان ومفردة فتنون وتكون حالاً وقد جاءت ظرفاً مخبراً به في نحو قوله أفيقوا بني حربٍ وأهواؤنا معاً وقيل هي حال والخبر محذوف وهي في الإفراد بمعنى جميعاً عند ابن مالك وهو خلاف قول ثعلب إذا قلت جاءا جميعاً احتمل أن فعلهما في وقت واحد أو في وقتين وإذا قلت جاءا معاً فالوقت واحد انتهى وفيه نظر وقد غاير بينهما من قال كنتُ ويحيى كيدَي واحدٍ نرمي جميعاً ونرامي معاً ويستعمل معاً للجماعة كما يستعمل للاثنين قال إذا حنّت الأولى سجعن لها معاً وقالت الخنساء وأفنى رجالي فبادوا معاً فأصبح قلبي بهم مستفزاً

متى على خمسة أوجه اسم استفهام نحو متى نصر الله واسم شرط كقوله متى أضع العمامة تعرفوني واسم مرادف للوسط وحرف بمعنى من أو في وذلك في لغة هذيل يقولون أخرجها متى كمه أي منه وقال ساعدة أخيل برقاً متى

خابٍ لَهُ زَجَلُ اى من سحاب خاب اى ثقيل المشى له تصويت واختلف فى قول بعضهم وضعه متى كمى فقال ابن سيدة بمعنى فى وقال غيره بمعنى وسط وكذلك اختلفوا فى قول ابى ذويب يصف السحاب

شَرِبْنَ بماءِ البحرِ ثم ترفّعت ٭ متى لُجَجٍ خُضْرٍ لهنَّ نئيجُ

فقيل بمعنى من وقال ابن سيدة بمعنى وسط

مُذْ ومُنْذُ لهما ثلث حالات احديها ان يليهما اسم مجرور فقيل هما اسمان مضافان والصحيح انهما حرفا جر بمعنى من ان كان الزمان ماضيًا وبمعنى فى ان كان حاضرا وبمعنى من والى جميعًا ان كان معدودا نحو ما رايته مذ يوم الخميس او مذ يومنا او مذ عامنا او مذ ثلثة ايام واكثر العرب على وجوب جرهما للحاضر وعلى ترجيح جر منذ للماضى على رفعه وترجيح رفع مذ للماضى على جره ومن الكثير فى منذ قوله ٭ وربع عفت آثاره منذ ازمانِ ٭ ومن القليل فى مذ قوله ٭ اقوين مذ حجج ومذ دهر ٭ الحالة الثانية ان يليهما اسم مرفوع نحو مذ يوم الخميس ومذ يومان فقال المبرد وابن السراج والفارسى مبتدأن وما بعدهما خبر ومعناهما الامد ان كان الزمان حاضرا او معدودا واول المدة ان كان ماضيا وقال الاخفش والزجاج والزجاجى ظرفان مخبر بهما عما بعدهما ومعناهما بين وبين مضافين فمعنى ما لقيته مذ يومان بينى وبين لقائه يومان ولا يخفى ما فيه من التعسف وقال اكثر الكوفيين ظرفان مضافان لجملة حذف فعلها وبقى فاعلها والاصل مذ كان يومان واختاره السهيلى وابن مالك وقال بعض الكوفيين خبر لمحذوف اى ما رايته من الزمان الذى هو يومان بناء على ان منذ مركبة من كلمتين من وذو الطائية الحالة الثالثة ان يليهما الجمل الفعلية او الاسمية كقوله ٭ ما زال مذ عقدت يداه ازاره ٭ وقوله ٭ وما زلت ابغى المال مذ انا يافع ٭ والمشهور انهما حينئذ ظرفان مضافان فقيل الى الجملة وقيل الى زمن مضاف الى الجملة وقيل مبتدأن فيجب تقدير زمان مضاف للجملة يكون هو الخبر واصل مذ منذ بدليل رجوعهم الى الضم ذال مذ عند ملاقاة الساكن نحو مذ اليوم ولولا ان الاصل الضم لكسروا ولان بعضهم يقول مذ زمن طويل فيضم مع عدم الساكن وقال ابن ملكون هما اصلان لانه لا يتصرف فى الحروف وشبهها ويرده تخفيفهم ان وكان ولكن ورب وقط وقال المالقى اذا كانت مذ اسما فاصلها منذ او حرفا فهى اصل

حرف النون

النون المفردة تاتى على اربعة اوجه **احدها** نون التاكيد وهى خفيفة وثقيلة وقد اجتمعتا فى ٭ ليسجنن وليكونا ٭ وهما اصلان عند البصريين وقال الكوفيون الثقيلة اصل ومعناهما التوكيد وقال الخليل التوكيد بالثقيلة ابلغ ويختصان بالفعل واما قوله ٭ اقائلن احضروا الشهودا ٭ فضرورة سوغها

شبه الوصف بالفعل ويؤكد بهما صيغ الامر مطلقا ولو كان دعائيا كقوله ٭ فانزلن سكينة علينا ٭ الا افعل فى التعجب لان معناه كمعنى الفعل الماضى وشذ قوله ٭ فاحر به بطول فقر واحريا ٭ ولا يؤكد بهما الماضى مطلقا وشذ قوله ٭ دامن سعدك لو رحمت متيما ٭ لولاك لم يك للصبابة جانحا ٭ والذى سهله انه بمعنى افعل واما المضارع فان كان حالا لم يؤكد بهما وان كان مستقبلا اكد بهما وجوبا فى نحو ٭ وتالله لاكيدن اصنامكم ٭ وقريبا من الوجوب بعد اما فى نحو ٭ واما تخافن ٭ ٭ واما ينزغنك من الشيطان ٭ وذكر ابن جنى انه قرئ ٭ فاما ترين ٭ بياء ساكنة بعدها نون الرفع على حد قوله ٭ لم يوفون بالجار ٭ ففيها شذوذان ترك نون التاكيد واثبات نون الرفع مع الجازم وجواز اكثيرا بعد الطلب نحو ٭ ولا تحسبن الله غافلا ٭ وقليلا فى مواضع كقولهم ٭ ومن عضة ما ينبتن شكيرها ٭ **الثانى** التنوين وهو نون زائدة ساكنة تلحق الآخر لغير توكيد فخرج نون حسن لانها اصل ونون ضيفن للطفيلى لانها متحركة ونون منكسر وانكسر لانها غير آخر ونون نحو ٭ لنسفعا ٭ لانها للتوكيد واقسامه خمسة تنوين التمكين وهو اللاحق للاسم المعرب المنصرف اعلاما ببقائه على اصله وانه لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع الصرف ويسمى تنوين الامكنية ايضا وتنوين الصرف وذلك كزيد ورجل ورجال وتنوين التنكير وهو اللاحق لبعض الاسماء المبنية فرقا بين معرفتها ونكرتها ويقع فى باب اسم الفعل بالسماع كصه ومه وايه وفى العلم المختوم بويه بقياس نحو جاءنى سيبويه وسيبويه آخر واما تنوين رجل ونحوه من المعربات فتنوين تمكين لا تنوين تنكير كما قد يتوهم بعض الطلبة ولهذا لو سمى به رجلا بقى ذلك التنوين بعينه مع زوال التنكير وتنوين المقابلة وهو اللاحق لنحو مسلمات جعل فى مقابلة النون فى مسلمين وقيل هو عوض عن الفتحة نصبا ولو كان كذلك لم يوجد فى الرفع والجر ثم الفتحة قد عوض عنها الكسرة فما هذا العوض الثانى وقيل هو تنوين التمكين ويرده ثبوته مع التسمية به كعرفات كما تبقى نون مسلمين مسمى به وتنوين التمكين لا يجامع العلتين ولهذا لو سمى بمسلمة وعرفة زال تنويهما وزعم الزمخشرى ان عرفات مصروف لان تاءه ليست للتانيث انما هى والالف للجمع قال ولا يصح ان يقدر فيه تاء غيرها لان هذه التاء لاختصاصها بجمع المونث تابى ذلك كما لا تقدر التاء فى بنت مع ان التاء المذكورة مبدلة من الواو ولكن اختصاصها بالمونث تابى ذلك وقال ابن مالك اعتبار تاء نحو عرفات فى منع الصرف اولى من اعتبار تاء نحو عرفة ومسلمة لانها لتانيث معه جمعية ولانها علامة لا تتغير فى وصل ولا وقف وتنوين العوض وهو اللاحق عوضا من حرف اصلى او زائد او مضاف اليه مفردا او جملة فالاول كجوارٍ وغواشٍ فانه

عوض من الياء وفاقا لسيبويه والجمهور لا عوض من ضمة الياء، وتنحها النائبة عن الكسرة خلافا للمبرد إذ لو صح لعوض عن حركات نحو حُبلى ولا هو تنوين التمكين والاسم منصرف خلافا للأخفش وقوله لما حذفت الياء التحق الجمع بأوزان الآحاد كسلام وكلام فصُرف مردود لأن حذفها عارض للتخفيف وهي منوية بدليل أن الحرف الذي بقي أخيرا لم يحرك بحسب العوامل وقد وافق على أنه لو سمي بكتف امرأة ثم سكن للتخفيف لم يجز صرفه كما جاز صرف هند وأنه إذا قيل في جَيْئل علما لرجل جَيَل بالنقل لم ينصرف انصراف قدم علما لرجل لأن حركة تاء كتف وهمزة جيئل منويتان ولهذا لم يقلب ياء جيل ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها والثاني كجندل فإن تنوينه عوض من ألف جنادل قاله ابن مالك والذي يظهر لي خلافه وأنه تنوين الصرف ولهذا يجر بالكسرة وليس ذهاب الألف التي هي علم الجمعية كذهاب الياء من نحو جوار وغواش والثالث تنوين كل وبعض إذا قطعا عن الإضافة نحو وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وقيل هو تنوين التمكين رجع لزوال الإضافة التي تعارضه والرابع اللاحق لإذ في مثل وَانْشَقَّتِ السَّمَاءُ فَهِيَ يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةٌ الأصل فهي يوم إذ انشقت واهية ثم حذفت الجملة المضاف إليها للعلم بها وجيء بالتنوين عوضا عنها وكسرت الذال للساكنين وقال الأخفش التنوين تنوين التمكين والكسرة إعراب المضاف إليه وتنوين الترنم وهو اللاحق للقوافي المطلقة بدلا عن حرف الإطلاق وهو الألف والواو والياء وذلك في إنشاد بني تميم وظاهر قولهم أنه تنوين يحصل للترنم وقد صرح بذلك ابن يعيش كما سيأتي والذي صرح به سيبويه وغيره من المحققين أنه جيء به لقطع الترنم فإن الترنم وهو التغني يحصل بأحرف الإطلاق لقبولها لمد الصوت فيها فإذا أنشدوا ولم يترنموا جاؤوا بالنون في مكانها ولا يختص هذا التنوين بالاسم بدليل قوله. وقولي إن أصبتُ لقد أصابن. وقوله. لما تزل برحالنا وكأنْ قدن. وزاد الأخفش والعروضيون تنوينا سادسا سموه الغالي وهو اللاحق للقوافي المقيدة كقول رؤبة. وقاتم الأعماق خاوي المخترقن. وسمي غاليا لتجاوزه حد الوزن وسمى الأخفش الحركة التي قبله غلوا وفائدته الفرق بين الوقف والوصل وجعله ابن يعيش من نوع تنوين الترنم زاعما أن الترنم يحصل بالنون نفسها لأنه حرف أغن قال وإنما سمي المغني مغنيا لأنه يغنن صوته أي يجعل فيه غنة والأصل عنده مغنن بثلاث نونات فأبدلت الأخيرة ياء تخفيفا وأنكر الزجاج والسيرافي ثبوت هذا التنوين البتة لأنه يكسر الوزن وقالا لعل الشاعر كان يزيد إنْ في آخر كل بيت فضعف صوته بالهمزة فتوهم السامع أن النون تنوين واختار هذا القول ابن مالك وزعم أبو

الحجاج بن معزوز أن ظاهر كلام سيبويه في المسمى تنوين الترنم أنه نون عوضت من المدة وليس بتنوين وزعم ابن مالك في التحفة أن تسمية اللاحق للقوافي المطلقة والقوافي المقيدة تنوينا مجاز وإنما هو نون أخرى زائدة ولهذا لا يختص بالاسم ويجامع الألف واللام وتثبت في الوقف وزاد بعضهم سابعا وهو تنوين الضرورة وهو اللاحق لما لا ينصرف كقوله. ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة. وللمنادى المضموم كقوله. سلام الله يا مطرٌ عليها. وبقوله أقول في الثاني دون الأول لأن الأول تنوين التمكين لأن الضرورة أباحت الصرف وأما الثاني فليس تنوين تمكين لأن الاسم مبني على الضم وثامنا وهو التنوين الشاذ كقول بعضهم هؤلاءٍ قومك حكاه أبو زيد وفائدته مجرد تكثير اللفظ كما قيل في ألف قبعثرى وقال ابن مالك الصحيح أن هذا نون زيدت في آخر الاسم كنون ضيفن وليس بتنوين وفيما قاله نظر لأن الذي حكاه سماه تنوينا فهذا دليل منه على أنه سمعه في الوصل دون الوقف ونون ضيفن ليست كذلك وذكر ابن الخباز في شرح الجزولية أن أقسام التنوين عشرة وجعل كلا من تنوين المنادى وتنوين صرف ما لا ينصرف قسما برأسه قال والعاشر تنوين الحكاية مثل أن تسمي رجلا بعاقلة لبيبة فإنك تحكي اللفظ المسمى به وهذا اعتراف منه بأنه تنوين الصرف لأن الذي كان قبل التسمية حكي بعدها **الثالث** نون الإناث وهي اسم في نحو النسوة يذهبن خلافا للمازني وحرف في نحو يذهبن النسوة في لغة من قال أكلوني البراغيث خلافا لمن زعم أنها اسم وما بعدها بدل منها أو مبتدأ مؤخر والجملة قبله خبره **الرابع** نون الوقاية وتسمى نون العماد أيضا وتلحق قبل ياء المتكلم المنتصبة بواحد من ثلاثة أحدها الفعل متصرفا كان نحو أكرمني أو جامدا نحو عساني وقاموا ما خلاني وما عداني وحاشاني إن قدرت فعلا وأما قوله. إذ ذهب القوم الكرام ليسي. فضرورة ونحو تأمروني يجوز فيه الفك والإدغام والنطق بنون واحدة وقد قرئ بهن في السبعة وعلى الأخيرة فقيل النون الباقية نون الرفع وقيل نون الوقاية وهو الصحيح الثاني اسم الفعل نحو دراكني وتراكني وعليكني بمعنى أدركني واتركني والزمني الثالث الحرف نحو إنني وهي جائزة الحذف مع إنّ وأنّ ولكنّ وكأنّ وغالبة الحذف مع لعل وقليلة مع ليت وتلحق أيضا قبل الياء المخفوضة بمن وعن إلا في الضرورة وقبل المضاف إليها لدن أو قد أو قط إلا في قليل من الكلام وقد تلحق في غير ذلك شذوذا كقولهم بجلني بمعنى بجلي أي حسبي وقوله. أمسلمني إلى قومي شراحي. يريد شراحيل وزعم هشام أن الذي في مسلمني ونحوه تنوين لا نون وبنى ذلك على قوله في ضاربي إن الياء منصوبة ويرده قول الشاعر. وليس الموافيني ليرفد خائبا. وفي الحديث غير الدجال أخوفني عليكم والتنوين لا يجامع الألف واللام ولا اسم التفضيل

لكونه غير منصرف وما لا ينصرف لا ينون وفي الصحاح انه يقال بجلي ولا يقال بجلي وليس كذلك

نَعَم بفتح النون والعين وكنانة تكسرها وبها قرأ الكسائي وبعضهم يبدل لها حاء وبها قرأ ابن مسعود وبعضهم يكسر النون اتباعا لكسرة العين تنزيلا لها منزلة الفعل في قولك نِعِم وشِهِد بكسرتين كما نزل بلى منزلة الفعل في الامالة وكأن ابا حيان لم يطلع على هذه القراءة واجازها بالقياس وهي حرف تصديق ووعد واعلام فالاول بعد الخبر كقام زيد وما قام زيد والثاني بعد افعل ولا تفعل وما في معناهما نحو هلا تفعل وهلا لم تفعل وبعد الاستفهام في نحو هل تعطيني ويحتمل ان يفسر في هذا بالمعنى الثالث والثالث بعد الاستفهام في نحو هل جاءك زيد ونحو فهل وجدتم ما وعد ربكم حقا ان لنا لاجرا وقول صاحب المقرب انها بعد الاستفهام للوعد غير مطرد لما بيناه قبل وقيل تأتي للتوكيد اذا وقعت صدرا نحو نعم هذه اطلالهم والحق انها في ذلك حرف اعلام وانها جواب لسؤال مقدر ولم يذكر سيبويه معنى الاعلام البتة بل قال واما نعم فعدة وتصديق واما بلى فيوجب بها بعد النفي وكأنه رأى انه اذا قيل هل قام زيد فقيل نعم فهي لتصديق ما بعد الاستفهام والاولى ما ذكرناه من انها للاعلام اذ لا يصح ان تقول لقائل ذلك صدقت لانه انشاء لا خبر واعلم انه اذا قيل قام زيد فتصديقه نعم وتكذيبه لا ويمتنع دخول بلى لعدم النفي واذا قيل ما قام زيد فتصديقه نعم وتكذيبه بلى ومنه زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا قُلْ بَلَى ويمتنع دخول لا لانها لنفي الاثبات لا لنفي النفي واذا قيل اقام زيد فهو مثل قام زيد اعني انك تقول ان اثبت القيام نعم وان نفيته لا ويمتنع دخول بلى واذا قيل الم يقم زيد فهو مثل لم يقم زيد فتقول ان اثبت القيام بلى ويمتنع دخول لا وان نفيته قلت نعم قال تعالى أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ قَالُوا بَلَى أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى أَوَلَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَى وعن ابن عباس انه لو قيل نعم في جواب الست بربكم كان كفرا والحاصل ان بلى لا تأتي الا بعد نفي وان لا لا تأتي الا بعد ايجاب وان نعم تأتي بعدهما وانما جاز بَلَى قَدْ جَاءَتْكَ آيَاتِي فَكَذَّبْتَ مع انه لم يتقدم اداة نفي لان لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي يدل على نفي هدايته ومعنى الجواب حينئذ بلى قد هديتك بمجيء الآيات اي قد ارشدتك بذلك مثل وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ وقال سيبويه في باب النعت في مناظرة جرت بينه وبين بعض النحويين فيقال له الستَ تقول كذا فانه لا يجد بدا من ان يقول نعم فيقال له أفلستَ تفعل كذا فانه قائل نعم فزعم ابن الطراوة ان ذلك لحن وقال جماعة من المتقدمين والمتأخرين منهم الشلوبين اذا كان قبل النفي استفهام فان كان على حقيقته فجوابه كجواب النفي المجرد وان كان مرادا به التقرير فالاكثر ان يجاب بما يجاب به النفي رعيا للفظه ويجوز عند امن اللبس ان

يجاب بما يجاب به الايجاب رعيا لمعناه الا ترى انه لا يجوز بعده دخول احد ولا الاستثناء المفرغ لا يقال اليس احد في الدار ولا اليس في الدار الا زيد وعلى ذلك قول الانصار للنبي صلى الله عليه وسلم وقد قال لهم ألستم ترون ذلك نعم وقول جحدر

أليس الليل يجمع أم عمرو ... وإيانا فذاك بنا تداني
نعم وترى الهلال كما تراه ... ويعلوها النهار كما علاني

وعلى ذلك جرى كلام سيبويه والمخطئ مخطئ وقال ابن عصفور اجرت العرب التقرير في الجواب مجرى النفي المحض وان كان ايجابا في المعنى فاذا قيل الم اعطك درهما قيل في تصديقه نعم وفي تكذيبه بلى وذلك لان المقرر قد يوافقك فيما تدعيه وقد يخالفك فاذا قال نعم لم تعلم هل اراد نعم لم تعطني على اللفظ او نعم اعطيتني على المعنى فلذلك اجابوه على اللفظ ولم يلتفتوا الى المعنى واما نعم في بيت جحدر فجواب لغير مذكور وهو ما قدره في اعتقاده من ان الليل يجمعه وام عمرو وجاز ذلك لأمن اللبس لعلمه ان كل احد يعلم ان الليل يجمعه وام عمرو او هو جواب لقوله وترى الهلال البيت وقدمه عليه قلت او لقوله فذاك بنا تداني وهو احسن قال واما قول الانصار فجاز لزوال اللبس لانه قد علم انهم يريدون نعم نعرف له ذلك وعلى هذا يحمل استعمال سيبويه لها بعد التقرير انتهى ويتحرر على هذا انه لو اجيب الست بربكم بنعم لم يكف في الاقرار لان الله سبحانه اوجب في الاقرار بما يتعلق بالربوبية العبارة التي لا تحتمل غير المعنى المراد من المقر ولهذا لا يدخل في الاسلام بقوله لا اله الا الله برفع اله لاحتماله لنفي الوحدة ولعل ابن عباس انما قال انهم لو قالوا نعم لم يكن اقرارا كافيا وجوز الشلوبين ان يكون مراده انهم لو قالوا نعم جوابا للملفوظ به على ما هو الافصح لكان كفرا اذ الاصل تطابق الجواب والسؤال لفظا وفيه نظر لان التكفير لا يكون بالاحتمال

حرف الهاء

الهاء المفردة على خمسة اوجه احدها ان تكون ضميرا للغائب وتستعمل في موضعي الجر والنصب نحو قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ والثاني ان تكون حرفا للغيبة وهي الهاء في اياه فالتحقيق انها حرف لمجرد معنى الغيبة وان الضمير ايا وحدها والثالث هاء السكت وهي اللاحقة لبيان حركة او حرف نحو ماهيه ونحو هاهناه ووازيداه واصلها ان يوقف عليها وربما وصلت بنية الوقف والرابع المبدلة من همزة الاستفهام كقوله

وأتى صواحبها فقلن هذا الذي ... منح المودة غيرنا وجفانا

والتحقيق ان لا تعد هذه لانها ليست باصل على ان بعضهم زعم ان الاصل هذا فحذفت الالف والخامس هاء التأنيث نحو رحمة ونعمة في الوقف وهو قول الكوفيين زعموا انها الاصل وان التاء في الوصل بدل منها وعكس ذلك البصريون والتحقيق هنا ان لا تعد ولو قلنا بقول الكوفيين لانها جزء كلمة لا كلمة

ها على ثلاثة اوجه احدها ان تكون اسما لفعل وهو خذ ويجوز مد الفها ويستعملان بكاف الخطاب وبدونها ويجوز في الممدودة

ان يستغنى عن الكاف بتصريف همزتها تصاريف الكاف فيقال هاءَ للمذكر بالفتح وهاءِ للمؤنث
بالكسر وهاؤما وهاؤم وهاؤنّ ومنه هاؤم اقرؤا كتابيه **الثاني** ان تكون ضميرا للمؤنث
فتستعمل مجرورة الموضع ومنصوبته نحو فألهمها فجورها وتقواها **الثالث** ان تكون للتنبيه
فتدخل على اربعة احدها الاشارة غير المختصة بالبعيد نحو هذا بخلاف ثَمّ وهَنّا بالتشديد وهنالك
والثاني ضمير الرفع المخبر عنه باسم اشارة نحو ها انتم اولاء وقيل انما كانت داخلة على الاشارة فقدمت
ورُدّ بنحو ها انتم هؤلاء فاجيب بانها اعيدت توكيدا والثالث نعت اي في النداء نحو يا ايها الرجل
وهي في هذا واجبة للتنبيه على انه المقصود بالنداء قيل وللتعويض عما تضاف اليه اي ويجوز في هذه
في لغة بني اسد ان تحذف الفها وان تضم هاؤها اتباعا وعليه قراءة ابن عامر ايُّهَ الثقلان ايُّهَ
المؤمنون ايُّهَ الساحر بضم الهاء في الوصل والرابع اسم الله تعالى في القسم عند حذف الحرف يقال ها الله
بقطع الهمزة ووصلها وكلاهما مع اثبات الفها وحذفها **هل** حرف موضوع لطلب التصديق
الايجابي دون التصور ودون التصديق السلبي فيمتنع نحو هل زيدا ضربت لان تقديم الاسم يشعر
بحصول التصديق بنفس النسبة ونحو هل زيد قائم ام عمرو اذا اريد بام المتصلة وهل لم يقم زيد ونظيرها
في الاختصاص بطلب التصديق ام المنقطعة وعكسها ام المتصلة وجميع اسماء الاستفهام فانهن
لطلب التصور لا غير واعم من الجميع الهمزة فانها مشتركة بين الطلبين وتفترق هل من الهمزة من
عشرة اوجه احدها اختصاصها بالتصديق والثاني اختصاصها بالايجاب تقول هل قام ويمتنع هل
لم يقم بخلاف الهمزة نحو الم نشرح الن يكفيكم اليس الله بكاف عبده وقال الا طعان الا فرسان عادية
والثالث تخصيصها المضارع بالاستقبال نحو هل تسافر بخلاف الهمزة نحو اتظنه قائما واما قول ابن
سيده في شرح الجمل لا يكون الفعل المستفهم عنه الا مستقبلا فسهو قال الله سبحانه فهل وجدتم ما
وعد ربكم حقا وقال زهير فمن مبلغ الاحلاف عني رسالة وذبيان هل اقسمتم كل مقسم والرابع
والخامس والسادس انها لا تدخل على الشرط ولا على انّ ولا على اسم بعده فعل في الاختيار بخلاف الهمزة بدليل
أفإن متّ فهم الخالدون أئن ذكرتم أإنك لأنت يوسف أبشرا منا واحدا نتبعه والسابع والثامن
انها تقع بعد العاطف لا قبله وبعد ام نحو فهل يهلك الا القوم الفاسقون وفي الحديث وهل ترك لنا
عقيل من رباع وقال ليت شعري هل ثم هل آتينهم وقال تعالى هل يستوي الاعمى والبصير ام هل تستوي
الظلمات والنور والتاسع انه يراد بالاستفهام بها النفي ولذلك دخلت على الخبر بعدها الا نحو
هل جزاء الاحسان الا الاحسان والباء في قوله الا هل اخو عيش لذيذ بدائم وصح العطف في قوله

شفائي عبرة مهراقة وهل عند رسم دارس من معوّل اذ لا يعطف الانشاء على الخبر فان قلت
تدعي في نحو صلى الكتابيات الهمزة تاتي لمثل ذلك مثل أفأصفاكم ربكم بالبنين الا ترى ان الواقع
انه سبحانه لم يصفهم بذلك قلت انما مرادهم الانكار على مدعي ذلك ويلزم من ذلك الانتفاء لا انها
للنفي ابتداء ولهذا لا يجوز اقام الا زيد كما يجوز هل قام الا زيد فهل على الرسول الا البلاغ هل ينظرون
الا الساعة وقد يكون الانكار مقتضيا لوقوع الفعل على العكس من هذا وذلك اذا كان بمعنى ما كان
ينبغي لك ان تفعل نحو اتضرب زيدا وهو اخوك ويتلخص ان الانكار على ثلاثة اوجه انكار على من ادعى
وقوع الشيء ويلزم من هذا النفي وانكار على من اوقع الشيء ويختصان بالهمزة وانكار لوقوع الشيء و
هذا هو معنى النفي وهو الذي تنفرد به هل عن الهمزة العاشر انها تاتي بمعنى قد وذلك مع الفعل وبذلك
فسر قوله تعالى هل اتى على الانسان حين من الدهر جماعة منهم ابن عباس والكسائي والفراء والمبرد
قال في مقتضبه هل للاستفهام نحو هل جاء زيد وتكون بمنزلة قد نحو قوله جل اسمه هل اتى على الانسان
حين من الدهر انتهى وبالغ الزمخشري فزعم انها ابدا بمعنى قد وان الاستفهام انما هو مستفاد من
همزة مقدرة معها ونقله في المفصل عن سيبويه فقال وعند سيبويه ان هل بمعنى قد الا انهم تركوا
الالف قبلها لانها لا تقع الا في الاستفهام وقد جاء دخولها عليها في قوله سائل فوارس يربوع
بشدتنا أهل رأونا بسفح القاع ذي الاكم انتهى ولو كان كما ذكر لم تدخل الا على الفعل كقد وثبت في
كتاب سيبويه ما نقله عنه ذكره في باب ام المتصلة ولكن فيه ايضا ما قد يخالفه فانه قال في باب
عدة ما يكون عليه الكلم ما نصه وهل وهي للاستفهام لم يزد على ذلك وقال الزمخشري في كشافه هل
اتى اي قد اتى على معنى التقرير والتقريب جميعا اي اتى على الانسان قبل زمان قريب حين من الزمن
الطويل الممتد لم يكن فيه شيئا مذكورا بل شيئا منسيا ونطفة في الاصلاب والمراد بالانسان الجنس بدليل
انا خلقنا الانسان من نطفة انتهى وفسرها غيره بقد خاصة ولم يحملوا قد على معنى التقريب بل على معنى
التحقيق وقال بعضهم معناها التوقع وكانه قيل لقوم يتوقعون الخبر عما اتى على الانسان وهو
آدم ثم قال والحين زمن كونه طينا وفي تسهيل ابن مالك انه يتعين مرادفة هل لقد اذا دخلت عليها الهمزة
يعني كما في البيت ومفهومه انها لا يتعين لذلك اذا لم تدخل عليها بل قد تاتي لذلك كما في الآية وقد
لا تاتي له وقد عكس قوم ما قاله الزمخشري فزعموا ان هل لا تاتي بمعنى قد اصلا وهذا هو الصواب عندي
اذ لا متمسك لمن اثبت ذلك الا احد ثلاثة امور احدها تفسير ابن عباس ولعله انما اراد ان
الاستفهام في الآية للتقرير وليس باستفهام حقيقي وقد صرح بذلك جماعة من المفسرين فقال بعضهم

هل هيهنا للاستفهام التقريري والمقرر به من انكر البعث وقد علم انهم يقولون نعم قد مضى دهر طويل لا انسان فيه فيقال لهم والذي احدث الناس بعد ان لم يكونوا كيف يمتنع عليه احياؤهم بعد موتهم وهو معنى قوله تعالى وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ النَّشْأَةَ الْأُولَى فَلَوْلَا تَذَكَّرُونَ اى فهلا تذكرون فتعلمون ان من انشأ شيئا بعد ان لم يكن قادر على اعادته بعد عدمه انتهى وقال الآخر مثل ذلك الا انه فسر الحين بزمن التصوير في الرحم فقال المعنى الم يأت على الناس حين من الدهر كانوا فيه نطفا ثم علقا ثم مضغا الى ان صاروا شيئا مذكورا وكذا قال الزجاج الا انه حمل الانسان على آدم ع فقال المعنى الم يأت على الانسان حين من الدهر كان فيه ترابا وطينا الى ان نفخ فيه الروح انتهى وقال بعضهم لا تكون هل للاستفهام التقريري وانما ذلك من خصائص الهمزة وليس كما قال وذكر جماعة من النحويين ان هل تكون بمنزلة ان في افادة التاكيد والتحقيق وحملوا على ذلك هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِذِي حِجْرٍ وقدروه جوابا للقسم وهو بعيد والدليل الثاني قول سيبويه الذي شافه العرب وفهم مقاصدهم وقد مضى ان سيبويه لم يقل ذلك والثالث دخول الهمزة عليها في البيت والحرف لا يدخل على مثله في المعنى وقد رايت عن السيرافي ان الرواية الصحيحة أم هل وام هذه منقطعة بمعنى بل فلا دليل وبتقدير ثبوت تلك الرواية فالبيت شاذ يمكن تخريجه على انه من الجمع بين حرفين لمعنى واحد على سبيل التوكيد كقوله وَلَا لِلِمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءُ بل الذي في ذلك البيت سهل اجتماع اللفظين وكون احدهما على حرفين فهو كقوله فَأَصْبَحْنَ لَا يَسْأَلْنَهُ عَنْ بِمَا بِهِ هو وفرعه تكون اسما وهو الغالب وحرفا في نحو زيد هو الفاضل اذا اعرب فصلا وقلنا لا موضع له من الاعراب وقيل هي مع القول بذلك اسما كما قال الاخفش في نحو صه ونزال اسماء لا محل لها وكما في الالف واللام في نحو الضارب اذا قدرناها اسما

حرف الواو

الواو المفردة انتهى مجموع ما ذكر من اقسامها الى احد عشر الاول احدها العاطفة ومعناها مطلق الجمع فتعطف الشيء على مصاحبه نحو فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ وعلى سابقه نحو وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ وعلى لاحقه نحو كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ وقد اجتمع هذان في وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى فعلى هذا اذا قيل قام زيد وعمرو احتمل ثلثة معان قال ابن مالك وكونها للمعية راجح وللترتيب كثير ولعكسه قليل انتهى ويجوز ان يكون بين متعاطفيها تقارب وتراخ نحو إِنَّا رَادُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ الْمُرْسَلِينَ فان الرد بعد القائه في اليم والارسال على راس اربعين سنة وقول بعضهم ان معناها الجمع المطلق ليس بسديد لتقييد الجمع بقيد الاطلاق وانما هي للجمع لا بقيد وقول السيرافي ان

النحويين واللغويين اجمعوا على انها لا تفيد الترتيب مردود بل قال بافادتها اياه قطرب والربعي والفراء وثعلب وابو عمر الزاهد وهشام والشافعي ونقل الامام في البرهان عن بعض الحنفية انها للمعية وتنفرد عن سائر احرف العطف بخمسة عشر حكما احدها احتمال معطوفها للمعاني الثلثة السابقة والثاني اقترانها باما نحو إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا والثالث اقترانها بلا ان سبقت بنفي ولم تقصد المعية نحو ما قام زيد ولا عمرو لتفيد ان الفعل منفي عنهما في حالتي الاجتماع والافتراق ومنه وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ بِالَّتِي تُقَرِّبُكُمْ عِنْدَنَا زُلْفَى والعطف حينئذ من عطف الجمل عند بعضهم على اضمار العامل والمشهور انه من عطف المفردات واذا فقد احد الشرطين امتنع دخولها فلا يجوز نحو قام زيد ولا عمرو وانما جاز وَلَا الضَّالِّينَ لان في غير معنى النفي وانما جاز في قوله فَاذْهَبْ فَأَيُّ فَتًى فِي النَّاسِ أَحْرَزَهُ مِنْ حَتْفِهِ ظُلَمٌ دُعْجٌ وَلَا جَبَلُ لان المعنى لا فتى احرزه مثل فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ ولا يجوز ما اختصم زيد ولا عمرو لانه للمعية لا غير واما وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ وَلَا الظِّلُّ وَلَا الْحَرُورُ وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ فلا الثانية والثالثة والرابعة والخامسة زوائد لامن اللبس والرابع اقترانها بلكن نحو وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ والخامس عطف المفرد السببي على المفرد الاجنبي عند الاحتياج الى الربط كمررت برجل قائم زيد واخوه ونحو زيد قام عمرو وغلامه وقولك في باب الاشتغال زيدا ضربت عمرا واخاه والسادس عطف العقد على النيف نحو احد وعشرون والسابع عطف الصفات المفرقة مع اجتماع منعوتها كقوله على ربعين مسلوب وبال والثامن عطف ما حقه التثنية والجمع نحو قول الفرزدق إِنَّ الرَّزِيَّةَ لَا رَزِيَّةَ مِثْلُهَا فِقْدَانُ مِثْلِ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدِ وقول ابي نواس أَقَمْنَا بِهَا يَوْمًا وَيَوْمًا وَثَالِثًا وَيَوْمًا لَهُ يَوْمُ التَّرَحُّلِ خَامِسُ وهذا البيت يتسائل عنه اهل الادب فيقولون كم اقاموا والجواب ثمانية لان يوما الاخير رابع وقد وصف بان يوم الترحل خامس له فيكون يوم الترحل هو الثامن بالنسبة الى اول يوم والتاسع عطف ما لا يستغنى عنه كاختصم زيد وعمرو واشترك زيد وعمرو وهذا من اقوى الادلة على عدم افادتها الترتيب ومن ذلك جلست بين زيد وعمرو ولهذا كان الاصمعي يقول الصواب بين الدخول وحومل لا فحومل واجيب بان التقدير بين نواحي الدخول فهو كقولك جلست بين الزيدين فالعمرين او بان الدخول مشتمل على اماكن وبياركها في هذا الحكم ام المتصلة العاطفة بام المتصلة نحو سواء علي اقمت ام قعدت فانها عاطفة ما لا يستغنى عنه العاشر والحادي عشر عطف العام على الخاص وبالعكس فالاول نحو رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِمَنْ دَخَلَ بَيْتِيَ مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ والثاني نحو وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ

ومن نوح الابن وبنا ركبها في هذا الحكم الاخير حتى كمات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة فانها عاطفة خاص على عام والثاني عشر عطف عامل حذف وبقي معموله على عامل آخر يجمعهما معنى واحد كقوله وزججن الحواجب والعيونا اي وكحلن العيون والجامع بينهما التحسين ولولا هذا التقييد لورد اشتر عبدا بدرهم فصاعدا اذ التقدير فذهب الثمن صاعدا الثالث عشر عطف الشيء على مرادفه نحو انما اشكو بثي وحزني الى الله ونحو اولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة ونحو لا ترى فيها عوجا ولا امتا وقوله ليلني منكم ذووا الاحلام والنهى وقول الشاعر والفى قولها كذبا ومينا وزعم بعضهم ان الرواية كذبا مبينا فلا عطف ولا تأكيد وذلك ان تعدد الاحلام في الحديث جمع حلم بضمتين والمعنى ليلني البالغون العقلاء وزعم ابن مالك ان ذلك قد يأتي في أو وان منه ومن يكسب خطيئة او اثما والرابع عشر عطف المقدم على متبوعه للضرورة كقوله علَيك ورحمة الله السلام والخامس عشر عطف المخفوض على الجوار كقوله تعالى وامسحوا برؤسكم وارجلكم فيمن خفض الارجل وفيه بحث سيأتي تنبيه زعم قوم ان الواو قد تخرج عن افادة مطلق الجمع وذلك على اوجه احدها ان تستعمل بمعنى او وذلك على ثلثة اوجه احدها ان تكون بمعنى او في التقسيم كقولك الكلمة اسم وفعل وحرف وقوله كما الناس مجروم عليه وجارم وممن ذكر ذلك ابن مالك في التحفة والصواب انها في ذلك على معناها الاصلي اذ الانواع مجتمعة في الدخول تحت الجنس ولو كانت او هي الاصل في التقسيم لكان استعمالها فيه اكثر من استعمال الواو والثاني ان تكون بمعنى او في الاباحة قاله الزمخشري وزعم انه يقال جالس الحسن وابن سيرين اي احدهما وانه لهذا قيل تلك عشرة كاملة بعد ذكر ثلثة وسبعة لئلا يتوهم ارادة الاباحة والمعروف من كلام النحويين انه لو قيل جالس الحسن وابن سيرين كان امرا بمجالسة كل منهما وجعلوا ذلك فرقا بين العطف بالواو والعطف باو والثالث ان تكون بمعناها في التخيير قاله بعضهم في قوله وقالوا نأت فاختر لها الصبر والبكا فقلت البكا اشفى اذا لغليلي قال معناه او البكاء اذ لا يجتمع مع الصبر ونقول يحتمل ان الاصل فاختر من الصبر والبكاء اي احدهما ثم حذف من كما في واختار موسى قومه ويؤيده ان ابا علي القالي رواه بمن وقال الشاطبي في باب البسملة وصل واسكتا فقال شارحو كلامه المراد التخيير ثم قال محققوهم ليس ذلك من قبل الواو بل من جهة ان المعنى وصل ان شئت واسكت ان شئت قاله ابو شامة وزعم بعضهم ان الواو تأتي للتخيير مجازا والثاني ان تكون بمعنى باء الجر كقولهم انت اعلم ومالك وبعت الشاء شاة ودرهما قاله جماعة وهو ظاهر والثالث ان تكون بمعنى لام التعليل قاله الخارزنجي وحمل عليه الواوات الداخلة على الافعال المنصوبة في قوله تعالى او يوبقهن بما

كسبوا ويعف عن كثير ويعلم الذين ام حسبتم ان تدخلوا الجنة ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين يا ليتنا نرد ولا نكذب والصواب ان الواو فيهن للمعية كما سيأتي الثاني والثالث من اقسام الواو واوان يرتفع ما بعدهما احدهما واو الاستئناف نحو لنبين لكم ونقر في الارحام ما نشاء ونحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن فيمن رفع ونحو من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم في طغيانهم يعمهون فيمن رفع ايضا ونحو واتقوا الله ويعلمكم الله اذ لو كانت واو العطف لانتصب نقر ولانتصب او انجزم تشرب ولجزم يذر كما قرأه الآخرون وللزم عطف الخبر على الامر وقال الشاعر على الحكم المأتي يوما اذا قضى قضيته ان لا يجور ويقصد وهذا متعين للاستئناف لان العطف يجعله شريكا في النهي فيلزم التناقض وكذلك قولهم دعني ولا اعود لانه لو نصب لكان المعنى ليجتمع تركك لعقوبتي وتركي لما تنهاني عنه وهذا باطل لان طلبه لترك العقوبة انما هو في الحال فاذا تقيد ترك المنهي عنه بالحال لم يحصل غرض المؤدب ولو جزم فاما بالعطف ولم يتقدم جازم او بلا على ان تقدر ناهية ويرده ان المقتضي لترك التأديب انما هو الخبر عن نفي العود لا النهي عن العود فلا تناقض بين النهي عن العود وبين العود بخلاف العود والاخبار بعدمه يوضحه انك تقول انا انهاه وهو يفعل ولا تقول انا لا افعل وانا افعل معا والثانية واو الحال الداخلة على الجملة الاسمية نحو جاء زيد والشمس طالعة وتسمى واو الابتداء ويقدرها سيبويه والاقدمون باذ ولا يريدون انها بمعنى اذ لان الحرف لا يرادف الاسم بل انها وما بعدها قيد للفعل السابق كما ان اذ كذلك ولم يقدروها باذ لان اذ لا تدخل على الجملة الاسمية ووهم ابو البقاء في قوله تعالى وطائفة قد اهمتهم انفسهم فقال الواو للحال وقيل بمعنى اذ وسبقه الى ذلك مكي وزاد عليه فقال الواو للابتداء وقيل للحال وقيل بمعنى اذ انتهى والثلثة بمعنى واحد فان اراد بالابتداء الاستئناف فقولهما سواء ومن امثلتها داخلة على الجملة الفعلية قوله بايدي رجال لم يشيموا سيوفهم ولم تكثر القتلى بها حين سلت ولو قدرت للعطف لانقلب المدح ذما واذا سبقت بجملة حالية احتملت عندهم ... يجيز تعدد الحال العاطفة والابتدائية نحو اهبطوا بعضكم لبعض عدو ولكم في الارض مستقر واما الرابع والخامس فواوان ينتصب ما بعدهما وهما واو المفعول معه كسرت والنيل وليس النصب بها خلافا للجرجاني ولم يأت في التنزيل بيقين فاما قوله تعالى فاجمعوا امركم وشركاءكم في آية يونس فيمن قطع الهمزة وشركاءكم بالنصب فيحتمل الواو فيه ذلك وان تكون عاطفة مفردا على مفرد بتقدير مضاف اي وامر شركائكم او جملة على جملة بتقدير فعل اي واجمعوا شركاءكم بوصل الهمزة وموجب التقدير في الوجهين ان اجمع لا يتعلق بالذوات بل بالمعاني كقولك اجمعوا على كذا بخلاف جمع فانه مشترك

بدليل فجمع كيده والذي جمع مالا وعدده وبقره فاجمعوا بالوصل فلا اشكال ويقرأ برفع الشركاء عطفا على الواو للفصل بالمفعول والواو الداخلة على المضارع المنصوب لعطفه على اسم صريح او مأول فالاول كقوله ولبس عباءة وتقر عيني احب الي من لبس الشفوف والثاني شرطه ان يتقدم الواو نفي او طلب ويسمي الكوفيون هذه واو الصرف وليس النصب بها خلافا لهم ومثالها ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين وقوله لا تنه عن خلق وتأتي مثله والحق ان هذه واو العطف كما سيأتي والسادس والسابع واوان ينجر ما بعدهما فاولهما واو القسم ولا تدخل الا على مظهر ولا تتعلق الا بمحذوف نحو والقرآن الحكيم فان تلتها واو اخرى نحو والتين والزيتون فالتالية واو العطف والا لاحتاج كل من الاسمين الى جواب وواو رب كقوله وليل كموج البحر ارخى سدوله ولا تدخل الا على منكر ولا تتعلق الا بمؤخر والصحيح انها واو العطف وان الجر برب محذوفة وخالفنا الكوفيين والمبرد وحجتهم افتتاح القصائد بها كقول رؤبة وقاتم الاعماق خاوي المخترق واجيب بجواز تقدير العطف على شيء في نفس المتكلم ويوضح كونها عاطفة ان واو العطف لا تدخل عليها كما تدخل على واو القسم قال ووالله لولا تمره ما حببته والثامن واو دخولها كخروجها وهي الزائدة اثبتها الكوفيون والاخفش وجماعة وحمل على ذلك حتى اذا جاؤها وفتحت ابوابها بدليل الآية الاخرى وقيل هي عاطفة والزائدة الواو في وقال لهم خزنتها وقيل هما عاطفتان والجواب محذوف اي كان كيت وكيت وكذا البحث في فلما اسلما وتله للجبين وناديناه ان يا ابراهيم الاولى او الثانية زائدة على القول الاول او هما عاطفتان والجواب محذوف على القول الثاني والزيادة ظاهرة في قوله فما بال من اسعى لاجبر عظمه حفاظا وينوي من سفاهته كسري وقوله ولقد رمقتك في المجالس كلها فاذا وانت تعين من يبغيني والتاسع واو الثمانية ذكرها جماعة من الادباء كالحريري ومن النحويين الضعفاء كابن خالويه ومن المفسرين كالثعلبي وزعموا ان العرب اذا عدوا قالوا ستة سبعة وثمانية ايذانا بان السبعة عدد تام وان ما بعده عدد مستأنف واستدلوا على ذلك بآيات احدها سيقولون ثلاثة رابعهم كلبهم الى قوله سبحانه سبعة وثامنهم كلبهم وقيل هي في ذلك لعطف جملة على جملة اذ التقدير هم سبعة ثم قيل الجميع كلامهم وقيل العطف من كلام الله تعالى والمعنى نعم هم سبعة وثامنهم كلبهم وان هذا تصديق لهذه المقالة كما ان رجما بالغيب تكذيب لتلك المقالة ويؤيده قول ابن عباس حين جاءت الواو انقطعت العدة اي لم يبق عدة عاد يلتفت اليها فان قلت اذا كان المراد التصديق فما وجه مجيء قل ربي اعلم بعدتهم ما يعلمهم الا قليل قلت وجه الجملة الاولى توكيد صحة التصديق باثبات علم المصدق ووجه الثانية الاشارة الى ان القائلين تلك المقالة الصادقة قليل

او ان الذي قالها منهم عن يقين قليل او لما كان التصديق في الآية خفيا لا يستخرجه الا مثل ابن عباس قيل ذلك ولهذا كان يقول انا من ذلك القليل هم سبعة وثامنهم كلبهم وقيل هي واو الحال وعلى هذا فيقدر المبتدأ اسم اشارة اي هؤلاء سبعة ليكون في الكلام ما يعمل في الحال ويرد ذلك ان حذف عامل الحال اذا كان معنويا ممتنع ولهذا ردوا على المبرد قوله في بيت الفرزدق واذ ما مثلهم بشر ان مثلهم حال ناصبها خبر محذوف اي واذ ما في الوجود بشر مماثلا لهم الثانية آية الزمر اذ قيل فتحت في آية النار لان ابوابها سبعة وفتحت في آية الجنة اذ ابوابها ثمانية واقول لو كان لواو الثمانية حقيقة لم تكن الآية منها اذ ليس فيها ذكر عدد البتة وانما فيها ذكر الابواب وهي جمع لا يدل على عدد خاص ثم الواو ليست داخلة عليه بل على جملة هو فيها وقد مر ان الواو في وفتحت مقحمة عند قوم وعاطفة عند آخرين وقيل هي واو الحال اي جاؤها مفتحة ابوابها كما صرح بمفتحة حالا في جنات عدن مفتحة لهم الابواب وهذا قول المبرد والفارسي وجماعة قيل وانما فتحت لهم قبل مجيئهم اكراما لهم عن ان يقفوا حتى تفتح لهم الثالثة والناهون عن المنكر فانه الوصف الثامن والظاهر ان العطف في هذا الوصف بخصوصه انما كان من جهة ان الامر والنهي من حيث هما امر ونهي متقابلان بخلاف بقية الصفات او لان الآمر بالمعروف ناه عن المنكر وهو ترك المعروف والناهي عن المنكر آمر بالمعروف فاشير الى الاعتداد بكل من الوصفين وانه لا يكفي فيه ما يحصل في ضمن الآخر وقال ابو البقاء على امامته في هذه الآية مذهب الضعفاء فقال انما دخلت الواو في الصفة الثامنة ايذانا بان السبعة عندهم عدد تام ولذلك قالوا سبع في ثمانية اي سبع اذرع في ثمانية اشبار وانما دلت الواو على ذلك لان وضعها على مغايرة ما بعدها لما قبلها الرابعة وابكارا في آية التحريم ذكرها القاضي الفاضل وتبجح باستخراجها وقد سبقه الى ذكرها الثعلبي والصواب ان هذه الواو وقعت بين صفتين هما تقسيم لمن اشتمل على جميع تلك الصفات السابقة فلا يصح اسقاطها اذ لا تجتمع الثيوبة والبكارة وواو الثمانية عند القائل بها صالحة للسقوط واما قول الثعلبي ان منها الواو في قوله تعالى سبع ليال وثمانية ايام حسوما فسهو بين وانما هذه واو العطف وهي واجبة الذكر ثم ان ابكارا صفة تاسعة لا ثامنة اذ اول الصفات خيرا منكن لا مسلمات فان اجاب بان مسلمات وما بعده تفصيل لخيرا منكن فلهذا لم تعد قسيمة لها قلنا وكذلك ثيبات وابكارا تفصيل للصفات السابقة فلا نعدهما معهن والعاشر الواو الداخلة على الجملة الموصوف بها لتأكيد لصوقها بموصوفها وافادة ان اتصافه بها امر ثابت وهذه الواو اثبتها الزمخشري ومن قلده وحملوا على ذلك مواضع الواو فيها كلها واو الحال نحو وعسى ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم الآية سبعة وثامنهم كلبهم او كالذي مر على قرية وهي خاوية وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم

والمسوغ لمجيء الحال من النكرة في هذه الآية امران احدهما خاص بها وهو تقدم النفي والثاني عام في بقية
الآيات وهو امتناع الوصفية اذ الحال متى امتنع كونها صفة جاز مجيئها من النكرة ولهذا جاءت
منها عند تقدمها عليها في نحو في الدار قائما رجل وعند جمودها نحو هذا خاتم حديدا ومررت بماء قعدة
رجل ومانع الوصفية في هذه الآية امران احدهما خاص بها وهو اقتران الجملة بالا اذ لا يجوز التفريغ في
الصفات لا تقول ما مررت باحد الا قائم نص على ذلك ابو علي وغيره والثاني عام في بقية الآيات وهو
اقترانها بالواو الحادي عشر واو ضمير الذكور نحو الزيدون قاموا وهي اسم وقال الاخفش والمازني حرف
والفاعل مستتر وقد تستعمل لغير العقلاء اذا نزلوا منزلتهم نحو يا ايها النمل ادخلوا مساكنكم وذلك
لتوجيه الخطاب اليهم وشذ قوله شربت بها والديك يدعو صباحه اذا ما بنو نعش دنوا فتصوبوا
والذي جرأه على ذلك قوله بنو ايضا والذي سوغ ذلك ان ما فيه من تغيير نظم الواحد شبهه
بجمع التكسير فسهل مجيئه لغير العاقل ولهذا جاز تأنيث فعله نحو الا الذي امنت به بنو اسرائيل
مع امتناع قامت الزيدون الثاني عشر واو علامة المذكرين في لغة طي او ازد شنوءة او بلحارث و
منه الحديث يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار وقوله يلومونني في اشتراء النخيل قومي
وكلهم الوم وهي عند سيبويه حرف دال على الجماعة كما ان التاء في قامت حرف دال على التأنيث و
قيل هي اسم مرفوع على الفاعلية ثم قيل ما بعدها بدل منها وقيل مبتدأ والجملة خبر مقدم وكذا الخلاف
في نحو قاما اخواك وقمن نسوتك وقد تستعمل لغير العقلاء اذا نزلوا منزلتهم قال ابو سعيد اكلوني
البراغيث اذ وصفت بالاكل لا بالقرص وهذا سهو منه فان الاكل من صفات الحيوان عاقلة وغير
عاقلة وقال ابن الشجري عندي ان الاكل هنا بمعنى العدوان والظلم كقوله اكلت بنيك اكل الضب
حتى وجدت مرارة الكلإ الوبيل اي ظلمتهم وشبه الاكل المعنوي بالحقيقي والاحسن في الضب
في البيت ان لا يكون في موضع نصب على حذف الفاعل اي مثل اكلك الضب بل في موضع رفع على
حذف المفعول اي مثل اكل الضب اولاده لان ذلك ادخل في التشبيه وعلى هذا فيحمل الاكل
الثاني ان يكون معنويا لان الضب ظالم لاولاده في اكله اياهم وفي المثل اعق من ضب وقد
حمل بعضهم على هذه اللغة ثم عموا وصموا كثير منهم واسروا النجوى الذين ظلموا وحملهما على غير
هذه اللغة اولى لضعفها وقد جوز في الذين ظلموا ان يكون بدلا من الواو في اسروا او مبتدأ
خبره اما اسروا او قول محذوف عامل في جملة الاستفهام اي يقولون هل هذا وان يكون خبرا
لمحذوف اي هم الذين او فاعلا باسروا النجوى والواو علامة كما قدمنا او بيقول محذوفا او بدلا

من واو

من واو استمعوه وان يكون منصوبا على البدل من مفعول يأتيهم او على اضمار اذم او اعني وان يكون
مجرورا على البدل من الناس في اقترب للناس حسابهم او من الهاء والميم في لاهية قلوبهم فهذه احد
عشر وجها واما الآية الاولى فاذا قدرت الواوان فيهما علامتين فالعاملان قد تنازعا الظاهر و
يجب ح ان تقدر في احدهما ضميرا مستترا راجعا اليه وهذا من غرائب العربية اعني وجوب استتار
الضمير في فعل الغائبين ويجوز كون كثير مبتدأ وما قبله خبرا وكونه بدلا من الواو الاولى مثل اللهم
صل عليه الرؤوف الرحيم فالواو الثانية ح عائدة على مقدم رتبة ولا يجوز العكس لان الاولى ح لا مفسر لها
ومنع ابو حيان ان يقال على هذه اللغة جاؤني من جاءك لعدم السماع الا مع ما لفظه جمع واقول
اذا كان سبب دخولها بيان ان الفاعل الاتي جمع كان لحاقها هنا اولى لان الجمعية خفية وقد اوجب
الجميع علامة التأنيث في قامت هند كما اوجبوها في قامت امرأة واجازوها في غلقت القدر وانكسرت
القوس كما اجازوها في طلعت الشمس ونفعت الموعظة وجوز الزمخشري في لا يملكون الشفاعة الا
من اتخذ عند الرحمن كون من فاعلا والواو علامة واذا قيل جاؤا زيد وعمرو وبكر لم يجز عند ابن هشام
ان يكون من هذه اللغة وكذا يقول في جاءا زيد وعمرو وقول غيره اولى لما بينا من ان المراد بيان
المعنى وقد رد عليه بقوله وقد اسلماه مبعد وحميم وليس بشيء لانه يمنع التخريج لا التركيب ويجب
القطع بامتناعها في نحو قام زيد او عمرو لان القائم واحد بخلاف قاما اخواك وغلاما الانسان
وكذلك يمتنع في قام اخواك وزيد واما قوله تعالى اما يبلغن عندك الكبر احدهما او كلاهما فيمن
زعم انه من ذلك فهو غالط بل الالف ضمير الوالدين في وبالوالدين احسانا واحدهما او كلاهما بتقدير
يبلغه احدهما او كلاهما او احدهما بدل بعض وما بعده باضمار فعل ولا يكون معطوفا لان بدل الكل
لا يعطف على بدل البعض لا تقول اعجبني زيد وجهه واخوك على ان الاخ هو زيد لانك لا تعطف المبين
على المخصص فان قلت قام اخواك وزيد جاز قاموا بالواو ان قدرته من عطف المفردات وقاما
بالالف ان قدرته من عطف الجمل كما قال السهيلي في لا تأخذه سنة ولا نوم ان التقدير ولا تأخذه
نوم الثالث عشر واو الانكار نحو الرجلوه بعد قول القائل قام الرجل والصواب ان لا تعد هذه لانها
اشباع للحركة بدليل الرجلاه في النصب والرجليه في الجر ونظيرها الواو في منو في الحكاية وفي انظور من
قوله من حوثما سلكوا ادنو فانظور وواو القوافي كقوله سقيت الغيث ايتها الخيامو الرابع عشر
واو التذكر كقول من اراد ان يقول يقوم زيد فنسي زيدا فاراد مد الصوت ليتذكر اذ لم يرد قطع
الكلام يقومو والصواب ان هذه كالتي قبلها الخامس عشر الواو المبدلة من همزة الاستفهام المضموم

ما قبلها كفراتٍ قُبل وكِلِيرِ النُّشُور وآمنتم فالفرعونُ وآمنتم والصوابُ ان لا تعد هذه ايضاً لانها مبدلة ولو صح عدها لصح عد الواو من احرف الاستفهام **وا** على وجهين احدهما ان تكون حرف نداء مختصاً بباب الندبة نحو وازيداه واجاز بعضهم استعماله في النداء الحقيقي الثاني ان تكون اسماً لأعجب كقوله وابِأبِي انتِ وفوكِ الأشنب كانما ذُرَّ عليه الزرنب وقد يقال واهاً كقوله واهاً لسلمى ثم واهاً واهاً ووَي كقوله وَيْ كأن من يكن له نشب يحبب ومن يفتقر يعش عيش ضر وقد يلحق هذه كاف الخطاب كقوله ولقد شفى نفسي وأبرأ سقمها قيل الفوارس ويك عنتر اقدم وقال الكسائي اصل ويك ويلك فالكاف ضمير مجرور واما ويكأن الله فقال ابو الحسن وي اسم فعل والكاف حرف الخطاب وان على اضمار اللام والمعنى اعجب لأن الله وقال الخليل وي وحدها كما قال وي كأن من يكن البيت وكأن للتحقيق كما قال كأنني حين امسي لا تكلمني متيم اشتهي ما ليس موجوداً اي انني حين امسي على هذه الحالة **حرف**

الألف والمراد به هنا الحرف الهاوي الممتنع الابتداء به لكونه لا يقبل الحركة فاما المسمى بالهمزة فقد تقدم في صدر الكتاب وابن جني يرى ان هذا الحرف اسمه لا وانه الحرف الذي يذكر قبل الياء عند عد الحروف وانه لما لم يمكن ان يلفظ به في اول اسمه كما فعل في اخواته اذ قيل صاد جيم توصل اليه باللام كما توصل الى اللفظ بلام التعريف بالألف حين قيل في الابتداء الغلام ليتقارضا وان قول المعلمين لام الف خطأ لان كلاً من اللام والالف قد مضى ذكره وليس الغرض بيان كيفية تركيب الحروف بل سرد اسماء الحروف البسائط ثم اعترض على نفسه بقول ابي النجم اقبلتُ من عند زيادٍ كالخرِف تخط رجلاي بخط مختلف تكتبان في الطريق لام الف واجاب بانه لعله تلقاه من افواه العامة لان الخط ليس له تعلق بالفصاحة وقد ذكر للالف تسعة اوجه احدها ان تكون للانكار نحو أعمراه لمن قال لقيت عمراً الثاني ان تكون للتذكر كرأيت الرجلا وقد مضى ان التحقيق ان لا يعد هذا الثالث ان تكون ضمير الاثنين نحو الزيدان قاما وقال المازني هي حرف والضمير مستتر الرابع ان تكون علامة الاثنين كقوله الفيتا عيناك عند القفا وقوله وقد اسلماه مبعد وحميم وعليه قول المتنبي ورمى وما رمتا يداه فصابني سهم يعذب والسهام تريح الخامس الالف الكافة كقوله فبينا نسوس الناس والامر امرنا اذا نحن فيهم سوقة ليس ننصف وقيل الالف بعض ما الكافة وقيل اشباع وبين مضافة الى الجملة ويؤيده انها قد اضيفت الى المفرد في قوله بينا تعانقه الكماة وروغه يوماً اتيح له جريء سلفع السادس ان تكون فاصلة بين الهمزتين نحو أأنذرتهم ودخولها جائز لا واجب لا فرق بين كون الهمزة الثانية محققة او مسهلة السابع ان تكون فاصلة بين النونين نون النسوة ونون التأكيد اضربنان زيداً الثامن ان تكون لمد الصوت بالمنادى المستغاث او المتعجب منه او المندوب كقوله يا يزيدا لأمل نيل عز وغنى بعد فاقة وهوان وقوله يا عجبا

لهذه الفليقة وقوله حلت امراً عظيماً فاصطلعت به وقمت فيه بامر الله يا عمرا التاسع ان تكون بدلا من نون ساكنة وهي اما نون التأكيد او تنوين المنصوب فالاول نحو لنسفعا وليكونا وقوله ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا ويحتمل ان يكون هذا من باب يا حرسي اضربا عنقه والثاني كرأيت زيدا في لغة غير ربيعة ولا يجوز ان تعد الالف المبدلة من نون اذا والف التكثير كقبعثرى ولا الف التأنيث كالف حبلى ولا الالف الالحاق كالف ارطى ولا الف الاطلاق كالالف من قوله من طلل كالاتحمي انهجا ولا الف التثنية كالزيدان ولا الف الاشباع الواقعة في الحكاية نحو منا او في غيرها في الضرورة كقوله اعوذ بالله من العقراب ولا الالف التي تبين بها الحركة في الوقف وهي الف انا عند البصريين ولا الف التصغير نحو ذيا واللذيا لما تقدم من انها اجزاء للكلمات لا كلمات

حرف الياء الياء المفردة على ثلاثة اوجه وذلك انها تكون ضمير المؤنث نحو تقومين وقومي وقال الاخفش والمازني هي حرف تأنيث والفاعل مستتر وحرف انكار نحو أزيدنيه وحرف تذكار نحو قدي وقد تقدم البحث فيهما والصواب ان لا تعد كما لا تعد ياء التصغير وياء المضارعة وياء الاطلاق وياء الاشباع ونحوهن لانها اجزاء للكلمات لا كلمات **يا** حرف موضوع لنداء البعيد حقيقة او حكماً وقد ينادى بها القريب توكيداً وقيل هي مشتركة بين البعيد والقريب وقيل بينهما وبين المتوسط وهي اكثر احرف النداء استعمالاً ولهذا لا يقدر عند الحذف سواها نحو يوسف اعرض عن هذا ولا ينادى اسم الله عز وجل والاسم المستغاث وايها وايتها الا بها ولا المندوب الا بها او بوا وليس نصب المنادى بها ولا باخواتها احرفاً ولا بهن اسماء لأدعو متحملة لضمير الفاعل خلافاً لزاعمي ذلك بل بادعو محذوفاً لزوماً وقول ابن الطراوة النداء انشاء وادعو خبر سهو بل ادعو المقدر انشاء كبعت واقسمت واذا ولي يا ما ليس بمنادى كالفعل في ألا يا اسجدوا وقوله ألا يا اسقياني قبل غارة سنجال والحرف في نحو يا ليتني كنت معهم يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة والجملة الاسمية كقوله يا لعنة الله والاقوام كلهم والصالحين على سمعان من جار فقيل هي للنداء والمنادى محذوف وقيل هي لمجرد التنبيه لئلا يلزم الاجحاف بحذف الجملة كلها وقال ابن مالك ان وليها دعاء كهذا البيت او امر نحو ألا يا اسجدوا فهي للنداء لكثرة وقوع النداء قبلهما نحو يا آدم اسكن يا نوح اهبط ونحو يا مالك ليقض علينا والا فهي للتنبيه والله تعالى اعلم

في الصدور قد تم الباب الاول من كتاب مغني اللبيب في المفردات ويتلوه الابواب السبعة الباقية في الثالث والعشرين من شهر جمادى الثانية من شهور ثلثمائة بعد الالف ١٣٠٠

وصلى الله على محمد وآله المعصومين

بسم الله الرحمن الرحيم

الباب الثاني من الكتاب في تفسير الجملة وذكر اقسامها واحكامها

شرح الجملة وبيان ان الكلام اخص منها لا مرادف لها الكلام هو القول المفيد بالقصد والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه والجملة عبارة عن الفعل وفاعله كقام زيد والمبتدا وخبره كزيد قائم وما كان بمنزلة احدهما نحو ضرب اللص واقائم الزيدان وكان زيد قائما وظننته قائما وبهذا يظهر لك انهما ليسا مترادفين كما يتوهمه كثير من الناس وهو ظاهر قول صاحب المفصل فانه بعد ان فرغ من حد الكلام قال ويسمى الجملة والصواب انها اعم منه اذ شرطه الافادة بخلافها ولهذا تسمعهم يقولون جملة الشرط جملة الجواب جملة الصلة وكل ذلك ليس مفيدا فليس كلاما وبهذا التقرير يتضح صحة قول ابن مالك في قوله تعالى ثم بدلنا مكان السيئة الحسنة حتى عفوا وقالوا قد مس اباءنا الضراء والسراء فاخذناهم بغتة وهم لا يشعرون ولو ان اهل القرى امنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والارض ولكن كذبوا فاخذناهم بما كانوا يكسبون افامن اهل القرى ان ياتيهم باسنا بياتا وهم نائمون اوامن اهل القرى ان ياتيهم باسنا ضحى وهم يلعبون ان الزمخشري حكم بجواز الاعتراض بسبع جمل اذ زعم ان افامن معطوف على فاخذناهم ورد عليه من ظن ان الجملة والكلام مترادفان فقال انما اعترض باربع جمل وزعم ان من عند ولو ان الى والارض جملة لان الفائدة انما تتم بمجموعه وبعد ففي القولين نظر اما قول ابن مالك فلانه كان من حقه ان يعدها ثماني جمل احدها وهم لا يشعرون واربع في حيز لو وهي امنوا واتقوا وفتحنا والمركبة من ان وصلتها مع ثبت مقدرا او مع ثابت مقدرا على الخلاف في انها فعلية او اسمية والسادسة ولكن كذبوا والسابعة فاخذناهم والثامنة بما كانوا يكسبون فان قلت لعله بنى ذلك على ما اختاره ونقله عن سيبويه من كون ان وصلتها مبتدا لا خبر له وذلك لطوله وجريان الاسناد في ضمنه قلت انما مراده ان يبين ما لزم على اعراب الزمخشري والزمخشري يرى ان ان وصلتها هنا فاعل لثبت واما قول المعترض فلانه كان من حقه ان يعدها ثلث جمل وذلك لانه لا يعد وهم لا يشعرون جملة لانها حال مرتبطة بعاملها وليست مستقلة براسها ويعد لو وما في حيزها جملة واحدة اما فعلية ان قدر ولو ثبت ان اهل القرى امنوا واتقوا او اسمية ان قدر ولو ايمانهم وتقواهم ثابتان ويعد ولكن كذبوا جملة وفاخذناهم بما كانوا يكسبون كله جملة وهذا هو التحقيق

ولا ينافي ذلك ما قدمناه في تفسير الجملة لان الكلام هنا ليس في مطلق الجملة بل في الجملة بقيد كونها جملة اعتراض وذلك لا يكون الا كلاما تاما

انقسام الجملة الى اسمية وفعلية وظرفية

فالاسمية التي صدرها اسم كزيد قائم وهيهات العقيق وقائم الزيدان عند من جوزه وهم الاخفش والكوفيون والفعلية التي صدرها فعل كقام زيد وضرب اللص وكان زيد قائما وظننته قائما ويقوم زيد وقم والظرفية المصدرة بظرف او مجرور نحو اعندك زيد وافي الدار زيد اذا قدرت زيدا فاعلا بالظرف والجار والمجرور لا بالاستقرار المحذوف ولا مبتدا مخبرا عنه بهما ومثل الزمخشري لذلك بفي الدار من قولك زيد في الدار وهو مبني على ان الاستقرار المقدر فعل لا اسم وعلى انه حذف وحده وانتقل الضمير الى الظرف بعد ان عمل فيه وزاد الزمخشري وغيره الجملة الشرطية والصواب انها من قبيل الفعلية لما سياتي **تنبيه** مرادنا بصدر الجملة المسند او المسند اليه فلا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف فالجملة من نحو اقائم الزيدان وازيد اخوك ولعل اباك منطلق وما زيد قائما اسمية ومن نحو اقام زيد وان قام زيد وقد قام زيد وهلا قمت فعلية والمعتبر ايضا ما هو صدر في الاصل فالجملة من نحو كيف جاء زيد ومن نحو فاي ايات الله تنكرون ومن نحو ففريقا كذبتم وفريقا تقتلون وخشعا ابصارهم يخرجون فعلية لان هذه الاسماء في نية التاخير وكذا الجملة من نحو يا عبد الله ونحو وان احد من المشركين استجارك والانعام خلقها لكم والليل اذا يغشى فعلية لان صدورها في الاصل افعال والتقدير ادعو زيدا وان استجارك احد وخلق الانعام واقسم بالليل **تنبيه** ما يجب على المسؤول في المسؤول عنه ان يفصل فيه لاحتماله الاسمية والفعلية لاختلاف التقدير او لاختلاف النحويين ولذلك امثلة احدها جملة الكلام من نحو اذا قام زيد فانا اكرمه وهذا مبني على الخلاف السابق في عامل اذا فان قلنا جوابها فصدر الكلام الجملة الاسمية واذا مقدمة من تاخير وما بعد اذا متمم لها لانه مضاف اليه ونظير ذلك قولك يوم يسافر زيد انا مسافر وعكسه قوله فبينا نحن نرقبه اتانا اذا قدرت الف بينا رابطة وبين مضافة الى الجملة الاسمية فان صدر الكلام جملة فعلية والظرف مضاف الى جملة اسمية وان قلنا العامل في اذا فعل الشرط واذا غير مضافة فصدر الكلام جملة فعلية قدم ظرفها كما في قولك متى تقم فانا اقوم الثاني افي الدار زيد واعندك عمرو فان قدرنا المرفوع مبتدا او مرفوعا بمبتدا محذوف تقديره كائن او مستقر فالجملة اسمية ذات خبر في الاولى وذات فاعل مغن عن الخبر في الثانية وان قدرناه فاعلا باستقر ففعلية او بالظرف فظرفية الثالث نحو ما رايته مذ يومان فان تقديره عند الاخفش والزجاج بيني وبين لقائه يومان وعند ابي بكر وابي علي امد انتفاء الرؤية يومان وعليهما فالجملة اسمية لا محل لها ومذ خبر على الاول ومبتدا على الثاني وقال الكسائي وجماعة المعنى مذ كان يومان فمذ ظرف لما قبلها

ما بعدها جملة فعلية حذف فعلها وهي في محل خفض وقال آخرون المعنى من الزمن الذي هو يومان ومنذ مركبة
من حرف الابتداء وذو الطائية واقتصر على الزمن وما بعدها جملة اسمية حذف مبتدؤها ولا محل لها لأنها
صلة الرابع ماذا صنعت فإنه يحتمل معنيين احدهما ما الذي صنعته فالجملة اسمية قدم خبرها عند الأخفش
ومبتدؤها عند سيبويه والثاني أي شيء صنعت فهي فعلية قدم مفعولها فان قلت ماذا صنعته فعلى التقدير
الأول الجملة بحالها وعلى الثاني تحتمل الاسمية بأن تقدر ماذا مبتدأ والفعلية بأن تقدره مفعولا لفعل
محذوف على شريطة التفسير ويكون تقديره بعد ماذا لأن الاستفهام له الصدر الخامس نحو أبشر يهدوننا
فالأرجح تقدير بشر فاعلا بيهدي محذوفا والجملة فعلية ويجوز تقديره مبتدأ وتقدير الاسمية في أأنتم تخلقونه
أرجح منه في أبشر يهدوننا لمعادلتها للاسمية وهي أم نحن الخالقون وتقدير الفعلية في قوله فقلت أهي
سرت أم عادني حلم أكثر رجحانا من تقديرها في أبشر يهدوننا لمعادلتها الفعلية السادس نحو قاما
أخواك فإن الألف إن قدرت حرف تثنية كما أن التاء حرف تأنيث في قامت هند أو اسما وأخواك بدل
منها فالجملة فعلية وإن قدرت اسما وما بعدها مبتدأ فالجملة اسمية قدم خبرها السابع نعم الرجل زيد
فإن قدر نعم الرجل خبرا عن زيد فاسمية كما في زيد نعم الرجل وإن قدر زيد خبر المحذوف فجملتان فعلية
واسمية الثامن جملة البسملة فإن قدر ابتدائي باسم الله فاسمية وهو قول البصريين أو أبدأ باسم الله
ففعلية وهو قول الكوفيين وهو المشهور في التفاسير والأعاريب ولم يذكر الزمخشري غيره إلا أنه
يقدر الفعل مؤخرا ومناسبا لما جعلت التسمية مبدأ له فيقدر باسم الله أقرأ باسم الله أحل باسم الله
أرتحل ويؤيده الحديث باسمك ربي وضعت جنبي التاسع قولهم ما جاءت حاجتك فإنه
يروى برفع حاجتك فالجملة فعلية وبنصبها فالجملة اسمية وذلك لأن جاء بمعنى صار فعلى الأول ما
خبرها وحاجتك اسمها وعلى الثاني ما مبتدأ واسمها ضمير ما وأنث حملا على معنى ما وحاجتك
خبرها ونظيرها هذه ما في قولك ما أنت وموسى فإنها أيضا تحتمل الرفع والنصب إلا أن الرفع على
الابتدائية أو الخبرية على خلاف سيبويه والأخفش وذلك إذا قدرت موسى عطفا على أنت والنصب
على الخبرية أو المفعولية وذلك إذا قدرته مفعولا معه فإنه لا بد من تقدير فعل أي ما تكون أو ما تصنع
ونظيرها هذه في الوجهين على اختلاف التقديرين كيف في نحو كيف أنت وموسى إلا أنها لا تكون مبتدأ
ولا مفعولا به فليس للرفع إلا توجيه واحد وأما النصب فيجوز كونه على الخبرية والحالية العاشر الجملة
المعطوفة من نحو قعد عمرو وزيد قام فالأرجح الفعلية للتناسب وذلك لازم عند من يوجب توافق
الجملتين المتعاطفتين وإنما يترجح بها الفعلية نحو موسى أكرمته ونحو زيد ليقم وعمرو لا يذهب بالجزم

لأن وقوع

لأن وقوع الجملة الطلبية خبرا قليل وأما نحو زيد قام فالجملة اسمية لا غير لعدم ما يطلب الفعل هذا قول
الجمهور وجوز المبرد وابن العريف وابن مالك فعليتها على الإضمار والتفسير والكوفيون على التقديم
والتأخير فإن قلت زيد قام وعمرو قعد عنده فالأولى اسمية عند الجمهور والثانية محتملة لهما على السواء
عند الجميع

انقسام الجملة إلى الصغرى والكبرى

الكبرى هي الاسمية التي خبرها
جملة نحو زيد قام أبوه وزيد أبوه قائم والصغرى هي المبنية على المبتدأ كالجملة المخبر بها في المثالين وقد
تكون الجملة صغرى وكبرى باعتبارين نحو زيد أبوه غلامه منطلق فمجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير
وغلامه منطلق صغرى لا غير لأنها خبر وأبوه غلامه منطلق كبرى باعتبار غلامه منطلق وصغرى باعتبار
جملة الكلام ومثله لكنا هو الله ربي إذ الأصل لكن أنا هو الله ربي ففيها أيضا ثلاث مبتدآت إذا لم
يقدر هو ضميرا له سبحانه ولفظ الجلالة بدل منه أو عطف بيان عليه كما جزم به ابن الحاجب بل قدر
ضمير الشأن وهو الظاهر ثم حذفت همزة أنا حذفا اعتباطيا وقيل حذفا قياسيا بأن نقلت حركتها
ثم حذفت ثم أدغمت نون لكن في نون أنا

تنبيهان الأول

ما فسرت به الجملة الكبرى هو مقتضى
كلامهم وقد يقال كما تكون مصدرة بالمبتدأ تكون مصدرة بالفعل نحو ظننت زيدا يقوم أبوه
الثاني إنما قلت صغرى وكبرى موافقة لهم وإنما الوجه استعمال فعلى أفعل بأل أو بالإضافة
ولذلك لحن من قال كأن صغرى وكبرى من فواقعها حصباء در على أرض من الذهب وقول
بعضهم إن من زائدة وإنهما مضافان على حد قوله بين ذراعي وجبهة الأسد يرده أن الصحيح أن من
لا تزاد في الإيجاب ولا مع تعريف المجرور ولكن ربما استعمل أفعل التفضيل الذي لم يرد به المفاضلة مطابقا
مع كونه مجردا قال إذا غاب عنكم أسود العين كنتم كراما وأنتم ما أقام ألائم أي لئام فعلى هذا
يتخرج البيت وقول النحويين وكذلك قول العروضيين فاصلة كبرى وفاصلة صغرى وقد يحتمل
الكلام الكبرى وغيرها ولهذا النوع أمثلة أحدها أنا آتيك به إذ يحتمل آتيك أن يكون فعلا
مضارعا ومفعولا وأن يكون اسم فاعل ومضافا إليه مثل وإنهم آتيهم عذاب وكلهم آتيه يوم القيامة
فردا ويؤيده أن أصل الخبر الإفراد وأن حمزة يميل الألف من آتيك وذلك ممتنع على تقدير الفعل لإبدالها
من همزة الثاني نحو زيد في الدار إذ يحتمل تقدير استقر وتقدير مستقر الثالث نحو إنما أنت سيرا
إذ يحتمل تقدير تسير وتقدير سائر وينبغي أن يجري هنا الخلاف الذي في المسألة قبلها الرابع نحو
زيد قائم أبوه إذ يحتمل أن يقدر أبوه مبتدأ وأن يقدر فاعلا بقائم ويتعين في قوله ألا
عمر ولى مستطاع رجوعه تقدير رجوعه مبتدأ ومستطاع خبره والجملة في محل نصب على أنها

صفة لا في محل رفع على انها خبر لان الا التي للتمني لا خبر لها عند سيبويه لا لفظا ولا تقديرا فاذا قيل الا ماء كان ذلك كلاما مؤلفا من حرف واسم وانما تم الكلام حملا على معناه وهو اتمنى ماء وكذلك يمتنع تقدير مستطاع خبرا او رجوعه فاعلا لما ذكرنا ويمتنع ايضا تقدير مستطاع صفة على المحل او تقدير مستطاع رجوعه جملة في موضع رفع على انها صفة على المحل اجراء لالا مجرى ليت في امتناع مراعاة محل اسمها وهذا ايضا قول سيبويه وخالفه في المسئلتين المازني والمبرد وانقسام الكبرى الى ذات وجه والى ذات وجهين ذات الوجهين هي اسمية الصدر وفعلية العجز نحو زيد يقوم ابوه كذا قالوا وينبغي ان يزاد عكس ذلك نحو ظننت زيدا ابوه قائم بناء على ما قدمنا وذات الوجه نحو زيد ابوه قائم ومثله على ما قدمنا نحو ظننت زيدا يقوم ابوه

الجمل التي لا محل لها من الاعراب وهي سبع

وبدأنا بها لانها لم تحل محل المفرد وذلك هو الاصل في الجمل فالاولى الابتدائية وتسمى ايضا المستانفة وهو اوضح لان الابتدائية تطلق ايضا على الجملة المصدرة بالمبتدإ ولو كان لها محل ثم الجمل المستانفة نوعان احدهما الجملة المفتتح بها النطق كقولك ابتداء زيد قائم ومنه الجمل المفتتح بها السور الثاني الجملة المنقطعة عما قبلها نحو مات فلان رحمه الله وقوله تعالى قل سأتلو عليكم منه ذكرا انا مكنا له في الارض ومنه جملة العامل الملغى لتاخره نحو زيد قائم اظن فاما العامل الملغى لتوسطه نحو زيد اظن قائم فجملته ايضا لا محل لها الا انها من باب جمل الاعتراض ويخص البيانيون الاستيناف بما كان جوابا لسؤال مقدر نحو قوله تعالى هل اتيك حديث ضيف ابرهيم المكرمين اذ دخلوا عليه فقالوا سلاما قال سلام فان جملة القول الثانية جواب لسؤال مقدر تقديره فماذا قال لهم ولهذا فصلت عن الاولى فلم تعطف عليها وفي قوله تعالى سلام قوم منكرون جملتان حذف خبر الاولى ومبتدأ الثانية اذ التقدير سلام عليكم انتم قوم منكرون ومثله في استيناف جملة القول الثانية ونبئهم عن ضيف ابرهيم اذ دخلوا عليه فقالوا سلاما قال انا منكم وجلون وقد استونفت جملتا القول في قوله تعالى ولقد جاءت رسلنا ابرهيم بالبشرى قالوا سلاما قال سلام ومن الاستيناف البياني ايضا قوله زعم العواذل انني في غمرة صدقوا ولكن غمرتي لا تنجلي فان قوله صدقوا جواب لسؤال تقديره اصدقوا ام كذبوا ومثله يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال فيمن فتح باء يسبح

تنبيهات الاول

من الاستيناف ما قد يخفى وله امثلة كثيرة احدها لا يسمعون من قوله تعالى وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون الى الملإ الاعلى فان الذهن يتبادر الى انه صفة لكل شيطان او حال منه وكلاهما باطل اذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع وانما هو استيناف نحوي ولا يكون استينافا بيانيا لفساد المعنى ايضا وقيل يحتمل ان الاصل

لئلا يسمعوا ثم حذفت اللام كما في جئتك ان تكرمني ثم حذفت ان فارتفع الفعل كما في قوله الا ايهذا الزاجري احضر الوغى فيمن رفع احضر واستضعف الزمخشري الجمع بين الحذفين فان قلت اجعلها حالا مقدرة اي وحفظا من كل شيطان مارد مقدرا عدم سماعه اي بعد الحفظ قلت الذي يقدر وجود معنى الحال هو صاحبها كالممرور به في قولك مررت برجل معه صقر صائدا به غدا اي مقدرا حال المرور به ان يصيد به غدا والشياطين لا يقدرون عدم السماع ولا يريدونه الثاني انا نعلم ما يسرون وما يعلنون بعد قوله تعالى فلا يحزنك قولهم فانه ربما يتبادر الذهن الى انه محكي بالقول وليس كذلك لان ذلك ليس مقولا لهم الثالث ان العزة لله جميعا بعد ولا يحزنك قولهم وهي كالتي قبلها وفي جمال القراء للسخاوي ان الوقف على قولهم في السورتين واجب والصواب انه ليس في جميع القران وقف واجب الرابع ثم يعيده بعد قوله تعالى اولم يروا كيف يبدئ الله الخلق لان اعادة الخلق لم تقع بعد فيقرروا برؤيتها ويؤيد الاستيناف فيه قوله تعالى على عقب ذلك قل سيروا في الارض فانظروا كيف بدأ الخلق ثم الله ينشئ النشأة الآخرة الخامس زعم ابو حاتم ان من ذلك تثير الارض فقال الوقف على ذلول جيد ثم يبتدئ تثير الارض على الاستيناف ورده ابو البقاء بان لا انما تعطف على النفي وبانها لو اثارت الارض كانت ذلولا ويرد اعتراضه الاول صحة مررت برجل يصلي ولا يلتفت والثاني ان اباحاتم زعم ان ذلك من عجائب هذه البقرة وانما وجه الرد انه خبر لو كان ذلك من عجائبها لهم انهم انما كلفوا بامر موجود لا بامر خارق للعادة وبانه كان يجب تكرار لا في ولا تسقي الحرث لا ان ذلك واقع بعد الاستيناف على زعمه

الثاني

قد يحتمل اللفظ الاستيناف وغيره وهو نوعان احدهما ما اذا حمل على الاستيناف احتيج الى تقدير جزء يكون معه كلاما نحو زيد من قولك نعم الرجل زيد والثاني ما لا يحتاج فيه الى ذلك لكونه جملة تامة وذلك كثير جدا نحو الجملة المنفية وما بعدها في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تتخذوا بطانة من دونكم لا يالونكم خبالا ودوا ما عنتم قد بدت البغضاء من افواههم وما تخفي صدورهم اكبر فالاستيناف قال الزمخشري الاحسن والابلغ ان تكون مستانفات على وجه التعليل للنهي عن اتخاذهم بطانة من دون المسلمين ويجوز ان يكون لا يالونكم وقد بدت صفتين اي بطانة غير مانعتكم فسادا بادية بغضاؤهم ومنع الواحدي هذا الوجه لعدم حرف العطف بين الجملتين وزعم انه لا يقال لا تتخذ صاحبا يؤذيك احب مفارقتك والذي يظهر ان الصفة تتعدد بغير عاطف وان كانت جملة كما في الخبر نحو الرحمن علم القرآن خلق الانسان علمه البيان وحصل للامام في تفسير هذه الآية سهو فانه سئل ما الحكمة في تقديم من دونكم على بطانة فان محط النهي هو من دونكم لا بطانة فقدم الاهم

لبست لنا الأداة كما ذكر، ونظير هذا أن أبا حيان فسر في سورة الأنبياء كلمة زبرا بعد قوله تعالى وتقطعوا أمرهم بينهم، وإنما هي في سورة المؤمنين، وترك تفسيرها هناك، وتبعه على هذا السهو رجلان لخصا من تفسيره إعرابا.

الثالث من الجمل ما جرى فيه خلاف، وله أمثلة أحدها نحو أقوم من قولك إن قام زيد أقوم، وذلك لأن المبرد يرى أنه على إضمار الفاء، وسيبويه يرى أنه مؤخر من تقديم، وأن الأصل أقوم إن قام زيد، وأن جواب الشرط محذوف، ويؤيده التزامهم في مثل ذلك كون الشرط ماضيا، وينبني على هذا مسألتان إحداهما أنه هل يجوز زيدا إن أتاني أكرم بنصب زيدا، فسيبويه يجيزه كما يجوز زيدا أكرم إن أتاني، والقياس أن المبرد يمنعه لأنه في سياق أداة الشرط فلا يعمل فيما تقدم على الشرط فلا يفسر عاملا فيه، والثانية أنه إذا جيء بعد هذا الفعل المرفوع بفعل معطوف هل يجزم أم لا، فعلى قول سيبويه لا يجوز الجزم، وعلى قول المبرد ينبغي أن يجوز الرفع بالعطف على لفظ الفعل، والجزم بالعطف على محل الفاء المقدرة وما بعدها. الثاني مذ ومنذ وما بعدهما في نحو ما رأيته مذ يومان، فقال السيرافي في موضع نصب على الحال، وليس بشيء لعدم الرابط، وقال الجمهور مستأنفة جوابا لسؤال تقديره عند من قدرهما مبتدأ ما أمد ذلك، وعند من قدرهما خبرا ما بينك وبين لقائه. الثالث جملة أفعال الاستثناء ليس ولا يكون وخلا وعدا وحاشا، فقال السيرافي حال، إذ المعنى قام القوم خالين عن زيد، وجوز الاستئناف، وجزم به ابن عصفور، فإن قلت جاءني رجال ليسوا زيدا فالجملة صفة، ولا يمتنع عندي أن يقال جاءني ليسوا زيدا على الحال. الرابع الجملة بعد حتى الابتدائية كقوله حتى ماء دجلة أشكل، فقال الجمهور مستأنفة، وعن الزجاج وابن درستويه أنها في موضع جر بحتى، وقد تقدم.

الجملة الثانية

المعترضة بين الشيئين لإفادة الكلام تقوية أو تسديدا أو تحسينا، وقد وقعت في مواضع أحدها بين الفعل ومرفوعه كقوله شجاك أظن ربع الظاعنينا، ويروى بنصب الربع على أنه مفعول أول وشجاك مفعوله الثاني وفيه ضمير مستتر راجع إليه، وقوله وقد أدركتني والحوادث جمة أسنة قوم لا ضعاف ولا عزل، وهو الظاهر في قوله ألم يأتيك والأنباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد، على أن الباء زائدة في الفاعل، ويحتمل أن يأتي وتنمي تنازعا ما فأعمل الثاني وأضمر الفاعل في الأول فلا اعتراض ولا زيادة، ولكن المعنى على الأول أوجه إذ الأنباء من شأنها أن تنمي بهذا وبغيره. الثاني بينه وبين مفعوله كقوله وبدلت والدهر ذو تبدل هيفا دبورا بالصبا والشمال. والثالث بين المبتدأ وخبره كقوله وفيهن والأيام يعثرن بالفتى نوادب لا يمللنه ونوائح، ومنه الاعتراض بجملة الفعل الملغى في نحو زيد أظن قائم، وبجملة الاختصاص في نحو قوله صلى الله عليه وسلم نحن معاشر الأنبياء لا نورث، وقول الشاعر نحن بنات طارق نمشي على النمارق، وأما الاعتراض بكان الزائدة في نحو قوله

أو نبي كان موسى فالصحيح أنها فاعل لها فلا جملة. والرابع بين ما أصلهما المبتدأ والخبر كقوله وإني لرام نظرة قبل التي لعلي وإن شطت نواها أزورها، وذلك على تقدير أزورها خبر لعل وتقدير الصلة محذوفة أي التي أقول لعلي، وكقوله لعلك والموعود حق لقاؤه بدا لك في تلك القلوص بداء، وقوله ياليت شعري والمنى لا تنفع هل أغدون يوما وأمري مجمع، إذا قيل إن جملة الاستفهام خبر على أن ليت شعري بمعنى مشعور لتكون الجملة نفس المبتدأ فلا تحتاج إلى رابط، وأما إذا قيل بأن الخبر محذوف أي موجود وإن ليت لا خبر لها هنا إذ المعنى ليتني أشعر فالاعتراض بين الشعر ومعموله الذي علق عنه بالاستفهام، وقول الحماسي إن الثمانين وبلغتها قد أحوجت سمعي إلى ترجمان، وقال ابن هرمة إن سليمى والله يكلؤها ضنت بشيء ما كان يرزؤها، وقول رؤبة إني وأسطار سطرن سطرا لقائل يا نصر نصر نصرا، وقول كثير وإني وتهيامي بعزة بعدما تخليت مما بيننا وتخلت لكالمرتجي ظل الغمامة كلما تبوأ منها للمقيل اضمحلت، قال أبو علي تهيامي بعزة جملة معترضة بين اسم إن وخبرها، وقال أبو الفتح يجوز أن تكون الواو للقسم كقولك إني وحبك لضنين بك فتكون الباء متعلقة بالتهيام لا بخبر محذوف. والخامس بين الشرط وجوابه نحو وإذا بدلنا آية مكان آية والله أعلم بما ينزل قالوا إنما أنت مفتر، ونحو فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار، ونحو إن يكن غنيا أو فقيرا فالله أولى بهما فلا تتبعوا الهوى، قاله جماعة منهم ابن مالك، والظاهر أن الجواب فالله أولى بهما، ولا يرد ذلك تثنية الضمير كما توهموا لأن أو هنا للتنويع وحكمها حكم الواو في وجوب المطابقة نص عليه الأبدي وهو الحق، أما قول ابن عصفور إن تثنية الضمير في الآية شاذ فباطل كبطلان قوله مثل ذلك في إفراد الضمير في والله ورسوله أحق أن يرضوه، وفيها تقديرات أحدها أن أحق خبر عنهما، وسهل إفراد الضمير أمران معنوي وهو أن إرضاء الله سبحانه إرضاء لرسوله صلى الله عليه وسلم وبالعكس إن الذين يبايعونك إنما يبايعون الله، ولفظي وهو تقدم إفراد أحق، ووجه ذلك أن اسم التفضيل المجرد من أل والإضافة واجب الإفراد نحو ليوسف وأخوه أحب، قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم وإخوانكم إلى قوله تعالى أحب إليكم. والثاني أن أحق خبر عن اسم الله وحذف مثله خبرا عن اسمه صلى الله عليه وسلم أو بالعكس. والثالث أن أن يرضوه ليس في موضع جر أو نصب بتقدير بأن يرضوه بل في موضع رفع بدلا من أحد الاسمين وحذف من الآخر مثل ذلك، والمعنى وإرضاء الله وإرضاء رسوله أحق من إرضاء غيرهما. والسادس بين القسم وجوابه كقوله لعمري وما عمري علي بهين لقد نطقت بطلا علي الأقارع، وقوله تعالى قال فالحق والحق أقول لأملأن، الأصل أقسم بالحق فالحق مقسم به وأملأن جواب القسم، ولكن أقحم قوله والحق أقول لقصد التوكيد، فانتصب الحق الأول بعد إسقاط الخافض بأقسم محذوفا، والحق الثاني بأقول، واعترض بجملة أقول الحق، وقدم مفعولها للاختصاص

وقرئ برفعهما بتقدير فالحق قسمي والحق اقوله ويجرهما على تقدير واو القسم في الاول وتقدير الثاني توكيدا كقولك والله والله لافعلن وقال الزمخشري جار الثاني على ان المعنى واقول والحق اي هذا اللفظ فاعمل القول في لفظ واو القسم ومجرورها على سبيل الحكاية قال وهو وجه حسن دقيق جائز في الرفع والنصب انتهى وقرئ برفع الاول ونصب الثاني قيل اي فالحق قسمي او فالحق مني او فالحق انا والاول اولى ومن ذلك قوله تعالى فلا اقسم بمواقع النجوم الاية والسابع بين الموصوف وصفته كالاية فان فيها اعتراضين اعتراضا بين الموصوف وهو قسم وصفته وهو عظيم بجملة لو تعلمون واعتراضا بين اقسم بمواقع النجوم وجوابه وهو انه لقران كريم بالكلام الذي بينهما واما قول ابن عطية ليس فيها الا اعتراض واحد وهو لو تعلمون لان وانه لقسم عظيم توكيد لا اعتراض فمردود لان التوكيد والاعتراض لا يتنافيان وقد مضى ذلك في حد جملة الاعتراض والثامن بين الموصول وصلته كقوله ذاك الذي وابيك يعرف مالكا والحق يدفع ترهات الباطل وبجملة قوله واني لرام نظرة الخ وذلك على ان تقدير الصلة ازورها وتقدير خبر لعل محذوفا اي لعلي افعل ذلك والتاسع بين اجزاء الصلة نحو والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها وترهقهم ذلة الاية فان جملة ترهقهم ذلة معطوفة على كسبوا السيئات فهي من الصلة وما بينهما اعتراض بين به قدر جزائهم وجملة ما لهم من الله من عاصم خبر قاله ابن عصفور وهو بعيد لان الظاهر ان ترهقهم لم يؤت به لتعريف الذين فيعطف على صلتهم بل جيء به للاعلام بما يصيبهم جزاء على كسبهم السيئات ثم انه ليس متعينا لجواز ان يكون الخبر جزاء سيئة بمثلها فلا يكون في الاية اعتراض ويجوز ان يكون الخبر جملة النفي كما ذكر وما قبلها جملتان معترضتان وان يكون الخبر كانما اغشيت فالاعتراض بثلاث جمل وادعاء لك اصحاب النار فالاعتراض باربع ويحتمل وهو الاظهر ان الذين ليس مبتدأ بل معطوفا على الذين الاولى اي للذين احسنوا الحسنى وزيادة وللذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها فمثلها هنا في مقابلة الزيادة هناك ونظيرها في المعنى قوله تعالى من جاء بالحسنة فله خير منها ومن جاء بالسيئة فلا يجزى الذين عملوا السيئات الا ما كانوا يعملون وفي اللفظ قولهم في الدار زيد والحجرة عمرو وذلك من العطف على معمولي عاملين عند الاخفش وعلى اضمار الجار عند سيبويه والمحققين ومما يرجح هذا الوجه ان الظاهر ان الباء في بمثلها متعلقة بالجزاء فاذا كان جزاء سيئة مبتدأ احتيج الى تقدير الخبر اي واقع قاله ابو البقاء اوله قاله الحوفي وهو احسن لاغنائه عن تقدير رابط بين هذه الجملة ومبتدأ بما وهو الذين وعلى ما اخترناه يكون جزاء عطفا على الحسنى فلا يحتاج الى تقدير اخر واما قول ابي الحسن وابن كيسان ان

مثلها هو الخبر وان الباء زيدت في الخبر كما زيدت في المبتدأ في بحسبك درهم فمردود عند الجمهور وقد يونس قولهما بقوله تعالى وجزاء سيئة سيئة مثلها والعاشر بين المتضايفين كقولهم هذا غلام والله زيد ولا اخا فاعلم لزيد وقيل الاخ هو الاسم والظرف الخبر وان الاخ جاء على لغة القصر كقولهم مكره اخاك لا بطل فهو كقولك لا عصا لك والحادي عشر بين الجار والمجرور كقولك اشتريته بارى الف درهم الثاني عشر بين الحرف الناسخ وما دخل عليه كقوله كان وقد اتى حول كميل اثافيها حمامات مثول كذا قال قوم ويمكن ان تكون هذه الجملة حالية تقدمت على صاحبها وهو اسم كان على حد الحال في قوله كان قلوب الطير رطبا ويابسا لدى وكرها العناب والحشف البالي الثالث عشر بين الحرف وتوكيده كقوله ليت وهل ينفع شيئا ليت ليت شبابا بوع فاشتريت الرابع عشر بين حرف التنفيس والفعل كقوله وما ادري وسوف اخال ادري اقوم ال حصن ام نساء وهذا الاعتراض في اثناء اعتراض اخر لان سوف وما بعدها اعتراض بين ادري وجملة الاستفهام الخامس عشر بين قد والفعل كقوله اخالد قد والله اوطات عشوة السادس عشر بين حرف النفي ومنفيه كقوله ولا اراها تزال ظالمة وقوله فلا وابي دهما زالت عزيزة السابع عشر بين جملتين مستقلتين نحو فاتوهن من حيث امركم الله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين نساؤكم حرث لكم فان نساؤكم حرث لكم تفسير لقوله تعالى من حيث امركم الله اي ان المأتي الذي امركم الله به هو مكان الحرث دلالة على ان الغرض الاصلي في الاتيان طلب النسل لا محض الشهوة وقد تضمنت هذه الاية الاعتراض باكثر من جملة ومثلها في ذلك قوله تعالى ووصينا الانسان بوالديه حملته امه وهنا على وهن وفصاله في عامين ان اشكر لي ولوالديك وقوله تعالى رب اني وضعتها انثى والله اعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى واني سميتها مريم فيمن قرأ بسكون تاء وضعت اذ الجملتان المصدرتان باني من قولها عليها السلام وما بينهما اعتراض والمعنى وليس الذكر الذي طلبته كالانثى التي وهبت لها وقال الزمخشري هما جملتان معترضتان كقوله تعالى وانه لقسم لو تعلمون عظيم انتهى وفي التنظير نظر لان الذي في الاية الثانية اعتراضان كل منهما بجملة لا اعتراض واحد بجملتين وقد يعترض باكثر من جملتين كقوله تعالى الم تر الى الذين اوتوا نصيبا من الكتاب يشترون الضلالة ويريدون ان تضلوا السبيل والله اعلم باعدائكم وكفى بالله وليا وكفى بالله نصيرا من الذين هادوا يحرفون ان قدر من الذين هادوا بيانا للذين اوتوا وتخصيصا لهم اذ كان اللفظ عاما في اليهود والنصارى والمراد اليهود

بيانا لاعدائكم والمعترض به على هذا التقدير جملتان وعلى التقدير الاول ثلث وهي والله اعلم وكفى بالله نصيرا واما يشترون الضلالة ويريدون فجملتان تفسير لمقدرا اذ المعنى الم تر الى قصة الذين اوتوا وان علقت من بنصيرا مثل ونصرناه من القوم او بخبر محذوف على ان يحرفون صفة لمبتدا محذوف اى قوم يحرفون كقولهم منا ظعن ومنا اقام اى منا فريق فلا اعتراض البتة وقد اجاز الزمخشري في سورة الاعراف الاعتراض بسبع جمل على ما ذكر ابن مالك وزعم ابو علي انه لا يعترض باكثر من جملة وذلك لانه قال في قول الشاعر اراني ولا كفران لله ايّة لنفسي قد طالبت غير منيل ان آية وهي مصدر اويت له اذا رحمته ورققت به لا ينتصب باويت محذوفة لئلا يلزم الاعتراض بجملتين قال وانما انتصابه باسم لا اى ولا اكفر الله رحمة مني لنفسي ولزمه من هذا ترك تنوين الاسم المطول وهو قول البغداديين اجازوا لا طالع جبلا اجروه في ذلك مجرى المضاف كما اجرى مجراه في الاعراب وعلى قولهم يتخرج الحديث لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت واما على قول البصريين فيجب تنوينه ولكن الرواية انما جاءت بغير تنوين وقد اعترض ابن مالك قول ابي علي بقوله تعالى وما ارسلنا من قبلك الا رجالا يوحي اليهم فاسئلوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون بالبينات والزبر وبقول زهير لعمرك والخطوب مغيرات وفي طول المعاشرة التقالي لقد باليت مظعن ام اوفى ولكن ام اوفى لا تبالي وقد يجاب عن الاية بان جملة الامر دليل الجواب عند الاكثرين ونفسه عند قوم فهي مع جملة الشرط كالجملة الواحدة وبانه يجب ان يقدر للباء متعلق محذوف اى ارسلناهم بالبينات لانه لا يستثنى باداة واحدة شيئان ولا يعمل ما قبل الا فيما بعدها الا ان كان مستثنى نحو ما قام الا زيد او مستثنى منه نحو ما قام الا زيدا احد او تابعا له نحو ما قام احد الا زيد فاضل

مسئلة كثيرا ما تشتبه المعترضة بالحالية ويميزها منها امور احدها انها تكون غير خبرية كالامرية في ولا تؤمنوا الا لمن تبع دينكم قل ان الهدى هدى الله ان يؤتى احد مثل ما اوتيتم كذا مثل ابن مالك وغيره بناء على ان ان يؤتى احد متعلق بتؤمنوا وان المعنى ولا تظهروا تصديقكم بان احدا يؤتى من كتب الله مثل ما اوتيتم وبان ذلك الاحد يحاجونكم عند الله يوم القيمة بالحق فيغلبونكم الا لاهل دينكم لان ذلك لا يغير اعتقادهم بخلاف المسلمين فان ذلك يزيدهم ثباتا وبخلاف المشركين فان ذلك يدعوهم الى الاسلام ومعنى الاعتراض حينئذ ان الهدى بيد الله فاذا قدره لاحد لم يضره مكركم والاية محتملة لغير ذلك وهو ان يكون الكلام قد تم عند الا ستثناء والمراد ولا تظهروا الايمان الكاذب الذي توقعونه وجه النهار وتنقضونه اخره الا

لمن كان منكم ثم اسلم وذلك لان اسلامهم كان اغيظ لهم ورجوعهم الى الكفر كان عندهم اقرب وعلى هذا فان يؤتى من كلام الله تعالى وهو متعلق بمحذوف مؤخر اى لكراهية ان يؤتى احد دبرتم هذا الكيد وهذا الوجه ارجح لوجهين احدهما انه الموافق لقراءة ابن كثير ءان يؤتى بهمزتين اي الكراهية ان يؤتى قلتم ذلك والثاني ان في الوجه الاول عمل ما قبل الا فيما بعدها مع انه ليس من المسائل الثلث المذكورة انفا وكالدعائية في قوله ان الثمانين وبلغتها قد احوجت سمعي الى ترجمان وقوله ان سليمى والله يكلاها ضنت بشيء ما كان يرزؤها وكالقسمية في قوله اني واسطار سطرن سطرا والتنزيهية في قوله تعالى ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون كذا مثل بعضهم وكالاستفهامية في قوله تعالى فاستغفروا لذنوبهم ومن يغفر الذنوب الا الله ولم يصروا على ما فعلوا كذا مثل ابن مالك فاما الاولى فلا دليل فيها انا قدر لهم خبرا وما مبتدا والواو للاستيناف لا عاطفة جملة على جملة وقدرهذا الكلام تهديدا كقولك لعبدك لك عندي ما تختار تريد بذلك ايعاده او التهكم به بل اذا قدر لهم خبرا معطوفا على الله وما معطوفة على البنات وذلك ممتنع في الظاهر اذ لا يتعدى فعل المضمر المتصل الى ضميره المتصل الا في باب ظن وفي فقد وعدم نحو فلا تحسبنهم بمفازة فينبغي ضم الباء ونحو ان رآه استغنى ولا يجوز نحو ضربه زيد تريد ضرب نفسه فانما يصح في الاية العطف المذكور اذا قدر ان الاصل ولانفسهم ثم حذف المضاف وذلك تكلف ومن العجب ان الفراء والزمخشري والحوفي قدروا العطف المذكور ولم يقدروا المضاف المحذوف ولا يصح العطف الا به واما الثانية فنص هو وغيره على ان الاستفهام فيها بمعنى النفي فالجملة خبرية وقد فهم مما اوردته من ان المعترضة تقع طلبية ان الحالية لا تكون الا خبرية وذلك بالاجماع واما قول بعضهم في قول القائل اطلب ولا تضجر من مطلب ان الواو للحال وان لا ناهية فخطاء وانما هي عاطفة اما مصدر ا ينسبك من ان والفعل على مصدر متوهم من الامر السابق اى ليكن منك طلب وعدم ضجر اوجملة على جملة وعلى الاول ففتحة تضجر اعراب ولا نافية والعطف مثله في قولك ائتني ولا اجفوك بالنصب وقوله فقلت ادعي وادعو ان اندى لصوت ان ينادي داعيان وعلى الثاني فالفتحة للتركيب والاصل ولا تضجرن بنون التاكيد الخفيفة فحذفت للضرورة ولا ناهية وعطف النهي على الامر مثله في قوله واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا الثاني انه يجوز تصديرها بدليل الاستقبال كالتنفيس في قوله وسوف اخال ادري واما قول الحوفي في اني ذاهب الى ربي سيهدين ان الجملة حالية فمردود وكلن في ولن تفعلوه وكالشرط في

فهل عسيتم ان توليتم ان تفسدوا في الارض قال هل عسيتم ان كتب عليكم القتال ان لا تقاتلوا ولا جناح عليكم ان كان بكم اذى من مطر او كنتم مرضى ان تضعوا اسلحتكم اني اخاف ان عصيت عذاب يوم عظيم فكيف تتقون ان كفرتم يوما فلولا ان كنتم غير مدينين ترجعونها وانما جاز الاضربنه ان ذهب وان مكث لان المعنى لاضربنه على كل حال اذ لا يصح ان يشترط وجود الشيء وعدمه لشيء واحد والثالث انه يجوز اقترانها بالفا كقوله واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف يأتي كل ما قدرا وجملة فالله اولى بهما في قوله وقد مضى وكجملة فبأي الاء ربكما تكذبان الفاصلة بين فاذا انشقت السماء فكانت وردة كالدهان وبين الجواب وهو فيومئذ لا يسأل والفاصلة بين ومن دونهما جنتان وبين فيهن خيرات حسان وبين صفتهما وهي مدهامتان في الاولى وحور مقصورات في الثانية ويحتمل ان تقدر مبتدأ فتكون الجملة اما صفة واما مستأنفة الرابع انه يجوز اقترانها بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت كقول المتنبي يا حادي عيرها واحسبني اوجد ميتا قبيل افقدها قفا قليلا بها علي فلا اقل من نظرة ازودها قوله افقدها على اضمار ان وقوله اقل يروى بالرفع والنصب **تنبيه** للبيانيين في الاعتراض اصطلاحات مخالفة لاصطلاح النحويين والزمخشري يستعمل بعضها كقوله في ونحن له مسلمون يجوز ان يكون حالا من فاعل نعبد او من مفعوله لاشتمالها على ضميرهما وان يكون معطوفة على نعبد وان تكون اعتراضية مؤكدة اي ومن حالنا انا له مخلصون التوحيد ويرد عليه مثل ذلك من لا يعرف هذا العلم كابي حيان توهما منه انه الاعتراض الذي يقوله النحويون وهو الاعتراض بين شيئين متطالبين

الجملة الثالثة التفسيرية

وهي الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه وسأذكر لها امثلة توضحها احدها واسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا الا بشر مثلكم فجملة الاستفهام مفسرة للنجوى وهل هنا للنفي ويجوز ان يكون بدلا منها ان قلنا ان ما فيه معنى القول يعمل في الجمل وهو قول الكوفيين وان تكون معمولة لقول محذوف وهو حال مثل والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم الثاني ان مثل عيسى عند الله كمثل ادم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون فخلقه وما بعده تفسير لمثل ادم لا باعتبار ما يعطيه ظاهر لفظ الجملة من كونه قدر جسدا من طين ثم كون بل باعتبار المعنى اي ان شان عيسى عند الله كشان ادم في الخروج عن مستمر العادة وهو التولد بين ابوين والثالث هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم تؤمنون بالله فجملة تؤمنون تفسير

للتجارة وقيل مستأنفة معناها الطلب اي امنوا بدليل يغفر بالجزم كقولهم اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه اي ليتق الله وليفعل يثب وعلى الاول فالجزم في جواب الاستفهام تنزيلا للسبب وهو الدلالة منزلة المسبب وهو الامتثال الرابع ولما يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم مستهم البأساء والضراء وزلزلوا وجوز ابو البقاء كونها حالية على اضمار قد والحال لا تأتي من المضاف اليه في مثل هذا الخامس حتى اذا جاؤك يجادلونك يقول الذين كفروا اذا قدرت اذا غير شرطية فجملة يقول تفسير ليجادلونك والا فهي جواب اذا وعليهما فيجادلونك حال

تنبيه المفسرة ثلثة اقسام مجردة من حرف التفسير كما في الامثلة السابقة ومقرونة باي كقوله وترمينني بالطرف اي انت مذنب ومقرونة بان نحو فاوحينا اليه ان اصنع الفلك وقولك كتبت اليه ان افعل كذا ان لم تقدر الباء قبل ان

السادس ثم بدا لهم من بعد ما راوا الايات ليسجننه حتى حين فجملة ليسجننه قيل مفسرة للضمير في بدا الراجع الى البداء المفهوم منه والتحقيق انها جواب لقسم مقدر وان المفسر مجموع الجملتين ولا يمنع من ذلك كون القسم انشاء لان المفسر هنا انما هو المعنى المتحصل من الجواب وهو خبري وذلك المعنى هو سجنه فهذا هو البداء الذي بدا لهم ثم اعلم انه لا يمتنع كون الجمل الانشائية مفسرة بنفسها ويقع ذلك في موضعين احدهما ان يكون المفسر انشاء ايضا نحو احسن الى زيد اعطه الف دينار والثاني ان يكون مفردا مؤديا عن جملة نحو واسروا النجوى الذين ظلموا وانما قلنا فيما مضى ان الاستفهام مراد به النفي تفسيرا لما اقتضاه المعنى واوجبه الصناعة لاجل الاستثناء المفرغ لان التفسير اوجب ذلك ونحو بلغني عن زيد كلام والله لافعلن كذا ويجوز ان يكون ليسجننه جوابا لبدا لان افعال القلوب لافادتها التحقيق تجاب بما يجاب به القسم قال ولقد علمت لتأتين منيتي وقال الكوفيون الجملة فاعل ثم قال هشام وثعلب وجماعة يجوز ذلك في كل جملة نحو يعجبني يقوم زيد وقال الفراء وجماعة بجوازه مشروطا بكون المسند اليها قلبيا وباقترانها باداة معلقة نحو ظهر لي اقام زيد وعلم هل قعد عمرو وفيه نظر لان اداة التعليق بان تكون مانعة اشبه من ان تكون مجوزة وكيف تعلق الفعل عما هو منه كالجزء وبعد فعندي ان المسئلة صحيحة ولكن مع الاستفهام خاصة دون سائر المعلقات وعلى ان الاسناد الى مضاف محذوف لا الى الجملة الا ترى ان المعنى ظهر لي جواب اقام زيد اي جواب قول القائل ذلك وكذا في علم اقعد عمرو وذلك لا بد من تقديره دفعا للتناقض اذ ظهور الشيء والعلم به منافيان للاستفهام المقتضي للجهل فان قلت ليس هذا مما يصح فيه الاضافة الى الجمل قلت قد مضى لنا عن قرب ان

الجملة التي يراد بها اللفظ يحكم لها بحكم المفردات السابع وإذا قيل لهم لا تفسدوا زعم ابن عصفور
ان البصريين يقدرون نائب الفاعل ضمير المصدر وجملة النهي مفسرة لذلك المضمر وقيل
الظرف نائب الفاعل فالجملة في محل نصب ورد بانه لا تتم الفائدة بالظرف وبعد وإذا
قيل إن وعد الله حق والصواب أن النائب الجملة لانها كانت قبل حذف الفاعل منصوبة
بالقول فكيف انقلبت مفسرة والمفعول به متعين للنيابة وقولهم الجملة لا تكون فاعلا ولا
نائبا جوابه ان التي يراد بها لفظها يحكم لها بحكم المفردات ولهذا تقع مبتدأ نحو لا حول ولا قوة
الا بالله كنز من كنوز الجنة وفي المثل زعموا مطية الكذب ومن هنا لم يحتج الخبر الى رابط في نحو قولي
لا اله الا الله كما لا يحتاج اليه الخبر المفرد الجامد الثامن وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم
مغفرة وأجر عظيم لان وعد يتعدى لاثنين وليس الثاني هنا لهم مغفرة لان ثاني مفعولي كسا لا يكون
جملة بل هو محذوف والجملة مفسرة له وتقديره اجرا عظيما او الجنة وعلى الثاني فوجه التفسير اقامة
السبب مقام المسبب اذ الجنة مسببة عن استقرار الغفران والاجر وقولي في الضابط الفضلة
احترزت به عن الجملة المفسرة لضمير الشأن فانها كاشفة لحقيقة المعنى المراد به ولها موضع بالاجماع
لانها خبر في الحال او في الاصل وعن الجملة المفسرة في باب الاشتغال فقد قيل انها تكون ذات
محل كما سيأتي وهذا القيد اهملوه ولا بد منه **مسئلة** قولنا ان الجملة المفسرة لا محل لها
خالف فيه الشلوبين فزعم انها بحسب ما تفسره فهي في نحو زيدا ضربته لا محل لها وفي نحو انا كل
شيء خلقناه بقدر ونحو زيد الخبز يأكله بنصب الخبز في محل رفع ولهذا يظهر الرفع اذا قلت اكله
وقال فمن نحن نؤمنه يبت وهو آمن فظهر الجزم وكأن الجملة المفسرة عنده عطف بيان او
بدل ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة وقد بينت ان جملة الاشتغال ليست من الجمل
التي تسمى في الاصطلاح جملة مفسرة وان حصل فيها تفسير ولم يثبت جواز حذف المعطوف
عليه عطف البيان واختلف في المبدل منه وفي البغداديات لابي علي ان الجزم في
ذلك باداة شرط مقدرة فانه قال ما ملخصه ان الفعل المحذوف والفعل المذكور في قوله
لا تجزعي ان منفسا اهلكته مجزومان في التقدير وان انجزام الثاني ليس على البدلية
اذ لم يثبت حذف المبدل منه بل على تكرير ان اي ان اهلكت منفسا ان اهلكته و
ساغ اضمار ان وان لم يجز اضمار لام الامر الا في ضرورة لاتساعهم فيها بدليل ايلائهم اياها
الاسم ولان تقدمها مقو للدلالة عليها ولهذا اجاز سيبويه بمن تمرر امرر ومنع من تضرب

امرر

انزل حتى تقول عليه وقال قيس فالمرهت برجل صالح فطالح بالخفض انه اسهل من اضمار رب بعد
الواو ورب شيء يكون ضعيفا ثم يحسن للضرورة كما في ضرب غلامه زيدا فانه ضعيف جدا وحسن
في ضربوني وضربت قومك واستغني بجواب الاولى عن جواب الثانية كما استغني في نحو ازيدا
ظننته قائما بثاني مفعولي ظننت المقدرة عن ثاني مفعولي المقدرة **الجملة الرابعة**
المجاب بها القسم نحو والقرآن الحكيم انك لمن المرسلين ونحو وتالله لاكيدن اصنامكم ومنه
لينبذن في الحطمة ولقد كانوا عاهدوا الله يقدر لذلك ولما اشبه القسم ومما يحتمل جواب
القسم وان منكم الا واردها وذلك بان يقدر الواو عاطفة على ثم لنحن اعلم فانه وما قبله جواب
لقوله تعالى فوربك لنحشرنهم وهذا مراد ابن عطية من قوله هو قسم والواو تقتضيه اي هو جواب
قسم والواو هي المحصلة لذلك لانها عطفت وتوهم ابو حيان عليه ما لا يتوهم على صغار الطلبة
وهو ان الواو حرف القسم فرد عليه بانه يلزم منه حذف المجرور وبقاء الجار وحذف القسم مع كون
الجواب منفيا بان ولئن سلم ما يقوله ابو حيان فليس بصحيح لان الجواب مثبت بدخول الا
ولو سلم انه منفي فقد قال الله تعالى ولئن زالتا ان امسكهما من احد من بعده **تنبيه**
من امثلة جواب القسم ما يخفى نحو ام لكم ايمان علينا بالغة الى يوم القيامة ان لكم لما تحكمون
ونحو واذ اخذنا ميثاق بني اسرائيل لا تعبدون الا الله واذ اخذنا ميثاقكم لا تسفكون
دماءكم وذلك لان اخذ الميثاق بمعنى الاستحلاف فالكثيرون منهم الزجاج ويوضحه
واذ اخذ الله ميثاق الذين اوتوا الكتاب لتبيننه للناس وقال الكسائي والفراء ومن وافقهما
التقدير بان لا تعبدوا الا الله وبان لا تسفكوا ثم حذف الجار ثم ان فارتفع الفعل وجوز الفراء
ان يكون الاصل النهي ثم اخرج مخرج الخبر ويؤيده ان بعده وقولوا واقيموا وآتوا ومما يحتمل
الجواب وغيره قول الفرزدق تعش فان عاهدتني لا تخونني نكن مثل من يا ذئب يصطحبان
فجملة النفي اما جواب لعاهدتني كما قال ارى محرزا عاهدته ليوافقن فكان كمن اغريته بخلاف
فلا محل لها او حال من الفاعل او المفعول او كليهما فمحلها النصب والمعنى شاهد للجوابية وقد يحتج
للحالية بقوله ايضا الم ترني عاهدت ربي وانني لبين رتاج قائما ومقام على حلفة لا اشتم
الدهر مسلما ولا خارجا من في زور كلام فقيل انه عطف خارجا على محل جملة لا اشتم
فكانه قال حلفت غير شاتم ولا خارجا والذي عليه المحققون ان خارجا مفعول مطلق و
الاصل ولا يخرج خروجا ثم حذف الفعل واناب الوصف عن المصدر كما عكس في ان اصبح

ما لكم عوداً أن المراد أنه حلف بين باب الكعبة وبين مقام إبراهيم وأنه التزم في المستقبل ألا يتكلم
بزور وأنه حلف في حال اتصافه بهذين الوصفين على شيء آخر **مسألة** قال ثعلب لا تقع جملة
القسم خبراً فقيل في تعليله لأن نحو لأفعلن لا محل له فإذا بني على مبتدأ فقيل زيد ليفعلن صار له
موضع وليس بشيء لأنه إنما منع وقوع الخبر جملة قسمية لا جملة هي جواب للقسم ومراده أن
القسم وجوابه لا يكونان خبراً إذ لا تنفك إحداهما عن الأخرى وجملتا القسم والجواب يمكن أن
يكون لهما محل كقولك قال زيد أقسم لأفعلن وإنما المانع عنده أمران أن جملة القسم لا ضمير فيها
فلا تكون خبراً لأن الجملتين هنا ليستا كجملتي الشرط والجزاء لأن الجملة الثانية ليست معمولة لشيء
من الجملة الأولى ولهذا منع بعضهم وقوعها صلة وأما كون جملة القسم إنشائية والجملة الواقعة خبراً
لا بد من احتمالها الصدق والكذب ولهذا منع قوم منهم ابن الأنباري أن يقال
زيداً اضربه وزيد هل جاءك وعندي أن كلا من التعليلين ملغى أما الأول فلأن الجملتين
مرتبطتان ارتباطاً صارتا به كالجملة وإن لم يكن بينهما عمل وزعم ابن عصفور أن السماع ورد
بوصل الموصول بالجملة القسمية وجوابها وذلك قوله تعالى وَإِنَّ كُلًّا لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ قال فما موصولة
لا زائدة وإلا لزم دخول اللام على اللام انتهى وليس بشيء لأن امتناع دخول اللام على اللام
إنما هو لأمر لفظي وهو ثقل التكرار والفاصل يزيله ولو كان زائداً ولهذا اكتفي بالألف فاصلة
بين النونات في نحو اذهبنان وبين الهمزتين في نحو أَأَنْذَرْتَهُمْ وإن كانت زائدة وكان الجيد
أن يستدل بقوله تعالى وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ فإن قيل يحتمل من الموصوفية أي لفريق ليبطئن
قلنا وكذا ما في الآية أي لقوم ليوفينهم ثم إنه لا يقع صفة إلا ما يقع صلة فالاستدلال ثابت
وإن قدرت صفة فإن قيل فما وجه والجملة الأولى إنشائية قلت جاز لأنها غير مقصودة
وإنما المقصود جملة الجواب وهي خبرية ولم يؤت بجملة القسم إلا لمجرد التوكيد لا للتأسيس
وأما الثاني فلأن الخبر الذي شرطه احتمال الصدق والكذب الخبر الذي هو قسيم الإنشاء
لا خبر المبتدأ للاتفاق على أن أصله الإفراد واحتمال الصدق والكذب إنما هو من صفات
الكلام وعلى جواز أين زيد وكيف عمرو وزعم ابن مالك أن السماع ورد بما منعه ثعلب وهو
قوله تعالى وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ فِي الصَّالِحِينَ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ
لَنُبَوِّئَنَّهُمْ وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وقوله جشأت فقلت اللذ خشيت ليأتين
انتهى وضعف ما استدل به زائل لطيف وهو أن المبتدأ في ذلك كله ضمن معنى الشرط وخبره

منزل منزلة الجواب فإذا قدر قبله قسم كان الجواب له وكان خبر المبتدأ المشبه لجواب الشرط محذوفاً
للاستغناء بجواب القسم المقدر قبله ونظيره في الاستغناء بجواب القسم المقدر قبل الشرط المجرد
من لام التوطئة عن جواب الشرط قوله تعالى وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ التقدير والله
ليمسن لئن لم ينتهوا ليمسن **تنبيه** وقع لمكي ولأبي البقاء وهم في جملة الجواب فأعرباها إعراباً
يقتضي أن لها موضعاً فأما مكي فقال في قوله ثم كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إن ليجمعنكم
بدل من الرحمة وقد سبقه إلى هذا الإعراب غيره ولكنه زعم أن اللام بمعنى أن المصدرية وأن
من ذلك ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ أي أن يسجنوه ولم يثبت مجيء اللام مصدرية
وخلط مكي فأجاز البدلية مع قوله أن اللام لام جواب القسم والصواب أنها لام الجواب وأنها
منقطعة مما قبلها إن قدر قسم ومتصلة به اتصال الجواب بالقسم إن أجري كتب مجرى أقسم كما
أجري علم في قوله وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي وأما أبو البقاء فإنه قال في لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ
وَحِكْمَةٍ الآية من فتح اللام ففي ما وجهان أحدهما أنها موصولة مبتدأ والخبر إما من كتاب أي
للذي آتيتكموه من الكتاب أو لتؤمنن به واللام جواب القسم لأن أخذ الميثاق قسم وجاءكم عطف
على آتيتكم والأصل ثم جاءكم به فحذف عائدها أو الأصل مصدق له ثم ناب الظاهر عن المضمر والعائد
ضمير استقر الذي تعلقت به مع والثاني أنها شرطية واللام موطئة وموضع ما نصب بآتيت و
المفعول الثاني ضمير المخاطب ومن كتاب مثل من آية في مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ انتهى ملخصاً وفيه أمور
أحدها أن من أجاز كون من كتاب خبراً فيه الإخبار عن الموصول قبل كمال الصلة لأن ثم
جاءكم عطف على الصلة الثاني أن تجويزه كون لتؤمنن خبراً مع تقديره إياه جواباً لأخذ
الميثاق يقتضي أن له موضعاً وأنه لا موضع له وإنما كان حقه أن يقدره جواباً لقسم محذوف و
يقدر الجملتين خبراً وقد يقال إنما أراد بقوله اللام جواب القسم لأن أخذ الميثاق قسم أن
أخذ الميثاق دال على جملة قسم مقدرة ومجموع الجملتين خبر وإنما سمى لتؤمنن خبراً لأنه
دال على المعنى المقصود بالأصالة لأنه وحده هو الخبر بالحقيقة وأنه لا قسم مقدر بل أخذ الله
ميثاق النبيين هو جملة القسم وقد يقال لو أراد هذا لم يحصر الدليل فيما ذكر للاتفاق على
أن وجود المضارع مفتتحاً باللام مفتوحة مختتماً بنون مؤكدة دليل قاطع على القسم وإن
لم يذكر معه أخذ الميثاق أو نحوه والثالث أن تجويزه كون العائد ضمير استقر يقتضي عود
ضمير مفرد إلى شيئين معاً فإنه عائد إلى الموصول والرابع أنه جوز حذف العائد المجرور مع

ان الموصول غير مجرور به فان قيل اكتفى بكلمة به الثانية فيكون كقوله ولو ان ما عالجت لين فؤادها فقسا استلين به للان الجندل قلنا لا يجوز على هذا الوجه عود به المذكورة الى الموصول لانها والخامس انه سمى ضميرا اتيتكم مفعولا ثانيا وانما هو اول **مسئلة** زعم الاخفش في قوله

اذا قال قدني قال بالله حلفة لتغني عني ذا انائك اجمعا

ان لتغني جواب القسم وكذا قال في ولتصغى اليه افئدة الذين لا يؤمنون بالآخرة لان قبله وكذلك جعلنا لكل نبي عدوا الآية وليس فيه ما يكون ولتصغى معطوفا عليه والصواب خلاف قوله لان الجواب لا يكون الا جملة ولام كي وما بعدها في تأويل المفرد واما ما استدل به فمتعلق اللام فيه محذوف اي ليشربن لتغني عني وفعلنا ذلك لتصغى **الجملة الخامسة** الواقعة جوابا لشرط غير جازم مطلقا او جازم ولم تقترن بالفاء ولا باذا الفجائية فالاول جواب لو ولولا ولما وكيف والثاني نحو ان تقم اقم وان قمت قمت اما الاول فلظهور الجزم في لفظ الفعل واما الثاني فلان المحكوم لموضعه بالجزم الفعل لا الجملة باسرها **الجملة السادسة** الواقعة صلة لاسم او حرف فالاول نحو جاء الذي قام ابوه فالذي في موضع رفع والصلة لا محل لها وبلغني عن بعضهم انه كان يلقن اصحابه ان يقولوا ان الموصول وصلته في موضع كذا محتجا بانهما ككلمة واحدة والحق ما قدمت لك بدليل ظهور الاعراب في نفس الموصول في نحو ليقم ايهم في الدار ولاكرمن ايهم عندك وامرر بايهم هو افضل وفي التنزيل ربنا ارنا اللذين اضلانا وقرئ ايهم اشد بالنصب وروي فسلم على ايهم افضل بالخفض وقال الطائي بحسبي من ذي عندهم ما كفانيا وقال العقيلي نحن اللذون صبحوا الصباحا وقال الهذلي هم اللاؤون فكوا الغل عني والثاني نحو عجبني ان قمت او ما قمت اذا قلنا بحرفية ما المصدرية وفي هذا النوع يقال الموصول وصلته في موضع كذا لان الموصول حرف فلا اعراب له لا لفظا ولا محلا واما قول ابي البقاء في بما كانوا يكذبون ان ما مصدرية وصلتها يكذبون وحكم مع ذلك بان يكذبون في موضع نصب خبر الكان فظاهره متناقض ولعل مراده ان المصدر انما ينسبك من ما ويكذبون لا منها ومن كان بناء على قول ابي العباس وابي بكر وابي علي وابي الفتح وآخرين ان كان الناقصة لا مصدر لها **الجملة السابعة** التابعة لما لا محل له نحو قام زيد ولم يقم عمرو اذا قدرت الواو عاطفة لا واو الحال

الجمل التي لها محل من الاعراب

وهي ايضا سبع **الجملة الاولى** الواقعة خبرا وموضعها رفع في بابي المبتدأ وان ونصب في بابي كان وكاد واختلف في نحو زيد اضربه وعمرو هل جاءك فقيل محل

الجملة التي بعد المبتدأ رفع على الخبرية وهو الصحيح وقيل نصب بقول مضمر هو الخبر بناء على ان الجملة الانشائية لا تكون خبرا وقد مر ابطاله **الجملة الثانية** الواقعة حالا وموضعها نصب نحو ولا تمنن تستكثر ونحو لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى قالوا انؤمن لك واتبعك الارذلون ومنه ما ياتيهم من ذكر من ربهم محدث الا استمعوه وهم يلعبون فجملة استمعوه حال من مفعول ياتيهم او من فاعله وقد مجدثا لان الذكر مختص بصفته مع انه قد سبق بالنفي فالحالان على الاول مثلهما في قولك ما لقي الزيدين عمرو مصعدا الا منحدرين وعلى الثاني مثلهما في قولك ما لقي الزيدين عمرو راكبا الا ضاحكا واما وهم يلعبون فحال من فاعل استمعوه فالحالان متداخلان ولاهية حال من فاعل يلعبون وهذا من التداخل ايضا او من فاعل استمعوه فيكون من التعدد لا من التداخل ومن مثل الحالية ايضا قوله عليه السلام اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد وهو من اقوى الادلة على ان انتصاب قائما في ضربي زيدا قائما على الحال لا على انه خبر لكان محذوفة اذ لا يقترن الخبر بالواو وقولك ما تكلم فلان الا قال خيرا كقولك ما تكلم الا قائلا خيرا وهو استثناء مفرغ من احوال عامة محذوفة وقول الفرزدق

بايدي رجال لم يشيموا سيوفهم ولم تكثر القتلى بها حين سلت

لان تقدير العطف مفسد للمعنى وقول كعب رضي الله عنه صاف بابطح اضحى وهو مشمول واضحى ناقصة **الجملة الثالثة** الواقعة مفعولا ومحلها النصب ان لم تنب عن الفاعل وهذه النيابة مختصة بباب القول نحو ثم يقال هذا الذي كنتم به تكذبون لما قدمنا من ان الجملة التي يراد بها لفظها تنزل منزلة الاسماء المفردة وقد تقع ايضا في الجملة المقرونة بمعلق نحو علم أقام زيد واجاز هؤلاء وقوع هذه فاعلا وحملوا عليه وتبين لكم كيف فعلنا بهم اولم يهد لهم كم اهلكنا ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه والصواب خلاف ذلك وعلى قول هؤلاء فيزاد في الجمل التي لها محل الجملة الواقعة فاعلا فان قلت وينبغي زيادتها على ما قدمت اختياره من جواز ذلك مع الفعل القلبي المعلق بالاستفهام فقط نحو ظهر لي أقام زيد قلت انما اجزت ذلك على ان المسند اليه مضاف محذوف لا الجملة وتقع الجملة مفعولا في ثلاثة ابواب احدها باب الحكاية بالقول او مرادفه فالاول نحو قال اني عبد الله وهل هي مفعول به او مفعول مطلق نوعي كالقرفصاء في قعد القرفصاء اذ هي دالة على نوع خاص من القول فيه مذهبان ثانيهما اختيار ابن الحاجب قال والذي غر الاكثرين انهم ظنوا ان تعلق الجملة بالقول كتعلقها بعلم في علمت لزيد منطلق وليس كذلك لان الجملة نفس القول والعلم غير المعلوم فافترقا انتهى

والصواب قول الجمهور اذ يصح ان يخبر عن الجملة بانها مقولة كما يخبر عن زيد من ضربت زيدا بانه مضروب بخلاف القرفصاء في المثال فلا يصح ان يخبر عنها بانها مقعودة لانها نفس القعود واما تسمية النحويين الكلام قولا فكتسميتهم اياه لفظا وانما الحقيقة انه مقول وملفوظ والثاني نوعان ما معه حرف التفسير كقوله وَتَرْمِينَنِي بِالطَّرْفِ اَيْ اَنْتَ مُذْنِبٌ وَتَقْلِينَنِي لكِنَّ اِيَّاكِ لَا اَقْلِي وقولك كتبت اليه ان افعل اذا لم تقدر باء الجر والجملة في هذا النوع مفسرة للفعل فلا موضع لها وما ليس معه حرف التفسير نحو وَوَصَّى بِهَا اِبْرٰهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَا بَنِيَّ اِنَّ اللّٰهَ اصْطَفٰى لَكُمُ الدِّينَ ونحو وَنَادٰى نُوحٌ ابْنَهُ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ يَا بُنَيَّ ارْكَبْ مَعَنَا وقراءة بعضهم فَدَعَا رَبَّهُ اِنِّي مَغْلُوبٌ فَانْتَصِرْ بكسر الهمزة وقوله رِجْلَانِ مِنْ مَكَّةَ اَخْبَرَانَا اِنَّا رَاَيْنَا رَجُلًا عُرْيَانَا روي بكسر ان فهذه الجمل في محل نصب اتفاقا ثم قال البصريون النصب بقول مقدر وقال الكوفيون بالفعل المذكور ويشهد للبصريين التصريح بالقول في نحو وَنَادٰى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ اِنَّ ابْنِي مِنْ اَهْلِي ونحو اِذْ نَادٰى رَبَّهُ نِدَاءً خَفِيًّا قَالَ رَبِّ اِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّاْسُ شَيْبًا وقول ابي البقاء في قوله تعالى يُوصِيكُمُ اللّٰهُ فِي اَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْاُنْثَيَيْنِ ان الجملة الثانية في موضع نصب بيوصي قال لان المعنى يفرض لكم او يشرع لكم في امر اولادكم انما يصح على قول الكوفيين وقال الزمخشري ان الجملة الاولى اجمال والثانية تفصيل لها وهذا يقتضي انها عنده مفسرة لا محل لها وهو الظاهر

تنبيهات الاول من الجمل المحكية ما قد يخفى فمن ذلك في المحكية بعد القول فَحَقَّ عَلَيْنَا قَوْلُ رَبِّنَا اِنَّا لَذَائِقُونَ والاصل انكم لذائقون عذابي ثم عدل الى التكلم لانهم تكلموا عن انفسهم كما قال اَلَمْ تَرَ اَنِّي يَوْمَ جَوِّ سُوَيْقَةٍ بَكَيْتُ فَنَادَتْنِي هُنَيْدَةُ مَالِيَا والاصل مالك ومنه في المحكية بعد ما فيه معنى القول اَمْ لَكُمْ كِتَابٌ فِيهِ تَدْرُسُونَ اِنَّ لَكُمْ فِيهِ لَمَا تَخَيَّرُونَ اي تدرسون فيه هذا اللفظ او تدرسون قولنا هذا الكلام وذلك اما على ان يكونوا خوطبوا بذلك في الكتاب على زعمهم او الاصل ان لهم لما يتخيرون ثم عدل الى الخطاب عند مواجهتهم وقد قيل في قوله تعالى يَدْعُو لَمَنْ ضَرُّهُ اَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ لَبِئْسَ الْمَوْلٰى وَلَبِئْسَ الْعَشِيرُ ان يدعو في معنى يقول مثلها في قول عنترة يَدْعُونَ عَنْتَرُ وَالرِّمَاحُ كَاَنَّهَا اَشْطَانُ بِئْرٍ فِي لَبَانِ الْاَدْهَمِ فيمن رواه عنتر بالضم على النداء وان من مبتدأ ولبئس المولى خبره وما بينهما جملة اسمية صلة وجملة من وخبرها محكية بيدعو اي ان الكافر يقول ذلك في القيامة وقيل من مبتدأ حذف خبره اي الهه وان ذلك حكاية لما يقوله في الدنيا وعلى هذا فالاصل يقول الوثن الهه ثم عبر عن الوثن بمن ضره اقرب من نفعه تشنيعا على الكافر

الثاني قد يقع بعد القول ما يحتمل الحكاية وغيرها نحو أتقول لموسى في الدار فلك ان تقدر موسى مفعولا اولا وفي الدار مفعولا ثانيا على اجراء القول مجرى الظن ولك ان تقدرهما مبتدأ وخبرا على الحكاية فانه في قوله تعالى اَمْ تَقُولُونَ اِنَّ اِبْرٰهِيمَ وَاِسْمٰعِيلَ وَاِسْحٰقَ الآية الاوجه ان القول قد استوفى شروط اجرائه مجرى الظن ومع هذا يجيء بالجملة بعده محكية

الثالث قد تقع بعد القول جملة محكية ولا عمل للقول فيها وذلك نحو اول قولي اني احمد الله اذا كسرت ان لان المعنى اول قولي هذا اللفظ فالجملة خبر لا مفعول خلافا لابي علي زعم انها في موضع نصب بالقول فبقي المبتدأ بلا خبر فقدره موجود او ثابت وهذا المقدر مستغنى عنه بل هو مفسد لان اول اني احمد الله باعتبار الكلمات ان وباعتبار الحروف الهمزة فيفيد الكلام على تقديره الاخبار بان ذلك الاول ثابت ويقتضي بمفهومه ان بقية الكلام ثابت اللهم الا ان يقدر قائل زائدا والبصريون لا يجيزونه وتبع الزمخشري ابا علي في التقدير المذكور والصواب خلاف قولهما فان فتحت فالمعنى حمد الله يعني بانه عبارة كانت

الرابع قد تقع الجملة بعد القول غير محكية به وهي نوعان محكية بقول آخر محذوف كقوله تعالى فَمَاذَا تَاْمُرُونَ بعد قَالَ الْمَلَاُ مِنْ قَوْمِ فِرْعَوْنَ اِنَّ هٰذَا لَسَاحِرٌ عَلِيمٌ لان قولهم تم عند قوله مِنْ اَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِ ثم التقدير فقال فرعون بدليل قَالُوا اَرْجِهْ وَاَخَاهُ وقول الشاعر قَالَتْ لَهُ وَهُوَ بِعَيْشٍ ضَنْكٍ لَا تُكْثِرِي لَوْمِي وَخَلِّي عَنْكِ التقدير قالت له اتذكر قولك لي اذا لومك في الاسراف في الانفاق لا تكثري لومي فحذف المحكية بالمذكور وابقى المحكية بالمحذوف وغير محكية وهي نوعان دالة على المحكية كقولك قال زيد لعمرو في حاتم اتظنون حاتما بخيلا فتحذف المقول وهو حاتم بخيل مدلولا عليه بجملة الانكار التي هي من كلامك دونه وليس من ذلك قوله تعالى قَالَ مُوسٰى اَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَكُمْ اَسِحْرٌ هٰذَا وان كان الاصل والله اعلم اتقولون للحق لما جاءكم هذا سحر ثم حذفت مقالتهم مدلولا عليها بجملة الانكار لان جملة الانكار هنا محكية بالقول الاول وان لم تكن محكية بالثاني وغير دالة عليه نحو وَلَا يَحْزُنْكَ قَوْلُهُمْ اِنَّ الْعِزَّةَ لِلّٰهِ جَمِيعًا وقد مر البحث فيها

الخامس قد يوصل بالمحكية غير محكي وهو الذي يسميه المحدثون مدرجا ومنه وَكَذٰلِكَ يَفْعَلُونَ بعد حكاية قولها وهذه الجملة ونحوها مستأنفة لا يقدر لها قول

الباب الثاني من الابواب التي تقع فيها الجملة مفعولا باب ظن واعلم فانها تقع مفعولا ثانيا للظن وثالثا للاعلم وذلك لان اصلهما الخبر ووقوعه جملة سائغ كما مر وقد اجتمع وقوع خبري كان وان والثاني من مفعولي باب ظن جملة في قول ابي ذؤيب فَاِنْ تَزْعُمِينِي كُنْتُ اَجْهَلُ فِيكُمُ فَاِنِّي شَرَيْتُ الْحِلْمَ بَعْدَكِ بِالْجَهْلِ

الباب الثالث باب التعليق وذلك

غير مختص بباب ظن بل هو جائز في كل فعل قلبي ولهذا انقسمت هذه الجملة الى ثلثة اقسام احدها ان تكون في موضع مفعول مقيد بالجار نحو اولم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة فلينظر ايها ازكى طعاما يسئلون ايان يوم الدين لانه يقال تفكرت فيه وسألت عنه ونظرت فيه ولكنها علقت هنا بالاستفهام عن الوصول في اللفظ الى المفعول وهي من حيث المعنى طالبة له على معنى ذلك الحرف وزعم ابن عصفور انه لا يعلق فعل غير علم وظن حتى يضمن معناهما وعلى هذا فتكون هذه الجملة سادة مسد مفعولين واختلف في قوله تعالى اذ يلقون اقلامهم ايهم يكفل مريم فقيل التقدير ينظرون ايهم يكفلها وقيل يتعرفون وقيل يقولون فالجملة على التقدير الاول مما نحن فيه وعلى الثاني في موضع المفعول به المسرح اي غير مقيد بالجار وعلى الثالث ليست من باب التعليق البتة والثاني ان تكون في موضع المفعول المسرح نحو عرفت من ابوك وذلك لانك تقول عرفت زيدا وكذا علمت من ابوك اذا اردت علم التي بمعنى عرف ومنه قول بعضهم اما ترى اي برق ههنا لان راى البصرية وسائر افعال الحواس انما تتعدى لواحد بلا خلاف الا سمع المعلقة باسم عين نحو سمعت زيدا يقرأ فقيل متعدية لاثنين ثانيهما الجملة وقيل الى واحد والجملة حال فان علقت بمسموع فتتعدى لواحد اتفاقا نحو يوم يسمعون الصيحة وليس من الباب ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد خلافا ليونس لان ننزع ليس بفعل قلبي بل اي موصولة لا استفهامية وهي المفعول وضمتها بناء لا اعراب واشد خبر لهو محذوفا والجملة صلة والثالث ان تكون في موضع المفعولين نحو ولتعلمن اينا اشد عذابا لنعلم اي الحزبين احصى ومنه وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون لان ايا مفعول مطلق لينقلبون لا مفعول به للعلم لان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ومجموع الجملة الفعلية في محل نصب بفعل العلم ومما يوهمون في انشاده واعرابه

ستعلم ليلى اى دين تداينت ... واى غريم للتقاضي غريمها

والصواب فيه نصب اى الاولى على حد انتصابها في اى منقلب الا انها مفعول به لا مفعول مطلق ورفع اى الثانية مبتدأ وما بعدها الخبر والعلم معلق عن الجملتين المتعاطفتين الفعلية والاسمية واختلف في نحو عرفت زيدا من هو فقيل جملة الاستفهام حال ورد بان الجمل الانشائية لا تكون حالا وقيل مفعول ثان على تضمين عرف معنى علم ورد بان التضمين لا ينقاس وهذا التركيب مقيس وقيل بدل من المنصوب ثم اختلف فقيل بدل اشتمال وقيل بدل كل والاصل عرفت شان زيد وعلى القول بان عرف بمعنى علم فهل يقال ان الفعل معلق ام لا قال جماعة من

المغاربة اذا قلت علمت زيدا ابوه قائم او ما ابوه قائم فالعامل معلق عن الجملة وهو عامل في محلها النصب على انها مفعول ثان وخالف في ذلك بعضهم لان الجملة حكمها في مثل هذا ان تكون في موضع نصب وان لا يؤثر العامل في لفظها وان لم يوجد معلق وذلك نحو علمت زيدا ابوه قائم واضطرب في ذلك كلام الزمخشري فقال في قوله تعالى ليبلوكم ايكم احسن عملا في سورة هود انما جاز تعليق فعل البلوى لما في الاختبار من معنى العلم لانه طريق اليه فهو ملابس له كما تقول انظر ايهم احسن وجها واستمع ايهم احسن صوتا لان النظر والاستماع من طرق العلم انتهى ولم اقف على تعليق النظر البصري والاستماع الا من جهته وقال في تفسير الآية في سورة الملك ولا يسمى هذا تعليقا وانما التعليق ان يوقع بعد العامل ما يسد مسد منصوبيه جميعا كعلمت ايهما عمرو الا ترى انه لا يفترق الحال بعد تقدم احد المنصوبين بين مجيء ماله الصدر وغيره ولو كان تعليقا لافترقا كما افترقا في علمت زيدا منطلقا وعلمت ازيد منطلق

تنبيه فائدة الحكم على محل الجملة في التعليق بالنصب ظهور ذلك في التابع فتقول عرفت من زيد وغير ذلك من اموره واستدل ابن عصفور بقول كثير

وما كنت ادرى قبل عزة ما البكا ... ولا موجعات القلب حتى تولت

بنصب موجعات وذلك ان تدعي ان البكاء مفعول وان ما زائدة او ان الاصل ولا ادرى موجعات القلب فيكون من عطف الجمل او ان الواو للحال وموجعات اسم لا اي وما كنت ادري قبل عزة والحال انه لا موجعات للقلب موجودة ما البكاء ورأيت بخط الامام بهاء الدين ابن النحاس رحمه الله اقول القياس جواز العطف على محل الجملة المعلق عنها بالنصب ثم رأيته منصوصا انتهى وممن نص عليه ابن مالك ولا وجه للتوقف فيه مع قولهم ان المعلق عامل في المحل

الجملة الرابعة المضاف اليها ومحلها الجر ولا يضاف الى الجملة الا ثمانية احدها اسماء الزمان ظروفا كانت او اسماء نحو والسلام على يوم ولدت ونحو وانذر الناس يوم يأتيهم العذاب ونحو لينذر يوم التلاق يوم هم بارزون ونحو هذا يوم لا ينطقون الا ترى ان اليوم ظرف في الاولى ومفعول ثان في الثانية وبدل منه في الثالثة وخبر في الرابعة ويمكن في الثالثة ان يكون ظرفا ليخفى في قوله تعالى لا يخفى على الله منهم شيء ومن اسماء الزمان ثلثة اضافتها الى الجملة واجبة اذ باتفاق واذا عند الجمهور ولما عند من قال باسميتها وزعم سيبويه ان اسم الزمان المبهم ان كان مستقبلا فهو كاذا في اختصاصه بالجمل الفعلية وان كان ماضيا فهو كاذ في الاضافة الى الجملتين فتقول اتيتك زمن

بقدم الحاج ولا يجوز زمن الحاج قادم وتقول اتيتك زمن قدم الحاج وزمن الحاج قادم ورد

عليه دعوى اختصاص المستقبل بالفعلية بقوله تعالى يوم هم بارزون وبقول الشاعر وكن لي شفيعا

يوم لا ذو شفاعة بمغن فتيلا عن سواد بن قارب واجاب ابن عصفور عن الآية بانه انما يشترط

حمل الزمان المستقبل على اذا اذا كان ظرفا وهو في الآية بدل من المفعول به لا ظرف ولا يأتي هذا

الجواب في البيت والجواب الشامل لهما ان يوم القيمة لما كان محقق الوقوع جعل كالماضي فحمل

على اذ لا على اذا على حد ونفخ في الصور والثاني حيث ويختص بذلك عن سائر اسماء المكان واضافتها

الى الجملة لازمة ولا يشترط لذلك كونها ظرفا وزعم المهدوي شارح الدريدية وليس بالمهدوي المفسر

ان حيث في قوله ثمت راح في الملبين الى حيث تحجى المازمان ومنى لما خرجت عن الظرفية

بدخول الى عليها خرجت عن الاضافة الى الجمل وصارت الجملة بعدها صفة لها وتكلف تقدير

رابط لها وهو فيه وليس بشيء لما قدمنا في اسماء الزمان الثالث آية بمعنى علامة فانها تضاف جوازا

الى الجملة الفعلية المتصرف فعلها مثبتا او منفيا بما كقوله بآية تقدمون الخيل شعثا وقوله بآية

ما كانوا ضعافا ولا عزلا هذا قول سيبويه وزعم ابو الفتح انها انما تضاف للمفرد نحو ان آية ملكه ان

يأتيكم التابوت وقال الآية ما تقدمون اي بآية اقدامكم كما قال بآية ما تحبون الطعام انتهى وهو

حذف موصول حرفي غير ان وبقاء صلته ثم هو غير متأت في قوله بآية ما كانوا ضعافا ولا عزلا الرابع

ذو في قولهم اذهب بذي تسلم والباء في ذلك ظرفية وذي صفة لزمن محذوف ثم قال الاكثرون هي

بمعنى صاحب فالموصوف نكرة اي اذهب في وقت صاحب سلامة اي في وقت هو مظنة السلامة

وقيل بمعنى الذي فالموصوف معرفة والجملة صلة فلا محل لها والاصل اذهب في الوقت الذي تسلم

فيه وبعضهم ان استعمال ذي موصولة مختص بطي ولم ينقل اختصاص هذا الاستعمال بهم وان

الغالب عليها في لغتهم البناء ولم يسمع هنا الا الاعراب وان حذف العائد المجرور هو والموصول

بحرف متحد المعنى مشروط باتحاد المتعلق نحو يشرب مما تشربون والمتعلق هيهنا مختلف وان

هذا العائد لم يذكر في وقت وبهذا الاخير يضعف قول الاخفش في ايها الناس ان ايا موصولة و

الناس خبر لمحذوف والجملة صلة وعائد اي يا من هم الناس على انه قد حذف العائد حذفا لازما

في نحو ولا سيما يوم فيمن رفع اي لا مثل الذي هو يوم ولم يسمع في نظائره ذكر العائد ولكنه نادر فلا

يحسن الحمل عليه والخامس والسادس لدن وريث فانهما يضافان جوازا الى الجملة الفعلية التي

فعلها متصرف ويشترط كونه مثبتا بخلافه مع آية فاما لدن فهي اسم لمبدأ الغاية زمانية كانت او

مكانية ومن شواهدها لزمنا لدن سألتمونا وفاقكم فلا يك منكم للخلاف جنوح واما ريث

فهي مصدر راث اذا ابطأ وعوملت معاملة اسماء الزمان في الاضافة الى الجملة كما عوملت

المصادر معاملة اسماء الزمان في التوقيت كقولك جئتك صلوة العصر قال خليلي رفقا

ريث اقضي لبانة من العرصات المذكرات عهودا وزعم ابن مالك في كافيته وشرحها ان الفعل

بعدهما على اضمار ان والاول قوله في التسهيل وشرحه وقد يعذر في ريث لانها ليست زمانا

بخلاف لدن وقد يجاب بانها لما كانت لمبدأ الغايات مطلقا لم تخلص للوقت وفي الغرة لابن

الدهان ان سيبويه لا يرى جواز اضافتها الى الجملة ولهذا قال في قوله من لد شولا ان التقدير

من لد ان كانت شولا ولم يقدر من لد كانت والسابع والثامن قول وقائل كقوله قول يا

للرجال ينهض منا مسرعين الكهول والشبانا وقوله فاجبت قائل كيف انت بصالح حتى مللت

وملني عوادي **الجملة الخامسة** الواقعة بعد الفاء واذا جوابا لشرط جازم لانها لم تصدر

بمفرد يقبل الجزم لفظا كما في قولك ان تقم اقم او محلا كما في قولك ان جئتني اكرمتك مثال المقرونة

بالفاء من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم ولهذا قرئ بجزم يذر عطفا على المحل ومثال المقرونة

باذا وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون والفاء المقدرة كالموجودة كقوله

من يفعل الحسنات الله يشكرها ومنه عند المبرد نحو ان قمت اقوم وقول زهير وان اتاه

خليل يوم مسألة يقول لا غائب مالي ولا حرم وهو احد الوجهين عند سيبويه والوجه الآخر

انه على التقديم والتاخير فيكون دليل الجواب لا عينه وح فلا يجزم ما عطف عليه ويجوز ان

يفسر ناصبا لما قبل الاداة نحو زيدا ان اتاني اكرمه ومنع المبرد تقدير التقديم محتجا بان الشيء اذا

حل في موضعه لا ينوى به غيره والا لجاز ضرب غلامه زيدا واذا خلا الجواب الذي لم يجزم لفظه من

الفاء واذا نحو ان قام زيد قام عمرو فمحل الجزم محكوم به للفعل لا للجملة وكذا القول في الشرط ولو

لهذا جاز نحو ان قام ويقعدا اخواك على اعمال الاول ولو كان محل الجزم للجملة باسرها لزم العطف

على الجملة قبل ان تكمل **تنبيه** قرء غير ابي عمرو ولولا اخرتني الى اجل قريب فاصدق واكن بالجزم

فقيل عطف على ما قبله على تقدير اسقاط الفاء وجزم اصدق ويسمى العطف على المعنى ويقال

له في غير القرآن العطف على التوهم وقيل عطف على محل الفاء وما بعدها وهو اصدق و

محله الجزم لانه جواب التحضيض والجزم بان مقدرة وانه كالعطف فيمن يضلل الله فلا هادي

له ويذرهم بالجزم وعلى هذا فيضاف الى الضابط المذكور ان يقال او جواب طلب والقيد

هذه المسئلة بالفاء الا انه اشد واعلى ذلك قوله فاتبعوني يحببكم لعلي اصالحكم واستدرج نوبا وقال ابو علي عطف اسند رج على محل الفاء الداخلة في التقدير على لعل وما بعدها فكانت هذه هنا بمنزلة من يفعل الحسنات الله يشكرها في باب الشرط وبعد فالتحقيق ان العطف في الباب من العطف على المعنى لان المنصوب بعد الفاء في تاويل الاسم فكيف يكون هو والفاء في محل الجزم وساوضح ذلك في اقسام العطف

الجملة السادسة

التابعة لمفرد وهي ثلثة انواع احدها المنعوت بها فهي في موضع رفع في نحو من قبل ان يأتي يوم لا بيع فيه ونصب في نحو واتقوا يوما ترجعون فيه وجر في نحو ربنا انك جامع الناس ليوم لا ريب فيه ومن مثل المنصوبة المحل ربنا انزل علينا مائدة من السماء تكون لنا عيدا لاولنا وآخرنا خذ من اموالهم صدقة تطهرهم الاية فجملة تكون لنا عيدا لاولنا صفة لمائدة وجملة تطهرهم وتزكيهم بها صفة لصدقة لا متعلقا بانزل او من مائدة على هذا التقدير ايضا ند وصفت وان التامة حال من ضمير خذ ونحو فهب لي من لدنك وليا يرثني اي وليا وارثا وذلك فيمن رفع يرث واما من جزم فهو جواب للدعاء ومثل ذلك ارسله معي ردءا يصدقني فيمن رفع يصدقني وجزم والثاني المعطوفة بالحرف نحو زيد منطلق وابوه ذاهب ان قدرت الواو عاطفة على الخبر فان قدرت العطف على الجملة فلا موضع او قدرت الواو واو الحال فلا تبعية والمحل نصب وقال ابو البقاء في قوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة الاصل فهي تصبح الارض مخضرة والضمير للقصة وتصبح خبرا وتصبح بمعنى اصبحت وهو معطوف على انزل فلا محل له اذا انتهى وفيه اشكالان احدهما انه لا يحرج في الظاهر لتقدير ضمير القصة والثاني تقديره الفعل المعطوف على الفعل المخبر به لا محل له وجواب الاول انه قدر الكلام مستانفا والنحويون يقدرون في مثل ذلك مبتدا كما قالوا في وتشرب اللبن فيمن رفع ان التقدير وانت تشرب وذلك لما قصدهم ايضاح الاستيناف اذ لا نزاع في الاستيناف الا على هذا التقدير والا للزم العطف الذي هو مقتضى الظاهر وجواب الثاني ان الفاء نزلت الجملتين منزلة الجملة الواحدة ولهذا اكتفى فيهما بضمير واحد وح فالخبر مجموعهما كما في جملتي الشرط والجزاء الواقعتين خبرا والمحل لذلك المجموع ولما كل منهما فجزء الخبر فلا محل له فافهم فانه بديع ويجب على هذا ان يدعى ان الفاء في ذلك وفي نظائره من نحو زيد يطير الذباب فيغضب قد تخلصت لمعنى السببية واخرجت عن العطف كما ان الفاء كذلك في جواب الشرط وفي نحو احسن اليك فلان فاحسن اليه ويكون ذكر ابي البقاء للعطف تجوزا او سهوا ومما يلحق بهذا البحث انه اذا قيل قال زيد عبد الله منطلق وعمرو مقيم

فليست الجملة الاولى في محل نصب والثانية تابعة لها بل الجملتان معا في موضع نصب ولا محل لواحدة منهما لان المقول مجموعهما وكل منهما جزء للمقول كما ان جزئي الجملة الواحدة لا محل لواحد منهما باعتبار القول فتامله الثالث المبدلة كقوله تعالى ما يقال لك الا ما قد قيل للرسل من قبلك ان ربك لذو مغفرة وذو عقاب اليم فان وما عملت فيه بدل من ما وصلتها وجاز اسناد يقال الى الجملة كما جاز ولذا قيل ان وعد الله حق هذا كله اذا كان المعنى ما يقول الله لك الا ما قد قال فاما ان كان المعنى ما يقول لك كفار قومك من الكلمات المؤذية الا مثل ما قال الكفار الماضون لانبيائهم وهو الوجه الذي بدأ به الزمخشري فالجملة استيناف ومن ذلك فاسروا النجوى ثم قال نعم هل هذا الا بشر مثلكم افتاتون السحر قال الزمخشري هذا في موضع نصب بدلا من النجوى ويحتمل التفسير وقال ابن جني في قوله الى الله اشكو بالمدينة حاجة وبالشام اخرى كيف يلتقيان جملة الاستفهام بدل من حاجة واخرى اي الى الله اشكو حاجتين تعذر التقائهما

الجملة السابعة

الجملة التابعة لجملة لها محل ويقع ذلك في بابي النسق والبدل خاصة فالاول نحو زيد قام ابوه وقعد اخوه اذا لم تقدر الواو للحال ولا قدرت العطف على الجملة الكبرى والثاني شرطه كون الثانية اوفى من الاولى بتادية المعنى المراد نحو واتقوا الذي امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون فان دلالة الثانية على نعم الله مفصلة بخلاف الاولى وقوله اقول له ارحل لا تقيمن عندنا فان دلالة الثانية على ما اراده من اظهار الكراهة بالمطابقة بخلاف الاولى قيل ومن ذلك قوله ذكرتك والخطي يخطر بيننا وقد نهلت منا المثقفة السمر فانه ابدل وقد نهلت من قوله والخطي يخطر بيننا بدل اشتمال انتهى وليس متعينا لجواز كونه من باب النسق على ان تقدر الواو للعطف ويجوز ان تقدر الواو للحال وتكون الجملة حالا اما من فاعل ذكرتك على المذهب الصحيح في جواز ترادف الاحوال واما من فاعل يخطر فتكون الحالان متداخلين والرابط على هذا الواو واعادة صاحب الحال بمعناه فان المثقفة السمر هي الرماح ومن غريب هذا الباب قولك قلت لهم قوموا اولكم وآخركم زعم ابن مالك ان التقدير ليقم اولكم وآخركم وانه من بدل الجملة من الجملة لا المفرد من المفرد كما قال في العطف في نحو اسكن انت وزوجك الجنة ولا نخلفه نحن ولا انت مكانا سوى ولا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده

تنبيه هذا الذي ذكرته من انحصار الجمل التي لها محل في سبع جار على ما قرروا والحق انها تسع والذي

اصلوه الجملة المستثناة والجملة المسند اليها اما الاولى فنحو لست عليهم بمصيطر الا من تولى وكفر
فيعذبه الله قال ابن خروف من مبتدا ويعذبه الله الخبر والجملة في موضع نصب على الاستثناء المنقطع
وقال الفراء في قراءة بعضهم فشربوا منه الا قليل منهم ان قليل مبتدا حذف خبره اي لم يشربوا وقال جماعة
في الا امرأتك بالرفع انه مبتدا والجملة بعده خبره وليس من ذلك ما مررت باحد الا زيد خير منه
لان الاستثناء مفرغ والجملة هنا حال من احد باتفاق او صفة له عند الاخفش وكل منهما قد مضى ذكره
وكذلك الجملة في الا انهم لياكلون الطعام فانها حال وفي نحو ما علمت زيدا الا يفعل الخير فانها مفعول
وكل ذلك قد ذكر واما الثانية فنحو سواء عليهم ءانذرتهم الآية اذا اعرب سواء خبرا وانذرتهم
مبتدا ونحو تسمع بالمعيدي خير من ان تراه اذا لم يقدر الاصل ان تسمع بل قدر تسمع قائما
مقام السماع كما ان الجملة بعد الظرف في نحو ويوم نسير الجبال وفي نحو انذرتهم في تاويل المصدر وان لم
يكن معهما حرف سابك واختلف في الفاعل ونائبه هل يكونان جملة ام لا فالمشهور المنع مطلقا و
اجازه هشام وثعلب مطلقا نحو يعجبني قام زيد وفصل الفراء وجماعة ونسبوه لسيبويه فقالوا ان
كان الفعل قلبيا ووجد معلق عن العمل نحو ظهر لي اقام زيد صح والا فلا وجعلوا منه ثم بدا لهم من
بعد ما رأوا الآيات ليسجننه ومنعوا يعجبني يقوم زيد واجازهما الكوفيون واحتجوا بقوله وما
راعني الا يسير بشرطة ومنع الاكثرون ذلك كله واولوا ما ورد مما يوهمه فقالوا في بدا ضمير البداء
ويسمع ويسير على اضمار ان واما قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض وقوله عليه الصلوة
والسلام لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة وقول العرب زعموا مطية الكذب فليس من باب
الاسناد الى الجملة لما بيناه في غير هذا الموضع

حكم الجمل بعد النكرات وبعد المعارف

يقول المعربون على سبيل التقريب الجمل بعد النكرات صفات وبعد المعارف
احوال وشرح المسئلة مستوفاة ان يقال الجمل الخبرية التي لم يستلزمها ما قبلها ان كانت مرتبطة
بنكرة محضة فهي صفة لها او بمعرفة محضة فهي حال عنها او بغير المحض منهما فهي محتملة لهما وكل ذلك
بشرط وجود المقتضي وانتفاء المانع مثال النوع الاول وهو الواقع صفة لا غير لوقوعه بعد النكرات
المحضة حتى تنزل علينا كتابا نقرؤه لم تعظون قوما الله مهلكهم او معذبهم من قبل ان ياتي
يوم لا بيع فيه وقمر حتى اذا اتيا اهل قرية استطعما اهلها وانما اعيد ذكر الاهل لانه لو قيل
استطعماهم مع ان المراد وصف القرية لزم خلو الصفة من ضمير الموصوف ولو قيل
استطعماها كان مجازا ولهذا كان هذا الوجه اولى من ان تقدر الجملة جوابا لاذا لان تكرار

الظاهر يخرج عن هذا المعنى وايضا فلان الجواب في قصة الغلام قال اقتلت لان الماضي المقرون
بقد لا يكون جوابا فليكن قال في هذه ايضا جوابا ومثال النوع الثاني وهو الواقع حالا لا غير لوقوعه
بعد المعارف المحضة ولا تمنن تستكثر ولا تقربوا الصلوة وانتم سكارى ومثال النوع الثالث و
هو المحتمل لهما بعد النكرة وهذا ذكر مبارك انزلناه فلك ان تقدر الجملة صفة للنكرة وهو الظاهر
ولك ان تقدرها حالا عنها لانها قد تخصصت بالوصف وذلك يقربها من المعرفة حتى ان
ابا الحسن اجاز وصفها بالمعرفة فقال في قوله تعالى فآخران يقومان مقامهما من الذين استحق
عليهم الاوليان ان الاوليان صفة لآخران لوصفه بيقومان ولك ان تقدرها حالا من المعرفة
وهو الضمير في مبارك الا انه قد يضعف من حيث المعنى وجها الحال اما الاول فلان الاشارة
اليه لم تقع في حالة الانزال كما وقعت الاشارة الى البعل في حالة الشيخوخة في وهذا بعلي شيخا
واما الثاني فلاقتضائه تقييد البركة بحالة الانزال وتقول ما فيها احد يقرا فيجوز الوجهان
ايضا لزوال الابهام عن النكرة بعمومها ومثال النوع الرابع وهو المحتمل لهما بعد المعرفة كمثل
الحمار يحمل اسفارا فان المعرف الجنسي يقرب في المعنى من النكرة فيصح تقدير يحمل حالا او صفة
ومثله وآية لهم الليل نسلخ منه النهار وقوله ولقد امر على اللئيم يسبني وقد استشكل الضابط
المذكور على نحوين احدهما كون الجملة خبرية واحترزت بذلك من نحو هذا عبد بعتكه تريد
بالجملة الانشاء وهذا عبدي بعتكه كذلك فان الجملتين مستانفتان لان الانشاء لا يكون
نعتا ولا حالا ويجوز ان تكونا خبرين آخرين الا عند من منع تعدد الخبر مطلقا وهو ابن
عصفور وعند من منع تعدده مختلفا بالافراد والجملة وهو ابو علي وعند من منع وقوع
الانشاء خبرا وهم طائفة من الكوفيين ومن الجمل ما يحتمل الانشائية والخبرية فيختلف الحكم باختلاف
التقدير وله امثلة منها قوله تعالى قال رجلان من الذين يخافون انعم الله عليهما فان جملة انعم
الله عليهما تحتمل الدعاء فتكون معترضة والاخبار فتكون صفة ثانية ويضعف من جهة المعنى
ان تكون حالا ولا يضعف في الصناعة لوصفها بالظرف ومنها قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم
فذهب الجمهور الى ان حصرت صدورهم جملة خبرية ثم اختلفوا فقال جماعة منهم الاخفش هي حال
من فاعل جاء على اضمار قد ويؤيده قراءة الحسن حصرة صدورهم وقال آخرون هي صفة
فلا يحتاج الى اضمار قد ثم اختلفوا فقيل الموصوف منصوب محذوف اي قوما حصرت
صدورهم ورد بان اضمار الاسم اسهل من اضمار حرف المعنى وقيل مخفوض مذكور وهو

قوم المتقدم ذكرهم فلا فصل بالتنبيه وما بينهما اعتراض ويؤيده انه قرئ باسقاطها وعلى ذلك
يكون جاؤكم صفة لقوم وحصرت صدورهم صفة ثانية وقيل بدل اشتمال من جاؤكم لان المجيء
مشتمل على الحصر وفيه بعد لان الحصر من صفة الجائين وقال ابو العباس المبرد الجملة الثانية معناها
الدعاء مثل غلت ايديهم فهي مستانفة ورد بان الدعاء عليهم بضيق قلوبهم عن قتال قومهم لا
يتجه ومن ذلك قوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة فانه يجوز تقدير لا
ناهية ونافية وعلى الاول فهي معمولة لقول محذوف هو الصفة اي فتنة مقولا فيها ذلك ويرجحه
ان توكيد الفعل بالنون بعد الناهية قياس نحو ولا تحسبن الله غافلا وعلى الثاني فهي صفة
لفتنة ويرجحه سلامته من تقدير القيد الثاني صلاحيتها للاستغناء عنها وخرج بذلك جملة
الصلة وجملة الخبر والجملة المحكية بالقول فانها لا تستغني عنها بمعنى ان معقولية القول متوقفة
عليها واشباه ذلك القيد الثالث وجود المقتضي واحترزت بذلك عن نحو فعلوه من قوله
تعالى وكل شيء فعلوه في الزبر فانه صفة لكل او لشيء ولا يصح ان تكون حالا من كل مع جواز الوجهين
في نحو اكرم كل رجل جاءك لعدم ما يعمل في الحال ولا يكون خبرا لانهم لم يفعلوا كل شيء ونظيره
قوله تعالى لولا كتاب من الله سبق يتعين كون سبق صفة ثانية لا حالا من الكتاب لان الابتداء
لا يعمل في الحال ولا من الضمير المستتر في الخبر المحذوف لان ابا الحسن حكى ان الحال لا تذكر بعد لولا
كما لا يذكر الخبر ولا يكون خبرا لما اشار اليه ولا ينقض الاول بقولهم لولا راسك مدهونا ولا الثاني
بقول الزبير ولولا بنوها حولها لخبطتها لشذوذهما واما قول ابن الشجري في ولولا فضل الله عليكم
ان عليكم خبر فمردود بل هو متعلق بالمبتدا والخبر محذوف القيد الرابع انتفاء المانع والمانع
اربعة انواع احدها ما يمنع حالية كانت متعينة لولا وجوده ويتعين فيه الاستيناف نحو زارني
زيد ساكافيه فانه لولا السين لكانت الجملة بعد المعرفة المحضة حالا ولكن السين ولن مانعان
لان الحالية لا تصدر بدليل استقبال واما قول بعضهم في وقال اني ذاهب الى ربي سيهدين
ان سيهدين حال كما تقول ساذهب مهديا فسهو والثاني ما يمنع وصفية كانت متعينة
لولا وجود المانع فيمتنع فيه الاستيناف لان المعنى على تقييد المتقدم فيتعين الحالية بعد ان كانت
ممتنعة وذلك نحو وعسى ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى ان تحبوا شيئا وهو شر لكم او
كالذي مر على قرية وهي خاوية وقوله مضى زمن والناس يستشفعون بي والمعارض فيهن الواو
فانها لا تعترض بين الموصوف وصفته خلافا للزمخشري ومن وافقه والثالث ما يمنعهما معا نحو

حفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون وقد مضى البحث فيها والرابع ما يمنع احدهما دون الآخر ولولا
المانع لكانا جائزين وذلك نحو ما جاءني احد الا قال خيرا فان جملة القول كانت قبل وجود الا محتملة
للوصفية والحالية فلما جاءت الا امتنعت الوصفية ومثله وما اهلكنا من قرية الا لها منذرون
واما وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم فللوصفية مانعان الواو والا ولم ير الزمخشري
وابو البقاء واحدا منهما مانعا وكلام النحويين بخلاف ذلك قال الاخفش لا تفصل الا بين الموصوف
وصفته فان قلت ما جاءني رجل الا راكب فالتقدير الا رجل راكب يعني ان راكبا صفة لبدل
محذوف قال وفيه قبح لجعلك الصفة كالاسم يعني في ايلائك اياها العامل وقال الفارسي لا يجوز
ما مررت باحد الا قائم فان قلت الا قائما جاز ومثل ذلك قوله وقائلة تخشى علي اظنه سيودي
به ترحاله وجعائله فان جملة تخشى علي حال من الضمير في قائلة ولا يجوز ان يكون صفة لها لان
اسم الفاعل لا يوصف قبل العمل

الباب الثالث من الكتاب في ذكر احكام ما يشبه الجملة

وهو الظرف والجار والمجرور وذكر حكمهما في التعلق لا بد من تعلقهما بالفعل
او ما يشبهه او ما اول بما يشبهه او ما يشير الى معناه فان لم يكن شيء من هذه الاربعة موجودا
قدر كما سياتي وزعم الكوفيون وابن طاهر وخروف الناصب المبتدا وزعما انه يرفع الخبر
اذا كان عينه نحو زيد اخوك وينصبه اذا كان غيره وان ذلك مذهب سيبويه وقال الكوفيون
الناصب امر معنوي وهو كونهما مخالفين للمبتدا ولا معول على هذين المذهبين مثال التعلق
بالفعل وشبهه قوله تعالى انعمت عليهم غير المغضوب عليهم وقول ابن دريد واشتعل
المبيض في مسوده مثل اشتعال النار في جزل الغضا وقد تقدر في الاولى متعلقة بالمبيض
فيكون تعلق الجارين بالاسم ولكن تعلق الثانية بالاشتعال يرجح تعلق الاول بفعله لانه
اتم لمعنى التشبيه وقد يجوز تعلق في الثانية بكون محذوف حالا من النار ويبعده ان الاصل
عدم الحذف ومثال التعلق بما اول بما يشبه الفعل قوله تعالى وهو الذي في السماء اله اي
وهو الذي هو اله في السماء ففي متعلقة باله وهو اسم غير صفة بدليل انه يوصف تقول اله
واحد ولا يوصف به لا يقال شيء اله وانما صح التعلق به لتاوله بمعبود واله خبر لهو محذوفا
ولا يجوز تقدير اله مبتدا مخبرا عنه بالظرف او فاعلا بالظرف لان الصلة حينئذ خالية من العائد
ولا يحسن تقدير الظرف صلة واله بدلا من الضمير المستتر فيه وتقدير وفي الارض اله معطوفا
كذلك لتضمنه الابدال من ضمير العائد مرتين وفيه بعد حتى قيل بامتناعه ولان الحمل على الاول

البعيد ينبغي ان يكون سببه التخلص به من محذور فاما ان يكون هو موقعا فيما يحوج الى تاويلين فلا ولا يجوز على هذا الوجهان يكون وفي الارض اله مبتداء وخبرا لئلا يلزم فساد المعنى ان استوقف وخلو الصلة من عائد ان عطف ومن ذلك ايضا قوله وان لساني شهدة يشتفى بها وهو على من صبه الله علقم اصله علقم عليه فعلى المحذوفة متعلقة بصب والمذكورة متعلقة بعلقم لتاوله بصعب وشاق او شديد ومن هنا كان الحذف شاذا لاختلاف متعلقي جار الموصول وجار العائد ومثال التعلق بما فيه رائحة الفعل قوله انا ابو المنهال بعض الاحيان وقوله انا ابن ماوية اذ جد النقر فتعلق بعض واذ بالاسمين العلمين لا لتاولهما باسم يشبه الفعل بل لما فيهما من معنى قولك الشجاع او الجواد وتقول فلان حاتم في قومه فتعلق الظرف بما في حاتم من معنى الجود ومن هنا رد على الكسائي في استدلاله على اعمال اسم الفاعل المصغر بقول بعضهم اظنني مرتحلا وسويرا فرسخا وعلى سيبويه في استدلاله على اعمال فعيل بقوله حتى شاها كليل موهنا عمل فذلك ان فرسخا ظرف مكان وموهنا ظرف زمان والظرف يعمل فيه روائح الفعل بخلاف المفعول به ويوضح كون الموهن ليس مفعولا به ان كليلا من كل وفعله لا يتعدى واعتذر عن سيبويه بان كليلا بمعنى مكل وكان البرق يكل الوقت بدوامه فيه كما تقول اتعبت يومك او بانه انما استشهد به على ان فاعلا يعدل الى فعيل للمبالغة ولم يستدل به على الاعمال وهذا اقرب فان في الاول حمل الكلام على المجاز مع امكان حمله على الحقيقة وقال ابن مالك في قول الشاعر ونعم من هو في سر واعلان يجوز كون من موصولة فاعلا لنعم وهو مبتداه خبره هو اخرى مقدرة وفي متعلقة بالمقدرة لان فيها معنى الفعل اي الذي هو مشهور انتهى و الاولى ان يكون المعنى الذي هو ملازم لحالة واحدة في سر واعلان وقد رد ابو علي من هذه تمييزا و الفاعل مستتر وقد اجيز في قوله تعم وهو الله في السموات وفي الارض تعلقه باسم الله تعم وان كان علما على معنى وهو المعبود او وهو المسمى بهذا الاسم واجيز تعلقه بيعلم وبسركم وجهركم وبخبر محذوف قدره الزمخشري بعالم ورد الثاني بان فيه تقديم معمول المصدر وتنازع عاملين في متقدم وليس بشيء لان المصدر هنا ليس مقدرا بحرف مصدري وصلته ولانه قد جاء نحو بالمؤمنين رؤف رحيم والظرف متعلق باحد الوصفين قطعا فكذا هنا ورد ابو حيان الثالث بان في لا تدل على عالم ونحوه من الاكوان الخاصة وكذلك رد على تقديرهم في نطقتم هو لعدتهن مستقبلات لعدتهن وليس بشيء لان الدليل ما جرى في الكلام من ذكر العلم فان تعلق

يعلم سركم وجهركم وليس الدليل حرف الجر ويقال لهما اذا كنت تجيز الحذف للدليل المعنوي مع عدم ما يسد مسده فكيف تمنعه مع وجود ما يسد مسده وانما اشترطوا الكون المطلق لوجوب الحذف لا لجوازه ومثال التعلق بالمحذوف والى ثمود اخاهم صالحا بتقدير وارسلنا ولم يتقدم ذكر الارسال ولكن ذكر النبي والمرسل اليهم يدل على ذلك ومثله في تسع ايات الى فرعون ففي والى متعلقان باذهب محذوفا وبالوالدين احسانا اي واحسنوا بالوالدين احسانا ومثله وقد احسن بي وووصيناهم بالوالدين احسانا مثله ووصينا الانسان بوالديه حسنا ومنه باء البسملة هل يتعلقان بالفعل الناقص من زعم انه لا يدل على الحدث منع من ذلك وهم المبرد فالفارسي فابن جني فالجرجاني فابن برهان ثم الشلوبين والصحيح انها كلها دالة عليه الا ليس واستدل لمثبتي التعلق بقوله تعالى اكان للناس عجبا ان اوحينا فان اللام لا تتعلق بعجبا لانه مصدر مؤخر ولا باوحينا لفساد المعنى ولانه صلة لان وقد مضى عن قرب ان المصدر الذي ليس في التقدير حرف موصول وصلته لا يمتنع التقديم عليه ويجوز ايضا ان يكون متعلقا بمحذوف هو حال من عجبا على حد قوله لمية موحشا طلل هل يتعلقان بالفعل الجامد وزعم الفارسي في قوله ونعم مزكا من ضاقت مذاهبه ونعم من هو في سر واعلان ان من نكرة تامة تمييز لفاعل نعم مستترا كما قال هو وطائفة في ما من نحو فنعما هي وان الظرف متعلق بنعم وزعم ابن مالك انما موصول فاعل وان هو مبتدا خبره هو اخرى مقدرة على حد وشعري شعري وان الظرف متعلق بهو المحذوفة لتضمنها معنى الفعل اي ونعم الذي هو باق على وده في سره واعلانه وان المخصوص محذوف اي بشر بن مروان وعندي ان يقدر المخصوص هو لتقدم ذكر بشر في البيت قبله وهو وكيف ارهب امرا او اراع به وقد زكات الى بشر بن مروان فيبقى التقدير من هو هو هل يتعلقان باحرف المعاني المشهور منع ذلك مطلقا وقيل بجوازه مطلقا وفصل بعضهم فقال ان كان نائبا عن فعل حذف جاز ذلك على سبيل النيابة لا الاصالة والا فلا وهو قول ابي علي وابي الفتح زعما في نحو يا لزيد ان اللام متعلقة بيا لنيابتها عن ادعو ولا في يا عبد الله ان النصب بيا وهو نظير قولهما في قوله ابا خراشة اما انت ذا نفر ان ما الزائدة هي الرافعة الناصبة لا كان المحذوفة واما الذين قالوا بالجواز مطلقا فقال بعضهم في قول كعب رضي الله عنه وما سعاد غداة البين اذ رحلوا الا اغن غضيض الطرف مكحول غداة البين ظرف للنفي اي انتفى كونها في هذا الوقت الا كاغن وقال ابن الحاجب في ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم اذ بدل من اليوم واليوم اما ظرف للنفع المنفي واما

لما في لن من معنى النفي اي انتفى في هذا اليوم النفع فالمنفي نفع مطلق وعلى الاول نفع مقيد باليوم قال ايضا اذا قلت ما ضربته للتاديب فان قصدت نفي ضرب معلل بالتاديب فاللام متعلقة بالفعل والمنفي ضرب مخصوص وللتاديب تعليل للضرب المنفي وان قصدت نفي الضرب على كل حال فاللام متعلقة بالنفي والتعليل له اي ان انتفاء الضرب كان لاجل التاديب لانه قد يؤدب بعض الناس بترك الضرب ومثله في التعلق بحرف النفي ما اكرمت المسيء لتاديبه وما اهنت المحسن لمكافاته اذ لو علق هنا بالفعل فسد المعنى المراد ومن ذلك قوله تعم وَمَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ الباء متعلقة بالنفي اذ لو علقت بمجنون لافاد نفي جنون خاص وهو الجنون الذي يكون من نعمة الله تعم وليس في الوجود جنون هو نعمة ولا المراد نفي جنون خاص انتهى ملخصا وهو كلام بديع الا ان جمهور النحويين لا يوافقون على صحة التعلق بالحروف فينبغي على قولهم ان يقدر ان التعلق بفعل دل عليه النافي اي انتفى ذلك بنعمة ربك وقد ذكرت في شرحي لقصيدة كعب ان المختار تعلق الظرف بمعنى التشبيه الذي تضمنه البيت وذلك على ان الاصل وما كسعاد الا ظبي اغن على التشبيه المعكوس للمبالغة لئلا يكون الظرف متقدما في التقدير على اللفظ الحامل لمعنى التشبيه وهذا الوجه هو اختيار ابن عمرون واذا جاز لحرف التشبيه ان يعمل في الحال في نحو قوله كان قلوب الطير رطبا ويابسا لدى وكرها العناب والحشف البالي مع ان الحال شبيهة بالمفعول به فعمله في الظرف اجدر فان قلت لا يلزم من صحة اعمال المذكور اعمال المقدر لانه اضعف قلت قد قالوا زيد زهير شعرا وحاتم جودا وقيل في المنصوب بهما انه حال او تمييز وهو الظاهر وايا ما كان فالتخيير فانه قد جاء ابلغ من ذلك وهو اعماله في حالين وذلك في قوله تعيرنا اننا عالة ونحن صعاليك انتم ملوكا اذ المعنى تعيرنا انا فقراء ونحن في حال صعلكتنا مثلكم في حال ملككم فان قلت قد اوجبت في بيت كعب ان يكون من عكس التشبيه لئلا يتقدم الحال على عاملها المعنوي فما الذي سوغ تقديم صعاليك هنا عليه قلت سوغه الذي سوغ تقديم بسرا في هذا بسرا اطيب منه رطبا وان كان معمول اسم التفضيل لا يتقدم عليه في نحو لكفاهم ناصرا وهو خشية اختلاط المعنى الا ان هذا مطرد ثم لقوة التفضيل ونادر هنا لضعف حرف التشبيه وهذا الذي ذكرته في البيت اجود ما قيل فيه وفيه قولان اخران احدهما ذكره السخاوي في كتابه سفر السعادة وهو ان عالة من عالني الشيء اذا اثقلني وملوكا مفعول اي انا نثقل الملوك بطرح كلنا عليهم ونحن انتم اي مثلكم في هذا الامر فالاخبار هنا مثله في

دار واجرامها تمم والثاني قاله الحريري وقد سئل عن البيت وهو ان التقدير انا عالة صعاليك نحن وانتم وقد خطئ في ذلك وقيل انه كلام لا معنى له وليس كذلك بل هو متجه على بعد فيه وهو ان يكون صعاليك مفعول عالة اي فانعول صعاليك ويكون نحن توكيدا لضمير عالة وانتم توكيد لضمير مستتر في صعاليك وحصل في البيت تقديم وتاخير للضرورة ولم يتعرض لقوله ملوكا فكانه عنده حال من ضمير عالة والاولى على قوله ان يكون صعاليك حالا من محذوف اي نعولكم صعاليك ويكون الحالان بمنزلتهما في لقيته مصعدا منحدرا فانهم نصوا على انه يكون الاول للثاني والثاني للاول لان فصلا اسهل من فصلين ويكون انتم توكيدا للمحذوف لا لضمير صعاليك لانه ضمير غيبة وانما جوزناه اولا لان الصعاليك هم المخاطبون فيحتمل كونه راعى المعنى

ذكر ما لا يتعلق من حروف الجر

يستثنى من قولنا لا بد لحرف الجر من متعلق ستة امور احدها الحرف الزائد كالباء ومن في كفى بالله شهيدا هل من خالق غير الله وذلك لان معنى التعلق الارتباط المعنوي والاصل ان افعالا قصرت عن الوصول الى الاسماء فاعينت على ذلك بحروف الجر والزائد انما دخل في الكلام تقوية له وتوكيدا ولم يدخل للربط وقول الحوفي ان الباء في اليس الله باحكم الحاكمين متعلقة وهم نعم يصح في اللام المقوية ان يقال انها متعلقة بالعامل المقوى نحو مصدقا لما معهم وفعال لما يريد وان كنتم للرؤيا تعبرون لان التحقيق انها ليست زائدة محضة لما تخيل في العامل من الضعف الذي نزله منزلة القاصر ولا معدية محضة لاطراد صحة اسقاطها فلها منزلة بين منزلتين الثاني لعل في لغة عقيل لانها بمنزلة الحرف الزائد الا ترى ان مجرورها في موضع رفع بالابتداء بدليل ارتفاع ما بعده على الخبرية قال لعل ابي المغوار منك قريب ولانها لم تدخل لتوصيل عامل بل لافادة معنى التوقع كما دخلت ليت لافادة معنى التمني ثم انهم جروا بها منبهة على ان الاصل في الحروف المختصة بالاسم ان تعمل الاعراب المختص به كحروف الجر الثالث لولا فيمن قال لولاي ولولاك ولولاه على قول سيبويه ان لولا جارة للضمير فانها بمنزلة لعل في ان ما بعدها مرفوع المحل بالابتداء فان لولا الامتناعية تستدعي جملتين كسائر ادوات التعليق وقد زعم ابو الحسن ان لولا غير جارة وان الضمير بعدها مرفوع ولكنهم استعاروا ضمير الجر مكان ضمير الرفع كما عكسوا في قولهم ما انا كانت وهذا كقوله في عسى دبر به ما ان نيابة ضمير عن ضمير يخالفه في الاعراب انما ثبت في الكلام في المنفصل وانما جاءت النيابة في المتصل

بشلثة شروط كون المنوب عنه منفصلا وتوافقهما في الاعراب وكون ذلك في الضرورة كقوله

الا يجاورنا الاك ديار · وعليه خرج ابو الفتح قوله · نحن بغرس الودي اعلمنا منا بركض

الجياد في السدف · فادعى ان نا مرفوع مؤكد للضمير في اعلم وهو نائب عن نحن ليتخلص بذلك

من الجمع بين اضافة افعل وكونه بمن وهذا البيت اشكل على ابي علي حتى جعله من تخليط الاعراب

الرابع رب في نحو رب رجل صالح لقيته او لقيت لان مجرورها مفعول في الثاني ومبتدأ في

الاول او مفعول على حد زيدا ضربته ويقدر الناصب بعد المجرور لا قبل الجار لان رب لها الصدر

من بين حروف الجر وانما دخلت في المثالين لافادة التكثير او التقليل لا للتعدية فليست عاملة هذا قول

الرماني وابن طاهر وقال الجمهور هي فيهما حرف جر معد فان قالوا انها عدت العامل المذكور فخطأ

لانه يتعدى بنفسه ولاستيفائه معموله في المثال الاول وان قالوا عدت محذوفا تقديره حصل او نحوه

كما صرح به جماعة ففيه تقدير ما معنى الكلام مستغن عنه ولم يلفظ به في وقت · الخامس كاف التشبيه قاله

الاخفش وابن عصفور مستدلين بانه اذا قيل زيد كعمرو فان كان المتعلق استقر فالكاف لا تدل

عليه بخلاف نحو في من نحو زيد في الدار وان كان فعلا مناسبا للكاف وهو اشبه فهو متعد بنفسه

لا بالحرف والحق ان جميع الحروف الجارة الواقعة في موضع الخبر ونحوه تدل على الاستقرار · السادس

حرف الاستثناء وهو خلا وعدا وحاشا اذا خفضن فانهن لتنحية الفعل عما دخلن عليه كما ان الا

كذلك وذلك عكس معنى التعدية الذي هو ايصال معنى الفعل الى الاسم ولو صح ان يقال انها متعلقة

لصح ذلك في الا وانما خفض بهن المستثنى ولم ينصب كالمستثنى بالا لئلا يزول الفرق بينهن افعالا

واحرفا · حكمهما بعد المعارف والنكرات حكم الجمل بعدهما حكم الجمل فهما صفتان في نحو رأيت طائرا

فوق غصن او على غصن لانهما بعد نكرة محضة وحالان في نحو رأيت الهلال بين السحاب او

في الافق لانهما بعد معرفة محضة ومحتملان في نحو يعجبني الزهر في اكمامه والثمر على اغصانه لان المعرف

الجنسي كالنكرة وفي نحو هذا ثمر يانع على اغصانه لان النكرة الموصوفة كالمعرفة · حكم المرفوع بعدهما

اذا وقع بعدهما مرفوع فان تقدمهما نفي او استفهام او موصوف او موصول او صاحب خبر او حال

نحو ما في الدار احد وافي الدار زيد ومررت برجل معه صقر وجاء الذي في الدار ابوه وزيد عندك اخوه

ومررت بزيد عليه جبة ففي المرفوع ثلاثة مذاهب احدها ان الارجح كونه مبتدأ مخبرا عنه بالظرف

او المجرور ويجوز كونه فاعلا والثاني ان الارجح كونه فاعلا واختاره ابن مالك وتوجيهه ان

الاصل عدم التقديم والتأخير والثالث انه يجب كونه فاعلا نقله ابن هشام عن الاكثرين وحيث

اعرب

اعرب فاعلا فهل عامله الفعل المحذوف او الظرف او المجرور لنيابتهما عن استقر وقربهما من الفعل

لاعتمادهما فيه خلاف والمذهب المختار الثاني بدليلين احدهما امتناع تقديم الحال في نحو زيد في

الدار جالسا ولو كان العامل الفعل لم يمتنع ولقوله · فان فؤادي عندك الدهر اجمع · فاكد الضمير

المستتر في الظرف والضمير لا يستتر الا في عامله ولا يصح ان يكون توكيدا لضمير محذوف مع الاستقرار

لان التوكيد والحذف متنافيان ولا لاسم ان على محله من الرفع بالابتداء لان الطالب للمحل قد زال

واختار ابن مالك المذهب الاول مع اعترافه بان الضمير مستتر في الظرف وهذا تناقض فان الضمير

لا يستكن الا في عامله وان لم يعتمد الظرف والمجرور نحو في الدار او عندك زيد فالجمهور يوجبون

الابتداء والاخفش والكوفيون يجيزون الوجهين لان الاعتماد عندهم ليس بشرط وكذا يجيزون

في نحو قائم زيد ان يكون قائم مبتدأ وزيد فاعلا وغيرهم يوجب كونهما على التقديم والتأخير

تنبيهات يحتمل قول المتنبي يذكر دار المحبوب · ظللت بها تنطوي على كبد · نضيجة فوق

خلبها يدها · ان يكون اليد فيه فاعلة بنضيجة او بالظرف او بالابتداء والاول ابلغ لانه اشد للحرارة و

الخلب زيادة الكبد او حجاب القلب او ما بين الكبد والقلب واضافة اليد الى الكبد للملابسة سيما

لانهما في الشخص ولا خلاف في تعين الابتداء في نحو في داره زيد لئلا يعود الضمير على مؤخر لفظا ورتبة

فان قلت في داره قيام زيد لم يجزها الكوفيون البتة اما على الفاعلية فلما قدمنا واما على الابتداء

فلان الضمير لم يعد على المبتدأ بل على ما اضيفت اليه المبتدأ والمستحق للتقديم هو المبتدأ واجازها

البصريون على ان يكون المرفوع مبتدأ لا فاعلا كقولهم في اكفانه درج الميت وقوله بمسعاته

هلك الفتى او نجاته · واذا كان الاسم في نية التقديم كان ما هو من تمامه كذلك والارجح تعين

الابتداء في نحو هل افضل منك زيد لان اسم التفضيل لا يرفع الفاعل الظاهر عند الاكثر على

هذا الحد ويجوز الفاعلية في لغة قليلة ومن المشكل قوله · فخير نحن عند الناس منكم · لان قوله

نحن ان قدر فاعلا لزم اعمال الوصف غير معتمد ولم يثبت وعمل افعل في الظاهر في غير مسألة

الكحل وهو ضعيف وان قدر مبتدأ لزم الفصل به وهو اجنبي بين افعل ومن وخرج ابو علي

وتبعه ابن خروف على ان الوصف خبر لنحن محذوفة وقدر نحن المذكورة توكيدا للضمير في

افعل · ما يجب فيه تعلقهما بمحذوف وهو ثمانية احدها ان يقعا صفة نحو او كصيب من السماء

الثاني ان يقعا حالا نحو فخرج على قومه في زينته واما قوله سبحانه فلما رآه مستقرا عنده

فزعم ابن عطية ان مستقرا هو المتعلق الذي يقدر في امثاله قد ظهر والصواب ما قاله

ابو البقاء وغيره من ان هذا الاستقرار بمعناه عدم التحرك لا مطلق الوجود والحصول فهو كون
خاص والثالث ان يقع صلة نحو وله من في السموات والارض ومن عنده لا يستكبرون و
الرابع ان يقع خبرا نحو زيد عندك او في الدار ومما ظهر في الضرورة كقوله لك العز ان
مولاك عز وان يهن فانت لدى بحبوحة الهون كائن وفي شرح ابن يعيش ان متعلق الظرف
الواقع خبرا صرح ابن جني بجواز اظهاره وعندي انه اذا حذف ونقل ضميره الى الظرف لم يجز
اظهاره لانه قد صار اصلا مرفوضا فاما ان ذكرته اولا فقلت زيد استقر عندك فلا يمنع
منه مانع انتهى وهو غريب الخامس ان يرفع الاسم الظاهر نحو افي الله شك ونحو او كصيب من
السماء فيه ظلمات ونحو اعندك زيد السادس ان يستعمل المتعلق محذوفا في مثل او شبهه
كقولهم لمن ذكر امرا قد تقادم عهده حينئذ الآن واصله كان ذلك حينئذ واسمع الآن وقولهم للمعرس
بالرفاء والبنين باضمار اعرست السابع ان يكون المتعلق محذوفا على شريطة التفسير نحو ايوم
الجمعة صمت فيه ونحو ازيدا مررت به عند من اجازه مستدلا بقراءة بعضهم والظالمين اعد لهم و
الاكثرون يوجبون في ذلك اسقاط الجار وان يرفع الاسم بالابتداء او بنصب باضمار جاوزت او نحو
و بالوجهين قرئ في الاية والنصب قراءة الجماعة ويرجحها العطف على الجملة الفعلية وهل الاولى ان
يقدر المحذوف مضارعا اي ويعذب لمناسبته يدخل او ماضيا اي وعذب لمناسبة المفسر فيه نظر
والرفع بالابتداء واما القراءة بالجر فمن توكيد الحرف باعادته داخلا على ضمير ما دخل عليه المؤكد مثل
ان زيدا انه فاضل ولا يكون الجار والمجرور توكيدا للجار والمجرور لان الضمير لا يؤكد الظاهر لان الظاهر
اقوى ولا يكون المجرور بدلا من المجرور باعادة الجار لان العرب لم تبدل مضمرا من مظهر لا يقولون
قام زيد هو وانما جوز ذلك بعض النحويين بالقياس الثامن القسم بغير الباء نحو والليل اذا يغشى وتالله
لاكيدن اصنامكم وقولهم لله لا يؤخر الاجل ولو صرح بالفعل في نحو ذلك لوجبت الباء اهل المتعلق
الواجب الحذف فعل او وصف الظاهر في تعين الفعل في بابي القسم والصلة لان القسم والصلة
لا يكونان الا جملتين قال ابن يعيش وانما لم يجز في الصلة ان يقال ان نحو جاء الذي في الدار بتقدير
مستقر على انه خبر لمحذوف على حد قراءة بعضهم تماما على الذي احسن بالرفع لقلة ذلك
اطراد هذا انتهى وكذا يجب في الصفة في نحو كل رجل في الدار فله درهم لان الفاء تجوز في نحو كل رجل
ياتيني فله درهم وتمتنع في كل رجل صالح فله درهم فاما قوله كل امر مباعد او مدان فمنوط
بحكمة المتعالي فنادر واختلف في الخبر والصفة والحال فمن قدر الفعل وهم الاكثرون فلانه

الاصل في العمل ومن قدر الوصف فلان الاصل في الخبر والحال والنعت الافراد ولان الفعل في ذلك
لا بد من تقديره بالوصف قالوا ولان تقليل المقدر اولى وليس بشيء لان الحق انا لم نحذف الضمير بل
نقلناه الى الظرف فالمحذوف فعل او وصف وكلاهما مفرد واما في الاشتغال فيقدر بحسب
المفسر فيقدر الفعل في نحو ايوم الجمعة تعتكف فيه والوصف في نحو ايوم الجمعة انت معتكف فيه و
الحق عندي انه لا يترجح تقديره اسما ولا فعلا بل بحسب المعنى كما سابينه **كيفية تقديره**
باعتبار المعنى اما في القسم فتقديره اقسم واما في الاشتغال فتقديره كالمنطوق به
نحو يوم الجمعة صمت فيه واعلم انهم ذكروا في باب الاشتغال انه يجب ان لا يقدر مثل المذكور
اذا حصل مانع صناعي كما في زيدا مررت به او معنوي كما في زيدا ضربت اخاه اذ تقدير المذكور يقتضي
في الاول تعدي القاصر بنفسه وفي الثاني خلاف الواقع اذ الضرب لم يقع بزيد فوجب ان يقدر جاوزت
في الاول واهنت في الثاني وليس المانعان مع كل متعد بالحرف ولا مع كل سببي الا ترى انه
لا مانع في نحو زيدا شكرت له لان شكر يتعدى بالجار وبنفسه وكذلك مسئلة الظرف نحو يوم
الجمعة صمت فيه لان العامل لم يتعد الى ضمير الظرف بنفسه مع انه يتعدى الى ظاهره بنفسه
وكذلك لا مانع في نحو زيدا اهنت اخاه لان اهانة اخيه اهانة له بخلاف الضرب واما في
المثل فيقدر بحسب المعنى واما في البواقي نحو زيد في الدار فيقدر كونا مطلقا وهو كائن او مستقر
او مضارعهما ان اريد الحال او الاستقبال نحو الصوم اليوم او في اليوم والجزاء غدا او في الغد ويقدر
كان او استقر او وصفهما ان اريد المضي هذا هو الصواب وقد اغفلوه مع قولهم في نحو ضربي
زيدا قائما ان التقدير اذ كان ان اريد المضي واذا كان ان اريد المستقبل ولا فرق واذا جهلت
المعنى فقدر الوصف فانه صالح في الازمنة كلها وان كانت حقيقته الحال وقال الزمخشري في اياتنت
تنقذ من في النار انهم جعلوا في النار الآن لتحقق الموعود به ولا يلزم ما ذكره لانه لا يمتنع تقدير المستقبل
ولكن ما ذكره ابلغ واحسن ولا يجوز تقدير الكون الخاص كقائم وجالس الا لدليل ويكون الحذف
حينئذ جائزا لا واجبا ولا ينتقل ضميره من المحذوف الى الظرف والمجرور وتوهم جماعة امتناع حذف
الكون الخاص ويبطله انا متفقون على جواز حذف الخبر عند وجود الدليل وعدم وجود معموله
فكيف يكون وجود المعمول مانعا من الحذف مع انه اما ان يكون هو الدليل او مقويا للدليل
واشتراط النحويين الكون المطلق انما هو لوجوب الحذف لا لجوازه ومما يتخرج على ذلك
قولهم من لي بكذا اي من يتكفل لي به وقوله تعالى فطلقوهن لعدتهن اي مستقبلات لعدتهن

كما فسره جماعة من السلف وعليه عول الزمخشري ورده ابو حيان توهما منه ان الخاص لا يحذف و
قال الصواب ان اللام للتوقيت وان الاصل لاستقبال عدتهن فحذف المضاف انتهى وقد بينا
فساد ذلك التوهم ومما يتخرج على التعلق بالكون الخاص قوله تعالى الحر بالحر والعبد بالعبد والانثى بالانثى
التقدير مقتول او يقتل الا ان اللهم الا ان يقدر مع ذلك مضافين اي قتل الحر كائن بقتل الحر وفيه
تكلف تقدير ثلثة الكون والمضافان بل تقدير خمسة لان كلا من المصدرين لا بد له من فاعل ومما
يبعد ذلك ايضا انك لا تعلم معنى المضاف الذي تقدره مع المبتدا الا بعد تمام الكلام وانما حسن
الحذف ان يعلم عند موضع تقديره واسئل القرية ونظير هذه الاية قوله تعالى ان النفس بالنفس
الاية اي ان النفس مقتولة بالنفس والعين مفقوءة بالعين والانف مجدوع بالانف والاذن
مصلومة بالاذن والسن مقلوعة بالسن هذا هو الاحسن وكذلك الارجح في قوله تعالى الشمس و
القمر بحسبان ان يقدر يجريان فان قدرت الكون قدرت مضافا اي جريان الشمس والقمر
كائن بحسبان وقال ابن مالك في قوله تعالى قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله ان
الظرف ليس متعلقا بالاستقرار لاستلزامه اما الجمع بين الحقيقة والمجاز فان الظرفية المستفادة
من في حقيقة بالنسبة الى غير الله سبحانه ومجاز بالنسبة اليه تعالى واما حمل قراءة السبعة على
لغة مرجوحة وهي ابدال المستثنى المنقطع كما زعم الزمخشري فانه زعم ان الاستثناء منقطع والمخلص من
هذين المحذورين ان يقدر قل لا يعلم من يذكر في السموات والارض ومن جوز اجتماع الحقيقة
والمجاز في كلمة واحدة واحتج بقولهم القلم احد اللسانين ونحوه لم يحتج الى ذلك نعم الاية رجح اخر وهو ان
يقدر من مفعولا والغيب بدل اشتمال والله فاعل والاستثناء مفرغ تنبيه موضع التقدير الاصل
ان يقدر مقدما عليهما كسائر العوامل مع معمولاتها وقد يعرض ما يقتضي ترجيح تقديره موخرا
وما يقتضي ايجابه فالاول نحو في الدار زيد لان المحذوف هو الخبر واصله ان يتاخر عن المبتدا و
الثاني نحو ان في الدار زيدا لان ان لا يليها مرفوعها ويلزم من قدر المتعلق فعلا ان يقدره موخرا
في جميع المسائل لان الخبر اذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدا تنبيه بعد جماعة منهم ابن مالك
على من قدر الفعل نحو قوله تعالى اذا لهم مكر وقولك اما في الدار فزيد لان اذا الفجائية لا يليها الفعل
واما ما لا يقع بعدها فعل الا مقرونا بحرف الشرط نحو فاما ان كان من المقربين وهذا على ما
بيناه غير وارد لان الفعل يقدر موخرا

الباب الرابع من الكتاب في ذكر احكام يكثر دورها ويقبح بالمعرب جهلها وعدم معرفتها على

على وجهها فمن ذلك ما يعرف به المبتدا من الخبر يجب الحكم بابتدائية المقدم من الاسمين
في ثلث مسائل احدها ان يكونا معرفتين تساوت رتبتهما نحو الله ربنا او اختلفت نحو زيد
الفاضل والفاضل زيد هذا هو المشهور وقيل يجوز تقدير كل منهما مبتدا وخبرا مطلقا وقيل
المشتق خبر وان تقدم نحو القائم زيد والتحقيق ان المبتدا ما كان اعرف كزيد في المثال او كان
هو المعلوم عند المخاطب كان يقول من القائم فتقول زيد القائم وان علمهما وجهل النسبة
فالمقدم المبتدا والثانية ان يكونا نكرتين صالحتين للابتداء بهما نحو افضل منك افضل مني و
الثالثة ان يكونا مختلفين تعريفا وتنكيرا والاول هو المعرفة كزيد قائم واما ان كان هو النكرة فان
لم يكن له ما يسوغ الابتداء به فهو خبر اتفاقا نحو خز ثوبك وذهب خاتمك وان كان له مسوغ
فكذلك عند الجمهور واما سيبويه فيجعله المبتدا نحو كم مالك وخير منك زيد وحسبنا الله
ووجهه ان الاصل عدم التقديم والتاخير وانهما شبيهان بمعرفتين تاخر الاخص منهما نحو الفاضل
انت ويتجه عندي جواز الوجهين اعمالا للدليلين ويشهد لابتدائية النكرة قوله تعالى فان
حسبك الله ان اول بيت وضع للناس للذي ببكة وقولهم ان قريبا منك زيد وقولهم
بحسبك زيد والباء لا تدخل في الخبر في الايجاب ولخبرية قولهم ما جاءت حاجتك بالرفع
والاصل ما هي حاجتك فدخل الناسخ بعد تقدير المعرفة مبتدا ولولا هذا التقدير لم يدخل اذ لا
يعمل في الاستفهام ما قبله واما من نصب فالاصل ما هي حاجتك بمعنى اي حاجة هي حاجتك
ثم دخل الناسخ على الضمير فاستتر فيه ونظيره ان تقول زيد هو الفاضل وتقدره مبتدا
ثانيا لا فصلا ولا تابعا فيجوز لك ح ان تدخل عليه كان فتقول زيد كان الفاضل ويجب الحكم
بابتدائية الموخر في نحو ابو حنيفة ابو يوسف وبنونا بنو ابنائنا رعيا للمعنى ويضعف ان
يقدر الاول مبتدا بناء على انه من التشبيه المعكوس للمبالغة لان ذلك نادر الوقوع ومخالف
للاصول اللهم الا ان يقتضي المقام المبالغة ما يعرف به الاسم من الخبر اعلم ان لهما ثلث
حالات احدها ان يكونا معرفتين فان كان المخاطب يعلم احدهما دون الاخر فالمعلوم الاسم
والمجهول الخبر فيقال كان زيد اخا عمرو لمن علم زيدا وجهل اخوته لعمرو وكان اخو عمرو زيدا لمن
يعلم اخا عمرو ويجهل ان اسمه زيد وان كان يعلمهما ويجهل انتساب احدهما الى الاخر فان
كان احدهما اعرف فالمختار جعله الاسم فتقول كان زيد القائم لمن كان قد سمع بزيد وسمع
برجل قائم فعرف كلا منهما بقلبه ولم يعلم ان احدهما هو الاخر ويجوز قليلا كان القائم زيدا

وان لم يكن احدهما اعرف فانت مخير نحو كان زيد اخا عمرو وكان اخو عمرو زيدا ويستثنى من مختلفى الرتبة نحو هذا فانه يتعين للاسمية لمكان التنبيه المتصل به فيقال كان هذا اخاك و كان هذا زيدا الا مع الضمير فان الافصح فى باب المبتدا ان يجعل المبتدا وتدخل التنبيه عليه فتقول ها انا ذا ولا يأتى ذلك فى باب الناسخ لان الضمير يتصل بالعامل فلا يتاتى دخول التنبيه عليه على انه سمع قليلا فى باب المبتدا هذا انا واعلم انهم حكموا لأن وأن المقدرتين بمصدر معرف بحكم الضمير لانه لا يوصف كما ان الضمير كذلك فلهذا قرات السبعة ما كان حجتهم الا ان قالوا فما كان جواب قومه الا ان قالوا والرفع ضعيف كضعف الاخبار بالضمير عما دونه فى التعريف الحالة الثانية ان يكونا نكرتين فان كان لكل منهما مسوغ للاخبار عنها فانت مخير فيما تجعله منهما الاسم وما تجعله الخبر فتقول كان خير من زيد شرا من عمرو وتعكس وان كان المسوغ لاحدهما فقط جعلته الاسم نحو كان خير من زيد امرأة الحالة الثالثة ان يكونا مختلفين فتجعل المعرفة الاسم والنكرة الخبر نحو كان زيد قائما ولا يعكس الا فى الضرورة كقوله ولا يك موقف منك الوداعا وقوله يكون مزاجها عسل وماء واما قراءة ابن عامر اولم تكن لهم آية ان يعلمه بالتاء تكن ورفع آية فان قدرت تكن تامة فاللام متعلقة بها وآية فاعلها وان يعلمه بدل من آية او خبر لمحذوف اى هى ان يعلمه وان قدرتها ناقصة فاسمها ضمير القصة وان يعلمه مبتدا وآية خبره والجملة خبر كان او آية اسمها ولهم خبرها وان يعلمه بدل او خبر لمحذوف اما تجويز الزجاج كون آية اسمها وان يعلمه خبرها فرد لما ذكرنا واعتذر له بان النكرة قد تخصصت بلهم ما يعرف به الفاعل من المفعول واكثر ما يشتبه ذلك اذا كان احدهما اسما ناقصا والآخر اسما تاما وطريق معرفة ذلك ان تجعل فى موضع التام ان كان مرفوعا ضمير المتكلم المرفوع وان كان منصوبا ضميره المنصوب وتبدل من الناقص اسما بمعناه فى العقل وعدمه فان صحت المسئلة بعد ذلك فهى صحيحة قبله والا فهى فاسدة فلا يجوز اعجب زيد ما كره عمرو ان اوقعت ما على ما لا يعقل لانه لا يجوز اعجبت الثوب ويجوز النصب لانه يجوز اعجبنى الثوب فان اوقعت ما على انواع من يعقل جاز لانه يجوز اعجبت النساء وان كان الاسمان ناقصين او تامين جاز الوجهان ايضا فروع تقول امكن المسافر السفر بنصب المسافر لانك تقول امكننى السفر ولا تقول امكنت السفر وتقول ما دعا زيدا الى الخروج وما كره زيد من الخروج بنصب زيد فى الاولى مفعولا وللفاعل ضميرا مستترا ورفعه فى الثانية فاعلا والمفعول ضمير ما محذوف لانك تقول ما دعانى

الى الخروج وما كرهت منه ويمتنع العكس لانه لا يجوز دعوت الثوب الى الخروج وكره من الخروج وتقول زيد فى رزقه عمرو عشرون دينارا برفع العشرين لا غير فان قدمت عمرا فقلت عمرو زيد فى رزقه عشرون جاز رفع العشرين ونصبه وعلى الرفع فالفعل خال من الضمير فيجب توحيده مع المثنى والمجموع ويجب ذكر الجار والمجرور لاجل الضمير الراجع الى المبتدا وعلى النصب فالفعل متحمل للضمير فيبرز فى التثنية والجمع ولا يجب ذكر الجار والمجرور ما افترق فيه عطف البيان و البدل وذلك ثمانية امور احدها ان العطف لا يكون مضمرا ولا تابعا لمضمر لانه فى الجوامد نظير النعت فى المشتق واما اجازة الزمخشرى فى ان اعبدوا الله ان يكون بيانا للهاء من قوله الا ما امرتنى به فقد مضى رده نعم اجاز الكسائى ان ينعت الضمير بنعت مدح او ذم او ترحم فالاول نحو لا اله الا هو الرحمن الرحيم ونحو قل ان ربى يقذف بالحق علام الغيوب وقولهم اللهم صل عليه الرؤوف الرحيم والثانى نحو مررت به الخبيث والثالث نحو قوله فلا تلمه ان ينام البائسا و اما الزمخشرى فى جعل الله الكعبة البيت الحرام ان البيت الحرام عطف بيان على جهة المدح كما فى الصفة لا على جهة التوضيح فعلى هذا لا يمتنع مثل ذلك فى عطف البيان على قول الكسائى واما البدل فيكون تابعا للمضمر بالاتفاق نحو ونرثه ما يقول وما انسانيه الا الشيطان ان اذكره وانما امتنع الزمخشرى من تجويز كون ان اعبدوا الله بدلا من الهاء فى به لتوهمه ان ذلك يخل بعائد الموصول وقد مضى رده واجاز النحويون ان يكون البدل مضمرا تابعا للمضمر كرأيته اياه او للظاهر كرأيت زيدا اياه وخالفهم ابن مالك فقال ان الثانى لم يسمع وان الصواب فى الاول قول الكوفيين انه توكيد كما فى قمت انت الثانى ان البيان لا يخالف متبوعه فى تعريفه وتنكيره واما قول الزمخشرى ان مقام ابرهيم عطف بيان على آيات بينات فسهو وكذا قال فى انما اعظكم بواحدة ان تقوموا ان تقوموا عطف على واحدة ولا يختلفون فى جواز ذلك فى البدل نحو الى صراط مستقيم صراط الله ونحو بالناصية ناصية كاذبة الثالث انه لا يكون جملة بخلاف البدل نحو ما يقال لك الا ما قد قيل للرسل من قبلك ان ربك لذو مغفرة وذو عقاب اليم ونحو واسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا الا بشر مثلكم وهو واضح الاقوال فعرفت زيدا ابو من هو وقال لقد اذهلتنى ام عمرو بكلمة اتصبر يوم البين ام لبس تصبر الرابع انه لا يكون تابعا لجملة بخلاف البدل نحو اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم اجرا ونحو امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وقوله اقول له ارحل لا تقيمن عندنا الخامس انه لا يكون فعلا تابعا لفعل بخلاف البدل نحو قوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف له العذاب

السادس انه لا يكون بلفظ الاول ويجوز ذلك في البدل بشرط ان يكون مع الثاني زيادة بيان كقراءة يعقوب وترى كل امة جاثية كل امة تدعى الى كتابها بنصب كل الثانية فانها قد اتصل بها ذكر سبب الجثو كقول الحماسي رويد بني شيبان بعض وعيدكم تلاقوا غدا خيلي على سفوان تلاقوا جيادا لا تحيد عن الوغى اذا ما غدت في المأزق المتداني تلاقوهم فتعرفوا كيف صبرهم على ما جنت فيهم يد الحدثان وهذا الفرق انما هو على ما ذهب اليه ابن الطراوة من ان عطف البيان لا يكون من لفظ الاول وتبعه على ذلك ابن مالك وابنه وحجتهم ان الشيء لا يبين بنفسه وفيه نظر من اوجه احدها انه يقتضي ان البدل ليس مبينا للمبدل منه وليس كذلك ولهذا منع سيبويه في المسكين ربه المسكين دون به المسكين وانما يفارق البدل عطف البيان في انه بمنزلة جملة استؤنفت للتبيين والعطف تبيين بالمفرد المحض الثاني ان اللفظ المكرر اذا اتصل به ما لم يتصل بالاول كان قد منا انه يجوز كون الثاني بيانا لما فيه من زيادة الفائدة وعلى ذلك اجازوا الوجهين في نحو قولك يا زيد زيد اليعملات الذبل تطاول الليل عليك فانزل وفي يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر اذا ضممت المنادى فيهما والثالث ان البيان يتصور مع كون المكرر مجردا وذلك في مثل قولك يا زيد زيد اذا قلته وبحضرتك اثنان اسم كل منهما زيد فانك لما ذكرت الاول توهم كل منهما انه المقصود فاذا كررته تكرر خطابك لاحدهما واقبالك عليه فظهر المراد وعلى هذا يتخرج قول النحويين في قول رؤبة لقائل يا نصر نصر نصرا ان الثاني والثالث عطفا على اللفظ وعلى المحل وخرج هؤلاء على التوكيد اللفظي فيهما او في الاول فقط فالثاني مصدر دعائي مثل سقيا لك او مفعول به بتقدير عليك على انه اغراء ونصر حاجب سيار بحاجب له اسمه نصر على ما نقل ابو عبيدة وقيل لو قدر احدهما توكيدا لفظيا بغير تنوين كالمؤكد السابع انه ليس في نية احلاله محل الاول بخلاف البدل ولهذا امتنع البدل وتعين البيان في نحو يا زيد الحارث وفي نحو يا سعيد كرز بالرفع او كرزا بالنصب بخلاف يا سعيد كرز بالضم فانه بالعكس وفي نحو انا الضارب الرجل زيد وفي نحو زيد افضل الناس الرجال والنساء او والرجال وفي نحو يا ايها الرجل غلام زيد وفي نحو اي الرجلين زيد وعمرو جاءك وفي نحو جاءني كلا اخويك زيد وعمرو الثامن انه ليس في التقدير من جملة اخرى بخلاف البدل ولهذا امتنع ايضا البدل وتعين البيان في نحو قولك هند قام عمرو اخوها ونحو مررت برجل قام عمرو اخوه ونحو زيد ضربت عمرا اخاه

ما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة وذلك احد عشر امرا

احدها انه يصاغ من المتعدي والقاصر كضارب وقائم ومستخرج ومستكبر وهي لا تصاغ الا من القاصر كحسن وجميل الثاني انه يكون للازمنة الثلاثة وهي لا تكون الا للحاضر اي الماضي المتصل بالزمن الحاضر الثالث انه لا يكون الا مجاريا للمضارع في حركاته وسكناته كضارب ويضرب ومنطلق وينطلق ومنه يقوم وقائم لان الاصل يقوم بسكون القاف وضم الواو ثم نقلوا واما توافق اعيان الحركات فغير معتبر بدليل ذاهب ويذهب وقاتل ويقتل ولهذا قال ابن الخشاب هو وزن عروضي لا تصريفي وهي تكون مجارية له كمنطلق اللسان ومطمئن النفس وطاهر العرض وغير مجارية وهو الغالب نحو ظريف وجميل وقول جماعة انها لا تكون الا غير مجارية مردود باتفاقهم على ان منها قوله من صديق او اخي ثقة او عدو شاحط دارا الرابع ان منصوبه يجوز ان يتقدم عليه نحو زيد عمرا ضارب ولا يجوز زيد وجهه حسن الخامس ان معموله يكون سببيا واجنبيا نحو زيد ضارب غلامه وعمرا ولا يكون معمولها الا سببيا تقول زيد حسن وجهه او الوجه ويمتنع زيد حسن عمرا السادس انه لا يخالف فعله في العمل وهي تخالفه فانها تنصب مع قصور فعلها تقول زيد حسن وجهه ويمتنع حسن وجهه بالنصب خلافا لبعضهم فاما الحديث ان امرأة كانت تهراق الدماء فالدماء تمييز على زيادة ال قاله ابن مالك او مفعول على ان الاصل تهريق ثم قلبت الكسرة فتحة والياء الفا كقولهم جاراة وناصاة وباقاة وهذا مردود لان شرط ذلك تحرك الياء كجارية وناصية وباقية السابع انه يجوز حذفه وبقاء معموله ولهذا اجازوا انا زيدا ضاربه وهذا ضارب زيد وعمرا بخفض زيد ونصب عمرو باضمار فعل او وصف منون واما العطف على محل المخفوض فيمتنع عند من شرط وجود المحرز كما سيأتي ولا يجوز مررت برجل حسن الوجه والفعل بخفض الوجه ونصب الفعل ولا مررت برجل وجهه حسنه بنصب الوجه او خفضه لان الصفة لا تعمل محذوفة ولان معمولها لا يتقدم عليها وما لا يعمل لا يفسر عاملا الثامن انه لا يقبح حذف موصوف الفاعل واضافته الى مضاف الى ضميره نحو مررت بقاتل ابيه ويقبح مررت بحسن وجهه التاسع انه يفصل مرفوعه ومنصوبه كزيد ضارب في الدار ابوه عمرا ويمتنع عند الجمهور زيد حسن في الحرب وجهه رفعت او نصبت العاشر انه يجوز اتباع معموله بجميع التوابع ولا يتبع معمولها بصفة قاله الزجاج ومتأخرو المغاربة ويشكل عليهم الحديث في صفة الدجال اعور عينه اليمنى الحادي عشر انه يجوز اتباع مجروره على المحل عند من لا يشترط المحرز ويحتمل ان يكون منه وجاعل الليل سكنا والشمس ولا يجوز هو حسن الوجه

والبدن بجر الوجه ونصب البدن خلافاً للفراء اجازه هو توى الرجل واليد برفع المعطوف و
اجاز البغداديون اتباع المنصوب بمجرور في البابين كقوله نظل طهاة اللحم من بين منضج صفيف
شواء او قدير معجل القدير المطبوخ في القدر وهو عندهم عطف على صفيف وخرج على ان
الاصل او طابخ قدير ثم حذف المضاف وابقى جر المضاف اليه كقراءة بعضهم والله يريد
الآخرة بالخفض او انه عطف على صفيف ولكنه خفض على الجوار او على توهم ان الصفيف
مجرور بالاضافة كما قال ولا سابق شيئاً **ما افترق فيه الحال والتمييز و**

ما اجتمعا اعلم انهما اجتمعا في خمسة امور وافترقا في سبعة فاوجه الاتفاق انهما اسمان
نكرتان فضلتان منصوبتان رافعتان للابهام واما اوجه الافتراق فاحدها ان الحال
تكون جملة كجاء زيد يضحك وظرفاً نحو رايت الهلال بين السحاب وجاراً ومجروراً نحو فخرج على
قومه في زينته والتمييز لا يكون الا اسماً الثاني ان الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها كقوله تعالى
ولا تمش في الارض مرحاً لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى وقوله انما الميت من يعيش كئيباً كاسفاً باله
قليل الرجاء بخلاف التمييز الثالث ان الحال مبينة للهيئات والتمييز مبين للذوات والرابع ان
الحال تتعدد كقوله على اذا ما زرت ليلى بخفية زيارة بيت الله رجلان حافياً بخلاف التمييز
ولذلك كان خطاء قول بعضهم في تبارك الرحمن رحماناً رحيماً ومويلاً انهما تمييزان والصواب ان
رحماناً باضمار اخص او امدح ورحيماً حال منه لا نعت له لان الحق قول الاعلم وابن مالك ان الرحمن
ليس بصفة بل علم وبهذا ايضاً يبطل كونه تمييزاً وقول قوم انه حال واما قول الزمخشري اذا قلت
الله رحمن انصرفته ام لا وقول ابن الحاجب انه اختلف في صرفه فخارج عن كلام العرب من وجهين
لانه لم يستعمل صفة ولا مجرداً من ال وانما حذفت في البيت للضرورة ويبتنى على علميته انه في البسملة ونحوها
بدل لا نعت وان الرحيم بعده نعت له لا نعت لاسم الله سبحانه اذ لا يتقدم البدل على النعت وان السؤال
الذي سئله الزمخشري وغيره لم قدم الرحمن مع ان عادتهم تقديم غير الابلغ كقولهم عالم نحرير وجواد
فياض غير متجه ومما يوضح لك انه غير صفة مجيئه كثيراً غير تابع نحو الرحمن علم القرآن قل ادعوا الله
او ادعوا الرحمن واذا قيل لهم اسجدوا للرحمن قالوا وما الرحمن الخامس ان الحال تتقدم على عاملها
اذا كان فعلاً متصرفاً او وصفاً يشبهه نحو خشعاً ابصارهم يخرجون وقوله نجوت وهذا تحملين طليق
اي وهذا طليق محمولاً لك ولا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح فاما استدلال ابن مالك على الجواز بقوله
رددت بمثل السيد نهد مقلص كميش اذا عطفاه ماء تحلبا وقوله اذا المرء عيناً قر بالعيش مثريا ولم

يعن بالاحسان كان مذمماً فسهو لان عطفاه والمرء مرفوعان بمحذوف يفسره المذكور والناصب
للتمييز هو المحذوف واما قوله وما ارعويت وراسي شيباً اشتعلا وقوله انفساً تطيب بنيل المنى
وداعي المنون ينادي جهاراً فضرورة السادس ان حق الحال الاشتقاق وحق التمييز الجمود وقد
يتعاكسان فتقع الحال جامدة نحو هذا مالك ذهباً وتنحتون الجبال بيوتاً ويقع التمييز مشتقاً نحو
لله دره فارساً وقولك كرم زيد ضيفاً اذا اردت الثناء على ضيف زيد بالكرم فان كان زيد هو
الضيف احتمل الحال والتمييز والاحسن عند قصد التمييز ادخال من عليه واختلف في المنصوب بعد حبذا
فقال الاخفش والفارسي والربعي حال مطلقاً وابو عمرو بن العلا تمييز مطلقاً وقيل الجامد تمييز والمشتق
حال وقيل الجامد تمييز والمشتق ان اريد تقييد المدح به كقوله يا حبذا المال مبذولاً بلا سرف فحال
والا فتمييز نحو حبذا راكباً زيد السابع ان الحال تكون مؤكدة لعاملها نحو ولى مدبراً فتبسم ضاحكاً
ولا تعثوا في الارض مفسدين ولا يقع التمييز كذلك فاما ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر
شهراً فشهراً مؤكد لما فهم من ان عدة الشهور واما بالنسبة الى عامله وهو اثنا عشر فمبين واما
اجازة المبرد ومن وافقه نعم الرجل رجلاً زيد فمردودة واما قوله تزود مثل زاد ابيك فينا فنعم
الزاد زاد ابيك زاداً فالصحيح ان زاداً معمول لتزود اما مفعول مطلق ان اريد به التزود او مفعول به
ان اريد به الشيء الذي يتزوده من افعال البر وعليهما فمثل نعت له تقدم فصار حالاً واما قوله نعم
الفتاة فتاة هند لو بذلت رد التحية نطقاً او بايماء ففتاة حال مؤكدة **اقسام الحال**

تنقسم باعتبارات الاول انقسامها باعتبار انتقال معناها ولزومه الى قسمين منتقلة و
هو الغالب وملازمة وذلك واجب في ثلث مسائل الاولى الجامدة غير المؤولة بالمشتق نحو هذا مالك
ذهباً وهذه جبتك خزاً بخلاف نحو بعته يداً بيد فانه بمعنى متقابضين وهو وصف منتقل وانما لم تؤول الاولى
لانها مستعملة في معناها الوضعي بخلافها في الثاني وكثير يتوهم ان الحال الجامدة لا تكون الا ما ولة
بالمشتق وليس كذلك الثانية المؤكدة نحو ولى مدبراً قالوا ومنه وهو الحق مصدقاً لان الحق لا
يكون الا مصدقاً والصواب انه يكون مصدقاً ومكذباً وغيرهما نعم اذا قيل هو الحق صادقاً فهي
مؤكدة الثالثة التي دل عاملها على تجدد صاحبها نحو وخلق الانسان ضعيفاً ونحو خلق الله
الزرافة يديها اطول من رجليها الحال اطول ويديها بدل بعض قال ابن مالك بدل الحق
ومنه وهو الذي انزل اليكم الكتاب مفصلاً وهذا سهو منه لان الكتاب قديم و تقع
الملازمة في غير ذلك بالسماع ومنه قائماً بالقسط اذا اعرب حالاً وقول جماعة انها مؤكدة

والبدن بجرالوجه ونصب البدن خلافا للفراء اجاز هو توي الرجل واليد برفع المعطوف و اجاز البغداديون اتباع المنصوب بمجرور في البابين كقوله نظل طهاة اللحم من بين منضج صفيف شواء او قدير معجل القدر المطبوخ في القدر وهو عندهم عطف على صفيف وخرج على ان الاصل او طابخ قدير ثم حذف المضاف وابقي جر المضاف اليه كقراءة بعضهم والله يريد الآخرة بالخفض او انه عطف على صفيف ولكنه خفض على الجوار او على توهم ان الصفيف مجرور بالاضافة كما قال ولا سابق شيئا

ما افترق فيه الحال والتمييز و ما اجتمعا

اعلم انهما اجتمعا في خمسة امور وافترقا في سبعة فاوجه الاتفاق انهما اسمان نكرتان فضلتان منصوبتان رافعتان للابهام واما اوجه الافتراق فاحدها ان الحال تكون جملة كجاء زيد يضحك وظرفا نحو رايت الهلال بين السحاب وجارا ومجرورا نحو فخرج على قومه في زينته والتمييز لا يكون الا اسما الثاني ان الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها كقوله تعالى لا تمش في الارض مرحا لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى وقوله انما الميت من يعيش كئيبا كاسفا باله قليل الرجاء بخلاف التمييز الثالث ان الحال مبينة للهيئات والتمييز مبين للذوات والرابع ان الحال تتعدد كقوله على اذا ما زرت ليلى بخفية زيارة بيت الله رجلان حافيا بخلاف التمييز ولذلك كان خطأ قول بعضهم في تبارك الرحمن رحمانا ورحيما موئلا انهما تمييزان والصواب ان رحمانا باضمار اخص او امدح ورحيما حال منه لا نعت له لان الحق قول الاعلم وابن مالك ان الرحمن ليس بصفة بل علم وبهذا ايضا يبطل كونه تمييزا او قول قوم انه حال واما قول الزمخشري اذا قلت الله رحمن انصرفه ام لا وقول ابن الحاجب انه اختلف في صرفه فخارج عن كلام العرب من وجهين لانه لم يستعمل صفة ولا مجردا من ال وانما حذفت في البيت للضرورة ويبتنى على علميته انه في البسملة ونحوها بدل لا نعت وان الرحيم بعده نعت له لا نعت لاسم الله سبحانه اذ لا يتقدم البدل على النعت وان السؤال الذي سئله الزمخشري وغيره لم قدم الرحمن مع ان عادتهم تقديم غير الابلغ كقولهم عالم نحرير وجواد فياض غير متجه ومما يوضح لك انه غير صفة مجيئه كثيرا غير تابع نحو الرحمن علم القرآن قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن واذا قيل لهم اسجدوا للرحمن قالوا وما الرحمن الخامس ان الحال تتقدم على عاملها اذا كان فعلا متصرفا او وصفا يشبهه نحو خشعا ابصارهم يخرجون وقوله نجوت وهذا تحملين طليق اي وهذا طليق محمولا لك ولا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح فاما استدلال ابن مالك على الجواز بقوله ردت بمثل السيد نهد مقلص كميش اذا عطفاه ماء تحلبا وقوله انا لكرم عنا قربا العيش مغربا ولم

يعن بالاحسان كان مذمما فسهو لان عطفاه والعيش مرفوعان بمحذوف يفسره المذكور والناصب للتمييز هو المحذوف واما قوله وما ارعويت وراسي شيبا اشتعلا وقوله انفسا تطيب بنيل المنى وداعي المنون ينادي جهارا فضرورة السادس ان حق الحال الاشتقاق وحق التمييز الجمود وقد يتعاكسان فتقع الحال جامدة نحو هذا مالك ذهبا وتنحتون الجبال بيوتا ويقع التمييز مشتقا نحو لله دره فارسا وقولك كرم زيد ضيفا اذا اردت الثناء على ضيف زيد بالكرم فان كان زيد هو الضيف احتمل الحال والتمييز والاحسن عند قصد التمييز ادخال من عليه واختلف في المنصوب بعد حبذا فقال الاخفش والفارسي والربعي حال مطلقا وابو عمرو بن العلاء تمييز مطلقا وقيل الجامد تمييز والمشتق حال وقيل الجامد تمييز والمشتق ان اريد تقييد المدح به كقوله يا حبذا المال مبذولا بلا سرف فحال والا فتمييز نحو حبذا راكبا زيد السابع ان الحال تكون مؤكدة لعاملها نحو ولى مدبرا فتبسم ضاحكا ولا تعثوا في الارض مفسدين ولا يقع التمييز كذلك فاما ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا فشهرا مؤكد لما فهم من ان عدة الشهور واما بالنسبة الى عامله وهو اثنا عشر فمبين واما اجازة المبرد ومن وافقه نعم الرجل رجلا زيد فمردودة واما قوله تزود مثل زاد ابيك فينا فنعم الزاد زاد ابيك زادا فالصحيح ان زادا معمول لتزود اما مفعول مطلق ان اريد به التزود او مفعول به ان اريد به الشيء الذي يتزوده من افعال البر وعليهما فمثل نعت له تقدم فصار حالا واما قوله نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت رد التحية نطقا او بايماء ففتاة حال مؤكدة

اقسام الحال

تنقسم باعتبارات الاول انقسامها باعتبار انتقال معناها ولزومه الى قسمين منتقلة وهو الغالب وملازمة وذلك واجب في ثلاث مسائل الاولى الجامدة غير المؤولة بالمشتق نحو هذا مالك ذهبا وهذه جبتك خزا بخلاف نحو بعته يدا بيد فانه بمعنى متقابضين وهو وصف منتقل وانما لم تؤول الاولى لانها مستعملة في معناها الوضعي بخلافها في الثاني وكثير يتوهم ان الحال الجامدة لا تكون الا مؤولة بالمشتق وليس كذلك الثانية المؤكدة نحو ولى مدبرا قالوا ومنه وهو الحق مصدقا لان الحق لا يكون الا مصدقا والصواب انه يكون مصدقا ومكذبا وغيرهما نعم اذا قيل هو الحق صادقا فهي مؤكدة الثالثة التي دل عاملها على تجدد صاحبها نحو وخلق الانسان ضعيفا ونحو خلق الله الزرافة يديها اطول من رجليها فالحال اطول ويديها بدل بعض قال ابن مالك ومنه وهو الذي انزل اليكم الكتاب مفصلا وهذا سهو منه لان الكتاب قديم وتقع الملازمة في غير ذلك بالسماع ومنه قائما بالقسط اذا اعرب حالا وقول جماعة انها مؤكدة

وهي التي معناها غير مستفاد مما قبلها الثاني انقسامها بحسب قصدها لذاتها وللتوطئة بها الى قسمين مقصودة وهي الغالب وموطئة وهي الجامدة الموصوفة نحو فتمثل لها بشرا سويا فانما ذكر بشرا توطئة لذكر سويا وتقول جاءني زيد رجلا محسنا الثالث انقسامها بحسب الزمان الى ثلثة مقارنة وهو الغالب نحو وهذا بعلي شيخا ومقدرة وهي المستقبلة كمررت برجل معه صقر صائدا به غدا اي مقدرا ذلك ومنه ادخلوها خالدين لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله امنين محلقين رؤسكم ومقصرين ومحكية وهي الماضية نحو جاء زيد امس راكبا الرابع انقسامها بحسب التبيين والتوكيد الى قسمين مبينة وهي الغالب وتسمى مؤسسة ايضا ومؤكدة وهي التي يستفاد معناها بدونها وهي ثلثة مؤكدة لعاملها نحو ولى مدبرا ومؤكدة لصاحبها نحو جاء القوم طرا ونحو لآمن من في الارض كلهم جميعا ومؤكدة لمضمون الجملة نحو زيد ابوك عطوفا واهمل النحويون المؤكدة لصاحبها ومثل ابن مالك وغيره بتلك الامثلة للمؤكدة لعاملها وهو سهو ومما يشكل قولهم في نحو جاء زيد والشمس طالعة ان الجملة الاسمية حال مع انها لا تنحل الى مفرد ولا تبين هيئة فاعل ولا مفعول ولا هي مؤكدة فقال ابن جني تاويلها جاء زيد طالعة الشمس عند مجيئه يعني فهي كالحال او النعت السببي كمررت بالدار قائما سكانها ومررت برجل قائم غلمانه وقال ابن عمرون هي مؤولة بقولك مبكرا ونحوه وقال صدر الافاضل تلميذ الزمخشري انما الجملة مفعول معه واثبت مجيء المفعول معه جملة وقال الزمخشري في قوله تعالى والبحر يمده من بعده سبعة ابحر في قراءة من رفع البحر هو كقوله وقد اغتدي والطير في وكناتها وجئت والجيش مصطف ونحوهما من الاحوال حكمها حكم الظرف فلذلك عريت عن ضمير ذي الحال ويجوز ان يقدر وبحرها اي وبحر الارض

اعراب اسماء الشرط والاستفهام ونحوها

اعلم انها اذا دخل عليها جار او مضاف فمحلها الجر نحو عم يتساءلون ونحو صبيحة اي يوم سفرك وغلام من جاءك والا فان وقعت على زمان نحو ايان يبعثون او مكان نحو فاين تذهبون او حدث نحو اي منقلب ينقلبون فهي منصوبة مفعولا فيه ومفعولا مطلقا والا فان وقع بعدها اسم نكرة نحو من اب لك فهي مبتدا او اسم معرفة نحو من زيد فهي خبر او مبتدا على الخلاف السابق ولا يقع هذان النوعان في اسماء الشرط والا فان وقع بعدها فعل قاصر فهي مبتدا نحو من قام ونحو من يقم اقم معه والاصح ان الخبر فعل الشرط لا فعل الجواب وان وقع بعدها فعل متعد فان كان واقعا عليها فهي مفعول به نحو فاي ايات الله تنكرون واياما تدعو ونحو من يضلل الله

فلا هادي له وان كان واقعا على ضميرها نحو من رايته او متعلقها نحو من رايت اخاه فهي مبتداة او منصوبة بمحذوف مقدر بعدها يفسره المذكور

تنبيه واذا وقع اسم الشرط مبتدا فهل خبره فعل الشرط وحده لانه اسم تام وفعل الشرط مشتمل على ضميره فقولك من يقم لو لم يكن فيه معنى الشرط بمنزلة قولك كل من الناس يقوم او فعل الجواب لان الفائدة به تمت ولالتزامهم عود ضمير منه اليه على الاصح ولان نظيره هو الخبر في قولك الذي ياتيني فله درهم او مجموعهما لان قولك من يقم اقم معه بمنزلة قولك كل من الناس ان يقم اقم معه والصحيح الاول وانما توقفت الفائدة على الجواب من حيث التعليق فقط لا من حيث الخبرية

مسوغات الابتداء بالنكرة

لم يعول المتقدمون في ضابط ذلك الا على حصول الفائدة وراى المتاخرون انه ليس كل احد يهتدي الى مواطن الفائدة فتتبعوها فمن مقل مخل ومن مكثر مورد ما لا يصح او معدد لامور متداخلة والذي يظهر لي انها منحصرة في عشرة امور احدها ان تكون موصوفة لفظا او تقديرا او معنى فالاول نحو واجل مسمى عنده ولعبد مؤمن خير من مشرك وقولك رجل صالح جاءني ومن ذلك قولهم ضعيف عاذ بقرملة اذ الاصل رجل ضعيف فالمبتدا في الحقيقة المحذوف وهو موصوف والنحويون يقولون يبتدا بالنكرة اذا كانت موصوفة او خلفا من موصوف والصواب ما بينت لك وليست كل صفة تحصل الفائدة فلو قلت رجل من الناس جاءني لم يجز والثاني نحو قولهم السمن منوان بدرهم اي منوان منه وقولهم شر اهر ذا ناب وقد را حلك ذا المجاز اذ المعنى شر اي شر وقدر لا يغالب والثالث نحو رجيل جاءني لانه في معنى رجل صغير وقولهم ما احسن زيدا لانه في معنى شيء عظيم احسن زيدا وليس في هذين النوعين صفة مقدرة فيكونا من القسم الثاني والثاني ان تكون عاملة اما رفعا نحو قائم الزيدان عند من اجازه او نصبا نحو امر بمعروف صدقة وافضل منك جاءني اذ الظرف منصوب المحل بالمصدر والوصف او جرا نحو غلام امراة جاءني وخمس صلوات كتبهن الله وشرط هذه ان يكون المضاف اليه نكرة كما مثلنا او معرفة والمضاف مما لا يتعرف بالاضافة نحو مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود واما ما عدا ذلك فان المضاف فيه معرفة لا نكرة والثالث العطف بشرط كون المعطوف او المعطوف عليه مما يسوغ الابتداء نحو طاعة وقول معروف اي امثل من غيرهما ونحو قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها اذى وكثير منهم اطلق العطف واهمل الشرط منهم ابن مالك وليس من امثلة المسئلة ما انشده من قوله عندي

اصطبار وشكوى عند قاتلتي فهل باعجب من هذا امرء سمعا اذ يحتمل ان الواو للحال وسيلي ان ذلك مسوغ وان سلم العطف فثم صفة مقدرة يقتضيها المقام اى وشكوى عظيمة على انا لا نحتاج الى شئ من هذا كله فان الخبر هنا ظرف مختص وهذا بمجرده مسوغ كما تقدم وكانه توهم ان التسويغ مشروط بتقدمه على النكرة وقد اسلفنا ان التقديم انما كان لدفع توهم الصفة وانما لم يجب هنا لحصول الاختصاص بدونه وهو ما قدمناه من الصفة المقدرة او الوقوع بعد واو الحال فلذلك جاز تاخر الظرف كما في قوله تعالى واجل مسمى عنده فان قلت لعل الواو للعطف والصفة مقدرة ويكون العطف هو المسوغ قلت لا يسوغ ذلك لان المسوغ عطف النكرة والمعطوف في البيت الجملة لا النكرة فان قيل يحتمل ان الواو عطفت اسما وظرفا على مثلهما فيكون من عطف المفردات قلنا يلزم العطف على معمولى عاملين لان الاصطبار معمول للابتداء والظرف معمول للاستقرار فان قيل قدر لكل من الظرفين استقرارا واجعل التعاطف بين الاستقرارين لا بين الظرفين قلت الاستقرار الاول خبر وهو معمول للمبتدا نفسه عند سيبويه واختاره ابن مالك فرجع الامر الى العطف على معمولى عاملين والرابع ان يكون خبرها ظرفا او مجرورا قال ابن مالك او جملة نحو ولدينا مزيد ولكل اجل كتاب وقصدك غلامه رجل وشرط الخبر فيهن الاختصاص فلو قيل في دار رجل لم يجز لان الوقت لا يخلو عن ان يكون فيه رجل ما في دار ما فلا فائدة في الاخبار بذلك قالوا والتقديم فلا يجوز رجل في الدار والاول انما وجب التقديم هنا لدفع توهم الصفة واشتراطه هنا بوهم ان له مدخلا في التخصيص وقد ذكروا المسئلة فيما يجب فيه تقديم الخبر وذلك موضعها والخامس ان تكون عامة اما بذاتها كاسماء الشرط واسماء الاستفهام او بغيرها نحو ما رجل في الدار وهل رجل في الدار وءاله مع الله وفي شرح منظومة ابن الحاجب له ان الاستفهام المسوغ للابتداء هو الهمزة المعادلة بام نحو ارجل في الدار ام امرءة كما مثل به في الكافية وليس كما قال والسادس ان تكون مرادا بها صاحب الحقيقة من حيث هي نحو رجل خير من امرءة وتمرة خير من جرادة والسابع ان يكون في معنى الفعل وهذا شامل لنحو عجب لزيد وضبطوه بان يراد بها التعجب ولنحو سلام على ال ياسين وويل للمطففين وضبطوه بان يراد بها الدعاء ولنحو قائم الزيدان عند من جوزها وعلى هذا ففي نحو ما قائم الزيدان مسوغان كما في قوله تعالى وعندنا كتاب حفيظ واما منع الجمهور لنحو قائم الزيدان فليس لانه لا مسوغ فيه للابتداء بل لما تقدم من فوات شرط العمل

وهو الاعتماد او لفوات شرط الاكتفاء بالفاعل عن الخبر وهو تقدم النفي والاستفهام وهذا اظهر لوجهين احدهما انه لا يكفي مطلق الاعتماد فلا يجوز في نحو قائم زيد قائم ابواه كون قائم مبتدا وان وجد الاعتماد على المخبر عنه والثاني ان اشتراط الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال والاستقبال انما هو للعمل في المنصوب لا لمطلق العمل بدليلين احدهما انه يصح زيد قائم ابواه امس والثاني انهم لم يشترطوا لصحة نحو اقائم الزيدان كون الوصف بمعنى الحال او الاستقبال والثامن ان يكون ثبوت ذلك الخبر للنكرة من خوارق العادة نحو شجرة سجدت وبقرة تكلمت اذ وقوع ذلك من افراد هذا الجنس غير معتاد ففي الاخبار به عنها فائدة بخلاف نحو رجل مات ونحوه والتاسع ان تقع بعد اذا الفجائية نحو خرجت فاذا اسد او رجل بالباب اذ لا توجد العادة ان لا يخلو الحال من ان يفاجئك عند خروجك اسد او رجل والعاشر ان تقع في اول جملة حالية كقوله سرينا ونجم قد اضاء فمذ بدا محياك اخفى ضوءه كل شارق وعلة الجواز ما ذكرناه في المسئلة قبلها ومن ذلك قوله الذئب يطرقها في الدهر واحدة وكل يوم تراني مدية بيدي وبهذا يعلم ان اشتراط النحويين وقوع النكرة بعد واو الحال ليس بلازم ونظير هذا الموضع قول ابن عصفور في شرح الجمل تكسرات اذا وقعت بعد واو الحال وانما الضابط ان يقع في اول جملة حالية بدليل قوله تعالى وما ارسلنا قبلك من المرسلين الا انهم لياكلون ومن روى مدية بالنصب فمفعول لحال محذوفة اى حاملا او ممسكا ولا يحسن ان يكون بدلا من الياء وقد استدل ابن مالك بقوله تعالى وطائفة قد اهمتهم وبقول الشاعر عرضنا فسلمنا فسلم كارها علينا وتبريح من الوجد خانقه ولا دليل فيهما لان النكرة موصوفة بصفة مذكورة في البيت ومقدرة في الاية اى وطائفة من غيركم بدليل يغشى طائفة منكم ومما ذكروا من المسوغات ان تكون النكرة محصورة نحو انما في الدار رجل او للتفصيل نحو الناس رجلان رجل اكرمته ورجل اهنته وقوله فاقبلت زحفا على الركبتين فثوب نسيت وثوب اجر وقولهم شهر ثرى وشهر ترى وشهر مرعى وشهر استوى او بعد فاء الجزاء نحو ان مضى عير فعير في الرباط وفيهن نظر اما الاولى فلان الابتداء فيها بالنكرة صحيح قبل مجئ انما واما الثانية فلاحتمال رجل الاول للبدلية كقوله وكنت كذى رجلين رجل صحيحة ورجل رمى فيها الزمان فشلت وليس بدل التفصيل والاحتمال شهر الاول للخبرية والتقدير اشهر الارض الممطورة

شهر ذو ترى اى ذو تراب ندو شهر ترى فيه الوزع وشهر ذو مرعى ولاحتمال البيت وجه آخر للوصفية والخبر محذوف اى فيه اتوا الى ثوب لنسيتهم ومنها ثوب اجره ويحتمل انهما خبران وثم صفتان مقدرتان اى فثوب لى نسيته وثوب لى اجره وانما انسى ثوبه لشغل قلبه بما كما قال لعوب تنسينى اذا قمت سربالى وانما جر الآخر ليعفى الاثر على القافية ولهذا زحف على دكبيه وامّا الثالثة فلان المعنى تغيير الحرم حذفت الصفة ورأيت فى كلام محمد بن حبيب وحبيب ممنوع الصرف لانه اسم امه قال يونس قال رؤبة المطر شهر ترى الى آخره وهذا دليل على انه خبر ولا بد من تقدير مضاف قبل المبتدأ ليصح الخبر عنه بالزمان

اقسام العطف

وهى ثلثة احدها العطف على اللفظ وهو الاصل نحو ليس زيد بقائم ولا قاعد بالخفض وشرطه امكان توجه العامل الى المعطوف فلا يجوز فى نحو ما جاءنى من امرأة ولا زيد الا الرفع عطفا على الموضع لان من الزائدة لا تعمل فى المعارف وقد يمتنع العطف على اللفظ وعلى المحل جميعا نحو ما زيد قائما لكن او بل قاعد لان فى العطف على اللفظ اعمال ما فى الموجب وفى العطف على المحل اعتبار الابتداء مع زواله بدخول الناسخ والصواب الرفع على اضمار مبتدا

والثانى العطف على المحل نحو ليس زيد بقائم ولا قاعدا بالنصب وله عند المحققين ثلثة شروط احدها امكان ظهور ذلك المحل فى الفصيح الا ترى انه يجوز فى ليس زيد بقائم وما جاءنى من امرأة ان تسقط الباء فتنصب ومن فترفع وعلى هذا فلا يجوز مررت بزيد وعمرا خلافا لابن جنى لانه لا يجوز مررت زيدا واما قوله تمرون الديار ولم تعوجوا فضرورة ولا تختص مراعاة الموضع بان يكون العامل فى اللفظ زائدا كما مثلنا بدليل قوله فان لم تجد من دون عدنان والدا ودون معد فلتزعك العواذل واجاز الفارسى فى قوله تعالى وَأُتْبِعُوا فِى هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ ان يكون يوم القيمة عطفا على محل هذه الثانى ان يكون الموضع بحق الاصالة فلا يجوز هذا ضارب زيدا واخيه لان الوصف المستوفى لشروط العمل الاصل اعماله لا اضافته لالتحاقه بالفعل واجازه البغداديون تمسكا بقوله فظلّ طهاة اللحم من بين منضج صفيف شواء او قدير معجل وقدره جوابه والثالث وجود المحرز اى الطالب لذلك المحل وابتنى على هذا امتناع مسائل احدها ان زيدا وعمرو قائمان وذلك لان الطالب لرفع زيد هو الابتداء والابتداء هو التجرد والتجرد قد زال بدخول ان والثانية ان زيدا قائم وعمرو اذا قدرت عمرا معطوفا على المحل لا مبتدا واجاز هذه بعض البصريين لانهم لم يشترطوا المحرز وانما منعوا الاولى لمانع آخر وهو توارد عاملين ان والابتداء على معمول واحد وهو الخبر

اجازهما الكوفيون لانهم لا يشترطون المحرز ولان ان لم تعمل عندهم فى الخبر شيئا بل هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها ولكن شرط الفراء لصحة الرفع قبل مجئ الخبر خفاء اعراب الاسم لئلا يتنافر اللفظ ولم يشترط الكسائى كما انه ليس بشرط بالاتفاق فى سائر مواضع العطف على اللفظ وحجتهما قوله تعالى إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ الآية وقولهم انك وزيد ذاهبان واجيب عن الآية بامرين احدهما ان خبر ان محذوف اى مأجورون او آمنون او فرحون والصابئون مبتدا وما بعده الخبر ويشهد له قوله خليلى هل طب فانى وانتما وان لم تبوحا بالهوى دنفان ويضعفه انه حذف من الاول لدلالة الثانى وانما الكثير العكس والثانى ان الخبر المذكور لان وخبر الصابئون محذوف اى كذلك ويشهد له قوله فمن يك امسى بالمدينة رحله فانى وقيار بها لغريب اذ لا تدخل اللام فى خبر المبتدا حتى يقدم نحو لقائم زيد ويضعفه تقديم الجملة المعطوفة على بعض الجملة المعطوف عليها وعن المثال بامرين احدهما انه عطف على توهم عدم ذكر ان والثانى انه تابع لمبتدا محذوف اى انك انت وزيد ذاهبان وعليهما خرج قولهم انهم اجمعون ذاهبون المسئلة الثالثة هذا ضارب زيد وعمرا بالنصب المسئلة الرابعة اعجبنى ضرب زيد وعمرو بالرفع او وعمرا بالنصب منعهما الحذاق لان الاسم المشبه للفعل لا يعمل فى اللفظ حتى يكون بال او منونا او مضافا واجازهما قوم تمسكا بظاهر قوله تعالى وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وقول الشاعر فلم تخل من تمهيد مجد وسوددا واجيب بان ذلك على اضمار عامل يدل عليه المذكور اى وجعل الشمس ومهدت سوددا او يكون سوددا مفعولا معه ويشهد للتقدير فى الآية ان الوصف فيها بمعنى الماضى والماضى المجرد من ال لا يعمل النصب يوضح لك مضيه قوله تعالى وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ الآية وجوز الزمخشرى كون الشمس معطوفا على محل الليل وزعم مع ذلك ان الجعل مراد به فعل مستمر فى الازمنة لا الزمن الماضى بخصوصيته مع نصه فى مالك يوم الدين على انه اذا حمل على الزمن المستمر كان بمنزلته اذا حمل على الماضى فى ان اضافته محضة واما قوله فبينا نحن نرقبه اتانا معلق وفضة وزناد راعى فمن كنت لا تبت بها حسانا مخافة الافلاس والليانا فيجوز ان يكون الليان مفعولا معه وان يكون معطوفا على مخافة على حذف مضاف اى ومخافة الليان ولو لم يقدر المضاف لم يصح لان اللياع فعل لغير المتكلم اذ المراد انه لا يحسن لخشية من افلاس غيره ومطله ولا بد فى المفعول له من موافقته لعامله فى الفاعل ومن الغريب قول ابى حيان ان من شرط العطف على الموضع ان يكون للمعطوف عليه لفظ وموضع فجعل صورة المسئلة شرطا لها ثم انه اسقط الشرط الاول

الذي ذكرناه ولابد منه **الثالث** العطف على التوهم نحو ليس زيد قائما ولا قاعدٍ بالخفض على توهم دخول الباء في الخبر وشرط جوازه صحة دخول ذلك المتوهم وشرط حسنه كثرة دخوله هناك ولهذا حسن قول زهير

بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولا سابقٍ شيئا اذا كان جائيا

وقول الآخر

ما الحازم الشهم مقداما ولا بطلٍ ان لم يكن للهوى بالحق غلابا

ولم يحسن قول الآخر

وما كنت ذا نيربٍ فيهم ولا منمشٍ فيهم منمل

لقلة دخول الباء على خبر كان بخلاف خبري ليس وما والنيرب النميمة والمنمل الكثير النميمة والمنمش المفسد ذات البين وكما وقع هذا العطف في المجرور وقع في اخيه المجزوم ووقع ايضا في المرفوع اسما وفي المنصوب اسما وفعلا وفي المركبات فاما المجزوم فقال به الخليل وسيبويه في قراءة غير ابي عمرو ولولا اخرتني الى اجل قريب فاصدق واكن فان معنى لولا اخرتني فاصدق ومعنى ان اخرتني اصدق واحد وقال السيرافي والفارسي هو عطف على محل فاصدق كقول الجميع في قراءة الاخوين من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم بالجزم ويرده انهما يسلمان ان الجزم في نحو ائتني اكرمك باضمار الشرط فليست الفاء هنا وما بعدها في موضع جزم لان ما بعد الفاء منصوب بان مضمرة فان والفعل في تاويل مصدر معطوف على مصدر متوهم مما تقدم فكيف تكون الفاء مع ذلك في موضع الجزم والبس بين المفردين لمتعاطفين شرط مقدر ويأتي القولان في قول الهذلي

فابلوني بليتكم لعلي اصالحكم واستدرج نويا

اي نوى وكذلك اختلف في نحو قام القوم غير زيد وعمرا بالنصب والصواب انه على التوهم وانه مذهب سيبويه لقوله لان غير زيد في موضع الا زيدا ومعناه فشبهوه بقولهم فلسنا بالجبال ولا الحديدا وقد استنبط من ضعف فهمه من انشاده هذا البيت هنا انه يراه عطفا على المحل ولو اراد ذلك لم يقل انهم شبهوه به رجع القول الى المجزوم وقال به الفارسي في قراءة قنبل انه من يتقي ويصبر فان الله باثبات ياء يتقي وجزم يصبر فزعم ان من موصولة فلهذا ثبتت ياء يتقي وانما ضمنت معنى الشرط ولذلك دخلت الفاء في الخبر وانما جزم يصبر على معنى من وقيل بل وصل يصبر بنية الوقف كقراءة نافع ومحياي ومماتي باسكون ياء محياي وصلا وقيل بل سكن لتوالي الحركات في كلمتين كما في يامركم ويشعركم وقيل من شرطية وهذه الياء اشباع ولام الفعل حذفت للجازم او هذه الياء لام الفعل واكتفى بحذف الحركة المقدرة واما المرفوع فقال سيبويه واعلم ان ناسا من العرب يغلطون فيقولون انهم اجمعون ذاهبون وانك وزيد ذاهبان وذلك ان معناه معنى الابتداء فيرى انه قال هم كما قال لست مدرك ما مضى البيت انتهى ومراده بالغلط ما عبر عنه غيره بالتوهم وذلك

ظاهر

ظاهر من كلامه ويوضحه انشاده البيت وتوهم ابن مالك انه اراد بالغلط الخطأ فاعترض عليه بانا متى جوزنا عليهم ذلك زالت الثقة بكلامهم وامتنع ان نثبت شيئا نادرا لامكان ان يقال في كل نادر ان قائله غلط واما المنصوب اسما فقال الزمخشري في قوله تعالى ومن وراء اسحق يعقوب فيمن فتح الباء كانه قيل ووهبنا له اسحق ومن وراء اسحق يعقوب على طريقة قوله

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعبٍ الا ببينٍ غرابها

انتهى وقيل هو على اضمار ووهبنا اي ووهبنا له اسحق ووهبنا يعقوب بدليل فبشرناها لان البشارة من الله تعالى بالشيء في معنى الهبة وقيل هو مجرور بالعطف على باسحق او منصوب عطفا على محله ويرد الاول انه لا يجوز الفصل بين العاطف والمعطوف على المجرور كمررت بزيد واليوم عمرو وقال بعضهم في قوله تعالى وحفظا من كل شيطان مارد انه عطف على معنى انا زينا السماء وهو انا خلقنا الكواكب في السماء الدنيا زينة للسماء كما قال تعالى ولقد زينا السماء الدنيا بمصابيح وجعلناها رجوما ويحتمل ان يكون مفعولا لاجله او مفعولا مطلقا وعليهما فالعامل محذوف اي وحفظا من كل شيطان زيناها بالكواكب او وحفظناها حفظا واما المنصوب فعلا فكقراءة بعضهم ودوا لو تدهن فيدهنوا حملا على معنى ودوا ان تدهن وقيل في قراءة حفص لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب انه عطف على معنى لعلي ابلغ وهو لعلي ان ابلغ فان خبر لعل يقترن بان كثيرا نحو فلعل بعضكم ان يكون الحن بحجته من بعض ويحتمل انه عطف على الاسباب على حد للبس عباءة وتقر عيني ومع هذين الاحتمالين يندفع قول الكوفي ان في هذه القراءة حجة على جواز النصب في الترجي حملا له على التمني واما في المركبات فقد قيل في قوله تعالى ومن آياته ان يرسل الرياح مبشرات وليذيقكم انه على تقدير ليبشركم وليذيقكم ويحتمل ان التقدير وليذيقكم وليكون كذا وكذا ارسلها وقيل في قوله تعالى او كالذي مر على قرية انه عطف على معنى ألم تر الى الذي حاج ابراهيم لان كليهما تعجيب وهذا التاويل هنا وفيما تقدم اولى لان اضمار الفعل لدلالة المعنى عليه اسهل من العطف على المعنى وقيل الكاف زائدة اي ألم تر الى الذي حاج او الذي مر وقيل الكاف اسم بمعنى مثل معطوف على الذي اي ألم تنظر الى الذي حاج او الى مثل الذي مر **تنبيه** من العطف على المعنى على قول البصريين نحو لالزمنك او تقضيني حقي اذ النصب عندهم باضمار ان وان والفعل في تاويل مصدر معطوف على مصدر متوهم اي ليكونن لزوم مني او قضاء منك لحقي ومنه تقاتلونهم او يسلموا في قراءة ابي بحذف النون واما قراءة الجمهور بالنون فبالعطف على لفظ تقاتلونهم او على القطع بتقدير او هم يسلمون ومثله ما تاتينا فتحدثنا

بالنصب اي ما يكون منك اتيان فحديث ومعنى هذا نفي الاتيان فينتفي الحديث اي ما تاتينا فكيف تحدثنا او نفي الحديث فقط حتى كانه قيل ما تاتينا محدثا اي الا غير محدث وعلى المعنى الاول جاء قوله سبحانه لا يقضى عليهم فيموتوا اي فكيف يموتون ويمتنع ان يكون على الثاني اذ يمتنع ان يقضى عليهم ولا يموتون ويجوز رفعه فيكون اما عطفا على تاتينا فيكون كل منهما داخلا عليه حرف النفي او على القطع فيكون موجبا وذلك واضح في نحو ما تاتينا فتجهل امرنا ولم تقرء فتنسى لان المراد اثبات جهله ونسيانه ولانه لو عطف لجزم فتنسى وفي قوله غير انا لم تاتنا بيقين فنرجي ونكثر التاميلا اذ المعنى انه لم يات باليقين فنحن نرجو خلاف ما اتى به ولو جزم او نصب لفسد معناه لانه يصير منفيا على حدته كالاول اذا جزم ومنفيا على الجمع اذا نصب وانما المراد اثباته واما اجازتهم ذلك في المثال السابق فمشكل لان الحديث لا يمكن مع عدم الاتيان وقد يوجه قولهم بان يكون معناه ما تاتينا في المستقبل فانت تحدثنا الان عوضا عن ذلك ولاستيناف وجه اخر وهو ان يكون على معنى السببية وانتفاء الاول لانتفاء الثاني وهو احد وجهي النصب وهو قليل وعليه قوله فلقد تركت صبية مرحومة لم تدر ما جزع عليه فتجزع اي لو عرفت الجزع لجزعت ولكنها لم تعرفه وقرء عيسى بن عمر فيموتون عطفا على يقضى واجاز ابن خروف فيه الاستيناف على معنى السببية كما قدمنا في البيت وقرء السبعة ولا يؤذن لهم فيعتذرون وكان النصب ممكنا مثله في فيموتوا ولكن عدل عنه لتناسب الفواصل والمشهور في توجيهه انه لم يقصد الى معنى السببية بل الى مجرد العطف على الفعل وادخاله معه في سلك النفي لان المراد بلا يؤذن لهم نفي الاذن في الاعتذار وقد نهوا عنه في قوله تعالى لا تعتذروا اليوم فلا يتاتى العذر منهم بعد ذلك وزعم ابن مالك بدر الدين انه مستانف بتقدير فهم يعتذرون وهو مشكل على مذهب الجماعة لاقتضائه ثبوت الاعتذار مع انتفاء الاذن كما في قولك ما تؤذينا فنحبك بالرفع ولصحة الاستيناف يحمل ثبوت الاعتذار مع مجيء لا تعتذروا اليوم على اختلاف المواقف كما جاء فيومئذ لا يسئل عن ذنبه انس ولا جان وقفوهم انهم مسئولون واليه ذهب ابن الحاجب فيكون بمنزلة ما تاتينا فتجهل امرنا وجهه ان الفاء غير العاطفة للسببية ولا يتسبب الاعتذار في وقت عن نفي الاذن فيه في وقت اخر وقد يحمل الاستيناف بوجه اخر يكون الاعتذار معه منفيا وهو ما قدمناه ونقلناه عن ابن خروف من ان المستانف قد يكون منفيا على معنى السببية وقد صرح به هنا الاعلم وانه في المعنى مثل لا

يقضى عليهم فيموتوا ورده ابن عصفور بان الاذن في الاعتذار قد يحصل ولا يحصل الاعتذار بخلاف القضاء عليهم فانه يتسبب عنه الموت جزما ورده عليه ابن الضايع بان النصب على معنى السببية في ما تاتينا فتحدثنا جائز باجماع مع انه قد يحصل الاتيان ولا يحصل التحديث والذي اقول ان مجيء الرفع بهذا المعنى قليل جدا فلا يحسن حمل التنزيل عليه

تنبيه لا تاكل سمكا وتشرب لبنا ان جزمت فالعطف على اللفظ والنهي عن كل منهما وان نصبت فالعطف عند البصريين على المعنى والنهي عند الجميع عن الجمع اي لا يكن منك اكل سمك مع شرب لبن وان رفعت فالمشهور انه نهي عن الاول واباحة للثاني وان المعنى ولك شرب اللبن وتوجيهه انه مستانف فلم يتوجه اليه حرف النهي وقال بدر الدين ان معناه كمعنى وجه النصب ولكنه على تقدير لا تاكل السمك وانت تشرب اللبن انتهى وكانه قدر الواو للحال وفيه بعد لدخولها في اللفظ على المضارع المثبت ثم هو مخالف لقولهم اذ جعلوا الكل

من اوجه الاعراب معنى **عطف الخبر على الانشاء وبالعكس** منعه البيانيون وابن مالك في شرح باب المفعول معه من كتاب التسهيل وابن عصفور في شرح الايضاح ونقله عن الاكثرين واجازه الصفار وجماعة مستدلين بقوله تعالى وبشر الذين امنوا في سورة البقرة وبشر المؤمنين في سورة الصف قال ابو حيان واجاز سيبويه جاءني زيد ومن عمرو العاقلان على ان يكون العاقلان خبر المحذوف ويؤيده قوله وان شفائي عبرة مهراقة وهل عند رسم دارس من معول وقوله تناغي غزالا عند باب ابن عامر وكحل مآقيك الحسان باثمد واستدل الصفار بهذا البيت وبقوله وقائلة خولان فانكح فتاتهم فان تقديره عند سيبويه هذه خولان واقول اما اية البقرة فقال الزمخشري ليس المعتمد بالعطف الامر حتى يطلب له مشاكل بل المراد عطف جملة ثواب المؤمنين على جملة عذاب الكافرين كقولك زيد يعاقب بالقيد وبشر فلانا بالاطلاق وجوز عطفه على اتقوا وانتم من كلام في الجواب الاول ان يقال المعتمد بالعطف جملة الثواب كما ذكر ويزاد عليه فيقال والكلام منظور فيه الى المعنى الحاصل منه وكانه قيل والذين امنوا وعملوا الصالحات لهم جنات فبشرهم بذلك واما الجواب الثاني ففيه نظر لانه لا يصح ان يكون جوابا للشرط اذ ليس الامر بالتبشير مشروطا بعجز الكافرين عن الاتيان بمثل القران ويجاب بانه قد علم انهم غير المؤمنين فكانه قيل فان لم يفعلوا فبشر غيرهم بالجنات ومعنى هذا فبشر هؤلاء المعاندين بانهم لاحظ لهم في الجنة وقال

في هذا الصف ان العطف على تؤمنون لانه بمعنى امنوا ولا يقدح في ذلك ان المخاطب بتؤمنون المؤمنون وببشر النبي صلعم ولان يقال في تؤمنون انه تفسير للتجارة لا طلب ولان يغفر لكم جواب للاستفهام تنزيلا لسبب السبب منزلة السبب كما في بحث الجمل المفسرة لانه يخالف الفاعلين لا يقدح تقول قوموا واقعد يا زيد ولان تؤمنون لا يتعين للتفسير سلمنا ولكنه يحتمل انه تفسير مع كونه امرا وذلك بان يكون معنى الكلام السابق هل تجروا بتجارة تنجيكم من عذاب اليم كما كان فهل انتم منتهون في معنى انتهوا وبان يكون تفسيرا في المعنى دون الصناعة لان الامر قد يساق لافادة المعنى الذي يحصل من المفسر فتقول هل ادلك على سبب نجاتك امن بالله كما تقول هو ان تؤمن بالله وح يمتنع العطف لعدم دخول التبشير في معنى التفسير وقال السكاكي الامران معطوفان على قل مقدرة قبل يا ايها وحذف القول كثير وقيل معطوفان على امر محذوف تقديره في الاولى فانذر وفي الثانية فابشر كما قال الزمخشري في واهجرني مليا ان التقدير فاحذرني واهجرني لدلالة لارجمنك على التهديد واما فهل عندكم رسم دارس فهل تبرنا فتبر مثلها في فهل يهلك الا القوم الظالمون واما هذه حولان فمعناه تنبه لحولان اما الفاء في البيت لجزاء السببية مثلها في جواب الشرط واذ قد اسد لا بد لك فهلا اسد زان يقوله تعم انا اعطيناك الكوثر فصل لربك ونحوه في التنزيل كثير واما وكحل ما قيل فيتوقف على النظر فيما قبله من الابيات وقد يكون معطوفا على امر مقدر يدل عليه المعنى اي فافعل كذا وكحل كما قيل في واهجرني مليا واما ما نقله ابو حيان عن سيبويه فغلط عليه وانما قال واعلم انه لا يجوز من عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين رفعت او نصبت لانك لا تثني الا على من اثبته وعلمته ولا يجوز ان تخلط من تعلم ومن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة وقال الصفار لما منعها سيبويه من جهة النعت علم ان زوال النعت يصححها فتصرف ابو حيان في كلام الصفار توهم انه ولا حجة فيما ذكره الصفار اذ قد يكون للشيء مانعان ويقتصر على ذكر احدهما لانه الذي اقتضاه المقام

عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس

فيه ثلثة اقوال احدها الجواز مطلقا وهو المفهوم من قول النحويين في باب الاشتغال في مثل قام زيد وعمرا اكرمته ان نصب عمرا ارجح لان تناسب الجملتين المتعاطفتين اولى من تخالفهما والثاني المنع مطلقا حكي عن ابن جني انه قال في قوله عاضها الله غلاما بعدما شابت الاصداغ والضرس نقد ان الضرس فاعل بمحذوف يفسره المذكور وليس مبتدأ ويلزمه

ايجاب النصب في مسئلة الاشتغال السابقة الا ان قال انه قدر الواو للاستيناف والثالث لابي على انه يجوز في الواو فقط نقله عنه ابو الفتح في سر الصناعة وبنى عليه منع كون الفاء في خرجت فاذا الاسد حاضر عاطفة واضعف الاقوال القول الثاني وقد لهج به الرازي في تفسيره وذكر في كتابه في مناقب الشافعي ان مجلسا جمعه وجماعة من الحنفية وانهم زعموا ان قول الشافعي يحل اكل متروك التسمية مردود بقوله تعالى ولا تاكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وانه لفسق فقال فقلت لهم لا دليل فيها بل هي حجة للشافعي وذلك لان الواو ليست للعطف لتخالف الجملتين بالاسمية والفعلية ولا للاستيناف لان اصل الواو ان تربط ما بعدها بما قبلها فبقي ان تكون للحال فتكون جملة الحال مقيدة للنهي والمعنى لا تاكلوا منه في حالة كونه فسقا ومفهومه جواز الاكل اذا لم يكن فسقا والفسق قد فسره الله تعالى بقوله او فسقا اهل لغير الله به والمعنى لا تاكلوا منه اذا سمي عليه غير الله ومفهومه كلوا منه اذا لم يسم عليه غير الله انتهى ملخصا موضحا ولو ابطل العطف بتخالف الجملتين بالانشاء والخبر لكان صوابا

العطف على معمولي عاملين

وقولهم على عاملين فيه تجوز اجمعوا على جواز العطف على معمولي عامل واحد نحو ان زيدا ذاهب وعمرا جالس وعلى معمولات عامل نحو اعلم زيد عمرا بكرا جالسا وابو بكر خالدا سعيدا منطلقا وعلى منع العطف على معمول اكثر من عاملين نحو ان زيدا ضارب ابوه لعمرو واخاك غلامه بكر واما معمولا عاملين فان لم يكن احدهما جارا فقال ابن مالك هو ممتنع اجماعا نحو كان اكل طعامك عمرو وتمرك بكر وليس كذلك بل نقل الفارسي الجواز مطلقا عن جماعة وقيل ان منهم الاخفش وان كان احدهما جارا فان كان الجار مؤخرا نحو زيد في الدار والحجرة عمرو او وعمرو الحجرة فنقل المهدوي انه ممتنع اجماعا وليس كذلك بل هو جائز عند من ذكرنا وان كان الجار متقدما نحو في الدار زيد والحجرة عمرو فالمشهور عن سيبويه المنع وبه قال المبرد وابن السراج وهشام وعن الاخفش الاجازة وبه قال الكسائي والفراء والزجاج وفصل قوم منهم الاعلم فقالوا ان ولي المخفوض العاطف كالمثال جاز لانه كذا سمع ولان فيه تعادل المتعاطفات والا امتنع نحو في الدار زيد وعمرو الحجرة وقد جاءت مواضع يدل ظاهرها على خلاف قول سيبويه كقوله تعالى ان في السموات والارض لايات للمؤمنين وفي خلقكم وما يبث من دابة ايات لقوم يوقنون واختلاف الليل والنهار وما انزل الله من السماء من رزق فاحيى به الارض بعد موتها وتصريف الرياح ايات لقوم يعقلون ايات الاولى منصوبة اجماعا لانها اسم ان والثانية والثالثة قرأهما الاخوان بالنصب والباقون بالرفع وقد استدل بالقرائتين

في آيات الثلاث على المسئلة اما الرفع فعلى نيابة الواو مناب الابتداء وفي واما النصب فعلى نيابتها مناب ان وفي واجب بل ثلاثة اوجه احدها ان في مقدرة لدلالة الجملة المتقدمة عليها ويؤيده ان في حرف عبد الله التصريح بفي وعلى هذا الواو نائبة مناب عامل واحد وهو الابتداء او ان والثاني ان انتصاب آيات على التوكيد للاولى ورفعها على تقدير مبتدأ اي هي آيات وعليهما فليست في مقدرة والثالث يخص قراءة النصب وهو انه على اضمار ان وفي ذكره الشاطبي وغيره واضمار ان بعيد ومما يشكل على مذهب سيبويه قوله هون عليك فان الامور بكف الاله مقاديرها فليس بآتيك منهيها ولا قاصر عنك مأمورها لان قاصر عطف على مجرور الباء فان كان مأمورها عطفا على مرفوع ليس لزم العطف على معمولي عاملين وان كان فاعلا بقاصر لزم عدم الارتباط بالخبر اذا التقدير فليس منهيها بقاصر عنك مأمورها وقد اجيب بالثاني وانه لما كان الضمير في مأمورها عائدا على الامور كان كالعائد على المنهيات لدخولها في الامور واعلم ان الزمخشري ممن منع العطف المذكور ولهذا اتجه له ان يسأل في قوله تعالى والشمس وضحاها والقمر اذا تلاها الآيات فقال فان قلت نصب اذا معضل لانك ان جعلت الواوات عاطفة وقعت في العطف على معمولي عاملين يعني ان اذا عطف على اذا المنصوبة باقسم والمخفوضات عطف على الشمس المخفوضة بواو القسم قال وان جعلتهن للقسم وقعت فيما اتفق الخليل وسيبويه على استكراههما يعني انهما استكرها ذلك لئلا يحتاج كل قسم الى جواب يخصه ثم اجاب بان فعل القسم لما كان لا يذكر مع واو القسم بخلاف الباء صارت كانها هي الناصبة الخافضة فكان العطف على معمولي عامل قال ابن الحاجب وهذه قوة منه واستنباط لمعنى دقيق ثم اعترض عليه بقوله تعالى فلا اقسم بالخنس الجوار الكنس والليل اذا عسعس والصبح اذا تنفس فان الجار هنا الباء وقد صرح معه بفعل القسم فلا يتنزل الباء منزلة الناصبة الخافضة انتهى وبعد فالحق جواز العطف على معمولي عاملين في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو ولا اشكال حينئذ في الآية واختار ابن الخباز جواب الزمخشري فجعله قولا مستقلا فقال في كتاب النهاية وقيل اذا كان احد العاملين محذوفا فهو كالمعدوم ولهذا جاز العطف في نحو والليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى وما اظنه وقف في ذلك على كلام غير الزمخشري فينبغي له ان يقيد الحذف بالوجوب

المواضع التي يعود الضمير فيها على متأخر لفظا ورتبة

وهي سبعة احدها ان يكون الضمير مرفوعا بنعم وبئس ولا يفسر الا بالتمييز نحو نعم رجلا زيد وبئس رجلا عمرو ويلتحق بهما فعل الذي يراد به المدح والذم نحو ساء مثلا القوم الذين وكبرت

كلمة تخرج وظرف رجلا زيد وعن الفراء والكسائي ان المخصوص هو الفاعل ولا ضمير في الفعل ويرده نعم رجلا كان زيد ولا يدخل الناسخ على الفاعل وانه قد يحذف نحو بئس للظالمين بدلا والثاني ان يكون مرفوعا باول المتنازعين المعمل ثانيهما كقوله جفوني ولم اجف الاخلاء انني لغير جميل من خليلي مهمل والكوفيون يمنعون ذلك فقال الكسائي يحذف الفاعل وقال الفراء يضمر ويؤخر عن المفسر فان استوى العاملان في طلب الرفع وكان العطف بالواو نحو قام وقعد اخواك فهو عندهم فاعل بهما والثالث ان يكون مخبرا عنه فيفسره خبره نحو ان هي الا حياتنا الدنيا قال الزمخشري هذا ضمير لا يعلم ما يعنى به الا بما يتلوه واصله ان الحياة الا حياتنا الدنيا ثم وضع هي موضع الحياة لان الخبر يدل عليها ويبينها قال ومنه هي النفس تحمل ما حملت وهي العرب تقول ما شاءت قال ابن مالك وهذا من جيد كلامه ولكن في تمثيله بهي النفس وهي العرب ضعف لامكان جعل النفس والعرب بدلين وتحمل وتقول خبرين وفي كلام ابن مالك ايضا ضعف لامكان وجه ثالث في المثالين لم يذكره وهو كون هي ضمير القصة فان اراد الزمخشري ان المثالين يمكن حملهما على ذلك لا انه متعين فيهما فالضعف في كلام ابن مالك وحده والرابع ضمير الشأن والقصة نحو قل هو الله احد ونحو فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا والكوفي يسميه ضمير المجهول وهذا الضمير مخالف للقياس من خمسة اوجه احدها عوده على ما بعده لزوما اذ لا يجوز للجملة المفسرة ان تتقدم هي ولا شيء منها عليه وقد غلط يوسف بن السيرافي اذ قال في قوله اسكران كان ابن المراغة اذ هجا تميما بجو الشام ام متساكر فيمن رفع سكران وابن المراغة ان كان شانية وابن المراغة سكران مبتدأ وخبر والجملة خبر كان والصواب ان كان زائدة والاشهر في انشاده نصب سكران ورفع ابن فارتفاع متساكر على انه خبر لهو محذوفا ويروى بالعكس فاسم كان مستتر فيها والثاني ان مفسره لا يكون الا جملة ولا يشاركه في هذا ضمير واجاز الكوفيون والاخفش تفسيره بمفرد له مرفوع نحو كان قائما زيد وظننته قائما عمرو وهذا ان سمع خرج على ان المرفوع مبتدأ واسم كان وضمير ظننته راجعان اليه لانه في نية التقديم ويجوز كون المرفوع بعد كان اسما لها واجاز الكوفيون انه قام وانه ضرب على حذف المرفوع والتفسير بالفعل مبنيا للفاعل او المفعول وفيه فساد ان التفسير بالمفرد وحذف مرفوع الفعل والثالث انه لا يتبع بتابع فلا يؤكد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه والرابع انه لا يعمل فيه الا

الابتداء او احد نواسخه والخامس انه ملازم للافراد فلا يثنى ولا يجمع وان فسر بحديثين او احاديث واذا تقرر هذا علم انه لا ينبغي الحمل عليه اذا امكن غيره ومن ثم ضعف قول الزمخشري في انه يريكم ان اسم ان ضمير الشان والاولى كونه ضمير الشيطان ويؤيده انه قرئ وقبيله بالنصب وضمير الشان لا يعطف عليه وقول كثير من النحويين ان اسم ان المخففة ضمير الشان والاولى ان يعاد على غيره اذا امكن ويؤيده قول سيبويه في ان يا ابرهيم قد صدقت الرؤيا ان تقديره انك وفي كتبت اليه ان لا يفعل انه يجزم على النهي وينصب على معنى لئلا ويرفع على معنى انك الخامس ان يجر برب وحكمه حكم ضمير نعم وبئس في وجوب كون مفسره تمييزا وكونه مفردا قال ربه فتية دعوت الى ما يورث المجد دائبا فاجابوا ولكنه يلزم ايضا التذكير فيقال ربه امراة لا ربها ويقال نعمت امرأة هند واجاز الكوفيون مطابقته للتمييز في التانيث والتثنية والجمع وليس بمسموع وعندي ان الزمخشري يفسر الضمير بالتمييز في غير بابي نعم ورب وذلك انه قال في فسويهن سبع سموات الضمير في فسويهن ضمير مبهم وسبع سموات تفسيره كقولهم ربه رجلا وقيل راجع الى السماء والسماء في معنى الجنس وقيل جمع سماءة والوجه العربي هو الاول انتهى ويدل على ان مراده ان سبع سموات بدل وظاهر تشبيهه بربه رجلا يأباه السادس ان يكون مبدلا منه الظاهر المفسر له كضربته زيدا قال ابن عصفور اجازه الاخفش ومنعه سيبويه وقال ابن كيسان هو جائز باجماع نقله عنه ابن مالك ومما خرجوا على ذلك قولهم اللهم صل عليه الرؤف الرحيم وقال الكسائي هو نعت والجماعة يابون نعت الضمير وقوله فلا تلمه ان ينام البائسا وقال سيبويه هو باضمار اذم وقولهم قاما اخواك وقاموا اخوتك وقمن نسوتك وقيل على التقديم والتاخير وقيل الالف والواو والنون احرف كالتاء في قامت هند وهو المختار السابع ان يكون متصلا بفاعل مقدم ومفسره مفعول مؤخر كضرب غلامه زيدا اجازه الاخفش وابو الفتح وابو عبد الله الطوال من الكوفيين ومن شواهده قول حسان

ولو ان مجدا اخلد الدهر واحدا من الناس ابقى مجده الدهر مطعما وقوله كسا حلمه ذا الحلم اثواب سودد ورقى نداه ذا الندى في ذرى المجد والجمهور يوجبون في ذلك في النثر تقديم المفعول كواذ ابتلى ابرهيم ربه ويمتنع بالاجماع نحو صاحبها في الدار لاتصال الضمير بغير الفاعل ونحو ضرب غلامها عبد هند لتفسيره بغير المفعول والواجب فيهما تقديم

الخبر والمفعول والخلاف في جواز نحو ضرب غلامه زيد وقال الزمخشري في لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا الاية في قراءة ابي عمرو فلا يحسبنهم بالغيبة وضم اخر الفعل ان الفعل مسند للذين يفرحون بما اتوا وانهما على ضميرهم محذوفا والاصل لا يحسبنهم الذين يفرحون بمفازة اي لا يحسبن انفسهم الذين يفرحون فائزين فلا يحسبنهم توكيد وكذا قال في قراءة هشام ولا يحسبن الذين قتلوا في سبيل الله امواتا بالغيبة ان التقدير لا يحسبنهم والذين فاعل ورده ابو حيان باستلزامه عود الضمير على المؤخر وهذا غريب جدا فان هذا المؤخر مقدم الرتبة ووقع له نظير هذا في قوله تعالى مررت برجل ذاهبة فرسه مكسورا سرجها فقال تقديم الحال هنا على عاملها وهو ذاهبة ممتنع لان فيه تقديم الضمير على مفسره ولا شك انه لو قدم لكان كقولك غلامه ضرب زيد ووقع لابن مالك في هذا المثال من وجه غير هذا وهو انه منع من التقديم لكون العامل صفة والخلاف في جواز تقديم معمول الصفة عليها بدون الموصوف ومن الغريب ان ابا حيان صاحب هذه المقالة وقع له ان منع عود الضمير على ما تقدم لفظا واجاز عوده الى ما تاخر لفظا ورتبة اما الاول فانه منع في قوله تعالى وما عملت من سوء تود كون ما شرطية لان تود حينئذ يكون دليل الجواب لا جوابا لكونه مرفوعا فيكون في نية التقديم فيكون الضمير في بينه عائدا على ما تاخر لفظا ورتبة وهذا عجيب فان الضمير الان عائد على ما تقدم لفظا ولو قدم تود لتغير التركيب ويلزمه ان يمنع ضرب زيدا غلامه لان زيدا في نية التاخير وقد استشعر ورود ذلك وفرق بينهما بما لا معول عليه واما الثاني فانه قال في قوله تعالى ثم بدا لهم من بعد ما راوا الايات ليسجننه ان فاعل بدا عائد على السجن المفهوم من ليسجننه

شرح حال الضمير المسمى فصلا وعمادا والكلام فيه في اربع مسائل

الاولى في شروطه وهي ستة وذلك انه يشترط فيما قبله امران احدهما كونه مبتدا في الحال او في الاصل نحو واولئك هم المفلحون وانا لنحن الصافون انه كنت انت الرقيب عليهم تجدوه عند الله هو خيرا ان ترن انا اقل منك مالا واجاز الاخفش وقوعه بين الحال وصاحبها كجاء زيد هو ضاحكا وجعل منه هؤلاء بناتي هن اطهر لكم فيمن نصب اطهر ولحن ابو عمرو من قرا بذلك وقد خرجت على ان هؤلاء بناتي جملة وهن اما توكيد لضمير مستتر في الخبر او مبتدا ولكم الخبر وعليهما فاطهر حال وفيهما نظر اما الاول فلان بناتي جامد غير مأول بمشتق فلا يتحمل ضميرا عند البصريين واما الثاني فلان الحال لا يتقدم على

عاماها الظرف عند اكثرهم والثاني كونه معرفة كما مثلنا واجاز الفراء وهشام ومن تابعهما من الكوفيين كونه نكرة نحو ما ظننت احدا هو القائم وكان رجل هو القائم وحملوا عليه ان يكون امة هي اربى من امة فقدروا اربى منصوبا ويشترط في ما بعده امران كونه خبر المبتدا في الحال او في الاصل وكونه معرفة او كالمعرفة في انه لا يقبل ال كما تقدم في خيرا واقل وشرط الذي كمعرفة ان يكون اسما كما مثلنا وخالف في ذلك الجرجاني فالحق المضارع بالاسم لتشابههما وجعل منه نحو انه هو يبدئ ويعيد وهو عند غيره توكيد او مبتدا وتبع الجرجاني ابو البقاء فاجاز الفصل في ومكر اولئك هو يبور وابن الخباز فقال في شرح الايضاح انه لا فرق بين كون امتناع ال العارض كافعل من والمضاف كمثلك وغلام زيد او لذاته كالفعل المضارع انتهى وتمثيله بغلام زيد مرهود لانه معرفة وقد يقال انه يلزمه اجازة ذلك مع الماضي وهو قول السهيلي قال في وانه هو اضحك وابكى وانه هو امات واحيى وانه خلق الزوجين انما اتى بضمير الفصل في الاولين دون الثالث لان بعض الجهال قد يثبت هذه الافعال لغير الله تعالى كقول نمرود انا احيي واميت واما الثالث فلم يدعه احد من الناس انتهى وقد يستدل لقول الجرجاني بقوله تعالى ويرى الذين اوتوا العلم الذي انزل اليك من ربك هو الحق ويهدي فعطف يهدي على الحق الواقع خبرا بعد الفصل انتهى ويشترط له في نفسه امران احدهما ان يكون بصيغة المرفوع فيمتنع زيد اياه الفاضل وانت اياك العالم واما انك اياك الفاضل فجائز على البدل عند البصريين وعلى التوكيد عند الكوفيين والثاني ان يطابق ما قبله فلا يجوز كنت هو الفاضل واما قول جرير الخطفي وكائن بالاباطح من صديق يراني لو اصبت هو المصابا وكان قياسه يراني انا مثل ان ترن انا اقل فقيل ليس فصلا وانما هو توكيد للفاعل وقيل بل هو فصل فقيل لما كان عند صديقه بمنزلة نفسه حتى كان اذا اصيب كان صديقه قد اصيب جعل ضمير الصديق بمنزلة ضميره لانه نفسه في المعنى وقيل هو على تقدير مضاف الى الياء اي يرى مصابي والمصاب ح مصدر كقولهم جبر الله مصابك اي مصيبتك اي يرى مصابي هو المصاب العظيم ومثله في حذف الصفة الان جئت بالحق اي الواضح والا لكفروا بمفهوم الظرف فلا نقيم لهم يوم القيمة وزنا اي نافعا لان اعمالهم توزن بدليل ومن خفت موازينه الاية وجاء الذي شير بينهم بتقدير الصفة اي واحد والا لم يفد وزعم ابن الحاجب ان الانشاد لو اصيب باسناد الفعل الى ضمير الصديق وان هو توكيد له او لضمير يرى قال لانهم يقولون عاقل الى مصاب باذا اصابتني مصيبة انتهى وعلى ما قدرناه من تقدير الصفة لا يتجه الاعتراض ويرى من راه اي يرى نفسه وتراه بالخطاب

ولا اشكال

ولا اشكال ح ولا نقد و المصاب ح مفعول لا مصدر ولم يطلع على هاتين الروايتين بعضهم فقال لو انه قال يراه لكان حسنا اي يرى الصديق نفسه مصابا اذا اصبت المسئلة الثانية في فايدته وهي ثلثة امور احدها لفظي وهو الاعلام من اول الامر بان ما بعده خبر لا تابع ولهذا سمي فصلا لانه فصل بين الخبر والتابع وعمادا لانه يعتمد عليه معنى الكلام واكثر النحويين يقتصر على ذكر هذه الفايدة و ذكر التابع اولى من ذكر اكثرهم الصفة لوقوع الفصل في نحو كنت انت الرقيب عليهم والضماير لا توصف والثاني معنوي وهو التوكيد ذكره جماعة وبنوا عليه انه لا يجامع التوكيد فلا يقال زيد نفسه هو الفاضل وعلى ذلك سماه بعض الكوفيين دعامة لانه يدعم به الكلام اي يقوى ويوكد والثالث معنوي ايضا وهو الاختصاص وكثير من البيانيين يقتصر عليه وذكر الزمخشري الثلثة في تفسير واولئك هم المفلحون فقال فايدته الدلالة على ان الوارد بعده الخبر لا صفة والتوكيد وايجاب ان فايدة المسند ثابتة للمسند اليه دون غيره المسئلة الثالثة في محله زعم البصريون انه لا محل له ثم قال اكثرهم انه حرف فلا اشكال وقال الخليل اسم ونظيره على هذا القول اسماء الافعال فيمن يراها غير معمولة لشيء والموصولة وقال الكوفيون له محل ثم قال الكسائي محله بحسب ما بعده وقال الفراء بحسب ما قبله فمحله بين المبتدا والخبر رفع وبين معمولي ظن نصب وبين معمولي كان رفع عند الفراء ونصب عند الكسائي وبين معمولي ان بالعكس المسئلة الرابعة فيما يحتمل من الاوجه يحتمل في نحو كنت انت الرقيب عليهم ونحو ان كنا نحن الغالبين الفصلية والتوكيد دون الابتداء لانتصاب ما بعده وفي نحو وانا لنحن الصافون ونحو زيد هو العالم وان عمرا هو الفاضل الفصلية والابتداء دون التوكيد لدخول اللام في الاولى ولكون ما قبله ظاهرا في الثانية والثالثة ولا يوكد الظاهر بالمضمر لانه ضعيف والظاهر قوي ووهم ابو البقاء فاجاز في ان شانئك هو الابتر التوكيد وقد يريد انه توكيد لضمير مستتر في شانئك لا النفس شانئك ويحتمل الثلثة في نحو انك انت الفاضل ونحو انك انت علام الغيوب ومن اجاز ابدال الضمير من الظاهر اجاز في نحو ان زيدا هو الفاضل البدلية ووهم ابو البقاء فاجاز في تجدوه عند الله هو خيرا كونه بدلا من الضمير المنصوب ومن مسائل الكتاب قد جربتك فكنت انت انت الضميران مبتدا وخبر والجملة خبر كان ولو قدرت الاول فصلا او توكيدا لقلت انت اياك والضمير في قوله تعالى ان تكون امة هي اربى من امة مبتدا لا فصل لظهور ما قبله يمنع التوكيد وتنكيره يمنع الفصل وفي الحديث كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون ابواه هما اللذان يهودانه

ويتعيّن ذلك إن قدّر في يكون ضمير الكل فأبواه مبتدأ، وقوله هما إما مبتدأ ثانٍ وخبره اللذان والجملة خبر أبواه ولما فصل أو ما بدل من أبواه إذا أجزنا إبدال الضمير من الظاهر واللذان خبر أبواه وإن قدّر يكون خاليا من الضمير فأبواه اسم يكون وهما مبتدأ أو فصل أو بدل وعلى الأول فاللذان بالألف وعلى الأخيرين هو بالياء.

روابط الجملة بما هي خبر عنه

وهي عشرة أحدها الضمير وهو الأصل ولهذا يربط به مذكورا كزيد ضربته ومحذوفا مرفوعا نحو إن هذان لساحران إذا قدّر لهما ساحران ومنصوبا كقراءة ابن عامر في سورة الحديد وكلٌّ وعد الله الحسنى ولم يقرأ بذلك في سورة النساء بل قرأ بنصب كل كالجماعة لأن قبله جملة فعلية وهي فضّل الله المجاهدين فتناسب بين الجملتين في الفعلية بل بين الجمل التي بعده وفضّل الله المجاهدين وهذا مما أغفلوه أعني الترجيح باعتبار ما يعطف على الجملة فإنهم ذكروا رجحان النصب على الرفع في باب الاشتغال في نحو قام زيد وعمرا أكرمته للتناسب ولم يذكروا مثله في نحو زيدا ضربته وأكرمت عمرا والفرق بينهما، وقول أبي النجم كلّه لم أصنع ولو نصب على التوكيد لم يصح لأن ذنبا نكرة أو على المفعولية كان فاسدا معنى لما بيّنّا في فصل كل وضعيفا صناعة لأن حق كل المتصلة بالضمير أن لا تستعمل إلا توكيدا أو مبتدأ نحو إن الأمر كلّه لله قرئ بالنصب والرفع وقراءة جماعة أفحكمُ الجاهلية يبغون بالرفع ومجرورا نحو السمن منوان بدرهم أي منه وقول امرأة زوجي المسّ مسّ أرنب والريح ريح زرنب إذا لم نقل إن ال نائبة عن الضمير وقوله تعالى ولمن صبر وغفر إن ذلك لمن عزم الأمور أي إن ذلك منه وإنما يحسن هذا التقدير إذا قدّرنا اللام للابتداء ومن موصولة أو شرطية أو قدّرنا اللام موطئة ومن شرطية أما على الأول فلأن الجملة خبر وأما على الثاني فلأنه لا بد في جواب اسم الشرط المرتفع بالابتداء من أن يشتمل على ضميره سواء قلنا إنه الخبر أو أن الخبر فعل الشرط وهو الصحيح وأما على الثالث فلأنها جواب القسم في اللفظ وجواب الشرط في المعنى وقول أبي البقاء والحوفي إن الجملة جواب الشرط مردود لأنها اسمية وقولهما على إضمار الفاء مردود لاختصاص ذلك بالشعر ويجب على قولهما أن تكون اللام للابتداء لا للتوطئة **تنبيه** قد يوجد الضمير في اللفظ ولا يحصل الربط وذلك في ثلاث مسائل أحدها أن يكون معطوفا بغير الواو نحو زيد قام عمرو فهو أو ثم هو والثانية أن يعاد العامل نحو زيد قام عمرو وقام هو والثالثة أن يكون بدلا نحو حسن الجارية الجارية أعجبتني هو فهو بدل اشتمال من الضمير المستتر العائد على الجارية وهو في التقدير كأنه من جملة أخرى وقياس قول من جعل العامل

في البدل نفس العامل في المبدل منه أن تصح المسألة ونحو ذلك مسألة الاشتغال فيجوز النصب والرفع في نحو زيد ضربت عمرا وإياه ويمتنع الرفع والنصب مع الفاء وثم ومع التصريح بالعامل وإذا أبدلت أخاه ونحوه من عمرو لم يجر على ما مرّ من الاختلاف في عامل البدل فإن قدرته بيانا جاز باتفاق ويجوز باتفاق زيد ضربت رجلا يحبه رفعت زيدا أو نصبته لأن الصفة والموصوف كالشيء الواحد الثاني الإشارة نحو والذين كذبوا بآياتنا واستكبروا عنها أولئك أصحاب النار والذين آمنوا وعملوا الصالحات لا نكلف نفسا إلا وسعها أولئك أصحاب الجنة إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولا ولباس التقوى ذلك خير وخصّ ابن الحاج المسألة بكون المبتدأ موصولا أو موصوفا والإشارة إشارة البعيد فيمتنع نحو زيد قام هذا لمانعين وزيد قام ذلك لمانع والحجة عليه في الآيتين الأوليين ولا حجة في الرابعة لاحتمال كون ذلك بدلا أو بيانا وجوّز الفارسي كونه صفة وتبعه جماعة منهم أبو البقاء وردّه الحوفي بأن الصفة لا تكون أعرف من الموصوف والثالث إعادة المبتدأ بلفظه وأكثر وقوع ذلك في مقام التهويل والتفخيم نحو الحاقة ما الحاقة وأصحاب اليمين ما أصحاب اليمين وقال الشاعر لا أرى الموت يسبق الموت شيء نغّص الموت ذا الغنى والفقيرا الرابع إعادته بمعناه نحو زيد جاءني أبو عبد الله إذا كان أبو عبد الله كنية له أجازه أبو الحسن مستدلا بنحو قوله تعالى والذين يمسّكون بالكتاب وأقاموا الصلاة إنا لا نضيع أجر المصلحين وأجيب بمنع كون الذين مبتدأ بل هو مجرور بالعطف على الذين يتقون ولئن سلم فالرابط العموم لأن المصلحين أعم من المذكورين أو ضمير محذوف أي منهم وقال الحوفي الخبر محذوف أي مأجورون والجملة دليله الخامس عموم يشمل المبتدأ نحو زيد نعم الرجل وقوله فأما الصبر عنها فلا صبرا كذا قالوا ويلزمهم أن يجيزوا زيد مات الناس وعمرو كل الناس يموتون وخالد لا رجل في الدار وأما المثال فقيل الرابط إعادة المبتدأ بمعناه بناء على قول أبي الحسن في صحة تلك المسألة وعلى القول بأن أل في فاعل نعم وبئس للعهد لا للجنس وأما البيت فالرابط فيه إعادة المبتدأ بلفظه وليس العموم فيه مرادا إذ المراد أنه لا صبر له عنها لا أنه لا صبر له عن شيء السادس أن تعطف بفاء السببية جملة ذات ضمير على جملة خالية منه أو بالعكس نحو ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة وقوله وإنسان عيني يحسر الماء تارة فيبدو وتارات يجمّ فيغرق كذا قالوا والبيت محتمل لأن يكون أصله يحسر الماء عنه أي ينكشف عنه وفي المسألة تحقيق تقدم في موضعه السابع

العطف بالواو اجازه هشام وحده نحو زيد قامت هند واكرمها ونحو زيد قام وقعدت هند بناء على ان الواو للجمع فالجملتان كالجملة كمسئلة الفاء وانما الواو للجمع في المفردات لا في الجمل بدليل جواز هذان قائم وقاعد دون هذان يقوم ويقعد التاسع شرط يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر نحو زيد يقوم عمرو ان قام التاسع ان النائب عن الضمير وهو قول الكوفيين وطائفة من البصريين ومنه وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى والاصل مأواه وقال المانعون التقدير هي المأوى له العاشر كون الجملة نفس المبتدأ في المعنى نحو هجيري ابي بكر لا اله الا الله ومن هذا اخبار ضمير الشأن والقصة نحو قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ونحو فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا **تنبيه** في قوله تعالى وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ اما النون على ان الاصل وازواج الذين واما كلمتهم مخفوض بحذف وتدهي وما اضيف اليها على التدريج وتقديرها اما قبل يتربصن اي ازواجهم يتربصن وهو قول الاخفش واما بعده اي يتربصن بعدهم وهو قول الفراء وقال الكسائي وتبعه ابن مالك الاصل يتربصن ازواجهم ثم جيء بالضمير مكان الازواج لتقدم ذكرهن فامتنع ذكر الضمير لان النون لا تضاف لكونها ضميرا وحصل الربط بالضمير القائم مقام الظاهر المضاف للضمير

الأشياء التي تحتاج الى الربط

وهي احد عشر احدها الجملة المخبر بها وقد مضت ومن ثم كان مردودا قول ابن الطراوة في لولا زيد لأكرمتك ان لأكرمتك هو الخبر وقول ابن عطية في فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ ان لاملأن خبر الحق الاول فيمن قرأه بالرفع وقوله ان التقدير ان املأ مردود لان ان تصير الجملة مفردا وجواب القسم لا يكون مفردا بل الخبر فيهما محذوف اي لولا زيد موجود والحق قسمي كما في لعمرك الثاني الجملة الموصوف بها ولا يربطها الا الضمير اما مذكور نحو حَتَّى تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرَؤُهُ او مقدر اما مرفوعا كقوله

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ ... عَارًا عَلَيْكَ وَرُبَّ قَتْلٍ عَارُ

اي هو عار او منصوبا كقوله

وَمَا شَيْءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاحِ

اي حميته او مجرورا نحو وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنْصَرُونَ فانه على تقدير فيه اربع مرات وقرأ الاعمش فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينًا تُمْسُونَ وَحِينًا تُصْبِحُونَ على تقدير فيه مرتين وهل حذف الجار والمجرور معا او حذف الجار وحده فانتصب الضمير واتصل بالفعل كما قال ويوما شهدناه سليما وعامرا اي شهدنا فيه ثم حذف منصوبا قولان الاول عن سيبويه والثاني عن ابي الحسن وفي امالي ابن الشجري قال الكسائي لا يجوز ان يكون المحذوف الا الهاء اي ان الجار حذف اولا ثم حذف الضمير وقال آخر لا يكون المحذوف الا فيه وقال اكثر النحويين منهم سيبويه والاخفش يجوز الامران والاقيس عندي الاول انتهى وهو مخالف لما نقل غيره وزعم ابو حيان ان الاولى ان لا يقدر في الآية الاولى ضمير بل يقدر ان الاصل يوما يوم لا تجزي فابدل يوم الثاني من الاول ثم حذف المضاف ولا نعلم ان مضافا الى جملة حذف ثم ان ادعى ان الجملة باقية على محلها من الجر فشاذ وانها نابت عن المضاف فلا تكون الجملة مفعولا في مثل هذا الموضع الثالث الجملة الموصول بها الاسماء ولا يربطها غالبا الا الضمير اما مذكور نحو الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ ونحو وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ او مقدر نحو أَيُّهُمْ أَشَدُّ ونحو وَمَا عَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ ومنها مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنْفُسُ ونحو يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ واما مقدرا نحو أَيُّهُمْ أَشَدُّ ونحو وَمَا عَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ ومنها مَا تَشْتَهِي الْأَنْفُسُ ونحو وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ والحذف من الصلة اقوى منه في الصفة ومن الصفة اقوى منه في الخبر وقد يربطها ظاهر يخلف الضمير كقوله

فَيَا رَبَّ لَيْلَى أَنْتَ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ ... وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللَّهِ أَطْمَعُ

وهو قليل فالواو تقديره وانت الذي في رحمته وقد كان يمكنهم ان يقدروا في رحمتك كقوله

وَأَنْتَ الَّذِي أَخْلَفْتَنِي مَا وَعَدْتَنِي

وكانهم كرهوا بناء قليل على قليل اذ الغالب انت الذي فعل وقولهم فعلت قليل ولكنه مع هذا مقيس واما انت الذي قام زيد فقليل غير مقيس وعلى هذا فقول الزمخشري في قوله تعالى الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ انه يجوز كون العطف ثم على الجملة الفعلية ضعيف لانه يلزم ان يكون من هذا القبيل فيكون الاصل كفروا به لان المعطوف على الصلة صلة فلا بد من رابط واما اذا قدر العطف على الحمد لله وما بعده فلا اشكال الرابع الواقعة حالا وربطها اما بالواو والضمير نحو لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى او بالواو فقط نحو لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ ونحو جاء زيد والشمس طالعة او الضمير فقط نحو تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ وزعم ابو الفتح في الصورة الثانية انه لا بد من تقدير الضمير اي طالعة وقت مجيئه وزعم الزمخشري في الثالثة انها شاذة نادرة وليس كذلك لورودها في مواضع من التنزيل نحو اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ نَبَذَهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ وَاللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ وقد يخلو منهما لفظا فيقدر الضمير نحو مررت بالبر قفيز بدرهم او الواو كقوله

نَصَفَ غَائِصًا لِلطَّلَبِ لِلُّؤْلُؤِ انتصف النهار وهو غائص وصاحبه لا يدري ما حاله

نَصَفَ النَّهَارُ الْمَاءُ غَامِرُهُ ... وَرَفِيقُهُ بِالْغَيْبِ مَا يَدْرِي

الخامس المفسرة

لعامل الاسم المشتغل عنه نحو زيدا ضربته او ضربت اخاه او عمرا واخاه او عمرا اخاه اذا قدرت الاخ بيانا فان قدرته بدلا لم يصح نصب الاسم على الاشتغال ولا رفعه على الابتداء وكذا لو عطفت بغير الواو وقوله تعالى والذين كفروا فتعسا لهم الذين مبتدأ وتعسا مصدر لفعل محذوف هو الخبر ولا يكون الذين منصوبا بمحذوف يفسره تعسا كما تقول زيدا ضربا اياه وكذا لا يجوز زيدا جدعا له ولا عمرا سقيا له خلافا لجماعة منهم ابو حيان لان اللام تتعلق بمحذوف لا بالمصدر لانه لا يتعدى بالحرف وليست لام التقوية لانها لازمة ولام التقوية غير لازمة وقوله تعالى سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية ان قدرت من زائدة فكم مبتدأ او مفعول لآتينا مقدر بعده وان قدرتها بيانا لكم كما هي بيان لما في ما ننسخ من آية لم يجز واحد من الوجهين لعدم الراجع حينئذ الى كم وانما هي مفعول ثان مقدم مثل اعشرين درهما اعطيتك وجوز الزمخشري في كم الخبرية والاستفهامية ولم يذكر النحويون ان كم الخبرية تعلق العامل عن العمل وجوز بعضهم زيادة من كما قدمنا وانما تزاد بعد الاستفهام بهل خاصة وقد يكون تجويزه ذلك على قول من لا يشترط كون الكلام غير موجب مطلقا او على قول من يشترط في غير باب التمييز ويرى انها في رطل من زيت وخاتم من حديد زائدة لا مبينة للجنس السادس والسابع بدل البعض والاشتمال ولا يربطهما الا الضمير ملفوظا به نحو ثم عموا وصموا كثير منهم يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه او مقدرا نحو من استطاع اليه سبيلا منهم ونحو قتل اصحاب الاخدود النار ذات الوقود اي فيه وقيل ال خلف عن الضمير اي ناره وقال الاعشى لقد كان في حول ثواء ثويته تقضي لبانات ويسأم سائم اي ثويته فيه فالهاء في ثويته مفعول مطلق وهي ضمير الثواء لان الجملة صفة والهاء رابطة للصفة والضمير المقدر رابط للبدل وهو ثواء بدل منه وهو حول وزعم ابن سيدة انه يجوز ان تكون الهاء من ثويته للحول على الاتساع في ضمير الظرف بحذف في كلمة في وليس بشيء لخلو الصفة حينئذ من ضمير الموصوف واشتراط الرابط في بدل البعض وجب في نحو قولك مررت بثلثة زيد وعمرو بالقطع بتقدير منهم لانه لو اتبع لكان بدل بعض من غير ضمير وتنبيه انما لم يحتج بدل الكل الى رابط لانه نفس المبدل منه في المعنى كما ان الجملة التي هي نفس المبتدأ لا تحتاج الى رابط لذلك الثامن معمول الصفة المشبهة ولا يربطه ايضا الا الضمير اما ملفوظا به نحو زيد حسن وجهه او وجها منه او مقدرا نحو زيد حسن وجها اي منه واختلف في زيد حسن الوجه بالرفع فقيل التقدير منه وقيل ال خلف

عن الضمير وقال تعالى وان للمتقين لحسن مآب جنات عدن مفتحة لهم الابواب جنات بدل او بيان والثاني منعه البصريون لانه لا يجوز عندهم ان يقع عطف البيان في النكرات وقول الزمخشري انه معرفة لان عدنا علم على الاقامة بدليل جنات عدن التي وعد الرحمن عباده بالغيب لو صح تعينت البدلية بالاتفاق اذ لا تبين المعرفة النكرة ولكن قوله ممنوع وانما عدن مصدر عدن فهو نكرة والتي في الآية بدل لا نعت ومفتحة حال من جنات لاختصاصها بالاضافة او صفة لها لا صفة لحسن لانه مذكر ولان البدل لا يتقدم على النعت والابواب مفعول ما لم يسم فاعله او بدل من ضمير مستتر والاول اولى لضعف مثل مررت بامرأة حسنة الوجه وعليهما فلا بد من تقدير ان الاصل الابواب منها او ابوابها ونابت ال عن الضمير وهذا البدل بدل بعض لا اشتمال خلافا للزمخشري التاسع جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء ولا يربطه ايضا الا الضمير اما مذكورا نحو فمن يكفر بعد منكم فاني اعذبه او مقدرا او منويا عنه نحو فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج اي منه والاصل في حجه واما قوله تعالى بلى من اوفى بعهده واتقى فان الله يحب المتقين ومن يتول الله ورسوله والذين آمنوا فان حزب الله هم الغالبون وقول الشاعر فمن تكن الحضارة اعجبته فاي رجال بادية ترانا فقال الزمخشري في الآية الاولى ان الرابط عموم المتقين والظاهر انه لا عموم فيها وان المتقين مساوون لمن تقدم ذكره وان الجواب في الآيتين والبيت محذوف تقديره في الآية الاولى يحبه الله وفي الثانية يغلب وفي البيت نلبسنا على صفة العاشر العاملان في باب التنازع فلا بد من ارتباطهما اما بعاطف كما في قام وقعد اخواك او عمل اولهما في ثانيهما نحو وانه كان يقول سفيهنا على الله شططا وانهم ظنوا كما ظننتم ان لن يبعث الله احدا او كون ثانيهما جوابا للاول اما جوابية الشرط نحو تعالوا يستغفر لكم رسول الله ونحو آتوني افرغ عليه قطرا او جوابية السؤال نحو يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة او نحو ذلك من وجوه الارتباط ولا يجوز قام قعد زيد ولذلك بطل قول الكوفيين ان من التنازع قول امرئ القيس كفاني ولم اطلب قليل من المال وانه حجة على رجحان اختيار اعمال الاول لان الشاعر فصيح وقد ارتكبه مع لزوم حذف مفعول الثاني وترك اعمال الثاني مع تمكنه منه وسلامته من الحذف والصواب انه ليس من التنازع في شيء لاختلاف مطلوبي العاملين فان كفاني طالب للقليل واطلب طالب للملك محذوفا للدليل وليس طالبا للقليل لئلا يلزم فساد المعنى وذلك لان التنازع يوجب تقدير قوله ولم اطلب معطوفا على كفاني وح يلزم كونه مثبتا لانه ح داخل في حيز الامتناع المفهوم من لو

أو لا منع النفي جاء الاثبات فيكون قد اثبت طلبه للقليل بعد ما نفاه بقوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل
ما لم يحران بقدر مستانفا لانه ارتباط بين كفاني ولم اطلب فلا تنازع بينهما فان قلت لم لا يجوز
التنازع على تقدير العاطف للحال كانك اذا قلت لو دعوتم اجابني غير مستولٍ افادت لو انتفاء الدعاء
والاجابة دون انتفاء عدم التوالي حتى يلزم اثبات التواني قلت اجاز ذلك قوم منهم ابن الحاجب
في شرح المفصل وجزم بقول الفارسي والكوفيين ان البيت من التنازع واعمال الاول وفيه نظر
لان المعنى لو ثبت اني اسعى لادنى معيشة كفاني القليل في حالة اني غير طالب لم يكون انتفاء
كفاية القليل المقيدة بعدم طلبه موقوفا على طلبه فيتوقف عدم الشيء على وجوده ولهذه القاعدة
ايضا بطل قول بعضهم في فلما تبين له قال اعلم ان الله على كل شيء قدير ان فاعل تبين ضمير
راجع الى المصدر المفهوم من ان وصلتها بناء على ان تبين واعلم قد تنازعاه كما في ضربني وضربت
زيدا اذ لا ارتباط بين تبين واعلم على انه لو صح لم يحسن حمل التنزيل عليه لضعف الاضمار قبل
الذكر في باب التنازع حتى ان الكوفيين لا يجيزونه البتة وضعف حذف مفعول العامل الثاني
اذا اهمل كضربني وضربت زيد حتى ان البصريين لا يجيزونه الا في الضرورة والصواب ان
مفعول اطلب الملك محذوف كما قدرناه وان فاعل تبين ضمير مستتر اما للمصدر اي فلما
تبين له كما قالوا في ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه او لشيء دل عليه الكلام اي
فلما تبين له الامر او ما اشكل عليه ونظيره اذا كان غدا فأتني اي اذا كان هو اي ما نحن عليه من
سلامة الحادي عشر الفاظ التوكيد الاول وانما يربطها الضمير الملفوظ به نحو جاءني زيد نفسه
والزيدان كلاهما والقوم كلهم ومن ثم كان مردودا قول الجوهري في الذخائر تقول جاء القوم جميعا
على الحال وجميع على التوكيد وقول بعض من عاصرنا في قوله تعالى هو الذي خلق لكم ما في الارض
جميعا ان جميعا توكيد لما ولو كان كذا لقيل جميعه ثم التوكيد بجميع قليل فلا يحمل عليه التنزيل و
الصواب انه حال وقول الفراء والزمخشري في قراءة بعضهم انا كلا فيها ان كلا توكيد والصواب
انما بدل وابدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل جائز اذا كان مفيدا للاحاطة نحو قمتم
ثلاثتكم وبدل الكل لا يحتاج الى ضمير ويجوز لكل ان تلي العوامل اذا لم تتصل بالضمير نحو جاءني
كل القوم فيجوز مجيئها بدلا بخلاف جاءني كلهم فلا يجوز الا في الضرورة فهذا احسن ما قيل
في هذه القراءة وخرجها ابن مالك على ان كلا حال وفيه ضعفان تنكير كل بقطعها عن الاضافة
لفظا ومعنى وهو نادر كقول بعضهم مررت بهم كلا اي جميعا وتقديم الحال على عاملها الظرف

واحترزت بذكر الاول عن اجمع واخواته فانها انما توكد بها بعد كل نحو فسجد الملائكة كلهم اجمعون

الامور التي يكتسبها الاسم بالاضافة

وهي احد عشر احدها التعريف نحو
غلام زيد الثاني التخصيص نحو غلام امرأة والمراد بالتخصيص الذي لم يبلغ درجة التعريف فان غلام
رجل اخص من غلام ولكنه لم يتميز بعينه كما تميز غلام زيد الثالث التخفيف كضارب زيد و
ضاربا عمرو وضاربوا بكر اذا اردت الحال او الاستقبال فان الاصل فيهن ان يعملن النصب
ولكن الخفض اخف منه اذ لا تنوين معه ولا نون ويدل على ان هذه الاضافة لا تفيد التعريف قولك
الضارب زيد والضاربوا زيد ولا يجمع على الاسم تعريفان وقوله تعالى هديا بالغ الكعبة ولا توصف
النكرة بالمعرفة وقوله تعالى ثاني عطفه وقول ابي كبير فأتت به حوش الفؤاد مبطنا ولا ينتصب
المعرفة على الحال وقول جرير يا رب غابطنا لو كان يطلبكم ولا تدخل رب على المعارف وفي
التحفة ان ابن مالك رد على ابن حاجب في قوله ولا تفيد الا تخفيفا فقال بل تفيد ايضا التخصيص
فان ضارب زيد اخص من ضارب وهذا سهو فان ضارب زيد اصله ضارب زيدا بالنصب
وليس اصله ضاربا فقط والتخصيص حاصل بالمعمول قبل ان تأتي الاضافة فان لم يكن الوصف
بمعنى الحال والاستقبال فاضافته محضة تفيد التعريف والتخصيص لانها ليست في تقدير
الانفصال وعلى هذا صح وصف اسم الله تعالى بمالك يوم الدين قال الزمخشري اريد باسم
الفاعل هنا اما الماضي كقولك هو مالك عبيده امس اي مالك الامور يوم الدين على حد
ونادى اصحاب النار ولهذا قرأ ابو حنيفة ملك يوم الدين واما الزمان المستمر كقولك
مالك العبيد فانه بمنزلة قولك مولى العبيد انتهى ملخصا وهو حسن ولكنه نقض هذا المعنى الثاني
عند ما تكلم على قوله تعالى وجاعل الليل سكنا والشمس والقمر فقال قرئ بجر الشمس والقمر عطفا
على الليل وبنصبهما باضمار جعل او عطفا على محل الليل لان اسم الفاعل هنا ليس في معنى المضي
فتكون اضافته حقيقية بل هو دال على جعل مستمر في الازمنة المختلفة ومثله فالق الحب والنوى
وفالق الاصباح كما تقول زيد قادر عالم ولا تقصد زمانا دون زمان انتهى وحاصله ان
اضافة الوصف انما تكون حقيقية اذا كان بمعنى الماضي وانه اذا كان لافادة حدث مستمر
في الازمنة كانت اضافته غير حقيقية وكان عاملا وليس الامر كذلك الرابع ازالة القبح او التجوز
كمررت بالرجل الحسن الوجه فان الوجه ان رفع قبح الكلام لخلو الصفة لفظا عن ضمير الموصوف
وان نصب حصل التجوز باجرائك الوصف القاصر مجرى المتعدي الخامس تذكير المؤنث كقوله

انا ان العقل مكسوف بطوع هوى وعقل عاصي الهوى يزداد تنويرا قيل ويحتمل ان يكون منه ان رحمة الله قريب من المحسنين وبعيد لعل الساعة قريب فذكر الوصف حيث لا اضافة ولكن ذكر الفراء انهم التزموا التذكير في اذا لم يريدوا قرب النسب قصدا للفرق واما قول الجوهري ان التذكير لكون التانيث مجازيا فوهم لوجوب التانيث في نحو الشمس طالعة والموعظة نافعة فانما يفترق حكم المجازي والحقيقي في الظاهر لا المضمر السادس تانيث المذكر كقولهم قطعت بعض اصابعه وتلتقطه بعض السيارة ويمكن ان يكون منه فله عشر امثالها وكنتم على شفا حفرة من النار فانقذكم منها اي من الشفا ويحتمل ان يكون الضمير للنار وان الاصل فله عشر حسنات امثالها فالمعدود في الحقيقة الموصوف المحذوف وهو مؤنث وقال طول الليالي اسرعت في نقضي نقضن كلي ونقضن بعضي وقال وما حب الديار شغفن قلبي وانشد سيبويه وتشرق بالقول الذي قد اذعته كما شرقت صدر القناة من الدم والى هذا القول يشير ابن حزم الظاهري في قوله تجنب صديقا مثل ما واحذر الذي يكون كعمرو بين عرب واعجم فان صديق السوء يزري وشاهده كما شرقت صدر القناة من الدم ومراده بما الكناية عن الرجل الناقص كنقص ما الموصولة وبعمرو الكناية عن المتزيد اخذ ما ليس له كاخذ عمرو الواو في الخط وشرط هذه المسئلة والتي قبلها صلاحية المضاف للاستغناء عنه فلا يجوز امة زيد جاء ولا غلام هند ذهبت ومن ثم رد ابن مالك في التوضيح قول ابي الفتح في توجيه قراءة ابي العالية لا تنفع نفسا ايمانها بالتانيث ان الفعل من باب قطعت بعض اصابعه لان المضاف لو سقط هنا لقيل نفسا لا تنفع بتقديم المفعول ليرجع اليه الضمير المستتر المرفوع الذي ناب عن الايمان في الفاعلية ويلزم من ذلك تعدي فعل الضمير المتصل الى ظاهره نحو قولك زيدا ظلم تريد انه ظلم نفسه وذلك لا يجوز السابع الظرفية نحو تؤتي اكلها كل حين وقوله انا ابو المنهال بعض الاحيان وقول المتنبي اي يوم سررتني بوصال لم تسؤني ثلاثة بصدود واي في البيت استفهامية مراد بها النفي لا شرطية لانه لو قيل مكان ذلك ان سررتني انعكس المعنى لا يقال يدل على انها شرطية ان الجملة المنفية استؤنفت ولم تربط بالاولى فيفسد المعنى لانا نقول الربط حاصل بتقديرها صفة لوصال والرابط محذوف اي لم ترعني بعده ثم حذف فاء فعلا او على التدريج او حالا من تاء الخطاب والرابط فاعلها وهي حال مقدرة او معطوفة بفاء محذوفة فلا موضع لها اي ما سررتني غير مقدر انك تروعني ومن روى ثلاثة بالرفع فالحالية ممتنعة لعدم الرابط الثامن المصدرية نحو وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب

ينقلبون

ينقلبون فاي مفعول مطلق ناصبه ينقلبون ويعلم معلقة عن العمل بالاستفهام وقال ستعلم ليلى اي دين تداينت واي غريم للتقاضي غريمها اي الاولى واجب النصب بما بعدها كما في الاية الا انها هنا مفعول به كقولك تداينت مالا لا مفعول مطلق لانه نعت لمصدر والثانية واجبة الرفع بالابتداء مثلها في لنعلم اي الحزبين احصى ولنعلمن اينا اشد عذابا التاسع وجوب التصدر ولهذا وجب تقديم المبتدا في نحو غلام من عندك والخبر في نحو صبيحة اي يوم سفرك والمفعول في نحو غلام ايهم اكرمت ومن ومجرورها في نحو من غلام ايهم انت افضل ووجب الرفع في نحو علمت ابو من زيد والى هذا يشير قول بعض الفضلاء عليك بارباب الصدور فمن غدا مضافا لارباب الصدور تصدرا واياك ان ترضى صحابة ناقص فتنحط قدرا من علاك وتحقرا فرفع ابو من ثم خفض مزمل يبين قولي مغريا ومحذرا والاشارة بقوله ثم خفض مزمل الى قول امرئ القيس كان ابانا في عرانين وبله كبير اناس في بجاد مزمل وذلك لان مزملا صفة لكبير فكان حقه الرفع خفض لمجاورته المخفوض العاشر العراب نحو هذه خمسة عشر زيد فيمن اعربه والاكثر البناء الحادي عشر البناء وذلك في ثلاثة ابواب احدها ان يكون المضاف مبهما كغير ومثل ودون وقد استدل على ذلك بامور منها قوله تعالى وحيل بينهم وبين ما يشتهون ومنا دون ذلك قال الاخفش وخولف واجب عن الاول بان نائب الفاعل ضمير المصدر اي وحيل هو اي الحول كما في قوله وقالت متى يبخل عليك ويعتلل يسؤك وان يكشف غرامك تدرب اي ويعتلل هو اي الاعتلال وبانه يحتمل من تقدير يحليك مدلولا عليها بالمذكورة وتكون حالا من الضمير ليتقيد بها بنفيه ما لم يفده الفعل وعن الثاني بانه على حذف الموصوف اي ومنا قوم دون ذلك كقولهم منا ظعن ومنا اقام اي منا فريق ظعن ومنا فريق اقام ومنها قوله تعالى لقد تقطع بينكم فيمن فتح بينا قال الاخفش ويؤيده قراءة الرفع وقيل بين ظرف والفاعل ضمير مستتر راجع الى مصدر الفعل اي لقد وقع التقطع بينكم او الى الوصل اي لقد تقطع الوصل الان وما نرى معكم شفعاءكم يدل على التهاجر وهو يستلزم عدم التواصل او الى ما كنتم تزعمون على ان الفعلين تنازعاه ويؤيد التاويل قوله اهم بامر الحزم لو استطيعه وقد حيل بين العير والنزوان بفتح بين مع اضافته الى معرب ومنها قوله تعالى انه لحق مثل ما انكم تنطقون فيمن فتح مثل وقراءة بعض السلف ان يصيبكم مثل ما اصاب بالفتح وقول الفرزدق وان ما مثلهم بشر وزعم ابن مالك ان ذلك لا يكون في مثل لمخالفتها لهما بانها تثنى وتجمع كقوله تعالى الا امم امثالكم وقول الشاعر والشر بالشر عند الله مثلان وزعم

ان حقا اسم فاعل من حق يحق واصله حاقق نقص كما قيل بر وسر وتم فيفسر ضميرا مستترا ومثل حال منه وان فاعل يصيبهم ضميره تعالى لتقدمه وما توفيقي الا بالله ومثل مصدر واما بيت الفرزدق فعنه اجوبة مشهورة ومنها قوله لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت حمامة في غصون ذات اوقال بغير فاعل ليمنع وغير حال مفتوحا والثاني قيل بحث ابن مالك لان قولهم غيران واخبار لبس بعربي ولو كان المضاف غير مبهم لم يبن واما قول الجرجاني وموافقيه ان غلامي ونحوه مبني في زيد وبلزمهم بناء غلامك وغلام عمرو والقائل بذلك الباب الثاني ان يكون المضاف زمانا مبهما والمضاف اليه نحو ومن خزي يومئذ ومن عذاب يومئذ بقرأن بجر يوم وفتحه الثالث ان يكون زمانا مبهما والمضاف اليه فعل مبني بناء اصليا كان البناء كقوله على حين عاتبت المشيب على الصبا وقلت الما اصح والشيب وازع او بناء عارضا كقوله لاجتذبن منهن قلبي تحلما على حين يستصبين كل حليم روي بالفتح وهو ارجح من الاعراب عند ابن مالك ومرجوح عند ابن عصفور فان كان المضاف اليه فعلا معربا او جملة اسمية فقال البصريون يجب الاعراب والصحيح جواز البناء ومنه قراءة نافع هذا يوم ينفع الصادقين بفتح يوم وقراءة غير ابي عمرو وابن كثير يوم لا تملك نفس بالفتح وقال الم تعلموا ان ما اقول هذا حين اسلموا يميحي نسيم الصبا من حيث يطلع الفجر وقال الم تعلمي يا عمرك الله انني كريم على حين الكرام قليل وانى لا اخزى اذا قيل مملق سخي واخزى ان يقال بخيل روي بالفتح ويروى ان ابن الاخضر سئل بحضرة ابن الابرش عن وجه النصب في قول النابغة اتاني ابيت اللعن انك لمتني وتلك التي تستك منها المسامع فقال ولا تعجب لما ادري فترى مع الرزي فقيل له الجواب فقال ابن الابرش قد اجاب بريد انه لما اضيف الى المبني اكتسب منه البناء فهو مفتوح لا منصوب ومحل الرفع بدلا من انك لمتني ويقدر بالرفع وهذا الجواب عندي غير جيد لعدم ابهام المضاف ولو صح لصح البناء في نحو غلامك وفرسك ونحو هذا مما القائل به وقد مضى ان ابن مالك منع البناء فيمثل مع ابهامها لكونها تثنى وتجمع فما ظنك بهذا وانما هو منصوب على اسقاط الباء او باضمار اعني او على المصدرية وفي البيت اشكال لو سئل السائل عنه لكان اولى وهو اضافة مقالة الى ان ثم تلت فانه في التقدير مقالة قولك ولا يضاف الشيء الى نفسه وجوابه ان الاصل مقالة تحذف التنوين للضرورة لا للاضافة وان وصلتها بدل من مقالة او من انك لمتني وخبر لمحذوف وقد يكون الشاعر انما قال مقالة ان باثبات التنوين ونقل حركة الهمزة فانشده الناس بتخفيفها فاضطروا الى الحذف

التنوين ويروى ملامة وهو مصدر للمتنى المذكورة او الاخرى محذوفة

الامور التي لا يكون الفعل معها الا قاصرا

هي عشرون احدها كونه على فعل بالضم كظرف وشرف لانه وقف على افعال السجايا وما اشبهها مما يقوم بفاعله ولا يتجاوزه ولهذا يحول المتعدي قاصرا اذا حول وزنه الى فعل لغرض المبالغة والتعجب نحو ضرب الرجل وفهم بمعنى ما اضربه وافهمه وسمع رحبتكم الطاعة وان بشرا طلع اليمن والثالث لهما ووجههما انهما ضمنا معنى وسع وبلغ الثاني والثالث كونه على فعل بالفتح او فعل بالكسر ووصفهما على فعيل نحو ذل وقوي والرابع كونه على افعل بمعنى صار ذا كذا نحو اغد البعير واحصد الزرع اذا صارا ذوي غدة وحصاد والخامس كونه على افعلل كاقشعر واشمأز والسادس كونه على افوعل كاكوهد الفرخ اذا ارتعد والسابع كونه على افعنلل باصالة اللامين كاحرنجم اي اجتمع والثامن كونه على افعنلل بزيادة احدى اللامين كاقعنسس الجمل اذا ابى ان ينقاد والتاسع كونه على افعنلى كاحرنبى الديك اذا انتفش وشذ قوله قد جعل النعاس يغرنديني اطرده عني ويسرنديني والثالث لها ويغرنديني بالغين المعجمة يعلوني ويغلبني وبمعناه يسرنديني العاشر كونه على استفعل وهو دال على التحول كاستحجر الطين وقوله ان البغاث بارضنا تستنسر الحادي عشر كونه على وزن انفعل نحو انطلق وانكسر الثاني عشر كونه مطاوعا للمتعدي الى واحد نحو كسرته فانكسر وازعجته فانزعج فان قلت قد مضى عد انفعل قلت نعم لكن تلك علامة لفظية وهذه معنوية وايضا فالمطاوع لا يلزم وزن انفعل تقول ضاعفت الحساب فتضاعف وعلمته فتعلم وثلمته فتثلم واصلحته ويصلح المطاوع ينقص عن المطاوع درجة كالبسته الثوب فلبسه واقمته فقام وزعم ابن بري ان الفعل والمطاوع قد يتفقان في التعدي لاثنين نحو استخبرته الخبر فاخبرني الخبر واستفهمته الحديث فافهمني الحديث واستعطيته درهما فاعطاني درهما وفي التعدي لواحد نحو استفتيته فافتاني واستنصحته فنصحني والصواب ما قدمته لك وهو قول النحويين وما ذكره ليس من باب المطاوعة بل من باب الطلب والاجابة وانما حقيقة المطاوعة ان يدل احد الفعلين على تأثير ويدل الاخر على قبول فاعله لذلك التأثير الثالث عشر ان يكون رباعيا مزيدا فيه نحو تدحرج واحرنجم واقشعر واطمأن الرابع عشر ان يضمن معنى فعل قاصر نحو قوله تعالى ولا تعد عيناك عنهم فليحذر الذين يخالفون عن امره اذا غويهم واصلح لي في ذريتي لا يسمعون الى الملأ الاعلى وقولهم سمع الله لمن حمده وقوله يجرح في عراقيبها نصلي

فاتما ضمنت معنى ولا تنب ويحرجون ويخلدوا وبارك ولا يصغون واستجاب ويعث او يفسد والثمر الباقيتان تدل على سجية كلؤم وجبن وشجع او على عرض كفرح وبطن وأشر و حزن وكسل او على نظافة كطهر ووضوء او دنس كنجس ورجس وأجنب او على لون كاحمر واخضر وادم وأخاز واسواد او حلية كدعج وكحل وشنب وسمن وهزل تفسير في نصه تغلبه في باب المسند فلان يتعهد ضيعته قال ابن درستويه ولا يجوز عنده يتعاهد لانه لا يكون

عند اصحابنا الا من اثنين ولا يكون متعديا وورده قوله تجاوزت احراسا اليها ومعشرا و اجاز الخليل يتعاهد وهو قليل وسئل الحكم بن قنبر ابا زيد فمنعها وسئل يونس فاجازها

بجمع بينهما وكان عنده ستر من فصحاء العرب فسئلوا فامتنعوا من يتعاهد فقال

يونس يا ابا زيد كم من علم ستفيد ناه كنت انت سببه ونقل ابن عصفور عن ابن السيد

انه قال في قول ابي ذويب بينا تعانقه الكماة وروغه يوما اتيح له جريئ سلفع ان من

رواه بجر التعانق مخطئ لان تفاعل لا يتعدى ثم رد عليه بانه ان كان قبل دخول التاء متعديا

الى اثنين فانه يبقى بعد دخولها متعديا الى واحد نحو عاطيته الدراهم وتعاطينا الدراهم و

ان كان متعديا الى واحد فانه يصير قاصرا نحو تضارب زيد وعمرو الا قليلا نحو جاوزت

زيدا وتجاوزته وعانقته وتعانقته انتهى وانما ذكر ابن السيد ان تعانق لا يتعدى ولم

يذكر ان تفاعل لا يكون متعديا وايضا فلم يخف الرد بروايته الجر والمعنى لذلك الامور

التي يتعدى بها الفعل القاصر

وهي سبعة همزة افعل نحو اذهبتم طيباتكم ربنا امتنا اثنتين واحييتنا اثنتين والله انبتكم من الارض نباتا ثم يعيدكم فيها ويخرجكم اخراجا وقد ينقل المتعدي الى واحد بالهمزة الى التعدي الى اثنين نحو البست زيدا ثوبا واعطيته دينارا ولم ينقل متعد الى اثنين بالهمزة الى التعدي الى ثلاثة الا في رأى وعلم

وقاس الاخفش في اخواتهما الثلاثة القلبية نحو ظن وحسب وزعم وقيل النقل بالهمزة كله سماعي

وقيل قياسي في القاصر والمتعدي الى واحد والحق انه قياسي في القاصر سماعي في غيره وهو ظاهر

مذهب سيبويه والثاني الف المفاعلة تقول في جلس زيد ومشى وسار جالست زيدا و

ماشيته وسايرته والثالث صوغه على فعلت بالفتح افعل بالضم لافادة الغلبة تقول كرمت زيدا

بالفتح اي غلبته بالكرم والرابع صوغه على استفعل للطلب او النسبة الى الشيء كاستخرجت

المال ... واستقبحت الظلم وقد ينقل ذو المفعول الواحد الى اثنين نحو

استكتبته الكتاب واستغفرت الله الذنب وانما جاز استغفرت الله من الذنب لتضمنه معنى

استتبت ولو استعمل على اصله لم يجز غير ذلك وهذا قول ابن الطراوة وابن عصفور واما قول

اكثرهم ان استغفر من باب اختار فمردود والخامس تضعيف العين تقول في فرح زيد فرحته و

منه قد افلح من زكيها هو الذي يسيركم وزعم ابو علي ان التضعيف في هذا للمبالغة لا للتعدية

كقولهم سرت زيدا وقوله فاول راض سنة من يسيرها وفيه نظر لان سيرته قليل وسيرته

كثير بل قيل انه لا يجوز سيرته وانه في البيت على اسقاط الباء توسعا وقد اجتمعت التعدية بالباء

وبالتضعيف في قوله تعالى نزل عليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه وانزل التورية و

الانجيل من قبل هدى للناس وزعم الزمخشري ان بين التعديتين فرقا فقال لما نزل القرآن

منجما والكتابان جملة جيء بنزل في الاول وانزل في الثاني وانما قال هو في خطبة الكشاف

الحمد لله الذي انزل القرآن كلاما مؤلفا منظما ونزله بحسب المصالح منجما لانه اراد بالاول

انزاله من اللوح المحفوظ الى السماء الدنيا وهو الانزال المذكور في انا انزلناه في ليلة القدر و

في قوله تعالى شهر رمضان الذي انزل فيه القرآن واما قول القفال ان المعنى انزل في وجوب

صومه او انه انزل في شانه فتكلف لا داعي اليه وبالثاني تنزيله من السماء الدنيا الى رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم نجوما في ثلث وعشرين سنة ويشكل على الزمخشري قوله تعالى وقال

الذين كفروا لولا نزل عليه القرآن جملة واحدة فقرن نزل بجملة واحدة وقوله تعالى وقد نزل

عليكم في الكتاب ان اذا سمعتم آيات الله يكفر بها وذلك اشارة الى قوله تعالى واذا رايت الذين

يخوضون في آياتنا الآية وهي آية واحدة والنقل بالتضعيف سماعي في القاصر كما مثلنا وفي المتعدي

لواحد نحو علمته الحساب وفهمته المسئلة ولم يسمع في المتعدي لاثنين وزعم الحريري انه يجوز في

علم المتعدية لاثنين ان تنقل بالتضعيف الى ثلثة ولا يشهد له سماع ولا قياس وظاهر قول سيبويه

انه سماعي مطلقا وقيل قياسي في القاصر والمتعدي الى واحد السادس التضمين فلذلك عدى

رحب وطلع الى مفعول واحد لما تضمنا معنى وسع وبلغ وقالوا فرقت زيدا وسفه نفسه

لتضمنهما معنى خاف وامتهن او اهلك ويختص التضمين عن غيره من المعديات بانه قد

ينقل الفعل الى اكثر من درجة ولذلك عدى الموت بقصر الهمزة بمعنى قصرت الى مفعولين

بعد ما كان قاصرا وذلك في قولهم لا آلوك نصحا ولا آلوك جهدا لما ضمن معنى لا امنعك

ومنه قوله تعالى لا يالونكم خبالا وعدي اخبر وخبر وحدث وانبأ ونبأ الى ثلثة لما ضمنت معنى

أعلم وأرى بعد ما كانت متعدية إلى واحد بنفسها وإلى آخر بالجار نحو أنبئهم بأسمائهم فلما أنبأهم
بأسمائهم نبئوني بعلم السابع إسقاط الجار توسعا نحو ولكن لا تواعدوهن سرا أي على سر أي نكاح
أعجلتم أمر ربكم أي عن أمره واقعدوا لهم كل مرصد أي عليه وقول الزجاج إنه ظرف رده الفارسي
بأنه مختص بالمكان الذي يرصد فيه فليس مبهما وقوله كما عسل الطريق الثعلب أي في الطريق وقول
ابن الطراوة إنه ظرف مردود أيضا بأنه غير مبهم وقوله إنه اسم لكل ما يقبل الاستطراق فهو مبهم
لصلاحيته لكل موضع منازع فيه بل هو اسم لما هو مستطرق ويحذف الجار قياسا مع أنْ
وأنّ وأهمل النحويون هنا ذكر كي مع تجويزهم في نحو جئت كي تكرمني أن تكون كي مصدرية واللام
مقدرة والمعنى لأن تكرمني وأجازوا أيضا كونها تعليلية وأنْ مضمرة بعدها ولا يحذف مع كي
إلا لام العلة لأنها لا تدخل عليها جار غيرها بخلاف أختيها قال الله تعالى وبشر الذين آمنوا وعملوا
الصالحات أن لهم جنات شهد الله أنه لا إله إلا هو أي بأن لهم وبأنه وترغبون أن تنكحوهن
أي في أن أو عن أن على خلاف في ذلك بين المفسرين ومما يحتملهما قوله ويرغب أن يبني المعالي
خالد ويرغب أن يرضى صنيع الألائم أنشده ابن السيد فإن قدر في فمدح وإن قدر عن فذم و
عكس ذم ولا يجوز أن يقدر فيهما معا في أو عن للتناقض ومحل أنّ وأنْ وصلتهما بعد حذف الجار
نصب عند الخليل وأكثر النحويين حملا على الغالب فيما ظهر فيه الإعراب مما حذف منه وجوّز
سيبويه أن يكون المحل جرا فقال بعد ما حكى قول الخليل ولو قال إنسان إنه جر لكان قولا قويا وله
نظائر نحو قولهم لاه أبوك وأما نقل جماعة منهم ابن مالك أن الخليل يرى أن الموضع جر وأن سيبويه
يرى أنه نصب فسهو ومما يشهد لمدعي الجر قوله تعالى وأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحدا
وأن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون أصلهما لا تدعوا مع الله أحدا لأن المساجد لله
فاعبدون لأن هذه أمتكم فلا يجوز تقديم منصوب الفعل عليه إذ كان أن وصلتها لا تقع
إنك فاضل عرفت وقوله وما زرت ليلى أن تكون حبيبة إليّ ولا دين بها أنا طالبه رووه
بخفض دين عطفا على محل أن تكون إذ أصله لأن تكون وقد يجاب بأنه عطف على توهم دخول
اللام وقد يعترض بأن الحمل على العطف على المحل أظهر من الحمل على العطف على التوهم ويجاب
بأن القواعد لا تثبت بالمحتملات وهنا معدًّا من ذكره الكوفيون وهو تحويل حركة العين في
كسي زيد بوزن فرح فيكون قاصرا فإذا قال وأن يعرين إن كسي الجواري فتنبو العين عن كرم
عجاف فإذا فتحت السين كان بمعنى ستر وأعطى وتعدى إلى واحد كقوله وأركب في الروع

جفانه كسا وجهها سعف منتشر أو بمعنى أعطى كسوة وهو الغالب فتعدى لاثنين نحو كسوت
زيدا جبة فالواو كذلك شترت عينه بكسر التاء قاصر بمعنى انقلب جفنها وشتر الله عينه
بفتحها متعد بمعنى قلبها وهذا عندنا من باب المطاوعة يقال شترته فشتر كما يقال ثرمته فثرم
وثلمته فثلم ومنه كسوته الثوب فكسيه ومنه البيت ولكن فيه حذف المفعول

الباب الخامس من الكتاب في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها

وهي عشرة الجهة الأولى أن يراعي ما يقتضيه ظاهر الصناعة ولا يراعي المعنى و
كثيرا ما تزل الأقدام بسبب ذلك وأول واجب على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه مفردا أو مركبا و
لهذا لا يجوز إعراب فواتح السور على القول بأنها من المتشابه الذي استأثر الله بعلمه ولقد حكي
أن بعض مشايخ القراء أعرب لتلميذه بيت المفصل لا يبعد الله التلبب والغارات إذ قال
الخميس نعم فقال نعم حرف جواب ثم طلبا محل الشاهد فلم يجداه فظهر لي حسن لغة كنانة في
نعم الجوابية وهي نعم بكسر العين وأما نعم هنا فواحد الأنعام وهو خبر لمحذوف أي هذه نعم وهو
محل الشاهد وسألني أبو حيان وقد عرض اجتماعنا علام عطف بحقلد من قول زهير تقي
نقي لم يكثر غنيمة بنهكة ذي قربى ولا بحقلد فقلت حتى أعرف ما الحقلد فنظرناه فإذا هو السيء
الخلق فقلت هو معطوف على شيء متوهم فقلت حتى أعرف هذا المعنى ليس بمكثر غنيمة فاستعظم
ذلك وقال الشلوبين حكى لي أن نحويا من كبار طلبة الجزولي سئل عن إعراب كلالة من قوله
وإن كان رجل يورث كلالة فقال أخبروني ما الكلالة فقالوا له الورثة إذا لم يكن فيهم أب
فما علا ولا ابن فما سفل فقال فهي إذن تمييز وتوجيه قوله أن يكون الأصل وإن كان رجل يرثه
كلالة ثم حذف الفاعل وبني الفعل للمفعول فارتفع الضمير واستتر ثم جيء بكلالة تمييزا ولقد
أصاب هذا النحوي في سؤاله وأخطأ في جوابه فإن التمييز بالفاعل بعد حذفه نقض للغرض الذي
حذف لأجله وتراجع عما بنيت الجملة عليه من طي ذكر الفاعل فيها ولهذا لا يوجد في كلامهم مثل
ضُرب أخوك رجلا وأما قراءة من قرأ يسبَّح له فيها بالغدو والآصال رجال بفتح الباء فالذي
سوغ فيها أن يذكر الفاعل بعدما حذف أنه إنما ذكر في جملة أخرى غير التي حذف فيها وكإعراب
هذا المعرب كلالة تمييزا قول بعضهم في هذا البيت يبسط للأضياف وجها رحبا بسط
ذراعيه لعظم كلبا إن الأصل كما بسط كلب ذراعيه ثم جيء بالمصدر وأسند للمفعول فرفع
ثم أضيف إليه ثم جيء بالفاعل تمييزا والصواب في الإنشاد كلبا بتقدير مضاف أي كالكلب وهو

اعلم وارى بعد ما كانت متعدية الى واحد بنفسها والى اخر بالجار نحو انبئهم باسمائهم فلما انبأهم باسمائهم نبؤني بعلم التابع اسقاط الجار توسعا نحو ولكن لا تواعدوهن سرا اى على سر اى نكاح اعجلتم امر ربكم اى عن امره ولاقعدن لهم كل مرصد اى عليه وقول الزجاج انه ظرف رده الفارسي بانه مختص بالمكان الذى يرصد فيه فليس مبهما وقوله كما عسل الطريق الثعلب اى فى الطريق وقول ابن الطراوة انه ظرف مردود ايضا بانه غير مبهم وقوله انه اسم لكل ما يقبل الاستطراق فهو مبهم لصلاحيته لكل موضع منازع فيه بل هو اسم لما هو مستطرق ولا يحذف الجار قياسا الا مع ان وان واهمل النحويون هنا ذكر كى مع تجويزهم فى نحو جئت كى تكرمنى ان تكون كى مصدرية واللام مقدرة والمعنى لان تكرمنى واجازوا ايضا كونها تعليلية وان مضمرة بعدها ولا يحذف مع كى اللام العلية لانها لا تدخل عليها جار غيرها بخلاف اختيها قال الله تعالى وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات ان لهم جنات شهد الله انه لا اله الا هو اى بان لهم وبانه وترغبون ان تنكحوهن اى فى ان او عن ان على خلاف فى ذلك بين المفسرين ومما يحتملهما قوله ويرغب ان يبنى المعالى خالد ويرغب ان يرضى صنيع الالائم انشده ابن السيد فان قدرت فى ولا وعن ثانيا فمدح وان عكس فذم ولا يجوز ان يقدر فيهما معا فى او عن للتناقض ومحل ان وان وصلتهما بعد حذف الجار نصب عند الخليل واكثر النحويين حملا على الغالب فيما ظهر فيه الاعراب مما حذف منه وجوز سيبويه ان يكون المحل جرا فقال بعد ما حكى قول الخليل ولو قال انسان انه جر لكان قولا قويا وله نظائر نحو قولهم لاه ابوك واما نقل جماعة منهم ابن مالك ان الخليل يرى ان الموضع جر وان سيبويه يرى انه نصب فسهو ومما يشهد لمدعى الجر قوله تعالى وان المساجد لله فلا تدعوا مع الله احدا وان هذه امتكم امة واحدة وانا ربكم فاعبدون اصلهما لا تدعوا مع الله احدا لان المساجد لله فاعبدون لان هذه امتكم فلا يجوز تقديمهم منصوب الفعل عليه اذا كان ان وصلتها لا تقول انك فاضل عرفت وقوله وما زرت ليلى ان تكون حبيبة الى ولا دين بها انا طالبه رووه بخفض دين عطفا على محل ان تكون اذ اصله لان تكون وقد يجاب بانه عطف على توهم دخول اللام وقد يعترض بان الحمل على العطف على المحل اظهر من الحمل على العطف على التوهم ويجاب بان القواعد لا تثبت بالمحتملات وهنا معدنا من ذكره الكوفيون وهو تحويل حركة العين نحو كسى زيد بوزن فرح فيكون قاصرا وقال وان يعرين ان كسى الجوارى تنبو العين عن كرم عجاف فاذا فتحت السين كان بمعنى ستر وعطى فتعدى الى واحد كقوله وان كسب فى الروع

جفانه كسا وجهها سعف منتشر اى بمعنى اعطى كسوة وهو الغالب فتعدى الى اثنين نحو كسوت زيدا جبة فالواو كذلك شترت عينه بكسر التاء قاصر بمعنى انقلب جفنها وشتر الله عينه بفتحها متعد بمعنى قلبها وهذا عندنا من باب المطاوعة يقال شتره فشتر كما يقال ثرمه فثرم وثلمه فثلم ومنه كسوته الثوب فكسيه ومنه البيت ولكن فيه حذف فيه المفعول

الباب الخامس من الكتاب فى ذكر الجهات التى يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها

وهى عشرة الجهة الاولى ان يراعى ما يقتضيه ظاهر الصناعة ولا يراعى المعنى وكثيرا ما تزل الاقدام بسبب ذلك واول واجب على المعرب ان يفهم معنى ما يعربه مفردا او مركبا ولهذا لا يجوز اعراب فواتح السور على القول بانها من المتشابه الذى استاثر الله بعلمه ولقد حكى ان بعض مشايخ الاقراء اعرب لتلميذه بيت المفصل لا يبعد الله التلبب والغارات اذ قال الخميس نعم فقال نعم حرف جواب ثم طلبا محل الشاهد فلم يجداه فظهر لى حسن لغز كنا به فى نعم الجوابية وهى نعم بكسر العين واما نعم هنا فواحد الانعام وهو خبر لمحذوف اى هذه نعم وهو محل الشاهد وسالنى ابو حيان وقد عرض اجتماعنا علام عطف بمحلقة من قول زهير تقى نقى لم يكثر غنيمة بنهكة ذى قربى ولا بحقلد فقلت حتى اعرف ما الحقلد فنظرناه فاذا هو السيء الخلق فقلت هو معطوف على شىء متوهم فقلت حتى اعرف اذ المعنى ليس بمكثر غنيمة فاستعظم ذلك وقال الشلوبين حكى لى ان نحويا من كبار طلبة الجزولى سئل عن اعراب كلالة من قوله وان كان رجل يورث كلالة فقال اخبرونى ما الكلالة فقالوا له الورثة اذا لم يكن فيهم اب فما علا ولا ابن فما سفل فقال فهى اذن تمييز وتوجيه قوله ان يكون الاصل وان كان رجل يرثه كلالة ثم حذف الفاعل وبنى الفعل للمفعول فارتفع الضمير واستتر ثم جىء بكلالة تمييزا ولقد اصاب هذا النحوى فى سؤاله واخطا فى جوابه فان التمييز بالفاعل بعد حذفه نقض للغرض الذى حذف لاجله وتراجع عما بنيت الجملة عليه من طى ذكر الفاعل فيها ولهذا لا يوجد فى كلامهم مثل ضرب اخوك رجلا واما قراءة من قرا يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال بفتح الباء فالذى سوغ فيها ان يذكر الفاعل بعد ما حذف انه انما ذكر فى جملة اخرى غير التى حذف فيها وكان هذا المعرب كلالة تمييزا قول بعضهم فى هذا البيت يبسط للاضياف وجها رحبا بسط ذراعيه لعظم كلبا ان الاصل كما بسط كلب ذراعيه ثم جىء بالمصدر واسند المفعول فرفع ثم اضيف اليه ثم جىء بالفاعل تمييزا والصواب فى الايتان كلالة بتقدير مضاف اى ذا كلالة وهو

اما حال من ضمير يورث فكان ناقصة ويورث خبرا او تامة فيورث صفة واما خبر فيورث صفة ومن فسر الكلالة بالميت الذي لم يترك ولدا ولا والدا فهي ايضا حال او خبر ولكن لا يحتاج الى تقدير مضاف ومن فسرها بالقرابة فهي مفعول لاجله واما البيت فتخريجه على القلب واصله كما بسط ذراعاه كلبا ثم جيء بالمصدر واضيف للفاعل المقلوب عن المفعول وانتصب كلبا على المفعول المقلوب عن الفاعل وها انا مورد بعون الله امثلة متى بني فيها على ظاهر اللفظ ولم ينظر في موجب المعنى حصل الفساد وبعض هذه الامثلة وقع للمعربين فيه الوهم بهذا السبب وسترى ذلك معينا فاحدها قوله تعالى اصلوتك تامرك ان نترك ما يعبد اباؤنا او ان نفعل في اموالنا ما نشاء فانه يتبادر الى الذهن عطف ان نفعل على ان نترك وذلك باطل لانه لم يامرهم ان يفعلوا في اموالهم ما يشاؤن وانما هو عطف على ما فهو معمول للترك والمعنى ان نترك ان نفعل نعم من قرا تفعل وتشاء بالتاء لا بالنون فالعطف على ان نترك وموجب الوهم المذكور ان المعرب يرى ان والفعل مرتين وبينهما حرف العطف ونظير هذا سواء ان يتوهم في قوله لئن ما رايت ابا يزيد مقاتلا ادع القتال واشهد الهيجاء ان الفعلين متعاطفان حين يرى فعلين مضارعين منصوبين وقد بينت في فصل لما ان ذلك خطا وان ادع منصوب بلن واشهد معطوف على القتال الثاني قوله تعالى واني خفت الموالي من وراءي فان المتبادر تعلق من بخفت وهو فاسد في المعنى والصواب تعلقه بالموالي لما فيه من معنى الولاية اي خفت ولايتهم من بعدي وسوء خلافتهم او بمحذوف هو حال من الموالي او مضاف اليهم اي كائنين من وراءي او فعل الموالي من وراءي واما من قرا خفت بفتح الخاء وتشديد الفاء وكسر التاء فمن متعلقة بالفعل المذكور الثالث قوله تعالى ولا تساموا ان تكتبوه صغيرا او كبيرا الى اجله فان المتبادر تعلق الى بتكتبوه وهو فاسد لاقتضائه استمرار الكتابة الى اجل الدين وانما هو حال اي مستقرا في الذمة الى اجله ونظيره قوله تعالى فاماته الله مائة عام فان المتبادر انتصاب مائة باماته وذلك ممتنع مع بقائه على معناه الوضعي لان الاماتة سلب الحيوة وهي لا تمتد والصواب ان يضمن اماته معنى البثه فكانه قيل فالبثه الله بالموت مائة عام وح يتعلق به الظرف بما فيه من المعنى العارض له بالتضمين اي معنى اللبث لا معنى الالباث لانه كالاماتة في عدم الامتداد فلو صح ذلك لعلقناه بما فيه من معناه الوضعي ويصير هذا التعليق بمنزلته في قوله تعالى قال لبثت يوما او بعض يوم قال بل لبثت مائة عام وفائدة التضمين ان يدل بكلمة واحدة على

معنى كلمتين ويدلك على ذلك اسماء الشرط والاستفهام ونظيره ايضا قوله عليه افضل الصلوة والسلام كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون ابواه اللذان يهودانه وينصرانه لا يجوز ان يتعلق حتى بيولد لان الولادة لا تستمر الى هذه الغاية بل الذي يستمر اليها كونه على الفطرة فالصواب تعلقها بما تعلقت به على وان على متعلقة بكائن محذوف منصوب على الحال من الضمير في يولد ويولد خبر كل الرابع قول الشاعر تركت بنا لوحا ولو شئت جادنا بعيد الكرى ثلج بكرمان ناصح فان المتبادر تعلق بعيد الكرى بجاد والصواب تعلقه بما في ثلج من معنى بارد فالمراد وصفها بان ريقها يوجد عقيب الكرى باردا فما الظن به في غير ذلك الوقت لانه يتمنى ان يجود له بعيد الكرى دون ما عداه من الاوقات واللوح بفتح اللام العطش الخامس قوله تعالى فلما بلغ معه السعي فان المتبادر تعلق مع ببلغ قال الزمخشري اي فلما بلغ ان يسعى معه في اشغاله وحوائجه قال ولا يتعلق مع ببلغ لاقتضائه انهما بلغا معا حد السعي ولا بالسعي لان صلة المصدر لا يتقدم عليه وانما هي متعلقة بمحذوف على ان يكون بيانا كانه قيل فلما بلغ الحد الذي يقدر فيه على السعي فقيل مع من فقيل مع اعطف الناس عليه وهو ابوه اي انه لم تستحكم قوته بحيث يسعى مع غير مشفق السادس قوله تعالى الله اعلم حيث يجعل رسالته فان المتبادر ان حيث ظرف مكان لانه المعروف في استعمالها ويرده ان المراد انه تعالى يعلم المكان المستحق للرسالة لا ان علمه في المكان فهو مفعول به لا مفعول فيه وح فلا ينتصب باعلم الا على قول بعضهم بشرط تاويله بعالم والصواب انتصابه بيعلم محذوفا دل عليه اعلم السابع قوله تعالى فخذ اربعة من الطير فصرهن اليك فان المتبادر تعلق الى بصرهن وهذا لا يصح اذا فسر صرهن بقطعهن وانما يتعلق بخذ واما ان فسر باملهن فالتعلق به وعلى الوجهين يجب تقدير مضاف اي الى نفسك لانه لا يتعدى فعل المضمر المتصل الى ضميره المتصل الا في باب ظن نحو ان راه استغنى فلا تحسبنهم بمفازة فيمن ضم الباء ويجب تقدير هذا المضاف في نحو وهزي اليك بجذع النخلة واضمم اليك جناحك امسك عليك زوجك وقوله هون عليك فان الامور بكف الاله مقاديرها وقوله دع عنك نهبا صيح في حجراته وقوله حجراته بفتحتين اي نواحيه وقول ابن عصفور ان عن وعلى اسمان في ذلك كما في قوله غدت من عليه بعدما تم ظمؤها وقوله فلقد اراني للرماح دريئة من عن يميني مرة وامامي دفعا للمحذور المذكور وهم لان معنى على الاسمية فوق ومعنى عن الاسمية جانب ولا ينأتيان هنا ولان ذلك لا يتاتى

مع الى الا انه لا يكون الا الثامن قوله تعالى {يَحْسَبُهُمُ الجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ} فان المتبادر تعلق من باغنياء لمجاورته له ويفسده انهم متى ظنهم ظان قد استغنوا من تعففهم علم انهم فقراء من المال فلا يكون جاهلا بحالهم وانما هي متعلقة بيحسب وهي للتعليل التاسع قوله تعالى {أَلَمْ تَرَ إِلَى المَلَإِ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى إِذْ قَالُوا} فان المتبادر تعلق اذ بفعل الرؤية ويفسده انه لم ينته علمهم او نظره اليهم في ذلك الوقت وانما العامل مضاف محذوف اي ألم تر الى قصتهم او خبرهم اذ التعجب انما هو من ذلك لا من ذواتهم العاشر قوله تعالى {فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي إِلَّا مَنِ اغْتَرَفَ غُرْفَةً} فان المتبادر تعلق الاستثناء بالجملة الثانية وذلك فاسد لاقتضائه ان من اغترف غرفة بيده ليس منه وليس كذلك بل هو مباح لهم وانما هو مستثنى من الاولى ووهم ابو البقاء في تجويزه كونه مستثنى من الثانية وانما سهل الفصل بالجملة الثانية انها مفهومة من الاولى المفصولة لانه اذا ذكر ان الشارب ليس منه اقتضى مفهومه ان من لم يطعمه منه فكان الفصل به كلا فصل الحادي عشر قوله تعالى {فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى المَرَافِقِ} فان المتبادر تعلق الى باغسلوا وقد رده بعضهم بان ما قبل الغاية لا بد ان يتكرر قبل الوصول اليها تقول ضربته الى ان مات ويمتنع قتلته الى ان مات وغسل اليد لا يتكرر قبل الوصول الى المرفق لان اليد شاملة لرؤس الانامل والمناكب وما بينهما قال فالصواب تعلق الى باسقطوا محذوفا ويستفاد من ذلك دخول المرافق في الغسل لان الاسقاط قام الاجماع على انه ليس من الانامل بل من المناكب وقد انتهى الى المرافق والغالب ان ما بعد الى يكون غير داخل بخلاف حتى واذا لم يدخل في الاسقاط بقي داخلا في المأمور بغسله وقال بعضهم الايدي في عرف الشرع اسم للكف فقط بدليل آية السرقة وانه قد صح الخبر باقتصاره عليه السلام في التيمم على مسح الكفين فكان ذلك تفسيرا للمراد بالايدي في آية التيمم قال وعلى هذا فالى غاية للغسل لا للاسقاط قلت وهذا ان سلم فلا بد من تقدير محذوف ايضا اي ومدوا الغسل الى المرافق اذ لا يكون غسل ما وراء الكف غاية لغسل الكف الثاني عشر قول ابن دريد

إِنَّ امْرَأَ القَيْسِ جَرَى إِلَى مَدَى … فَاعْتَاقَهُ حِمَامُهُ دُونَ المَدَى

فان المتبادر تعلق الى بجرى ولو كان كذا لكان الجري قد انتهى الى ذلك المدى وذلك مناقض لقوله فاعتاقه حمامه دون المدى وانما الى مدى متعلق بكون خاص منصوب على الحال اي طالبا الى مدى ونظيره قوله ايضا يصف الحاج

يَنْوِي الَّتِي فَضَّلَهَا رَبُّ العُلَى … لَمَّا دَحَا تُرْبَتَهَا عَلَى البُنَى

فان قوله على البنى متعلق بابعد الفعلين وهو فضل لا باقربهما وهو دحا بمعنى بسط

لفساد المعنى الثالث عشر ما حكاه بعضهم من انه سمع شيخا يعرب لتلميذه قيما من قوله تعالى {وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا قَيِّمًا} صفة لعوجا قال فقلت له يا هذا كيف يكون العوج قيما وترحمت على من وقف من القراء على الف التنوين من عوجا وقفة لطيفة دفعا لهذا الوهم وانما قيما حال اما من اسم محذوف هو وعامله اي انزله قيما واما من الكتاب وجملة النفي معطوفة على الاولى ومعترضة على الثاني قالوا ولا تكون معطوفة لئلا يلزم العطف على الصلة قبل كمالها واما من الضمير المجرور باللام اذا اعيد الى الكتاب لا على مجرور على او جملة النفي وقيما حالان من الكتاب على ان الحال يتعدد وقياس قول الفارسي في الخبر انه لا يتعدد مختلفا بالافراد والجملة ان يكون الحال كذلك لا يقال قد صح ذلك في النعت نحو {وَهَذَا ذِكْرٌ مُبَارَكٌ أَنْزَلْنَاهُ} بل قد ثبت في الحال في نحو {لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى} ثم قال سبحانه {وَلَا جُنُبًا} لان الحال بالخبر اشبه ومن ثم اختلف في تعددها واتفق على تعدد النعت واما جنبا فعطف على الحال لا حال وقيل المنفية حال وقيما بدل منها عكس عرفت زيدا ابو من هو الرابع عشر قول بعضهم في {فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَى} انه صفة لغثاء وهذا ليس بصحيح على الاطلاق بل اذا فسر الاحوى بالاسود من الجفاف واليبس واما اذا فسر بالاسود من شدة الخضرة لكثرة الري كما فسر {مُدْهَامَّتَانِ} فجعله صفة لغثاء كجعل قيما صفة لعوجا وانما الواجب ان يكون حالا من المرعى واخر لتناسب الفواصل الخامس عشر قول بعضهم في قوله تعالى {فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نُخْرِجُ مِنْهُ حَبًّا مُتَرَاكِبًا وَمِنَ النَّخْلِ مِنْ طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّاتٌ مِنْ أَعْنَابٍ} فيمن رفع جنات انه عطف على قنوان وهذا يقتضي ان جنات الاعناب تخرج من طلع النخل وانما هو مبتدأ بتقدير وهناك جنات او ولهم جنات ونظيره قراءة من قرأ {وَحُورٌ عِينٌ} بعد قوله تعالى {يُطَافُ عَلَيْهِمْ بِكَأْسٍ مِنْ مَعِينٍ} اي ولهم حور واما قراءة من قرأ من السبعة وجنات بالنصب فبالعطف على نبات كل شيء وهو من باب {وَمَلَائِكَتِهِ} {وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ} السادس عشر قول ابن السيد في قوله تعالى {مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا} ان من فاعل بالمصدر ويرده ان المعنى حينئذ ولله على الناس ان يحج المستطيع فيلزم تأثيم جميع الناس اذا تخلف مستطيع عن الحج وفيه مع فساد المعنى ضعف من جهة الصناعة لان الاتيان بالفاعل بعد اضافة المصدر الى المفعول شاذ حتى قيل انه ضرورة كقوله

أَفْنَى تِلَادِي وَمَا جَمَّعْتُ مِنْ نَشَبٍ … قَرْعُ القَوَاقِيزِ أَفْوَاهُ الأَبَارِيقِ

يروى بنصب الافواه ورفعها والحق جوازه في النثر الا انه قليل ودليل جوازه هذا الحديث

فانه روى بالرفع مع تمكن من النصب وهي الرواية الاخرى وذلك على ان القوافي الفاعل و
الافواه مفعول وصح الوجهان لان كلا منهما فارع ومقروع ومن يجيز في النثر الحديث رجح ابيت
من استطاع اليه سبيلا ولا يبالي فيه بذلك الاشكال لانه لبس فيه بذكر الوجوب على الناس و
المشهور في من في الاية انما بدل من الناس بدل بعض وجوز الكسائي كونها مبتدأ فان كانت موصولة
فخبرها محذوف او شرطية فالمحذوف جوابها والتقدير عليهما من استطاع فليحج وعليهن فالعموم
مخصص اما بالبدل او بالجملة السابع عشر قول الزمخشري في قوله تعالى يا ويلتى أعجزت أن أكون
مثل هذا الغراب فأواري سوأة أخي ان انتصاب اواري في جواب الاستفهام ووجه فساده
ان جواب الشيء مسبب عنه والمواراة لا تتسبب عن العجز وانما انتصابه بالعطف على اكون
ومن هنا امتنع نصب تصبح في قوله تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض
مخضرة لان اصباح الارض مخضرة لا يتسبب عن رؤيته انزال المطر بل عن الانزال نفسه وقيل
انما لم ينتصب لان ألم تر في معنى قد رأيت اي انه استفهام تقريري مثل ألم نشرح وقيل النصب
جائز كما في قوله تعالى أفلم يسيروا في الأرض فتكون لهم قلوب ولكن قصد هنا الى العطف على
انزل على تأويل تصبح بأصبحت والصواب القول الاول وليس ألم تر مثل أفلم يسيروا لما بينا
الثامن عشر قول بعضهم في فلولا نصرهم الذين اتخذوا من دون الله قربانا آلهة ان الاصل
اتخذوهم قربانا وان الضمير وقربانا مفعولان وآلهة بدل من قربانا وقال الزمخشري ان ذلك
فاسد في المعنى وان الصواب ان آلهة هو المفعول الثاني وان قربانا حال ولم يبين وجه
فساد المعنى ووجهه انهم اذا ذموا على اتخاذهم قربانا من دون الله اقتضى مفهومه الحث على
ان يتخذوا الله سبحانه قربانا كما انك اذا قلت اتتخذ فلانا معلما دوني كنت آمرا ان يتخذك
معلما دونه والله تعالى يتقرب اليه بغيره ولا يتقرب به الى غيره سبحانه التاسع عشر قول المبرد
في قوله تعالى أو جاؤكم حصرت صدورهم ان حصرت صدورهم جملة دعائية ورده الفارسي
بانه لا يدعى عليهم بان تحصر صدورهم عن قتال قومهم ولك ان تجيب بان المراد الدعاء عليهم
بان يسلبوا اهلية القتال حتى لا يستطيعوا ان يقاتلوا احدا البتة تتمة العشرين قول ابي الحسن
في قوله تعالى ولبثوا في كهفهم ثلاث مائة سنين بتنوين مائة انه يجوز كون سنين
منصوبا بدلا من ثلاث او مجرورا بدلا من مائة والثاني مردود فانه اذا اقيم مقام مائة فسد
المعنى الحادي والعشرون قول المبرد في لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا ان اسم الله تعالى

بكلمه

بدل من آلهة ويرده ان البدل في باب الاستثناء مستثنى موجب له الحكم اما الاول فلان الا زيدا
اخراج بما قام احد الا زيد مفيد لاخراج زيد واما الثاني فلانه كلما صدق ما قام احد الا زيد
صدق قام زيد واسم الله تعالى هنا ليس بمستثنى ولا موجب اما الاول فلان جمع المنكر لا عموم له فيه
فيستثنى منه ولان المعنى حينئذ لو كان فيهما آلهة مستثنى عنهم الله لفسدتا وذلك يقتضي انه لو كان
فيهما آلهة فيهم الله لم تفسدا وانما المراد ان الفساد يترتب على تقدير التعدد مطلقا واما انه
ليس بموجب له الحكم فلانه لو قيل لو كان فيهم الله لفسدتا لم يستقم وهذا البحث يأتي في مثال
سيبويه لو كان معنا رجل الا زيد لغلبنا لان رجلا ليس بعام فيستثنى منه ولانه لو قيل لو
كان معنا جماعة مستثنى عنهم زيد لغلبنا اقتضى انه لو كان معهم جماعة فيهم زيد لم يغلبوا
وهذا وان كان معنا صحيحا الا ان المراد انما هو ان زيدا وحده كاف فان قيل انما لا نسلم ان
الجمع في الاية والمفرد في المثال غير عامين لانهما واقعان في سياق لو وهي للامتناع والامتناع
انتفاء قلت لو صح ذلك لصح ان يقال لو كان فيهما من احد ولو جاءني ديار ولو جاءني فاكرمه
بالنصب لكان كذا واللازم ممتنع الثاني والعشرون قول ابي الحسن الاخفش في كلمته فاه
الى في ان انتصاب فاه على اسقاط الخافض اي من فيه ورده المبرد فقال انما يتكلم الناس
من في نفسه لا من في غيره وقد يكون ابو الحسن انما قال ذلك في كلمني فاه الى في ثم قال في ذلك
وحمله على القلب لفهم المعنى فلا يرد عليه سؤال ابي العباس فلنعدل الى مثال غير هذا حكي
عن اليزيدي انه قال في قول العرجي أظلوم ان مصابكم رجلا أهدى السلام تحية ظلم ان
الصواب رجل بالرفع خبر ان وعلى هذا الاعراب يفسد المعنى المراد في البيت ولا يتحصل له
معنى البتة وله حكاية مشهورة بين اهل الادب رووا عن ابي عثمان المازني ان بعض اهل
الذمة بذل له مائة دينار على ان يقرئه كتاب سيبويه فامتنع من ذلك مع ما كان به من
شدة احتياج فلامه تلميذه المبرد فاجابه بان الكتاب يشتمل على ثلثمائة وكذا كذا اية من كتاب
الله تعالى فلا ينبغي ان يمكن ذمي منها ثم اتفق ان غنت جارية بحضرة الواثق بهذا البيت
فاختلف الحاضرون في نصب رجل ورفعه واصرت الجارية على النصب وزعمت انها قرأته
على ابي عثمان كذلك فامر الواثق باشخاصه من البصرة فلما حضر اوجب النصب وشرحه بان
مصابكم بمعنى اصابتكم ورجلا مفعوله وظلم الخبر ولهذا لا يتم المعنى بدونه قال فاخذ اليزيدي في
معارضتي فقلت له هو كقولك ان ضربك زيدا ظلم فاستحسنه الواثق ثم امر له بالف دينار

وردّه مكي بما تقدم، وقال المبرد: تركنا ماء نقوضنا الفا

الجهة الثانية أن يراعي المعرب

معنى صحيحاً ولا ينظر في صحته في الصناعة، وها أنا مورد لك أمثلة من ذلك: أحدها قول بعضهم في ﴿وَثَمُودَ فَمَا أَبْقَى﴾ إن ثمود مفعول مقدم، وهذا ممتنع لأن لما النافية الصدر فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وإنما هو معطوف على عاداً أو بتقدير وأهلك ثمود، وإنما جاء ﴿وَنَحْنُ عَنْ فَضْلِكَ مَا اسْتَغْنَيْنَا﴾ لأنه شعر مع أن المعمول ظرف، وأما قراءة عمرو بن فائد ﴿مِنْ شَرٍّ مَا خَلَقَ﴾ بتنوين شر فما بدل من شر بتقدير مضاف أي من شر شر ما خلق، وحذف الثاني لدلالة الأول. الثاني قول بعضهم في إذ من قوله تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنَادَوْنَ لَمَقْتُ اللَّهِ أَكْبَرُ مِنْ مَقْتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى الْإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ﴾ إنها ظرف للمقت الأول أو للثاني، وكلاهما ممنوع، أما امتناع تعليقه بالثاني فلفساد المعنى لأنهم لم يمقتوا أنفسهم ذلك الوقت وإنما يمقتونها في الآخرة، ونظيره قول من زعم في ﴿يَوْمَ﴾ بجدًا أنه ظرف ليحذركم حكاه مكي قال وفيه نظر، والصواب الجزم بأنه خطأ لأن التحذير في الدنيا لا في الآخرة، ولا يكون مفعولاً به ليحذركم كما في ﴿وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْآزِفَةِ﴾ لأن يحذر قد استوفى مفعوليه، وإنما هو نصب بمحذوف تقديره اذكروا أو احذروا، وأما امتناع تعليقه بالأول وهو رأي جماعة منهم الزمخشري فلاستلزامه الفصل بين المصدر ومعموله بالأجنبي، ولهذا قالوا في قوله:

وَهُنَّ وُقُوفٌ يَنْتَظِرْنَ قَضَاءَهُ ... بِضَاحِي عَذَاةٍ أَمْرَهُ وَهُوَ ضَامِزُ

إن الباء متعلقة بقضائه لا بوقوف ولا بينتظرن لئلا يفصل بين قضائه وأمره بالأجنبي، ولا حاجة إلى تقدير ابن الشجري وغيره أمره مفعولاً لقضى محذوفاً لوجود ما يعمل، ونظير ما لزم الزمخشري هنا ما لزمه إذ علق ﴿يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ﴾ بالرجع من قوله تعالى ﴿إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ﴾، وإذ علق ﴿أَيَّامًا﴾ بالصيام من قوله تعالى ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ﴾ فإن في الأول الفصل بخبر إن وهو لقادر، وفي الثاني الفصل بمعمول كتب وهو كما كتب، فإن قيل لعله يقدر كما كتب صفة للصيام فلا يكون متعلقاً بكتب، قلنا يلزم محذور آخر وهو إتباع المصدر قبل أن يكمل معموله، ونظير اللازم له على هذا التقدير ما لزمه إذ قال في قوله تعالى ﴿وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ إن المسجد عطف على سبيل الله فإنه من جملة معمول المصدر وقد عطف كفر على المصدر قبل مجيئه، والصواب أن الظروف الثلاثة متعلقة بمحذوف أي مقتكم إذ تدعون، وصوموا أياماً، ويرجعه يوم تبلى السرائر، فلا ينتصب يوم بقادر لأن قدرته تعالى لا تتقيد بذلك اليوم ولا بغيره، ونظيره في التعلق بمحذوف

قوله تعالى ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ﴾ ألا ترى أن اليوم لو علق ببشرى لم يصح من وجهين: أنه مصدر وأنه اسم للا، وأما ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ فعلى الخلاف في جواز تقديم منصوب ليس عليها، والصواب أن خفض المسجد بباء محذوفة لدلالة ما قبلها عليها لا بالعطف، ومجموع الجار والمجرور عطف على به، ولا يكون خفض المسجد بالعطف على الهاء لأنه لا يعطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض، ومن أمثلة ذلك قول المتنبي:

وَفَاؤُكُمَا كَالرَّبْعِ أَشْجَاهُ طَاسِمُهْ ... بِأَنْ تُسْعِدَا وَالدَّمْعُ أَشْفَاهُ سَاجِمُهْ

وقد سئل أبو الفتح المتنبي عن فاء وفاؤكما كالربع مبتدأ وخبره، وعلق الباء بوفاؤكما، فقال له كيف تخبر عن اسم لم يتم فأنشده قول الشاعر:

لَسْنَا كَمَنْ جَعَلَتْ إِيَادٌ دَارَهَا ... تَكْرِيتَ تَمْنَعُ حَبَّهَا أَنْ يُحْصَدَا

أي إن إياداً بدل عن من قبل مجيء معمول جعلت وهو دارها، والصواب تعليق بأن تسعدا بمحذوف أي وفيتما بأن تسعدا، ومعنى البيت وفاؤكما يا صاحبي بما وعدتماني به من الإسعاد بالبكاء عند الربع الأجشر إنما يسليني إذا كان بدمع ساجم أي هامل كما أن الربع إنما يكون أبعث على الحزن إذا كان دارساً. الثالث تعليق جماعة الظرف من قوله تعالى ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ ﴿لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ﴾ ومن قوله عليه الصلاة والسلام «لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت» باسم لا، وذلك باطل عند البصريين لأن اسم لا حينئذ مطول فيجب نصبه وتنوينه، وإنما التعلق في ذلك بمحذوف إلا عند البغداديين، وقد مضى الرابع وهو عكس ذلك: تعليق بعضهم الظرف من قوله ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ بمحذوف أي كائن عليكم، وذلك ممتنع عند الجمهور، وإنما هو متعلق بالمذكور وهو الفضل لأن خبر المبتدأ بعد لولا واجب الحذف، ولهذا لحن المعري في قوله: فلولا الغمد يمسكه لسالا. الخامس قول بعضهم في ﴿وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُسْلِمَةً لَكَ﴾ إن الظرف كان صفة لأمة ثم تقدم عليها فانتصب على الحال، وهذا يلزم منه الفصل بين العاطف والمعطوف بالحال، وأبو علي لا يجيزه بالظرف فما الظن بالحال التي هي شبيهة بالمفعول به، ومثله قول أبي حيان في ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾ إن أشد حال كان في الأصل صفة لذكراً. السادس قول الحوفي إن الباء من قوله تعالى ﴿فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾ متعلقة بناظرة، ويرده أن الاستفهام له الصدر، ومثله قول ابن عطية في ﴿فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾ ﴿قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾ إن أنى ظرف لقاتلهم، وأيضاً فيلزم كون يؤفكون لا موقع لها، والصواب تعلقهما بما بعدهما، ونظيرها قول المفسرين في قوله تعالى ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ إن المعنى إذا أنتم تخرجون من الأرض فعلقوا

ما قبل انا بما بعدها حكى ذلك عنهم ابو حاتم في كتاب الوقف والابتداء، وهذا لا يصح في العربية وقول
بعضهم في مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوا أُخِذُوا ان ملعونين حال من معمول ثقفوا او اخذوا ويرده ان
الشرط له الصدر والصواب انه منصوب على الذم واما قول ابي البقاء انه حال من فاعل يجاورونك
ثم ورد لان الصحيح انه لا يستثنى باداة واحدة دون عطف شيئان وقول آخر في وَكَانُوا فِيهِ مِنَ
الزَّاهِدِينَ ان في متعلقة بزاهدين المذكور وهذا ممتنع اذا قدرت ال موصولة وهو الظاهر لان
معمول الصلة لا يتقدم على الموصول فيجب تعلقها باعني محذوفا او بزاهدين محذوفا مدلولا
عليه بالمذكور او بالكون المحذوف الذي تعلق به من الزاهدين واما ان قدرت ال للتعريف فواضح
السابع قول بعضهم في بيت المتنبي يخاطب الشيب ابْعِدْ بَعِدْتَ بَيَاضًا لَا بَيَاضَ لَهُ لَأَنْتَ
أَسْوَدُ فِي عَيْنِي مِنَ الظُّلَمِ ان من متعلقة باسود وهذا يقتضي كونه اسم تفضيل وذلك ممتنع
في الالوان والصحيح ان من الظلم صفة لاسود اي اسود كائن من جملة الظلم وكذا قوله يَلْقَاكَ
مُرْتَدِيًا بِأَحْمَرَ مِنْ دَمٍ ذَهَبَتْ بِخُضْرَتِهِ الطُّلَى وَالْأَكْبُدُ من دم اما تعليل اي احمر من اجل
التباسه بالدم او صفة كان السيف لكثرة التباسه بالدم صار دما الثامن قول بعضهم في
سَقْيًا لَكَ ان اللام متعلقة بسقيا ولو كان كذا لقيل سقيا اياك فان سقيا يتعدى بنفسه فان
قيل اللام للتقوية مثل مصدقا لما معهم قلنا التقوية لا تلزم ومن هنا امتنع في وَالَّذِينَ كَفَرُوا
فَتَعْسًا لَهُمْ كون الذين نصبا على الاشتغال لان لهم ليس متعلقا بالمصدر التاسع قول الزمخشري في
وَمِنْ آيَاتِهِ مَنَامُكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَابْتِغَاؤُكُمْ مِنْ فَضْلِهِ انه من اللف والنشر وان المعنى منامكم
وابتغاؤكم من فضله بالليل والنهار وهذا يقتضي ان يكون النهار معمولا للابتغاء مع تقدمه عليه و
عطفه على معمول منامكم وهو بالليل وهذا يقتضي ان يكون النهار معمولا للابتغاء مع تقدمه عليه و
عطفه على معمول منامكم وهو بالليل وهذا لا يجوز في الشعر فكيف في افصح الكلام والصواب ان يحمل
على ان المنام في الزمانين والابتغاء فيهما وزعم عصري في تفسير له على سورة البقرة وآل عمران في قوله
يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ ان من متعلقة بحذرا او بالموت وفيهما
تقديم معمول المصدر وفي الثاني ايضا تقديم معمول المضاف اليه على المضاف وحامله على ذلك انه
لو علقه بيجعلون وهو في موضع المفعول له لزم تعدد المفعول له من غير عطف اذ كان حذر الموت
مفعولا له وقد اجيب بان الاول تعليل للجعل مطلقا والثاني تعليل له مقيدا بالاول والمطلق والمقيد غير
فالمعلل متعدد في المعنى وان اتحد في اللفظ العاشر قول بعضهم في قَلِيلًا مَا يُؤْمِنُونَ ان ما بمعنى من

ولو كان كذلك لرفع قليل على انه خبر الحادي عشر قول بعضهم وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِ مِنَ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ ان
هو ضمير الشان وان يعمر مبتدأ وبمزحزحه خبر ولو كان كذلك لم تدخل الباء في الخبر ونظيره قول آخر في
حديث بدء الوحي مَا أَنَا بِقَارِئٍ ان ما استفهامية مفعولة لقارئ ودخول الباء في الخبر يأبى ذلك
الثاني عشر قول الزمخشري في أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ فيمن رفع يدرك انه يجوز كون الشرط متصلا
بما قبله اي ولا تظلمون فتيلا اينما تكونوا يعني فيكون الجواب محذوفا مدلولا عليه بما قبله ثم يبتدئ يدرككم
الموت وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُشَيَّدَةٍ وهذا مردود بان سيبويه وغيره من الائمة نصوا على انه لا يحذف
الجواب الا وفعل الشرط ماض تقول انت ظالم ان فعلت ولا تقول انت ظالم ان تفعل الا في
الشعر واما قول ابي بكر في كتاب الاصول انه يقال آتيك ان تأتني فنقله من كتب الكوفيين وهم يجيزون
ذلك لا على الحذف بل على ان المتقدم هو الجواب وهو خطأ عند اصحابنا لان الشرط له الصدر
الثالث عشر قول بعضهم في بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ان اعمالا مفعول به ورده ابن خروف بان خسر
لا يتعدى كنقيضه ربح ووافقه الصفار مستدلا بقوله تعالى كَرَّةٌ خَاسِرَةٌ اذ لم يرد انها خسرت شيئا
وثلاثتهم ساهون لان اسم التفضيل لا ينصب المفعول به ولان خسر متعد ففي التنزيل الَّذِينَ
خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ واما خاسرة فكانه على النسب اي ذات خسر وربح ايضا
يتعدى يقال ربح دينارا وقال سيبويه اعمالا منتصب بالمفعول به ويرده ان اسم التفضيل لا
يشبه باسم الفاعل لانه لا تلحقه علامات الفروع الا بشرط والصواب انه تمييز

الجهة الثالثة

ان يخرج على ما لم يثبت في العربية وذلك انما يقع عن جهل او غفلة ولنذكر منه
امثلة احدها قول ابي عبيدة في كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ ان الكاف حرف قسم وان
المعنى الانفال لله والرسول والذي اخرجك وقد شنع ابن الشجري على مكي في حكايته هذا القول
وسكوته عنه قال ولو ان قائلا قال كالله لافعلن لاستحق ان يبصق في وجهه ويبطل هذه المقالة
اربعة امور احدها ان الكاف لم تجئ بمعنى واو القسم واطلاق ما على الله سبحانه وربط الموصول
بالظاهر وهو فاعل اخرج وباب ذلك الشعر كقوله وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللَّهِ أَطْمَعُ ووصله
باول السورة مع تباعد ما بينهما وقد يجاب عن الثاني بانه قد جاء نحو وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا وعن
انه قال الجواب يجادلونك ويرده عدم توكيده وفي الابتدا قول الآخر بانها ان الكاف مبتدأ
وخبره فاتقوا الله ويفسده اقترانه بالفاء وخلوه من رابط وتباعد ما بينهما وثالثها انه
نعت مصدر محذوف اي يجادلونك في الحق الذي هو اخراجك من بيتك جدالا مثل

جد للاخواجك وهذا فيه تشبيه للشئ بنفسه ورابعها وهو اقرب مما قبله انه نعت مصدر ايضا
ولكن التقدير قل الانفال ثابتة لله والرسول مع كراهتهم ثبوتا مثل ثبوت اخراج ربك
اياك من بيتك وهم كارهون وخامسها وهو اقرب من الرابع انه نعت لحقا اى اولئك هم
المؤمنون حقا كما اخرجك والذى سهل هذا تقاربهما ووصف الاخراج بالحق فى الاية وسادسها
وهو اقرب من الخامس انه خبر لمحذوف اى هذه الحال كحال اخراجك اى ان حالهم فى كراهيتهم ما
رايت من تنفيلك للغزاة مثل حالهم فى كراهيتهم خروجك للحرب وفى هذه الاية اقوال اخر منتشرة المثال
الثانى قول ابن مهران فى كتاب الشواذ فيمن قرأ ان البقر تشابهت بتشديد التاء ان العرب
تزيد تاء على التاء الزائدة فى اول الماضى وانشد تتقطعت بى دونك الاسباب ولا حقيقة لهذا
البيت ولا لهذه القاعدة وانما اصل القراءة ان البقرة بتاء الوحدة ثم ادغمت فى تاء تشابهت
وهو ادغام من كلمتين الثالث قول بعضهم فى وما لنا ان لا نقاتل ان الاصل وما لنا وان لا
نقاتل اى ما لنا وترك القتال كما تقول ما لك وزيدا ولم يثبت فى العربية حذف واو المفعول معه
الرابع قول محمد بن مسعود الزكى فى كتابه البديع وهو كتاب خالف فيه اقوال النحويين فى امور كثيرة
ان الذى وان المصدرية تقارضان فوقع الذى مصدرية كقوله اتفرح ان اذا كانت المحبة كالذى ارى
كبدى عن حب ميتة تفرح ووقع ان بمعنى الذى كقولهم زيد اعقل من ان يكذب اى من الذى
يكذب انتهى فاما وقوع الذى مصدرية فقال به يونس والفراء والفارسى وارتضاه ابن خروف
وابن مالك وجعلوا منه ذلك الذى يبشر الله عباده وخضتم كالذى خاضوا واما عكسه فلم اعرف
قائلا به والذى جرأه عليه اشكال هذا الكلام فان ظاهره تفضيل زيد فى العقل على الكذب وهذا
لا معنى له ونظائر هذا التركيب كثيرة مشهورة الاستعمال وقل من يتنبه لاشكالها وظهر لى فيها
توجيهان احدهما ان يكون فى الكلام تأويل على تأويل فيؤول ان والفعل بالمصدر ويؤول المصدر
بالوصف فيؤول الى المعنى الذى اراده ولكن بوجه يقبله العلماء الا ترى انه قيل فى قوله تعالى
وما كان هذا القرآن ان يفترى ان التقدير ما كان افتراء ومعنى هذا ما كان مفترى
وقال ابو الحسن فى قوله تعالى ثم يعودون لما قالوا ان المعنى يعودون للقول والقول فى
تأويل المقول اى يعودون للمقول فيهن لفظ الظهار وذلك هو الموافق لقول جمهور
العلماء ان العود الموجب للكفارة العود الى الوطء لا العود الى القول نفسه كما يقول اهل
الظاهر ويبعد هذا الوجه عندى ضعف لان التفضيل على الناقص لا فضل فيه كقوله اذا انت

فضلت امرأ ذا براعة على ناقص كان المديح من النقص التوجيه الثانى ان افعل ضمن معنى ابعد
فمعنى المثال زيد ابعد الناس من الكذب لفضله من غيره من المذكورة ليست الجارة للمفضول
بل متعلقة بافعل لما تضمنه من معنى البعد لا بما فيه من المعنى الوضعى والمفضل عليه متروك ابدا
مع افعل هذا لقصد التعميم ولولا خشية الاسهاب لاوردت لك امثلة كثيرة من هذا الباب
لتقف منها على العجب العجاب **الجهة الرابعة** ان يخرج على الامور البعيدة والاوجه
الضعيفة ويترك الوجه القريب والقوى فان كان لم يظهر له الا ذاك فله عذر وان ذكر الجميع فان
قصد بيان المحتمل او تدريب الطالب فحسن الا فى الفاظ التنزيل فلا يجوز ان يخرج الا على ما
يغلب على الظن ارادته فان لم يغلب شئ فليذكر الاوجه المحتملة من غير تعسف وان اراد مجرد
الاغراب على الناس وتكثير الاوجه فصعب شديد وساضرب لك امثلة مما خرجوه على
الامور المستبعدة لتجتنبها وامثالها احدها قول جماعة فى وقيله انه عطف على لفظ الساعة
فيمن خفض وعلى محلها فيمن نصب مع ما بينهما من التباعد وابعد منه قول ابى عمرو فى قوله
تعالى ان الذين كفروا بالذكر ان خبره اولئك ينادون من مكان بعيد وابعد من هذا
قول الكوفيين والزجاج فى قوله تعالى ص والقرآن ذى الذكر ان جوابه ان ذلك لحق ويقول
بعضهم ثم آتينا موسى الكتاب انه عطف على ووهبنا له اسحق وقول الزمخشرى فى وكل امر
مستقر فيمن جر مستقرا انه عطف على الساعة فى اقتربت الساعة وابعد منه قوله فى
موسى اذ ارسلناه انه عطف على وفى الارض آيات وابعد من هذا قوله فى فاستفتهم الربك
البنات انه عطف على فاستفتهم اهم اشد خلقا قال هو معطوف على مثله فى اول السورة
وان تباعدت بينهما المسافة انتهى والصواب خلاف ذلك كله فاما وقيله فيمن خفض
فقيل الواو للقسم وما بعده الجواب واختاره الزمخشرى واما من نصب فقيل عطف على سرهم
او على مفعول محذوف ليكتبون او ليعلمون اى يكتبون ذلك او يعلمون الحق وانه مصدر
لقال محذوفا او نصب على اسقاط حرف القسم واختاره الزمخشرى واما ان الذين كفروا بالذكر
فقيل الذين بدل من الذين فى ان الذين يلحدون والخبر لا يخفون واختاره الزمخشرى وقيل
مبتدأ خبره مذكور ولكن حذف رابطه ثم اختلف فى تعيينه فقيل هو ما يقال لك اى فى
شانهم وقيل هو لما جاءهم اى كفروا به وقيل لا ياتيه الباطل اى لا ياتيه الباطل منهم
وهو بعيد لان الظاهر ان لا ياتيه من جملة خبر انه واما ص والقرآن الاية فقيل الجواب محذوف

وانه المعجز بدليل الثناء عليه بقوله ذي الذكر وانك لمن المرسلين بدليل وعجبوا ان جاءهم منذر منهم وما الامر كما زعم بدليل وقال الكافرون هذا ساحر كذاب وقيل مذكور فقال الاخفش ان كل الا كذب الرسل وقال الفراء وثعلب ص لان معناه صدق الله ورده ان الجواب لا يتقدم فان اريد انه دليل الجواب فقريب وقيل كم اهلكنا الاية وحذفت اللام للطول واما ثم انبأناهم فعطف على ولكم وصيكم به ثم لترتيب الاخبار لا لترتيب الزمان اى ثم اخبركم بانا اتينا موسى الكتاب واما فكلام مستتم فمبتدأ حذف خبره اى في كل امر مستقر عند الله واقع او ذكروه وحكمة بالغة وما بينهما اعتراض وقول بعضهم الخبر مستقر وخفض على الجوار حمل على ما لم يثبت في الخبر واما وفي موسى فعطف على فيها من وتركنا فيها اية الثاني قول بعضهم في فلا جناح عليه ان يطوف بهما ان الوقف على فلا جناح وان ما بعده اغراء ليفيد صريحا مطلوبية التطوف بالصفا والمروة ويرده ان اغراء الغائب ضعيف كقول بعضهم وقد بلغه ان انسانا يهدده عليه رجلا ليسنى اى ليلزم رجل غيرى والذي صرفت به عائشة خلاف ذلك وقصتها مع عروة ابن الزبير رضي الله عنهم في ذلك مسطورة في صحيح البخاري ثم الايجاب لا يتوقف على كون عليه اغراء بل كلمة على تقتضى ذلك مطلقا واما قول بعضهم في قل تعالوا اتل ما حرم ربكم عليكم ان لا تشركوا به شيئا ان الوقف قبل عليكم وان عليكم اغراء فحسن وبه يتخلص من اشكال ظاهره في الاية محوج للتأويل الثالث قول بعضهم في انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت ان اهل منصوب على الاختصاص وهذا ضعيف لوقوعه بعد ضمير الخطاب مثل بك الله نرجو الفضل وانما الاكثر ان يقع بعد ضمير المتكلم كالحديث نحن معاشر الانبياء لا نورث والصواب انه منادى الرابع قول الزمخشرى في فلا تجعلوا لله اندادا انه يجوز كون تجعلوا منصوبا في جواب الترجى اعنى لعلكم تتقون على حد النصب في قراءة حفص فاطلع وهذا لا يجيزه بصرى ويتأولون قراءة حفص اما على انه جواب للامر وهو ابن لي صرحا او على العطف على الاسباب على حد قوله ولبس عباءة وتقر عيني او على معنى ما يقع موقع ابلغ وهو ان ابلغ على قوله ولا سابق شيئا اذا كان جائيا ثم ان ثبت قول الفراء ان جواب الترجى منصوب كجواب التمني فهو قليل فكيف تخرج عليه القراءة المجمع عليها وهذا كقول بعضهم في قوله تعالى قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله على ان الاستثناء منقطع وانه جاء على البدل الواقع في اللغة التميمية وقد مضى البحث بها ونظيره هذا على العكس قول الكرماني في ومن يرغب عن ملة ابراهيم الا من

سفه نفسه ان من نصب على الاستثناء ونفسه توكيد تحمل قراءة السبعة على النصب في مثل ما قام احد الا زيدا كما حمل الزمخشرى قراءتهم على البدل في مثل ما بنها احد الاحمار وانما تأتى قراءة الجماعة على افصح الوجهين الا ترى الى اجماعهم على الرفع في ولم يكن لهم شهداء الا انفسهم وان اكثرهم قرءوا في ما فعلوه الا قليل منهم وانه لم يقرأ احد بالبدل في وما لاحد عنده من نعمة تجزى الا ابتغاء وجه ربه لانه منقطع وقد قيل ان بعضهم قرأ به في وما لهم به من علم الا اتباع الظن واجماع الجماعة على خلافه ونظيره حمل الكرماني النفس على التوكيد في موضع لم يحسن فيه ذلك قول بعضهم في قوله تعالى والمطلقات يتربصن بانفسهن ان الباء زائدة وانفسهن توكيد للنون وانما الغالب الاكثر في توكيد الضمير المرفوع المتصل بالنفس او العين ان يكون بعد التوكيد بالمنفصل نحو قمتم انتم انفسكم الخامس قول بعضهم في لينشروا على ظهوره ان اللام للامر والفعل مجزوم والصواب انها لام العلة والفعل منصوب لضعف امر المخاطب باللام كقوله لتقم انت يا ابن خير قريش فلتقض حوائج المسلمينا السادس قول التبريزى في قراءة يحيى بن يعمر تماما على الذى احسن بالرفع ان اصله احسنوا فحذفت الواو اجتزاء عنها بالضمة كما قال اذا ما شاء ضروا من ارادوا ولا يألوهم احد ضرارا واجماع الجماعة على ان التقدير هو احسن والاولى قول الجماعة انه بتقدير مبتدا اى هو احسن وقد جاءت منه مواضع حتى ان اهل الكوفة يقيسونه والاتفاق على انه قياسي في اى كقوله فسلم على ايهم افضل واما قول بعضهم في قراءة ابن محيصن لمن اراد ان يتم الرضاعة ان الاصل ان يتموا بالجمع فحسن لان الجمع على معنى من مثل ومنهم من يستمعون اليك ولكن الاظهر قول الجماعة انه جاء على اهمال ان الناصبة حملا على اختها ما المصدرية السابع قول بعضهم في قوله تعالى وان تصبروا وتتقوا لا يضركم كيدهم شيئا فيمن قرأ بتشديد الراء وضمها انه على حد قوله انك ان يصرع اخوك تصرع فتخرج القراءة المتواترة على شيء لا يجوز الا في الشعر والصواب انه مجزوم وان الضمة اتباع كالضمة في قولك لم يرد وقوله تعالى عليكم انفسكم لا يضركم من ضل اذا اهتديتم اذا قدر لا يضركم جوابا لاسم الفعل فان قدر استينافا فالضمة اعراب بل قدامتنع الزمخشرى من تخريج التنزيل على رفع الجواب مع مضى فعل الشرط فقال في قوله تعالى وما عملت من سوء تود لا يجوز ان يكون ما شرطية لرفع تود هذا مع نصه في المفصل بجواز الوجهين في نحو ان قام زيد اقوم ولكنه لما راى الرفع مرجوحا لم يستسهل تخريج القراءة المتفق عليها عليه ويوضح لك

هذا انه جوز ذلك فى قراءة شاذة مع كون فعل الشرط مضارعاً وذلك على تأويله بالماضى فقال
قرئ اينما تكونوا يدرككم الموتُ برفع يدرك فقيل هو على حذف الفاء ويجوز ان يقال انه محمول
على ما يقع موقعه وهو اينما كنتم كما حمل ولا ناعب على ما يقع موقع ليسوا مصلحين وهو ليسوا
بمصلحين وقد يرى كثير من الناس قول الزمخشرى فى هذه المواضع متناقضاً والصواب ما
بينت لك قال ويجوز ان يتصل بقوله تعالى ولا يُظلمون انتهى وقد مضى بقية الثامن قول
ابن جبيب ان بسم الله خبر والحمد مبتدأ ولله حال والصواب ان الحمد لله مبتدأ وخبر و
بسم الله على ما تقدم فى اعرابها التاسع قول بعضهم ان اصل بسم الله كسر السين او ضمها على لغة
من قال سِم او سُم ثم سكنت السين لئلا تتوالى كسرات او لئلا يخرجوا من كسر الى ضم والاولى قول
الجماعة ان السكون اصل وهو لغة الاكثرين وهم الذين يبتدئون اسماً بهمزة الوصل العاشر قول
بعضهم فى الرحيم من البسملة انه وصل بنية الوقف فالتقى ساكنان الميم ولام الحمد فكسرت الميم
لالتقائهما وممن جوز ذلك ابن عطية ونظير هذا قول جماعة منهم المبرد ان حركة راء اكبر من قول
المؤذن الله اكبر الله اكبر فتحة فانه وصل بنية الوقف ثم اختلفوا فقيل هى حركة الساكنين وانما لم
يكسروا حفظا لتفخيم اللام كما فى الم الله وقيل هى حركة الهمزة نقلت وكل هذا خروج عن الظاهر لغير
داع والصواب ان كسرة الميم اعرابية وان حركة الراء ضمة اعرابية وليس لهمزة الوصل ثبوت فى الدرج
فتنقل حركتها الحادى عشر قول جماعة فى قوله تعالى تبيّنت الجن ان لو كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا
فى العذاب المهين ان فيه حذف مضافين اى والمعنى علمت ضعفاء الجن ان لو كان رؤساؤهم و
هذا على حسن الاثر دعوى حذف مضافين لم يظهر الدليل عليهما والاولى ان تبين بمعنى وضح وان
وصلتها بدل اشتمال من الجن اى وضح للناس ان الجن لو كانوا الخ الثانى عشر قول بعضهم فى عيناً
فيها تسمى ان الوقف هنا اى عيناً مسماة معروفة وان سل سبيلاً جملة امرية اى اسأل طريقاً موصلة
اليها ودون هذا فى البعد قول الآخر انه علم مركب كتأبط شراً والظاهر انه اسم مفرد مبالغة فى
السلسال كما ان السلسال مبالغة فى السلس ثم يحتمل انه نكرة ويحتمل انه علم منقول وصرف لانه اسم
لماء وتقدم ذكر العين لا يوجب تأنيثه كما تقول هذه واسط بالصرف ويبعد ان يقال صرف للتناسب
كقواريراً لاتفاقهم على صرفه الثالث عشر قول مكى وغيره فى قوله تعالى ولا تمدن عينيك الى ما
متعنا به ازواجاً منهم زهرة الحيوة الدنيا ان زهرة حال من الهاء او من ما وان التنوين حذف
للساكنين مثل قوله ولا ذاكر الله الا قليلا وان الحيوة على انه بدل من ما والصواب ان زهرة
مفعول

مفعول بتقدير جعلنا لهم او آتيناهم ودليل ذلك ذكر التمتيع او بتقدير اذم لان المقام يقتضيه او بتقدير
اعنى بياناً لما او للضمير او بدل من ازواجاً اما بتقدير ذوى زهرة او على انهم جعلوا نفس الزهرة مجازاً للمبالغة
وقال الفراء هو تمييز لما او للهاء وهذا على مذهب الكوفيين فى تعريف التمييز وقيل بدل من ما وردّ بان
لنفتنهم من صلة متعنا فيلزم الفصل بين ابعاض الصلة باجنبى وبان الموصول لا يتبع قبل كمال صلته
وبانه لا يقال مررت بزيد اخاك على البدل لان العامل فى المبدل منه لا يتوجه اليه بنفسه وقيل من الهاء
وفيه ما ذكرنا ويزاده الابدال من العائد وبعضهم يمنعه بناء على ان المبدل منه فى نية الطرح فيبقى الموصول
بلا عائد فى التقدير وقد قرأت الزمخشرى منع فى ان اعبدوا الله ان يكون بدلاً من الهاء فى امرتنى به
ورددناه عليه ولو لزم اعطاء منوى الطرح حكم المطروح لزم اعطاء منوى التأخير حكم المؤخر فكان
يمتنع ضرب زيداً غلامه ويرد ذلك قوله تعالى واذ ابتلى ابرهيم ربه والاجماع على جوازه ﴿فتنبيه﴾
وقد يكون الموضع لا يتخرج الا على وجه مرجوح فلا حرج على مخرجه كقراءة ابن عامر وعاصم وكذلك ننجى
المؤمنين فقيل الفعل ماض مبنى للمفعول وفيه ضعف من جهات اسكان آخر الماضى وانابة ضمير المصدر
مع انه مفهوم من الفعل وانابة غير المفعول به مع وجوده وقيل مضارع اصله ننجى بسكون ثانيه وفيه ضعف
لان النون عند الجيم تخفى ولا تدغم وقد زعم قوم ان النون ادغمت فيها قليلا ومنه انجاصة واجانة
وقيل مضارع واصله ننجى بفتح ثانيه وتشديد ثالثه ثم حذفت النون الثانية ويضعفه ان الجوز فى مضارع
نبأت ونقبت ونزلت ونحوهن اذا ابتدأت بالنون ان تحذف النون الثانية الا فى شذوذ كقراءة بعضهم
ونزل الملائكة تنزيلا ﴿الجهة الخامسة﴾ ان يترك بعض ما يحتمله اللفظ من الاوجه الظاهرة ولنورد
مسائل من ذلك ليتمرن بها الطالب مرتبة على الابواب ليسهل كشفها ﴿باب المبتدأ﴾ مسئلة
يجوز فى الضمير المنفصل من نحو انك انت السميع العليم ثلثة اوجه الفصل وهو ارجحها والابتداء وهو
اضعفها ويختص بلغة تميم والتوكيد مسئلة يجوز فى الاسم المفتتح به من قولك هذا اكرمته الابتداء والمفعولية
ومثله كم رجل لقيته ومن اكرمته لكن فى هاتين يقدر الفعل مؤخراً ومثلهما رب رجل صالح لقيته مسئلة
يجوز فى المرفوع من نحو افى الله شك وما فى الدار زيد الابتدائية والفاعلية وهى ارجح لان الاصل عدم
التقديم والتأخير ومثله كلما غرفة من قوله تعالى لهم غرف من فوقها غرف مبنية تجرى من تحتها الانهار
لان الظرف الاول معتمد على المخبر عنه والثانى على الموصوف اذ الغرف الاول موصوفة بما بعدها وكذلك نار
فى قول الخنساء كانه علم فى رأسه نار ومثله الاسم التالى الوصف نحو زيد قائم ابوه واقائم زيد لما ذكرنا
ولان الاب اذا قدر فاعلا كان خبر زيد مفرداً وهو الاصل فى الخبر ومثله ظلمات من قوله تعالى او كصيب من

السَّماءِ فيه ظُلُماتٌ لانّ الاصل في الصفة الافراد فان قلت اقائم انت فكذلك عند البصريين واوجب

الكوفيون في الضمير الابتدائية ووافقهم ابن الحاجب ووهم اذ نقل في اماليه الاجماع على ذلك وحجتهم

ان المضمر المرتفع بالفعل لا يجاوره منفصلا لتعذر الانفصال فلم يقل قام انا والجواب انه انما انفصل مع الوصف

لئلا يجهل معناه لانه يكون معه مستترا بخلافه مع الفعل فانه يكون بارزا كقمتُ وقمتَ ولان طلب

الوصف لمعموله دون طلب الفعل فلذلك احتمل معه الفصل ولان المرفوع بالوصف سد في اللفظ

مسد واجب الفصل وهو الخبر بخلاف فاعل الفعل ومما يقطع به على بطلان مذهبهم قوله اَراغِبٌ

اَنتَ عن آلِهَتي وقول الشاعر خَليلَيَّ ما وافٍ بِعَهدِيَ اَنتُما فان القول بان الضمير مبتدأ كما زعم

الزمخشري في الآية مؤد الى فصل العامل من معموله بالاجنبي والقول بذلك في البيت مؤد الى الاخبار

عن الاثنين بالواحد ويجوز في نحو ما في الدار زيد وجه ثالث عند ابن عصفور ونقله عن اكثر البصريين

وهو ان يكون المرفوع اسما لما الحجازية والظرف في موضع نصب على الخبرية والمشهور وجوب بطلان

العمل عند تقدم الخبر ولو ظرفا مسئلة يجوز في نحو اخوه من قولك زيد ضرب في الدار اخوه ان يكون

فاعلا بالظرف لاعتماده على ذي الحال وهو ضمير زيد المقدر في ضرب وان يكون نائبا هو فاعل ضرب

على تقديره خاليا من الضمير وان يكون مبتدأ خبره الظرف والجملة حال والفراء والزمخشري يريان

هذا الوجه شاذا رديا لخلو الجملة الاسمية الحالية من الواو ويوجبان الفاعلية في نحو جاء زيد عليه جبة

وليس كما زعما والاوجه الثلثة في قوله تعالى وكَاَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ قاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثيرٌ فيمن قرأ قاتل

بتشديد قتل لزم ارتفاع ربيون بالفعل يعني ان التكثير انما ينصرف الى الواحد وليس ينبغي ان النبي

هنا متعدد لا واحد بدليل كاين وانما افرد الضمير بحسب لفظها مسئلة زيد نعم الرجل

يتعين في زيد الابتداء ونعم الرجل زيد كذلك قيل وعليهما فالرابط العموم او اعادة المبتدأ

بمعناه على الخلاف في الالف واللام اللجنس ام للعهد وقيل يجوز ايضا ان يكون خبر المحذوف وجوبا

اي الممدوح زيد وقال ابن عصفور يجوز فيه وجه ثالث وهو ان يكون مبتدأ حذف خبره وجوبا

اي زيد الممدوح ورد بانه لم يسد شيء مسده مسئلة حبذا زيد يحتمل زيد على القول بان حب

فعل وذا فاعل ان يكون مبتدأ مخبرا عنه بحبذا والرابط الاشارة وان يكون خبر المحذوف ويجوز

على قول ابن عصفور السابق ان يكون مبتدأ حذف خبره ولم يقل به هنا لانه يرى ان حبذا

اسم وقيل بدل من ذا ويرده انه لا يحل محل الاول وانه لا يجوز الاستغناء عنه وقيل عطف بيان

ويرده قوله وحَبَّذا نَفَحاتٌ مِن يَمانِيَةٍ ولانه لا يبين المعرفة بالنكرة باتفاق واذا قيل بان حبذا

اسم للمحبوب فهو مبتدأ وزيد خبر او بالعكس عند من يجيز في قولك زيد الفاضل وجهين

واذا قيل بان حبذا كله فعل فزيد فاعل وهذا اضعف ما قيل لجواز حذف المخصوص كقوله

اَلا حَبَّذا لَومُ الحَياءِ وَرُبَّما مَنَحتُ الهَوى ما لَيسَ بِالمُتَقارِبِ والفاعل لا يحذف مسئلة يجوز

في نحو نصبر جميل ابتدائية كل منهما وخبرية الاخرى شاني صبر جميل وصبر جميل امثل من غيره

باب كان وما جرى مجراها

مسئلة يجوز في كان من نحو اِنَّ في ذلِكَ لَذِكرى لِمَن كانَ لَهُ قَلبٌ ونحو زيد كان له مال نقصان كان وتمامها وزيادتها وهو اضعفها قال

ابن عصفور باب زيادتها الشعر والظرف متعلق بها على التمام وباستقرار محذوف مرفوع

على الزيادة ومنصوب على النقصان الا ان قدرت الناقصة شانية فالاستقرار مرفوع لانه

خبر المبتدأ مسئلة فانظر كيف كانَ عاقِبَةُ مَكرِهِم يحتمل في كان الاوجه الثلثة الا ان

الناقصة لا تكون شانية لاجل الاستفهام ولتقدم الخبر فكيف حال على التمام وخبر لكان

على النقصان ولكيف على الزيادة مسئلة وَما كانَ لِبَشَرٍ اَن يُكَلِّمَهُ اللّهُ اِلّا وَحياً اَو مِن وَراءِ

حِجابٍ اَو يُرسِلَ رَسولاً يحتمل كان الاوجه الثلثة فعلى الناقصة الخبر اما لبشر ووحيا

استثناء مفرغ من الاحوال فمعناه موحيا او موحى ومن وراء حجاب بتقدير او موصلا

ذلك من وراء حجاب واو يرسل بتقدير او مرسلا او ذا ارسال واما وحيا والتفريغ في

الاخبار اي ما كان تكليمهم الا ايحاء او ايصالا من وراء حجاب او ارسالا او جعل ذلك

تكليما على حذف مضاف ولبشر على هذا تبيين وعلى التمام والزيادة فالتفريغ في الاحوال

المقدرة في الضمير المستتر في لبشر مسئلة اين كان زيد فانها يحتمل الاوجه الثلثة وعلى

النقصان فالخبر اما قائما واين ظرف له او اين فيتعلق بمحذوف وقائما حال وعلى الزيادة

والتمام فقائما حال واين ظرف له ويجوز كونه ظرفا لكان ان قدرت تامة مسئلة يجوز

في نحو زيد عسى ان يقوم نقصان عسى فاسمها مستتر وتمامها فان والفعل مرفوع المحل

بها مسئلة يجوز الوجهان في نحو عسى ان يقوم زيد فعلى النقصان زيد اسمها وفي

يقوم ضمير وعلى التمام لا اضمار وكل شيء في محله ويتعين التمام في نحو عسى ان يقوم زيد

في الدار وعَسى اَن يَبعَثَكَ رَبُّكَ مَقاماً مَحموداً لئلا يلزم فصل صلة ان من معمولها

بالاجنبي وهو اسم عسى مسئلة وَما رَبُّكَ بِغافِلٍ يحتمل ما الحجازية والتميمية واوجب

الفارسي والزمخشري الحجازية ظنا ان المقتضي لزيادة الباء نصب الخبر وانما المقتضي

نفسہ لامتناع الباء فی کان زید قائما وجوازها فی الم اکن بأعجلهم ونفی ما ان زیدا بقائم

مسئلة لا رجل ولا امرأة فی الدار ان رفعت الاسمین فهما مبتدآن علی الارجح او اسما

لا الحجازیة فان قلت لا زید ولا عمرو فی الدار تعین الاول لان لا انما تعمل فی النکرات

فان قلت لا رجل فی الدار تعین الثانی لان لا اذا لم تتکرر یجب ان تعمل ونحو فلا رفث

ولا فسوق ولا جدال فی الحج ان فتحت الثلثة فالظرف خبر للجمیع عند سیبویه وللواحد عند غیره

ویقدر للآخرین ظرفان لان لا المرکبة عند غیره عاملة فی الخبر ولا یتوارد عاملان علی معمول

فکیف عوامل وان رفعت الاولین فان قدرت لا معهما حجازیة تعین عند الجمیع اضمار خبرین

خبر ان قدرت لا الثالثة کالاولی وخبرا واحدا ان قدرتهما موکدة لها وقدرت الرفع

بالعطف وانما وجب التقدیر فی الوجهین لاختلاف خبری الحجازیة والتبرئة بالنصب والرفع

فلا یکون خبر واحد لهما وان قدرت الرفع بالابتداء فبناء علی انهما مهملتان قدرت عند

غیر سیبویه خبرا واحدا للاولین او للثالث کما تقدر فی زید وعمرو قائم خبر الاول او للثانی

باب المنصوبات المتشابهة ما یحتمل المصدریة

ولم یحتج لذلک عند سیبویه

والمفعولیة من ذلک نحو ولا یظلمون فتیلا ولا یظلمون نقیرا ای ظلما ما او خیرا ای لا ینقصون

مثل ولم تظلم منه شیئا ومن ذلک ثم لم ینقصوکم شیئا ای نقصا او جیئا واما ولا تضروه شیئا

فمصدر لاستیفاء ضر مفعوله واما فمن عفی له من اخیه شیء فشیء قبل ارتفاعه مصدر ایضا

لا مفعول لان عفی لا یتعدی ما یحتمل المصدریة والحالیة والظرفیة من ذلک سرت طویلا ای سیرا

طویلا او زمنا طویلا او سرته طویلا ومنه وازلفت الجنة للمتقین غیر بعید ای ازلافا غیر

بعید او ازلفت الجنة ای الازلاف فی حالة کونه غیر بعید لان هذه الحال موکدة وقد یجعل

حالا من الجنة فالاصل غیر بعیدة وهی ایضا حال موکدة ویکون التذکیر علی هذا بمنزلة لعل

الساعة قریب ما یحتمل المصدریة والحالیة جاء زید رکضا ای یرکض رکضا او عامله جاء

علی حد قعدت جلوسا او التقدیر جاء راکضا وهو قول سیبویه ویؤیده قوله تعالی ائتیا

طوعا او کرها قالتا اتینا طائعین فجاءت الحال فی موضع المصدر السابق ذکره ما یحتمل

المصدریة والحالیة والمفعول لاجله من ذلک یریکم البرق خوفا وطمعا ای فتخافون

خوفا وتطمعون طمعا وابن مالک یمنع حذف عامل المصدر الموکد الا فیما استثنی او

خائفین وطامعین او لاجل الخوف والطمع فان قلنا لا یشترط اتحاد فاعل الفعل والمصدر

المعلل وهو اختیار ابن خروف فواضح وان قیل باشتراطه فوجهان یریکم بمعنی یجعلکم ترون

والتعلیل باعتبار الرؤیة لا الاراءة او الاصل اخافة واطماعا وحذفت الزوائد ونقول جاء

زید رغبة ای یرغب رغبة ویجیء رغبة او راغبا او للرغبة وابن مالک یمنع الاول لما مر و

ابن الحاجب یمنع الثانی لانه یؤدی الی اخراج الابواب عن حقایقها اذ یصح فی ضربته یوم

الجمعة ان یقدر ضربت یوم الجمعة ثانیه فهو حذف بلا دلیل اذ لم تدع الیه ضرورة وقال

المتنبی ابلی الهوی اسفا یوم النوی بدنی وفرق الهجر بین الجفن والوسن والتقدیر اسف

اسفا ثم اعترض بذلک بین الفاعل والمفعول به او ابلاه اسفا او لاجل الاسف ثم من لم

یشترط اتحاد الفاعل فلا اشکال واما من اشترط فهو علی اسقاط لام العلة توسعا کما

فی قوله تعم یبغونها عوجا او الاتحاد موجود تقدیرا اما علی ان الفعل المعلل مطاوع ابلی

محذوفا ای فبلیت اسفا او یقدر فبلی بدنی لان الاختلاف حاصل اذ الاسف فعل النفس لا

البدن او لان الهوی لما حصل بتسببه کان کانه قال ابلیت بالهوی بدنی ما یحتمل المفعول به و

المفعول معه نحو اکرمتک وزیدا یجوز کونه عطفا علی المفعول به وکونه مفعولا معه ونحو

اکرمتک وهذا یحتملهما وکونه معطوفا علی الفاعل لحصول الفصل بالمفعول وقد اجیز فی حسبک و

زیدا درهم کون زید مفعولا معه وکونه مفعولا به باضمار یحسب وهو الصحیح لانه لا یعمل فی

المفعول معه الا ما کان من جنس ما یعمل فی المفعول به ویجوز جره فقیل بالعطف وقیل باضمار

حسب اخری وهو الصواب ورفعه بتقدیر حسب حذفت وخلفها المضاف الیه ورووا بالاوجه

الثلثة قوله اذا کانت الهیجاء وانشقت العصا فحسبک والضحاک سیف مهند

باب الاستثناء

یجوز فی نحو ما ضربت احدا الا زیدا کون زید بدلا من المستثنی منه وهو

ارجحها وکونه منصوبا علی الاستثناء وکون الا وما بعدها نعتا وهو اضعفها ومثله لیس

زید شیئا الا شیئا لا یعبأ به فان جئت بما مکان لیس بطل کونه بدلا لان الا لا تعمل فی

الموجب مسئلة یجوز فی نحو قام القوم حاشاک وحاشاه کون الضمیر منصوبا وکونه مجرورا

فان قلت حاشای تعین الجر وحاشانی تعین النصب وکذا القول فی خلا وعدا مسئلة

یجوز فی نحو ما احد یقول ذلک الا زید کون زید بدلا من احد وهو المختار وکونه بدلا

من ضمیره وان ینصب علی الاستثناء فارتفاعه من وجهین وانتصابه من وجه فان

قلت ما رایت احدا یقول ذلک الا زید فبالعکس ومن مجیئه مرفوعا قوله فی لیلة لا نری

قوله ويجب كون الاولى من المفعول والثانية من الفاعل تقليلا للفصل اه لان الفصل فصل واحد بين الفاعل وحاله بالمفعول وحاله بخلاف العكس فهو فصلان

الاولى من الفاعل والثانية من المفعول فانه فصلان احدهما بين الفاعل وحاله بالمفعول والثاني بين المفعول وحاله بحال الفاعل وفي شرح الرضي ان كون الاولى من المفعول والثانية

قوله وذلك واجب عند من منع تعدد الحال اه قال الرضي وجوز الجمهور وهو الحق ان يكون لشيء واحد احوال متخالفة

بما أَصَلًا يحكي عليها الأكواكبها وعلى هذا بمعنى عن او ضمن يحكي معنى نمّ او يمتنع ما يحتمل الحالية

والتمييز من ذلك كرم زيد ضيفا ان قدرت ان الضيف غير زيد فهو تمييز محول عن الفاعل يمتنع ان

تدخل عليه من وان قدر نفسه احتمل الحال والتمييز وعند قصد التمييز فالاحسن ادخال من عليه ومن

ذلك هذا خاتم حديدا والارجح التمييز للسلامة به من جمود الحال ولزومها اي عدم انتقالها

ووقوعها عن نكرة وخير منهما الخفض بالاضافة من الحال ما يحتمل كونه من الفاعل وكونه من

المفعول نحو ضربت زيدا ضاحكا ونحو قاتلوا المشركين كافة ويجوز الزمخشري الوجهين في ادخلوا

في السلم كافة ووهم لان كافة مختص بمن يعقل ووهم في قوله تعالى وما ارسلناك الا كافة

للناس اذ قدر كافة نعتا لمصدر محذوف اي ارسالة كافة اشد لانه اضاف الى استعماله

فيما لا يعقل اخراجه عما التزم فيه من الحالية ووهم في خطبة المفصل اذ قال محيط بكافة الابواب

اشد واشد الاخراج اياه عن النصب البتة من الحال ما يحتمل باعتبار عامله وجهين نحو وهذا

بعلي شيخا يحتمل ان عامله معنى التنبيه او الاشارة وعلى الاول فيجوزها فانما ذا زيد قال ها

بينا ذا صريح النصح فاصغ له وطع فطاعة مهد نصحه رشد وعلى الثاني يمتنع واما التقديم

عليهما معا فيمتنع على كل تقدير من الحال ما يحتمل التعدد والتداخل نحو جاء زيد راكبا ضاحكا

فالتعدد على ان يكون عاملهما جاء وصاحبهما زيد والتداخل على ان الاولى من زيد وعاملها

جاء والثانية من ضمير الاولى وهي العامل وذلك واجب عند من منع تعدد الحال واما

لقيته مصعدا منحدرا فمن التعدد لكن مع اختلاف الصاحب ويستحيل التداخل ويجب

كون الاولى من المفعول والثانية من الفاعل تقليلا للفصل ولا يحمل على العكس الا بدليل كقوله

خرجت بها امشي تجر وراءنا على اثرينا اذيال مرط مرحل ومن الاول قوله عهدت سعاد

ذات هوى معنى فزدت وعاد سلوا ناهواها

باب اعراب الفعل

مسئلة ما تاتينا فتحدثنا لك رفع تحدث على العطف فيكون شريكا في النفي والا

ستيناف فيكون مثبتا اي فانت تحدثنا الان بدلا عن ذلك ونصبه باضمار ان وله معنيان

نفي السبب فينتفي المسبب ونفي الثاني فقط فان جئت بلن مكان ما فللنصب وجهان

اضمار ان والعطف وللرفع وجه وهو القطع وان جئت بلم فللنصب وجه وهو اضمار ان و

للرفع وجه وهو الاستيناف ولك الجزم بالعطف فان قلت ما انت ات فلا جزم ولا رفع

بالعطف لعدم تقدم الفعل وانما هو على القطع مسئلة هل تاتيني فاكرمك الرفع على

والنصب على الاضمار وهل زيد اخوك فتكرمه لا يرفع على العطف بل على الاستيناف وهل لك

التفات اليه فتكرمه الرفع على الاستيناف والنصب اما على الجواب او على العطف على التفات

باضمار ان واجب على الاول وجائز على الثاني وكالمثال سواء فلو ان لنا كرة فنكون من

المؤمنين ان سلم كون لو للتمني مسئلة ليتني اجد مالا فانفق منه الرفع على وجهين والنصب

على اضمار ان وليت لي مالا فانفق منه يمتنع الرفع على العطف مسئلة ليقم زيد فنكرمه الرفع

على القطع والجزم بالعطف والنصب على الاضمار مسئلة نحو افلم يسيروا في الارض فينظروا يحتمل

الجزم بالعطف والنصب على الاضمار مثل افلم يسيروا في الارض فتكون لهم قلوب ونحو وان

تؤمنوا وتتقوا يؤتكم اجوركم يحتمل تتقوا الجزم بالعطف وهو الراجح والنصب باضمار ان على حد

قوله ومن يقترب منا ويخضع نؤوه

باب الموصول

مسئلة يجوز في نحو

ماذا صنعت وماذا صنعته ما مضى شرحه وقوله تعالى ماذا اجبتم المرسلين ماذا مفعول مطلق

لا مفعول به لان اجاب لا يتعدى الى الثاني بنفسه بل بالباء واسقاط الجار ليس بقياس ولا يكون

ماذا مبتدا وخبرا لان التقدير حينئذ ما الذي اجبتم به ثم حذف العائد المجرور من غير شرط حذفه

والاكثر في نحو من ذا لقيت كون ذا للاشارة خبرا ولقيت جملة حالية ويقل كون ذا موصولة

ولقيت صلة وبعضهم لا يجيزه ومن الكثير من ذا الذي يشفع عنده اذ لا يدخل موصول على موصول

الا شاذا كقراءة زيد بن علي والذين من قبلكم بفتح الميم واللام مسئلة فاصدع بما تؤمر ما مصدرية

بالامر او موصول اسمي اي بالذي تؤمر به على حد قولهم امرتك الخير واما من قال امرتك بكذا وهو الاكثر

فيشكل لان شرط حذف العايد المجرور بالحرف ان يكون الموصول مخفوضا بمثله معنا ومتعلقا

نحو ويشرب مما تشربون اي منه وقد يقال ان اصدع بمعنى اؤمر واما فما كانوا ليؤمنوا بما كذبوا

في الاعراف فيحتمل ان الاصل بما كذبوه فلا اشكال او بما كذبوا به ويؤيده التصريح به في سورة يونس

وانما جاز مع اختلاف المتعلق لان ما كانوا ليؤمنوا بمنزلة كذبوا في المعنى واما ذلك الذي يبشر الله

عباده فقيل الذي مصدرية اي ذلك تبشير الله وقيل الاصل يبشر به ثم حذف الجار توسعا فانتصب

الضمير ثم حذف مسئلة يجوز في نحو تماما على الذي احسن كون الذي موصولا اسميا فيحتاج الى

تقدير عائد اي زيادة على العلم الذي احسنه وكونه موصولا حرفيا فلا يحتاج لعائد اي تماما

على احسانه وكونه نكرة موصوفة فلا يحتاج الى صلة ويكون احسن اسم تفضيل لا فعلا ماضيا

وفتحته اعراب لا بناء وهي علامة الجر وهذان الوجهان كوفيان وبعض البصريين يوافق على

مسئلة نحو اعجبني ما صنعت يجوز فيه كون ما بمعنى الذي وكونها نكرة موصوفة وعليهما فالعائد محذوف وكونها مصدرية فلا عائد ونحو حتى تنفقوا مما تحبون يحتمل الموصولة والموصوفة دون المصدرية لان المعاني لا ينفق منها وكذا ومما رزقناهم ينفقون فان ذهبت الى تاويل ما تحبون ومما رزقناهم بالحب والرزق وتاويل هذين بالمحبوب والمرزوق فقد تعسفت من غير محوج الى ذلك وقال ابو حيان لم يثبت مجيء ما نكرة موصوفة والدليل في مررت بما معجب لك لاحتمال الزيادة ولو ثبت نحو سرني ما معجب لك لثبت ذلك انتهى ولا اعلمهم قالوا ما بعد الا ومعناها السببية نحو فبما نقضهم ميثاقهم لعناهم فبما رحمة من الله لنت لهم مسئلة اذا قلت اعجبني من جائك احتمل كون من موصولة او موصوفة وقد جوزا في ومن الناس من يقول وضعف ابو البقاء الموصولية لانها تتناول قوما باعيانهم والمعنى على الابهام واجيب بانها نزلت في عبد الله بن ابي واصحابه

باب التوابع

مسئلة نحو آمنا برب العالمين رب موسى وهرون يحتمل بدل الكل وعطف البيان ومثله نعبد الهك واله آبائك ابرهيم واسمعيل واسحق فانظر كيف كان عاقبة مكرهم انا دمرناهم بفتح الهمزة ويحتمل هذا تقدير مبتدا ايضا اي هي انا دمرناهم مسئلة نحو سبح اسم ربك الاعلى يجوز فيه كون الاعلى صفة للاسم او صفة للرب واما نحو جاءني غلام زيد الظريف فالصفة للمضاف ولا تكون للمضاف اليه الا بدليل لان المضاف اليه انما جيء به لغرض التخصيص ولم يؤت به لذاته وعكسه كل فتى يتقي فائز فالصفة للمضاف اليه لان المضاف انما جيء به لقصد التعميم لا للحكم عليه ولذلك ضعف قوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان مسئلة نحو هدى للمتقين الذين ومررت بالرجل الذي فعل يجوز في الموصول ان يكون تابعا وباضمار اعني او امدح او هو وعلى التبعية فهو نعت لا بدل الا اذا تعذر نحو ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا لان النكرة لا توصف بالمعرفة

باب حروف الجر

مسئلة نحو زيد كعمرو يحتمل الكاف فيه عند المعربين الحرفية فتتعلق باستقرار وقيل لا تتعلق والاسمية فتكون مرفوعة المحل وما بعدها جر بالاضافة ولا تقدير بالاتفاق ونحو جاء الذي كزيد يتعين الحرفية لان الوصل بالمضافين ممتنع مسئلة زيد على السطح يحتمل الوجهين وعليهما فهي متعلقة باستقرار محذوف مسئلة قيل في نحو والضحى والليل ان الواو الثانية تحتمل العاطفة والقسمية والصواب الاول والا احتاج كل الى جواب ومما يوضحه مجيء الفاء في اول سورتي المرسلات والنازعات

باب في مسائل مفردة

مسئلة نحو يسبح له فيها بالغدو والآصال بفتح الباء يحتمل كون النائب عن الفاعل الظرف

الاول

الاول وهو الاولى او الثاني او الثالث ونحو ثم نفخ فيه اخرى النائب الظرف او الوصف وفي هذا ضعف لضعف قولهم سير عليه طويل مسئلة تجلى الشمس يحتمل كون تجلى ماضيا فتركت التاء لمجازية التانيث وكونه مضارعا اصله تتجلى ثم حذفت احدى التائين على حد قوله تعالى نارا تلظى ولا يجوز في هذا كونه ماضيا والا لقيل تلظت لان التانيث واجب مع المجازية اذا كان ضميرا متصلا وبما ذكرناه من الوجهين في المثال الاول يعلم فساد قول من استدل على جواز نحو قام هند في الشعر بقوله تمنى ابنتاي ان يعيش ابوهما وهل انا الا من ربيعة او مضر لجواز ان يكون اصله تتمنى

الجهة السادسة

ان لا يراعي الشروط المختلفة بحسب الابواب فان العرب يشترطون في باب شيئا ويشترطون في آخر نقيض ذلك الشيء على ما اقتضته حكمة لغتهم وصحيح اقيستهم فاذا لم يتامل المعرب اختلطت عليه الابواب والشرائط فلنورد انواعا من ذلك مشيرين الى بعض ما وقع فيه الوهم للمعربين

النوع الاول

اشتراطهم الجمود لعطف البيان والاشتقاق للنعت ومن الوهم في الاول قول الزمخشري في ملك الناس اله الناس انهما عطفا بيان والصواب انهما نعتان وقد يجاب بانهما اجريا مجرى الجوامد اذ يستعملان غير جاريين على موصوف وتجري عليهما الصفات نحو قولنا اله واحد وملك عظيم ومن الخطا في الثاني قول كثير من النحويين في نحو مررت بهذا الرجل ان الرجل نعت قال ابن مالك اكثر المتاخرين يقلد بعضهم بعضا في ذلك والحامل لهم عليه توهمهم ان عطف البيان لا يكون الا اخص من متبوعه وليس كذلك فانه في الجوامد بمنزلة النعت في المشتق ولا يمتنع كون المنعوت اخص من النعت وقد هدى ابن السيد الى الحق في المسئلة فجعل ذلك عطفا لا نعتا وكذا ابن جني انتهى قلت وكذا الزجاج والسهيلي قال السهيلي واما تسمية سيبويه له نعتا فتسامح كما سمى التوكيد وعطف البيان صفة وزعم ابن عصفور ان النحويين اجازوا في ذلك الصفة والبيان ثم استشكله بان البيان اعرف من المبين وهو جامد والنعت دون المنعوت او مساو له وهو مشتق او في تاويله فكيف يجتمع في الشيء ان يكون بيانا ونعتا واجاب بانه اذا قدر نعتا فاللام فيه للعهد والاسم مأول بقولك الحاضر او المشار اليه واذا قدر بيانا فاللام لتعريف الحضور فهو مساو للاشارة ويزيد عليها بافادته الجنس المعين وكان اخص قال وهذا معنى قول سيبويه انتهى وفيما قاله نظر لان الذي يؤوله النحويون بالحاضر والمشار اليه انما هو اسم الاشارة نفسه اذا وقع نعتا كمررت بزيد هذا فاما نعت اسم الاشارة فليس ذلك معناه وانما هو معنى ما قبله فكيف

يجعل معنى ما قبله تفسيراً له وقال الزمخشري في ذلكم الله ربكم يجوز كون اسم الله تعالى صفة للإشارة
أو بياناً وربكم الخبر فجوز في الشيء الواحد البيان والصفة وجوز كون العلم نعتاً وإنما العلم ينعت
ولا ينعت به وجوز نعت الإشارة بما ليس معرفاً بلام الجنس وذلك مما أجمعوا على بطلانه

النوع الثاني اشتراطهم التعريف لعطف البيان ولنعت المعرفة والتنكير للحال و
التمييز وأفعل من ونعت النكرة ومن الوهم في الأول قول جماعة في صديد من ماء صديد وفي
طعام مساكين من كفارة طعام مساكين فيمن نون كفارة إنهما عطفا بيان وهذا إنما
هو معترض على قول البصريين ومن وافقهم فيجب عندهم في ذلك أن يكون بدلاً وأما الكوفيون
فيرون أن عطف البيان في الجوامد كالنعت في المشتقات فيكون في المعارف والنكرات وقول
بعضهم في ناقع من قول النابغة من الرقش في أنيابها السم ناقع إنه نعت للسم والصواب أنه خبر
للسم والظرف متعلق به أو خبر ثان وليس من ذلك قول الزمخشري في شديد العقاب إنه يجوز
كونه صفة لاسم الله تعالى في أول سورة المؤمن وإن كان من باب الصفة المشبهة وإضافتها لا
تكون إلا في تقدير الانفصال ألا ترى أن شديد العقاب معناه شديد عقابه ولهذا قالوا كل شيء
إضافته غير محضة فإنه يجوز أن تصير إضافته محضة إلا الصفة المشبهة لأنه جعله على تقدير أل وجعل
سبب حذفها إرادة الازدواج وأجاز وصفيته أيضاً أبو البقاء لكن على أن شديداً بمعنى مشدد
كما أن الأذين في معنى المؤذن فأخرجه بالتأويل من باب الصفة المشبهة إلى باب اسم الفاعل والذي
تقدم للزمخشري أنه وجميع ما قبله أبدال أما أنه بدل فلتنكيره وكذا المضافان قبله وإن كانا
من باب اسم الفاعل لأن المراد بهما المستقبل وأما البواقي فللتناسب ورد على الزجاج في جعله
شديد العقاب بدلاً وما قبله صفات وقال في جعله بدلاً وحده من بين الصفات نبوّ ظاهر
ومن ذلك قول الجاحظ في بيت الأعشى ولست بالأكثر منهم حصى إنه يبطل قول النحويين لا
يجمع أل ومن في اسم التفضيل فجعل كلاً من أل ومن معتداً به جارياً على ظاهره والصواب أن تقدر
أل زائدة أو معرفة ومن متعلقة بأكثر منكراً محذوفاً مبدلاً من المذكور أو بالمذكور على أنها
بمنزلتها في قولك أنت منهم الفارس البطل أي أنت من بينهم وقول بعضهم إنها متعلقة بليس قد
يرد بأنها لا تدل على الحدث عند من قال في أخواتها إنها لا تدل عليه ولأن فيه فصلاً بين أفعل وتمييزه
بالأجنبي وقد يجاب بأن الظرف يتعلق بالوهم وفي ليس رائحة قولك انتفى وبأن الفصل بالتمييز
قد جاء في الضرورة في قوله على أنني بعد ما قد مضى ثلاثون للهجر حولاً كميلاً وإنما فصل أقوى

في العمل

في العمل من ثلاثين ومن الوهم في الثاني قول مكي في قراءة ابن أبي عبلة فأتبعه قلبه بالنصب إن
قلبه تمييز والصواب أنه مشبه بالمفعول به كحسن وجهه أو بدل من اسم إن وقول الخليل والأخفش
والمازني في إياي وإياك وإياه إن إيا ضمير أضيف إلى ضمير فحكموا للضمير بالحكم الذي لا يكون إلا
للنكرات وهو الإضافة وقول بعضهم في لا إله إلا الله إن اسم الله سبحانه خبر لا التبرئة ويرده
أنها لا تعمل إلا في نكرة منفية واسم الله تعالى معرفة موجبة نعم يصح أن يقال إنه خبر لا مع اسمها
فإنهما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه وزعم أن المركبة لا تعمل في الخبر لضعفها بالتركيب عن أن
تعمل فيما تباعد منها وهو الخبر كذا قال ابن مالك والذي عندي أن سيبويه يرى أن المركبة لا
تعمل في الاسم أيضاً لأن جزء الشيء لا يعمل فيه وأما لا رجل ظريفاً بالنصب فإنه عند سيبويه مثل يا
زيد الفاضل بالرفع وكذا البحث في لا إله إلا هو للتعريف والإيجاب أيضاً وفي لا إله إلا إله واحد
لأنه موجب وإذا قيل لا مستحقاً للعبادة إلا الواحد أو إلا الله لم يجز الاعتذار المتقدم لأن
لا في ذلك عاملة في الاسم والخبر لعدم التركيب وزعم الأكثرون أن المرتفع بعد إلا في ذلك كله
بدل من محل اسم لا كما في قولك ما جاءني من أحد إلا زيد ويشكل عليهم أن البدل لا يصلح هنا
لحلوله محل الأول وقد يجاب بأنه بدل من الاسم مع لا فإنهما كالشيء الواحد ويصح أن يحلهما بأن
يكون يذكر الخبر فيقال الله موجود وقيل هو بدل من ضمير الخبر المحذوف ولم يتكلم الزمخشري
في كشافه على المسألة اكتفاء بتأليف مفرد له فيها زعم فيه أن الأصل الله إله فالمعرفة مبتدأ
والنكرة خبر على القاعدة ثم قدم الخبر ثم أدخل النفي على الخبر والإيجاب على المبتدأ وركبت
لا مع الخبر فيقال له فما تقول في لا طالعاً جبلاً إلا زيد لم لا نصب خبر المبتدأ فإن قال إن لا عاملة
عمل ليس فذلك ممتنع لتقدم الخبر ولانتقاض النفي ولتعريف أحد الجزأين فأما قوله يجب كون
المعرفة مبتدأ فقد مر أن الإخبار عن النكرة المخصصة المقدمة بالمعرفة جائز نحو إن أول بيت
وضع للناس للذي ببكة ومن ذلك قول الفارسي في مررت برجل ما شئت من رجل إن
ما مصدرية وإنها وصلتها صفة لرجل وتبعه على ذلك صاحب الترشيح قال ومثله قوله تعالى
في أي صورة ما شاء ركبك أي في أي صورة مشيئته أي بيانها وقول أبي البقاء في تعالوا إلى
كلمة سواء بيننا وبينكم ألا نعبد إلا الله إن أن وصلتها بدل من سواء أو بدل الصفة صفة
والحرف المصدري وصلته في نحو ذلك معرفة فلا تقع صفة للنكرة وقول بعضهم في قبل الحافرة
لمرة الذي جمع إن الكل صفة والصواب أن ما في المثال شرطية حذف جوابها أي فهو كذلك

والصفة الجملتان معًا واما الاية الاولى فقال ابو البقاء ما شرطية او زائدة وعليها فالجملة صفة نصوبة والعائد محذوف اى عليها وفى متعلقة بركبك انتهى وكان حقه اذا علق فى بركبك وقال الجملة مفسرة ان يقطع بان ما زائدة اذ لا يتعلق الشرط الجازم بجوابه ولا تكون جملة الشرط وحدها صفة فالصواب ان يقال ان قدرت ما زائدة فالصفة جملة شاء وحدها والتقدير شاءها وفى متعلقة بركبك او باستقرار محذوف وهو حال من مفعوله او بعدلك اى وضعك فى صورة اى صورة وان قدرت شرطية فالصفة مجموع الجملتين والعائد محذوف ايضا وتقديره عليها وتكون فى متعلقة بعدلك اى عدلك فى صورة اى صورة ثم استونف ما بعده والصواب فى الاية الثانية انها على تقدير مبتدا وفى المثال الثالث ان الذى بدل او صفة مقطوعة بتقدير هو او اذم او اعنى وهذا هو الصواب خلافا لمن اجاز وصف النكرة بالمعرفة مطلقا ولمن اجازه بشرط وصف النكرة اولا بنكرة وهو قول الاخفش زعم ان الاوليان صفة لاخران فى فاخران يقومان مقامهما الاية لوصفهما بيقومان وكذا قال بعضهم فى قوله تعالى ان الله لا يحب كل مختال فخور الذين يبخلون ومن ذلك قول الزمخشرى فى انما اعظكم بواحدة ان تقوموا لله ان ان تقوموا عطف بيان على واحدة وفى مقام ابرهيم انه عطف بيان على ايات بينات مع اتفاق النحويين على ان البيان والمبين لا يتخالفان تعريفا وتنكيرا وقد يكون عبر عن البدل بعطف البيان لتآخيهما ويؤيده قوله فى اسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ان من وجدكم عطف بيان لقوله من حيث سكنتم وتفسير له قال ومن تبعيضية حذف اى اسكنوهن مكانا من مسكنكم مما تطيقون انتهى وانما يريد البدل لان الخافض لا يعاد الا مع البدل وهذا امام الصناعة سيبويه يسمى التوكيد صفة وعطف البيان صفة كما

النوع الثالث

اشتراطهم فى بعض ما التعريف شرط تعريفا خاصا كمنع الصرف اشترطوا له تعريف العلمية او شبهه كما فى اجمع وكنعت الاشارة وأى فى النداء اشترطوا لهما تعريف اللام الجنسية وكذا تعريف فاعلى نعم وبئس لكنها تكون مباشرة له او لما اضيف اليه بخلاف ما تقدم فشرطها المباشرة له ومن الوهم فى ذلك قول الزمخشرى فى قراءة ابن ابى عبلة ان ذلك لحق تخاصم اهل النار بنصب التخاصم انه صفة للاشارة وقد مضى ان جماعة من المحققين اشترطوا فى نعت الاشارة الاشتقاق كما اشترطوه فى غيره من النعوت ولا يكون التخاصم ايضا عطف بيان لان البيان يشبه الصفة فكما لا توصف الاشارة الا بما فيه ال كذلك ما يعطف عليها ولهذا منع ابو الفتح فى وهذا بعلى شيخا فى قراءة ابن مسعود برفع شيخ كون بعلى

عطف بيان واوجب كونه خبرا وشيخ اما خبر ثان او خبر لمحذوف وبدل من بعلى او بعلى بدل وشيخ الخبر ونظيره منع ابى الفتح ما ذكرنا منع ابن السيد فى كتاب المسائل والاجوبة وابن مالك فى التسهيل كون عطف البيان تابعا للمضمر لامتناع ذلك فى النعت ولكن اجاز سيبويه يا هذان زيد وعمرو على عطف البيان وشبه الزيادى فاجاز مررت بهذين الطويل والقصير على البيان واجازه على البدل ايضا ولم يجزه على النعت لان نعت الاشارة لا يكون الا طبقها فى اللفظ وممن نص على منع النعت فى هذا سيبويه والمبرد والزجاج وهو مقتضى القياس ومنع سيبويه فيها مخالف لاجازته فى النداء

النوع الرابع

اشتراط الابهام فى بعض الالفاظ كظروف المكان والاختصاص فى بعضها كالمبتدات واصحاب الاحوال ومن الوهم فى الاول قول الزمخشرى فى فاستبقوا الصراط وفى سنعيدها سيرتها الاولى وقول ابن الطراوة فى قوله كما عسل الطريق الثعلب وقول جماعة فى دخلت الدار والمسجد والسوق ان هذه المنصوبات ظروف وانما يكون ظرفا مكانيا ما كان مبهما ويعرف بكونه صالحا لكل بقعة كمكان وناحية وجهة وجانب وامام وخلف والصواب ان هذه المواضع على اسقاط الجار توسعا والجار المقدر الى فى سنعيدها سيرتها وفى البيت وفى والى فى الباقى ويحتمل ان استبقوا ضمن معنى تبادروا وقرأ جبير الوجهان فى فاستبقوا الخيرات ويحتمل سيرتها ان تكون بدلا من ضمير المفعول بدل اشتمال اى سنعيد طريقتها ومن ذلك قول الزجاج فى واقعدوا لهم كل مرصد ان كلا ظرف ورده ابو على فى الاغفال بما ذكرنا واجاب ابو حيان بان اقعدوا ليس على حقيقته بل معناه ارصدوهم كل مرصد فكذا يصح قعدت كل مرصد قال ويجوز قعدت مجلس زيد كما يجوز قعدت مقعده انتهى وهذا مخالف لكلامهم اذا اشترطوا توافق مادتى الظرف وعامله ولم يكتفوا بالتوافق المعنوى كما فى المصدر والفرق ان انتصاب هذا النوع على الظرفية على خلاف القياس لكونه مختصا فينبغى ان لا يتجاوز به محل السماع واما نحو قعدت جلوسا فلا طاضع له من القياس فقال التقدير على كل مرصد فحذفت على كما قال واخفى الذى لولا الاسى لقضانى اى لقضى على وقياس الزجاج ان يقول فى لاقعدن لهم صراطك مثل قوله فى واقعدوا لهم كل مرصد والصواب فى الموضعين انهما على تقدير على كقولهم ضرب زيد الظهر والبطن فيمن نصبهما او ان لاقعدن واقعدوا ضمنا معنى لالزمن والزموا ومن الوهم فى الثانى قول الحوفى فى ظلمات بعضها فوق بعض ان بعضها فوق بعض جملة مخبر بها عن ظلمات وظلمات غير مختص والصواب قول الجماعة انه خبر لمحذوف اى تلك ظلمات نعم ان قدر ان المعنى ظلمات اى ظلمات بمعنى ظلمات عظام او متكاثفة وتركت الصفة لدلالة

المقام عليها كما قال لرجاجب في كل امر يشبر صح وقول الفارسي في ورهبانية ابتدعوها انه من باب زيدا ضربته واعترضه ابن الشجري بان المنصوب في هذا الباب شرطه ان يكون مختصا ليصح رفعه بالابتداء والمشهور انه عطف على ما قبله وابتدعوها صفة ولا بد من تقدير مضاف اي وحب رهبانية وانما لم يحمل ابو علي الاية على ذلك لاعتزاله فقال لان ما يبتدعونه لم يخلقه الله عز وجل وقد يتخيل ورود اعتراض ابن الشجري على ابي البقاء في تجويزه في واخرى تحبونها كونه كزيدا ضربته ويجاب بان الاصل وصفة اخرى ويجوز كون تحبونها صفة والخبر اما نصر واما محذوف اي لكم نعمة اخرى ونصر خبر او بدل المحذوف وقول ابن مالك بدر الدين في قول الحماسي فارسا ما غادروه ملحما انه من الاشتغال كقول ابي علي في الاية والظاهر انه نصب على المدح لما قدمنا وما في البيت زايدة ولهذا امكن ان يدعى انه من الاشتغال

النوع الخامس اشتراط الاضمار في بعض

المعمولات والاظهار في بعض فمن الاول مجرور لولا ومجرور وحده ولا يختصان بضمير خطاب ولا غيره تقول لولاي ولولاك ولولاه ووحدي ووحدك ووحده ومجرور لبي وسعدي وحناني ويشترط لهن ضمير الخطاب وشذ نحو قوله فيا لبي نهدرت لهم وقول الاخر لقلت لبيه لمن يدعوني كما شذت اضافتها الى الظاهر في قوله فلبي فلبي يدي مسور ومن ذلك مرفوع خبر كاد واخواتها الا عسى تقول كاد زيد يموت ولا تقول يموت ابوه ويجوز نحو عسى زيدان يقوم ابوه فيرفع السببي ولا يجوز رفع الاجنبي نحو عسى زيدان يقوم عمرو عنده ومما لا يرفع الا الضمير اسم التفضيل في غير مسئلة الكحل وهذا شرط مع الاضمار الاستتار وكذا مرفوع نحو قم واقوم ونقوم وتقوم ومن الثاني تأكيد الاسم المظهر والنعت والمنعوت وعطف البيان والمبين ومن الوهم في الاول قول بعضهم في لولاي وموسى ان موسى يحتمل الجر وهذا خطأ لانه لا يعطف على الضمير المجرور الا باعادة الجار ولان لولا لا تجر الظاهر فلو اعيدت لم تعمل الجر فكيف ولم تعد وهذه مسئلة يحاجى بها فيقال ضمير مجرور لا يصح ان يعطف عليه اسم مجرور اعدت الجار ام لم تعده وقولي مجرور لانه يصح ان تعطف عليه اسما مرفوعا لان لولا محكوم لها بحكم الحروف الزايدة والزايد لا يقدح في كون الاسم مجردا من العوامل اللفظية فكذا ما اشبه الزايد وقول جماعة في قول هدبة عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب ان فرجا اسم كان والصواب انه مبتدأ وخبره الظرف والجملة خبر كان واسمها ضمير الكرب واما قوله وقد جعلت اذا ما قمت يثقلني ثوبي فانهض نهض الشارب الثمل ثوبي بدل اشتمال من تا جعلت لا فاعل

يثقلني ومن الوهم في الثاني قول ابي البقاء في ان شانئك هو الابتر انه يجوز كون هو توكيدا وقد مضى وقول الزمخشري في قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله اذا قدرت ان مصدرية انما وصلتها عطف بيان على الهاء وقول النحويين في نحو اسكن انت وزوجك الجنة ان العطف على الضمير المستتر وقد رد ذلك ابن مالك وجعله من عطف الجمل والاصل ولتسكن زوجك وكذا قال في لا نخلفه نحن ولا انت ان التقدير ولا تخلفه انت لان مرفوع فعل الامر لا يكون ظاهرا وكذا مرفوع المضارع ذي النون لا يكون غير ضمير المتكلم وجوز في قوله نطوف ما نطوف ثم ناوي ذوو الاموال منا والعديم الى حفر اسافلهن جوف واعلاهن صفاح مقيم كون ذووا فاعلا بفعل غيبة محذوف اي ياوي ذووا الاموال وكونه وما بعده توكيدا على حد ضرب زيد الظهر والبطن

تنبيه من العوامل ما يعمل في الظاهر وفي المضمر بشرط استتاره وهو نعم وبئس تقول نعم الرجلان الزيدان ونعم رجلين الزيدان ولا يقال نعما الا في لغة اوبشرط افراده وتذكيره وهو رب في الاصح

النوع السادس اشتراط المفرد في بعض المعمولات والجملة في بعض فمن الاول

الفاعل ونائبه وهو الصحيح فاما ثم بدا لهم من بعد ما راوا الايات ليسجننه واذا قيل لهم لا تفسدوا فقدمر البحث فيهما ومن الثاني خبرات المفتوحة اذا خففت وخبر القول المحكي نحو قولي لا اله الا الله وخرج بذكر المحكي قولك قولي حق وكذلك خبر ضمير الشان وعلى هذا فقوله تعالى ومن يكتمها فانه آثم قلبه اذا قدر ضمير انه للشان لزم كون آثم خبرا مقدما وقلبه مبتدأ مؤخرا واذا قدر راجعا الى اسم الشرط جاز ذلك وان يكون آثم الخبر وقلبه فاعل به وخبر افعال المقاربة ومن الوهم قول بعضهم في فطفق مسحا ان مسحا خبر طفق والصواب انه مصدر لخبر محذوف اي يمسح مسحا وجواب الشرط وجواب القسم ومن الوهم قول الكسائي وابي حاتم في نحو يحلفون بالله لكم ليرضوكم ان اللام وما بعدها جواب وقدمر البحث في ذلك وقول بعضهم والذي هو ما في قوله تعالى افمن زين له سوء عمله فراه حسنا ان جواب الشرط محذوف وان تقديره ذهبت نفسك عليهم حسرة بدليل فلا تذهب نفسك عليهم حسرات او كمن هداه الله بدليل فان الله يضل من يشاء والتقدير الثاني باطل لانه يجب عليه كون من موصولة وقد يتوهم ان مثل هذا قول صاحب اللوامع وهو ابو الفضل الرازي فانه قال في قوله تعالى ام من خلق السموات والارض لا بد من اضمار جملة معادلة والتقدير لكن لا يحتاج الى هذا وانما هذا مبني على تسمية جماعة منهم الزمخشري في مفصله الظرف من نحو زيد في الدار جملة ظرفية لكونه عندهم خلفا عن جملة مقدرة

ولا يعتذر بمثل هذا عن ابن مالك فان الظرف لا يكون جوابا وان قلنا انه جملة

النوع السابع

اشتراط الجملة الفعلية في بعض المواضع والاسمية في بعض فمن الاول جملة الشرط غير لولا وجملة جواب لو ولولا والجملتان بعد لما والجمل التالية احرف التحضيض وجملة اخبار افعال المقاربة وخبران المفتوحة بعد لو عند الزمخشري ومتابعيه نحو ولو انهم آمنوا ومن الثاني الجملة بعد اذا الفجائية وليتما على الصحيح فيهما ومن الوهم في الاول ان يقول من لا يذهب الى قول الاخفش والكوفيين في نحو وان امرؤ خانت وان احد من المشركين استجارك واذا السماء انشقت ان المرفوع مبتدأ وذلك خطأ لانه خلاف قول من اعتمد عليه فانما قاله سهوا واما اذا قال ذلك الاخفش والكوفي فلا يعد ذلك الاعراب خطأ لان هذا مذهب ذهبوا اليه ولم يقولوه سهوا عن قاعدة نعم الصواب خلاف قولهم في اصل المسئلة واجازوا ان يكون المرفوع محمولا على اضمار فعل كما يقول الجمهور واجاز الكوفيون وجها ثالثا وهو ان يكون فاعلا بالفعل المذكور على التقديم والتأخير مستدلين على جواز ذلك بنحو قول الزباء ما للجمال مشيها وئيدا فمن رفع مشيها فذلك عند الجماعة مبتدأ حذف خبره وبقي معمول الخبر اي مشيها يكون وئيدا او يوجد وئيدا ولا يكون بدل بعض من الضمير المستتر في الظرف كما كان فيمن جره بدل اشتمال من الجمال لانه عائد على ما الاستفهامية وقيل بدل اسم من اسم استفهام وجب اقتران البدل بهمزة الاستفهام فكذلك حكم ضمير الاستفهام ولانه لا ضمير فيه راجع الى المبدل منه ومن ذلك قول بعضهم في بيت الكتاب وقلما وصال على طول الصدود يدوم ان وصال مبتدأ والصواب انه فاعل بيدوم محذوفا مفسرا بالمذكور وقول آخر في نحو انبك يوم زيد تلقاه انه يجوز في زيد الرفع بالابتداء وذلك خطأ عند سيبويه لان الزمن المبهم المستقبل يحمل على اذا في انه لا يضاف الى الجمل الاسمية واما قوله تعالى يوم هم بارزون فقد مضى ان الزمن هنا محمول على اذا على اذ لانه لتحققه نزل منزلة الماضي واما جواب ابن عصفور عن سيبويه بانه انما يوجب ذلك في الظروف واليوم هنا بدل من المفعول به وهو يوم التلاق في قوله تعالى لينذر يوم التلاق فمردود لان ذلك في اسماء الزمان ظرفا كان او غيره ثم هذا الجواب لا يتاتى له في قوله وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة بمغن فتيلا عن سواد بن قارب ومن الوهم ايضا قول بعضهم في قوله تعالى فمن كان منكم مريضا او به اذى من راسه بعد ما جزم بان من شرطية انه يجوز كون الجملة الاسمية معطوفة على كان وما بعدها وردّه ان جملة الشرط لا تكون اسمية فكذا المعطوف عليها على انه لو قدر من موصولة لم يصح قوله ايضا لان الفاء لا تدخل في الخبر اذا

كانت الصلة جملة اسمية لعدم شبهها حينئذ باسم الشرط وقول ابن طاهر في قوله فان لا مال اعطيه فان صديقي في غد او رواح وقول آخر في قول الشاعر ونبئت ليلى ارسلت بشفاعة الي فهلا نفس ليلى شفيعها ان ما بعد لا وهلا جملة اسمية نابت عن الجملة الفعلية والصواب ان التقدير في الاول فان اكن وفي الثاني فهلا كان اي الامر والشان والجملة الاسمية فيهما خبر ومن ذلك قول جماعة منهم الزمخشري في ولو انهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير ان الجملة الاسمية جواب لو والاولى ان يقدر الجواب محذوفا اي لكان خيرا لهم وان يقدر لو بمنزلة ليت في افادة التمني فلا يحتاج الى جواب ومن ذلك قول جماعة منهم ابن مالك في قوله تعالى فلما نجاهم الى البر فمنهم مقتصد ان الجملة جواب لما والظاهر ان الجواب جملة فعلية محذوفة اي انقسموا قسمين فمنهم مقتصد ومنهم غير ذلك ويؤيد هذا ان جواب لما لا يقترن بالفاء ومن الوهم في الثاني تجويز كثير من النحويين الاشتغال في نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو ومن العجب ان ابن الحاجب اجاز ذلك في كافيته مع قوله فيها في بحث الظروف وقد تكون للمفاجاة فيلزم المبتدا بعدها واجاز ابن ابي الربيع في ليتما زيدا اضربه ان يكون انتصاب زيد على الاشتغال كالنصب في انما زيدا اضربه والصواب ان انتصابه بليت لانه لم يسمع نحو ليتما قام زيد كما سمع انما قام زيد

تنبيه اعترض الرازي على الزمخشري في قوله في والذين كفروا بآيات الله اولئك هم الخاسرون ان الجملة معطوفة على وينجي الله الذين اتقوا بان الاسمية لا تعطف على الفعلية وقد مر ان تخالف الجملتين في الاسمية والفعلية لا يمنع التعاطف وقال بعض المتاخرين في تجويز ابي البقاء في قوله تعالى منهم من كلم الله انه يجوز كون الجملة الاسمية بدلا من فضلنا بعضهم على بعض وهذا مردود لان الاسمية لا تبدل من الفعلية انتهى ولم يقم دليل على امتناع ذلك

النوع الثامن

اشتراطهم في بعض الجمل الخبرية وفي بعضها الانشائية فالاول كثير كالصلة والصفة والحال والجملة الواقعة خبرا لكان او خبرا لان او ضمير الشان قيل او خبرا للمبتدا او جوابا للقسم غير الاستعطافي ومن الثاني جواب القسم الاستعطافي كقوله بربك هل ضممت اليك ريا وقوله بعينيك يا سلمى ارحمي ذا صبابة وما ورد على خلاف ما ذكرنا ول فمن الاول قوله واني لراج نظرة قبل التي لعلي وان شطت نواها ازورها وتخريجه على اضمار القول اي قبل التي اقول لعلي او على ان الصلة ازورها وخبر لعل محذوف والجملة معترضة اي لعلي افعل ذلك وقوله جاؤوا بمذق هل رايت الذئب قط

وقوله جاؤوا بمذق هل رأيت الذئب قط وانما انت اخ لا نعدمه وتخريجهما على اضمار القول
اي اخ مقول فيه لا اعدمنا الله نعدمه وبمذق مقول عند رؤيته ذلك وقول ابي الدرداء
رضي الله عنه وجدت الناس اخبر تقله اي صادفت الناس مقولا فيهم ذلك وقوله وكوني
بالمكارم ذكريني ودلي دل ماجدة صناع والجملة في هذا مأولة بالجملة الخبرية اي وكوني
تذكريني مثل قوله تعالى قل من كان في الضلالة فليمدد له الرحمن مدا اي فيمده وقوله ان الذين
قتلتم امس سيدهم لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما وقوله اني اذا ما القوم كانوا انجيه
واضطرب القوم اضطراب الارشيه هناك اوصيني ولا توصي بيه وينبغي ان يستثنى من
منع ذلك في خبري ان وضمير الشان خبر ان المفتوحة اذا خففت فان خبرها يجوز ان
يكون جملة دعائية كقوله تعالى والخامسة ان غضب الله عليها في قراءة من قرأ ان بالتخفيف
وغضب بالفعل والله فاعل وقولهم اما ان جزاك الله خيرا فيمن فتح الهمزة وانما لم يلتزم قول
الجمهور في وجوب كون اسم ان هذه ضمير شان فلا استثناء بالنسبة الى ضمير الشان اذ
يمكن ان يقدر والخامسة انها واما انك واما نودي ان بورك من في النار فيجوز كون
ان تفسيرية ومن الوهم في هذا الباب قول بعضهم في قوله تعالى وانظر الى العظام كيف ننشزها
ان جملة الاستفهام حال من العظام والصواب ان كيف وحدها حال من مفعول ننشزها
وان الجملة بدل من العظام ولا يلزم من جواز كون الحال المفردة استفهاما جواز ذلك في
الجملة لان الحال كالخبر وقد جاز بالاتفاق نحو كيف زيد واختلف في نحو زيد كيف هو وقول
اخرين ان جملة الاستفهام حال في نحو عرفت زيدا ابو من هو وقد مر واعلم ان النظر البصري
يعلق فعله كالنظر القلبي قال الله تعالى فلينظر ايها ازكى طعاما كما قال سبحانه انظر كيف
فضلنا بعضهم على بعض ومن ذلك قول الامين المحلي فيما رأيت بخطه ان الجملة التي بعد
الواو من قوله اطلب ولا تضجر من مطلب حالية وان لا ناهية والصواب ان الواو للعطف
ثم الاصح ان الفتحة اعراب مثلها في لا تأكل السمك وتشرب اللبن لا بناء لاجل نون توكيد
خفيفة محذوفة

النوع التاسع

اشتراطهم لبعض الاسماء ان يوصف ولبعضها
ان لا يوصف فمن الاول مجرور رب اذا كان ظاهرا واي في النداء والجماء في قولهم جاؤوا الجماء
الغفير وما وطئ به من خبر او صفة او حال نحو زيد رجل صالح ومررت بزيد الرجل الصالح ونحو
بل انتم قوم تفتنون ولقد ضربنا للناس في هذا القرآن الى قوله تعالى قرآنا عربيا وقول الشاعر

ء اكرم من ليلى علي فتبتغي به الجاه ام كنت امرأ لا اطيعها ومن ثم ابطل ابو علي كون الظرف
من قول الاعشى رب رفد هرقته ذلك اليوم واسرى من معشر اقتال متعلقا باسرى لئلا يخلو
ما عطف على مجرور رب من صفة قال فاما قوله فيا رب يوم قد لهوت وليلة بآنسة كأنها
خط تمثال فعلى ان صفة الثاني مدلول عليها بصفة الاول ولا يتأتى ذلك هنا وقد يجوز ذلك
هنا لان الاول اتلاف فقد يجعل دليلا عليه ومن الثاني فاعلا نعم وبئس والاسماء المتوغلة
في شبه الحرف الا من وما النكرتين فانهما يوصفان نحو مررت بمن معجب لك وبما معجب لك
والحق بهما الاخفش ايا نحو مررت باي معجب لك وهو قوي في القياس لانها معربة ومن ذلك
الضمير وجوز الكسائي نعته ان كان لغائب والنعت لغير التوضيح نحو قل ان ربي يقذف بالحق
علام الغيوب ونحو لا اله الا هو الرحمن الرحيم فقدر علام نعتا للضمير المستتر في يقذف والرحمن
الرحيم نعتين لهو واجاز غير الفارسي وابن السراج نعت فاعل نعم تمسكا بقوله نعم الفتى المري
انت اذا هم حضروا لدى الحجرات نار الموقد وحمله الفارسي وابن السراج على البدل وقال ابن مالك
يمتنع نعته اذا قصد بالنعت التخصيص مع اقامة الفاعل مقام الجنس لان تخصيصه حينئذ مناف
لذلك القصد فاما اذا تأول بالجامع لاكمل الخصال فلا مانع من نعته لامكان ان ينوى
في النعت ما نوى في المنعوت وعلى هذا يحمل البيت انتهى وقال الزمخشري وابو البقاء في وكم
اهلكنا قبلهم من قرن هم احسن ان الجملة بعد كم صفة لها والصواب انها صفة لقرن وجمع
الضمير حملا على معناه كما جمع وصف جميع في وان كل لما جميع لدينا محضرون

النوع العاشر

تخصيصهم جواز وصف بعض الاسماء بمكان دون اخر كالعامل من وصف و
مصدر فانه لا يوصف قبل العمل ويوصف بعده وكالموصول فانه لا يوصف قبل تمام الصلة
ويوصف بعد تمامها وتعميمهم الجواز في البعض وذلك هو الغالب ومن الوهم في الاول
قول بعضهم في قول الحطيئة ازمعت يأسا مبينا من نوالكم ولن ترى طاردا للحر كالياس
ان من متعلقة بيأسا والصواب تعلقها بيئست محذوفا لان المصدر لا يوصف قبل
ان يأتي معموله وقال ابو البقاء في ولا آمين البيت الحرام يبتغون فضلا لا يكون يبتغون نعتا
لآمين لان اسم الفاعل اذا وصف لم يعمل في الاختيار بل هو حال من ضمير آمين انتهى
والصحيح جواز الوصف بعد العمل

النوع الحادي عشر

اجازتهم في بعض [illegible]
ان يتصل بالناسخ نحو كان قائما زيد ومنع ذلك في الناسخ نحو ان زيدا قائم ومن الوهم في

قول المبرد في قولهم ان من افضلهم كان زيدا انه لا يجب ان يحمل على زيادة كان كما قال سيبويه بل يجوز ان يقدر كان ناقصة واسمها ضمير زيد لانه مقدم رتبة اذ هو اسم ان ومن افضلهم خبر كان وكان ومعمولاها خبر ان فلزمه تقديم خبر ان على اسمها مع انه ليس ظرفا ولا مجرورا وهذا الحين احد

النوع الثاني عشر ايجابهم لبعض معمولات الفعل وشبهه ان يتقدم كالاستفهام والشرط وكم الخبرية نحو فاي آيات الله تنكرون وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون ايما الاجلين قضيت ولهذا قدر النحاة في قوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظباء ضمير الشأن ولبعضها ان يتأخر اما لذاته كالفاعل ونائبه ومشبهه او للضعف لفعل كمفعول التعجب نحو ما احسن زيدا او لعارض معنوي او لفظي وذلك كالمفعول الذي في نحو ضرب موسى عيسى فان تقديمه يوهم انه مبتدأ وان الفعل مسند الى ضميره وكالمفعول الذي هو انّ الموصولة نحو ساكرم ايهم جاءني كانهم قصدوا الفرق بينها وبين اي الشرطية والاستفهامية وكالمفعول الذي هو ان وصلتها نحو عرفت انك فاضل كرهوا الابتداء بان المفتوحة لئلا يلتبس بان التي بمعنى لعل واذا كان المبتدأ الذي اصله التقديم يجب تأخره اذا كان ان وصلتها نحو وآية لهم انا حملنا ذريتهم فان يجب تأخر المفعول الذي اصله التأخير نحو ولا تخافون انكم اشركتم احق واولى وكمعمول عامل اقترن بلام الابتداء او القسم او حرف الاستثناء او ما النافية او لا في جواب قسم ومن الوهم في الاول قول ابن عصفور في نحو اولم يهد لهم كم اهلكنا ان كم فاعل يهد فان قلت خرجه على لغة حكاها الاخفش وهي ان بعض العرب لا يلتزم صدرية كم الخبرية قلت قد اعترف برداءتها فتخريج التنزيل عليها بعد ذلك رداءة والصواب ان الفاعل مستتر راجع الى الله سبحانه وتعالى اي اولم يبين الله لهم او الى الهدى والاول قول ابي البقاء والثاني قول الزجاج وقال الزمخشري الفاعل الجملة وقد مر ان الفاعل لا يكون جملة وكم مفعول اهلكنا والجملة مفعول يهد وهو معلق عنها وكم الخبرية تعلق خلافا لاكثرهم ومن الوهم في الثاني قول بعضهم في بيت الكتاب فهلا وصال على طول الصدود يدوم ان وصال فاعل تقدم وفي بيت الكتاب ايضا اظبي كان امك ام حمار ان ظبيا اسم كان والصواب ان وصال فاعل بيدوم محذوفا مفسرا بالمذكور وان ظبيا اسم لكان محذوفة مفسرة بكان المذكورة او مبتدأ والاول اولى لان همزة الاستفهام بالجمل الفعلية اولى منها بالاسمية وعليهما فاسم كان ضمير راجع اليه وقول سيبويه انه اخبر عن النكرة بالمعرفة واضح على الاول لان

ظبيا المذكور اسم كان وخبره امك واما على الثاني فخبر ظبي انما هو الجملة والجمل نكرات ولكن يكون محل الاستشهاد قوله كان امك على ان ضمير النكرة عنده نكرة لا على ان الاسم مقدم وقول بعضهم في قوله تعالى ان السمع والبصر والفؤاد كل اولئك كان عنه مسؤولا ان عنه مرفوع المحل بمسؤولا والصواب ان اسم كان ضمير المكلف وان لم يجر له ذكر وان المرفوع بمسؤولا مستتر فيه راجع اليه ايضا وان عنه في موضع نصب وقول بعضهم في قوله آليت حب العراق الدهر اطعمه انه من باب الاشتغال لا على اسقاط على كما قال سيبويه وذلك مردود لان اطعمه بتقدير لا اطعمه وقول الفراء في وان كلا لما ليوفينهم فيمن خفف ان انه ايضا من باب الاشتغال مع قوله ان اللام بمعنى الا وان نافية ولا يجوز بالاجماع ان يعمل ما بعد الا فيما قبلها على ان هنا مانعا آخر وهو لام القسم واما قوله تعالى ويقول الانسان أئذا ما مت لسوف أخرج حيا ان اذا ظرف لاخرج وانما جاز تقديم الظرف على لام القسم لتوسعهم في الظرف ومنه قوله

رضيعي لبان ثدي ام تحالفا باسحم داج عوض لا نتفرق

اي لا نتفرق ابدا ولا النافية لها الصدر في جواب القسم وقيل العامل محذوف اي اذا ما مت ابعث لسوف اخرج

النوع الثالث عشر منعهم من حذف بعض الكلمات وايجابهم حذف بعضها فمن الاول الفاعل ونائبه والجار الباقي عمله الا في مواضع نحو قولهم الله لافعلن وبكم درهم اشتريت اي والله وبكم من درهم ومن الثاني احد معمولي لات ومن الوهم في الاول قول ابن مالك في افعال الاستثناء نحو قاموا ليس زيدا او لا يكون زيدا او ما خلا زيدا ان مرفوعهن محذوف وهو كلمة بعض مضافة الى ضمير من تقدم والصواب انه مضمر عائد اما على البعض المفهوم من الجمع السابق كما عاد الضمير من قوله تعالى فان كن نساء على البنات المفهومة من الاولاد في يوصيكم الله في اولادكم واما على اسم الفاعل المفهوم من الفعل اي لا يكون هو اي القائم زيدا كما جاء لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن واما على المصدر المفهوم من الفعل وذلك في غير ليس ولا يكون تقول قاموا خلا زيدا اي جانب هو اي قيامهم زيدا ومن ذلك قول كثير من المعربين والمفسرين في فواتح السور انه يجوز كونها في موضع جر باسقاط حرف القسم وهذا مردود بان ذلك مختص عند البصريين باسم الله سبحانه وتعالى وبانه لا جواب للقسم في سورة البقرة وآل عمران ويونس وهود ونحوهن ولا يصح ان يقال قدر ذلك الكتاب في البقرة والله لا اله الا هو في آل عمران جوابا وحذفت اللام من الجملة الاسمية كحذفها في قوله

ولَرَبِّ السَّمٰوَاتِ العُلَى وَبُرُوجِهَا وَالأَرْضِ وَمَا فِيهَا المُقَدَّرُ كَائِنٌ وقول ابن مسعود والله الذي
لا اله غيره هذا مقام الذي انزلت اليه سورة البقرة لان ذلك على قلته مخصوص باسقاط لام القسم ومن
الوهم في الثاني قول ابن عصفور في قوله حَنَّتْ نَوَارُ وَلَاتَ هَنَّا حَنَّتِ ان هنا اسم لات وحنت
خبرها بتقدير مضاف اي وقت حنت فاقتضى اعرابه الجمع بين معموليها واخراج هنا عن الظرفية
واعمال لات في معرفة ظاهرة وفي غير الزمان وهو الجملة النائبة عن المضاف وحذف المضاف
الى جملة والاولى قول الفارسي ان لات مهملة وهنا خبر مقدم وحنت مبتدأ مؤخر بتقدير ان
مثل تَسْمَعُ بِالمُعَيْدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ **النوع الرابع عشر** تجويزهم في الشعر ما لا
يجوز في النثر وذلك كثير وقد افرد بالتصنيف وعكسه وهو غريب جدا وهذا بدل الغلط و
النسيان زعم بعض القدماء انه لا يجوز في الشعر لانه يقع غالبا عن تروّ **النوع الخامس**
عشر اشتراطهم وجود الرابط في بعض المواضع وفقده في بعض فالاول قد مضى شرحه والثاني
الجملة المضاف اليها نحو يوم قام زيد فاما قوله وَتَسْخَنُ لَيْلَةً لَا يَسْتَطِيعُ نُبَاحَهَا الكَلْبُ
الاَّ هَرِيرًا وقوله مَضَتْ سَنَةٌ لِعَامٍ وُلِدْتُ فِيهِ وَعَشْرٌ بَعْدَ ذَلِكَ وَحِجَّتَانِ فنادر وهذا الحكم
خفي على اكثر النحويين والصواب في مثل قولك اعجبني يوم ولدت فيه تنوين اليوم وجعل الجملة
بعده صفة له وكذلك اجمع وما تصرف منه في باب التوكيد يجب تجريده من ضمير المؤكد فاما
قولهم جاء القوم باجمعهم فهو بضم الميم لا بفتحها وهو جمع لقولك جمع على حد قولهم فلس وافلس
والمعنى جاؤا بجماعتهم ولو كان توكيدا لكانت الباء فيه زائدة مثلها في قوله هذا وَجَدِّكُمُ الصَّغَارُ
بِعَيْنِهِ فكان يصح اسقاطها **النوع السادس عشر** اشتراطهم لبناء بعض الاسماء ان
يقطع عن الاضافة كقبل وبعد وغير ولبناء بعضها ان تكون مضافة وذلك اي الموصولة فانها
لا تبنى الا اذا اضيفت وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا نحو ايهم اشد ومن الوهم في ذلك
قول ابن الطراوة هم اشد مبتدأ وخبر واي مبنية مقطوعة عن الاضافة وهذا مخالف لرسم
المصحف ولاجماع النحويين **الجهة السابعة** ان يحمل كلاما على شيء ويشهد استعمال
آخر في نظير ذلك الموضع بخلافه وله امثلة احدها قول الزمخشري في مُخْرِجُ المَيِّتِ مِنَ الحَيِّ
انه عطف على فالق الحب والنوى ولم يجعله معطوفا على يخرج الحي من الميت لان عطف الاسم
على الاسم اولى ولكن مجيء قوله تعالى يُخْرِجُ الحَيَّ مِنَ المَيِّتِ وَيُخْرِجُ المَيِّتَ مِنَ الحَيِّ بالفعل فيهما
يدل على خلاف ذلك الثاني قول مكي وغيره في قوله تعالى مَاذَا أَرَادَ اللهُ بِهٰذَا مَثَلًا يُضِلُّ بِهِ

كَثِيرًا ان جملة يضل صفة لمثلا او مستأنفة والصواب الثاني لقوله تعالى في سورة المدثر مَاذَا أَرَادَ اللهُ
بِهٰذَا مَثَلًا كَذٰلِكَ يُضِلُّ اللهُ مَنْ يَشَاءُ الثالث قول بعضهم في ذٰلِكَ الكِتَابُ لَا رَيْبَ ان
الوقف هنا ويبتدأ فِيهِ هُدًى ويدل على خلاف ذلك قوله تعالى في سورة السجدة تَنْزِيلُ
الكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ العَالَمِينَ الرابع قول بعضهم في وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذٰلِكَ
لَمِنْ عَزْمِ الأُمُورِ ان الرابط الاشارة وان الصابر والغافر جعلا من عزم الامور مبالغة و
الصواب ان الاشارة للصبر والغفران بدليل وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ ذٰلِكَ مِنْ عَزْمِ
الأُمُورِ ولم يقل انكم الخامس قولهم في أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ ان التقدير تزعمونهم
شركاء والاولى ان يقدر تزعمون انهم شركاء بدليل وَمَا نَرَى مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ
أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ ولان الغالب على زعم ان لا يقع على المفعولين صريحا بل على ان وصلتها و
لم يقع في التنزيل الا كذلك ومثله في هذا تعلم كقوله تَعَلَّمْ رَسُولَ اللهِ أَنَّكَ مُدْرِكِي ومن القليل
فيهما قوله زَعَمَتْنِي شَيْخًا وَلَسْتُ بِشَيْخٍ وقوله تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا وعكسهما في ذلك
هب بمعنى ظن فالغالب تعديه الى صريح المفعولين كقوله فَقُلْتُ أَجِرْنِي أَبَا خَالِدٍ وَإِلَّا
فَهَبْنِي امْرَأً هَالِكًا ووقوعها على ان وصلتها نادر حتى زعم الحريري ان قول الخواص هب
ان زيدا قائم لحن وذهل عن قول القائل هَبْ أَنَّ أَبَانَا كَانَ حِمَارًا ونحوه السادس قولهم في
سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ان لا يؤمنون مستأنف او خبر لان وما
بينهما اعتراض والاولى الاول بدليل وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ السابع
قولهم في نحو وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ وَمَا اللهُ بِغَافِلٍ ان المجرور في موضع نصب او رفع
على الحجازية والتميمية والصواب الاول لان الخبر لم يجئ في التنزيل مجردا من الباء الا وهو
منصوب نحو مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ مَا هٰذَا بَشَرًا الثامن قول بعضهم في وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ
خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللهُ ان اسم الله سبحانه وتعالى مبتدأ او فاعل اي الله خلقهم او خلقهم الله
والصواب الحمل على الثاني بدليل وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمٰوَاتِ وَالأَرْضَ لَيَقُولُنَّ
خَلَقَهُنَّ العَزِيزُ العَلِيمُ التاسع قول ابي البقاء في أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى تَقْوَى ان الظرف
حال اي على قصد تقوى او مفعول اسس وهذا الوجه الآخر هو المعتمد عليه عندي لتعينه
في لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى **تنبيه** وقد يحتمل الموضع اكثر من وجه ويوجد ما يرجح
كلا منها فينظر في اولاها كقوله تعالى فَاجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا فان الموعد محتمل للمصدر

ويشهد له لا نخلفه نحن ولا انت وللزمان ويشهد له قال موعدكم يوم الزينة وللمكان ويشهد له مكانا سوى واذا اعرب مكانا بدلا منه لا ظرفا لنخلفه تعين ذلك **الجهة الثامنة** ان يحمل على شيء وفي ذلك الموضع ما يدفعه وهذا اصعب من الذي قبله وله امثلة احدها قول بعضهم في ان هذان لساحران ان اسمها ضمير القصة وذان مبتدأ وهذا يدفعه رسم ان منفصلة وهذان متصلة الثاني قول الاخفش وتبعه ابو البقاء في ولا الذين يموتون وهم كفار ان اللام للابتداء والذين مبتدأ والجملة بعده خبره ويدفعه ان الرسم ولا وذلك يقتضي انه مجرور بالعطف على الذين يعملون السيئات لا مرفوع بالابتداء والذي حملهما على الخروج عن ذلك الظاهر انه من الواضح ان الميت على الكفر لا توبة له لفوات زمن التكليف ويمكن ان يدعى لهما ان الالف في لا زائدة كالالف في لاذبحنه فانها زائدة في الرسم وكذا في لا اوضعوا والجواب ان هذه الجملة لم يذكر لافادة معناها بمجرده بل ليسوى بينها وبين ما قبلها اي لا فرق في عدم الانتفاع بالتوبة بين من اخرها الى حضور الموت وبين من مات على الكفر كما نفي الاثم عن المتاخر في فمن تعجل في يومين فلا اثم عليه ومن تاخر فلا اثم عليه مع ان حكمه معلوم لانه اخذ بالعزيمة بخلاف المتعجل فانه اخذ بالرخصة على معنى يستوي في عدم الاثم من تعجل ومن لم يتعجل وحمل الرسم على خلاف الاصل مع امكانه غير سديد والثالث قول ابن الطراوة في ايهم اشد هم اشد مبتدأ وخبر واي مضافة لمحذوف ويدفعه رسم ايهم متصلة وان ايا اذا لم تضف اعربت باتفاق والرابع قول بعضهم في واذا كالوهم او وزنوهم يخسرون ان هم الاولى ضمير رفع مؤكد للواو والثانية كذلك او مبتدأ ما بعده خبره والصواب ان هم مفعول فيهما لرسم الواو بغير الف بعدها ولان الحديث في الفعل لا في الفاعل اذ المعنى اذا اخذوا من الناس استوفوا واذا اعطوهم اخسروا واذا جعلت الضمير للمطففين صار معناه اذا اخذوا استوفوا واذا تولوا الكيل او الوزن هم على الخصوص اخسروا وهو كلام متنافر لان الحديث في الفعل لا في المباشر الخامس قول مكي وغيره في قوله تعالى ذلك هو الفضل الكبير جنات عدن يدخلونها ان جنات بدل من الفضل والاولى انه مبتدأ لقراءة بعضهم بالنصب على حد زيدا ضربته السادس قول كثير من النحويين في قوله تعالى ان عبادي ليس لك عليهم سلطان الا من اتبعك انه دليل على جواز استثناء الاكثر من الاقل والصواب ان المراد بالعباد المخلصون لا عموم المملوكين وان الاستثناء منقطع بدليل سقوطه في اية ان عبادي ليس لك عليهم

سلطان وكفى بربك وكيلا ونظيره المثال الاتي السابع قول الزمخشري في ولا يلتفت منكم احد الا امراتك انه من نصب قدر الاستثناء من فاسر باهلك ومن رفع قدره من ولا يلتفت منكم احد ويرده باستلزامه تناقض القراءتين فان المراة تكون مسرى بها على قراءة الرفع وغير مسرى بها على قراءة النصب وفيه نظر لان اخراجها من جملة النهي لا يدل على انها مسرى بها بل على انها معهم وقد روي انها تبعتهم وانها التفتت فرات العذاب فصاحت فاصابها حجر فقتلها وبعد فقول الزمخشري في الاية خلاف الظاهر وقد سبقه غيره اليه والذي حملهم على ذلك ان النصب قراءة الاكثرين فاذا قدر الاستثناء من احد كانت قراءتهم على الوجه المرجوح وقد التزم بعضهم جواز مجيء قراءة الاكثر على ذلك مستدلا بقوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر فان النصب فيها عند سيبويه على حد قولهم زيدا ضربته ولم ير خوف التباس المفسر بالصفة مرجحا كما رآه بعض المتاخرين وذلك انه يرى في نحو خفت بالكسر وطلت بالضم انه محتمل لفعل الفاعل والمفعول والاطلاق في ان نحو تضار محتمل لهما وان نحو مختار محتمل لوصفهما وكذلك نحو مشتري في النسب وقال الزجاج في فما زالت تلك دعواهم ان النحويين يجيزون كون الاول اسما والثاني خبرا وبالعكس وممن ذكر الجواز فيهما الزمخشري قال ابن الحاج وكذا نحو ضرب موسى عيسى كل من الاسمين محتمل للفاعلية والمفعولية والذي التزم فاعلية الاول انما هو بعض المتاخرين ولا التباس واقع في العربية بدليل اسماء الاجناس والمشتركات انتهى والذي اجزم به ان قراءة الاكثرين لا تكون مرجوحة وان الاستثناء في الاية من جملة الامر على القراءتين بدليل سقوط ولا يلتفت منكم احد في قراءة ابن مسعود وان الاستثناء منقطع بدليل سقوطه في اية الحجر وان المراد بالاهل المؤمنون وان لم يكونوا من اهل بيته لا اهل بيته وان لم يكونوا مؤمنين ويؤيده ما جاء في ابن نوح يا نوح انه ليس من اهلك انه عمل غير صالح ووجه الرفع انه على الابتداء وما بعده الخبر والمستثنى الجملة ونظيره لست عليهم بمصيطر الا من تولى وكفر فيعذبه الله واختار ابو شامة ما اخترته من ان الاستثناء منقطع ولكنه قال وجاء النصب على اللغة الحجازية والرفع على التميمية وهذا يدل على انه جعل الاستثناء من جملة النهي وما قدمته اولى لضعف اللغة التميمية ولما قدمت من سقوط جملة النهي في قراءة ابن مسعود حكاها ابو عبيدة وغيره **الجهة التاسعة** ان لا يتامل عند وجود المشتبهات ولذلك امثلة احدها زيد احصى ذهنا وعمرو احصى مالا فان الاول

على ان احصى اسم تفضيل والمنصوب تمييز مثل احسن وجهًا والثانى على ان احصى فعل ماض والمنصوب مفعول مثل واحصى كل شىء عددًا ومن الوهم قول بعضهم فى احصى لما لبثوا امدًا انه من الاول فان الامد ليس محصيا بل محصى وشرط التمييز المنصوب بعد افعل كونه فاعلا فى المعنى كزيد اكثر مالًا بخلاف مال زيد اكثر مال الثانى نحو زيد كاتب شاعر فان الثانى خبر او صفة للخبر ونحو زيد رجل صالح فان الثانى صفة لا غير لان الاول لا يكون خبرا على انفراده لعدم الفائدة ومثلهما زيد عالم يفعل الخير وزيد رجل يفعل الخير وزعم الفارسى ان الخبر لا يتعدد مختلفا بالافراد والجملة فيتعين عنده كون الجملة الفعلية صفة فيهما والمشهور الجواز كما ان ذلك جائز فى الصفات وعليه قول بعضهم فى فاذا هم فريقان يختصمون ان يختصمون خبر ثان او صفة ويحتمل الحالية ايضا اى فاذا هم مفترقون مختصمين واوجب الفارسى فى كونوا قردة خاسئين كون خاسئين خبرا ثانيا لان جمع المذكر السالم لا يكون صفة لما لا يعقل الثالث رأيت زيدا فقيها ورأيت الهلال طالعا فان رأى فى الاول علمية وفقيها مفعول ثان وفى الثانى بصرية وطالعا حال وتقول تركت زيدا عالما فان فسرت تركت بصيرت فعالما مفعول ثان او بخلفت فحال واذا حمل قوله تعالى وتركهم فى ظلمات لا يبصرون على الاول فالظرف ولا يبصرون مفعول ثان تكرر كما يتكرر الخبر او الظرف مفعول ثان والجملة بعده حال او بالعكس وان حمل على الثانى فحالان الرابع اغترفت غرفة ان فتحت الغين فمفعول مطلق او ضممتها فمفعول به ومثلهما حسوت حَسوة او حُسوة

الجهة العاشرة

ان يخرج على خلاف الاصل او على خلاف الظاهر لغير مقتض كقول مكى فى ولا تبطلوا صدقاتكم بالمن والاذى كالذى ان الكاف نعت لمصدر اى ابطالا كالذى ويلزمه ان يقدر ابطالا كابطال انفاق الذى ينفق والوجه ان يكون كالذى حالا من الواو اى لا تبطلوا صدقاتكم مشبهين الذى ينفق رئاء الناس فهذا الوجه لا حذف فيه وقول بعض العصريين فى قول ابن الحاجب الكلمة لفظ ان اصله الكلمة هى لفظ ومثله قول ابن عصفور فى شرح الجمل انه يجوز فى زيد هو الفاضل ان يحذف هو مع قوله وقول غيره انه لا يجوز حذف العائد فى نحو جاء الذى هو فى الدار لانه لا دليل على المحذوف ورده على من قال فى بيت الفرزدق فانهم مثلهم بشر ان بشر مبتدأ ومثلهم نعت لمكان محذوف خبره اى واذ ما بشر مكانا مثل مكانهم بان مثلا لا يختص بالمكان فلا دليل وكقول الزمخشرى فى قوله لا نسب اليوم ولا خلة ان النصب باضمار فعل اى ولا ارى

وانما النصب مثله فى لا حول ولا قوة وقول الخليل فى قوله الا رجلا جزاه الله خيرا ان التقدير الا تروننى رجلا مع امكان ان يكون من باب الاشتغال وهو اولى من تقدير فعل غير مذكور وقد يجاب عن هذا بانه يلزم امور احدها ان رجلا نكرة وشرط المنصوب على الاشتغال ان يكون قابلا للرفع بالابتداء ويجاب بان النكرة هنا موصوفة بقوله يدل على محصلة تبيت الثانى ان نصبه على الاشتغال يستلزم الفصل بالجملة المفسرة بين الموصوف والصفة ويجاب بان ذلك جائز كقوله تعالى ان امرؤ هلك ليس له ولد الثالث ان طلب رجل هذه صفته اهم من الدعاء فكان الحمل عليه اولى واما قول سيبويه فى قوله آليت حب العراق الدهر اطعمه ان اصله على حب العراق مع امكان جعله على الاشتغال وهو قياس بخلاف حذف الجار فجوابه ان اطعمه بتقدير لا اطعمه ولا النافية فى جواب القسم لها الصدر لحلولها محل ادوات الصدر كلام الابتداء وما النافية وما له الصدر لا يعمل ما بعده فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملا وانما قال فى قل اللهم فاطر السموات انه على تقدير يا ولم يجعله صفة على المحل لان عنده ان اسم الله سبحانه وتعالى لما اتصل به الميم المعوضة عن حرف النداء اشبه الاصوات فلم يجز نعته وانما قال فى قوله اعتاد قلبك من سلمى عوائده وهاج اهواءك المكنونة الطلل ربع قواء اذاع المعصرات به وكل حيران سار ماؤه خضل ان التقدير هو ربع ولم يجعله على البدل من الطلل لان الربع اكثر منه فكيف يبدل الاكثر من الاقل ولئلا يصير الشعر معيبا لتعلق احد البيتين بالآخر لان البدل تابع للمبدل منه ويسمى ذلك علماء القوافى تضمينا ولان اسماء الديار قد كثر فيها ان تحمل على عامل مضمر يقال ديار مية وديار الاحباب رفعا باضمار هى ونصبا باضمار اذكر فهذا موضع الف فيه الحذف وانما قال الاخفش فى ما احسن زيدا ان الخبر محذوف بناء على ان ما معرفة موصولة او نكرة موصوفة وما بعدها صلة او صفة مع انه اذا قدر ما نكرة تامة والجملة بعدها خبرا كما قال سيبويه لم يحتج الى تقدير خبر لانه رأى ان باب ما التامة غير ثابت او غير فاش وحذف الخبر فاش فترجح عنده الحمل عليه وانما اجاز كثير من النحويين فى نحو قولك نعم الرجل زيد كون زيد خبرا لمحذوف مع امكان تقديره مبتدأ والجملة قبله خبرا لان نعم وبئس موضوعان للمدح والذم العامين فناسب مقامهما الاطناب بتكثير الجمل ولهذا يجيزون فى نحو هدى للمتقين الذين يؤمنون ان يكون الذين نصبا بتقدير امدح او رفعا بتقدير هم مع امكان كونه صفة تابعة على ان التحقيق الجزم بان المخصوص مبتدأ وما قبله خبر وهو اختيار ابن خروف وابن الباذش وهو ظاهر قول سيبويه واما قولهم نعم الرجل عبد الله

فهو بمنزلة ذهب اخوه عبد الله مع قوله واذا قال عبد الله نعم الرجل فهو بمنزلة عبد الله ذهب اخوه
نسوى بين تاخير المخصوص وتقديمه والكثر اكثر النحويين انه قال كانه قال نعم الرجل فقيل له من هو
فقال عبد الله ويرد عليهم انه قال ايضا واذا قال عبد الله فكانه قيل له ما شانه فقال نعم الرجل فقال ذلك
ذلك مع تقدم المخصوص وانما اراد ان تعلق المخصوص بالكلام تعلق لازم فلا تحصل الفايدة الا بمجموع
تقدمت او اخرت وجوز ابن عصفور في المخصوص المؤخر ان يكون مبتدأ حذف خبره ويرده ان الخبر لا
يحذف وجوبا الا ان يسد شيء مسده وذلك وارد على الاخفش في ما احسن زيدا واما قول الزمخشري
في قوله الله عز وجل قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ آمَنُوا هُدًى وَشِفَاءٌ وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ في آذانهم وقر انه يجوز ان
يكون تقديره هو في آذانهم وقر فحذف المبتدأ او في آذانهم منه وقر والجملة خبر الذين مع امكان ان
يكون لا حذف فيه فوجهه انه لما راى ما قبل هذه الجملة وما بعدها حديثا في القرآن قال ما بينهما
كذلك ولا يمكن ان يكون حديثا في القرآن الا على ذلك التقدير الا ان يقدر عطف الذين على الذين
وقر على هدى فيلزم العطف على معمولي عاملين وسيبويه لا يجيزه وعليه فيكون في آذانهم نعتا
لو قدم عليه فصار حالا واما قول الفارسي في اول ما اقول اني احمد الله فيمن كسر الهمزة ان الخبر
محذوف تقديره ثابت فقد خولف فيه وجعلت الجملة خبرا ولم يذكر سيبويه المسئلة وذكرها ابو بكر في
اصوله وقال الكسر على الحكاية فتوهم الفارسي انه اراد الحكاية بالقول المذكور فقدر الجملة منصوبة المحل
فبقي له المبتدأ بلا خبر فقدره وانما اراد ابو بكر انه حكى لنا اللفظ الذي يفتتح به قوله **خاتمة** وانتهى
انجر بنا القول الى ذكر الحذف فلنوجه القول اليه فانه من المهمات فنقول ذكر شروطه وهي ثمانية
احدها وجود دليل حالي كقولك لمن رفع سوطا زيدا باضمار اضرب ومنه قالوا سلاما اي سلمنا
سلاما او مقالي كقولك لمن قال من اضرب زيدا ومنه قوله تعالى وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا
خَيْرًا وانما يحتاج الى ذلك اذا كان المحذوف الجملة باسرها كما مثلنا او احد ركنيها نحو قال سَلَامٌ قَوْمٌ
مُنْكَرُونَ اي سلام عليكم انتم قوم منكرون فحذف خبر الاولى ومبتدأ الثانية او لفظا يفيد معنى فيها
هي مبنية عليه نحو تَاللَّهِ تَفْتَأُ اي لا تفتؤ واما اذا كان المحذوف فضلة فلا يشترط لحذفه وجدان
الدليل ولكن يشترط ان لا يكون في حذفه ضرر معنوي كما في قولك ما ضربت الا زيدا او صناعي كما
في قولك زيدا ضربته وقولك ضربني وضربته زيد وسياتي شرحه والاشتراط الدليل فيما تقدم
امتنع حذف الموصوف في نحو رايت رجلا ابيض بخلاف رايت رجلا كاتبا وحذف المضاف في
نحو جاءني غلام زيد بخلاف نحو جاء ربك وحذف العائد في نحو جاء الذي هو في الدار بخلاف نحو

لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ وحذف المبتدأ اذا كان ضمير الشان لان ما بعده جملة تامة
مستغنية عنه ومن ثم جاز حذفه في باب ان نحو ان زيد ماخوذ لان عدم المنصوب دليل عليه و
حذف الجار في نحو رغبت في ان تفعل او عن ان تفعل بخلاف عجبت من ان تفعل واما وَتَرْغَبُونَ
أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ فانما حذف الجار فيها القرينة وانما اختلف العلماء في المقدر من الحرفين في الاية
لاختلافهم في سبب نزولها فالخلاف في الحقيقة في القرينة وكان مردودا قول ابي الفتح انه يجوز
جلست زيدا بتقدير مضاف اي جلوس زيد لاحتمال ان المقدر كلمة الى وقول جماعة ان بني تميم
يثبتون خبر لا التبرئة وانما ذلك عند وجود الدليل واما نحو لا احد اغير من الله وقولك
مبتدأ من غير قرينة لا رجل يفعل كذا فاثبات الخبر فيه اجماع وقول الاكثرين ان الخبر بعد لولا
واجب الحذف وانما ذلك اذا كان كونا مطلقا نحو لولا زيد لكان كذا تريد لولا زيد موجود او
نحوه فاما الاكوان الخاصة التي لا دليل عليها لو حذفت فواجبة الذكر نحو لولا زيد سالمنا ما سلم
وقوله صلعم لولا قومك حديثوا عهد بالاسلام لاسست البيت على قواعد ابرهيم وقال الجمهور
لا يجوز لا تدن من الاسد ياكلك بالجزم لان الشرط المقدر ان تدن مثبتا اي فان تدن لم يناسب
فعل النهي الذي جعل دليلا عليه وان قدر منفيا اي فان لا تدن فسد المعنى بخلاف لا تدن من الاسد
فان الشرط المقدر منفي وذلك صحيح في المعنى والصناعة ولذلك ان يجيب عن الجمهور بان
الخبر اذا كان مجهولا وجب ان يجعل نفس المخبر عنه عند الجميع في باب لولا وعند تميم في باب لا
فيقال لولا قيام زيد ولا قيام اي موجود ولا يبقى لولا زيد ولا رجل ويراد قائم لئلا يلزم المحذور
المذكور واما لولا قومك حديثوا عهد فلعله مما روي بالمعنى وعن الكسائي في اجازته الجزم
بانه يقدر الشرط مثبتا مدلولا عليه بالمعنى لا باللفظ ترجيحا للقرينة المعنوية على القرينة اللفظية
وهذا وجه حسن اذا كان المعنى مفهوما **تنبيهان** احدهما ان دليل الحذف نوعان
احدهما غير صناعي وينقسم الى حالي ومقالي كما تقدم والثاني صناعي وهذا يختص بمعرفته النحوي
لانه انما عرف من جهة الصناعة وذلك كقولهم في لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ان التقدير لانا اقسم وذلك
لان فعل الحال لا يقسم عليه في قول البصريين وفي قمت واصك عينه ان التقدير وانا اصك
لان واو الحال لا تدخل على المضارع المثبت الخالي من قد وفي انها لابل ام شاء ان التقدير
ام هي شاء لان ام المنقطعة لا تعطف الا الجمل وفي قوله ان من لام في بني بنت حسان الهم
واعصه في الخطوب ان التقدير انه اي الشان لان اسم الشرط لا يعمل فيه ما قبله ومثله قول المتنبي

وما كنت ممن يدخل العشق قلبه ولكن من يبصر جفونك يعشق وفي ولكن رسول الله انه قد ولكن كان رسول الله لان ما بعد لكن ليس معطوفا بها لدخول الواو عليها ولا بالواو ولانه مثبت وما قبلها منفي ولا يعطف بالواو مفرد على مفرد الا وهو شريكه في النفي والاثبات فاذا قدر ما بعد الواو جملة صح تخالفهما كما تقول ما قام زيد وقام عمرو وزعم سيبويه في قوله فلكن متى يسترفد القوم ارفد ان التقدير ولكن انا ورجحوه بان لكن تشبه الفعل فلا تدخل عليه وبيان كونها داخلة عليه ان متى منصوب بفعل الشرط فالفعل مقدم في الرتبة عليه ورده الفارسي بان المشبه للفعل هو لكن المشددة لا المخففة لعدم اختصاصها بالاسماء وقيل انما تحتاج الى التقدير اذا دخلت عليها الواو لانها حينئذ تخلص لمعناها وتخرج عن العطف التنبيه الثاني شرط الدليل اللفظي ان يكون طبق المحذوف فلا يجوز زيد ضارب وعمرو اي ضارب وتريد بضارب المحذوف معنى يخالف المذكور بان تقدر احدهما بمعنى السفر من قوله تعالى واذا ضربتم في الارض والاخر بمعنى الايلام المعروف ومن هنا اجمعوا على جواز زيد قائم وعمرو ولان زيدا قائم وعمرو وعلى منع ليت زيدا قائم وعمرو وكذا في لعل وكان لان الخبر المذكور متمنى او مترجى او مشبه به والخبر المحذوف ليس كذلك لانه خبر المبتدا فان قلت كيف تصنع بقوله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي في قراءة من رفع وذلك محمول عند البصريين على الحذف من الاول لدلالة الثاني اي ان الله يصلي وملائكته يصلون على النبي وليس عطفا على الموضع ويصلون خبرا عنهما لئلا يتوارد عاملان على معمول واحد والصلوة المذكورة بمعنى الاستغفار والمحذوفة بمعنى الرحمة وقال الفراء في قوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين ان التقدير بلى يحسبنا قادرين والحسبان المذكور بمعنى الظن والمحذوف بمعنى العلم اذ التردد في الاعادة كفر فلا يكون مامورا به وقال بعض العلماء في بيته لكتاب لو تراها وكونا ملت الا ولها في مفارق الرأس طيبا ان تحمل لمقدرة الناصبة لطيبا فليته لا تصبرنه لئلا يقتضي كون الموصوفة مكشوفة الرأس وانما تمدح النساء بالخفر والتصون لا بالتبذل مع ان تلك المذكورة بصرية قلت الصواب عندي ان الصلوة لغة بمعنى واحد وهو العطف ثم العطف بالنسبة الى الله تعالى الرحمة والى الملائكة الاستغفار والى الادميين دعاء بعضهم لبعض واما قول الجماعة فبعيد من جهات احدها اقتضاؤه الاشتراك والاصل عدمه لما فيه من الالباس حتى ان قوما نفوه ثم المثبتون له يقولون متى عارضه غيره مما يخالف الاصل كالمجاز قدم عليه الثانية انا لا نعرف في العربية

فعلا واحدا يختلف معناه باختلاف المسند اليه اذا كان الاسناد حقيقيا الثالثة ان الرحمة فعلها متعد والصلوة فعلها قاصر ولا يحسن تفسير القاصر بالمتعدي الرابعة انه لو قيل مكان صلى عليه دعا عليه انعكس المعنى وحق المترادفين صحة حلول كل منهما محل الاخر واما اية القيمة فالصواب فيها قول سيبويه ان قادرين حال اي بلى نجمعها قادرين لان فعل الجمع اقرب من فعل الحسبان ولان بلى ايجاب للمنفي وهو في الاية فعل الجمع ولو سلم قول الفراء فلا نسلم ان الحسبان في الاية ظن بل اعتقاد وجزم وذلك لافراط كفرهم واما قول المعرب في البيت فمردود واحوال الناس في اللباس والاحتشام مختلفة فحال اهل المدن يخالف حال اهل الوبر وحال اهل الوبر مختلف ولهذا اجاب الزمخشري عن ارسال شعيب ابنتيه لسقي الماشية فقال العادات في مثل ذلك متباينة واحوال العرب خلاف احوال العجم الشرط الثاني ان لا يكون ما يحذف كالجزء فلا يحذف الفاعل ولا نائبه ولا مشبهه وقد مضى الرد على ابن مالك في مرفوع افعل الاستثناء وقال هشام والكسائي والسهيلي في نحو ضربني وضربت زيدا ان الفاعل محذوف لا مضمر وقال ابن عطية في بئس مثل القوم الذين كذبوا ان التقدير بئس المثل مثل القوم فان اراد ان الفاعل لفظ المثل محذوفا فمردود وان اراد تفسير المعنى وان في بئس ضمير المثل مستترا فسهل تفسيره وهذا الالزام للزمخشري فانه قال التقدير بئس مثلا وقد نص سيبويه على ان تمييز فاعل نعم وبئس لا يحذف والصواب ان مثل القوم فاعل وحذف المخصوص اي مثل هؤلاء او مصفاه اي مثل الذين كذبوا الخلاف في جواز حذف الفاعل مع فعله نحو قالوا خيرا وباعبد الله وزيدا اضربه الثالث ان لا يكون مؤكدا وهذا الشرط اول من ذكره الاخفش ومنع في نحو الذي رايت زيد ان يؤكد العائد المحذوف بقولك نفسه لان المؤكد مريد للطول والحاذف مريد للاختصار وتبعه الفارسي فرد في كتاب الاغفال قول الزجاج في ان هذان لساحران ان التقدير ان هذان لهما ساحران فقال الحذف والتوكيد باللام متنافيان وتبع اباعلي ابو الفتح فقال في الخصائص لا يجوز الذي ضربت نفسه زيد كما لا يجوز ادغام نحو اقعنسس لما فيهما جميعا من نقض الغرض وتبعهم ابن مالك فقال لا يجوز حذف عامل المصدر المؤكد كضربت ضربا لان المقصود به تقوية عامله وتقرير معناه والحذف مناف لذلك وهؤلاء كلهم مخالفون للخليل وسيبويه ايضا فان سيبويه سال الخليل عن نحو مررت بزيد واتاني اخوه انفسهما كيف ينطق بالتوكيد فاجابه بانه يرفع بتقدير هما صاحباي انفسهما وينصب بتقدير اعنيهما

انفسهما ودانقهما على ذلك جماعة واستدلوا بقول العرب ان محلا وان مرتحلا وان ما لا وان

ولدا فحذفوا الخبر مع انه موكد بان وفيه نظر فان الموكد انما هو نسبة الخبر الى الاسم لا نفس الخبر وقال

الصفار انما فر الاخفش من حذف العايد في نحو الذي رايته نفسه زيد لان المقتضي لحذفه الطول

ولهذا لا يحذف في نحو الذي هو قائم زيد فاذا فر من الطول فكيف يؤكد وهو واما حذف الشيء

لدليل وتوكيده فلا تنافي بينهما لان المحذوف لدليل كالثابت واسم الذي من مال من مع

والده في المسئلة بحث اجاد فيه الرابع ان لا يؤدي حذفه الى اختصار المختصر فلا يحذف اسم

الفعل دون معموله لانه اختصار للفعل واما قول سيبويه في زيدا فاقتله وفي شانك والحج وقوله

انما المائح دلوي دونكا ان التقدير عليك زيدا وعليك الحج ودونك دلوي فقالوا انما اراد

تفسير المعنى لا الاعراب وانما التقدير خذ دلوي والزم زيدا والزم الحج ويجوز في دلوي ان يكون

مبتدا ودونك خبره الخامس ان لا يكون عاملا ضعيفا فلا يحذف الجار والجازم والناصب

للفعل الا في مواضع قويت فيها الدلالة وكثر فيها استعمال تلك العوامل ولا يجوز القياس

عليها السادس ان لا يكون عوضا عن شيء فلا يحذف ما في اما انت منطلقا انطلقت ولا كلمة

لا من قولهم افعل هذا اما لا ولا التاء من عدة واقامة واستقامة فاما قوله تعالى واقام الصلوة

فمما يجب الوقوف عنده ومن هنا لم يحذف خبر كان لانه عوض او كالعوض من مصدرها ومن

ثم لا يجتمعان ومن هنا قال ابن مالك ان العرب لم تقدر احرف النداء عوضا من ادعو ادعو

لاجازتهم حذفها السابع والثامن ان لا يؤدي حذفه الى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه

ولا الى اعمال العامل الضعيف مع امكان اعمال العامل القوي وللامر الاول منع البصريون حذف

المفعول الثاني من نحو ضربني وضربته زيد لئلا يتسلط على زيد ثم يقطع عنه برفعه بالفعل

الاول ولاجتماع الامرين امتنع عند البصريين ايضا حذف المفعول في زيد ضربته لان في حذفه

تسليط ضربت على العمل في زيد مع قطعه عنه واعمال الابتداء مع التمكن من اعمال الفعل ثم

حملوا على ذلك زيد ما ضربته وهل ضربته فمنعوا الحذف وان لم يؤديا الى ذلك وكذلك منعوا

رفع راسها في اكلت السمكة حتى راسها الا ان يذكر الخبر فتقول ماكول ولاجتماعهما مع الامر

منع الجميع تقديم الخبر في زيد قام ولانتفاء الامرين جاز عند البصريين وهشام تقديم معمول الخبر

على المبتدا في نحو زيد ضرب عمرا وان لم يجز تقديم الخبر فاجازوا زيدا اجله محرز وقال البصريون

في قوله فما كان اياهم عطية عودا ان عطية مبتدا واياهم مفعول عود والجملة خبر كان

اسمها ضمير الشان وقد خفيت هذه النكتة على ابن عصفور فقال هربوا من محذور وهو ان

يفصلوا بين كان واسمها بمعمول خبرها فوقعوا في محذور اخر وهو تقديم معمول الخبر حيث لا

يتقدم خبر المبتدا وقد بينا ان امتناع تقديم الخبر في ذلك لمعنى مفقود في تقديم معموله وهذا

بخلاف علة امتناع تقديم المفعول على ما النافية في نحو ما ضربت زيدا فانه لنفس العلة المقتضية

لامتناع تقديم الفعل عليها وهو وقوع ما النافية حشوا **تنبيه** ربما خولف مقتضى هذين الشرطين

او احدهما في ضرورة او قليل من الكلام فالاول كقوله وخالد يحمد ساداتنا وقوله كله لم اصنع

وهو في صيغ العموم اسهل ومنه قراءة ابن عامر وكل وعد الله الحسنى والثاني كقوله بعكاظ

يعشي الناظرين اذا هم لمحوا شعاعه فانه فيه تهيئة لمحوا للعمل في شعاعه مع قطعه عن ذلك

باعمال يعشي فيه وليس فيه اعمال ضعيف دون قوي وذكر ابن مالك في قوله عممتهم بالندى حتى

غواتهم فكنت مالك ذي غي وذي رشد انه يروى غواتهم بالاوجه الثلاثة فمن نصب روايته

الرفع فهو من الوارد من النوع الاول في الشذوذ لا الضرورة لتمكنه من الجر والنصب وقد رويا

بيان انه قد يظن ان الشيء من باب الحذف وليس منه

جرت عادة النحويين ان يقولوا بحذف المفعول اختصارا واقتصارا ويريدون بالاختصار

الحذف لدليل وبالاقتصار الحذف لغير دليل ويمثلونه بنحو كلوا واشربوا اي اوقعوا هذين

الفعلين وقول العرب فيما يتعدى الى اثنين من يسمع يخل اي تكن منه خيلة والتحقيق ان يقال انه

تارة يتعلق الغرض بالاعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين من اوقعه او من اوقع عليه فيجاء

بمصدره مسندا الى فعل كون عام فيقال حصل حريق او نهب وتارة يتعلق بالاعلام بمجرد ايقاع

الفاعل للفعل فيقتصر عليهما ولا يذكر المفعول ولا ينوى اذ المنوي كالثابت ولا يسمى محذوفا لان

الفعل ينزل لهذا القصد منزلة ما لا مفعول له ومنه ربي الذي يحيي ويميت هل يستوي الذين

يعلمون والذين لا يعلمون وكلوا واشربوا ولا تسرفوا واذا رايت ثم اذ المعنى ربي الذي يفعل الاحياء

والاماتة وهل يستوي من يتصف بالعلم ومن ينتفي عنه العلم واوقعوا الاكل والشرب وذروا الاسراف

واذا حصلت منك رؤية هنالك ومنه على الاصح ولما ورد ماء مدين الاية اذ لو قدر لتسلط ثم

رحمهما اذ كانتا على صفة الذياد وقومهما على السقي لا لكون مذودهما غنما ومسقيهم ابلا وكذلك

كذلك المقصود من قولهم لا نسقي السقي لا المسقي ومن لم يتامل قدر يسقون ابلهم وتذودان

غنمهما ولا نسقي غنما وتارة يقصد اسناد الفعل الى فاعله وتعليقه بمفعوله فيذكران نحو

لا تاكلوا الربا ولا تقربوا الزنا وقولك ما احسن زيدا وهذا النوع الثاني اذا لم يذكر مفعوله قيل محذوف نحو ما ودعك ربك وما قلى وقد يكون في اللفظ ما يستدعيه فيحصل الجزم بوجوب تقديره نحو اهذا الذي بعث الله رسولا وكلا وعد الله الحسنى وما ادري اقريب ام بعيد ما توعدون

بيان مكان المقدر

القياس ان يقدر الشيء في مكانه الاصلي لئلا يخالف الاصل من وجهين الحذف ووضع الشيء في غير محله فيجب ان يقدر المفسر في نحو زيدا رايته مقدما عليه وجوز البيانيون تقديره موخرا عنه وقالوا انه يفيد الاختصاص حينئذ وليس كما توهموا وانما يرتكب ذلك عند تعذر الاصل او عند اقتضاء امر معنوي لذلك فالاول نحو ايهم رايته اذ لا يعمل في الاستفهام ما قبله واما ثمود فهديناهم فيمن نصب اذ لا يلي اما فعل وكذا قدرنا في نحو في الدار زيد ان متعلق الظرف يقدر موخرا عن زيد لانه في الحقيقة الخبر واصل الخبر ان يتاخر عن المبتدا ثم ظهر لنا انه يجب تقديره مقدما لمعارض اصل اخر وهو انه عامل في الظرف واصل العامل ان يتقدم على المعمول اللهم الا ان يقدر المتعلق فعلا فيجب التاخير لان الخبر الفعلي لا يتقدم على المبتدا في مثل هذا واذا قلت ان خلفك زيدا وجب تاخير المتعلق فعلا كان او اسما لان مرفوع ان لا يسبق منصوبها واذا قلت كان خلفك زيد جاز الوجهان ولو قدرته فعلا لان خبر كان يتقدم مع كونه فعلا على الصحيح اذ لا تلتبس الجملة الاسمية بالفعلية والثاني نحو متعلق باء البسملة الشريفة فان الزمخشري قدره موخرا عنها لان قريشا كانت تقول باسم اللات والعزى نفعل كذا فيوخرون افعالهم عن ذكر ما اتخذوه معبودا تفخيما لشانه بالتقديم فوجب على الموحد ان يعتقد ذلك في اسم الله تعالى فانه الحقيق بذلك ثم اعترض باقرا باسم ربك واجاب بانها اول سورة نزلت فكان تقديم الامر بالقراءة فيها اهم واجاب السكاكي بتقديرها متعلقة باقرا الثاني واعترض بعض العصريين باستلزامه الفصل بين المؤكد وتاكيده بمعمول المؤكد وهذا سهو منه لانه لا توكيد هنا بل المراد بايجاد القراءة ثانيا بقراءة مقيدة ونظيره الذي خلق خلق الانسان ومثل هذا لا يسميه احد توكيدا ثم هذا الاشكال لازم له على قوله ان الباء متعلقة باقرا الاول لان تقييد الثاني انما منع من كونه توكيدا لكذا تقييد الاول ثم لو سلم فالفصل الموصوف من صفته بمعمول الصفة جائز باتفاق كمررت برجل عمرا ضارب فكذا في التوكيد وقد جاء الفصل بين المؤكد والمؤكد في ولا يحزن ويرضين بما اتيتهن كلهن مع انهما مفردان والجمل اجمل للفصل وقال الراجز اذا ظللت الدهر ابكي اجمعا وتبيينه ذكروا انه اذا اعترض شرط على اخر نحو ان اكلت ان شربت فانت طالق فان الجواب المذكور

للسابق منهما وجواب الثاني محذوف مدلول عليه بالشرط الاول وجوابه كما قالوا في الجواب المتاخر عن القسم والشرط ولهذا قال محققو الفقهاء في المثال المذكور انها لا تطلق حتى يقدم الموخر ويوخر المقدم وذلك لان التقدير حينئذ ان شربت فان اكلت فانت طالق وهذا كله حسن ولكنهم جعلوا منه قوله تعالى ولا ينفعكم نصحي ان اردت ان انصح لكم ان كان الله يريد ان يغويكم وفيه نظر اذ لم يتوال شرطان وبعدهما جواب كما في المثال وكما في قول الشاعر

ان تستغيثوا بنا ان تذعروا تجدوا ... منا معاقل عز زانها كرم

وقول ابن دريد

فان عثرت بعدها ان وألت ... نفسي من هاتا فقولا لا لعا

اذ الاية الكريمة لم يذكر فيها جواب وانما تقدم على الشرطين ما هو جواب في المعنى للشرط الاول فينبغي ان يقدر الى جانبه ويكون الاصل ان اردت ان انصح لكم فلا ينفعكم نصحي ان كان الله يريد ان يغويكم واما ان يقدر الجواب بعدهما ثم يقدر بعد ذلك مقدما الى جانب الشرط الاول فلا وجه له

بيان مقدار المقدر

ينبغي تقليله ما امكن لتقل مخالفة الاصل ولذلك كان تقدير الاخفش في ضربي زيدا قائما ضربه قائما اولى من تقدير باقي البصريين حاصل اذا كان او اذ كان قائما لانه قدر اثنين وقدروا خمسة ولان التقدير من اللفظ اولى وكان تقديره في انت مني فرسخان بعدك مني فرسخان اولى من تقدير الفارسي انت مني ذو مسافة فرسخين لانه قدر مضافا لا يحتاج معه الى تقدير شيء اخر يتعلق به الظرف والفارسي قدر شيئين يحتاج معهما الى تقدير امر ثالث وضعف قول بعضهم في واشربوا في قلوبهم العجل ان التقدير حب عبادة العجل والاولى تقدير الحب فقط وضعف قول الفارسي ومن وافقه في واللائي يئسن الايتين ان الاصل واللائي لم يحضن فعدتهن ثلاثة اشهر والاولى ان يكون الاصل واللائي لم يحضن كذلك وكذا ينبغي ان يقدر في نحو زيد صنع بعمرو جميلا وبخالد سوءا وبكر اي كذلك ولا يقدر عين المذكور تقليلا للمحذوف ولان اصل الخبر الافراد ولانه لو صرح بالخبر لم يحسن اعادة ذلك المتقدم لثقل التكرار ولك ان لا تقدر في الاية شيئا البتة وذلك بان تجعل الموصول معطوفا على الموصول فيكون الخبر المذكور لهما معا وكذا تصنع في نحو زيد في الدار وعمرو ولا يتاتى ذلك في المثال السابق لان افراد فاعل الفعل يأباه نعم لك ان تسلم فيه من الحذف بان تقدر العطف على ضمير الفعل لحصول الفصل بينهما فان قلت لو صح ما ذكرته في الاية والمثال السابق لصح زيد قائمان وعمرو بتقدير زيد وعمرو قائمان قلت ان سلم منعه فلقبح اللفظ وهو منتف فيما نحن بصدده ولكن يشهد للجواز قوله

مُقِراً للرجال ظلامة * أبى ذلك عمي الأكرمان وخاليا وقد جوزوا في نحو أنت أعلم وزيد كون زيد مبتدأ حذف خبره وكونه عطفا على أنت فيكون خبرا عنهما **بيان كيفية التقدير** إذا استدعى الكلام تقدير أسماء متضايفة أو موصوف وصفة مضافة أو جار ومجرور مضمر عائد على ما يحتاج إلى الرابط فلا يقدر أن ذلك حذف دفعة واحدة بل على التدريج فالأول نحو كالذي يغشى عليه من الموت أي كدوران عين الذي والثاني كقوله إذا قامتا تضوّع المسك منهما * نسيم الصبا جاءت بريّا القرنفل أي تضوعا مثل تضوع نسيم الصبا والثالث كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا أي لا تجزي فيه ثم حذفت في فصار لا تجزيه ثم حذف الضمير منصوبا لا مخفوضا هذا قول الأخفش وعند سيبويه أنهما حذفا دفعة ونقل ابن الشجري القول الأول عن الكسائي واختاره قال والثاني قول نحوي آخر وقال أكثر أهل العربية منهم سيبويه والأخفش يجوز الأمران انتهى وهو نقل غريب **ينبغي أن يكون المحذوف من لفظ المذكور مهما أمكن** فيقدر في ضربي زيدا قائما ضربه قائما فإنه من لفظ المبتدأ وأقل تقديرا دون إذ كان أو إذا كان ويقدر اضرب دون أهن في زيدا اضربه فإن منع من تقدير المذكور معنى أو صناعة قدر ما لا مانع له فالأول نحو زيدا اضرب أخاه يقدر فيه أهن دون اضرب فإن قلت زيدا أهن أخاه قدرت أهن والثاني نحو زيدا امرر به يقدر فيه جاوز دون امرر لأنه لا يتعدى بنفسه نعم إن كان العامل مما يتعدى تارة بنفسه وتارة بالجار نحو نصح في قولك زيدا نصحت له جاز أن يقدر نصحت زيدا بل هو أولى من تقدير غير الملفوظ به ومما لا يقدر فيه مثل المذكور لمانع صناعي قوله يا أيها المائح دلوي دونكا إذا قدر دلوي منصوبا فالمقدر خذ لا دونك فقد مضى وقوله فاضرب منا بالسيوف القوانسا الناصب فيه للقوانس فعل محذوف لا اسم تفضيل محذوف لأنا فررنا من إعمال اسم التفضيل المذكور في المفعول فكيف يعمل فيه المقدر وقولك هذا معطي زيد أمس درهما التقدير أعطاه ولا يقدر اسم فاعل لأنك إنما فررت بالتقدير من إعمال اسم الفاعل الماضي المجرد من أل وقال بعضهم في نحو قوله تعالى لن نؤثرك على ما جاءنا من البينات والذي فطرنا إن الواو للقسم فعلى هذا دليل الجواب المحذوف جملة النفي السابقة ويجب أن يقدر والذي فطرنا لا نؤثرك لأن القسم لا يجاب بلن إلا في ضرورة كقول أبي طالب والله لن يصلوا إليك بجمعهم * حتى أوسد في التراب دفينا وقال الفارسي ومتابعوه في واللائي لم يحضن التقدير فعدتهن ثلاثة أشهر فهذا البحث

ممكنا أنه لو صرح به لاقتضت الفصاحة أن يقال كذلك ولا تعاد الجملة التامة **إذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبرا فأيهما أولى** قال الواسطي الأولى كون المحذوف المبتدأ لأن الخبر محط الفائدة وقال العبدي الأولى كون الخبر لأن التجوز في آخر الجملة أسهل نقل القولين ابن إياز ومثال المسألة فصبر جميل أي شأني صبر جميل أو صبر جميل أمثل من غيره ومثله طاعة معروفة أي الذي يطلب منكم طاعة معروفة أي عرفانه بالقول دون الفعل أو طاعة معروفة أمثل بكم من هذه الأيمان الكاذبة ولو عرض ما يوجب التعيين عمل به كما في نعم الرجل زيد على القول بأنهما جملتان إذ لا يحذف الخبر وجوبا إلا إذا سد شيء مسده ومثله حبذا زيد إذا حمل على الحذف وجزم كثير من النحويين في نحو لعمرك لأفعلن وايمن الله لأفعلن بأن المحذوف الخبر وجوز ابن عصفور كونه المبتدأ ولذلك لم يعده فيما يجب فيه حذف الخبر لعدم تعينه عنده لذلك قال والتقدير إما قسمي ايمن الله وايمن الله قسمي انتهى ولو قدر ايمن الله قسمي لم يمتنع لأن المعرفة المتأخرة عن معرفة يجب كونها الخبر على الصحيح **إذا دار الأمر بين كون المحذوف فعلا والباقي فاعلا وكونه مبتدأ والباقي خبرا فالثاني أولى** لأن المبتدأ عين الخبر فالمحذوف عين الثابت فيكون حذفا كلا حذف فأما الفعل فإنه غير الفاعل اللهم إلا أن يعتضد الأول برواية أخرى في ذلك الموضع أو بموضع آخر يشبهه أو بموضع آت على طريقته فالأول كقراءة شعبة يسبح له فيها بالغدو والآصال بفتح الباء وكقراءة ابن كثير وكذلك يوحى إليك وإلى الذين من قبلك الله العزيز الحكيم بفتح الحاء وكقراءة بعضهم وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم ببناء زين للمفعول ورفع القتل والشركاء وقوله ليبك يزيد ضارع لخصومة فيمن رواه مبنيا للمفعول فإن التقدير يسبحه رجال ويوحيه الله وزينه شركاؤهم ويبكيه ضارع ولا تقدر هذه المرفوعات مبتدآت حذفت أخبارها لأن هذه الأسماء قد ثبتت فاعليتها في رواية من بنى الفعل فيهن للفاعل والثاني كقوله تعالى ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله فلا يقدر ليقولن الله خلقهم بل خلقهم الله لمجيء ذلك في شبه هذا الموضع وهو ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن خلقهن العزيز العليم وفي مواضع آتية على طريقته نحو قالت من أنبأك هذا قال نبأني العليم الخبير قال من يحيي العظام وهي رميم قل يحييها الذي أنشأها **إذا دار الأمر بين كون المحذوف أولا أو ثانيا**

فكونه ثانيا اولى ومنه مسائل احدها نون الوقاية في نحو اتحاجوني وتأمروني

بنون واحدة وهو قول ابي العباس وابي سعيد وابي علي وابي الفتح واكثر المتاخرين وقال

سيبويه واختاره ابن مالك ان المحذوف الاولى لانها نائبة نون الوقاية مع نون الاناث في نحو قوله

يسوء الفاليات اذا فليني بعد من الفصيح وفي البسيط انه مجمع عليه لان الفاعل لا يليق به الحذف

ولكن في التسهيل ان المحذوف الاولى وان مذهب سيبويه انها لتنزل الماضي مع نا المضارع

في نحو نارا تلظى وقال ابو البقاء في قوله تعالى فان تولوا فان الله عليم بالمفسدين يضعف كون تولوا

فعلا مضارعا لان حرف المضارعة لا يحذف انتهى وهذا فاسد لان المحذوف التاء الثانية وهو

قول الجمهور والمخالف في ذلك هشام الكوفي ثم ان التنزيل مشتمل على مواضع كثيرة من ذلك

لا شك فيها نحو نارا تلظى ولقد كنتم تمنون الرابعة نحو مقول ومبيع المحذوف منهما واو

مفعول والياء في عين الكلمة خلافا للاخفش الخامسة نحو اقامة واستقامة المحذوف منهما الف

الافعال والاستفعال والباقي عين الكلمة خلافا للاخفش ايضا السادسة نحو يا زيد زيد اليعملات

بفتحهما وبين ذا عدي وجيهم الاسد خلافا للمبرد السابعة نحو زيد وعمرو قائم ومذهب سيبويه

ان الحذف فيه من الاول سلامة من الفصل ولان فيه اعطاء الخبر للمجاور ولكن مذهبه في نحو

يا زيد زيد اليعملات ان الحذف من الثاني قال ابن الحاجب انما اعترض بالمضاف الثاني بين

المتضايفين ليبقى المضاف اليه المذكور في اللفظ عوضا مما ذهب واما هنا فلو كان قائم خبرا

عن الاول لوقع في موضعه اذ لا ضرورة تدعو الى تاخيره واذا كان الخبر يحذف بلا عوض نحو زيد

قائم وعمرو من غير قبح في ذلك انتهى وقيل ايضا كل من المبتدئين عامل في الخبر فالاولى اعمال الثاني

لقربه ويلزم من هذا التعليل ان يقال بذلك في مسئلة الاضافة تنبيه محل الخلاف انما هو

عند التردد والا فلا تردد في ان الحذف من الاول في قوله نحن بما عندنا وانت بما عندك

راض والرأي مختلف وقوله خليلي هل طب فاني وانتما وان لم تبوحا بالهوى دنفان وفي

من الثاني في قوله تعالى قل لئن اجتمعت الانس والجن على ان ياتوا بمثل هذا القرآن لا ياتون بمثله

اذ لو كان الجواب للثاني لجزم فقلنا بذلك في نحو ان اكلت ان شربت فانت طالق وفي فاما

ان كان من المقربين فروح ونحو ولولا رجال مؤمنون ثم قال الله تعالى لو تزيلوا لعذبنا

وانبني على ذلك في المثال انها لا تطلق حتى يؤخر المقدم ويقدم المؤخر اذ التقدير ان

اكلت فانت طالق وان شربت وجواب الثاني في هذا الكلام من حيث المعنى هو الشرط

الاول وجوابه كما ان الجواب من حيث المعنى في انت ظالم ان فعلت ما تقدم على اسم الشرط قال

جماعة انه الجواب في الصناعة ايضا ومن ذلك قوله فاني وقيار بها لغريب وقد تكلف

بعضهم في البيت الاول فزعم ان نحن للمعظم نفسه وان راض خبر عنه ولا يحفظ مثل نحن قائم

بل يجب في الخبر المطابقة نحو وانا لنحن الصافون وانا لنحن المسبحون واما قال رب ارجعون

فافرد ثم جمع فلان غير المبتدا والخبر لا يجب لهما من التطابق ما يجب لهما ذكرنا ما كنا

من الحذف يتمرن بها المعرب حذف الاسم المضاف وجاء ربك فاتى

الله بنيانهم اي امره لاستحالة الحقيقي فلما ذهب الله بنورهم فالباء للتعدية اي اذهب الله

نورهم ومن ذلك ما نسب فيه حكم شرعي الى ذات لان الطلب لا يتعلق الا بالافعال نحو حرمت

عليكم امهاتكم اي استمتاعهن حرمت عليكم الميتة اي اكلها حرمنا عليهم طيبات

اي تناولها لا اكلها ليتناول شرب البان الابل حرمت ظهورها اي منافعها ليتناول

الركوب والتحميل ومثله واحلت لكم الانعام ومن ذلك ما علق فيه الطلب بما قد وقع

نحو اوفوا بالعقود واوفوا بعهد الله فانهما قولان قد وقعا فلا يتصور فيهما نقض ولا وفاء

وانما المراد الوفاء بمقتضاهما ومنه فذلكن الذي لمتنني فيه لان الذوات لا يتعلق بها لوم واما

في حبه بدليل قد شغفها حبا او في مراودته بدليل تراود فتاها وهو اولى لانه فعلها بخلاف الحب

واسئل القرية التي كنا فيها والعير التي اقبلنا فيها اي اهل القرية واهل العير والى مدين

اخاهم شعيبا اي والى اهل مدين بدليل اخاهم وانه قد جاء صريحا وما كنت ثاويا في اهل مدين

اخاهم شعيبا اي والى اهل مدين بدليل اخاهم وانه قد جاء صريحا واما وكم من قرية اهلكناها

فجاءها باسنا فقدر النحويون الاهل بعد من واهلكنا وجاءها وخالفهم الزمخشري في الاولين لان

القرية تهلك ووافقهم في فجاءها لاجل او هم قائلون اذا لاذقناك ضعف الحيوة وضعف

الممات اي ضعف عذاب الحيوة وضعف عذاب الممات لمن كان يرجو الله اي رحمته انهم

يخافون ربهم اي عذابه بدليل ويرجون رحمته ويخافون عذابه يضاهؤن قول الذين كفروا

اي يضاهي قولهم قول الذين كفروا وقال الاعشى الم تغتمض عيناك ليلة ارمدا فحذف المضاف

الى ليلة واقام صفته مقامه اي اغتماض ليلة رجل ارمد وعكسه في نيابة الزمان عن المصدر

جئتك طلوع الشمس اي وقت طلوعها ناب المصدر عن الزمان وليس من ذلك جئتك

مقدم الحاج خلافا للزمخشري بل المقدم اسم لزمن القدوم تنبيه اذا احتاج الكلام الى

حذف مضاف يمكن تقديره مع اول الجزئين ومع ثانيهما فتقديره مع الثاني اولى نحو الحج اشهر معلومات ونحو ولكن البر من آمن فيكون التقدير الحج حج اشهر والبر بر من آمن اولى من ان يقدر اشهر الحج اشهر وذا البر من آمن لانك في الاول قد زدت عند الحاجة الى التقدير ولان الحذف من اخر الجملة اولى

حذف المضاف اليه يكثر في ياء المتكلم مضافا اليها المنادى نحو رب اغفر لي وفي الغايات نحو لله الامر من قبل ومن بعد اي من قبل الغلب ومن بعده وفي اي وكل وبعض وجاء في غيرهن نحو فلا خوف عليهم فيمن ضم ولم ينون اي فلا خوف شيء عليهم وسمع سلام عليكم فيحتمل ذلك اي سلام الله او اضمار ال

حذف اسمين مضافين فانها من تقوى القلوب اي فان تعظيمها من افعال ذوي تقوى القلوب فقبضت قبضة من اثر الرسول اي من اثر حافر فرس الرسول كالذي يغشى عليه من الموت اي كدوران عين الذي وقال وقد جعلتني من حزيمة اصبعا اي ذا مسافة اصبع ويحتمل انت مني فرسخان اي ذو مسافة فرسخين ويحتمل انه من تقديره مضاف اي بعد انت مني فرسخان وعلى المقدر تتعلق من فهو اولى

حذف ثلاثة متضايفة فكان قاب قوسين اي فكان مقدار مسافة قربه مثل قاب فحذفت ثلاثة من اسم كان وواحد من خبرها كذا قدره الزمخشري

تنبيه للقاب معنيان القدر وما بين مقبض القوس وطرفها وعلى تفسير الذي في الآية بالثاني فقيل هي على القلب والتقدير فكان قابي قوس ولو اريد هذا المعنى عند ذكر القوس

حذف الموصول الاسمي ذهب الكوفيون والاخفش الى اجازته وتبعهم ابن مالك وشرط في بعض كتبه كونه معطوفا على موصول آخر ومن حجتهم آمنا بالذي انزل الينا وانزل اليكم وقول حسان امن يهجو رسول الله منكم ويمدحه وينصره سواء وقوله ما الذي دأبه احتياط وحزم وهواه اطاع يستويان اي والذي انزل ومن يمدحه والذي اطاع هواه

حذف الصلة يجوز قليلا لدلالة صلة اخرى كقوله وعند الذي واللات عدنك احنة عليك فلا يغررك كيد العوائد اي اللاتي عادنك ولدلالة غيرها كقوله نحن الالى فاجمع جموعك ثم وجههم الينا اي نحن الالى عرفوا وقال بعد اللتيا واللتيا والتي اذا علتها انفس تردت فقيل يقدر مع اللتيا فيما بعد الجملة الشرطية المذكورة وقيل بعد اللتيا دقت واللتيا دقت لان التصغير يقتضي ذلك وصلة الثالثة الجملة الشرطية وقيل يقدر بعد اللتيا فيما عظمت لانه تصغير تعظيم كقوله دويهية تصفر منها الانامل

حذف الموصوف وعندهم قاصرات الطرف اي حور قاصرات وان اعمل سابغات اي دروعا سابغات فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا

اي ضحكا قليلا وبكاء كثيرا كذا قيل وفيه بحث يجيء وذلك دين القيمة اي دين الملة القيمة وللدار الآخرة خير اي ولدار الساعة الآخرة قاله المبرد وقال ابن الشجري الحيوة الآخرة بدليل وما الحيوة الدنيا الا متاع الغرور ومنه حب الحصيد اي حب النبت الحصيد وقال سحيم انا ابن جلا وطلاع الثنايا فقيل تقديره انا ابن رجل جلا الامور وقيل جلا علم محكي على انه منقول من نحو زيد جلا فيكون جملة لا من قولك جلا زيد ونظيره قوله نبئت اخوالي بني يزيد ظلما علينا لهم فديد فيزيد منقول من نحو قولك المال يزيد لا من قولك يزيد المال اذ لو كان معربا غير منصرف لكان يفتح لانه مضاف اليه واختلف في المقدر مع الجملة في نحو منا ظعن ومنا اقام فاصحابنا يقدرون موصوفا اي فريق والكوفيون يقدرون موصولا اي الذي او من وما قدرناه اقيس لان اتصال الموصول بصلته اشد من اتصال الموصوف بصفته لتلازمهما ومثله وما منهما مات حتى لقيته نقدره باحد ويقدرونه بمن وان من اهل الكتاب الا ليؤمنن به اي الا انسان او الا من وحكى الفراء عن بعض قدمائهم ان الجملة القسمية لا تكون صلة ورد بقوله تعالى وان منكم لمن ليبطئن

حذف الصفة يأخذ كل سفينة اي صالحة بدليل انه قرئ كذلك وان تعييبها لا يخرجها عن كونها سفينة فلا فائدة فيه حينئذ تدمر كل شيء اي سلطت عليه بدليل ما تذر من شيء اتت عليه الآية قالوا الآن جئت بالحق اي الواضح والا لكان مفهومه كفرا وما نريهم من آية الا هي اكبر من اختها وقال فلم اعط شيئا ولم امنع وقال وليست دارنا هاتا بدار اي من اختها السابقة وبدار طائلة ولم اعط شيئا طائلا دفعا للتناقض فيهن قل يا اهل الكتاب لستم على شيء اي نافع ان نظن الا ظنا اي ضعيفا

حذف المعطوف ويجب ان يتبعه العاطف نحو لا يستوي منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل اي ومن انفق من بعده بدليل لتقدير ان الاستواء انما يكون بين شيئين وبدليل المقدر اولئك اعظم درجة من الذين انفقوا من بعد وقاتلوا لا نفرق بين احد من رسله والذين آمنوا بالله ورسله ولم يفرقوا بين احد منهم اي بين احد واحد وقيل احد فيهما ليس بمعنى واحد مثله في قل هو الله احد بل هو الموضوع للعموم وهمزته اصلية لا بدل له من الواو فلا تقدير ورد بانه يقتضي ان المعرض بهم وهم الكافرون فرقوا بين كل الرسل وانما فرقوا بين محمد صلى الله عليه والرسل عليهم السلام في النبوة وفي لزوم هذا نظر والذي يظهر لي وجه التقديرات المقدر بين احد وبين الله بدليل ويريدون ان يفرقوا بين الله ورسله ونحو سرابيل تقيكم الحر

اي والبرد وقد يكون اكتفى عن هذا بقوله سبحانه في اول السورة لكم فيها دفء وله ما سكن في
وما تحرك فاما فسر بسكن باستقر لم يحتج الى هذا فان احصرتم فما استيسر من الهدي اي فان
احصرتم فتحللتم فمن كان منكم مريضا او به اذى من رأسه ففدية اي فحلق ففدية لا ينفع
نفسا ايمانها لم تكن امنت من قبل او كسبت في ايمانها خيرا اي ايمانها وكسبها والآية من
اللف والنشر وبهذا التقدير يندفع تشبث المعتزلة كالزمخشري وغيره اذ قالوا سوى الله تعالى
بين عدم الايمان وبين الايمان الذي لم يقترن بالعمل الصالح في عدم الانتفاع به وهذا التأويل
ذكره ابن عطية وابن الحاجب ومن القليل حذف ام ومعطوفها كقوله فما ادري ارشد طلابها
اي ام غي وتقدم فيه بحث **حذف المعطوف عليه** ان اضرب بعصاك الحجر
فانفجرت اي فضرب فانفجرت وزعم ابن عصفور ان الفاء في فانفجرت هي فاء فضرب وان فاء
فانفجرت حذفت ليكون على المحذوف دليل ببقاء بعضه وليس بشيء لان لفظ الفاء واحد فكيف
يحصل الدليل وجوز الزمخشري ومن تبعه ان تكون فاء الجواب اي فان ضربت فقد انفجرت
ويرده ان ذلك يقتضي تقدم الانفجار على الضرب مثل ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل
الا ان قيل المراد فقد حكمنا بترتب الانفجار على ضربك وقيل في ام حسبتم ان تدخلوا الجنة ان
ام متصلة والتقدير اعلمتم ان الجنة حفت بالمكاره ام حسبتم **حذف المبدل منه**
قيل ولا تقولوا لما تصف السنتكم الكذب وفي كما ارسلنا فيكم رسولا منكم ان الكذب بدل
من مفعول تصف المحذوف اي لما تصفه وكذا في رسولا بناء على ان ما في كما موصول اسمي ويرده
ان فيه اطلاق ما على الواحد من اولي العلم والظاهر ان ما كافة واظهر منه انها مصدرية لابقاء
الكاف حينئذ على عمل الجر وقيل في الكذب انه مفعول اما لتقولوا والجملتان بعده بدل منه اي لا تقولوا
الكذب لما تصف السنتكم من البهائم بالحل والحرمة واما المحذوف اي فتقولون الكذب لما
تصف على ان ما مصدرية والجملتان محكيتان بالقول اي لا تحللوا وتحرموا بمجرد قول تنطق به
السنتكم وقرئ بالجر بدلا من ما على انها اسم وبالرفع وضم الكاف والذال جمعا لكذوب صفة
للفاعل وقد مر انه قيل في لا اله الا الله ان اسم الله تعالى بدل من ضمير الخبر المحذوف **حذف
المؤكد وبقاء التوكيد** قد مر ان سيبويه والخليل اجازاه وان ابا الحسن
ومن تبعه منعوه **حذف المبتدأ** يكثر ذلك في جواب الاستفهام نحو وما
ادراك ما الحطمة نار الله اي هي نار الله وما ادراك ما هيه نار حامية وما اصحاب

اليمين في سدر مخضود الآيتين قل افانبئكم بشر من ذلكم النار وبعد فاء الجواب نحو من
عمل صالحا فلنفسه ومن اساء فعليها اي فعمله لنفسه واساءته عليها وان تخالطوهم فاخوانكم
اي فهم اخوانكم فان لم يصبها وابل فطل فان مسه الشر فيئوس فان لم يكونا رجلين فرجل و
امرأتان اي فالشاهد وقرأ ابن مسعود ان تعذبهم فعبادك وبعد القول نحو وقالوا اساطير
الاولين الا قالوا ساحر او مجنون سيقولون ثلاثة الآيات بل قالوا اضغاث احلام وبعد
ما الخبر صفة له في المعنى نحو التائبون العابدون ونحو صم بكم عمي ووقع في غير ذلك ايضا
نحو لا يغرنك تقلب الذين كفروا في البلاد متاع قليل ولا تقولوا ثلاثة لم يلبثوا الا ساعة
من نهار بلاغ اي هذا بلاغ وقد صرح به في هذا بلاغ للناس سورة انزلناها اي هذه سورة
ومثله قول العلماء باب كذا وسيبويه يصرح به **حذف الخبر** وطعام الذين اوتوا
الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين اوتوا
الكتاب اي حل لكم اكلها دائم وظلها اي دائم واما انتم اعلم ام الله فلا حاجة الى دعوى حذف
كما قيل ليصح كون اعلم خبرا عنهما واما انت اعلم ومالك فمشكل لانه ان عطف على انت لزم
كون اعلم خبرا عنهما او على اعلم لزم كونه شريكه في الخبرية او على ضمير اعلم لزم ايضا نسبة العلم اليه
والعطف على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيد ولا فصل واعمال افعل في الظاهر فلتقدر
مبتدأ حذف خبره لزم كون المحذوف علم والوجه ان الاصل بمالك ثم انيبت الواو مناب
الباء قصدا للتشاكل اللفظي لا للاشتراك المعنوي كما تقصد بالعطف في نحو وارجلكم فيمن خفض
على القول بان الخفض للجوار ونظيره بعت الشاء شاة ودرهما والاصل شاة بدرهم وقال
الناس مجزيون باعمالهم ان خير فخير اي ان كان في عملهم خير فحذفت كان وخبرها وقال
لهفي عليك للهفة من خائف يبغي جوارك حين ليس مجير اي ليس له وقالوا من تأنى
اصاب او كاد ومن استعجل اخطأ او كاد وقالوا ان مالا وان ولدا وقال الاعشى ان محلا
وان مرتحلا اي ان لنا حلولا في الدنيا وان لنا ارتحالا عنها وتقدم البحث في ان الذين كفروا
بالذكر لما جاءهم مستوفى وقال تعالى قالوا لا ضير اي علينا ولو ترى اذ فزعوا فلا فوت اي
لهم وقال الحماسي من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح وقد كثر حذف خبر هذه حتى
قيل انه لا يذكر وقال الحاتمي اذا قيل سيروا ان ليلى لعلها جرى دون ليلى مائل القرن
اعضب اي لعلها قريبة **ما يحتمل النوعين** يكثر بعد الفاء نحو فتحرير رقبة فعدة

بين أيام أخرهما اشتبيس من الهذيبى تنظرة الى ميسرة اى فالواجب كذا او فعليكم
كذا او فالى في غيره نحو فصبر جميل اى أمرها او أمثل و منكر طاعة و قول معروف اى امرنا او امثل
ويدل للاول قوله فقالت على اسم الله امرنا طاعة وقدره يجوز ابن عصفور الوجهين في لعمرك
لا افعل وايمن الله لا افعل وغيره جزم بان ذلك من حذف الخبر وفي نعم الرجل زيد وغيره
جزم بانه اذا حمل على الحذف كان من حذف المبتدا **حذف الفعل وحده**
او مع مضمر مرفوع او منصوب او معهما يطرد حذفه مفسرا نحو وان احد
من المشركين استجارك اذا السماء انشقت قل لو انتم تملكون والاصل لو تملكون تملكون
فلما حذف الفعل انفصل الضمير قاله الزمخشري وابو البقاء واهل البيان وعن البصريين انه
لا يجوز لو زيد قائم الا في الشعر او الندور نحو لو ذات سوار لطمتني وقيل الاصل لو كنتم تملكون
كان دون اسمها وقيل لو كنتم انتم تملكون مثل البس ولو خاتما من حديد وبقي التوكيد ويكثر
في جواب الاستفهام ليقولن الله اي ليقولن خلقهم الله واذا قيل لهم ماذا انزل ربكم قالوا
خيرا واكثر من ذلك كله حذف القول نحو والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم
حتى قال ابو علي حذف القول من حديث البحر قل ولا حرج ويأتي حذف الفعل في غير ذلك نحو
انتهوا خيرا لكم اي وأتوا خيرا وقال الكسائي يكن الانتهاء خيرا وقال الفراء الكلام جملة واحدة
وخيرا نعت لمصدر محذوف اي انتهاء خيرا والذين تبوؤا الدار والايمان من قبلهم اي و
اعتقدوا الايمان من قبل هجرتهم ثم قال علفتها تبنا وماء باردا فقيل التقدير وسقيتها
وقيل لا حذف بل ضمن علفتها معنى انلتها واعطيتها والزموا صحته نحو علفتها ماء باردا وتبنا
فالتزموه محتجين بقول طرفة لها سبب ترعى به الماء والشجر وقالوا الحمد لله اهل الحمد باضمار
امدح وفي التنزيل وامرأته حمالة الحطب باضمار اذم ونظائره كثيرة وقالوا اما انت منطلقا
انطلقت اي لان كنت منطلقا وقالوا الا كلمه ما ان خراء مكانه وما ان في السماء نجما اي ما نبت
ويروى نجم بالرفع فان فعل ماض بمعنى عرض واصله حتى **حذف المفعول** يكثر بعد
لو شئت نحو فلو شاء لهديكم اي فلو شاء هدايتكم ويعني العلم ونحو الا انهم هم
السفهاء ولكن لا يعلمون اي انهم سفهاء ونحن اقرب اليه منكم ولكن لا تبصرون وعايدا
على الموصول نحو اهذا الذي بعث الله رسولا وحذف عايد الموصول دون ذلك كقوله
وما شيء حميت بمستباح وعائد المخبر عنه دونهما كقوله على ذنبا كله لم اصنع وقوله

ثلاث نبيت وثوب اجر وجاء غير ذلك نحو فمن لم يجد فصيام شهرين فمن لم يستطع
فاطعام ستين اي فمن لم يجد الرقبة فمن لم يستطع الصوم ومن غريب حذف المقول وبقاء القول
نحو قال موسى أتقولون للحق لما جاءكم اي هو سحر بدليل اسحر هذا ويكثر حذفه في الفواصل نحو
ما قلى ولا يخشى ويجوز حذف مفعولي اعطى نحو فاما من اعطى وثانيهما فقط نحو ولسوف
يعطيك ربك واولهما فقط خلافا للسهيلي نحو حتى يعطوا الجزية **حذف الحال**
اكثر ما يرد ذلك اذا كان قولا اغنى عنه المقول نحو والملائكة يدخلون عليهم من كل باب
سلام عليكم اي قائلين ذلك ومثله واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت واسماعيل ربنا
تقبل منا ويحتمل ان الواو للحال وان القول المحذوف خبر اي واسماعيل يقول كان القول حذف
خبرا للموصول في والذين اتخذوا من دونه اولياء ما نعبدهم الا ليقربونا ويحتمل ان الخبر هنا
ان الله يحكم بينهم فالقول المحذوف نصب على الحال او رفع خبرا اولا او لا موضع له لانه بدل من
الصلة هذا كله ان كان الذين للكفار والعائد الواو فان كان للمعبودين عيسى والملائكة والاصنام
والعايد محذوف اي اتخذوهم فالخبر ان الله يحكم وجملة القول حال او بدل **حذف التمييز**
نحو كم صمت اي كم يوما وقال تعالى عليها تسعة عشر ان يكن منكم عشرون صابرون وهو شاذ
في باب نعم نحو من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت اي فبالرخصة اخذ ونعمت رخصة **حذف**
الاستثناء وذلك بعد الا وغير المسبوقتين بليس يقال قبضت عشرة ليس الا او ليس غير وقد
تقدم واجاز بعضهم ذلك بعد لا يكون وليس ذلك بمسموع **حذف حرف العطف**
بابه الشعر كقول الحطيئة ان امرءا رهطه بالشام منزله برمل يبرين جارا شد ما اغتربا اي و
برمل يبرين كذا قالوا ولك ان تقول الجملة الثانية صفة ثانية لا معطوفة وحكى ابو زيد اكلت خبزا لحما
تمرا فقيل على حذف الواو وقيل على بدل الاضراب وحكى ابو الحسن اعطه درهما درهمين ثلاثة وخرج
على اضمار او ويحتمل البدل المذكور وقد خرج على ذلك ايات احدها وجوه يومئذ ناعمة اي و
وجوه عطفا على وجوه يومئذ خاشعة والثاني ان الدين عند الله الاسلام فيمن فتح الهمزة
اي وان الدين عطفا على انه لا اله الا هو ويبعده ان فيه فصلا بين المتعاطفين المرفوعين بالمنصوب
وبين المنصوبين بالمرفوع وقيل بدل من ان الاولى او صلتها او من القسط او معمول للحكيم على ان
اصله الحاكم ثم حول للمبالغة والثالث ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت لا اجد اي وقلت
وقيل بل هو الجواب وتولوا جواب سؤال مقدر كانه قيل فما حالهم اذ ذاك وقيل تولوا حال على

اذ ارفد وما اجاز الزمخشري في كون اسفينا في اذا ما اتوك لتحملهم تولوا انه قد قيل
لا اجد ما احملكم عليه توسط بين الشرط والجزاء **حذف فاء**
الجواب وهو مختص بالضرورة كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها وقد مر ان ابا الحسن
خرج عليه ان ترك خيرا الوصية للوالدين **حذف واو الحال** تقدم في قوله نصف النهار
الماء غامره اي انتصف النهار والحال ان الماء غامر هذا الغائص **حذف قد** زعم البصريون
ان الفعل الماضي الواقع حالا لابد معه من قد ظاهرة نحو وما لكم ان لا تاكلوا مما ذكر اسم الله عليه
وقد فصل لكم او مضمرة نحو انؤمن لك واتبعك الارذلون او جاؤكم حصرت صدورهم و
خالفهم الكوفيون واشترطوا ذلك في الماضي الواقع خبرا لكان كقوله صلعم لبعض اصحابه أليس
قد صليت معنا وقول الشاعر وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة وخالفهم البصريون واجاز بعضهم
ان زيد لقام على اضمار قد وقال الجميع حق الماضي المثبت المجاب به القسم ان يقرن باللام وقد
نحو تالله لقد آثرك الله علينا وقيل في قتل اصحاب الاخدود انه جواب للقسم على اضمار اللام
وقد جميعا للطول وقال حلفت لها بالله حلفة فاجر لناموا فما ان من حديث ولا صالي
فاضمر قد واما ولئن ارسلنا ريحا فرأوه مصفرا لظلوا من بعده يكفرون فزعم قوم انه من
ذلك وهو سهو لان ظلوا مستقبل لانه مرتب على الشرط وساد مسد جوابه فلا سبيل فيه الى قد
اذ المعنى ليظلن ولكن النون لا تدخل في الماضي **حذف لا التبرئة** حكى الاخفش لا رجل
وامرأة بالفتح واصله ولا امرأة فحذفت لا وبقي البناء للتركيب بحاله **حذف لا النافية**
وغيرها يطرد ذلك في جواب القسم اذا كان المنفي مضارعا نحو تالله تفتؤ تذكر يوسف
وقوله فقلت يمين الله ابرح قاعدا ويقل مع الماضي كقوله فان شئت آليت بين المقام والركن
والحجر الاسود نسيتك ما دام عقلي معي امد به امد السرمد ويسهله تقدم لا على القسم كقوله
فلا والله يا ذي الحي قومي وسمع بدونه في القسم كقوله وقولي اذا ما اطلقوا عن بعيرهم تلاقونه
حتى يؤوب المنخل وقد قيل به في يبين الله لكم ان تضلوا اي لئلا وقيل المحذوف مضاف اي كراهة
ان تضلوا **حذف ما النافية** ذكر ابن معط ذلك في جواب القسم فقال في الفيته وان اتى
الجواب منفيا بلا او ما كقولي والسما ما فعلا فانه يجوز حذف الحرف اذا امنوا الالباس حال
الحذف قال ابن الخباز وما رأيت في كتب النحو الا حذف لا وقال لي شيخنا لا يجوز حذف ما
لان التصرف في لا اكثر من التصرف في ما انتهى وانشد قال فوالله ما نلتم وما نيل منكم

بمعتدل وفق ولا متقارب وقال الاصل ما ما نلتم ثم في بعض كتبه قدر المحذوف ما النافية في
بعضها قدره ما الموصولة **حذف ما المصدرية** قال ابو الفتح في قوله بآية تقدمون
الخيل شعثا ان الصواب ان آية مضافة الى الجملة كما مر وعكس قول سيبويه في قوله بآية ما يحبون
الطعام ان ما زائدة والصواب انها مصدرية **حذف كي المصدرية** اجازه
السيرافي في نحو جئت لتكرمني وانما يقدر الجمهور هنا ان بعينها لانها ام الباب فهي اولى بالتجوز
حذف اداة الاستثناء لا اعلم ان احدا اجازه الا ان السهيلي قال في قوله تعالى
ولا تقولن لشيء الآية لا يتعلق الاستثناء بفاعل اذ لم ينه عن ان يفعل الا ان يشاء الله بقوله
ذلك ولا بالنهي لانك اذا قلت انت منهي عن ان تقوم الا ان يشاء الله فلست بمنهي فقد سلطته
على ان يقوم ويقول شاء الله ذلك وتأويل ذلك ان الاصل الا قائلا الا ان يشاء الله وحذف
القول كثير انتهى فتضمن كلامه حذف اداة الاستثناء والمستثنى جميعا والصواب ان الاستثناء
مفرغ وان المستثنى مصدر وحال اي الا قولا مصحوبا بان يشاء الله او الا ملتبسا بان يشاء الله
وقد علم انه لا يكون القول مصحوبا بذلك الا مع حرف الاستثناء فطوى ذكره لذلك وعليهما
فالباء محذوفة من ان وقال بعضهم يجوز ان يكون ان يشاء الله كلمة تأبيد اي لا تقولنه ابدا
كما قيل في وما يكون لنا ان نعود فيها الا ان يشاء الله لان عودهم في ملتهم مما لا يشاءه الله
سبحانه وتعالى وجوز الزمخشري ان يكون المعنى ولا تقولن ذلك الا ان يشاء الله ان تقوله بان يأذن
لك فيه ولما قاله مبعد وهو ان ذلك معلوم في كل امر ونهي ومبطل وهو انه يقتضي النهي عن قول اني
فاعل ذلك غدا مطلقا وبهذا يتناقض قول من زعم ان الاستثناء منقطع وقول من زعم ان الا
ان يشاء الله كناية عن التأبيد **حذف لام التوطئة** وان لم ينتهوا عما يقولون
ليمسن وان اطعتموهم انكم لمشركون وان لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين بخلاف
والا تغفر لي وترحمني اكن من الخاسرين **حذف الجار** يكثر ويطرد مع ان وان نحو يمنون
عليك ان اسلموا اي بان ومثله بل الله يمن عليكم ان هداكم والذي اطمع ان يغفر لي ونطمع
ان يدخلنا ربنا وان المساجد لله اي ولان ايعدكم انكم اذا متم اي بانكم وجاء في غيرهما نحو والقمر
قدرناه منازل اي قدرنا له ويبغونها عوجا اي يبغون لها انما ذلكم الشيطان يخوف اولياءه
اي يخوفكم باوليائه وقد يحذف مع بقاء الجر كقول رؤبة وقيل له كيف اصبحت خير عافاك الله وقولهم
بكم درهم اشتريت ويقال في القسم الله لافعلن **حذف ان الناصبة** وهو مطرد في

مواضع معروفة وشاذ في غيرها نحو خذ اللص قبل يأخذك ومره يحفرها ولابد من تتبعها قال به سيبويه في قوله تعالى وَتَنْهَتْ نَفْسِي بَعْدَ مَا كِدْتُ أَفْعَلُهُ وقال المبرد الاصل افعلها ثم حذفت الالف ونقلت حركة الهاء الى ما قبلها وهذا اولى من قول سيبويه لانه اضمر ان في موضع حقها ان لا تدخل فيه صريحا وهو خبر كاد واعتد بها مع ذلك بابقاء عملها واولى نصب الفعل بعد اضمار ان سهل الامر ومع ذلك فلا يقاس ومنه قوله أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ ومن آياته يريكم البرق خوفا وطمعا وتسمع بالمعيدي خير من ان تراه وهو الاشهر في رواية بيت طرفة الا ايهذا الزاجري احضر الوغى وان اشهد اللذات هل انت مخلدي وقرأ اعبد بالنصب كما روا احضر كذلك وانتصاب غير في الاية على القراءتين لا يكون باعبد لان الصلة لا تعمل في ما قبل الموصول بل بتامروني وان اعبد بدل منه بدل اشتمال اي اتامروني بغير الله عبادته **حذف لام الطلب** هو مطرد عند بعضهم في نحو قل له ليفعل وجعل منه قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا وقل لعبادي يقولوا وقيل هو جواب لشرط محذوف او جواب للطلب والحق ان حذفها مختص بالشعر كقوله محمد تفد نفسك كل نفس **حذف حرف النداء** نحو ايها الثقلان يوسف اعرض عن هذا ان ادوا الي عباد الله وشذ في اسمي الجنس والاشارة نحو اصبح ليل وقوله بمثلك هذا لوعة وغرام ولحن بعضهم المتنبي في قوله هذي برزت لنا فهجت رسيسا واجيب بان هذي مفعول مطلق اي برزت هذه البرزة ورده ابن مالك بانه لا يشار الى المصدر الا منعوتا بالمصدر المشار اليه كضربته ذلك الضرب ويرده بيت انشده هو وهو قوله يا عمرو انك قد مللت صحابتي وصحابتك قليل **حذف همزة الاستفهام** تقدم ذكره في اول الباب الاول من الكتاب **حذف نون التاكيد** يجوز في نحو اضربن في الضرورة كقوله فلا وابي لتأتينها جميعا ولو كانت بها عرب وروم ويجب حذف الخفيفة اذا لقيها ساكن نحو اضرب الغلام بفتح الباء والاصل اضربن وقوله لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه واذا وقف عليها تالية ضمة او كسرة حذفت ويعاد ما كان حذف لاجلها فيقال في اضربن يا قوم اضربوا وفي اضربن يا هند اضربي وقيل حذفها في غير ذلك ضرورة كقوله اضرب عنك الهموم طارقها ضربك بالسيف قونس الفرس وقيل بما جاء في النثر وخرج بعضهم عليه قراءة من قرأ الم نشرح بالفتح وقيل ان بعضهم ينصب بلم ويجزم بلن ولعل تقول لعل المحذوف فيهما الشديدة فيجاب بان تقليل الحذف الحمل على ما ثبت حذفه اولى **حذف نوني التثنية والجمع** يحذفان للاضافة نحو تبت يدا ابي لهب انا مرسلوا

الناقة ولشبه الاضافة نحو لا غلامي لزيد ولا مكرمي لعمرو اذا لم تقدر اللام مقحمة ولتقصير الصلة نحو الضاربا زيدا والضاربوا عمرا واللام الساكنة قليلا نحو لذائقوا العذاب فيمن قرأه بالنصب وللضرورة نحو قوله هما خطتا اما اسار ومنة واما دم والقتل بالحر اجدر فيمن رواه برفع اسار ومنة واما من خفض فبالاضافة وفصل بين المتضايفين باما فلم يقلك البيت عن ضرورة واختلفوا في قوله لو يا لون ضاربين القباب فقيل الاصل ضاربي القباب وقيل للقباب كقوله اشارت كليب بالاكف الاصابع وقيل اعراب ضاربين اعراب مساكين فنصبه بالفتحة لا بالياء **حذف التنوين** يحذف لزوما لدخول ال نحو الرجل وللاضافة نحو غلامك ولشبهها نحو لا مال لزيد اذا لم تقدر اللام مقحمة فان قدرت فهو مضاف ولمانع الصرف نحو فاطمة وللوقف في غير النصب وللاتصال بالضمير نحو ضاربك فيمن قال انه غير مضاف فاما قوله اسلمني الى قومي شراحي بضرورة خلافا لهشام ثم هو نون الوقاية لا التنوين كقوله وليس الموافيني ليرفد خائبا اذ لا يجتمع التنوين مع ال ولكون الاسم علما موصوفا بما اتصل به واضيف الى علم من ابن او ابنة اتفاقا او بنت عند قوم من العرب فاما قوله جارية من قيس ابن ثعلبة فضرورة ويحذف لالتقاء الساكنين قليلا كقوله فالفيته غير مستعتب ولا ذاكر الله الا قليلا واما انه ذلك على حذفه للاضافة لا للالتقاء ساكنين نماثل المتعاطفين في التنكير وقرئ قل هو الله احد الله الصمد ولا الليل سابق النهار بترك تنوين احد وسابق وبنصب النهار واختلف لم ترك تنوين غير في نحو قبضت عشرة ليس غير فقيل لانه مبني كقبل وقيل لنية الاضافة وان الضمة اعراب وغير متعينة لانها اسم ليس او محتملة لذلك وللخبرية ويرده ان هذا التركيب مطرد ولا يحذف تنوين مضاف لغير مذكور باطراد الا ان اشبه في اللفظ المضاف نحو قطع الله يد ورجل من قالها فان الاول مضاف الى المذكور والثاني لمجاورته له مع انه المضاف اليه في المعنى كانه المضاف اليه لفظا **حذف ال** يحذف للاضافة المعنوية وللنداء نحو يا رحمن الا من اسم الله تعالى والجمل المحكية قيل والاسم المشبه به نحو يا الخليفة هيبة وسمع سلام عليكم بغير تنوين فقيل على اضمار ال ويحتمل عندي كونه على تقدير المضاف اليه والاصل سلام الله عليكم وقال الخليل في ما يحسن بالرجل خير منك ان يفعل كذا هو على نية ال في خير ويرده انها لا تجامع من الجارة للمفضول وقال الاخفش اللام زائدة وليس هذا بقياس والتركيب قياسي وقال ابن مالك خير بدل وابدال المشتق ضعيف فالاولى عندي ان يخرج على قوله ولقد امر على اللئيم يسبني **حذف**

لام الجواب وذلك ثلثة حذف لام جواب لو نحو لو نشاء جعلناه اجاجا وحذف لام لقد يحسن مع طول الكلام نحو قد افلح من زكّيها وحذف لام لافعلن يختص بالضرورة كقول عامر بن الطفيل وقيل عمرو أنا ابن فاتك فرع وان اخاكم لم يثار **حذف جملة القسم** كثير جدا وهو لازم مع غير الباء من حروف القسم وحيث قيل لافعلن او لقد فعل او لئن فعل ولم يتقدم جملة قسم فثم جملة قسم مقدرة نحو لاعذبنه عذابا شديدا الاية ولقد صدقكم الله وعده لئن اخرجوا لا يخرجون معهم واختلف في نحو لزيد قائم وفي نحو ان زيدا قائم او لقائم هل يجب كونه جوابا لقسم اولا **حذف جواب القسم** يجب اذا تقدم عليه او اكتنفه ما يغني عن الجواب فالاول نحو زيد قائم والله ومنه ان جائني زيد والله اكرمته والثاني نحو زيد والله قائم فان قلت زيد والله انه قائم او لقائم احتمل كون المتأخر عنه خبرا عن المتقدم عليه واحتمل كونه جوابا وجملة القسم وجوابه الخبر ويجوز في غير ذلك نحو والنازعات غرقا الايات اي لتبعثن بدليل ما بعده وهذا المقدر هو العامل في يوم ترجف او عامله اذكر وقيل الجواب ان في ذلك لعبرة وهو بعيد لبعده ومثله ق والقرآن المجيد اي ليهلكن بدليل كم اهلكنا او انك لمنذر بدليل بل عجبوا ان جاءهم منذر وقيل الجواب مذكور فقال الاخفش قد علمنا وحذفت اللام للطول مثل قد افلح من زكيها ابن كيسان ما يلفظ من قول الاية الكوفيون بل عجبوا والمعنى لقد عجبوا بعضهم ان في ذلك لذكرى ومثله ص والقرآن ذي الذكر اي انه لمعجز او انك لمن المرسلين او ما الامر كما تزعمون وقيل هو مذكور فقال الكوفيون والزجاج ان ذلك لحق وفيه بعد الاخفش ان كل الا كذب الرسل الفراء ونعلب ص لان معناه صدق والله ويرده ان الجواب لا يتقدم وقيل كم اهلكنا وحذفت اللام للطول **حذف جملة الشرط** هو مطرد بعد الطلب نحو فاتبعوني يحببكم الله اي فان تتبعوني يحببكم فاتبعني اهدك ربنا اخرنا الى اجل قريب نجب دعوتك ونتبع الرسل وجاء بدونه نحو ان ارضي واسعة فاياي فاعبدون اي فان لم يتأت اخلاص العبادة لي في هذه البلدة فاياي فاعبدون في غيرها ام اتخذوا من دونه اولياء فالله هو الولي اي ان ارادوا اولياء بحق فالله هو الولي وتقول لو انا انزل علينا الكتاب لكنا اهدى منهم فقد جاءكم بينة من ربكم وهدى ورحمة فمن اظلم ممن كذب بايات الله اي ان صدقتم فيما كنتم تعدون من انفسكم فقد جاءكم بينة وان كذبتم فلا احد اكذب منكم فمن اظلم وانما جعلت هذه الاية من حذف جملة الشرط فقط وهي من حذفها وحذف جملة الجواب لانه قد ذكر في اللفظ جملة قائمة

مقام

مقام الجواب وذلك يسمى جوابا تجوزا كما سيأتي وجعل منه الزمخشري وتبعه ابن مالك بدلا لذين فلم تقتلوهم اي ان افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم ويرده ان الجواب المنفي بلم لا تدخل عليه الفاء وجعل منه ابو البقاء فذلك الذي يدع اليتيم اي ان اردت معرفته فذلك وهو حسن وحذف جملة الشرط بدون الاداة كثير كقوله فطلقها فلست لها بكفؤ وان لا يعل مفرقك الحسام اي وان لا تطلقها **حذف جملة جواب الشرط** وذلك واجب ان تقدم عليه او اكتنفه ما يدل على الجواب فالاول نحو هو ظالم ان فعل والثاني نحو هو ان فعل ظالم وانا ان شاء الله لمهتدون ومنه والله ان جائني زيد لاكرمته وقول ابن معط اللفظان يفدهم الكلام اما من ذلك ففي ضرورة ايضا وهي حذف الجواب مع كون الشرط مضارعا واما الجواب بالجملة الاسمية وجعلنا الشرط والجواب خبر ففيه ضرورة ايضا وهي حذف الفاء كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها ووهم ابن الخباز فقطع بهذا الوجه ويجوز حذف الجواب في غير ذلك نحو فان استطعت ان تبتغي نفقا في الارض الاية اي فافعل ولو ان قرآنا سيرت به الجبال الاية اي لما امنوا به بدليل وهم يكفرون بالرحمن والنحويون يقدرون لكان هذا القرآن وما قدرته اظهر لو تعلمون علم اليقين اي لارتدعتم وما الهيكم التكاثر ولو افتدى به اي ما تقبل منه ولو كنتم في بروج مشيدة اي لادرككم الموت واذا قيل لهم اتقوا ما بين ايديكم وما خلفكم لعلكم ترحمون اي اعرضوا بدليل ما بعده ائن ذكرتم اي تطيرتم ولو جئنا بمثله مددا اي لنفد ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم اي لرايت امرا فظيعا ولولا فضل الله عليكم ورحمته وان الله تواب حكيم اي لهلكتم قل ارأيتم ان كان من عند الله وكفرتم به قال الزمخشري تقديره الستم ظالمين بدليل ان الله لا يهدي القوم الظالمين ويرده ان جملة الاستفهام لا تكون جوابا الا بالفاء مؤخرة عن الهمزة نحو ان جئتك افما تحسن الي ومقدمة على غيرها نحو فهل تحسن الي

تنبيه التحقيق ان من حذف الجواب مثل من كان يرجو لقاء الله فان اجل الله لات لان الجواب مسبب عن الشرط واجل الله ات سواء وجد الرجاء ام لم يوجد وانما الاصل فليبادر العمل فان اجل الله لات ومثله وان تجهر بالقول اي فاعلم انه غني عن جهرك فانه يعلم السر وان يكذبوك اي فتصبر فقد كذبت رسل من قبلك ان يمسسكم قرح اي فاصبروا فقد مس القوم قرح مثله ومن يتبع خطوات الشيطان اي يفعل الفواحش والمنكرات فانه يامر بالفحشاء والمنكر ومن يتول الله ورسوله والذين امنوا اي يغلب فان حزب الله هم

الغالبون {وإن عزموا الطلاق} فلا يؤذن ومن يقول ولا تفعل فإن الله يسمع ذلك ويعلمه فإن تولوا فلا لوم على فقد أبلغتكم

حذف الكلام بجملته يقع ذلك باطراد في مواضع أحدها بعد حروف الجواب يقال أقام زيد فتقول نعم إن صدقت النفي وبلى إن أبطلته ومن ذلك قوله

قالوا أخفت فقلت إن وخيفتي ... ما إن تزال منوطة برجائي

فإن إن هنا بمعنى نعم وأما قوله

ويقلن شيب قد علاك ... وقد كبرت فقلت إنه

فلا يلزم كونه من ذلك خلافا لأكثرهم لجواز أن لا تكون الهاء للسكت بل اسما لأن على أنها المؤكدة والخبر محذوف أي إنه كذلك الثاني بعد نعم وبئس إذا حذف المخصوص وقيل إن الكلام جملتان نحو {إنا وجدناه صابرا نعم العبد} الثالث بعد حرف النداء في مثل {يا ليت قومي يعلمون} إذا قيل إنه على حذف المنادى أي يا هؤلاء الرابع بعد إن الشرطية كقوله

قالت بنات العم يا سلمى وإن ... كان غنيا معدما قالت وإن

أي وإن كان كذلك رضيته أيضا الخامس في قولهم افعل هذا إما لا أي إن كنت لا تفعل غيره فافعله

حذف أكثر من جملة في غير ما ذكر أنشد أبو الحسن

إن يكن طبك الدلال فلو في ... سالف الدهر والسنين الخوالي

أي إن كان عادتك الدلال فلو كان هذا فيما مضى لاحتملناه منك وقالوا في قوله تعالى {فقلنا اضربوه ببعضها كذلك يحيي الله الموتى} إن التقدير فضربوه فحيي فقلنا كذلك وفي قوله تعالى {أنا أنبئكم بتأويله فأرسلون يوسف} إن التقدير فأرسلوني إلى يوسف لأستعبره الرؤيا فأرسلوه فأتاه وقال له يا يوسف وفي قوله تعالى {فقلنا اذهبا إلى القوم الذين كذبوا بآياتنا فدمرناهم} إن التقدير فأتياهم فأبلغاهم الرسالة فكذبوهما فدمرناهم

تنبيه الحذف الذي يلزم النحوي النظر فيه هو ما اقتضته الصناعة وذلك بأن يجد خبرا بدون مبتدأ أو بالعكس أو شرطا بدون جزاء أو بالعكس أو معطوفا بدون معطوف عليه أو معمولا بدون عامل نحو {ليقولن الله} ونحو {قالوا خيرا} ونحو خير عافاك الله وأما قولهم في نحو {سرابيل تقيكم الحر} إن التقدير والبرد ونحو {وتلك نعمة تمنها علي أن عبدت بني إسرائيل} إن التقدير ولم تعبدني ففضول في علم النحو وإنما ذلك للمفسر وكذا قولهم يحذف الفاعل لعظمته وحقارة المفعول أو بالعكس أو للجهل به أو للخوف عليه أو منه ونحو ذلك فإنه تطفل منهم على صناعة البيان ولم أذكر بعض ذلك في كتابي جريا على عادتهم وأنشد

وهل أنا إلا من غزية إن غوت ... غويت وإن ترشد غزية أرشد

بل لأني وضعت الكتاب لإفادة متعاطي التفسير والعربية جميعا وأما قولهم في راكب الناقة طليحان إنه على حذف عاطف ومعطوف أي والناقة فلأنه لم يطابق الخبر المخبر عنه وقيل هو على حذف مضاف أي أحد طليحين وهذا الإتيان في نحو غلام زيد

الباب السادس من الكتاب في التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها

وهي كثيرة والذي يحضرني الآن منها عشرون موضعا أحدها قولهم في لو إنها حرف امتناع لامتناع وقد بينا الصواب في ذلك في فصل لو وبسطنا القول فيه بما لم نسبق إليه والثاني قولهم في إذا غير الفجائية إنها ظرف لما يستقبل من الزمان وفيه معنى الشرط غالبا وذلك معيب من جهتين إحداهما أنهم يذكرونه في كل موضع وإنما ذلك تفسير للأداة من حيث هي وعلى المعرب أن يبين في كل موضع هل هي متضمنة لمعنى الشرط أم لا وأحسن مما قالوه أن يقال إذا أريد تفسيرها من حيث الجملة هي ظرف مستقبل خافض لشرطه منصوب بجوابه صالح لغير ذلك والثانية أن العبارة التي تلقى للمتدربين يطلب فيها الإيجاز لتخف على الألسنة إذا الحاجة داعية إلى تكريرها وكان أخصر من قولهم لما يستقبل من الزمان أن يقولوا مستقبل والثالثة أن المراد أنها ظرف موضوع للمستقبل والعبارة موهمة أنها ظرف للمستقبل كما تقول اليوم ظرف للسفر فإن الزمان قد يجعل ظرفا للزمان مجازا تقول كتبته في يوم الخميس في عام كذا فإن الثاني حال من الأول فهو ظرف له على الاتساع ولا يكون بدلا منه لأنه لا يبدل الأكثر من الأقل على الأصح ولو قالوا ظرف مستقبل لسلم من الإسهاب والإيهام المذكورين والرابعة أن قولهم غالبا راجع إلى قولهم فيه معنى الشرط كذا يفسرونه وذلك يقتضي أن كونه ظرفا وكونه لما يستقبل لا يتخلفان وقد بينا في بحث إذا أن الأمر بخلاف ذلك والثالث قولهم النعت يتبع المنعوت في أربعة من عشرة وإنما ذلك في النعت الحقيقي فأما السببي فإنما يتبع في اثنين من خمسة واحد من أوجه الإعراب وواحد من التعريف والتنكير وأما الإفراد والتذكير وأضدادهما فهو فيها كالفعل تقول مررت برجلين قائم أبواهما وبرجال قائم آباؤهم وبرجل قائمة أمه وبامرأة قائم أبوها وإنما يقول قائمين أبواهما وقائمين آباؤهم من يقول أكلوني البراغيث وفي التنزيل {ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها} إلا أن الصفة الرافعة لجمع يجوز فيها في الفصيح أن تفرد وأن تكسر وهو أرجح على الأصح كقوله

بكرت عليه بكرة فوجدته ... قعودا لديه بالصريم عواذله

وصح الاستشهاد بالبيت لأن هذا الحكم ثابت أيضا للخبر والحال الرابع قولهم في نحو {وكلا منها رغدا} إن رغدا نعت لمصدر محذوف ومثله {واذكر ربك كثيرا} وقول ابن دريد

واشتعل المبيض في مسوده ... مثل اشتعال النار في جزل الغضا

أي أكلا رغدا وذكرا كثيرا واشتعالا مثل اشتعال النار وقيل مذهب سيبويه والمحققين خلاف ذلك وأن المنصوب حال من

ضمير مصدر الفعل والاصل نجلاه واشتعلها اى نجلا الاكل واشتعل الاشتعال فالدليل فالنحولهم سير عليه طويلا ولا يقولون طويل ولو كان نعتا للمصدر لجاز وبدليل انه لا يحذف الموصوف الا والصفة خاصة بجنسه تقول رايت كاتبا ولا تقول رايت طويلا لان الكتابة خاصة بجنس الانسان بخلاف الطول وعندى فيما احتجوا به نظر اما الاول فلجواز ان المانع من الرفع كراهية اجتماع مجازين حذف الموصوف وتصيير الصفة مفعولا على السعة ولهذا يقولون دخلت الدار بحذف في توسعا ويمنعون دخلت الامر لان تعليق الدخول بالمعاني مجاز واسقاط الخافض مجاز ويوضحه انهم يفعلون ذلك في صفة الاحيان فيقولون سير عليه زمن طويل فاذا حذفوا الزمان قالوا طويلا بالنصب لما ذكرنا واما الثاني فلان التحقيق ان حذف الموصوف مما يتوقف على وجدان الدليل لا على الاختصاص بدليل وألنا له الحديد ان اعمل سابغات اى دروعا سابغات ومما يقدح في قولهم مجيء نحو قولهم اشتمل الصماء اى الشملة الصماء والحالة متعذرة لتعريفه والخامس قولهم الفا جواب الشرط والصواب ان يقال رابطة لجواب الشرط وانما جواب الشرط الجملة والسادس قولهم العطف على عاملين والصواب العطف على معمولي عاملين والسابع قولهم بل حرف اضراب وصوابه حرف استدراك واضراب فانها بعد النفي والنهي بمنزلة لكن سواء والثامن قولهم في نحو ائتني اكرمك ان الفعل مجزوم في جواب الامر والصحيح انه جواب لشرط محذوف وقد يكونون انما ارادوا تقريب المسافة على المتعلمين والتاسع قولهم في المضارع في مثل يقوم زيد فعل مضارع مرفوع لخلوه من الناصب الجازم والصواب ان يقال مرفوع لحلوله محل الاسم وهو قول البصريين وكان حاملهم على ما فعلوه ارادة التقريب والا فما بالهم يجنحون على تصحيح قول البصريين في ذلك ثم اذا اعربوا قالوا خلاف ذلك والعاشر قولهم امتنع نحو سكران من الصرف للصفة والزيادة ونحو عثمان للعلمية والزيادة وانما هذا قول الكوفيين فاما البصريون فمذهبهم ان المانع الزيادة المشبهة لالفي التانيث ولهذا قال الجرجاني ينبغي ان تعد موانع الصرف ثمانية لا تسعة وانما شرطت العلمية او الصفة لان الشبه لا يتقوى الا باحدها ويلزم الكوفيين ان يمنعوا صرف عقربيت علما فان اجابوا بان المعتبر انما هو زيادتان باعيانهما سألناهم عن علة الاختصاص فلا يجدون مصرفا عن التعليل بشبهة الفي التانيث فيرجعون الى ما اعتبره البصريون والحادي عشر قولهم في نحو قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع ان الواو نائبة عن او ولا يعرف ذلك في اللغة وانما

يقوله

يقوله بعض ضعفاء المعربين والمفسرين واما الاية فقال ابو طاهر حمزة بن الحسين الاصفهاني في كتابه المسمى بالرسالة المعربة عن شرف الاعراب القول بان الواو فيها بمعنى او عجز عن درك الحق واعلموا ان الاعداد التي تجمع قسمان قسم يؤتى به ليضم بعضه الى بعض وهو الاعداد الاصول نحو ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم تلك عشرة كاملة ثلاثين ليلة واتممناها بعشر فتم ميقات ربه اربعين ليلة وقسم يؤتى به لا ليضم بعضه الى بعض وانما يراد به الانفراد لا الاجتماع وهو الاعداد المعدولة كهذه الاية واية سورة فاطر يقول اى منهم جماعة ذوو جناحين جناحين وجماعة ذوو ثلاثة ثلاثة وجماعة ذوو اربعة اربعة وكل جنس منفرد بعدد وقال الشاعر ولكنما اهلي بواد انيسه ذئاب تبغى الناس مثنى وموحد ولم يقولوا ثلاث وخماس ويريدون ثمانية كما قال الله ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم وللجهل بموقع هذه الالفاظ استعملها المتنبي في غير موضع التقسيم فقال احاد ام سداس في احاد لييلتنا المنوطة بالتناد انتهى وقال الزمخشري فان قلت الذي اطلق للناكح في الجمع ان يجمع بين اثنتين او ثلاث او اربع فما معنى التكرير في مثنى وثلاث ورباع قلت الخطاب للجميع فوجب التكرير ليصيب كل ناكح يريد الجمع ما اراد من العدد الذي اطلق له كما تقول للجماعة اقتسموا هذا المال درهمين درهمين وثلاثة ثلاثة واربعة اربعة ولو افردت لم يكن له معنى فان قلت فلم جاء العطف بالواو دون او قلت كما جاء بها في المثال المذكور ولو جئت بها لاعلمت انه لا يسوغ لهم ان يقتسموه الا على احد انواع القسمة وليس لهم ان يجمعوا بينها فيجعلوا بعض القسمة على تثنية وبعضها على تثليث وبعضها على تربيع وذهب معنى تجويز الجمع بين انواع القسمة الذي دلت عليه الواو وتحريره ان الواو دلت على اطلاق ان يأخذ الناكحون من ارادوا نكاحها من النساء على طريق الجمع ان شاؤا مختلفين في تلك الاعداد وان شاؤا متفقين فيها محظورا عليهم ما وراء ذلك انتهى وابلغ من هذه المقالة في الفساد قول من اثبت واو الثمانية وجعل منها سبعة وثامنهم كلبهم وقد مضى في باب الواو ان ذلك لا حقيقة له واختلف فيها ههنا فقيل عاطفة خبرا هو جملة على خبر مفرد والاصل هم سبعة وثامنهم كلبهم وقيل للاستئناف والوقف على سبعة وان في الكلام تقريرا لكونهم سبعة وثامنهم كلبهم كما قيل سبعة قيل نعم وثامنهم كلبهم واتصل الكلامان ونظيره ان الملوك اذا دخلوا قرية الاية فانه وكذلك يفعلون ليس من كلامها ويؤيده انه قد جاء في المقالتين الاوليين رجما بالغيب لم يجئ مثله في هذه المقالة فدل على مخالفتها لهما فيكون صدقا والا يرد

ذلك بقوله تعالى ما يعلمهم الا قليل انه يمكن ان يكون المراد ما يعلم عدتهم وقصتهم قبل ان نتلوها عليك الا قليل من اهل الكتاب الذين عرفوه من الكتاب وكلام الزمخشري يقتضي ان القليل هم الذين قالوا سبعة فيندفع الاشكال ايضا لكنه خلاف الظاهر وقيل هي واو الحال اذ الواو الداخلة على الجملة الموصوف بها التاكيد لصوق الموصوف بالصفة كمررت برجل معه سيف فاما الواو الاولى فلا حقيقة لها وقدر واما واو الحال فان عامل الحال ان قدرت هم ثلثة او هؤلاء ثلثة فان قيل على التقدير الثاني هو من باب وهذا بعلي شيخا فلنا العامل المعنوي لا يحذف الثاني عشر قولهم المؤنث المجازي يجوز معه التذكير والتانيث وهذا يتداوله الفقهاء في محاوراتهم والصواب تقييده بالمسند الى المؤنث المجازي ويكون المسند فعلا او شبهه ويكون المؤنث ظاهرا وذلك نحو طلع الشمس وتطلع الشمس واطالع الشمس ولا يجوز هذا الشمس ولا هو الشمس ولا الشمس هذا او هو ولا يجوز في غير ضرورة الشمس طلع خلافا لابن كيسان احتج بقوله ولا ارض ابقل ابقالها قال وليس بضرورة لتمكنه من ان يقول ابقلت ابقالها بالنقل ورد بانا لا نسلم ان هذا الشاعر ممن لغته تخفيف الهمزة بنقل او غيره الثالث عشر قولهم ينوب بعض حروف الجر عن بعض وهذا ايضا مما يتداولونه ويستدلون به وتصحيحه بادخال قد على قولهم ينوب وح ينتعذر استدلالهم به اذ كل موضع ادعوا فيه ذلك يقال لهم فيه لا نسلم ان هذا مما وقعت فيه النيابة ولو صح قولهم لجاز ان يقال مررت في زيد ودخلت من عمرو وكتبت الى القلم على ان البصريين ومن تابعهم يرون في الاماكن التي ادعيت فيها النيابة ان الحرف باق على معناه وان العامل ضمن معنى عامل يتعدى بذلك الحرف لان التجوز في الفعل اسهل منه في الحرف الرابع عشر قولهم ان النكرة اذا اعيدت نكرة كانت غير الاولى واذا اعيدت معرفة او اعيدت المعرفة معرفة او نكرة كان الثاني عين الاول وحملوا على ذلك ما روي لن يغلب عسر يسرين قال الزجاج ذكر العسر مع الالف واللام ثم ثنى ذكره فصار المعنى ان مع العسر يسرين انتهى ويشهد للصورتين الاوليين انك تقول اشتريت فرسا ثم بعت فرسا فيكون الثاني غير الاول ولو قلت ثم بعت الفرس كان الثاني عين الاول وللرابع قول الحماسي صفحنا عن بني ذهل وقلنا القوم اخوان عسى الايام ان يرجعن قوما كالذي كانوا ويشكل على ذلك امور ثلثة احدها ان الظاهر في اية الم نشرح ان الجملة الثانية تكرار للجملة الاولى كما تقول ان لزيد دارا ان لزيد دارا وعلى هذا فالثانية عين الاولى والثاني ان ابن مسعود قال لو كان العسر في حجر لطلبه اليسر حتى يدخل عليه انه لن يغلب عسر يسرين مع

ان الاية في قراءته ومصحفه مرة واحدة فدل على ما ادعيناه من التوكيد وعلى انه لم يستفد تكرر اليسر من تكرره بل من غير ذلك كان يكون فهمه مما في التنكير من التفخيم فتاوله بيسر الدارين والثالث ان في التنزيل ايات ترد هذه الاحكام الاربعة فيشكل على الاول قوله تعالى الله الذي خلقكم من ضعف الاية وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله والاله واحد سبحانه وعلى الثاني قوله تعالى فلا جناح عليهما ان يصلحا بينهما صلحا والصلح خير فان الصلح الاول خاص وهو الصلح بين الزوجين والثاني عام ولهذا يستدل بها على استحباب كل صلح جائز ومثله زدناهم عذابا فوق العذاب والشيء لا يكون فوق نفسه وعلى الثالث قل اللهم مالك الملك تؤتي الملك من تشاء فان الملك الاول عام والثاني خاص وهل جزاء الاحسان الا الاحسان فان الاول العمل والثاني الثواب وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس فان الاولى القاتلة والثانية المقتولة وكذا بقية الاية وعلى الرابع يسئلك اهل الكتاب ان تنزل عليهم كتابا وقوله ان الناس ناس والزمان زمان فان الثاني لو ساوى الاول في مفهومه لم يكن في الاخبار به عنه فايدة وانما هذا من باب قوله انا ابو النجم وشعري شعري اي وشعري لم يتغير عن حالته فان ادعي ان القاعدة فيهن انما هي مستمرة مع عدم القرينة فاما ان وجدت قرينة فالتعويل عليها سهل الامر وفي الكشاف فان قلت ما معنى لن يغلب عسر يسرين قلت هذا عمل على الظاهر وبناء على قوة الرجاء وان وعد الله لا يحمل الا على ابلغ ما يحتمله اللفظ والقول فيه ان الجملة الثانية يحتمل ان تكون تكريرا للاولى كتكرير ويل يومئذ للمكذبين لتقرير معناها في النفوس كتكرير المفرد في جاء زيد زيد وان تكون الاولى عدة بان العسر مردوف بيسر لا محالة والثانية عدة مستانفة بان العسر متبوع بيسر فهما يسران على تقدير الاستيناف وانما كان العسر واحدا لانه لا يخلو اما ان يكون تعريفه للعهد وهو العسر الذي كانوا فيه فهو هو لان حكمه حكم زيد في قولك ان مع زيد مالا وان كانت للجنس الذي يعلمه كل احد فهو هو ايضا واما اليسر فمنكر متناول لبعض الجنس فاذا كان الكلام الثاني مستانفا فقد تناول بعضا اخر ويكون الاول ما تيسر لهم من الفتوح في زمنه عليه السلم والثاني ما تيسر في ايام الخلفاء ويحتمل ان المراد بهما يسر الدنيا والاخرة مثل هل تربصون بنا الا احدى الحسنيين وهما الظفر والثواب انتهى ملخصا وقال بعضهم الحق ان في تعريف الاول ما يوجب الاتحاد وفي تنكير الثاني الاحتمال والقرينة تعين ويا بهما هنا انه صلى الله عليه واله كان هو واصحابه في عسر في الدنيا فوسع عليهم بالفتوح والغنائم ثم وعدهم بان الاخرة خير له

من الاولى فالتقديرات مع العسر في الدنيا يسر في الدنيا وان مع العسر في الدنيا يسرا في الاخرة للقطع بانه لا عسر عليه في الاخرة فتحققنا اتحاد العسر وتيقنا انه له يسرا في الدنيا ويسرا في الاخرة

الخامس عشر قولهم يجب ان يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها وهذا مشهور في كتبهم وعلى السنتهم وليس بلازم عند سيبويه ويشهد لذلك امور احدها قولك اعجبني وجه زيد متبسما وصوته قارئا فان صاحب الحال عند سيبويه النكرة وهو عنده مرفوع معمول للمضاف اليه لجاره مقدرا والحال منصوب بالفعل الثاني قوله لمية موحشا طلل فصاحب الحال عند سيبويه النكرة وهو عنده مرفوع بالابتداء وليس فاعلا كما يقول الاخفش والكوفيون والناصب للحال الاستقرار الذى تعلق به الظرف الثالث ان هذه امتكم امة واحدة فان امة حال من معمول ان وهو امتكم وناصب الحال الحرف التنبيه او اسم الاشارة ومثله وان هذا صراطي مستقيما وقال ها بينا ذا صريح النصح فاصغ له العامل حرف التنبيه ولك ان تقول لا نسلم ان صاحب الحال طلل بل ضميره المستتر في الظرف لان الحال من المعرفة واما جواب ابن خروف بان الظرف انما يتحمل الضمير اذا تاخر عن المبتدا فمخالف لاطلاقهم ولقول ابى الفتح في فعليك ورحمة الله السلام ان الاولى حمله على العطف على ضمير الظرف لا على تقديم المعطوف على المعطوف عليه وقد اعترض بانه تخلص من ضرورة باخرى وهى العطف مع عدم الفصل ولم يتعرض لعدم الضمير وجوابه ان عدم الفصل سهل لوروده في النثر كمررت برجل سواء والعدم حتى قيل انه قياسى واما جواب ابن مالك بان الحمل على طلل اولى لانه ظاهر فانما يصح لو ساوى الظاهر المضمر في التعريف واما البواقى فاتحاد العامل فيها موجود تقديرا لان المعنى اشير الى امتكم والى صراطى وتنبه لصريح النصح بينا واما مسئلة المضاف اليه فصلاحية المضاف فيهما للسقوط جعل المضاف اليه كانه معمول للفعل وعلى هذا فالشرط في المسئلة اتحاد العامل تحقيقا او تقديرا

السادس عشر قولهم يغلب المؤنث على المذكر في مسئلتين احدهما ضبعان في تثنية ضبع للمؤنث وضبعان للمذكر اذ لم يقولوا ضبعانان والثانية التاريخ فانهم ارخوا بالليالى دون الايام ذكر ذلك الزجاجي وجماعة وهو سهو فان حقيقة التغليب ان يجتمع شيئان فيجرى حكم احدهما على الاخر ولا يجتمع الليل والنهار ولاهنا تعبير عن شيئين بلفظ احدهما وانما ارخت العرب بالليالى لسبقها اذ كانت اشهرهم قمرية والقمر انما يطلع ليلا وانما المسئلة الصحيحة قولك كتبته لثلاث بين يوم وليلة وضابطه ان يكون معنا عدد مميز بمذكر ومؤنث وكلاهما مما لا يعقل وفصلا من العدد بكلمة بين قال فطافت ثلاثا بين يوم وليلة الشابع

عشر قولهم في نحو خلق الله السموات ان السموات مفعول به والصواب انه مفعول مطلق لان المفعول المطلق ما يقع عليه اسم المفعول بلا قيد كقولك ضربت ضربا والمفعول به ما لا يقع عليه ذلك الا مقيدا بقولك به كضربت زيدا وانت لو قلت السموات مفعول كما تقول الضرب مفعول لكان صحيحا ولو قلت السموات مفعول به كما تقول زيد مفعول به لم يصح وقد يعارض هذا بانه يصاغ لنحو السموات في المثال اسم مفعول تام فيقال السموات مخلوقة وذلك مختص بالمفعول به وايضاح اخر المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل الذى عمل فيه ثم اوقع الفاعل به فعلا والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل ايجاده والذى غر اكثر النحويين في هذه المسئلة انهم يمثلون المفعول المطلق بافعال العباد وهم انما يجرى على ايديهم انشاء الافعال لا الذوات فتوهموا ان المفعول المطلق لا يكون الا حدثا ولو مثلوا بافعال الله تعالى لظهر لهم انه لا يختص بذلك لان الله موجد للافعال والذوات جميعا لا موجد لهما في الحقيقة سواه سبحانه وتعالى وممن قال بهذا الذى ذكرته الجرجانى وابن الحاجب في اماليه وكذا البحث في انشأت كتابا وعمل فلان خيرا وامنوا وعملوا الصالحات وزعم ابن الحاجب في شرح المفصل وغيره ان المفعول المطلق يكون جملة وجعل من ذلك نحو قال زيد عمرو منطلق وقد مضى رده وزعم ايضا في اثبات زيدا عمرا فاضلا ان الاول مفعول به والثانى والثالث مفعول مطلق لانهما نفس النبأ قال وكذلك الثانى والثالث في اعلمت زيدا عمرا فاضلا فانهما متعلقا العلم لا نفسه وهذا خطأ بل هما ايضا مُنبأ بهما لا نفس النبأ وهذا الذى قاله لم يقله احد ولا يقتضيه النظر الصحيح

الثامن عشر قولهم ان كاد اثباتها نفى ونفيها اثبات فاذا قيل كاد زيد يفعل فمعناه انه لم يفعله واذا قيل لم يكد يفعل فمعناه انه فعله دليل الاول وان كادوا ليفتنونك وقوله كادت النفس ان تفيض عليه ودليل الثانى وما كادوا يفعلون وقد اشتهر ذلك بينهم حتى جعله المعرى لغزا فقال اانحوى هذا العصر ما هى لفظة جرت في لسانى جرهم وثمود اذا استعملت في صورة الجحد اثبتت وان اثبتت قامت مقام جحود والصواب ان حكمها حكم سائر الافعال في ان نفيها نفى واثباتها اثبات وبيانه ان معناها المقاربة ولا شك ان معنى كاد يفعل قارب الفعل وان معنى ما كاد يفعل ما قارب الفعل فخبرها منفى دائما اما اذا كانت منفية فواضح لانه اذا انتفت مقاربة الفعل انتفى عقلا حصول ذلك الفعل ودليله اذا اخرج يده لم يكد يراها ولهذا كان ابلغ من ان يقال لم يرها لان من لم ير قد يقارب الرؤية واما اذا كانت

المقاربة منتفية فلان الاخبار بقرب الشئ يقتضي عرفا عدم حصوله والا لكان الاخبار بحصوله لا بمقاربة حصوله اذ الحسن في العرف ان يقال لمن صلى قارب الصلوة وان كان ما صلى حتى قارب الصلوة ولا فرق فيما ذكرنا بين كاد ويكاد فان اورد على ذلك وما كادوا يفعلون مع انهم قد فعلوا اذ المراد بالفعل الذبح وقد قال الله تعالى فذبحوها والجواب انه اخبار عن حالهم في اول الامر فانهم كانوا اولا بعداء من ذبحها بدليل ما تلي علينا من تعنتهم وتكرر سؤالهم ولما كثر استعمال مثل هذا فيمن انتفت عنه مقاربة الفعل اولا ثم فعله بعد ذلك توهم من توهم ان هذا الفعل بعينه هو الدال على حصول الفعل وليس كذلك وانما فهم حصول الفعل من دليل اخر كما فهم في الاية من قوله تعالى فذبحوها التاسع عشر قولهم في السين وسوف حرف تنفيس والاحسن حرف استقبال لانه اوضح ومعنى التنفيس التوسيع فان هذا الحرف ينقل الفعل عن الزمن الضيق وهو الحال الى الزمن الواسع وهو المستقبل وهنا تنبيهان احدهما ان الزمخشري قال في اولئك سيرحمهم الله السين مفيدة وجود الرحمة لا محالة فهي مؤكدة للوعد واعترضه بعض الفضلاء بان وجود الرحمة مستفاد من الفعل لا من السين وبان الوجوب المشار اليه بقوله لا محالة لا اشعار للسين به واجيب بان السين موضوعة للدلالة على الوقوع مع التاخر فاذا كان المقام ليس مقام تاخير لكونه بشارة تمحضت لافادة الوقوع وبتحقيق الوقوع يصل الى درجة الوجوب الثاني قال بعضهم في ستجدون آخرين السين للاستمرار لا للاستقبال مثل سيقول السفهاء فانها نزلت بعد قولهم ما ولاهم الاية ولكن دخلت السين اشعارا بالاستمرار انتهى والحق انها للاستقبال وان يقول بمعنى يستمر على القول وذلك مستقبل فهو كالآية في المضارع نظيرها انما الذين آمنوا امنوا في الامر هذا ان سلم ان قولهم سابق على النزول وهو خلاف المفهوم من كلام الزمخشري فانه سئل ما الحكمة في الاعلام بذلك قبل وقوعه تمام العشرين قولهم في نحو جلست امام زيد ان زيدا مخفوض بالظرف والصواب ان يقال مخفوض بالاضافة فانه لا مدخل لخصوصية كون المضاف ظرفا **خاتمة** ينبغي للمعرب ان يتخير من العبارات اوجزها واجمعها للمعنى المراد فيقول في نحو ضرب فعل ماض لم يسم فاعله ولا يقول مبني لما لم يسم فاعله لطول ذلك وخفائه وان يقول في المرفوع به نائب عن الفاعل ولا يقول مفعول ما لم يسم فاعله لذلك ولصدق هذه العبارة على المنصوب من نحو اعطي زيد دينارا الا ترى انه مفعول لاعطي واعطي لم يسم فاعله واما النائب عن الفاعل فلا يصدق الا على المرفوع ولن يقول

في قد حرف لتقليل زمن الماضي وحدث الاتي ولتحقيق حدثيهما وفي اما حرف شرط وتفصيل وتوكيد وفي لم حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضيا ويزيد في لما الجازمة متصلا نفيه متوقعا ثبوته وفي الواو حرف عطف لمجرد الجمع او لمطلق الجمع ولا يقول للجمع المطلق وفي حتى حرف عطف للجمع والغاية وفي ثم حرف عطف للترتيب والمهلة وفي الفاء حرف عطف للترتيب والتعقيب واذا اختصرت فيهن فقل عاطف ومعطوف وجازم ومجزوم وناصب ومنصوب كما تقول جار ومجرور

الباب السابع من الكتاب في كيفية الاعراب والمخاطب

بمعظم هذا الباب المبتدئون اعلم ان اللفظ المعبر عنه ان كان حرفا واحدا عبر عنه باسمه الخاص به او المشترك فيقال في المتصل بالفعل من نحو ضربت التاء فاعل او الضمير فاعل ولا يقول ت فاعل كما بلغني عن بعض المعلمين اذ لا يكون اسم هكذا واما الكاف او اسميته فانها ملازمة للاضافة فاعتمدت على المضاف اليه ولهذا اذا تكلمت على اعرابها جئت باسمها فقلت في نحو قوله وما هداك الى ارض كعالمها الكاف فاعل ولا تقول ك فاعل لزوال ما تعتمد عليه ويجوز في نحو الله وفي نفسك وفي الثوب ولي هذا الامران تنطق بلفظها فتقول ك مبتدأ وذلك على القول بانها بعض ايمن وتقول في فعل امر ان الحذف فيهن عارض فاعتبر فيهن الاصل وتقول الباء حرف جر والواو حرف عطف ولا تنطق بلفظهما وان كان اللفظ على حرفين نطق به فقيل قد حرف تحقيق وهل حرف استفهام ونا فاعل او مفعول والاحسن ان تعبر عنه بقولك الضمير لئلا تنطق بالمتصل مستقلا ولا يجوز ان تنطق باسم شئ من ذلك كراهية الاطالة وعلى هذا نقول ال تنبيه من قولهم الالف واللام وقد استعمل التعبير بهما الخليل وسيبويه وان كان اكثر من ذلك نطق به ايضا فقيل سوف حرف استقبال وضرب فعل ماض وضرب هذه اسم ولهذا اخبر عنها بقولك فعل ماض وانما فتحت على الحكاية يدلك على ما ذكرنا ان الفعل ما دل على حدث وزمان محصل وضرب هنا لا يدل على ذلك وان الفعل لا يخلو عن الفاعل في حالة التركيب وهذا لا يصح ان يكون له فاعل ومما يوضح لك ذلك انك تقول في زيد من قولك ضرب زيد مرفوع بضرب او فاعل بضرب فتدخل الجار عليه وقال لي بعضهم لا دليل في ذلك لان المعنى بكلمة ضرب فقلت فكيف وقع ضرب مضافا اليه مع انه ليس باسم في زعمك فان قلت فاذا كان اسما فكيف اخبرت عنه بانه فعل قلت هو نظير الاخبار في قولك زيد قائم الا ترى انك اخبرت عن زيد باعتبار مسماه لا باعتبار

لفظه وكذلك اخبرت عن ضرب باعتبار مسماه وهو ضرب الذي يدل على الحدث والزمان
فهذا في انه لفظ مسماه لفظ كاسماء السور واسماء حروف المعجم ومن هنا قلت حرف التعريف
أل فقطعت الهمزة وذلك لانك لما نقلت اللفظ من الحرفية الى الاسمية اجريت عليه قياس
همزات الاسماء كما انك اذا سميت باضرب قطعت همزته واما قول ابن مالك ان الاسناد
اللفظي يكون في الاسماء والافعال والحروف وان الذي يختص به الاسم هو الاسناد المعنوي فلا
يخفى ما فيه وقال لي بعضهم كيف يتوهم ان ابن مالك اشتبه عليه الامر في الاسم والفعل والحرف
فقلت توهم ابن مالك ان النحويين كانهم غلطوا في قولهم ان الفعل يخبر به ولا يخبر عنه وان
الحرف لا يخبر به ولا يخبر عنه وممن قلد ابن مالك في هذا الوهم ابو حيان ولا بد للمتكلم على الاسم
ان يذكر ما يقتضي رفعه او نصبه او جره كقوله مبتدأ خبر فاعل مضاف اليه واما قول كثير من المعربين
مضاف وموصول او اسم اشارة فليس بشيء لان هذه الاشياء لا تستحق اعرابا مخصوصا
فالاقتصار في الكلام عليها على هذا القدر لا يعلم به موقعها من الاعراب وان كان المبحوث فيه
مفعولا عين نوعه فقيل مفعول مطلق او مفعول به او لاجله او معه او فيه وجرى اصطلاحهم
على انه اذا قيل مفعول واطلق لم يرد الا المفعول به لما كان اكثر المفاعيل دورا في الكلام خففوا
اسمه وانما كان حق ذلك ان لا يصدق الا على المفعول المطلق ولكنهم لا يطلقون على ذلك
اسم المفعول الا مقيدا بقيد الاطلاق وان عين المفعول فيه فقيل ظرف زمان او ظرف مكان
فحسن ولا بد من بيان متعلقه كما في الجار والمجرور الذي له متعلق وان كان المفعول به متعددا
عينت كل واحد فقلت مفعول اول وثان او ثالث وينبغي ان يعين المبتدي نوع الفعل
فيقول فعل ماض او فعل مضارع او فعل امر ويقول في نحو تلظى فعل مضارع اصله تتلظى و
يقول في الماضي مبني على الفتح وفي الامر مبني على ما يجزم به مضارعه وفي نحو يتربصن مبني على
السكون لاتصاله بنون الاناث وفي نحو لينبذن مبني على الفتح لمباشرته لنون التوكيد ويقول
في المضارع المعرب مرفوع لحلوله محل الاسم ويقول منصوب بكذا او باضمار ان او مجزوم بكذا ويبين
علامة الرفع والنصب والجزم وان كان الفعل ناقصا نص عليه فقال مثلا كان فعل ماض ناقص
يرفع الاسم وينصب الخبر وان كان المعرب حالا في غير محله عين ذلك فقيل في قائم من نحو
قائم زيد خبر مقدم ليعلم انه فارق موضعه الاصلي وليطلب مبتدأه وفي نحو ولو ترى اذ
يتوفى الذين كفروا الملائكة الذين مفعول مقدم ليطلب فاعله وان كان الخبر مثلا غير مقصود

لذاته

لذاته بل هو موطئ ليعلم ان المقصود ما بعده كقوله تعالى بل انتم قوم تجهلون وقوله كفى بجسمي
نحولا انني رجل لولا مخاطبتي اياك لم ترني ولهذا اعيد الضمير بعد قوم ورجل الى ما قبلهما
لا اليهما ومثله الحال الموطئة في انا انزلناه قرآنا عربيا وان كان المبحوث فيه حرفا بين نوعه ومعناه
وعمله ان كان عاملا فقال مثلا ان حرف توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر لن حرف نفي ونصب و
استقبال ان حرف مصدري ينصب الفعل المضارع لم حرف نفي يجزم المضارع ويقلبه ماضيا
ثم بعد الكلام على المفردات يتكلم على الجمل ألها محل ام لا **فصل** واول ما يحترز منه المبتدئ
في صناعة الاعراب ثلاثة امور احدها ان يلتبس عليه الاصلي بالزائد ومثاله انه اذا سمع ان أل من
علامات الاسم وان احرف نأيت من علامات المضارع وان تاء الخطاب من علامات الماضي
وان الواو والفاء من احرف العطف وان الباء واللام من احرف الجر وان فعل ما لم يسم فاعله
مضموم الاول سبق وهمه الى ان ألفيت وألهيت اسمان وان اكرمت وتعلمت مضارعان
وان وعظ وفتح عاطفان ومعطوفان وان نحو بنت وبيت ولهو ولعب كل منها جار ومجرور
وان نحو أدحرج مبني لما لم يسم فاعله وقد سمعت من يعرب ألهاكم التكاثر مبتدأ وخبرا
ظنهما مثل قولك المنطلق زيد ونظير هذا الوهم قراءة كثير من العوام أزمانة الهيكم بحذف
الالف كما تحذف في اول السورة في الوصل فيقال الخبر القارعة وذكر لي رجل عن كبير من الفقهاء ممن
يقرأ علم العربية انه استشكل قول الشريف المرتضى أتبيت ريان الجفون من الكرى وأبيت منك
بليلة الملسوع وقال كيف ضم التاء من تبيت وهو للمخاطب لا للمتكلم وفتحها من أبيت وهو
للمتكلم لا للمخاطب فبينت له ان الفعلين مضارعان وان التاء فيهما لام الكلمة وان الخطاب
في الاول مستفاد من تاء المضارعة والتكلم في الثاني مستفاد من الهمزة وان الاول مرفوع لحلوله محل
الاسم والثاني منصوب بان مضمرة بعد واو المصاحبة على حد قول الحطيئة ألم أك جاركم ويكون
بيني وبينكم المودة والاخاء وحكى العسكري في كتاب التصحيف انه قيل لبعضهم ما فعل ابوك
بحماره فقال باعه فقيل لم قلت باعه قال فلم قلت انت بحماره فقال انا جررته بالباء فقال فلم باءك
تجر وبائي لا تجر ومثله من القياس الفاسد ما حكاه ابو بكر التاريخي في اخبار النحويين ان رجلا
قال لسماك بالبصرة بكم هذه السمكة فقال بدرهمان فضحك الرجل فقال السماك انت احمق
سمعت سيبويه يقول ثمنها درهمان وقلت يوما ترد الجملة الاسمية الحالية بغير واو في
فصيح الكلام خلافا للزمخشري كقوله تعالى ويوم القيامة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم

مسودة فقال بعض من حضر هذه الواو في اولها وقلت يوما الفقهاء يلحنون في قولهم البايع بغير همز فقال قائل فقد قال الله ثم بايعهن وقال الطبري في قوله ثم انتم ازا ماذا ثم ان ثم بمعنى هنالك وقال جماعة من المعربين وكذلك نجي المؤمنين في قراءة ابن عامر وابي بكر بنون واحدة ان الفعل ماض ولو كان كذلك لكان اخره مفتوحا والمؤمنين مرفوعا فان قيل سكنت الياء للتخفيف كقوله هو الخليفة فارضوا ما رضي لكم واقيم ضمير المصدر مقام الفاعل قلنا الاسكان ضرورة و اقامة غير المفعول به مع وجوده ممتنعة بل اقامة ضمير المصدر ممتنعة ولو كان وحده لانه مبهم ومما يشتبه نحو تولوا بعد الجازم والناصب القرائن تبين فهو في نحو فان تولوا فقل حسبي الله ماض وفي وان تولوا فاني اخاف عليكم فان تولوا فانما عليه ما حمل وعليكم ما حملتم مضارع وتولهم وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان الاول امر والثاني مضارع لان النهي لا يدخل على الامر وتلظى في فانذرتكم نارا تلظى مضارع والا لقيل تلظت وكذا تمنى من قوله تمنى ابنتاي ان يعيش ابوهما ووهم ابن مالك فجعله ماضيا من باب ولا ارض ابقل ابقالها وهذا حمل على الضرورة من غير ضرورة ومما يلتبس على المبتدي ان يقول في نحو مررت بقاض ان الكسرة علامة الجر حتى ان بعضهم استشكل قوله ثم لا يبكيها الا زان او مشرك وقد سئلني عن ذلك بعضهم فقال كيف عطف المرفوع على المجرور فقلت له فهلا استشكلت ورود الفاعل مجرورا وبينت له ان الاصل زاني بياء مضمومة ثم حذفت الضمة للاستثقال فحذفت الياء لالتقائها ساكنة هي والتنوين فيقال في نحو جاءني قاض فاعل وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة وفي نحو مررت بقاض جار ومجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على الياء المحذوفة وفي نحو والفجر وليال والفجر جار ومجرور وليال عاطف ومعطوف وعلامة جره فتحة مقدرة على الياء المحذوفة وانما تدرت الفتحة مع خفتها لنيابتها عن الكسرة وناسب الثقيل ثقيل ولهذا حذفت الواو في يهب كما حذفت في يعد ولم تحذف في يوجل لان فتحة ليست نائبة عن الكسرة لان ماضيه وجل بالكسر فقياس مضارعه الفتح وماضيهما فعل بالفتح فقياس مضارعهما الكسر وقد جاء يعد على ذلك واما يهب فان الفتحة فيه عارضة لحرف الحلق ومن هنا ايضا قال ابو الحسن في يا غلاما يا غلام بحذف الالف وان كانت اخف الحروف لان اصلها الياء ومن ذلك ان يبادر في نحو المصطفين و الاعلين الى الحكم بانه مثنى والصواب ان ينظر اولا في نونه فان وجدها مفتوحة كما في قوله تعالى وانهم لمن المصطفين الاخيار حكم بانه جمع وفي الاية دليل ثان وهو وصفه بالجمع وثالث وهو دخول من

التبعيضية عليه بعد وانه محال ان يكون الجمع من اثنين وقال الاخفش يحكم عن الاذنين والعينين وذهم ولن تستطيع الحلم حتى تحلما ومن ذلك ان يعرب الياء والكاف والهاء في نحو غلامي اكرمني وغلامك اكرمك وغلامه اكرمه اعرابا واحدا او يعكس الصواب فليعلم انهن اذا اتصلن بالفعل كن مفعولات واذا اتصلن بالاسم كن مضافا اليهن ويستثنى من الاول نحو ارايتك زيدا ما صنع وابصرك زيدا فان الكاف فيهما حرف خطاب ومن الثاني نوعان نوع لا محل فيه لهذه الالفاظ وذلك نحو قولهم ذلك وتلك واياي واياك واياه فانهن احرف تكلم وخطاب وغيبة ونوع هي فيه في محل نصب وذلك نحو الضاربك والضاربه على قول سيبويه انه لا اضافة والوصف الذي بال الى عامل فيها ونحو قولهم لا عهد لي بالام فقعا منه ولا اصغر بفتح العين فالهاء في موضع نصب كالهاء في الضاربه الان ذاك مفعول وهذا مشبه بالمفعول لان اسم التفضيل لا ينصب المفعول اجماعا وليست مضافا اليها والا لخفضت ووضع بالكسرة وعلى ذلك فاذا قلت مررت برجل ابيض الوجه لا احمره فان فتحت الوجه فالهاء منصوبة المحل وان كسرته فهي مجرورة ومن ذلك قوله فان تكن مطر حرام فيمن رواه بجر مطر فالضمير منصوب على المفعولية وهو فاصل بين المتضايفين وتبسيط الافادات رويدك زيدا فان قدرت رويد اسم فعل فالكاف للخطاب وان قدرته مصدرا فهو اسم مضاف اليه ومحله الرفع لانه فاعل الثاني ان يجري لسانه الى عبارة اعتادها فيستعملها في غير محلها كان يقول في كنت وكانوا في الناقصة فعل وفاعل لما الف من قول ذلك في نحو فعلت وفعلوا واما تسمية الاقدمين الاسم فاعلا والخبر مفعولا فانه اصطلاح غير مالوف وهو مجاز كتسميتهم الصورة الجميلة دمية والمبتدي انما يقوله على سبيل الغلط فلذلك يعاب عليه الثالث ان يعرب شيئا طالبا لشيء ويهمل النظر في ذلك المطلوب كان يعرب فعلا ولا يطلب فاعله او مبتدا ولا يتعرض لخبره بل ربما مر به فاعربه بما لا يستحق ونسي ما تقدم له فان قلت فهل من ذلك قول الزمخشري في قوله تعالى وطائفة قد اهمتهم انفسهم الاية قد اهمتهم صفة لطائفة ويظنون صفة اخرى او حال بمعنى قد اهمتهم انفسهم ظانين او استيناف على وجه البيان للجملة قبلها ويقولون بدل من يظنون فكانه نسي المبتدا فلم يجعل شيئا من هذه الجمل خبرا قلت لعله راى ان خبره محذوف اي ومعكم طائفة صفتهم كيت وكيت والظاهر ان الجملة الاولى خبر وان الذي سوغ الابتداء بالنكرة صفة مقدرة اي وطائفة من غيركم مثل السمن منوان بدرهم اي منوان منه او اعتماده على واو الحال كما جاء في الحديث دخل ويرمة على النار وسئلت كثيرا من الطلبة عن اعراب احق ما سئل العبد مولاه فيقولون

مواله مفعول فيبقى اسم المبتدا بلا خبر والصواب انه الخبر والمفعول العائد محذوف وفاعل يسلم وعلى هذا فيقال أَحَقُّ ما سَأَلَ العَبْدُ رَبَّهُ بالرفع وعكس ان مصابك المولى ينجو بذهب الوهم فيه الى ان المولى خبر بناء على ان المصاب اسم مفعول وانما هو مفعول والمصاب مصدر بمعنى الاصابة بدليل مجيء الخبر بعده ومن هنا اخطاء من قال في مجلس الواثق بالله في قوله أَظَلُومُ إِنَّ مُصابَكُمْ رَجُلًا أَهْدَى السَّلامَ تَحِيَّةً ظُلْمُ انه برفع رجلا وقد مضت الحكاية **تنبيه** قد يكون للشيء اعراب اذا كان وحده فاذا اتصل به شيء اخر تغير اعرابه فينبغي التحرز في ذلك ومن ذلك ما انت وما شانك فانهما مبتدا وخبر اذا لم يات بعدهما بنحو قولك وزيدا فان جئت به فانت مرفوع بفعل محذوف والاصل ما تصنع او ما تكون فلما حذف الفعل برز الضمير وانفصل وارتفع بالفاعلية او على انه اسم لكان وشانك بتقدير ما يكون وما فيهما في موضع نصب خبر الكان او مفعول لتصنع ومثل ذلك كيف انت وزيدا الا انك اذا قدرت تصنع كان كيف حالا اذ لا يقع مفعولا به وكذلك يختلف اعراب الشيء باعتبار المكان الذي يحل فيه وسئلت طالبا ما حقيقة كان اذا ذكرت في قولك ما أَحْسَنَ زيدا فقال زائدة بناء منه على ان المثال المسئول عنه ما كان أَحْسَنَ زيدا وليس في السؤال ما يعين ذلك والصواب الاستفصال فانها في هذا الموضع زائدة كما ذكر وليس لها اسم ولا خبر لانها قد جرت مجرى الحروف كما ان قل في قلما يقوم زيد لما استعملت استعمال ما النافية لم تحتج لفاعل هذا قول الفارسي وعند ابي سعيد هي تامة وفاعلها ضمير الكون وعند بعضهم هي ناقصة واسمها ضمير ما والجملة بعدها خبرها وان ذكرت بعد فعل التعجب وجب الاتيان قبلها بما المصدرية وقيل ما احسن ما كان زيد وكانت تامة واجاز بعضهم نقصانها على تقدير ما اسما موصولا وان ينصب زيد على انه خبر اي ما احسن الذي كان زيدا ورد بان ما احسن زيدا مغن عنه

الباب الثامن من الكتاب في ذكر امور كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية

وهي احدى عشر قاعدة **القاعدة الاولى** قد يعطى الشيء حكم ما اشبهه في معناه او في لفظه او فيهما فاما الاول فله صور كثيرة احدها دخول الباء في خبر ان في قوله تعالى أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ لانه في معنى اوليس الله بقادر والذي سهل ذلك التقدير تباعد ما بينهما ولهذا لم تدخل في أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ ومثله ادخال الباء في كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا لما دخله من معنى اكتف بالله شهيدا بخلاف قوله قليل منك يكفيني وفي قوله سود المحاجر لا يقرأن بالسور لما دخله من معنى لا يتقربن بقراءة السور ولهذا قال السهيلي انه يقال قرأت

الكتاب

الى كتابك فقرأت به على حد قوله لا يقرأن بالسور لانه عار عن معنى التقرب والثانية جواز هذا خبر المبتدا في نحو ان زيدا قائم وعمرو اكتفاء بخبر ان لما كان ان زيدا قائم في معنى زيد قائم ولهذا لم يجز ليت زيدا قائم وعمرو والثالثة جواز انا زيدا غير ضارب لما كان في معنى انا زيدا لا اضرب ولولا ذلك لم يجز لان المضاف اليه على المضاف فكذا لا يتقدم معموله لا تقول انا زيدا اول ضارب او مثل ضارب ودليل المسئلة قوله تعالى وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ وقول الشاعر فتى هو حقا غير ملغ قوله ولا تتخذ يوما سواه خليلا وقوله ان امرءا خصني عمدا مودته على التنائي لعندي غير مكفور ويحتمل ان يكون منه فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ عَلَى الْكَافِرِينَ غَيْرُ يَسِيرٍ ويحتمل تعلق على بعسير او بمحذوف هو نعت له او حال من ضميره ولو قلت جاءني غير ضارب زيدا لم يجز التقديم لان النافي لا يحل هنا مكان غير والرابعة جواز غير قائم الزيدان لما كان في معنى ما قائم الزيدان ولولا ذلك لم يجز لان المبتدا اما ان يكون ذا خبر او ذا مرفوع يغني عن الخبر ودليل المسئلة قوله غير لاه عداك فاطرح اللهو ولا تغترر بعارض سلم وهو احسن ما قيل في بيت ابي نواس غير مأسوف على زمن ينقضي بالهم والحزن والخامسة اعطاء ضارب زيدا الان او غدا حكم ضارب زيد في التنكير لانه في معناه ولهذا وصفوا به النكرة ونصبوه على الحال وخفضوه برب وادخلوا عليه ال ولا جاز بعضهم تقديم حال المجرور عليه نحو هذا ملتوتا شارب السويق كما يتقدم عليه حال المنصوب ولا يجوز شيء من ذلك اذا اريد المضي لانه حينئذ ليس في معنى الناصب السادسة وقوع الاستثناء المفرغ في الايجاب في نحو وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ لما كان المعنى وانها لا تسهل الا على الخاشعين ولا يريد الله الا ان يتم نوره السابعة العطف بولا بعد الايجاب في نحو قوله ابى الله ان اسمو بام ولا اب لما كان معناه قال الله لي لا تسم بام ولا اب الثامنة زيادة لا في قوله تعالى مَا مَنَعَكَ أَنْ لَا تَسْجُدَ قال ابن السيد المانع من الشيء امر للممنوع ان لا يفعل فكانه قيل ما الذي قال لك لا تسجد والاقرب عندي ان يقدر في الاولى كره الله لي ونظيره في الثانية ما الذي امرك بوضح في هذا ان الناهية لا تصاحب الناصب الا في التاسعة تعدي رضي بعلى في قوله اذا رضيت علي بنو قشير لما كان رضي عنه بمعنى اقبل عليه بوجه وده قال الكسائي انما جاز هذا حملا على نقيضه وهو سخط العاشرة رفع المستثنى على ابداله من الموجب في قراءة بعضهم فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ لما كان معناه فلم يكونوا منه بدليل فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وقيل الا وما بعده صفة فقيل ان الضمير يوصف في هذا الباب وقيل انهم بالصفة عطف البيان وهذا لا يخلص من الاعتراض ان كان لا مثال ان عطف البيان كالنعت فلا يتبع الضمير وقيل قليل مبتدا

حذف خبره اي لم يشربوا الحادية عشرة تذكير الاشارة في قوله تعالى فذانك برهانان مع ان المشار
اليه اليد والعصا وهما مؤنثان ولكن المبتدأ عين الخبر في المعنى والبرهان مذكر ومثله ثم لم
تكن فتنتهم الا ان قالوا فيمن نصب فتنتهم وانث الفعل الثانية عشرة قولهم علمت زيد من هو
برفع زيد جوازا لانه نفس من في المعنى الثالثة عشرة قولهم ان احدا لا يقول ذلك فاوقع احدا في الايجاب
لانه نفس الضمير المستتر في يقول والضمير في سياق النفي فكان احد كذلك وقال في ليلة لا نرى
بها احدا يحكي علينا الا كواكبها فرفع كواكبها بدلا من ضمير يحكي لانه راجع الى احد وهو واقع في سياق
غير الايجاب فكان الضمير كذلك وهذا الباب واسع ولقد حكى ابو عمرو بن العلاء انه سمع شخصا
من اهل اليمن يقول فلان لغوب اتته كتابي فاحتقرها فقال له كيف قلت اتته كتابي فقال اليس
الكتاب في معنى الصحيفة وقال ابو عبيدة قلت لرؤبة بن العجاج لما انشد فيها خطوط من سواد
وبلق كانه في الجلد توليع البهق ان اردت الخطوط فقل كانها او السواد والبلق فقل كانهما
فقال اردت كان ذلك وتلك وقالوا مررت برجل ابي عشرة نفسه وبقوم عرب كلهم وبقاع عرفج
كله برفع التوكيد فيهن فرفعوا الفاعل بالاسماء الجامدة والكدة لما لحظوا فيها المعنى اذ كان العرب
بمعنى الفصحاء والعرفج بمعنى الخشن والاب بمعنى الوالد **تنبيهان** الاول انه وقع في كلامهم ابلغ
مما ذكرنا من تنزيلهم لفظا موجودا منزلة لفظ اخر لكونه بمعناه وهو تنزيلهم اللفظ المعدوم
الصالح للوجود منزلة الموجود كما في قوله بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا
اذا كان جائيا وقد مضى ذلك الثاني انه ليس بلازم ان يعطى الشيء حكم ما هو في معناه الا ترى
ان المصدر قد لا يعطى حكم أن وأنّ وصلتهما وبالعكس بدليل الاول انهم لم يعطوه حكمهما في جواز
حذف الجار ولا في سدهما مسد جزئي الاسناد ثم انهم شركوا بين أن وأنّ في هذه المسئلة في
باب ظن وخصوا ان الخفيفة وصلتها بسدها مسدهما في باب عسى وخصوا الشديدة بذلك في
باب لو ودليل الثاني انهما لا يعطيان حكمه في النيابة عن ظرف الزمان تقول عجبت من قيامك وعجبت
ان تقوم وانك قائم ولا يجوز عجبت قيامك وشذ قوله فاياك اياك المراء فانه الى الشر دعاء و
للشر جالب فاجرى المصدر مجرى ان يفعل في حذف الجار وتقول حسبت انه قائم او ان قام ولا تقول
حسبت قيامه حتى تذكر الخبر وتقول عسى ان تقوم ويمتنع عسى انك قائم ومثلها في ذلك لعل وتقول
لو انك ولا تقول لو ان تقوم وتقول جئتك صلوة العصر ولا يجوز جئتك ان تصلي العصر
خلافا لابن جني والزمخشري والثالث وهو ما اعطي حكم الشيء المشبه به في لفظه دون معناه وله

صور

صور كثيرة ايضا احدها زيادة ان بعد ما المصدرية الظرفية وبعد ما التي بمعنى الذي لانهما بلفظ
ما النافية كقوله ورج الفتى للخير ما ان رايته على السن خيرا لا يزال يزيد وقوله يرجي المرء ما
ان لا يراه وتعرض دون ادناه الخطوب فهذان محمولان على نحو قوله ما ان رايت ولا سمعت
بمثله الثانية دخول لام الابتداء على ما النافية حملا لها في اللفظ على ما الموصولة الواقعة مبتدأ
كقوله لما اغفلت شكرك فاصطنعني فكيف ومن عطائك جل مالي فهذا محمول في اللفظ على نحو
قولك لما تصنعه حسن الثالثة توكيد المضارع بالنون بعد لا النافية حملا لها في اللفظ على لا الناهية نحو
ادخلوا مساكنكم لا يحطمنكم سليمان وجنوده ونحو واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة
فهذا محمول في اللفظ على نحو ولا تحسبن الله غافلا ومن اولها على النهي لم يحتج الى هذا الرابعة حذف الفاعل
في نحو قوله تعالى اسمع بهم وابصر لما كان احسن بزيد مشبها في اللفظ لقولك امرر بزيد الخامسة دخول
لام الابتداء بعد ان التي بمعنى نعم لشبهها في اللفظ بان المؤكدة قاله بعضهم في قراءة من قرأ ان هذان
لساحران وقد مضى البحث فيها السادسة قولهم اللهم اغفر لنا ايتها العصابة بضم اية ورفع صفتها
كما يقال يا ايتها العصابة وانما كان حقهما وجوب النصب كقولهم نحن العرب اقرى الناس للضيف و
لكنها لما كانت في اللفظ بمنزلة المستعملة في النداء اعطيت حكمها وان انتفى موجب البناء واما
نحن العرب في المثال فانه لا يكون منادى لكونه بال فاعطي الحكم الذي يستحقه في نفسه واما نحن معاشر
الانبياء لا نورث فواجب النصب سواء اعتبر حاله ام حال ما هو شبيه به وهو المنادى السابعة بناء
باب حذام في لغة الحجاز على الكسر لشبهها بنزال وذلك مشهور في المعارف وربما جاء في
غيرها وعليه وجه قوله يا ليت حظي من جداك الصافي والفضل ان تتركني كفاف والاصل كفافا
فهو حال او ترك كفاف فهو مصدر ومنه عند ابي حاتم قوله جاءت لتصرعني فقلت لها اقصري اني
امرؤ صرعي عليك حرام وليس كذلك اذ ليس فعل فاعل وفاعلة فالاولى قول الفارسي ان اصله حرامي
كقوله والدهر بالانسان دواري ثم خفف ولو قوي لكان اولى واما قوله طلبوا صلحنا ولات
اوان فاجبنا ان ليس حين بقاء فعلة بنائه قطعه عن الاضافة ولكن علة كسره وكونه لم يسلك به في
الضم مسلك قبل وبعد شبهه بنزال الثامنة بناء حاشا في نحو قولك حاشا لله لشبهها في اللفظ بحاشا
الحرفية والدليل على اسميتها قراءة بعضهم حاشا بالتنوين على اعرابها كما تقول تنزيها لله وانما قلنا
انها ليست حرفا لدخولها على الحرف ولا فعلا اذ ليس بعدها اسم منصوب بها وزعم بعضهم انها
فعل حذف مفعوله اي جانب يوسف المعصية لاجل الله وهذا التاويل لا يتاتى في كل موضع

لك أتفعل كذا أو أفعلت كذا فيقول حاشى لله فإنما هذه بمعنى براءة لله براءة من هذا الفعل ومن نونها أعربها على الغاء هذا الشبه كما أن بني تميم أعربوا باب حذام لذلك التاسع قول بعض الصحابة قصرنا الصلوة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر ما كنا قط وآمنه فأوقع قط بعد ما المصدرية كما تقع بعد ما النافية العاشر إعطاء الحرف حكم مقاربه في المخرج حتى أدغم فيه نحو خلق كل شيء ويجعل لك قصورا وحتى اجتمعا رويين كقوله بني إن البر شيء هين المنطق الطيب والطعيم وقول أبي جهل ما تنقم الحرب العوان مني بازل عامين حديث سني لمثل هذا ولدتني أمي وقول الآخر إذا ركبت فاجعلوني وسطا إني كبير لا أطيق العندا ويسمى ذلك إكفاء والثالث وهو ما أعطي حكم الشيء لمشابهته له لفظا ومعنى نحو اسم التفضيل وأفعل في التعجب فإنهم منعوا أفعل التفضيل أن يرفع الظاهر لشبهه بأفعل في التعجب وزنا وأصلا وإفادة للمبالغة وأجازوا تصغير أفعل في التعجب لشبهه بأفعل التفضيل فيما ذكرنا قال يا ما أميلح غزلانا شدن لنا ولم يسمع ذلك إلا في أحسن وأملح ذكره الجوهري ولكن النحويين مع هذا قاسوه ولم يحك ابن مالك قياسه إلا عن ابن كيسان وليس كذلك قال أبو بكر بن الأنباري ولا يقال إلا لمن صغر سنه

القاعدة الثانية

أن الشيء يعطى حكم الشيء إذا جاوره كقول بعضهم هذا جحر ضب خرب بالجر والأكثر الرفع وقال كأن ثبيرا في عرانين وبله كبير أناس في بجاد مزمل وقيل به في وحور عين فيمن جرهما فإن العطف على ولدان مخلدون لا على أكواب وأباريق إذ ليس المعنى أن الولدان يطوفون عليهم بالحور وقيل العطف على جنات وكأنه قيل المقربون في جنات وفاكهة ولحم طير وحور وقيل على أكواب باعتبار المعنى إذ معنى يطوف عليهم ولدان مخلدون بأكواب ينعمون بأكواب وقيل في وأرجلكم بالخفض إنه عطف على أيديكم لا على رؤسكم إذ الأرجل مغسولة لا ممسوحة ولكنه خفض لمجاورة رؤسكم والذي عليه المحققون أن خفض الجوار يكون في النعت قليلا كما مثلنا وفي التوكيد نادرا كقوله يا صاح بلغ ذوي الزوجات كلهم أن ليس وصل إذا انحلت عرى الذنب قال الفراء أنشدنيه أبو الجراح بخفض كلهم فقلت له هلا قلت كلهم يعني بالنصب فقال هو خير من الذي قلته أنا ثم استنشدته إياه فأنشدنيه بالخفض ولا يكون في النسق لأن العاطف يمنع من التجاور وقال الزمخشري لما كانت الأرجل من بين الأعضاء الثلثة المغسولة تغسل بصب الماء عليها كانت مظنة للإسراف المذموم شرعا فعطفت على الممسوح لا لتمسح ولكن لينبه على وجوب الاقتصاد في صب الماء عليها وقيل إلى الكعبين فجيء بالغاية إماطة لظن من يظن أنها ممسوحة لأن المسح لم يضرب له غاية في الشريعة انتهى تنبيه أنكر السيرافي وابن جني الخفض على الجوار وتأولا قولهم خرب بالجر على أنه صفة لضب ثم قال السيرافي الأصل خرب الجحر منه بتنوين خرب ورفع

الجحر ثم حذف الضمير للعلم به وحول الإسناد إلى ضمير الضب وخفض الجحر كما تقول مررت برجل حسن الوجه بالإضافة والأصل حسن الوجه منه ثم أتى بضمير الجحر مكانه لتقدم ذكره فاستتر وقال ابن جني الأصل خرب جحره ثم أنيب المضاف إليه عن المضاف فارتفع واستتر ويلزمهما استتار الضمير مع جريان الصفة على غير من هي له وذلك لا يجوز عند البصريين وإن أمن اللبس وقول السيرافي إن هذا مثل مررت برجل قائم أبواه لا قاعدين مردود لأن ذلك إنما يجوز في الوصف الثاني دون الأول على ما سيأتي ومن ذلك قولهم هنأني ومرأني والأصل أمرأني وقولهم هو رجس نجس بكسر النون وسكون الجيم والأصل نجس بفتحة فكسرة كذا قالوا وإنما يتم هذا أن لو كانوا لا يقولون هنا نجس بفتحة فكسرة وحينئذ فيكون محل الاستشهاد إنما هو الالتزام للتناسب أما إذا لم يلتزم فهذا جائز بدون تقدم رجس إذ يقال فعل بكسرة فسكون في كل فعل بفتحة فكسرة نحو كتف ولبن ونبق وقالوا أخذه ما قدم وما حدث بضم دال حدث وقرأ جماعة سلاسلا وأغلالا بصرف سلاسل وفي الحديث ارجعن مأزورات غير مأجورات والأصل موزورات بالواو لأنه من الوزر وقرأ أبو حيوة يؤقنون بالهمزة وقوله أحب المؤقدين إلى مؤسى وجعدة إذ أضاءهما الوقود بهمز المؤقدين ومؤسى على إعطاء الواو المجاورة للضمة حكم الواو المضمومة فهمزت كما قيل في وجوه أجوه وفي وقتت أقتت ومن ذلك قولهم في صوم صيم حملا على قولهم في عصو عصي وكان أبو علي ينشد في مثل ذلك تدلي يؤخذ الجار بجرم الجار

القاعدة الثالثة

قد يشربون لفظا معنى لفظ فيعطونه حكمه ويسمى ذلك تضمينا وفائدته أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين قال الزمخشري ألا ترى كيف رجع معنى ولا تعد عيناك عنهم إلى قولك ولا تقتحم عيناك مجاوزتين إلى غيرهم ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم أي ولا تضموها إليها آكلين انتهى ومن مثل ذلك أيضا قوله تعالى الرفث إلى نسائكم ضمن الرفث معنى الإفضاء فعدي بإلى مثل وقد أفضى بعضكم إلى بعض وإنما أصل الرفث أن يتعدى بالباء يقال أرفث فلان بامرأته وقوله تعالى ولا تعزموا عقدة النكاح أي لا تنووا ولهذا عدي بنفسه لا بعلى وقوله تعالى لا يسمعون إلى الملإ الأعلى أي لا يصغون وقولهم سمع الله لمن حمده أي استجاب فعدي سمع في الأول بإلى وفي الثاني باللام وإنما أصله أن يتعدى بنفسه مثل يوم يسمعون الصيحة وقوله تعالى والله يعلم المفسد من المصلح أي يميز فلهذا عدي بمن لا بنفسه وقوله تعالى للذين يؤلون من نسائهم أي يمتنعون من وطء نسائهم بالحلف فلهذا عدي بمن ولما خفي التضمين على بعضهم في الآية ورأى أنه لا يقال حلف من كذا بل حلف عليه قال من متعلقة بمعنى للذين كما تقول لي منك مبرة قال وأما قول الفقهاء آلى من امرأته فغلط أوقعهم فيه عدم فهم التعلق في الآية وقال أبو كبير الهذلي حملت به في ليلة مزؤودة كرها وعقد

نطاقها لم يحلل وقال قبله ممن حملن به وهن عواقد حبك النطاق فشب غير مهبل مهدة
اى مذعورة ويروى بالجر صفة لليلة مثل والليل اذا يسرى وبالنصب حالا من المرأة وليس بقوى مع
انه الحقيقة لان ذكر الليلة ح لا كثير فائدة فيه والشاهد فيهما انه ضمن حمل معنى علق ولولا ذلك لعدى
بنفسه مثل حملته امه كرها وقال الفرزدق كيف ترانى قالبا مجنى قد قتل الله زيادا عنى اى صرفه
بالقتل وهو كثير قال ابو الفتح فى كتاب التمام احسب لو جمع ما جاء منه لجاء منه كتاب يكون مئين
اوراقا

القاعدة الرابعة

انهم يغلبون على الشيء ما لغيره لتناسب بينهما او اختلاط
فلهذا قالوا الابوين فى الاب والام ومنه ولابويه لكل واحد منهما السدس وفى الاب والخالة ومنه
ورفع ابويه على العرش والمشرقين والمغربين ومنه الخافقان فى المشرق والمغرب وانما الخافق المغرب
وانما سمى خافقا مجازا وانما هو مخفوق فيه والقمرين فى الشمس والقمر قال المتنبى واستقبلت قمر
السماء بوجهها فارتنى القمرين فى وقت معا اى الشمس وهو وجهها وقمر السماء وقال التبريزى
يجوز انه اراد قمرا وقمرا لانه لا يجتمع قمران فى ليلة كما لا يجتمع الشمس والقمر انتهى وما ذكرناه امدح والقمرين
فى العرف الشمس والقمر وقيل ان منه قول الفرزدق اخذنا بآفاق السماء عليكم لنا قمراها والنجوم
الطوالع وقيل انما اراد محمدا والخليل عليهما الصلوة والسلام لان نسبه راجع اليهما وجرى ان اراد
بالنجوم الصحابة وقالوا العمرين فى ابى بكر وعمر وقيل المراد عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز فلا تغليب
وقيل لعثمان نسألك سيرة العمرين قال قتادة اعتق العمران فمن بينهما من الخلفاء امهات
الاولاد وهذا المراد به عمر وعمر وقالوا العجاجين فى رؤبة والعجاج والمروتين فى الصفا والمروة و
لاجل الاختلاط اطلقت من على ما لا يعقل فى نحو فمنهم من يمشى على بطنه ومنهم من يمشى على
رجلين ومنهم من يمشى على اربع فان الاختلاط حاصل فى العموم السابق فى قوله تعالى كل دابة وفى من يمشى
على رجلين اختلاط آخر فى عبارة التفصيل فانه يعم الانسان والطائر واسم المخاطبين على الغائبين
فى قوله تعالى اعبدوا ربكم الذى خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون لان لعل متعلقة بخلقكم لا
باعبدوا والمذكرين على المؤنث حتى عدت منهم فى وكانت من القانتين والملائكة على ابليس حتى
استثنى منهم فى فسجدوا الا ابليس قال الزمخشرى الاستثناء متصل لانه واحد بين اظهر الالوف
من الملائكة فغلبوا عليه فى فسجدوا ثم استثنى منهم استثناء احدهم ثم قال ويجوز ان يكون منقطعا
ومن التغليب او لتعودن فى ملتنا بعد لنخرجنك يا شعيب والذين آمنوا معك من قريتنا فانه
لم يكن فى ملتهم قط بخلاف الذين آمنوا معه ومثله جعل لكم من انفسكم ازواجا ومن الانعام

ازواجا يذرؤكم فيه فان الخطاب فيه شامل للعقلاء والانعام فغلب المخاطبون والعاقلون على
الغائبين والانعام ومعنى يذرؤكم فيه يبثكم ويكثركم فى هذا التدبير وهو ان جعل للناس والانعام
ازواجا حتى حصل بينهم التوالد فجعل هذا التدبير كالمنبع والمعدن للبث والتكثير ولهذا جيء بفى
دون الباء ونظيره ولكم فى القصاص حيوة وزعم جماعة ان منه يا ايها الذين آمنوا ونحو بل انتم قوم تجهلون
وانما هذا من مراعاة المعنى والاول من مراعاة اللفظ

القاعدة الخامسة

انهم يعبرون
بالفعل عن امور احدها وقوعه وهو الاصل والثانى مشارفته نحو واذا طلقتم النساء فبلغن اجلهن
فامسكوهن اى فشارفن انقضاء العدة والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا وصية لازواجهم
اى والذين يشارفون الموت وترك الازواج يوصون وصية وليخش الذين لو تركوا من خلفهم
اى لو شارفوا ان يتركوا وقد مضت فى فصل لو نظائر لها وفيما تقدم ذكره قوله الى ملك كاد
الجبال لفقده تزول زوال الراسيات من الصخر والثالث ارادته واكثر ما يكون ذلك بعد اداة
الشرط نحو فاذا قرأت القرآن فاستعذ اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا اذا قضى امرا فانما يقول له
كن فيكون وان حكمت فاحكم بينهم بالقسط وان عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به اذا تناجيتم
فلا تتناجوا بالاثم والعدوان اذا ناجيتم الرسول فقدموا الاية اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن
وفى الصحيح اذا اتى احدكم الجمعة فليغتسل ومنه فى غيره فاخرجنا من كان فيها من المؤمنين فما وجدنا
فيها غير بيت من المسلمين اى فاردنا الاخراج ولقد خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا للملائكة اسجدوا
لآدم لان ثم للترتيب ولا يمكن هنا مع الحمل على الظاهر فاذا حمل خلقنا وصورنا على ارادة الخلق والتصوير
لم يشكل وقيل هما على حذف مضافين اى خلقنا اباكم ثم صورنا اباكم ومثله وكم من قرية اهلكناها
فجاءها بأسنا اى اردنا اهلاكها ثم دنى فتدلى اى اراد الدنو من محمد صلى الله عليه وآله فتدلى
فتعلق فى الهوى وهذا اولى من قول من ادعى القلب فى هاتين الآيتين وان التقدير وكم من قرية جاءها
بأسنا فاهلكناها وثم تدلى فدنى وقال فارقنا من قبل ان نفارقه لما قضى من جماعنا وطرا
الله فراقنا وفى كلامهم عكس هذا وهو التعبير بارادة الفعل عن ايجاده نحو ويريدون ان يفرقوا
بين الله ورسله بدليل انه قوبل بقوله سبحانه وتعالى ولم يفرقوا بين احد منهم والرابع القدرة عليه
نحو وعدا علينا انا كنا فاعلين اى قادرين على الاعادة واصل ذلك ان الفعل يتسبب عن الارادة
والقدرة وهم يقيمون السبب مقام المسبب وبالعكس فالاول نحو ونبلوا اخباركم اى نعلم اخباركم
لان الابتلاء الاختبار وبالاختبار يحصل العلم وقوله تعالى هل يستطيع ربك الاية فى قراءة غير الكسائى

مراد ما دینی ... دیگر آخر صفحه ... یک ورق
... از صفحه ... که کتاب ... دکم ...
باب خامس ... صفحه که ... واقع شد
... تر ... گشت

يبطع

اي و البرد وقد يكون اكتفى من هذا بقوله سبحانه في اول السورة لكم فيها دفء ولم ما سكن
وما تحرك فانا فسره كن باستقر لم يحتج الى هذا فان احصرتم فما استيسر من الهدي اي فان
احصرتم فحللتم فمن كان منكم مريضا او به اذى من راسه ففدية اي فحلق ففدية لا ينفع
نفسا ايمانها لم تكن امنت من قبل او كسبت في ايمانها خيرا اي ايمانها وكسبها والاية من
اللف والنشر وبهذا التقدير يندفع تشبث المعتزلة الزمخشري وغيره اذ قالوا سوى الله تعالى
بين عدم الايمان وبين الايمان الذي لم يقترن بالعمل الصالح في عدم الانتفاع به وهذا التاويل
ذكره ابن عطية وابن الحاجب ومن القليل حذف ام ومعطوفها كقوله فما ادري ارشد طلابها

ام غي وقد تقدم في بحث **حذف المعطوف عليه** ان اضرب بعصاك الحجر
فانفجرت اي فضرب فانفجرت وزعم ابن عصفور ان الفاء في فانفجرت هي فاء فضرب وان فاء
فانفجرت حذفت ليكون على المحذوف دليل ببقاء بعضه وليس بشيء لان لفظ الفاء واحد فكيف
يحصل الدليل وجوز الزمخشري ومن تبعه ان تكون فاء الجواب اي فان ضربت فقد انفجرت
ويرده ان ذلك يقتضي تقدم الانفجار على الضرب مثل ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل
الا ان قيل المراد فقد حكمنا بترتب الانفجار على ضربك وقيل في ام حسبتم ان تدخلوا الجنة ان
ام متصلة والتقدير ااعلمتم ان الجنة حفت بالمكاره ام حسبتم **حذف المبتدا** منه
قيل ولا تقولوا لما تصف السنتكم الكذب وفي كما ارسلنا فيكم رسولا منكم ان الكذب بدل
من مفعول تصف المحذوف اي لما تصفه وكذلك في رسولا بناء على ان ما فيهما موصول اسمي ويرده
ان فيه ابدال ما على الواحد من اولى العلم والظاهر ان ما كافة واظهر منه انها مصدرية لابقاء
الكاف على عمل الجر وقيل في الكذب انه مفعول اما لتقولوا والجملتان بعده بدل منه اي لا تقولوا
الكذب لما تصف السنتكم من البهائم بالحل والحرمة واما للمحذوف اي فتقولون الكذب وما
لتصف على ان ما مصدرية والجملتان محكيتا القول اي لا تحللوا وتحرموا بمجرد قول تنطق به
السنتكم وقرئ بالجر بدلا من ما على انها اسم وبالرفع وضم الكاف والذال جمعا لكذوب صفة
للفاعل قد مر انه قيل في لا اله الا الله ان اسم الله تعالى بدل من ضمير الخبر المحذوف **حذف**
المؤكد وبقاء التوكيد تقدم ان سيبويه والخليل اجازاه وان ابا الحسن
ومن تبعه منعوه **حذف المبتدا** يكثر ذلك في جواب الاستفهام نحو وما
ادراك ما الحطمة نار الله اي هي نار الله وما ادراك ما هيه نار حامية ما اصحاب

يستطيع بالغيبة وربك بالرفع معناه هل يفعل ربك فعبّر عن الفعل بالاستطاعة لانها شرطه اي هل
ينزل علينا ربك مائدة ان دعوته ومثله فظنّ ان لن نقدر عليه اي لن نؤاخذه فعبّر عن المؤاخذة
بشرطها وهو القدرة عليها واما قراءة الكسائي فتقديرها هل تستطيع سؤال ربك فحذف المضاف
او هل تطلب طاعة ربك في انزال المائدة اي استجابته ومثل الثاني فاتقوا النار اي فاتقوا العناد
الموجب للنار

القاعدة السادسة

انهم يعبّرون عن الماضي والآتي كما يعبّرون عن الشيء
الحاضر قصدا لاحضاره في الذهن حتى كانه مشاهد حالة الاخبار نحو وانّ ربك ليحكم بينهم يوم
القيامة لان لام الابتداء للحال ونحو هذا من شيعته وهذا من عدوه اذ ليس المراد تقريب الرجلين من
الرسول عم كما تقول هذا كتابك فخذه وانما الاشارة كانت اليهما في ذلك الوقت هكذا فحكيت ومثله
والله الذي ارسل الرياح فتثير سحابا قصد بقوله سبحانه وتعالى فتثير احضار تلك الصورة البديعة
الدالة على القدرة الباهرة من اثارة السحاب تبدو اولا قطعا ثم تتضام متقلبة بين اطوار حتى تصير
ركاما ومنه ثم قال له كن فيكون اي فكان ومن يشرك بالله فكانما خرّ من السماء فتخطفه الطير او
تهوي به الريح في مكان سحيق ونريد ان نمنّ على الذين استضعفوا الى قوله ونري فرعون وهامان
ومنه عند الجمهور وكلبهم باسط ذراعيه اي يبسط ذراعيه بدليل ونقلبهم ولم يقل وقلبناهم وبهذا
التقدير يندفع قول الكسائي وهشام ان اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي يعمل ومثله والله مخرج ما كنتم
تكتمون الا ان هذا على حكاية حال كانت مستقبلة وقت التدارؤ وفي الاية الاولى حكيت الحال
الماضية ومثلها قوله جارية في رمضان الماضي تقطّع الحديث بالايماض ولولا حكاية الحال في قول
حسان يغشون حتى ما تهرّ كلابهم لم يصح الرفع لانه لا يرفع الا وهو للحال ومنه قوله حتى يقول الرسول

القاعدة السابعة

ان اللفظ قد يكون على تقدير وذلك المقدر على تقدير آخر نحو
وما كان هذا القرآن ان يفترى من دون الله فان يفترى مؤول بالافتراء والافتراء مؤول بمفترى وقال
لعمرك ما الفتيان ان تنبت اللحى ولكنما الفتيان كل فتى ندي وقالوا عسى زيد ان يقوم فقيل هو
على ذلك وقيل هو على حذف مضاف اي عسى امر زيد او عسى زيد صاحب القيام وقيل ان زائدة ويرده
عدم صلاحيتها للسقوط في الاكثر وانها قد عملت والزائدة لا تعمل خلافا لابي الحسن واما قول ابي الفتح
في بيت الحماسة حتى يكون عزيزا من نفوسهم او ان يبين جميعا وهو مختار يجوز كون ان زائدة
فلا ان النصب هنا يكون بالعطف لا بان وقيل في ثم يعودون لما قالوا ان ما قالوا بمعنى القول وان القول
بتأويل المقول اي يعودون للمقول فيهن لفظ الظهار وهن الزوجات وقال ابو البقاء في حتى تنفقوا

مما تحبون